المقرب

ومعه

مثل المقرب

تأليف

أبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الحضرمي الإشبيلي

المتوفى سنة ٦٦٩ هـ

تحقيق وتعليق ودراسة

د. عادل أحمد عبد الموجود — د. علي محمد معوض

الجزء الأول

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

المقرّب و معه مثل المقرّب

اشاره

سرشناسه : ابن عصفور، علی بن مومن، 670 - 597 ق

عنوان و نام پدیدآور : المقرّب و معه مثل المقرّب/ تالیف أبی الحسن علی بن مومن بن محمد بن علی ابن عصفور الحضرمی الإشبیلی؛ تحقیق و تعلیق و دراسه عادل احمد عبد الموجود، علی محمد معوّض

مشخصات نشر : بیروت : دار الکتب العلمیه ، 1418ه = 1998م = 1376

مشخصات ظاهری : 648 صفحه

موضوع : زبان عربی -- صرف و نحو

شناسه افزوده : عبدالموجود، عادل احمد

شناسه افزوده : معوّض، علی محمد

توضیح : «المُقَرِب» اثر علی بن الحسن بن مؤمن بن محمد بن علی بن عصفور حضرمی إشبیلی (م 669) کتابی است در موضوع زبان و ادبیات عربی که در عین اختصار و گزیده نویسی، حاوی مطالب مفیدی در باب دو علم نحو و صرف می باشد.تعریف علم نحو و بیان معانی (کلمه و کلام)، بخش آغازین کتاب را تشکیل داده و پس از آن، سایر مباحث علم نحو و صرف همچون: اعراب و انواع علامت های آن، افعال، مفاعیل، باب تعجب، باب نائب فاعل، مبتدا و خبر، باب اشتغال، افعال لازم و متعدی، باب استثناء، ترخیم، حروف جر و قسم، اضافه، نعت و... به صورت مفصل و گسترده بیان شده است.نویسنده روش خاصی را در تألیف کتاب برگزیده که باعث جلب توجه برخی از دانشمندان علم نحو شده است تا جایی که ابوحیان نحوی، تعدادی از کتاب های خود را بر اساس روش وی نوشته است.

از دیگر ویژگی های کتاب آن است که در ذیل و حاشیه آن، کتاب دیگری نیز به چشم می خورد که نوشته خود مؤلف نیز بوده و عنوان آن، مُثُلُ المُقرب است، که به عنوان شرح و توضیح برخی از عبارت ها و واژه های مشکل کتاب اصلی به رشته تحریر درآمده است.

ص: 1

اشاره

ص: 2

بسم الله الرّحمن الرّحيم

مقدمه التحقيق

اشاره

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، من يهد الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادى له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريک له ، وأن محمدا عبده ورسوله.

(يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ حَقَّ تُقاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) [آل عمران : 102].

(يا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِى خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ واحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْها زَوْجَها وَبَثَّ مِنْهُما رِجالاً كَثِيراً وَنِساءً وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِى تَسائَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحامَ إِنَّ اللهَ كانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً) [النساء : 1].

(يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فازَ فَوْزاً عَظِيماً) [الأحزاب : 70 - 71].

أما بعد :

فإن علم العربيه من أجل العلوم قدرا وأرفعها شأنا ؛ إذ به يتوصل إلى معرفه كلام الله تعالى وكلام رسوله صلّى الله عليه وسلّم فاللغه العربيه وما تشتمل عليه من بيان لمعنى المفردات وإعراب الكلمات وغير ذلک - تعد من أهم الأركان التى يعتمد عليها المفسر لكتاب الله تعالى ؛ إذ القرآن عربى قال تعالى : (كِتابٌ فُصِّلَتْ آياتُهُ قُرْآناً عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ) [فصلت : 3] وقال تعالى : (إِنَّا أَنْزَلْناهُ قُرْآناً عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ) [يوسف : 2].

ولقد تحدث القلقشندى فى كتابه صبح الأعشى (1) عن فضل اللغه العربيه فقال : «أما فضلها : فقد أخرج ابن أبى شيبه بسنده إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال : «تعلّموا اللّحن والفرائض فإنّه من دينكم» قال يزيد بن هارون : «اللّحن هو اللّغه». ولا خفاء أنها أمتن اللغات وأوضحها بيانا ، وأذلقها لسانا ، وأمدها رواقا ، وأعذبها مذاقا ، ومن ثمّ اختارها الله تعالى لأشرف رسله ، وخاتم أنبيائه ، وخيرته من خلقه ، وصفوته من بريّته ، وجعلها لغه أهل سمائه وسكان جنته ، وأنزل بها كتابه المبين الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

1- ينظر صبح الأعشى 1 / 148.

قال فى صناعه الكتّاب : وقد انقادت اللّغات كلّها للغه العرب ، فأقبلت الأمم إليها يتعلمونها».

ويعد كتاب «المقرب» لابن عصفور من أجل الكتب التى تكلمت عن اللغه العربيه نحوا وصرفا ، وإليک بين يدى الكتاب مقدمه مشتمله على ما يلى :

أولا : مقدمه فى علم النحو والتصريف.

ثانيا : عصر ابن عصفور ، تكلمنا فيه عما يلى :

- الحياه السياسيه.

- الحياه الاجتماعيه.

- الحياه العلميه.

ثالثا : ترجمه ابن عصفور ، وتشتمل على :

- اسمه وكنيته ولقبه.

- مولده ونشأته.

- مكانته العلميه.

- أساتذته وشيوخه.

- تلاميذه.

- مؤلفاته.

- وفاته.

رابعا : كتاب «المقرب» تكلمنا فيه عما يلى :

- حول كتاب المقرب.

- منهج ابن عصفور فى المقرب.

- تأثير المقرب فى النحاه بعده.

- عنايه العلماء بكتاب «المقرب» لابن عصفور.

- تأثير ابن عصفور فى النحاه بعده.

- ابن عصفور ومذهبه البصرى.

خامسا : وصف النسخ الخطيه للكتاب ومنهج التحقيق.

سادسا : كتاب «مثل المقرب».

سابعا : وضع فهارس عامه للكتاب.

ص: 4

مقدمه فى علم النحو والتصريف

اشاره

حد علم النحو (1) :

النحو كما فى شرح الأشمونى : العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطه من استقراء كلام العرب ، الموصله إلى معرفه أحكام أجزائه التى ائتلف منها.

و «العلم» : بمعنى : القواعد ، إن جعلت الباء للتصوير متعلقه به ، أو الإدراک ، إن جعلت للتعديه كذلک ، أو الملكه إن جعلت الباء متعلقه ب- «المستخرج».

وقوله : «أحكام أجزائه» : الضمير راجع إلى الكلام ، من حيث هو ، بقطع النظر عن تقييده بالمضاف إليه.

وموضوعه : الكلمات العربيه ، من حيث ما يعرض لها من الإعراب ، والبناء ، والإدغام ، والإعلال ، ونحو ذلک.

وهذا التعريف ، بناء على شموله لعلم الصرف.

تعريف آخر : وأما على كون علم الصرف مستقلا ، فحد النحو : علم يعرف به أحوال أواخر الكلمه إعرابا ، وبناء ، وما يتبع ذلک من التصورات ؛ كفتح «إن» وكسرها ، وتخفيفها ، وشروط عملها ، وشروط عمل بقيه النواسخ ، وكالعائد من حيث حذفه ، وعدمه ، إلى غير ذلک.

ويصح أن يراد من «العلم» الواقع جنسا فى هذا التعريف أحد معانيه الثلاثه.

وموضوعه : الكلمات العربيه ، من حيث ما يعرض لها من البناء الأصلى حاله الإفراد ، والبناء العارض والإعراب حاله التركيب ، وما يتبع ذلک.

فخرج بهذه الحيثيه : علم المعانى ، والبيان ، والبديع ، والصرف ، فإنها لا تبحث عن الإعراب والبناء وما يتبعه ، وعلم اللغه ؛ فإنه يبحث عن جواهر المفردات وأحوالها ، من حيث معانيها الأصليه ، وعلم الاشتقاق ، فإنه يبحث عن أحوال المفردات ، من حيث انتساب بعضها إلى بعض بالأصاله والفرعيه لا عما ذكر.

وإنما كان موضوعه ما ذكر ؛ لأنه يبحث فيه عن عوارضه الذاتيه ، وقد عرفت أن

1- ينظر المبادئ النصيريه لمشهور العلوم الأزهريه للشيخ الحويحى ص 23.

«البحث» عن عوارض الموضوع صادق بالحمل على نوعه ؛ كقولک : الفاعل مرفوع ، والمفعول منصوب ، أو على عرضه ؛ كقولک : الإعراب لفظى أو تقديرى.

وعلى هذا القياس ، فهذه مسائل تجعل كبرى لصغرى ، وموضوعها جزئى من جزئيات موضوعها.

وفائدته : الاحتراز عن الخطأ اللسانى فى الكلام العربى.

وغايته : الاستعانه على فهم كلام الله تعالى ، ورسوله ، وكلام العرب.

وفضله : أنه من أشرف العلوم ، لأنه يتوصل به إليها.

ونسبته إلى غيره : أنه من العلوم الأدبيه.

وواضعه : الإمام على - رضى الله عنه - بأمره أبا الأسود الدؤلى.

واسمه : علم النحو.

واستمداده : من استقراء كلام العرب ، والقياس.

وحكمه : الوجوب العينى على قارئ القرآن والحديث ، والكفائى على غيره.

ومسائله : قضاياه التى تطلب نسب محمولاتها إلى موضوعاتها ، وهى لا تخرج عن البحث عن أحوال المعرب والمبنى من الإعراب والبناء ، وما يتبع ذلک من بيان التصورات ؛ كبيان فتح همزه «إن» وكسرها ، وبيان شروط عمل الناسخ ؛ لأن الكلمه إما اسم ، أو فعل ، أو حرف.

وكل من الأولين إما معرب ، أو مبنى ، فالمعرب من الاسم : ما سلم من مشابهه الحرف ، والمبنى : ما أشبهه ؛ ثم المعرب من الاسم : إن أشبه الفعل منع من الصرف وإلا صرف ، وكل منهما : إما مرفوع أو منصوب أو مخفوض ، فالمرفوع : الفاعل أو نائبه ، أو المبتدأ ، وخبره ، واسم «كان وأخواتها ، وخبر» إن وأخواتها ، والتابع للمرفوع.

والمنصوب : المفعول المطلق ، وبه ، ومعه ، وفيه ، وله ، والحال ، والتمييز ، والمستثنى ، واسم لا والمنادى ، إذا كانا مضافين أو شبيهين ، وخبر «كان وأخواتها ، واسم» إن وأخواتها ، وتابع المنصوب.

والمخفوض : إما مخفوض بالحرف ، أو بالإضافه ، أو بالتبعيه.

ص: 6

والمبنى من الاسم : إما أن يلحقه البناء مطلقا ، أو فى حاله التركيب فقط.

فالأول : كأسماء الإشارات ، والمضمرات ، والموصولات ، وأسماء الاستفهام ، وأسماء الشروط ، وأسماء الأفعال ، وأسماء الأصوات ، والظروف اللازمه للإضافه إلى الجمل.

والثانى : كاسم «لا» المفرد ، والمنادى المفرد المعين ، ولو بالقصد.

والمعرب من الأفعال : المضارع إذا لم يتصل به إحدى النونين ، فيرفع إذا خلا عن عوامل النصب والجزم ، وينصب ويجزم عند دخولها.

والمبنى من الأفعال : الماضى ، والأمر ، والمضارع إذا اتصل به إحدى النونين.

والحروف كلها مبنيه ، وهى إما مشتركه بين الأسماء والأفعال ، أو مختصه بأحدهما.

وحينئذ ، فذكر : التثنيه ، والجمع ، واسمى الفاعل والمفعول ، والتصغير ، والنسب مثلا فى النحو ، وإن كانت من الصرف ؛ لأنه يحكم عليها النحوى بالإعراب أو البناء ، فلو لم يعرف صيغها وقواعدها ، فلربما وقع الحكم منه على صيغ مخالفه للقواعد الصرفيه - فهى من النحو ، باعتبار البحث عن حالها من الإعراب والبناء ، ومن الصرف ، باعتبار البحث عن غير هذه الحال ؛ كما سيأتى.

حد علم التصريف

(1)

التصريف : علم يبحث فيه عن المفردات ، من حيث صورها وهيآتها العارضه لها : من صحه ، وإعلال ، وتحويل.

قسماه

وهو قسمان :

الأول : تحويل الكلمه إلى أبنيه مختلفه ؛ لاختلاف المعانى ؛ كتحويل المفرد إلى التثنيه والجمع ، والمصدر إلى بناء الفعل واسمى الفاعل والمفعول ،

والمكبر إلى المصغر ؛ وقد جرت عادتهم بذكر هذا القسم مع علم الإعراب ؛ كما فعل ابن مالک ، وهو فى الحقيقه من التصريف ، وقد تقدم وجهه فى مبادئ النحو.

1- ينظر المبادئ النصيريه لمشهور العلوم الأزهريه للشيخ الحويحى ص 24.

والثانى : تحويل الكلمه وتغييرها عن أصل وضعها ؛ لغرض آخر غير اختلاف المعانى ؛ كالتخلص من : التقاء الساكنين ، ومن الثقل ، ومن اجتماع الواو والياء ، وسبق إحداهما بالسكون.

وهذا التحويل الثانى ينحصر فى سته أشياء : الزياده ، والإبدال ، والحذف ، والقلب ، والنقل ، والإدغام.

كزياده تاء «احتذى فيقال : احتذى به ، وحذى حذوه ، أى : اقتدى به ، وتبعه.

وكإبدال ثانى الهمزين من كلمه إن يسكن ، ك- «آثر» و «ائتمن».

وكحذف واو «وعد» فى المضارع استثقالا ؛ لوقوعها بين ياء مفتوحه وكسره ، فيقال : «يعد» بدون واو.

وكقلب الواو أو الياء ألفا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ك- «قال ، وباع» وكنقل حركه واو «يقول» إلى الساكن الصحيح قبله ، وياء يبين كذلك.

وكإدغام حرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل ؛ ك- «السيد والأجل».

و «العلم» المأخوذ جنسا فى التعريف يصح أن يراد منه أحد معانيه الثلاثه ، وهى : القواعد ، والإدراك ، والملكه.

موضوع علم التصريف

وموضوعه : الكلمات العربيه ، من الجهه المتقدمه ، والحيثيه المذكوره.

فخرج بهذه الحيثيه العلوم الثلاثه : المعانى ، والبيان ، والبديع ، فإنها لا تبحث عن المفردات من هذه الحيثيه والجهه المذكوره ، وعلم اللغه ؛ فإنه يبحث عن جواهر المفردات وأحوالها ، من حيث معانيها الأصليه ، وعلم الاشتقاق ، فإنه يبحث عن أحوال المفردات من حيث انتساب بعضها إلى بعض ، بالأصاله والفرعيه ، وخرج علم النحو بقوله : «من صحه وإعلال ...» إلخ.

وإنما كان موضوعه ما ذكر ؛ لأنه يبحث فيه عن عوارضه الذاتيه ، وقد علمت أن

ص: 8

«البحث» صادق بالحمل على نوع الموضوع ؛ كقولک : الاسم ، إما ثلاثى ، أو رباعى ، أو خماسى ، أو سداسى ، أو سباعى. وكقولک : كل واو وياء اجتمعتا وسكنت أولاهما ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء. وكقولک كل واو أو ياء تحركت وانفتح ما قبلها ، قلبت ألفا.

فإن الأولى فى قوه أن يقال : كل كلمه اجتمعت فيها الواو والياء ، وسكنت أولاهما ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء.

والثانيه : فى قوه أن يقال : كل كلمه وجدت فيها الياء أو الواو متحركه مفتوحا ما قبلها ، قلبت ياؤها أو واوها ألفا.

فاندرج تحت موضوع القاعده الأولى : واو نحو : «سيد» المدغمه فى الياء بعد قلبها ياء ، وتحت موضوع الثانيه : واو وياء نحو : «قال ، وباع» المنقلبان ألفا.

أو بالحمل على الموضوع مع عرضه الذاتى ؛ كقولک : كل كلمه ثلاثيه مكسوره العين ، يجوز تسكين عينها ، نحو : علم وكتف. فى علم وكتف

أو بالحمل على نوع الموضوع مع عرض ذاتى ؛ كقولک : الفعل المجرد أربعه : فعل وفعل وفعل وفعلل ؛ ک- «ضرب ، وعلم ، وشرف ، ودحرج».

أو بالحمل على عرض ذاتى للموضوع ؛ كقولک : الزائد يوزن بلفظه ، فيقال فى وزن «اعلم» : افعل ، إذ الزياده من عوارض الكلمه الذاتيه.

وفائدته : التمكن فى الفصاحه.

وغايته : العمل بالصناعه.

وفضله : أنه من أشرف العلوم ؛ لأنه يؤدى إلى التمكن فى الفصاحه.

ونسبته إلى غيره : أنه من العلوم الأدبيه.

وواضعه : معاذ بن مسلم.

واسمه : علم التصريف ؛ لكثره التصرف فيه ؛ فإن التصريف لغه : التغيير ، ومنه تصريف الرياح ، أى : تغييرها.

واستمداده : من العقول الكامله ، واستقراء كلام العرب.

وحكمه : الوجوب الكفائى ، أو الندب.

ص: 9

ومسائله : قضاياه التى تطلب نسب محمولاتها إلى موضوعاتها.

تنبيه : التصريف يجرى فى الحروف قياسا ؛ كقلب همزه الوصل ألفا أو تسهيلها ، نحو : آلرجل وألرجل عندک ، ولا ينافيه قول ابن مالک :

حرف وشبهه من الصّرف برى

وما سواهما بتصريف حرى

لأن المراد : أن الحرف لا يقبله مفردا ، أى : غير مركب مع غيره بخلاف الاسم والفعل.

* * *

عصر ابن عصفور

اشاره

لا شک أن الإنسان نتاج عصره وملابساته وظروفه ، وللتعرف على علم من الأعلام لا بد من التعرف على العصر الذى عاش فيه بحثا عن الجوانب المؤثره فى حياته وفى إنتاجه العلمى ، فلا ريب أن الإنسان ابن بيئته وعصره ، ومن هنا سيتعرض البحث للجوانب المؤثره فى شخصيه ابن عصفور كمدخل لدراسه كتابه «المقرب» ، وأبرز هذه الجوانب :

الحياه السياسيه.

الحياه الاجتماعيه.

الحياه العلميه.

* * *

ص: 11

عاش ابن عصفور فى أواخر أيام الموحدين فى الأندلس ، وعاصر وقعه العقاب المشئومه على حد تعبير المقرى ، وجرت عام 609 ه - 1212 م وكانت هزيمه الموحدين فيها ساحقه ، وأدت إلى طردهم من الأندلس بعد أن ضعفت قوتهم وعجزوا عن حمايته ، وتراجعوا أمام النصارى شمالا ، وتركت صدى أليما على امتداد العالم الإسلامى كله ، وكانت فى حقيقتها لقاء بين المسيحيه والإسلام.

كان الجيش المسيحى فيها بقياده ألفونسو الثامن ملك قشتاله ، ويضم جنودا من أرجون بقياده ملكها ، وجاءت نبره بملكها ، والبرتغال بفرق من فرسان المعبد إلى جانب جماعات من الصليبيين الفرنسيين والإيطاليين ، ومن وراء هؤلاء جميعا إنوسنيسيو الثالث يشجع ويخطط ، يهب الجنه ويمنح البركات ، وكان يقود المسلمين الملك الناصر بنفسه ، محمد بن المنصور ، أمير الموحدين ، وبلغ عددهم ستمائه ألف ، فداخله الإعجاب بكثره من معه ، وأخطأ التدبير ، فدارت الدائره عليه ، وخلا بسببها أكثر المغرب من السكان ، واستولى النصارى على أكثر الأندلس (1).

وبعد معركه العقاب تقاسم ملوك الكاثوليک جبهات الأندلس ، فكانت بمثابه الخطوه الأولى فى طريق طويل انته بسقوط الأندلس وما تخلل ذلک السقوط من معاناه المسلمين من إيذاء النصارى وقسوه معاملتهم.

وإذا ما أردنا أن نحيط بالمخازى ، وأعمال العسف ، والإرهاق ، التى وقعت على المسلمين من غير المسلمين - لم يمكنّا ذلک. ولكن نورد صوره من تلک الصور الشديده ؛ لتبين لنا منها ، إلى أى حد كانت معامله غير المسلمين للمسلمين ، تلک الصوره التى وقعت بمسلمى الأندلس من المسيحيين ، الذين انتزعوا سلطان العرب - تمثل لنا أصدق تمثيل ، وتعبر لنا أقوى تعبير ، عن هذه المعامله.

لقد حظر المسيحيون على المسلمين الإقامه فى مملكه غرناطه ، ومنعوهم من الاتصال

1- ينظر دراسات أندلسيه للدكتور الطاهر مكى ص 276 (طبعه دار المعارف) الطبعه الثالثه 1987 م.

بهم ، وهددوا كل من يخالف أوامرهم بالموت ، ومصادره الأموال ، والرق الدائم مدى الحياه ، وليت الأمر وقف عند هذا الحد ؛ بل لقد شردوا المسلمين ، وأخرجوهم من بلادهم قهرا ، وأرغموا من بقى على الدخول فى النصرانيه!.

ومن هذه المعاملات السيئه ، التى عومل بها المسلمون فى الأندلس : أمر المسيحيين لهم بأن يضعوا على قبعاتهم شاره زرقاء ، وأن يسلموا كل أسلحتهم ، ولا يحرزوا منها شيئا ، ومن أحرز السلاح عوقب بالجلد!.

ومنها : أمرهم المسلمين أن يسجدوا فى الشوارع ، متى مر كبير الأحبار ، وألا يقيموا شعائرهم ، وحكمهم عليهم بإغلاق مساجدهم!.

وبهذه الوسائل لم يبق فى الأندلس مسلم ، أو من يستطيع الجهر بإسلامه ، وتنصر العرب الباقون. وحكمت عليهم القوه القاهره بأن يقوموا بالطقوس ، والأوضاع المفروضه عليهم فى المعابد والكنائس!.

ثم بعد ذلک ، أمعنوا فى الإيذاء بالمسلمين ، فمحوا كل الآثار التى تمت إلى الإسلام بصله ، أو من شأنها أن تثير العقيده الأولى عندهم ؛ فعلوا كل هذا طمعا فى القضاء على المسلمين من تلک البلاد التى ازدهر فى ربوعها الإسلام ، حينا من الدهر!.

وفى بعض الأحيان ، لم يطمئنوا إلى هؤلاء العرب ، فأخذوا يراقبونهم مراقبه شديده ، ويضيقون عليهم السبل ، ويمنعونهم من كل مظهر دينى ، وأنشئ فى غرناطه ديوان للتحقيق ومحاكمه من يتهم بالزيغ فى عقيدته ، أو التذمر ومخالفه الأوامر ، أو يثبت عليه أنه أتى من الأعمال ما يبعث الشک فى أحواله!.

وقد كانت أساليب المحاكمه ، أمام هذا الديوان ، مزعجه قاسيه ؛ حتى لقد ابتدع لإعدام المخالف المحارق التى كانت تقام فى ساحات المدينه ، وتدعى إلى مشاهدتها جموع الشعب ، ورجالات الدوله ، ورؤساء الدين ، حتى إذا اكتمل عقدهم جاءوا بالمخالف وألقوه فى النيران المستعره ، على مرأى ومسمع من الجميع!.

فإذا ما ثار المسلمون لتلک الإهانات ، وهاجت خواطرهم لتلک الأعمال الوحشيه الفظيعه ، ساموهم العسف وأذاقوهم النكال وأوقعوا بهم العذاب

من غير رحمه ، ولا شفقه! وطاردوهم فى كل مكان ، ووثبت عليهم جماعات النصرانيه المتحمسه ،

ص: 13

وأمعنت فيهم تقتيلا وتشريدا ، وتعذيبا ونهبا ، وانتزعوا منهم أولادهم وأطفالهم ، وألقوا بهم فى الكنائس والمدارس ، لتلقينهم أصول النصرانيه ، وتنشئتهم على تعاليمها وواجباتها!!

كل هذا كان سببا فى هجره الآلاف من المسلمين إلى أفريقيه ، وهناك من اضطر إلى افتداء نفسه وأولاده ، فاعتنق النصرانيه ورضى بالدخول فيها!!.

وكانت المراسيم والأوامر الملكيه ، تصدر بكل ذلك ، ومن غير انقطاع ، بتبرير هذه الأعمال ، وتنظيم سياسه القضاء على المسلمين ، التى جعلتها الكنيسه كل همها.

يقول يوسف كوندى - أحد مؤرخى الإفرنج : -

«ففروا إزاء الإرهاب الذى يخضعهم لصوله مطارديهم ، وما منهم إلا مسكين منكود ، وكانت مناظر المحارق فى غرناطه ، وقرطبه ، وإشبيليه ، وأنين الفرائس تلتهمها النيران تباعا ، ومناظر المطارده ، والنفى ، والتعذيب المستمر - تملأ نفوسهم رعبا ، يحول دون إبدائها بالتذمر بالقول ولا بالإشاره ؛ إذ اعتبر ذلك دعوه إلى الثوره!.

ويقول المقّرى فى «نفح الطيب» :

وبالجمله ، فإنهم «أهل غرناطه» تنصروا عن آخرهم باديه وامتنع قوم من التنصر ، واعتزلوا النصارى ، فلم ينفعهم ذلك.

وامتنعت قرى وأماكن كذلك ، فجمع لهم العدو الجموع واستأصلهم عن آخرهم ، قتلا وسبيا!.

ثم بعد هذا كله ، كان من أظهر التنصر من المسلمين يعبد الله فى خفيه ويصلى ، فشدد عليهم النصارى فى البحث حتى أنهم أحرقوا منهم كثيرا.

وجاء فى كتاب «أخبار العصر فى انقضاء دوله بنى نصر» : «ثم دعاهم ملك قشتاله إلى التنصر ، وأكرههم عليه ، وذلك سنه 904 م فدخلوا فى دينهم كرها ، وصارت الأندلس كلها نصرانيه ، ولم يبق فيها من يقول : «لا إله إلا الله محمد رسول الله» إلا من يقولها خفيه فى قلبه. وجعلت النواقيس فى صوامعها بعد الأذان ، وفى مساجدها الصور والصلبان ، بعد ذكر الله ، وتلاوه

القرآن فكم فيها من عين باكيه ، وقلب حزين! وكم فيها من الضعفاء والمغدورين! لم يقدروا على الهجره ، واللحوق

ص: 14

بإخوانهم المسلمين ، قلوبهم تشتعل نارا ودموعهم تسيل سيلا غزيرا ، وينظرون أولادهم وبناتهم يعبدون الصلبان ، ويسجدون للأوثان ، ويأكلون الخنزير والميتات ، ويشربون الخمر التى هى أم الخبائث والمنكرات ، فلا يقدرون على منعهم ، ولا على نهيهم ، ولا على زجرهم ، ومن فعل ذلك عوقب بأشد العقاب ، وعذب أشد العذاب ، فيالها فجيعه ما أمرها ، ومصيبه ما أعظمها!.

وفى سنه 1609 م صدر الأمر الأخير والنهائى بنفى العرب المتنصرين جميعا ، وإخراجهم من أرض إسبانيا ، بعد أن دخلوا جميعا - بحكم العنف والقوه - فى النصرانيه ، وأصبحوا يرتادون الكنائس والمعابد ، ويشهدون القداس ، والطقوس الدينيه المختلفه.

فنزح من كان منهم فى الشمال إلى فرنسا ، فأكرمهم ملكها هنرى الرابع ، وجاد عليهم بالمساكن والمزارع ، وعلى البعض الآخر بوسائل السفر ، وحشدت السفن فى البحر الأبيض تنقل من كان بالثغور إلى أفريقيه.

وبهذا أسدل الستار على تلك المأساه المروعه ، وانتهت حياه أمه من أعظم أمم التاريخ ، وأنبههم ذكرا ، وأعرقهم حضاره!!.

هذه هى إحدى الصفحات السوداء ، التى سجلها التاريخ على المسيحيين فى معاملتهم للمسلمين ، وهى صفحه قد لطخت بعار الدهر ، وخزى الأبد ، لا نرى فيها إلا فواجع تدمى القلوب ، وأهوالا تفتت الأكباد ، ولا تصور إلا أقواما خرجوا عن إنسانيتهم ، وتجردوا عن صفاتها ، وانقلبوا إلى مخلوقات بشعه وضيعه ، قد أضرموا غيظا على الإسلام والمسلمين ، وحملتهم شهوه الانتقام على ارتكاب أبشع صور التنكيل والتعذيب.

فهل يمكن للباحث المنصف ، أن يقارن بين ما ارتكبه هؤلاء من الفظائع والمخازى ، وبين ما ضربه المسلمون من المثل العليا ، ووضعوه من الأسس الرفيعه فى العداله والوفاء والنبل؟!!.

لا شك أنه من العبث محاوله تلك المقارنه!.

قد نجد من يحاول أن يعتذر ، عن هذه الأعمال التى حدثت بالأندلس ، بأن

النصارى بها لم يكونوا قد بلغوا - إذ ذاک - من الحضاره والمدنيه ما يجعلهم يترفعون عن مثل هذه المخازى.

ولكن ما ذا يقول هذا المعتذر فيما ترتكبه الدول المسيحيه ، فى البلاد الإسلاميه التى وقعت تحت سلطانها ونفوذها فى عصرنا الحاضر ، عصر الحضاره والمدنيه ، عصر النور والعلم بماذا يدافع المدافعون عن أعمال فرنسا فى الجزائر ، وهولندا فى جاوه ، وأندونيسيا ، وإيطاليا فى طرابلس ، والنمسا فى البوسنه والهرسک ، وغير هذا. وذاک مما يطول بنا القول ، إذا نحن حاولنا تفصيل وبيان ما ينطوى عليه ، مما يندى له وجه المدنيه خجلا!.

إذن ، ليس الأمر أمر المدنيه والحضاره ؛ وإنما هو أمر التعصب الممقوت ، الذى تضطرم به نفوس رجال الدين المسيحيين ، الذين لا يألون جهدا فى التشنيع على المسلمين ، وتصويرهم لأممهم بصور بينها وبين الحقيقه بون شاسع.

وهل كانت الحروب الصليبيه ، التى قامت فى المشرق زهاء قرنين من الزمان ، إلا ثوره دينيه ، أزكى لهيبها التعصب الممقوت ، وأثار كوامنها رجال الكنيسه ، وزعماء الدين من المسيحيين؟!!.

أليس بطرس الزاهد ، هو الذى طاف أوربا باكيا منتحبا ، وهو حافى القدمين ، يرتدى ثيابا خشنه ، ويحمل صليبا كبيرا ، يخطب العامه والدهماء ، ويلهب حماستهم ، ويثير روح الانتقام فيهم ويبعث فيهم عوامل الدفاع عن الأماكن المقدسه؟!.

أليس زوار الأماكن المقدسه ، من الأحبار والرهبان ، هم الذين كانوا يعودون إلى بلادهم ، فيروون أشنع القصص ، وأفظع الروايات عن أعمال المسلمين فيها ، وانتهاكهم لحرماتها المقدسه ، ويصورون الخطر الداهم الذى يهددهم من المشرق ، ويوشک أن يأتى على المسيحيين ويجتاحهم ، ويقضى على النصرانيه ، وقد استطاعوا بذلک أن يجعلوا من أوربا المسيحيه أتونا ملتهبا ، يتلظى غيظا وحنقا على الإسلام والمسلمين؟!.

وها هم اليوم جماعه الصهيونيه ، يعيدون المأساه ، ويشعلون نار الحرب على المسلمين ، طامعين فى إقامه دوله يهوديه ، على أنقاض المسلمين فى فلسطين.

وها هم يدبرون المكايد للمسلمين ، وما ذاک إلا صوره واضحه لما يضمره اليهود للمسلمين فأين تلک الصور وهذه المعامله ، من معامله المسلمين لغير المسلمين ، وقت أن

فتحوا بلادهم ، ودخلوها ظافرين منتصرين ، وسيطروا عليهم بحكمهم ، وأخضعوهم لسياده الإسلام وسلطانه؟!

تلك المعامله التى كانت تفيض عدلا وإنصافا ، وتسامحا ووفاء ، قد أكرم المسلمون مجاوريهم من أهل الذمه ، والعهد ، واعتبروهم إخوانا فى السراء والضراء ، ونادوا بالمساواه العامه بين أبناء البشر كافه ، ودعوا الناس جميعا إلى نبذ الفوارق والخلاف ، وتواصوا بالرفق بالمخالفين ، والإحسان إليهم ؛ وقالوا لهم : «نحن وإن فرقت بيننا العقيده ، ولم تجمعنا رابطه الدين فقد ربطتنا آصره النسب ، وجمعتنا جامعه الإنسانيه».

لم ينس المسلمون تعاليهم دينهم ؛ وآداب شريعتهم ، حينما كانوا يكتسحون البلاد التى فتحوها ؛ فلم يبطش قوادهم بمن ظفروا بهم ، ولم يستبد أمراؤهم بمن خضعوا تحت سلطانهم ، ولم يصدر الخليفه الأعظم أوامره بالتنكيل والتعذيب والتخريب ؛ وإنما كانوا يمثلون ملائكه الرحمه ، ورسل السّلام ؛ يمشون فى أمورهم بالحزم واللين ، والرفق والصفاء ، ومن خرج عن ذلك عوقب عقابا شديدا.

فها هو عمر بن الخطاب ، الخليفه الثانى للمسلمين ، يكتب إلى أميره فى مصر ، عمرو بن العاص ، كتابا يوصيه فيه بأهل الذمه خيرا ، فيقول فيه :

«واعلم ، يا عمرو ، أن الله يراك ويرى عملك ، وأن معك من أهل ذمه وعهد ، وقد أوصى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم بهم وأوصى بالقبط ، فقال : «استوصوا بالقبط خيرا ، فإنّ لهم ذمه ورحما» (1) ، وقد قال صلّى الله عليه وسلّم : «من ظلم معاهدا أو كلّفه فوق طاقته فأنا خصمه يوم القيامه» (2).

1- قوله صلّى الله عليه وسلّم «استوصوا بالقبط» أخرجه الطبرانى فى الكبير 19 / 61 رقم 111 ، 112 ، 113 والحاكم 2 / 553 من طرق عن الزهرى عن ابن كعب بن مالك عن أبيه مرفوعا. وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبى وذكره الهيثمى فى المجمع 10 / 66 وقال رواه الطبرانى باسنادين ورجال أحدهما رجال الصحيح وذكره الهندى فى كنز العمال 34019 ، 34020 وزاد نسبته إلى البغوى وابن سعد وعزاه السخاوى أيضا فى المقاصد ص 388 إلى ابن يونس فى تاريخ

مصر وذكره الهندى برقم 34021 عن الزهرى مرسلا وعزاه لابن سعد وذكره برقم 34023 وعزاه للطبرانى عن أم سلمه».
2- أخرجه أبو داود 3 / 170 ، 171 كتاب الخراج والإماره والفىء باب فى تعشير أهل الذمه إذا اختلفوا فى التجارات حديث 3052 وفيه مجاهيل وينظر الترغيب 4423.

وقد تتابع الخلفاء المسلمون فى التوصيه بهم ، والعنايه بأمرهم ، والحرص على إنصافهم ، ومنع الظلم والأذى عنهم ، وهى صفحات خالده تسجّل بيد العزه والكرامه ، فى معامله المسلمين لمخالفيهم ، وتتضمن أقوى الأمثله على غايه ما تسموا إليه الإنسانيه من عدل ورحمه»

وقد عبر الشعراء الأندلسيون عن مراره السقوط الرهيب لدوله المسلمين والعرب فى الأندلس ، فى أشعارهم ، نختار من ذلک تلک القصيده ، لأبى البقاء الرندى :

* * *

ص: 18

نكبه الأندلس

لأبى البقاء الرندى

لكلّ شىء إذا ما تمّ نقصان

فلا يغرّ بطيب العيش إنسان

هى الأمور كما شاهدتها دول

من سرّه زمن ساءته أزمان

وهذه الدّار لا تبقى على أحد

ولا يدوم على حال لها شان

يمزق الدّهر حتما كلّ سابغه

إذا نبت مشرفيات وخرصان

وينتضى كلّ سيف للفناء ولو

كان ابن ذى يزن والغمد غمدان

أين الملوک ذوو التيجان من يمن

وأين منهم أكاليل وتيجان

وأين ما شاده شدّاد فى إرم

وأين ما ساسه فى الفرس ساسان

وأين ما حازه قارون من ذهب

وأين عاد وشدّاد وقحطان

أتى على الكلّ أمر لا مردّ له

حتّى قضوا فكأنّ القوم ما كانوا

وصار ما كان من ملك ومن ملك

كما حكى عن خيال الطّيف وسنان

كأنّما الصّعب لم يسهل له سبب

يوما ولا ملك الدّنيا سليمان

فجائع الدهر أنواع منوّعه

وللزمان مسرّات وأحزان

وللحوادث سلوان يسهّلها

وما لما حلّ بالإسلام سلوان

دهى الجزيره أمر لا عزاء له

هوى له أحد وانهدّ ثهلان

أصابها العين فى الإسلام فارتزأت

حتى خلت منه أقطار وبلدان

فاسأل بلنسيه ما شأن مرسيه

وأين شاطبه؟ أم أين جيّان؟

وأين قرطبه؟ دار العلوم فكم

من عالم قد سما فيها له شان

وأين حمص وما تحويه من نزه؟!

ونهرها العذب فياض وملآن

قواعد كنّ أركان البلاد فما

عسى البقاء إذا لم تبق أركان

تبكى الحنيفيه البيضاء من أسف

كما بكى لفراق الإلف هيمان

على ديار من الإسلام خاليه

قد أقفرت ولها بالكفر عمران

ص: 19

حيث المساجد قد أضحت كنائس ما

فيهنّ إلّا نواقيس وصلبان

حتى المحاريب تبكى وهى جامده

حتّى المنابر ترثى وهى عيدان

يا غافلا وله فى الدّهر موعظه

إن كنت فى سنه فالدهر يقظان

وماشيا مرحا يلهيه موطنه

أبعد حمص تغرّ المرء أوطان

تلك المصيبه أنست ما تقدّمها

وما لها مع طول الدّهر نسيان

يا راكبين عتاق الخيل ضامره

كأنها فى مجال السّبق عقبان

وحاملين سيوف الهند مرهفه

كأنّها فى ظلام النقع نيران

وراتعين وراء البحر فى دعه

لهم بأوطانهم عزّ وسلطان

أعندكم نبأ من أهل أندلس

فقد سرى بحديث القوم ركبان

كم يستغيث بنا المستضعفون وهم

قتلى وأسرى فما يهتزّ إنسان

ماذا التقاطع فى الإسلام بينكم

وأنتم يا عباد الله إخوان

ألا نفوس أبيّات لها نعم

أما على الخير أنصار وأعوان

يا من لذلّه قوم بعد عزّهم

أحال حالهم جور وطغيان

بالأمس كانوا ملوكا فى منازلهم

واليوم هم فى بلاد الضدّ عبدان

فلو تراهم حيارى لا دليل لهم

عليهم من ثياب الذّلّ ألوان

ولو رأيت بكاهم عند بيعهم

لهالک الأمر واستهوتک أحزان

يا ربّ أمّ وطفل حيل بينهما

كما تفرق أرواح وأبدان

وطفله مثل حسن الشمس إذ طلعت

كأنما هى ياقوت ومرجان

يقودها العلج للمكروه مكرهه

والعين باكيه والقلب حيران

لمثل هذا يذوب القلب من كمد

إن كان فى القلب إسلام وإيمان

* * *

ص: 20

المجتمع الأندلسى مجتمع معقد ؛ إذ يتألف من عناصر متعدده فى أصولها البشريه ، فقد توالى على البلاد منذ فجر التاريخ أجناس مختلفه ، فحكمها الإغريق ثم الرومان ثم القوط ، وجاء العرب فصادفوا بلادا قد انطبعت فيها سمات هذه الأمم المختلفه ، فطبعوا البلاد بسمات أخرى ، وخصوصا أن العرب قد امتزجوا بالسكان السابقين عليهم بالزواج والمصاهره والحوار والمعاشره ؛ لأنهم أتوا إلى هذه البلاد جنودا ؛ مما اضطرهم إلى الاتصال الأسرى بسكان شبه الجزيره الأندلسيه.

وبذلک أصبح سكان الأندلس بعد الفتح الإسلامى خليطا من :

البربر والمغاربه والعرب والمسيحيين الذين كانوا ينتمون إلى العناصر الأيبيديه التى جاءت من المغرب ، والعناصر الكلسيه التى وفدت من أوربا والجماعات اليهوديه القديمه والرومان والقوط وبعض العناصر الأوربيه الشماليه والصقالبه (1).

ولهذا الاختلاط آثاره الخلقيه والخلقيه والعقليه ؛ مما دفع ذلک ابن المقرى إلى وصف أهل الأندلس نتيجه هذا الاختلاط بقوله :

«أهل الأندلس : «عرب» فى الأنساب والعزه وعلو الهمه وفصاحه الألسن وطيب النفوس وإباء الضيم وقله احتمال الذل والسماحه بما فى أيديهم والنزاهه عن الخضوع وإتيان الدنيه.

«هنديون» فى إفراط عنايتهم بالعلوم وحبهم إياها.

«بغداديون» فى نظافتهم وظرفهم وجوده قرائحهم ولطافه أذهانهم وحده أفكارهم ونفوذ خواطرهم.

و «يونانيون» فى استبطانهم للمياه ، ومعاناتهم لضروب الفراسات واختيارهم لأجناس الفواكه ، وتحسينهم للبساتين بأنواع الخضر وصنوف الزهر» (2).

وقد كان سكان هذه البلاد فى حاله استقرار يعيشون فى القرى والحصون ، إضافه

1- ينظر البيان المغرب فى أخبار الأندلس والمغرب 2 / 11 (دار الثقافه بيروت).
2- ينظر نفح الطيب 1 / 75 ، ومجله عالم الفكر ص 343 - 344 المجلد العاشر.

إلى الأمصار المعروفه ک- «غرناطه ومالقه وإشبيليه» وتمتاز هذه البلاد بكثره العمران ، مارس أهلها - كأى مجتمع مستقر - الصناعه والتجاره والزراعه ، وغيرها من الحرف.

وهذا يعنى أن كثره الأصول التى كان ينتمى إليها المجتمع الأندلسى ، وكذلک اختلاف النزعات وتعددها لم تجعل منه مجتمعا مهلهلا ، وكما يقول الدكتور أحمد هيكل : «وليس معنى ما تقدم أن المجتمع الأندلسى كان مجتمعا مهلهلا بسبب اختلاف عناصره البشريه ، فالحق أنه برغم تعدد العناصر بين سكان الأندلس - كانت الروابط القويه تشد بعضهم إلى بعض فى أغلب الأحيان ، وتطبعهم بالطابع الأندلسى المتميز ، فقد كانت هناک دائما البيئه المشتركه والثقافه المشتركه ، وكانت هناک غالبا الحكومه الموحده والسياسه الموحده ، ثم كانت هناک بعد ذلک الحضاره الأندلسيه الرائعه التى تصبغ جميع العناصر بصبغتها الواضحه ، تلک الصبغه التى لا يكاد يفترق فيها بربرى الأصل عن عربى الدم ، بل لا يكاد يتميز معها أسبانى الجدود من عربى الآباء» (1).

ويعلل الدكتور أحمد هيكل لهذا الترابط فيرجعه إلى غلبه العنصر العربى وارتباطه بسكان البلاد الأصليه عن طريق الزواج والمصاهره لما كان الوافدون العرب فى شكل جنود لا فى شكل أسر ، دفعهم ذلک إلى الارتباط مع سكان الجزيره برباط المصاهره.

وكان لهذا الاستقرار الاجتماعى فضلا فى ازدهار الحركه العلميه ، وبروز المبدعين من أهل الأندلس فى شتى العلوم ، وسنتعرض للحركه العلميه فى النقطه التاليه.

* * *

ص: 22

1- ينظر الأدب الأندلسى للدكتور أحمد هيكل ص 35.

بدأت النهضه العلميه منذ وطئت أقدام المسلمين أرضها ، فكان للفتح الإسلامى الفضل فى تغيير وجه الحياه فيها ، بل وفى أوربا كلها التى كانت ترزح تحت وطأه الظلم والظلام.

ومعلوم أن الإسلام يقدر العلم ، ويرفع درجه العلماء ؛ لذلک جاء إلى الأندلس متضمنا دعوته إلى العلم ، مرغبا فيه ، وقد تهيأت له أرض خصبه فى هذه البلاد ؛ حيث وجد حكاما يعشقون العلم ويقدرون العلماء ويشجعون على الإبداع.

واستمرت هذه النهضه إلى آخر وجود المسلمين فى الأندلس ، بل إن الأوربيين استفادوا استفادات عظيمه مما خلفه المسلمون من تراث علمى ، وإلى الآن.

وقد ازدهرت فى الأندلس علوم شتى وفنون مختلفه ، ومن العلوم التى استحوذت على اهتمام العامه والخاصه وانتشرت انتشارا واسعا : (1) علم النحو. (2) علم القراءات.

(3) علم التفسير.

علم النحو :

النحو : هو مجموعه من القواعد التى تلتزم بها أساليب اللغه فى طرق أدائها للمعانى ، أو كما عرفه ابن جنى «انتحاء سمت كلام العرب فى تصرفه من إعراب وغيره كالتثنيه والجمع والتحقير والتكسير والإضافه والنسب والتركيب ، وغير ذلک ؛ ليلحق من ليس من أهل العربيه بأهلها فى الفصاحه فينطق بها ، وإن لم يكن منهم ، وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها» (1).

وقد ارتبط علم النحو فى نشأته وتطوره بالقرآن الكريم ، فقد مرّ بمراحل متعاقبه كانت فى البدايه سريعه ، وذلک بسبب ارتباطه بضبط القرآن والحديث ، حتى يظلا بمنجاه من اللحن والتحريف مما جعله فى حقيقه الأمر من ثمرات الدراسه القرآنيه (2).

1- الخصائص 1 / 34.
2- مجله الداره السعوديه «العقد الأول» ، السنه الثانيه ، شوال 1406 ه - 1986 م ص 17 ، من مقال للدكتور عبد الكريم محمد الأسعد.

وهناک ظروف موضوعيه أدت إلى نشأه علم النحو ، وذلک بعد بروز المشکله اللغويه وإلحاحها بفعل عاملين :

الأول : عامل اجتماعى ، يتمثل فى الاختلاط العميق الذى نشأ بين القبائل العربيه وبين غير العرب ممن فتح الله بلادهم للمسلمين ، هذا الاختلاط دعا إلى ضروره اتخاذ لغه تعبر عنه وتقضى حاجاته ، فبدأت لذلک تنشأ مشکله لغويه ذات شقين : الشق الأول : تعدد اللغات وتعدد الألسنه لکثره البلاد المفتوحه ، والشق الثانى : اللحن الذى بدأ يتسرب إلى اللسان العربى (1).

والعامل الثانى : دينى ، ويتلخص فى أن العرب أرادوا أن ينشروا الإسلام بين الشعوب المفتوحه ، ومحور الإسلام القرآن ، وهو نص عربى ، ولا بد لکل مسلم ومسلمه أن يقرأ ولو شيئا يسيرا من القرآن وبصوره صحيحه ، وهذا يدعو إلى أن يتعلم العجم ولو المبادئ الأساسيه للّغه العربيه التى بها يستطيعون قراءه القرآن قراءه صحيحه.

والحق أن کلا العاملين أحدثا أثرا مناقضا للآخر ، فالعامل الاجتماعى يدعو إلى خلق لغه مشترکه للتفاهم بين العرب وبين أهل البلاد المفتوحه ، على حين أن العامل الدينى يؤثر المحافظه على اللغه العربيه کما هى - دونما شائبه - حتى يتثنى قراءه القرآن الکريم قراءه سليمه ، ومن هنا برزت المشکله (2).

وقد أدرک المسلمون المشکله اللغويه ، ولذلک فکروا فى حل سريع لها ، يضمن ترابط المجتمع ووحدته من ناحيه ، ومن ناحيه أخرى يفرض على هذا المجتمع لغه القرآن (اللغه العربيه) لغه رسميه.

ومن هنا ، بدأ علم النحو فى الظهور للقيام بالمهمه السابقه ، وبدأ ذلک الظهور فى شبه خطوات تمهيديه ، کضبط النص القرآنى الذى قام به أبو الأسود الدؤلى کحل سريع للمشکله اللغويه ، وکانت هذه الخطوه خطوه تمهيديه لنشأه القواعد اللغويه.

ثم جاءت الخطوه الثانيه وهى التصدى المباشر للمشکله اللغويه فصنّف أبو الأسود الدؤلى - أيضا - الحرکات إلى مضمومات ومفتوحات ومکسورات ، منونه وغير

1- ينظر قضايا ونصوص نحويه (دار الثقافه العربيه) للدكتور على أبو المكارم ص 35.
2- راجع السابق ص 36 ، 37.

منونه. وبذلک أدرک ظواهر التصرف الإعرابی فی آخر الکلمات ، وکانت هذه الخطوه هی البدایه الحقیقیه إلی وضع قواعد علم النحو التی أتیح لها أن تتطور وتتضح وتستقر کل ذلک جاء فی أطوار متعدده (1).

علم النحو فی الأندلس

نشأ المذهب الأندلسی فی بدایه القرن الخامس الهجری ، حیث خالط نحاتها جمیع النحاه السابقین من بصریین وکوفیین وبغدادیین مع انتهاجهم نهج الآخرین فی الاختیار من آراء نحاه الکوفه والبصره وإضافه اختیارات من آراء البغدادیین وبخاصه أبو علی الفارسی ، وابن جنی ، وشاءت الأقدار أن تکون هذه البلاد رائده لفن النحو بعد أن کانت محرومه منه زمنا طویلا (2).

یلخص صاحب کتاب «تاریخ الفکر فی الأندلس» رحله النحو فی هذه البلاد ، فیقول : «کان الناس أولا ، یدرسون اللغه فی الأندلس عن طریق قراءه النصوص الأدبیه والکتب دون استعمال کتب خاصه فی النحو ، ثم عرضوا بعد ذلک کتبه ، وأول ما ذاع بینهم منها کتب الکسائی وسیبویه ، ثم جودی بن عثمان المتوفی سنه 198 ه الذی ألّف کتاب «منبه الحجاره» وجاء بعده أبو علی القالی المتوفی سنه 355 ه الذی ألّف رساله عن المقصور والممدود ، وأخری عن الأفعال عنوانها :

«فعلت وأفعلت» وکان أرفع کتب النحو علی أیام ابن حزم «تفسیر الحوفی لکتاب الکسائی» وکتابین لابن سیده الضریر. وقد قام أبو الحجاج یوسف بن عیسی المتوفی سنه 475 ه بشرح ما فی کتاب سیبویه من الشعر ونقد نحوه ، وکان الأعلم البطلیوسی یسمی بالنحوی ، وقد وضع شرحا لجمل الزجاجی ولکتاب الحماسه ، وألف عددا من الکتب الجیده فی النحو ، ویقولون إن أحمد بن علی بن أحمد بن خلف الأنصاری المعروف بابن الباذش الغرناطی المتوفی سنه 540 ه کان یعد نفسه واحدا من أعلام النحو الثلاثه فی عصره» (3).

1- انظر هذه الأطوار عند الدکتور علی أبو المکارم : المرجع السابق ص 42 وما بعدها.
2- المدارس النحویه 292.

3- تاريخ الفكر الإسلامى فى الأندلس (مؤسسه النهضه المصريه 1955 م) ترجمه : حسين مؤنس ص 185 وانظر : فضل الحضاره الإسلاميه والعربيه على العالم ص 560.

واستمرت حركه النحو فى تقدم وازدهار ، فوجدنا علماء مبرزين ألفوا مجموعه من الكتب ما زال أثرها البالغ إلى يومنا هذا ، ومن هؤلاء : ابن مالک مؤلف «الألفيه» وكتاب «التسهيل» وشرحه ، وكتاب «شرح الشافيه الكافيه» وغيرها ، والشلوبين مؤلف كتاب «التوطئه» وغيره ، وابن عصفور مؤلف كتاب «المقرب» وغيره ، وغيرهم كثير.

ومما يدل على اعتناء الأندلسيين بالنحو وحفظهم له ، وارتحالهم فى طلبه - حفظهم مذاهب النحاه ، كما كانت تحفظ مذاهب الفقه ، كما أن العالم الذى لا يكون متمكنا من هذا العلم ، ولا يعرف غرائبه وشوارده ، لا يكون جديرا باحترامهم ولا مستحقا للتمييز ولا سالما من الازدراء (1).

بذلک تتضح لنا عنايه أهل الأندلس بعلم النحو واستقلالهم فى آراء كثيره ، فكوّنوا بذلک مدرسه فى النحو خاصه بهم.

ثانيا : علم القراءات

ومما يتصل بالنحو اتصالا وثيقا علم القراءات ؛ إذ للقراءات أثرها فى التوجيه النحوى واللغوى.

وعلم القراءات علم يعرف به كيفيه أداء كلمات القرآن واختلافها معزوا لناقله (2).

والقراءات حجه الفقهاء فى الاستنباط والاهتداء إلى الحق فى كثير من المسائل الفقهيه.

وقد انتشر علم القراءات فى الأندلس على يد مجاهد من موالى العامريين ، وخاصه عند ما ملک بشرق الأندلس ؛ لأن مولاه المنصور بن عامر أخذه به ؛ إذ كان معتنيا بهذا الفن من فنون القرآن ، واجتهد فى تعليمه وعرضه على من كان من أئمه القراء بحضرته ، فكان سهمه وسهم مولاه فيه وافرا (3).

1- فضل الحضاره الإسلاميه والعربيه على العلم ص 560.
2- لطائف الإشارات ، تحقيق : الشيخ عامر عثمان والدكتور عبد الصبور شاهين 1 / 170.

3- راجع : أهم القضايا النحويه والصرفيه فى المحرر الوجيز لابن عطيه (رساله ماجستير ، كليه اللغه العربيه بالقاهره) ص 15.

وقد وضع العلماء شروطا للقراءه الصحيحه ، وهى : أن توافق العربيه ولو بوجه ، بمعنى أن تتفق مع رأى من آرائها ولو كان ضعيفا ، وأن توافق أحد المصاحف العثمانيه ولو احتمالا ، وأن يصح سندها.

يقول ابن الجزرى : كل قراءه وافقت العربيه ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانيه ولو احتمالا ، وصح سندها ، فهى القراءه الصحيحه التى لا يجوز ردها ولا إنكارها ، بل هى من الأحرف السبعه التى نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها (1).

فإذا اختل شرط من الشروط الثلاثه صارت القراءه ضعيفه أو شاذه أو باطله ، مهما كانت منزله القائل بها ، أو كانت سبعيه أو عشريه.

ومما يدل على أهميه الشروط السابقه ما قاله السيوطى عن ابن الجزرى فى كلامه السابق : «وأحسن من تكلم فى هذا النوع إمام القراء فى زمانه شيخ شيوخنا : أبو الخير ابن الجزرى» (2).

والقراءات حكم على القاعده اللغويه ، ولا يكون العكس ، فنحن نصحح القاعده بالقراءه ، ولا نصحح القراءه بالقاعده ، وهذا يدل على أهميه القراءات فى الدرس النحوى ، وفى ضبط قواعده.

ثالثا : علم التفسير

ومن العلوم التى تتصل بعلم النحو علم التفسير ؛ إذ للنحو أثر بارز فى تفسير كتاب الله عز وجل.

وفضل علم التفسير كبير ؛ إذ يتصل بكتاب الله ، فموضوعه كتاب الله الذى هو ينبوع الحكمه ، ومعون كل فضيله. والغرض منه شريف ؛ فالغرض منه الاعتصام بالعروه الوثقى والوصول إلى السعاده الحقيقيه التى لا تفنى ، كما أن الحاجه إليه شديده لفهم كتاب الله ؛ لتستقيم الحياه ، ويصل الإنسان إلى الكمال الدنيوى والأخروى ؛ لأن كتاب الله هو المنهاج القويم والصراط المستقيم ، عصمه لمن تمسك به (3).

1- انظر : طبقات القراء 2 / 247 ، ولطائف الإشارات 1 / 42
2- الإتقان 1 / 258.

3- انظر الإتقان 4 / 199.

وقد عنى الأندلسيون بتفسير الكتاب العزيز ، وكان حظهم من العنايه به والإتقان كبير.

«وعلماؤهم فى مقدمه من خلّصوا التفسير من الإسرائيليات والأخبار الواهيه والمصنوعه ... التى أدخلها اليهود والنصارى الذين اعتنقوا الإسلام» (1).

ومن أبرز المفسرين الأندلسيين :

أبو عبد الله بقى بن مخلد (201 - 276 ه) من أهل قرطبه.

أبو سعيد عثمان بن محمد بن محاسن (توفى 356 ه).

مكى بن أبى طالب القيسى القرطبى (355 - 437 ه).

وابن عطيه صاحب كتاب تفسير «المحرر الوجيز».

والقاضى أبو بكر محمد بن عبد الله العربى (توفى 543 ه) صاحب كتاب «أحكام القرآن».

وأبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبى بكر بن فرج الأنصارى الخزرجى الأندلسى ثم القرطبى صاحب كتاب «الجامع فى أحكام القرآن».

يتبين لنا من كل ذلک مدى إسهام الأندلسيين فى مجال علم التفسير وهو إسهام عظيم ولا شک.

* * *

1- انظر : مقدمه ابن خلدون ص 308 (ط مصطفى الحلبى) ، وكشف الظنون 1 / 228.

ترجمه ابن عصفور

اسمه وكنيته ولقبه

اسمه : على بن أبى الحسن بن مؤمن بن محمد بن على بن عصفور الحضرمى الإشبيلى ، وكنيته : أبو الحسن ، ويلقب بابن عصفور (1).

وقد وصفه أبو العباس فى «عنوان الدرايه» فيمن عرف من العلماء فى المائه السابعه ببجابه بقوله «هو الشيخ الفقيه الأستاذ النحوى المؤرخ المحصل الجليل الفاضل ، الأستاذ أبو الحسن على بن مؤمن بن محمد بن على الحضرمى ، عرف ب- «ابن عصفور» ، من أهل إشبيليه.

مولده ونشأته

ولد ابن عصفور بإشبيليه عام سبعه وتسعين وخمسمائه وهو عام السيل الكبير ، ونشأ فى ربوع الأندلس يأخذ علوم العربيه والأدب من أشهر علمائها. وقد لازم الشلوبين عشر سنين إلى أن ختم عليه كتاب سيبويه.

وقد استوطن بأخره تونس وتجول وسكن ثغرى آنفا مرّه وآزمور أخرى ، ودخل مراكش (2).

وقد ذكر من ترجم له أنه كان صابرا على البحث ومدارسته لا يمل من ذلك ، وقد تصدر للإقراء والتعليم فأقبل عليه الطلبه وأخذوا عنه علم العربيه ، والمتتبع لمؤلفاته يجد أنه لم يكن له باع إلا فيما يتعلق بعلوم العربيه وآدابها.

مكانته العلميه

برع ابن عصفور فى النحو ، وحمل لواء العربيه فى زمانه بعد أستاذه الشلوبين ، فبعد أن أتم دراسته على شيوخه ، تصدر للتدريس ، وكان ذلك فى إشبيليه ، وكانت له حلقه كبيره يدرس فيها لطلابه.

1- انظر الوافى بالوفيات 22 / 265 ، كشف الظنون 2 / 1822 ، وشذرات الذهب 5 / 330 ، وبغيه الوعاه 2 / 210 ، ومفتاح السعاده 1 / 118 ، ونفح الطيب 2 / 209 ، 271 - 272 ، وكشف الظنون ص 527 ، 603 ، وإيضاح المكنون 1 / 527 ، الأعلام للزركلى 5 / 27.

2- انظر الذيل والتكمله 5 / 413 ، 414.

قال عنه السيوطى : حامل لواء العربيه فى زمانه بالأندلس.

وقال ابن الزبير : أخذ عن الدباج ، والشلوبين ، ولازمه مده ، وكانت بينهما منافره ومقاطعه ، وتصدر للاشتغال مده بعده بلاد ، وجال بالأندلس ، وأقبل عليه الطلبه ، وكان أصبر الناس على المطالعه ، لا يمل من ذلک (1).

وقيل : إنه لم يكن يؤخذ عنده غير النحو ولا تأهل لغير ذلک (2).

ولكن هذا لا يصح ، لأنه كان علما فى العربيه ، ريّان فى الأدب (3) يشهد له ما قدمه من مصنفات ، ففى النحو نرى كتبا كثيره كالمقرب والبديع وشروح الجمل ، وفى الصرف : الممتع ، وفى الأدب : الضرائر وسرقات الشعراء ، وشرح الأشعار السته ، وشرح الحماسه ، وشرح ديوان المتنبى (4).

وقد كان أبرع تلاميذ الشلوبين وأحسنهم تصنيفا ؛ ولذلک ذاع صيته فى بلاد الأندلس ؛ فتصدر للتدريس فى إشبيليه وشريش ومالقه ومرسيه ، حتى جعل اسمه فى الطبقه الأولى من أعلام إشبيليه ، وقرن بأمثال أبى على الشلوبين وأبى الحسن الدباج (5) ، وقيل : إنه حامل لواء العربيه فى زمانه بالأندلس

وكان لسرعه تفوق ابن عصفور وشهرته وتصدره للتدريس أن نافس أستاذه الشلوبين ؛ مما جعله ينقم عليه فصار إلى الغض من شأنه ويصمه بالجهل ، فكان يقول لتلاميذه : «إذا خرجتم فاسألوا ذلک الجاهل» (6) يعنى ابن عصفور.

بل إن شهرته العلميه طبّقت العالم الإسلامى شرقا وغربا ، فأصبح مذكورا - لعلمه - لدى الجميع ، ولمصنفاته تقدير وحفاوه ، قال صاحب القدح المعلى : «وأبو الحسن الآن إمام بهذا الشأن فى المشارق والمغارب ، وهو حيث حلّ فعلمه نازل بالمحل الرفيع ، ومقابل بالبر الفائق» (7).

1- انظر : بغيه الوعاه 2 / 210 ، والوافى بالوفيات 22 / 265 ، ونفح الطيب 2 / 209.
2- بغيه الوعاه 2 / 210.
3- الذيل والتكمله 5 / 414.

4- السابق نفس الصفحه.
5- انظر نفح الطيب ، وبغيه الوعاه 2 / 210.
6- نفح الطيب 2 / 209 ، 210.
7- اختصار القدح المعلى ص 96.

وبلغ من علمه فى النحو أن جعله القاضى ناصر الدين ابن المنير خاتم علماء النحو حين رثاه قائلا :

أسند النحو إلينا الدؤلى

عن أمير المؤمنين البطل

بدأ النحو علىّ ، وكذا

قل بحقّ : ختم النحو على (1)

ويذكر ابن سعيد المدلجىّ أن شيخه ابن عصفور انتهت إليه علوم ، وعليه الإحاله الآن فى المشرق والمغرب (2).

غير أنه وبالرغم من ذلك حاول بعض الأندلسيين الغض من ابن عصفور والتقليل من شأنه ؛ فابن الزبير ينفى عنه أن يكون ذا معرفه بغير علوم العربيه (3) وابن مالك «صاحب الألفيه» يصمه بالجهل وعدم الضبط والإتقان وكثره الخطأ وابن الحاج وأبو العباس «أحمد بن محمد الإشبيلى» وهو معاصر لابن عصفور ، يتهمه بأنه يسىء فهم كتاب سيبويه وتفسيره (4) وأبو حيان الذى عنى بالممتع والمقرب والشرح الكبير لا يألو جهدا فى تعقب ابن عصفور ونقده والغض منه وقد أورد عليه تعليقات كثيره (5). وقد عرض المقرىّ لبعض تلك الأقوال فوصفها بأن فيها كثيرا من التخليط والتعسف ، ثمّ أنشد قائلا :

وفى تعب من يحسد الشمس نورها

ويأمل أن يأتى لها بضريب (6)

وللحق نقول : إن هذه الأقوال - على ما فيها من حق أو باطل - لا تنال من منزله ابن عصفور ، أو تنقص من قدره فى تاريخ النحو العربى ، بل إن له قدما راسخه تشهد لها كثره مصنفاته فى فن النحو والصرف ، وشهرته التى طبقت الآفاق قديما وحديثا.

أساتذته وشيوخه

تذكر كتب التراجم أن ابن عصفور أخذ عن اثنين هما :

1- بغيه الوعاه 2 / 210.
2- نفح الطيب 3 / 184.
3- انظر بغيه الوعاه 2 / 210.
4- اختصار القدح المعلى ص 96 ، وبغيه الوعاه 1 / 360.
5- ينظر : البحر المحيط 2 / 362 ، 363.
6- نفح الطيب 4 / 148.

1 - الشلوبين :

وهو الأستاذ أبو على عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الإشبيلى الأزدى ، المعروف بالشلوبينى (1).

والشلوبينى نسبه إلى حصن شلوبينيه بجنوب الأندلس ، ويسميه الإسبان الآن anerbolaS ، يقع جنوبى غرناطه على البحر المتوسط ، وهى قريه من قرى إشبيليه ، وهى تقع غربى مدينه «موتريل شرقى المنكب (2).

وقد أورد بعض المؤرخين اسمه بدون ياء نسب ، فقال : الشلوبين ، وهى تعنى بلغه الأندلس : الأشقر والأبيض (3).

وقد ولد أبو على فى سنه اثنتين وستين وخمسمائه بإشبيليه ، وكانت وفاته فى سنه خمس وأربعين وستمائه عن ثلاث وثمانين سنه (4).

وكان إمام عصره فى العربيه بلا منازع ، وهو آخر الأئمه بالمشرق والمغرب فى هذا الشأن ، وكان بالإضافه إلى هذا بارعا فى قرض الشعر ونقده والتعليم وغير ذلک.

يقول ابن سعيد : «وعكف من صباه على النحو حتى برع فيه ، ولم يترک أحدا فى عصره يوازيه ... وكان مع إمامته فى النحو مقرئا لمصنفات الأدب الجليله قائما بمعرفتها وضبطها وروايتها ، عاملا بذلک غدوه وأصيله» (5).

وقال عنه السيوطى : «وقلما تأدب بالأندلس أحد من أهل زماننا إلا وقرأ عليه أو استند - ولو بواسطه - إليه» (6).

2 - أبو الحسن الدبّاج :

هو شيخ الأندلس ، على بن جابر بن على بن أحمد اللخمى الإشبيلى ، عالم باللغه والأدب ، لطيف المعشر ، خالص اليقين ، متين الدين ، تعلم القراءات والعربيه ،

1- بغيه الوعاه 2 / 224 ، والديباج المذهب ص 152 - 154 ، والنجوم الزاهره 6 / 358.

2- التوطئه لأبى على الشلوبينى ، مقدمه المحقق ص 37 ، تحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوع.
3- انظر : سير أعلام النبلاء 13 / 273.
4- انظر : السابق 13 / 274.
5- اختصار القدح المعلى فى التاريخ المحلى ص 52 ، 53.
6- بغيه الوعاه 2 / 225.

وتصدر للإقراء نحو خمسين سنه ، وجعله أهل إشبيليه إماما لجامع العديس ، له تصانيف وأشعار كثيره.

وقد ولد سنه ست وستين وخمسمائه ، وتوفى سنه ست وأربعين وستمائه فى إشبيليه (1).

تلاميذه :

كان ابن عصفور كثير التطواف فى بلاد الأندلس والمغرب ؛ ولذلک أقبل عليه طلبه العلم ينهلون من علمه ، ومن أبرز تلاميذه الذين ذكرتهم كتب التراجم :

1 - أبو الفضل الصّفّار :

وهو قاسم بن على بن محمد بن سليمان الأنصارى البطليموسى ، صحب الشلوبين وابن عصفور ، وشرح كتاب سيبويه شرحا طيبا ، قيل عنه : إنه من أحسن الشروح ، وقد توفى أبو الفضل الصفار بعد الثلاثين وستمائه للهجره (2).

2 - ابن حكم الطّبيرى :

هو أبو عثمان ، سعيد بن حكم بن عمر بن أحمد القرشى ، كان نحويّا أديبا ، حسن التصرف فى النظم والنثر ، مشاركا فى الفقه والحديث ، ذا حظ صالح فى الطب ، أخذ عن الدبّاج والشلوبين وابن عصفور ، وروى عنهم ، وأجاز له من المشرق القسطلانى وخلق ، وروى عنه يوسف بن مفوّز.

استولى على «منرقه» - بضم النون وسكون الراء - فضبطها أحسن ضبط ، وسار فيها سيره حسنه ، فهابه النصارى ، واستقام أمر المسلمين ، وهو مع ذلک لا يفتر عن النظر فى العلم وإفادته.

ولد ليله السبت سادس جمادى الآخره سنه إحدى وستمائه ، وتوفى يوم السبت لثلاث بقين من رمضان سنه ثمانين وستمائه (3).

1- راجع : اختصار القدح المعلى ص 155 - 156 ، ورايات المبرزين ص 16 ، وتكمله الصله ص 683 ، وشذرات الذهب 5 / 225 ، والنجوم الزاهره 6 / 361 ، ونفح الطيب 3 / 478 - 479.
2- بغيه الوعاه 2 / 256 ، وكشف الظنون ص 1428.
3- بغيه الوعاه 1 / 583 ، 584.

3 - ابن سعيد المدلجىّ :

أبو الحسن ، علىّ بن موسى بن عبد الملك بن سعيد الأندلسى الأديب النحوى المؤرخ ، من ذريه عمار بن ياسر الصحابىّ رضى الله عنه ، قال فى البدر السافر جال المغرب ، وجاب المشرق ، وقرأ النحو والأدب على الشلوبين والدبّاج والأعلم البطليوسى وابن عصفور.

وألف : المشرق فى أخبار المشرق ، والمغرب فى أخبار المغرب ، والمرقصات والمطربات ، والأدب الغض ، وريحانه الأدب.

وقد ولد بغرناطه سنه عشر وستمائه ، ومات سنه ثلاث وسبعين ، وقيل سنه خمس وثمانين وستمائه (1).

4 - ابن عذره الأنصارى :

هو أبو الحكم ، الحسن بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم بن عمر بن عبد الرحمن الأوسىّ الخضراوىّ ، كان إماما فى النحو نبيلا حاذقا ، ثابت الذهن ، وقّاد الفكر.

أخذ عن أبى العلاء إدريس القرطبى وابن عصفور وله تصانيف منها : المفيد فى أوزان الرجز والقصيد ، والإغراب فى أسرار الحركات فى الإعراب.

ولد سنه اثنتين وعشرين وستمائه ، وكان حيّا سنه أربع وأربعين وستمائه (2).

5 - الشلوبين الصغير :

وهو أبو عبد الله ، محمد بن على بن محمد بن إبراهيم الأنصارىّ المالقىّ ، مذكور فى جمع الجوامع ، وهو من النبهاء الفضلاء ، تعلم العربيه والقراءات عن عبد الله بن أبى صالح ، ولازم ابن عصفور مده إقامته بمالقه ، وأقرأ ببلده القرآن والعربيه ، وشرح أبيات سيبويه شرحا طيبا ، وكمّل شرح شيخه ابن عصفور على الجزوليّه ، وقد توفى سنه ستين وستمائه عن نحو أربعين سنه (3).

1- بغيه الوعاه 2 / 209 ، ونفح الطيب 2 / 270 - 274.
2- بغيه الوعاه 1 / 510.
3- بغيه الوعاه 1 / 187 ، وكشف الظنون ص 1801.

6 - أبو زكريا النحوى :

هو : يحيى بن أبي بكر بن عبد الله بن محمد بن عبد الله الغمارى التونسى ولد سنه ثلاث وأربعين وستمائه ، قرأ العربيه بتونس على ابن عصفور ، توفى ثالث عشر ذى الحجه سنه أربع وعشرين وسبعمائه (1).

ولابن عصفور تلاميذ آخرون ، منهم : أبو محمد مولى سعيد بن حكم ، وأبو عبد الله بن أبىّ ، وغيرهما (2).

مؤلفاته

ألف على بن مؤمن مصنفات كثيره فى النحو والصرف والأدب ، وصفت بأنها أحسن التصانيف فى بابها ، قال أبو العباس فى «العنوان» وتأليف أبى الحسن رحمه الله فى العربيه هى من أحسن التآليف ، ومن أجلّ الموضوعات والتصانيف ثم ذكر يعددها ، حتى قال : «وكلامه فى جميع تآليفه سهل منسبک محصل ، والذى قيده عنه أصحابه أكثر من تآليفه التى ألفها».

1 - الأزهار ، ذكره ابن شاكر الكبتى (3).

2 - إناره الدياجى ، ذكره - أيضا - ابن شاكر الكبتى (4).

3 - إيضاح المشكل : نسبه إليه بروكلمان (5).

4 - البديع : وهو شرح للمقدمه الجزوليه فى النحو (6) ، الّتى صنفها أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولىّ البربرى النحوى المتوفى سنه سبع وستمائه ، وكانت فى الأصل حواشى على جمل الزجاجى (7) ، ثم أفردها فى كتاب ، وقد أغرب فيها وأتى بالعجائب ، وهو فى غايه الإيجاز ، وقال بعض الأئمه عنه : «أنا ما أعرف هذه

1- الذيل والتكمله 5 / 414.
2- بغيه الوعاه 2 / 331.
3- فوات الوفيات 2 / 93.
4- السابق.

5- راجع بروكلمان 1 / 546.
6- كشف الظنون ص 1800 ، 1801.
7- بغيه الوعاه 2 / 236.

المقدمه ، وما يلزم من كونى ما أعرفها ألا أعرف النحو» (1).

وقال بعض العلماء : ليس فى الجزوليه نحو ، إنما هى منطق ؛ لدقه معانيها وغرابه تعاريفها (2).

5 - السلک والعنوان ومرام اللؤلؤ والعقيان : نسبه إليه بروكلمان (3).

6 - سرقات الشعراء.

7 - شرح الأشعار السته : ولم يكمله ابن عصفور ، وهو شرح لدواوين الشعراء السته : امرئ القيس والنابغه وزهير وعلقمه وطرفه وعنتره (4).

8 - شرح الإيضاح : والإيضاح كتاب فى النحو لأبى على الفارسى ، قام بشرحه ابن عصفور ، ونقل البغدادى فى خزانته من هذا الشرح (5).

9 - شروح الجمل : «والجمل كتاب للزجاجى ، وهو كتاب فى النحو مشهور ، شرحه ابن عصفور ثلاث ومرات (6).

أ- الشرح الكبير : ويسمى - أيضا - «أحكام ابن عصفور (7).

وهو شرح مسهب مفصل حضره أبو حيان النحوى.

ب - الشرح الأوسط وهو أقل من سابقه.

ج - الشرح الأصغر.

وفى مكتبات العالم نسخ عده من بعض هذه الشروح ، واحده كتبت فى القرن الثامن ، قوبلت بنسخه المصنف ، وهى فى مكتبه ينى جامع باستنبول تحت رقم 1073 ، وفى «ليدن نسخه أخرى تحت رقم 43 ، وفى «انيروزيانا نسخه ثالثه تحت رقم 154 (8).

1- وفيات الأعيان 3 / 157.
2- راجع فوات الوفيات 2 / 93.
3- بروكلمان : 1 / 547.

4- انظر : كشف الظنون ص 1041.
5- انظر إقليد الخزانه ص 23.
6- الذيل والتكمله وفوات الوفيات وبغيه الوعاه وشذرات الذهب ومفتاح السعاده المواضع السابقه.
7- كشف الظنون ص 1910 ، وانظر نفح الطيب 3 / 184.
8- انظر من كتاب الجمل ص 23 ، وبروكلمان 2 / 174.

10 - شرح ديوان المتنبى (1).

11 - شرح المقرب : وهو كتاب شرح فيه المسائل المشكله فيه ولم نعثر عليه ، والكتاب الموجود فى المعهد تحت هذا الاسم هو كتاب مثل المقرب.

12 - شرح كتاب سيبويه : حيث إن ابن عصفور ختم كتاب سيبويه على أستاذه الشلوبين ، ثم تصدّر لتدريسه ، وعلق عليه بعض التعليقات (2).

13 - الضرائر : وهو كتاب فى ضرائر الشعر ، نقل عنه البغدادى فى الخزانه (3) ، وشرح شواهد الشافيه (4).

14 - مختصر المحتسب : و «المحتسب كتاب فى النحو لابن بابشاذ ، طاهر بن أحمد النحوى ، بناه على : الاسم والفعل والحرف ، والرفع والنصب والجر والجزم ، والعامل ، والتابع ، والخط (5).

15 - مثل المقرب : وهو الكتاب الذى وضعناه ضمن هوامش كتابنا.

16 - المقرب فى النحو : وهو من أشهر كتب ابن عصفور ، انتشر ذكره فى المشرق والمغرب ، وهو الذى سنقوم بتحقيقه بمشيئه الله تعالى.

17 - الانتصار : نبه عليه الشيخ عبد الفتاح أبو غده.

18 - الممتع فى التصريف.

وله مؤلفات أخرى ، منها : المقنع ، ومنظومه فى النحو ، والهلال والسالف والعذار ، وغيرها.

وفاته :

اختلف المؤرخون فى ميتته وتاريخها ، فقيل : إنه توفى سنه تسع وستين وستمائه (6) ، وقيل : سنه تسع وخمسين وستمائه (7) وقيل : سنه ثلاثه وستين وستمائه (8). وقيل

1- إيضاح المكنون 1 / 527.
2- راجع الذيل والتكمله ، وفوات الوفيات المواضع السابقه.

3- انظر : اقليد الخزانه ص 83.
4- انظر شرح شواهد الشافيه ص 68.
5- كشف الظنون ص 1612.
6- فوات الوفيات ص 603 ، وبغيه الوعاه 2 / 210 ، وإيضاح المكنون 1 / 527.
7- الذيل والتكمله 5 / 414.
8- كشف الظنون 1805.

سبع وستين وستمائه (1).

والراجح أنه توفى سنه تسع وستين وستمائه ؛ لإجماع أكثر أهل التراجم على ذلک (2).

أما سبب وفاته ففيه قولان :

القول الأول ينسب إلى ابن تيميه الذى زعم أن أبا الحسن جلس فى مجلس شراب ، فلم يزل بالنارنج إلى أن مات (3) ، وأورد السيوطى فى البغيه ؛ قول الصفدى بأن ابن عصفور لم يكن عنده ورع ، وأنه جلس فى مجلس الشراب ، فلم يزل يرجم بالنارنج حتى مات (4).

والقول الثانى رواه الزركشىّ ، قال : «وكان سبب موته ، فيما نقل عن الشيخ أحمد القلجانى وغيره ، أنه دخل على السلطان يوما ، وهو جالس برياض أبى فهر ، فى القبه على الجابيه الكبيره ، فقال السلطان على جهه الفخر بدولته : قد أصبح ملكنا الغداه عظيما ، فأجابه ابن عصفور بأن قال : بنا وبأمثالنا ، فوجد السلطان فى نفسه ، فلما قام الأستاذ ليخرج أمر السلطان بعض رجاله أن يلقيه بثيابه بالجابيه المذكوره ، وكان ذلک اليوم شديد البرد ، ثم قال لمن حضره : لا تتركوه يصعد ، مظهرا اللعب معه ، وبعد صعوده أصابه برد وحمى ، فبقى ثلاثه أيام ، وقضى نحبه ، فدفن بمقبره ابن مهنا ، قرب جبانه الشيخ ابن نفيس ، شرقىّ باب من أحد أبواب القصبه (5).

ومن اليسير التوفيق بين القولين ، ليزول الخلاف ؛ بأنه قد أصابته الحمى لما داعبه السلطان فضعفت قواه نتيجه لذلک ونحل جسمه ، ثم كان مجلس الشراب بعد ثلاثه أيام ، فلم يحتمل النارنج الذى رجم به فمات ، فقضى نحبه بين الشراب والنارنج.

وقد عرف ابن عصفور - كما سبق أن ذكرنا - بأنه لم يكن عنده ورع يحول بينه

1- وفيات ابن قنفذ.

2- انظر فوات الوفيات 2 / 93 ، وبغيه الوعاه 2 / 210 ، وشذرات الذهب 5 / 330 ، ومفتاح السعاده 1 / 118 ، وكشف الظنون ص 602.
3- فوات الوفيات 2 / 93 ، ومفتاح السعاده 1 / 118.
4- بغيه الوعاه 2 / 210.
5- تاريخ الدولتين الموحديه والحفصيه ص 29 - 30.

وبين الشراب ، فهو القائل فى عهد شيبه :

لما تدنست بالتفريط فى كبرى

وصرت مغرى بشرب الراح للعسّ

أيقنت أن خضاب الشيب أستر لى

إنّ البياض قليل الحمل للدنس (1)

لكن هذا التوفيق قد كان يسيرا لو لا ما ذكره عبد الله المراكشى أن ابن عصفور «توفى بدار سكناه من قصبه تونس ، بعد ظهر يوم السبت ، ... ودفن عقب العصر من يوم وفاته» (2).

ومجالس الشراب أكثر ما تكون ليلا ، وبخاصه فى أيام الشتاء البارده ، فهذه الروايه تتمم ما رواه الزركشى ، فيكون ابن عصفور قد لزم بيته بعد الحمى ثلاثه أيام حتى توفى فيه.

أضف إلى ذلک أن المصاب بالحمى لا يستطيع أن يستسلم للشراب والمداعبات العنيفه ولعل السلطان يكون قد اختلق قصه مجلس الشراب لينفى عن نفسه تهمه مداعبته الوحشيه التى أودت بحياه ابن عصفور ، فأشاعوا قصه الشراب هذه ، وساعدهم فى ذلک ولع ابن عصفور بالشراب ، حتى وصلت إلى ابن تيميه ؛ ومما يقوى ذلک ما قاله ابن منقذ : توفى أبو الحسن ابن عصفور النحوى غريقا بتونس (3).

1- بغيه الوعاه 2 / 211.
2- الذيل والتكمله 5 / 414.
3- وفيات ابن قنفذ.

«كتاب المقرب»

أولا : حول كتاب «المقرب»

يعتبر كتاب المقرب من أبرز آثار ابن عصفور ، ألفه بعد ما طاف المشرق والمغرب فى طلب علم النحو وبعد أن سبر أغواره ، وخبر مسائله ، وتمرس على علمائه. ونهل عن موارده ، ألفه فجاء كتابا شاملا زائدا كاملا فريدا فى بابه ، فهو - كما يقول ابن عصفور نفسه - : «تأليف منزه عن الإطناب الممل والاختصار المخل ، محتو على كلياته ، مشتمل على فصوله وغاياته ، عار عن إيراد الخلاف والدليل ، مجرد أكثره من التوجيه والتعليل ، ليشرف الناظر فيه على جمله العلم فى أقرب زمان ويحيط بمسائله فى أقرب مكان».

وقسم ابن عصفور كتابه إلى قسمين :

الأول : أحكام الكلم بعد التركيب وأحكامه قبل التركيب.

فأما أحكامه بعد التركيب فقد جاء فى قسمين :

قسم الإعراب ، ويشمل المرفوعات والمنصوبات والمجرورات ، والتوابع والفعل المضارع.

والقسم الثانى قسم البناء ، ويشمل البناء على الحكايه والعدد وكناياته والإدغام ومخارج الحروف والوقف.

وأما الأحكام التى تكون قبل تركيب الكلام فهى قسمان أيضا :

أحدهما يشمل باب التصغير وجمع التكسير والمصادر وأسماء الفاعلين والمفعولين وحروف الزياده ، والثانى يشمل القلب والحذف والنقل ، وختم الكتاب بباب الضرائر.

ومعنى هذا أن المقرب ليس كتابا فى النحو فقط ، بل كتاب نحو وصرف وأصوات وأدب كذلك.

ولما خرج كتاب المقرب إلى الوجود جذب انتباه النحاه لترتيبه الجميل وما فيه من علم واسع ، وقد كان أن تكلم فيه العلماء ، وكان كلامهم فيه إما تأييدا وإعجابا ، أو نقدا وحقدا.

ص: 40

ومن هؤلاء الحاقدين الذى كتبوا نقودا وردودا وتعليقات على كتاب «المقرب» : ابن الحاج (647 ه) وله كتاب يسمى «الإيرادات على المقرب» وهو القائل : «إذا مت يفعل ابن عصفور فى كتاب سيبويه ما شاء».

وأبو إسحاق الجزرى له كتاب يسمى «المنهج المعرب فى الرد على المقرب».

ومنهم أيضا : أبو الحسن بن الضائع (680 ه) له ردود على ابن عصفور فى معظم اختياراته.

ومنهم كذلك أبو الحسن حازم القرطاجنى (684 ه) وله كتاب مسمى «مهتد الزيار (1) على جحفله الحمار».

ومنهم - أيضا - بهاء الدين بن النحاس (698 ه) له إملاءات على المقرب تسمى «التعليقات» ، وكذلك المالقى وأبو حيان وابن هشام.

ثانيا : منهج ابن عصفور فى كتاب «المقرب»

(2)

اختط ابن عصفور لنفسه منهجا خاصّا فى المقرب ، لم يسبق إليه ؛ ولذلك افتتن بعض النحاه بهذا المنهج ، وسار عليه فى مؤلفاته ، منهم أبو حيان فى بعض كتبه.

وتتضح معالم هذا المنهج فى النقاط التاليه :

أولا : الدقه فى التعريفات والحدود ، فقد كان ابن عصفور يهتم اهتماما كبيرا بالتعريفات والحدود ، فكان الحد عنده جامعا مانعا ، مما دفع النحاه إلى اعتماد تعريفاته لأبواب النحو واصطلاحاته ، فالأشمونى - مثلا - ينقل عنه تعريفه لعلم النحو فى أول كتابه (3). والشيخ خالد الأزهرى ينقل عنه وغيرهما.

ثانيا : الجده فى بعض الموضوعات ، حيث وردت فى الكتاب بعض المباحث والموضوعات التى لم يتطرق إليها من سبق ابن عصفور ، بل لا نجدها فى كتب الكثيرين من علماء العربيه ، من ذلك : ذكره المبتدآت والأخبار التى لا

تدخل عليها كان وأخواتها ، وذكره أحوال المعطوف على الخبر فى باب الحروف العامله عمل ليس ،

ص: 41

1- مهتد الزيار : لجام الدابه.
2- ينظر شرح المقرب للدكتور على محمد فاخر ص : 11.
3- حاشيه الصبان 1 / 59.

وبيانه حكم كل حاله ، وهو ما لا يوجد كثيرا فى كتب النحاه.

ثالثا : تقديم ملخص لما يذكره فى الباب فى بدايته ، من ذلک مثلا قوله فى أول باب ما لم يسم فاعله «يحتاج فى هذا الباب إلى معرفه خمسه أشياء : الأفعال التى يجوز بناؤها للمفعول ، وكيفيه بنائها ، والسبب الذى لأجله يحذف الفاعل ، والمفعولات التى تقام مقام الفاعل ، والأولى منها بالإقامه إذا اجتمعت» ومضى يبين ذلک كله.

رابعا : أنه لم يكن يتعرض لذكر المذاهب والآراء ، فقد كان يسرد المسائل سردا ، وجلّها على مذهب البصريين ، وما ارتضاه إمامهم سيبويه ، ولم يكن يذكر مذهبا مخالفا أو رأيا خرج عن الأشهر.

خامسا : حسن التقسيم والتنظيم ، والتقسيم والتنظيم سمه عامه من سمات ابن عصفور فى كل مؤلفاته ؛ يفعل ذلک للتسهيل وتقريب المسائل إلى الأذهان ، وبغيه الضبط وحصر الموضوعات ؛ ولذلک جاءت كتبه وافيه بالمطلوب ، وكتاب «المقرب» فى تقسيم أبوابه وتنظيمها ، وفى تقسيم الأبواب فى ذاتها خير دليل على حسن التقسيم والتنظيم.

سادسا : حسن التعليل ؛ حيث كان يعلل لكل مسأله يذكرها ، من ذلک تعليله لعمل «ما» عمل ليس عند أهل الحجاز وإهمالها عند بنى تميم ، ومنه - أيضا - تعليله جواز الإعمال والإلغاء فى (إن) المخففه من الثقيله.

وهذه سمه عامه فى كتبه ، وتكثر التعليلات فى كتبه الواسعه المطوله ک- «شرح الجمل».

سابعا : توضيح المعانى اللغويه وإبرازها ، فقد كان ابن عصفور يتتبع الكلمه ويعرف بمعناها ، ويستطرد فى بيان استعمالاتها ، ومن ذلک - مثلا - معانى الأسماء الموصوله ، ومعانى حروف الجر ، ومعانى كان وأخواتها ، وهكذا.

ثامنا : كثره الآراء المستقله ، حيث كان ابن عصفور فى كثير من آرائه ذا شخصيه مستقله ، فهو لم يتبع سيبويه فى إعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحركات المقدره ، ولا الكوفيين فى الإعراب بالحروف ، وإنما ذهب إلى أن الرفع ببقاء اللفظ على ما هو عليه ، وأن النصب والجر بالتغير والانقلاب. ومسائل أخرى كثيره من هذا القبيل.

تاسعا : كثره الاستشهاد بالشعر ، فقد أكثر من الاستشهاد بالشعر وكلام العرب ، حتى أربت شواهده فى المقرب على أربعمائه بيت من الشعر والرجز ، أما شواهده الأخرى من كلام العرب فهى قليله ، وكذلك فى الحديث الشريف ، وتوسط فى الاستشهاد بالقرآن الكريم.

ثالثا : تأثير المقرب فى النحاه بعده

(1)

كان للمقرب تأثير كبير فى النحاه بعده ، حيث تسربت آراء ابن عصفور فيه إلى مؤلفاتهم ، تأييدا ومعارضه ؛ فأبو حيان يعنى بمؤلفات ابن عصفور ، وخاصه المقرب ، فلا تجد صفحه تخلو فى كتاب «ارتشاف الضرب» من ذكر ابن عصفور ، وما فعله أبو حيان فعله غيره من النحاه من أمثال : ابن مالک وابن هشام والسيوطى.

ونسوق نماذج قليله من نقول النحاه من كتاب «المقرب» وحده ، فضلا عن «شروح الجمل» وكتبه الأخرى.

- فى شرح الكافيه الشافيه لابن مالک يقول : «من النحويين من يرى بقاء عمل ما إذا تقدم خبرها ، وكان ظرفا أو جارا ومجرورا ، وهو اختيار أبى الحسن بن عصفور (2).

وفى شرح التسهيل لابن مالک أيضا يقول : «وأطلق ابن عصفور القول فى تثنيه ذو وذوات وجمعهما ، وأظن حامله على ذلک قولهم : ذات وذوات ، بمعنى التى واللاتى» (3).

وفى ارتشاف الضرب لأبى حيان يقول فى حديث عن اسم الفاعل عند إضافته : «وإن كان مقرونا ب- «أل» وهو مثنى أو مجموع ب- «واو ونون» ، فقال ابن عصفور يجوز فى البدل من المضاف إليه والمعطوف الخفض على اللفظ والنصب على الموضع ، تقول : هذان الضاربا زيد أخيک وعمرو بالوجهين» (4).

وفى «تمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد» (5) قال ناظر الجيش : «قال ابن عصفور

1- ينظر شرح المقرب ص 15.
2- الشافيه 1 / 432.
3- شرح التسهيل 1 / 223.
4- ارتشاف الضرب 3 / 188.
5- تمهيد القواعد 11 / 452.

فى «المقرب» : وإذا كان معمول اسم الفاعل ضميرا متصلا لم يثبت فيه نون ولا تنوين ، وقد أثبتنا ذلک فى الضروره نحو قوله :

ولم يرتفق والناس محتضرونه

جميعا وأيدى المعتفين رواهقه

ومن الأشباه والنظائر للسيوطى يقول : «قال ابن عصفور فى «المقرب» : الأفعال ثلاثه أقسام قسم لا يجوز بناؤه للمفعول ، وهى الأفعال التى لا تنصرف نحو نعم وبئس ، وقسم فيه خلاف وهو كان وأخواتها ، وقسم لا خلاف فى جواز بنائه للمفعول ، وهو ما بقى من الأفعال المتصرفه» (1).

ويقول أبو الحسن الأشمونى فى كتابه «منهج السالک فى الكلام على ألفيه ابن مالک» : «النحو فى الاصطلاح هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطه من استقراء كلام العرب الموصله إلى معرفه أحكام أجزائه التى ائتلف منها ، ذكره صاحب المقرب» (2).

ويقول ابن هشام فى كتابه «مغنى اللبيب» : تقع «أن» الزائده بين لو وفعل القسم كقول الشاعر :

فأقسم أن لو التقينا وأنتم

لكان لكم يوم من الشر مظلم

هذا قول سيبويه وغيره ، وفى مقرب ابن عصفور : أنها فى ذلک حرف جىء به لربط الجواب بالقسم» (3).

وهكذا نجد جلّ النحاه تأثروا بما جاء فى «المقرب» ، ونقلوا عنه ، وارتضوا آراء ابن عصفور فيه وأوردوها.

1- الأشباه والنظائر 2 / 64.
2- منهج السالک 1 / 15.
3- مغنى اللبيب 1 / 33.

تأثير ابن عصفور فى النحاه بعده

لا شک أن ابن عصفور إمام من أجل أئمه النحو فكان يرحل إليه من مشارق الأرض ومغاربها حتى انتفع بنبوغه فى علم العربيه الخلق الكثير وتأثروا به وظهر ذلک واضحا فى كتب المصنفين فى علم العربيه بعده فكانوا بين ناقل لرأيه ومرجح لما ذهب إليه أو مضعف له فكان من بين هؤلاء الإمام أبو حيان الأندلسى فى كتابه «تذكره النحاه» (1).

قال : «أنشد الأستاذ أبو الحسن بن عصفور فى أمثله المقرب :

يا نعمها ليله حتى تخونها

داع دعا فى فروع الصبح شحاج

أى «شحّاجى» ، فخفّف نحو :

وإن معيديا فعدنانى

فوافى به ما كان يرجو ببابه

وصادف منه بعض ما كان يحذر

يريد السبع وأجريه واللبوه ، وأوقع من عليها لمّا وصفها بالرجاء ، وهو من صفات العاقل.

كما نقل عنه أيضا أبو حيان فى ارتشاف الضرب وشرح التسهيل وغير ذلک من مصنفاته وإليک بعضا من المواضع التى نقل فيها آراء ابن عصفور

الجزء الأول نقل منه فى صفحه 8 ، 9 ، 33 ، 41 ، 78 ، 79 ، 95 ، 97 ، 98 ، 99 ، 111 ، 113 ، 114 ، 125 ، 129 ، 138 ، 147 ، 155 ، 218 ، 222 ، 223 ، 236 ، 246 ، 277 ، 288 ، 299 ، 300 ، 358 ، 359 ، 363 ، 366 ، 369 ، 377 ، 379 ، 385 ، 387 ، 390 ، 420 ، 423 ، 435 ، 438 ، 444 ، 489 ، 496 ، 499 ، 513 ، 529 ، 535 ، 545.

الجزء الثانى نقل منه فى صفحه 4 ، 5 ، 9 ، 10 ، 12 ، 13 ، 14 ، 32 ، 34 ، 37 ، 38 ، 40 ، 50 ، 51 ، 53 ، 70 ، 73 ، 84 ، 85 ، 86 ، 87 ، 89 ، 98 ، 103 ، 104 ، 105 ، 122 ، 129 ، 131 ، 134 ، 143 ، 147 ، 148 ،

1- تذکره النحاه ص 682.

149 ، 185 ، 187 ، 188 ، 189 ، 193 ، 194 ، 208 ، 211 ، 212 ، 217 ، 222 ، 242 ، 246 ، 249 ، 272 ، 273 ، 274 ، 276 ، 277 ، 286 ، 288 ، 295 ، 302 ، 305 ، 319 ، 321 ، 326 ، 330 ، 367 ، 370 ، 377 ، 378 ، 381 ، 391 ، 397 ، 404 ، 408 ، 419 ، 421 ، 423 ، 435 ، 457 ، 462 ، 477 ، 479 ، 483 ، 485 ، 507 ، 519 ، 531 ، 538 ، 544 ، 545 ، 548 ، 561 ، 565 ، 572 ، 577 ، 598 ، 605 ، 606 ، 609 ، 611 ، 629 ، 630 ، 631 ، 632 ، 644 ، 648 ، 655 ، 656 ، 661 ، 663 ، 664.

الجزء الثالث نقل منه صفحه 3 ، 8 ، 22 ، 25 ، 42 ، 44 ، 46 ، 48 ، 49 ، 65 ، 68 ، 70 ، 71 ، 74 ، 80 ، 85 ، 87 ، 108 ، 109 ، 117 ، 128 ، 138 ، 141 ، 149 ، 150 ، 153 ، 155 ، 158 ، 162 ، 173 ، 177 ، 181 ، 184 ، 188 ، 189 ، 196 ، 209 ، 242 ، 251 ، 268 ، 273 ، 282 ، 284 ، 285 ، 317.

وممن نقل عنه أيضا العلامه البغدادى فى خزانه الأدب (1) فقال «قال ابن هشام فى شرح الشواهد وزعم ابن عصفور أن ذو خاصه بالمذكر وأن المؤنث يختص بذات» ونقل عنه أيضا فى مواضع من الخزانه منها الجزء الثانى صفحه : 40.

الجزء الرابع صفحه : 26 ، 197 ، 242.

الجزء الخامس صفحه : 215.

الجزء السادس صفحه : 144 ، 230 ، 232.

الجزء السابع صفحه : 171.

الجزء التاسع صفحه : 270.

الجزء العاشر صفحه : 44 ، 74 ، 78 ، 145 ، 147 ، 149 ، 429.

الجزء الحادى عشر صفحه : 191 ، 205 ، 207 ، 332 ، 335 ، 339 ، 341.

1- الخزانه 6 / 34.

ونقل عنه أيضا المرادى فى الجنى الدانى (1) قال «قال ابن عصفور : والإضراب ذكره سيبويه فى النفى ، والنهى ، إذا أعدت العامل. كقولك لست بشرا أو لست عمرا ، ولا تضرب زيدا أو لا تضرب عمرا. قال : وزعم بعض النحويين أنها تكون للإضراب ، على الإطلاق واستدلوا بقوله تعالى : (وَأَرْسَلْناهُ إِلى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ) [الصافات : 147] ، وبقوله (فَهِيَ كَالْحِجارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً) [البقره : 74]. قال وما ذهبوا إليه فاسد.

ومن المواضع التى نقل عنه فيها 34 ، 76 ، 86 ، 103 ، 104 ، 135 ، 222 ، 232 ، 237 ، 244 ، 270 ، 278 ، 285 ، 312 ، 324 ، 351 ، 362 ، 386 ، 388 ، 394 ، 428 ، 429 ، 438 ، 449 ، 450 ، 451 ، 456 ، 464 ، 474 ، 489 ، 498 ، 516 ، 529 ، 551 ، 557 ، 569 ، 574 ، 587 ، 595 ، 598.

كما نقل عنه أيضا الكثير من العلماء منهم ابن هشام والسيوطى فى همع الهوامع والأشباه والنظائر والرضى فى شرحه على الكافيه وغيرهم.

كما نقل عنه الأصوليون كالزركشى فى كتابه البحر المحيط.

* * *

1- ينظر الجنى الدانى ص 229.

عنايه العلماء بكتاب «المقرب»

يعد كتاب «المقرب» لابن عصفور صغير الحجم غزير العلم جامعا لأبواب النحو والتصريف فى أسلوب موجز وعباره واضحه ؛ لذا أقبل عليه العلماء بين شارح له ومختصر ومنها :

1 - شرح المقرب لمصنف المقرب نفسه ، ذكر أنه شرح المسائل المشكله فى المقرب ، وذكر هذا الشرح فى كشف الظنون ونسبه له (1).

2 - مثل المقرب للمصنف نفسه وهو كتاب كما هو ظاهر من عنوانه أمثله لما ذكره ابن عصفور فى كتاب المقرب من قواعد.

3 - شرح المقرب لأحمد بن عثمان (2) بن إبراهيم بن مصطفى بن سليمان المارديني الأصل المعروف بابن التركمانى الحنفى القاضى تاج الدين قال فى الدرر : ولد بالقاهره ليله السبت ، الخامس والعشرين من ذى الحجه سنه إحدى وثمانين وستمائه ، واشتغل بأنواع العلوم ودرس وأفتى ، وناب فى الحكم ، وصنف فى الفقه والأصلين والحديث والعربيه والعروض والمنطق والهيئه ، وغالبها لم يكمل ، وسمع من الدمياطى وابن الصواف والحجّار ، وحدّث ، ومن تصانيفه شرح المقرب ، ومات فى أوائل جمادى الأولى سنه أربع وأربعين وسبعمائه.

4 - شرح المقرب لمحمد بن إبراهيم (3) بن محمد بن أبى نصر الإمام أبو عبد الله بهاء الدين بن النحاس الحلبى النحوى شيخ الديار المصريه فى علم اللسان ولد فى سلخ جمادى الآخره سنه سبع وعشرين وستمائه ، وأخذ العربيه عن الجمال بن عمرون ، والقراءات عن الكمال الضرير ، وسمع الحديث من ابن اللتبى وابن يعيش وأبى القاسم ابن رواحه وابن خليل وطائفه ، ودخل مصر ، وأخذ عن بقايا شيوخها ، ثم جلس

1- ينظر كشف الظنون 2 / 1805.
2- ينظر ترجمته فى بغيه الوعاه 1 / 334 ، الدرر الكامنه 1 / 198 ، الأعلام 1 / 167 ، كشف الظنون 2 / 1805.
3- تنظر ترجمه فى بغيه الوعاه 1 / 14 ، فوات الوفيات 2 / 172 ، الأعلام 5 / 297 ، كشف الظنون 2 / 1805.

للإفاده ، وتخرج به جماعه من الأئمه وفضلاء الأدب. وكان من الأذكياء وهو مشهور بالدّين والصدق والعداله ، حسن الأخلاق ، فيه ظرف النحاه وانبساطهم ، وكان معروفا بحل المشكلات والمعضلات ، وله أوراد من العباده والتلاوه والذكر والصلاه ، ثقه حجه ، يسعى فى مصالح الناس ، واقتنى كتبا نفيسه ، ولم يتزوج ، له شرح للمقرب مات يوم الثلاثاء سابع جمادى الآخره سنه ثمان وتسعين وستمائه.

5 - التدريب فى تمثيل التقريب لمحمد بن يوسف (1) بن على بن يوسف بن حيان الغرناطى الأندلسى الجيانى النفزى أثير الدين أبو حيان : من كبار العلماء بالعربيه والتفسير والحديث والتراجم واللغات ولد فى إحدى جهات غرناطه سنه أربع وخمسين وستمائه واشتهرت تصانيفه فى حياته ، واختصر كتاب المقرب فى كتاب سماه «التقريب» وشرح هذا الاختصار فى كتاب سماه «التدريب» توفى سنه خمس وأربعين وسبعمائه.

كما تعرض كتاب المقرب لابن عصفور لانتقادات بعض العلماء قال المقرى فى نفح الطيب (2) «ولما ألف ابن عصفور كتابه «المقرب» فى النحو انتقده جماعه من أهل قطره الأندلسيين وغيرهم ، منهم ابن الضائع وابن هشام والجزرى وله عليه «المنهج المعرب فى الرد على المقرب» وفيه تخليط كثير وتعسف :

وفى تعب من يحسد الشمس نورها

ويأمل أن يأتى لها بضريب

ومنهم ابن الحاج «الإيرادات على المقرب» ، وأبو الحسن القرطاجنى الخزرجى وسماه «شد الزنار على جحفله الحمار» وابن مؤنس القابسى ، وبهاء الدين بن النحاس.

* * *

1- تنظر ترجمته فى الأعلام 7 / 152.
2- نفح الطيب 4 / 148 بغيه الوعاه 1 / 359 ، 2 / 204.

عاش ابن عصفور فى أوائل القرن السابع الهجرى ، أى بعد أن توطدت دعائم المذاهب النحويه الشهيره : البصرى ، والكوفى ، والبغدادى ، فما كان عليه إلا أن يختار إحداها ويسير على نهجه ، أو يستن لنفسه منهجا جديدا.

والذى حدث أن ابن عصفور ومعه علماء الأندلس اتخذوا مذهبا يحمل اسمهم هو المذهب الأندلسى ، له قواعده وأصوله ، لكنها فى غالبها أصول المذهب البصرى وقواعده.

وقد اختار ابن عصفور المذهب البصرى فى أكثر آرائه إن لم تكن كلها ، لصحته وشهرته وتفوقه ؛ ولذلک يقول ابن ناظر الجيش واصفا ابن عصفور : «هذا هو مذهب البصريين ، والمعروف عن ابن عصفور أنه جار فى تصانيفه لا سيما «المقرب» على مذهب البصريين لا يحيد عن شىء منها».

وكثيرا ما يختار ابن عصفور مذهب سيبويه إمام البصريين وينقل عنه فى كتبه ، وخاصه المطوله منها ،

فاختار رأيه فى أن «ما» التعجبيه اسم تام بمعنى شىء ، واختار رأيه فى منع تعدد الخبر ، وفى عدم جواز اقترانه بالفاء إذا كان المبتدأ لا يشبه الشرط ، إلى غير ذلک من المسائل التى تبع فيها ابن عصفور سيبويه.

واختار كذلک مذهب البصريين على المذهب الكوفى ، كما أوّل ما ورد ظاهره موافقا لمذهب الكوفيين حتى يوافق مذهب البصريين وأصولهم ومن ذلک :

ما ذكره من أن أسماء الإشاره لا تستعمل موصوله ، ورد ما استدل به الكوفيون فى ذلک ومنه أيضا ما رجحه من فعليه نعم وبئس على اسميتهما ، ورد ما استدل به الكوفيون ، ومنه أيضا أنه لا يجوز التعجب من الأفعال الداله على الألوان والعاهات ، ومنه كذلک أنه لا يجوز العطف بالرفع على اسم «إن» ، و «لكن» قبل أن يستكمل خبرها.

ولا يعنى ذلک أن ابن عصفور كان متبعا لسيبويه والبصريين أبدا ، وأنه لم يعارضهم قط ، لا ، إن ابن عصفور ردّ - أحيانا - مذهب سيبويه وخالف البصريين أحيانا أخرى.

ومن المسائل التى خالف فيها سيبويه مسأله «رافع المبتدأ» ، حيث يرى أن الرافع فى المبتدأ هو التعرى ، أى : تعريه عن العوامل اللفظيه ، على حين يرى سيبويه أن رافع المبتدأ هو الابتداء ، والخبر مرفوع بالمبتدأ.

بل إنه اختار - أحيانا - مذهب الكوفيين ، كما فى مسأله «الفصل بين المضاف والمضاف إليه» ، حيث أجاز الكوفيون الفصل ، أما البصريون فلم يجيزوا ذلک إلا للضروره.

يتضح لنا أن ابن عصفور بصرى النزعه ، لكنه ليس تابعا للبصريين فى كل الأحيان ، بل إنه أحيانا يخالفهم ، وأحيانا أخرى يلجأ إلى مذهب الكوفيين يجريه على المسأله محل النقاش ، وأحيانا ثالثه يجتهد رأيه فى المسأله.

* * *

ص: 51

وصف نسخ «المقرب» لابن عصفور

لقد تعددت النسخ الخطيه لكتاب «المقرب» وهى على النحو التالى :

الأولى : المحفوظه بدار الكتب المصريه تحت رقم (1990) نحو ، عدد أوراقها (120) ورقه ، مسطراتها (21) سطرا ، وهى مكتوبه بخط واضح ، وكانت هذه النسخه هى الأصل الذى اعتمدنا عليه ، ورمزنا لها بالرمز (أ)

الثانيه : المحفوظه بمعهد المخطوطات العربيه تحت رقم (168) نحو عدد أوراقها (240) ورقه ، هذه النسخه مصوره عن نسخه فيض الله بتركيا.

الثالثه : المحفوظه بدار الكتب المصريه تحت رقم (459) نحو ، عدد أوراقها (233) ورقه.

الرابعه : المحفوظه بدار الكتب المصريه تحت رقم (279) نحو.

وقد طبع هذا الكتاب طبعتين :

إحداهما : طبعه الكويت بتحقيق الأستاذ يوسف الغنيم

الثانيه : طبعه العراق بتحقيق الأستاذين الأستاذ : أحمد عبد الستار الجوارى والأستاذ : عبد الله الجبورى ، وكانت هذه النسخه التى استعنا بها فى تحقيق الكتاب ورمزنا لها بالرمز «ط».

منهجنا فى تحقيق كتاب «المقرب»

اتبعنا فى تحقيق الكتاب الآتى :

أولا : عزو الآيات القرآنيه إلى مواضعها.

ثانيا : تخريج الأحاديث النبويه.

ثالثا : توثيق الأشعار الوارده فى الكتاب ، وعزوها إلى قائليها إن وجد.

رابعا : تراجم الأعلام الوارده فى الكتاب.

خامسا : التعليق على بعض المسائل النحويه.

ص: 52

سادسا : التعليق على الألفاظ الغريبه.

سابعا : وضع كتاب «مثل المقرب» فى هامشه وسيأتى الحديث عنه مفصلا.

ثامنا : وضع مقدمه لتحقيق الكتاب.

تاسعا : وضع فهارس عامه للكتاب.

* * *

ص: 53

كتاب «مثل المقرب» لابن عصفور

كتاب «مثل المقرب» ألفه مؤلفه لتوضيح ما استعجم من قواعد المقرب بالأمثله ، فكان يذكر قول المقرب مبتدءا بقوله «وقولى ...» ثم بعد ذلک يذكر مثلا أو أكثر ، إيضاحا لما يتكلم فيه ، أو يوضح مشكلا أو يفصل مجملا ، وقد أبان المصنف نفسه عن منهجه فى مقدمه كتابه فقال «وبعد فإننى لما سلكت فى كتابى «المقرب» مسلک الاختصار فتركت كثيرا من تمثيل مسائله خوف الإكثار ، فلحق بعض ألفاظه بسبب ذلک إيهام ، واستعجم المعنى المراد به بعض استعجام ، فأشار من منافعه أعلى من أن يسمو إليها المدح والصفه ، ومفاخره أعظم من أن يحيط بها الإدراک والمعرفه ، الأمير الحميد الشّيم أبو يحيى بن مولانا الهمام المعلى لواء الإسلام ، المرتدى برد الإعظام ، الأمير الأجل الأوحد المظفر المؤيد الأسعد ، أبو زكريا بن الشيخ المقدس المجاهد أبى محمد بن الشيخ المجاهد المقدس أبى حفص ، عضد الله بهم الدين ، وأمتع بطول بقائهم المسلمين - إلى وضع تأليف تستوفى فيه مثله ليتبين بذلک مشكله ، فوضعت فى ذلک جزءا خفيفا ، شرحت فيه تلک المسائل المشكله واستوعبت مثلها المهمله فاتضح بذلک استعجامها ، وانفرج انغلاقها واستبهامها ، ورفعتها إلى حضرتهم».

* * *

ص: 54

وصف النسخ الخطيه لكتاب «مثل المقرب»

اعتمدنا فى تحقيق الكتاب على النسخ الآتيه :

الأولى : المحفوظه بدار الكتب المصريه تحت رقم (1991) نحو ، وبها نسخه بمعهد المخطوطات العربيه تحت رقم (140) نحو ، عدد أوراقها (50) ورقه.

الثانيه : المحفوظه بمعهد المخطوطات العربيه تحت رقم (106) نحو ، باسم «شرح المقرب فى النحو» ، وبمقابله هذه النسخه بالنسخه السابقه تبين أنها «مثل المقرب» لا «شرح المقرب».

وهى نسخه مصوره عن جامعه استانبول تحت رقم (6335) عدد أوراقها (61) ورقه.

منهجنا فى تحقيق كتاب «مثل المقرب»

اتبعنا فى تحقيق كتاب «مثل المقرب» الآتى :

أولا : قمنا بنسخ الكتاب ومقابلته بالنسخ الخطيه ، وإثبات ما كان صوابا فى النص.

ثانيا : وضعنا الكتاب فى هامش «المقرب» بين «م : ...» و «أه».

ثالثا : قمنا بضبط النص ووضع علامات الترقيم الحديثه له.

رابعا : قمنا بعزو الآيات القرآنيه إلى مواضعها.

خامسا : تخريج الأحاديث النبويه الشريفه ، ووضعنا التخريج بين معكوفتين هكذا : [...]

سادسا : توثيق الأشعار الوارده فى النص ، ووضعنا أيضا هذا التوثيق بين معكوفتين هكذا : [...]

سابعا : توثيق الأمثال العربيه الوارده فى النص ، ووضعنا توثيقها بين معكوفتين هكذا : [...]

ثامنا : وضع فهارس عامه لكتاب «مثل المقرب».

ص: 55

الصوره

ص: 56

الصوره

ص: 57

الصوره

ص: 58

الصوره

ص: 59

الصوره

ص: 60

الصوره

ص: 61

ص: 62

المقرَّب و معه مُثُل المقرِّب

اشاره

ص: 63

ص: 64

بسم الله الرحمن الرحيم (1)

الحمد لله الذى لم يستفتح بأفضل من اسمه كلام ، ولم يستنتج بأجمل من صنعه مرام ، جاعل النّطق أفضل الصفات البشريه ، والسّبل المؤدّيه إلى معرفه العلوم الشرعيّه والعقليّه.

أحمده سبحانه كما يجب لجلاله ، وأصلّى على سيدنا محمّد - صلّى الله عليه وعلى آله - ورضى الله عن الإمام المعصوم ، المهدىّ المعلوم ، الذى أطلع كوكب العدل وقد كان خافيا ، وأوضح مذهبه وقد كان عافيا. وعن أصحابه الهادين ، وعن الخلفاء الراشدين من بعده والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين ، وبعد.

فلما كان علم العربيّه من أجلّ العلوم قدرا ، وأعظمها خطرا ؛ إذ به تقوم للإنسان ديانته فتتم صلاته وتصحّ قراءته ، وكانت أكثر الموضوعات فيه لا تبرد غليلا ، ولا تحصّل لطالبه مأمولا ، وأنها بين مطوّله قد أسرف فيها غايه الإسراف ، ومختصره قد أجحف

1- [قال ابن عصفور فى مثل المقرب] : بسم الله الرحمن الرحيم - رب يسر يا كريم الحمد لله بارئ النسم ، ومانح القسم ، المتطول على الإنسان باللسان ، المميز له عن سائر الحيوان بالبيان ، والصلاه على نبيه محمد هادى الأمم ، ورسوله إلى العرب والعجم ، محمد المجتبى من ولد معد بن عدنان ، المبعوث بالحنيفيه السمحه الناسخه لغيرها من الأديان ، وعلى آله وصحبه الكرام أيمان الإيمان وأعلام الإسلام ، ورضى الله عن الإمام المعصوم ، المهدى المعلوم ، مظهر معالم الدين بعد خفائها ، وموضحها بعد عفائها ، وعن أصحابه الهادين المهتدين ، وعن التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد : فإننى لما سلكت فى كتابى «المقرب» مسلك الاختصار فتركت كثيرا من تمثيل مسائله خوف الإكثار ، فلحق بعض ألفاظه بسبب ذلك إيهام ، واستعجم المعنى المراد به بعض استعجام ، فأشار من مناقبه أعلى من أن يسمو إليها المدح والصفه ، ومفاخره أعظم من أن يحيط بها الإدراك والمعرفه ، الأمير الحميد الشّيم أبو يحيى ابن مولانا الهمام المعلى لواء الإسلام ، المرتدى برد الإعظام ، الأمير الأجل الأوحد المظفر المؤيد الأسعد ، أبو زكريا ابن الشيخ المقدس المجاهد أبى محمد ابن الشيخ المجاهد المقدس أبى حفص ، عضد الله بهم الدين ، وأمتع بطول بقائهم

المسلمين ، - إلى وضع تأليف نستوفى فيه مثله ليتبين بذلک مشكله ، فوضعت فى ذلک جزءا خفيفا ، شرحت فيه تلک المسائل المشكله ، واستوعبت مثلها المهمله ، فاتضح بذلک استعجامها ، وانفرج انغلاقها واستبهامها ، ورفعتها إلى خضرتهم ، وصل الله دوام عزتهم ، إذ كان العلم نتيجه جلالهم ، وأهله بمكان مكين من بالهم ، وهو سبحانه يبقى حضرتهم منتهى الآمال والأمانى ، وأيامهم المشرقه الزاهره موسم البشائر والتهانى بمنه وكرمه. أه.

بها غايه الإجحاف - أشار من النّجح معقود بنواصى آرائه ، واليمن معتاد فى مذاهبه وأنحائه ، مالک عنان العلوم وفارس ميدانها ، ومحرز قصب السّبق فى حلبه رهانها. وتاريخ الفضائل وعنوانها ، وحدقتها وإنسانها ، الأمير الأجلّ الأوحد ، المظفّر المؤيّد الأسعد ، أبو زكريا ابن الشيخ المقدّس المجاهد أبى محمد ابن الشيخ المجاهد المقدّس أبى حفص ، أدام الله علاءهم ، وأنار بنجوم السعد سماءهم - إلى وضع تأليف منزّه عن الإطناب المملّ ، والاختصار المخلّ ، محتو على كلّيّاته ، مشتمل على فصوله وغاياته ، عار عن إيراد الخلاف والدليل ، مجرّد أكثره عن ذكر التوجيه والتعليل ؛ ليشرف الناظر فيه على جمله العلم فى أقرب زمان ويحيط بمسائله فى أقصر أوان. فوضعت فى ذلک كتابا صغير الحجم ، مقرّبا للفهم ، ورفعت فيه من علم النحو وشرائعه ، وملّكته عصيّه وطائعه ، وذلّلته للفهم بحسن الترتيب ، وكثره التهذيب لألفاظه والتقريب ؛ حتى صار معناه إلى القلب ، أسرع من لفظه إلى السّمع. فلمّا أتيت به على القدح ، تمنّعا (1) / على القدح ، مشبها للعقد فى التئام وصوله ، وانتظام فصوله - سميته ب- «المقرّب» ليكون اسمه وفق معناه ، ومترجما عن فحواه. وطرّزته باسمهم ، إذ كان نتيجه إشارتهم السديده ورسمهم ، ورفعته إلى حضرتهم ، وصّل الله عزتهم ؛ إذ كانت سوق العلم نافقه عندها لا تكسد ، وجنائبه هابّه فى جنابها لا تركد. وأنا أرجو أن يرد منهم على حسن قبول وإقبال ، وأن يحظى منهم بتهمّم واهتبال ، والله تعالى يبقى حضرتهم منتهى الآمال ، ومحطّ الرحال أرجه الأرجاء بطيب شمائلهم ، راضيه الرياض عن صوب أناملهم. يعبدها أحرار الكلام ، كما يخدمها أحرار الأنام. وتطيعها المعالى ، كما أطاعتها صروف الأيام والليالى ، بمنّه ويمنه.

* * *

1- فى أ: ممتنعا.

ذكر حقيقه النّحو

النحو : علم مستخرج بالمقاييس المستنبطه من استقراء كلام العرب (1) ، الموصله إلى معرفه أحكام (2) أجزائه التى تأتلف منها [وهذه الأحكام ليست وزنيه] ؛ فيحتاج من أجل ذلک إلى تبيين حقيقه الكلام ، وتبيين أجزائه التى يأتلف منها ، وتبيين أحكامها.

باب تبيين الكلام وأجزائه

الكلام - اصطلاحا (3) - : هو اللفظ المركّب (4) وجودا (5) أو تقديرا (6) ، المفيد (7) بالوضع (8) ، وأجزاؤه ثلاثه : اسم ، وفعل ، وحرف.

1- م : ذكر حقيقه النحو قولى : «النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطه من استقراء كلام العرب» أردت بذلک أن النحو علم أحكام كلام العرب الكليه المستخرجه بالمقاييس الموصوفه ؛ كرفع الفاعل ونصب المفعول ، وغير ذلک من أحكام كلامهم ؛ ألا ترى أن العلم بهذه الأحكام الكليه هو المسمى نحوا؟ وأما العلم بالمقاييس الموصوفه أنفسها من غير نظر إلى معرفه الأحكام المستخرجه منها فمن صناعه أخرى غير هذه الصناعه. أه.
2- م : وقولى : «الموصله إلى معرفه أحكامه وهذه الأحكام ليست وزنيه» تحرزت بذلک من علم العروض ؛ فإنه مستخرج - أيضا - بالمقاييس المستنبطه من استقراء كلام العرب ، ولا يعترض على ذلک بأن يقال : إن المقاييس النحويه قد توصّل إلى معرفه أحكام وزنيه من جهه أنها قد توصل إلى معرفه أوزان الأفعال وبعض الأسماء ؛ لأنى لم أرد إلا وزن الكلام ، وهو الوزن العروضى ، لا وزن بعض الكلم ، وهو الوزن النحوى ؛ ألا ترى أن الضمير فى قولى : «من أحكامه» عائد على الكلام؟!. أه.
3- م : باب تبيين الكلام وأجزائه قولى : «الكلام اصطلاحا» أى : فى اصطلاح النحويين ، وتحرزت بذلک من الكلام بالنظر إلى اللغه ؛ فإنه قد يقع على الكلام الاصطلاحى وعلى غيره. أه.
4- م : وقولى : «هو اللفظ المركب» تحرزت به من المفرد نحو زيد وعمرو. أه.
5- م : وقولى : «وجودا» مثاله : قام زيد. أه.
6- م : وقولى : «أو تقديرا» مثاله : زيدا ، تريد : اضرب زيدا ؛ ألا ترى أنه مركب فى التقدير ، ولا وجود للتركيب بالنظر إلى اللفظ. أه.

7- م : وقولى : «المفيد» تحرزت من اللفظ المركب غير المفيد ؛ نحو قولک : إن قام زيد ، إذا لم تأت له بجواب ؛ فإنه يسمى فى اللغه كلاما. أه.
8- م : وقولى : «بالوضع» تحرزت من اللفظ المركب المفيد بغير وضع ، أى بغير قصد ؛ ككلام الساهى والنائم وما أشبهه ؛ فإنه يسمى فى اللغه كلاما ، وليس كذلک فى اصطلاح النحاه. أه.

فالاسم : لفظ يدلّ على معنى فى نفسه ، ولا يتعرض ببنيته لزمان (1) ، ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه (2) ، نحو : زيد ؛ ألا ترى أن «الزاى» جزء منه ، ولا تدل على بعضه لذلک ، فإن وجد من الأسماء ما يدل على زمان ؛ كأمس ، وغد - فبذاته لا ببنيته ؛ ألا ترى أن بنيتيهما لا تتغيران للزمان.

والفعل : لفظ يدل على معنى فى نفسه ، ويتعرض ببنيته للزمان.

والحرف : لفظ يدل على معنى فى غيره لا فى نفسه.

والدليل على أن أجزاء الكلام هذه (3) الثلاثه خاصّه : أن اللفظ الذى هو جزء كلام إمّا [أن يدل] (4) على معنى أو لا يدل :

وباطل ألا يدلّ ؛ فإن ذلک عيب.

وإذا دل : فإما أن يدل على معنى فى نفسه أو فى غيره لا فى نفسه [فإن دلّ على معنى فى غيره] فهو حرف.

وإن دل على معنى فى نفسه : فإما أن يتعرّض ببنيته للزمان أو لا / يتعرض : فإن تعرّض ، فهو فعل ، وإن لم يتعرض ، فهو اسم.

فالأجزاء إذن منحصره فى هذه الثلاثه.

ذكر تبيين أحكام الكلم

اعلم : أن الكلم لها أحكام فى أنفسها قبل تركيبها ، وينبغى أن يؤخّر الكلام على ذلک لعلّه تذكر عند الأخذ فيه. وأحكام فى حين تركيبها ، وهى نوعان : إعرابيّه ، وغير إعرابيّه.

* * *

1- زاد فى حاشيه أ: يتحرز من الفعل.
2- زاد فى حاشيه أ: يحترز من الجمله.
3- فى ط : بهذه.

4- سقط فى أ.

ذكر النّوع الأوّل منهما

باب الإعراب

الإعراب - اصطلاحا (1) - : تغير آخر الكلمه لعامل يدخل عليها (2) فى الكلام الذى بنى فيه لفظا أو تقديرا عن الهيئه التى كان عليها قبل دخول العامل إلى هيئه أخرى (3).

ألقاب الإعراب وألقابه أربعه : الرفع والنصب والخفض والجزم :

فأما الرفع والنصب : فيشترک فيهما الأسماء والأفعال.

1- م : باب الإعراب قولى : «الإعراب اصطلاحا» أى : فى اصطلاح النحويين ، وتحرزت بذلک من الإعراب بالنظر إلى اللغه ؛ فإنه يقع على الإعراب الاصطلاحى المذكور ، وعلى غير ذلک مما ذكره أهل اللغه. أه.
2- م : وقولى : «لعامل يدخل عليها» تحرزت بذلک من تغيير آخر الكلمه لعامل غير داخل عليها ، نحو تغيير المحكى ب- «من» ، ومثال ذلک قولک : من زيد؟ لمن قال : قام زيد ، ومن زيدا؟ لمن قال : رأيت زيدا ، ومن زيد؟ لمن قال : مررت بزيد ، فآخر «زيد» قد تغير بسبب الحكايه فالعامل الداخل فى كلام المستثبت إذن حر التغيير ، وإلا فالعامل الداخل على «زيد» الواقع بعد «من» لم يتغير. أه.
3- م : وقولى : «عن الهيئه التى كان عليها قبل دخول العامل إلى هيئه أخرى» ، أردت بذلک أن أبين أن التغيير المسمى إعرابا ليس كون آخر الكلمه مرفوعا تاره ، ومنصوبا تاره ، ومخفوضا تاره ؛ فإن المعرب قد لا يتغير آخره هذا النوع من التغير ؛ ألا ترى أن بعض المعربات قد يلتزم فيه طريقه واحده ، فلا يستعمل إلا مرفوعا ، نحو : ايمن الله ، ولعمر الله ، أو منصوبا ، نحو : سبحان الله ، ومعاذ الله؟. وإنما التغير المسمّى إعرابا كل تغيّر حدث فى الكلمه بسبب دخول العامل ولم يكن فيها قبل ذلک ، فالألفاظ المفرده كانت قبل دخول العامل عليها موقوفه ساكنه ؛ نحو زيد وعمرو ويقوم ويقعد ، بدليل أن أسماء العدد إذا لم يدخل عليها عامل فى اللفظ ولا فى التقدير ؛ بأن قصد بها مجرد العدد ، نحو : واحد ثلاثه أربعه - كانت موقوفه ، فإذا أدخل عليها عامل من العوامل ، نقلها عن ذلک الوقف إلى حركه ، فإن كان العامل داخلا على جمله ، نقل المعرب عن ذلک النوع الذى كان فيه من الإعراب إلى نوع آخر ، وذلک نحو قولک : يقوم زيد ، إذا

دخل الجازم ، نقل الفعل من الرفع إلى الجزم فهذا النوع من التغيير الذى لا ينفک عنه معرب هو المسمّى إعرابا لا النوع الأول. أه.

وأما الخفض : فانفردت به الأسماء (1) ، وقد كان حقه أن يدخل فى (2) المضارع من الأفعال إذا أضيفت إليه أسماء الزمان أو «ذو» ، أو «أيّه» ؛ نحو قولهم : «اذهب بذى تسلم» أو «ائتنى بأيّه يقوم زيد» ، «وخرجت يوم يقوم عمرو» ؛ ألا ترى أنه معرب ، وقد دخل عليه عامل خفض لكن منع من خفضه : أن الإضافه فى الحقيقه إنما هى للمصدر لا للفعل ؛ فلذلک لم تؤثر فيه.

وأما الجزم : فانفردت به الأفعال وقد كان حقه أن يدخل فى الاسم غير المنصرف ؛ لأنه لما حمل على الفعل فى امتناع الخفض والتنوين لشبهه به - كان ينبغى أن يبقى ساكنا فى حال الجر ؛ لذهاب الخفض منه ، وألا يتكلف حمله على النصب ؛ لكن منع من ذلک ما فى إذهاب العلامتين من الإخلال بالاسم.

* * *

ص: 70

1- م : وقولى : «وأما الخفض فانفردت به الأسماء ...» إلى آخره ، إنما اعتذرت عن امتناع دخول الخفض فى الفعل المضارع المضاف إليه اسم زمان أو مكان ؛ لأنه قد كان خفضه واجبا لما ذكرناه لو لا ما منع من ذلک : أن الإضافه فى الحقيقه إنما هى للمصدر ؛ كأنک إذا قلت : أقوم يوم يقوم زيد ، قد قلت : يوم قيام زيد ، ولذلک تعرّف يوم بالإضافه. ولو كانت الإضافه فى اللفظ والمعنى إلى الفعل لم تعرف ؛ لأن الفعل نكره ؛ بدليل وصفهم النكره به ؛ نحو قولک : مررت برجل يضحک ، ولم أعتذر عن امتناع الخفض فيما عدا ذلک من الأفعال غير المضارعه ؛ لأنه لم يجب فيعتذر عنه. أه.
2- فى ط : على.

قد تقدم أن ألقاب الإعراب : الرّفع والنّصب والخفض والجزم.

فأما الرفع : فعلاماته ثلاث : الضمه والنون ، وبقاء اللفظ عند دخول عامل الرفع عليه (1) غير مغيّر عمّا كان عليه قبل ذلک ، ليس بعلامه للرفع (2) فى الحقيقه ، وإنما سمى علامه رفع ؛ لقيامه مقامها وإغنائه عنها :

فالنون : تكون علامه للرّفع فى كلّ فعل مضارع اتصل به ضمير الاثنين ، أو علامتهما ، أو ضمير الواحده المخاطبه ، أو ضمير جماعه المذكّرين العاقلين ، أو ما أجرى مجراهم / ، أو علامتهم ؛ نحو قولک : «الزيدان يقومان ، ويقومان (3) الزيدان ، وأنت تقومين ، والزيدون يقومون ، ويقومون الزيدون ، والبراغيث يأكلوننى ، ويأكلوننى البراغيث».

وعدم التغير يكون علامه للرفع فى الأسماء المثناه ، وجمع المذكر السالم وما جرى مجراه ؛ لأنّ المثنى وما جرى مجراه قبل دخول العامل عليه [يكون] (4) بالألف (5)

1- م : باب معرفه علامات الإعراب قولى : «وبقاء اللفظ عند دخول عامل الرفع عليه ...» إلى آخره إن قال قائل : كيف جعلت ذلک علامه للرفع ، وأنت قد حددت الإعراب بأنه تغير آخر الكلمه لعامل ، ولا تغير فى هذين النوعين من المعربات فى حال الرفع على مذهبک؟. فالجواب : أنى لم أجعل عدم التغيّر فيهما إعرابا فى حال الرفع ؛ بل هما مجردان من الإعراب فى حال الرفع ، وإنما جعلت عدم التغير علامه إعراب من حيث قام مقام العلامه فى إفهامه الرفع كما تفهمه العلامه فيما فيه علامه الرفع. أه.
2- فى أ: الرفع.
3- م : وقولى : «نحو قولک الزيدان يقومان ...» إلى آخره ما كان من هذه المثل قد قدم فيه الفعل على الاسم ، فالألف والواو فيه علامتان لا ضميران ، وما كان منها قد قدم فيه الاسم على الفعل فهما فيه ضميران لا علامتان ، وأردت بقولى : يأكلوننى البراغيث ، والبراغيث يأكلوننى ، أن أبين أن الواو قد تكون لغير العاقل إذا عومل معامله العاقل ؛ ألا ترى أن المستعمل إنما هو وصف البراغيث بالإيلام والإيذاء ، فيقال : آذتنى البراغيث وآلمتنى ، فلما

وصفت بالأكل ، وهو مما يوصف به العاقل ، عوملت معاملته فجعل ضميرها وعلامتها كضميره وعلامته ، وهو الواو. أه.
4- سقط فى أ.
5- فى أ: فى.

[والنون] ، وجمع المذكر السالم [يكون] (1) بالواو والنون ؛ فلذلک إذا عدّوا ولم يدخلوا عاملا لفظا ولا تقديرا ، قالوا : اثنان وثلاثون ، فلما دخل عامل الرفع عليهما ، لم يتغيرا ، وصار ترک العلامه [فيهما] (2) علامه.

والضمه (3) : تكون علامه للرفع فيما بقى من الأسماء والأفعال المعربه.

وأما النّصب : فعلاماته خمس : الفتحه ، والكسره ، وانقلاب الألف ياء ، وانقلاب الواو ياء ، وحذف النون :

فالكسره : تكون علامه للنصب فى جمع المؤنث السالم (4).

وانقلاب الألف ياء تكون علامه للنصب فى تثنيه الأسماء خاصّه.

وانقلاب الواو ياء يكون علامه للنصب فى جمع المذكر السالم.

وحذف النون يكون علامه للنصب فيما رفع من الأفعال بالنون.

والفتحه تكون علامه للنصب فيما بقى من الأسماء والأفعال المعربه.

وأما الخفض : فعلاماته أربع : الكسره ، والفتحه ، وانقلاب الألف ياء ، وانقلاب الواو ياء :

فالفتحه تكون علامه للخفض فى الأسماء التى لا تنصرف (5) ، وستبيّن فى موضعها ، إن شاء الله تعالى.

1- سقط فى أ.
2- سقط فى أ.
3- فى ط : والضمير.
4- م : وقولى : «فالكسره تكون علامه النصب فى جمع المؤنث السالم ...» إلى آخره ، مثال النصب بالكسره قولک : رأيت الهندات ، ومثال النصب بانقلاب الألف ياء : رأيت الزيدين ، ومثال النصب بانقلاب الواو ياء : رأيت الزيدين ؛ لأنه قد تقدم أنّهما قبل دخول العامل عليهما ، يقال فيهما : الزيدان بالألف ، والزيدون بالواو ، ومثال النصب بحذف النون : الزيدون لن

يقوموا ، والزيدان لن يقوما وهند لن تقومى ومثال النصب بالفتحه : إن زيدا لن يركب. أه.
5- م : وقولى : «الفتحه تكون علامه للخفض فى الأسماء التى لا تنصرف ...» إلى آخره مثال الخفض بالفتحه : مررت بأحمد ، ومثال الخفض بانقلاب الألف ياء : مررت بالزيدين ، ومثال الخفض بانقلاب الواو ياء : مررت بالزيدين. أه.

وانقلاب الألف ياء يكون علامه للخفض فى المثنى (1).

والكسره تكون علامه للخفض فيما بقى من الأسماء المعربه.

وأما الجزم : فله علامتان ، وهما : السكون ، والحذف :

فالحذف فى صنفين من الأفعال :

أحدهما : ما رفع منهما بالنون (2) ، جزمه بحذفها.

والآخر : كل فعل فى آخره حرف عله غير مبدل من همزه جزمه أيضا بحذفه ؛ نحو : «لم يغز ، ولم يرم ، ولم يخش» ، ولا يثبت حرف العله ويكون الجزم بحذف الحركه ، إلا فى ضروره ؛ نحو قوله [من الوافر] :

1 - ألم يأتيک والأنباء تنمى

بما لاقت لبون بنى زياد (3)

فإن كان مبدلا من همزه نحو : يقرأ ، ويقرئ ، ويوضئ - جاز فيه وجهان :

أحدهما : حذف حرف العله إلحاقا بالمعتل المحض.

1- فى ط : جمع المذكر السالم.
2- م : وقولى : «أحدهما ما رفع منهما بالنون ...» إلى آخره مثال الجزم بحذف النون : الزيدان لم يقوما ، والزيدون لم يقوموا ، وأنت لم تقومى. أه.
3- البيت لقيس بن زهير بن جذيمه بن رواحه العبسى و (الأنباء) : جمع نبأ وهو خبر له شأن. و (اللبون) قال أبو زيد : هى من الشاء والإبل : ذات اللبن ، غزيره كانت أم بكيئه. فإذا قصدوا قصد الغزيره قالوا : لبنه. وقال ابن السيد ، وتبعه ابن خلف : اللبون : الإبل ذوات اللبن ، وهو اسم مفرد أراد به الجنس. وبنو زياد هم الكمله : الربيع ، وعماره ، وقيس ، وأنس ، بنو زياد بن سفيان بن عبد الله العبسى. وأمهم فاطمه بنت الخرشب الأنماريه ، والمراد لبون الربيع بن زياد ، فإن القصه معه فقط. كما يقال : بنو فلان فعلوا كذا ، إذا كان الفاعل بعضهم ، وأسند الفعل إلى الجميع لرضاهم بفعل البعض. والبيت أورده سيبويه فى موضعين من كتابه على أنه أثبت الياء فى

حال الجزم ضروره ؛ لأنه إذا اضطر ضمها فى حال الرفع تشبيها بالصحيح قال الأعلم : وهى لغه ضعيفه ، فاستعملها عند الضروره. وقال ابن خلف : هذا البيت أنشده سيبويه فى باب الضرورات ، وليس يجب أن يكون من باب الضرورات ، لأنه لو أنشد بحذف الياء لم ينكسر ، وإنما موضع الضروره ما لا يجد الشاعر منه بدا فى إثباته ، ولا يقدر على حذفه ، لئلا ينكسر الشعر ، وهذا يسمى فى عروض الوافر المنقوص ، أعنى : إذا حذف الياء من قوله : «ألم يأتيک». قال البغدادى : هذا كلامه ، ولا يخفى أن ما فسر به الضروره مذهب مرجوح. والتحقيق عند المحققين أنها ما وقع فى الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحه أم لا. وقال ابن جنى فى «سر الصناعه» : رواه بعض أصحابنا : «ألم يأتک» على ظاهر الجزم ، وأنشده أبو العباس عن أبى عثمان عن الأصمعى : ألا هل اتاک والأنباء تنمى ..... فالأول فيه الكف ، والثانى فيه نقل حركه الهمزه من أتاک إلى لام هل وحذفها. ورواه بعضهم. ألم يبلغک والأنباء تنمى ..... فلا شاهد فيه على الروايات الثلاث. ينظر : الأغانى 17 / 131 ، وخزانه الأدب 8 / 360 ، 361 ، 362 والدرر 1 / 162 ، وشرح أبيات سيبويه 1 / 340 ، وشرح شواهد الشافيه ص 408 ، وشرح شواهد المغنى ص 328 ، 808 ، والمقاصد النحويه 1 / 230 ، ولسان العرب (أتى) ، وبلا نسبه فى أسرار العربيه ص 103 ، والأشباه والنظائر 5 / 280 ، والإنصاف 1 / 30 ، وأوضح المسالک 1 / 76 ، والجنى الدانى ص 50 ، وجواهر الأدب ص 50 ، وخزانه الأدب 9 / 524 ، والخصائص 1 / 333 ، 337 ، ورصف المبانى ص 149 ، وسر صناعه الإعراب 1 / 78 ، 2 / 631 ، وشرح الأشمونى 1 / 168 ، وشرح شافيه ابن الحاجب 3 / 184 ، وشرح المفصل 8 / 24 ، 10 / 104 والكتاب 3 / 316 ، لسان العرب (قدر). (رضى) ، والمحتسب 1 / 67 ، 215 ، ومغنى اللبيب 1 / 108 ، 2 / 387 ، والممتع فى التصريف 2 / 537 ، والمنصف 2 / 81 ، 114 ، 115 وهمع الهوامع 1 / 52.

والثانى : إثباته إجراء له مجرى الصحيح (1).

وعلى / الحذف جاء قوله [من الطويل] :

2 - جرئ متى يظلم يعاقب بظلمه

سريعا وإلا يبد بالظّلم يظلم (2)

والسكون يكون علامه للجزم فيما بقى من الأفعال المعربه.

1- م : وقولى : «وإثباته إجراء له مجرى الصحيح» مثال ذلک قوله [من الرجز] عجبت من ليلاک وانتيابها من حيث زارتنى ولم أورا بها [البيت بلا نسبه فى الدرر 1 / 163 ، والكتاب 3 / 544 واللسان (ورأ) ، وهمع الهوامع 1 / 52]. فأثبت الألف من «أورا» فى الجزم لما كانت منقلبه من همزه ، والأصل أورأ بها ؛ لأنها من لفظ الورء أى : ولم أوت بها من ورائى. أه.
2- البيت من معلقه زهير بن أبى سلمى. والجرىء : ذو الجراءه والشجاعه. يقول : هو شجاع متى ظلم عاقب الظالم بظلمه سريعا ، وإن لم يظلمه أحد ظلم الناس إظهارا لعزه نفسه وشده جراءته. والشاهد قوله : وإلا يبد بالظلم يظلم : الأصل فيه الهمز ، من بدأ يبدأ إلا أنه لما اضطر أبدل من الهمزه ألفا ، ثم حذف الألف للجزم وهذا من أقبح الضرورات ، وحكى عن سيبويه أن أبا زيد قال له : من العرب من يقول : قريت فى قرأت فقال سيبويه لأبى زيد : فكيف يقول هؤلاء فى المستقبل؟ قال : يقولون : اقرأ يا هذا فقال سيبويه : كان يجب أن تقول : أقرى حتى يكون مثل رميت أرمى وإنما أنكر سيبويه هذا لأنه إنما يجىء «فعلت أفعل» ، إذا كانت لام الفعل أو عينه من حروف الحلق ، ولا يكاد يكون هذا فى الألف ، إلا أنهم قد حكوا أبى يأبى فجاء على «فعل يفعل» ، قال أبو إسحاق : إنما جاء هذا فى الألف لمضارعته حروف الحلق فشبهت بالهمزه يعنى شبهت بقولهم : قرأ يقرأ وما أشبهه. ينظر : ديوانه ص 24 ، وخزانه الأدب 3 / 17 ، 7 / 13 ، والدرر 1 / 165 ، وسر صناعه الإعراب 2 / 739 ، وشرح شواهد الشافيه ص 10 ، وشرح شواهد المغنى 1 / 385 ، والممتع فى التصريف 1 / 381 ، 2 / 428 ، وبلا نسبه فى شرح شافيه ابن الحاجب 1 / 26 ، وهمع الهوامع 1 / 52.

من ألقاب الإعراب الأربعه.

أما الاسم : فيرفع إذا لم يدخل عليه عامل لفظا ولا تقديرا ، وكان مع ذلک معطوفا على غيره أو معطوفا غيره عليه ؛ نحو قولک : واحد واثنان ، إذا أردت مجرد العدد لا الإخبار. وإذا كان فاعلا ، أو مفعولا لم يسمّ فاعله ، أو مبتدأ ، أو خبره ، أو اسم كان وأخواتها ، أو اسم ما وأختيها : لا ولات ، أو خبر إن وأخواتها أو تابعا لمرفوع ، أو جاريا مجرى المرفوع.

وينصب إذا كان مفعولا مطلقا ، أو مفعولا به ، أو مشبها به ، أو مفعولا فيه ، أو معه ، أو من أجله ، أو حالا ، أو تمييزا ، أو مستثنى ، أو خبر كان وأخواتها ، أو خبر ما وأختيها : لا ولات ، أو اسم لا التى للتبرئه أو اسم إنّ وأخواتها ، أو منادى ، أو تابعا لمنصوب ، أو جاريا مجرى المنصوب.

ويخفض إذا دخل عليه حرف الخفض ، أو أضيف إليه اسم ، أو كان تابعا لمخفوض ، أو جاريا [مجراه] (1).

1- سقط فى ط

وأما الفعل : فيرفع إذا عرى من النواصب والجوازم.

وينصب إذا دخل عليه ناصب ، أو عطف على منصوب ، أو كان بدلا منه.

ويجزم إذا دخل عليه جازم ، أو عطف على مجزوم أو جار مجراه ، أو كان بدلا منهما.

فهذه جمله الأماكن التى تكون فيها الأسماء والأفعال معربه بلقب من ألقاب الإعراب.

* * *

ص: 76

الفاعل : هو اسم (1) [- أو ما فى تقديره (2) - متقدّم] (3) عليه (4) ما أسند إليه لفظا

ص: 77

1- فى أ: الاسم المرفوع.
2- م : باب الفاعل قولى : «أو ما هو فى تقديره» الذى هو فى تقدير الاسم أنّ وأن وما وكى المصدريات ، إلا أنّ كى لا تستعمل فاعله ، تقول : يعجبنى أن تقوم ، ويسرنى أنك قائم ، ويسرنى ما صنعته أى : صنعك ، ومن ذلك قوله : [من الوافر] يسرّ المرء ما ذهب اللّيالى وكان ذهابهنّ له ذهابا [وهو بلا نسبه فى الأشباه والنظائر 3 / 37 ، والجنى الدانى ص 331 ، والدرر 1 / 352 ، وشرح التصريح 1 / 862 ، وشرح قطر الندى ص 41 ، وشرح المفصل 8 / 142 ، وهمع الهوامع 1 / 81] أى : يسر المرء ذهاب الليالى. أه.
3- سقط فى أ.
4- م : وقولى : «مقدّما عليه» تحرز من تأخره عنه ؛ لأن الفاعل لا يجوز تقديمه على العامل فيه ، فأمّا قول النابغه : [من الطويل] فلا بدّ من عوجاء تهوى براكب إلى ابن الجلاح سيرها اللّيل قاصد فسيرها مبتدأ لا فاعل بقاصد ، والليل فى موضع خبره ، وقاصد صفه لعوجاء ، ولم يلحقه علامه تأنيث على حد قوله سبحانه وتعالى : (السَّماءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ) [المزمل : 18] وكذلك قول امرئ القيس [من الطويل] : فظلّ لنا يوم لذيذ بنعمه فقل فى مقيل نحسه متغيّب [البيت فى ديوانه ص 983 ، ولسان العرب (غيب) ، (زهق) ، وتاج العروس (غيب)] فنحسه مبتدأ ، وليس فاعلا بمتغيب ، وخبره متغيب ، والأصل : متغيب ، على حد قولهم فى دوار : دوارى ؛ للمبالغه ، ثم خفف على حد قوله [من البسيط] : يوما يمان إذا لاقيت ذا يمن وإن لقيت معدّيّا فعدنانى [البيت لعمران بن حطان فى خزانه الأدب 5 / 357 ، وشرح شافيه ابن الحاجب 2 / 14] أى : فعدنانى ، ثم حذفت الضمه استثقالا لها فى الياء ، ومثل ذلك قوله : [من البسيط] يا نعمها ليله حتّى تخوّنها داع دعا فى فروع الصّبح شحّاج [وهو للراعى النميرى فى ديوانه ص 29 ؛ ولسان العرب (شحج) ؛ وتاج العروس (شحج) وروى : «يا طيبها» بدل «يا نعمها» و «فروع» بدل «بزوغ».] أى : شحّاجى إلا أنه خفف. أه.

أو نيه ، على طريقه فعل أو فاعل (1) ، وهو أبدا مرفوع أو جار مجرى (2) المرفوع ، وارتفاعه بما أسند إليه.

ومرتبته : أن يكون مقدّما على المفعول به ، ويجوز تأخيره عنه بشرط أن يكون فى الكلام لفظ مبين ؛ نحو قولك : «ضرب زيدا عمرو» ، «وضربت موسى سلمى» / ، و «ضرب موسى العاقل عيسى» ، أو معنى مبيّن ؛ نحو قولك : «أكلت الحوّارى سلمى».

فإن لم يكن فى الكلام من ذلك شىء ، لم يجز التقديم ؛ نحو قولك : «ضرب موسى عيسى».

وينقسم الفاعل بالنظر إلى تقديم المفعول عليه وحده ، وتأخيره عنه : ثلاثه أقسام :

قسم لا يجوز فيه تقديم المفعول على الفاعل وحده ، وهو أن يكون الفاعل ضميرا متّصلا (3) ، أو لا يكون فى الكلام شىء مبين ، أو يكون الفاعل مضافا إليه المصدر المقدر بأن والفعل ، أو بأنّ التى خبرها فعل ، أو اسم مشتق منه.

فأما قوله [من مجزوء الكامل] :

3 - فزججتها بمزجّه

زجّ القلوص أبى مزاده (4)

1- م : وقولى : «على طريقه فعل أو فاعل» تحرز من طريقه فعل نحو : ضرب زيد ، ومفعول نحو : مررت برجل مضروب أبوه. أه.
2- م : وقولى : «أو ما جرى مجراه» أعنى بذلك ما جرى من الأسماء والظروف والمجرورات مجرى الفاعل ، ومثال ذلك : مررت برجل قائم أبوه ، ومررت برجل فى الدار أبوه ، ومررت برجل عليه عمامته. أه.
3- م : وقولى : «وهو أن يكون الفاعل ضميرا متصلا ...» إلى آخره مثال كونه ضميرا متصلا : ضربتك ، وضربت زيدا ، ومثال ألّا يكون فى الكلام شىء مبين : ضرب هذا هذا ، ومثال كون الفاعل مضافا إليه المصدر المقدر بأن والفعل : يعجبنى ضربِ زيد عمرا ، لا يجوز تقديم المفعول فى شىء

من ذلک. فأما البيت الذى أنشدته فضروره ، وأما قراءه ابن عامر : (قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكاؤُهُمْ) [الأنعام : 137] فنادره ، وقد يمكن أن يكون الذى غلطه فى ذلک رسم «شركائهم» فى مصحف أهل الشام بالياء ، فتوهم أن الخفض بإضافه المصدر وأن أولادهم مفعول ، والشركاء فاعل ؛ كما هو فى القراءه الأخرى ، وليس كذلک ، بل الخفض فى شركائهم على أنه بدل من الأولاد ، وخفض الأولاد بإضافه المصدر إليه ، وهو من قبيل بدل الشىء من الشىء ؛ لأن الأولاد شركاء الآباء فى أموالهم. أه.

4- قال ابن خلف : «هذا البيت يروى لبعض المدنيين المولدين ، وقيل هو لبعض المؤنثين ممن لا يحتج بشعره. زججته زجا : إذا طعنته بالزج ، بضم الزاى ، وهى الحديده التى فى أسفل الرمح ، والقلوص بفتح القاف : الناقه الشابه. وأبو مزاده : كنيه رجل ، قال صاحب الصحاح : المزج ، بكسر الميم : رمح قصير كالمزراق ومزجه ، يروى بفتح الميم وهو موضع الزج ، يعنى أنه زج راحلته لتسرع كما يفعل أبو مزاده بالقلوص. ويجوز أن تكون الميم مكسوره ، فيكون المعنى فزججتها يعنى الناقه أو غيرها ، أى رميتها بشىء فى طرفه زج كالحربه ، والمزجه ما يزج به. وأراد كزج أبى مزاده بالقلوص أى كما يزجها. والشاهد فيه : أنه فصل بين المضاف وهو زج ، وبين المضاف إليه وهو : أبى مزاده بالمفعول ، وهو القلوص. والبيت بلا نسبه فى الإنصاف 2 / 427 ، وتخليص الشواهد ص 82 ، وخزانه الأدب 4 / 415 ، 416 ، 418 ، 421 ، 422 ، 433 ، والخصائص 2 / 406 ، وشرح الأشمونى 2 / 327 ، وشرح المفصل 3 / 189 ، والكتاب 1 / 176 ، مجالس ثعلب ص 152 ، والمقاصد النحويه 3 / 468.

فضروره.

وقسم يلزم فيه تقديمه عليه ، وهو أن يكون المفعول ضميرا متصلا والفاعل ظاهرا (1) أو متصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول أو على ما اتّصل بالمفعول ، أو يكون الفاعل ضميرا عائدا على ما اتصل بالمفعول ، أو يكون المفعول مضافا إليه اسم الفاعل بمعنى الحال ، أو الاستقبال (2) ، أو المصدر المقدّر بأن والفعل ، أو بأن التى خبرها فعل ، أو يكون الفاعل مقرونا بإلا ، أو فى معناها المقرون بها ؛ نحو قولك : «إنما ضرب زيدا عمرو» تريد : ما ضرب زيدا إلا عمرو. أو فى ضروره ؛ نحو قوله [من الطويل] :

4 - وكانت لهم ربعيّه يحذرونها

إذا خضخضت ماء السّماء القنابل (3)

1- م : وقولى : «وهو أن يكون المفعول ضميرا متصلا ، والفاعل ظاهرا» إلى آخره ، مثال كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل ظاهرا : ضربنى زيد ، ومثال أن يتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول : ضرب زيدا غلامه ، ومثال كون المفعول مضافا إليه اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال : هذا ضارب زيد غلامه الآن أو غدا ، ومثال إضافه المصدر المقدر بأن والفعل إلى المفعول : سرّنى قتل الكافر المسلم ، ومثال كون الفاعل مقرونا بإلّا : ما ضرب زيدا إلا عمرو. أه.
2- فى ط : الاستثناء.
3- البيت للنابغه الذبيانى يرثى النعمان بن الحارث «وكانت لهم ربعيه» ، يعنى كتيبه أو غزوه فى الربيع ، وإنما كان غزوهم فى بقيه الشتاء ، إذا وجدت الخيل ماء ناقعا فى الأرض ، تقطع به الأرض ، وتصل به إلى العدو. ومعنى «خضخضت» حركت ، أى إذا استقوا من ماء الغدير فحركوه بالدلاء وغيرها. والشاهد فيه : تقدم المفعول «ماء» على الفاعل القنابل على جهه اللزوم بسبب ضروره الشعر. ينظر : ديوانه (119) ، ولسان العرب (خضض) ، (ربع) ، وجمهره اللغه (1128) ، وتاج العروس (ربع).

فأما قوله [من الطويل] :

5 - فلم يدر إلا الله ما هيّجت لنا

عشيّه أنئاء الدّيار وشامها (1)

فعلى إضمار فعل ، أى : درى ما هيّجت لنا.

وقسم : يجوز فيه التقديم والتأخير ، وهو ما عدا ذلک.

وينقسم المفعول بالنظر إلى تقديمه على العامل وتأخره عنه : ثلاثه أقسام :

قسم يلزم فيه تقديمه على العامل ، وهو أن يكون المفعول اسم شرط (2) ، أو كم الخبريه فى اللغه الفصيحه ، أو كم الاستفهاميه ، أو اسما غيرها من سائر أسماء الاستفهام ، إذا لم يقصد به الاستثبات ، أو إذا كان المفعول ضميرا منفصلا لو تأخر لزم اتصاله ؛ [نحو قوله تعالى : (إِيَّاکَ نَعْبُدُ ...)] (3) [الفاتحه : 4].

وقسم : يلزم فيه تأخيره عنه ، وهو أن يكون المفعول ضميرا متصلا (4) ، أو العامل

1- البيت لذى الرّمه ، وهو : أبو الحارث غيلان بن عقبه والأنثاء كالأبعاد لفظا ومعنى ، والوشام بكسر الواو : جمع وشم ، وهو هنا بمعنى : الأثر ، وهو : فاعل «هيجت» ، والشاهد فى قوله : «فلم يدر إلا الله ما» ، حيث قدّم الفاعل المحصور ب- «إلا» وهو : لفظ الجلاله على المفعول «ما» ، وهذا غير جائز عند جمهور النحاه ، وكان الكسائى يسوّغه فى الشعر. ينظر : ديوانه (2 / 999) الدرر (2 / 289) ، وبلا نسبه فى أوضح المسالک (2 / 131) ، تخليص الشواهد (487) ، شرح الأشمونى (1 / 177) ، شرح ابن عقيل (248) ، المقاصد النحويه (2 / 493) ، همع الهوامع (1 / 161).
2- م : وقولى : «وهو أن يكون المفعول اسم شرط ...» إلى آخره ، مثال كونه اسم شرط : من تكرم أكرمه ، ومثال كونه اسم استفهام : أىّ رجل تريد؟ ومثال كونه كم الخبريه : كم درهم ملكت. أه.
3- بدل ما بين المعكوفين فى ط : نحو قولک : «إياک ضربت».

4- م : وقولى : «وهو أن يكون المفعول ضميرا متصلا ...» إلى آخره ، مثال كونه ضميرا متصلا : ضربنى زيد ، ومثال كون العامل غير متصرف : ما أحسن زيدا ، ومثال دخول ما النافيه عليه : ما ضربت زيدا ، ومثال دخول لا فى جواب القسم عليه : والله لا أضرب زيدا ، ومثال دخول أداه الاستفهام عليه : هل ضربت زيدا؟ ، ومثال دخول أداه الشرط عليه : إن تضرب زيدا نضربك ، ومثال دخول أداه التحضيض عليه : هلا ضربت زيدا : ومثال دخول لام التأكيد عليه غير مصاحبه لإن : لتضربن زيدا ، فإن كانت مصاحبه لها نحو : إنّ زيدا ليضرب عمرا - جاز تقديم المفعول فتقول إن شئت : إن زيدا عمرا ليضرب ، ومثال وقوعه صله لموصول : جاءنى الذى أكرمت أباه ، ومثال وقوعه صفه لموصوف : مررت برجل تحبّ جاريته. أه.

غير متصرّف.

وإذا دخل على العامل ما النافيه ، أو لا فى جواب قسم ، أو أداه من أدوات الاستفهام أو الشرط أو التحضيض ، أو لام التأكيد غير المصاحبه لإنّ ، أو وقع صله لموصول ، أو صفه لموصوف - لم يجز تقديم المفعول على الموصول ، أو الموصوف ، ولا على شىء مما تقدّم ذكره.

وأما تقديمه على العامل وحده : فجائز ، إلا أن يكون الموصول حرفا ناصبا للفعل ، لا يجوز : «يعجبنى أن زيدا يضرب عمرو» ، أو يكون الموصول الألف واللام : فإنه لا يجوز - أيضا - الفصل بالمفعول بينها وبين الاسم الواقع فى صلتها ؛ وكذلك إن دخل على العامل خافض غير زائد - لم يجز تقديم المفعول على العامل ، ولا على الخافض ، فإن كان زائدا - جاز تقديم المفعول عليه ، ولم يجز تقديمه على العامل وحده.

وقسم : أنت فيه بالخيار ، وهو ما عدا ذلک (1).

نوع منه آخر :

وهو حكم الفاعل والمفعول به فى الأسماء الموصوله.

اعلم : أنه لا بدّ من حصر الموصولات ، وتبيين معانيها ؛ فإن مدار الباب على ذلک :

فالموصول : حرف ، وهو : أنّ وأن وما وكى المصدريات. واسم ، وهو : من ، وما ، والذى ، والتى ، وتثنيتهما ، وجمعهما ، وأىّ ، والألف واللام بمعناهما (2) ، وذو

1- م : وقولى : «وقسم : أنت فيه بالخيار ، وهو ما عدا ذلک» مثاله : ضرب زيد عمرا ، وإن شئت قلت : عمرا ضرب زيد. أه.
2- م : نوع منه آخر قولى : «والألف واللام بمعناهما» الألف واللام بمعنى الذى والتى ، هما الداخلتان على اسم الفاعل والمفعول نحو : الضارب ، تريد الذى ضرب ، والضاربه تريد التى ضربت ، والمضروب تريد الذى ضرب ، والمضروبه تريد التى ضربت. وقد يدخلان على الجمله الاسميه والفعل المضارع فى ضروره الشعر ، فمن دخولهما على الجمله الاسميه قوله :

[من الوافر]. من القوم الرّسول الله منهم لهم دانت رقاب بنى معدّ [البيت بلا نسبه فى الجنى الدانى ص 102 ، وجواهر الأدب ص 319 ، والدرر 1 / 276 ، ورصف المبانى ص 75 ، وشرح الأشمونى 1 / 76 ، وشرح شواهد المغنى 1 / 161 ، وشرح ابن عقيل ص 86 ، واللامات ص 54 ، ومغنى اللبيب 1 / 49 ، والمقاصد النحويه 1 / 15 ، 477 ، وهمع الهوامع 1 / 85] أى : الذين رسول الله منهم ، ومن دخولها على الفعل المضارع قوله : [من السريع] لا تبعثنّ الحرب إنّى لک ال ينذر من نيرانها فاصطلى [ينظر خزانه الأدب 5 / 483 ، ضرائر الشعر 288 ، شرح أبيات المغنى 1 / 293 ، تعليق الفرائد 2 / 219 ، حاشيه يس على التصريح 1 / 142]. وقول الآخر : [من الطويل] فذو المال يؤتى ماله دون عرضه لما نابه والطّارق اليتعهّد [البيت لابن الكلحبه فى كتاب الجيم 3 / 225] وأنشد الفراء : [من الطويل] أحين اصطبانى أن سكتّ وإنّنى لفى شغل عن ذحلى اليتتبّع أى : الذى ينذر ، والذى يتعهّد ، والذى يتتبع. أه.

وذات فى لغه طيىء (1) ، وتثنيتهما ، وجمعهما عند بعضهم ، والألى (2) بمعنى الذين (3) ، وذا إذا كانت معها ما ، أو من الاستفهاميه وأريد بها معنى الذى والتى (4).

1- م : وقولى : «وذو وذات فى لغه طيىء» تحرزت بذلك منهما بمعنى صاحب وصاحبه نحو قولك : جاءنى ذو مال ، وجاءتنى ذات جمال ؛ فإنهما إذ ذاك ليسا من قبيل الموصولات. أه.
2- فى ط : والأولى.
3- م : وقولى : «والألى بمعنى الذين» تحرزت بذلك من الأولى بمعنى أصحاب ؛ نحو قوله : [من الطويل] لقد علمت أولى المغيره أنّنى لحقت فلم أنكل عن الضّرب مسمعا [البيت للمرار الأسدى فى ديوانه ص 464 ، وشرح أبيات سيبويه 1 / 60 ، والكتاب 1 / 193 ، وللمرار الأسدى أو لزغبه بن مالك فى شرح شواهد الإيضاح ص 136 ، وشرح المفصل 6 / 64 ، والمقاصد النحويه 3 / 40 ، 501 ، ولمالك بن زغبه فى خزانه الأدب 8 / 128 ، 129 ، والدرر 5 / 255 ، وبلا نسبه فى شرح الأشمونى 1 / 202 ، وشرح ابن عقيل ص 412 ، واللمع ص 271 ، والمقتضب 1 / 14 ، وهمع الهوامع 2 / 93]. أى : أصحاب المغيره ؛ ألا ترى أنها إذا كانت بهذا المعنى ، لم تحتج إلى صله. أه.
4- م : وقولى : «وذا إذا كانت مع ما أو من الاستفهاميه ، وأريد بهما معنى الذى والتى» إنما اشترطت اقترانها بمن وما ؛ لأنّها إن لم تقترن بهما لم تستعمل موصوله ، واشترطت أيضا أن يراد بها معنى الذى والتى ، لأنها قد تقترن بهما ولا يراد بها ذلك ؛ بل تبقى على أصلها من الإشاره ، فلا تحتاج إلى صله تقول : من ذا؟ وما ذا؟ تريد : من المشار إليه؟ وما المشار إليه؟. أه.

وفى «الذى» أربع لغات (1) : الّذى بتخفيف الياء ، والّذىّ بتشديدها ، والّذ بحذف الياء ، والّذْ بتسكين الذال بعد الحذف ، ومثلها فى الّتى. وتقول فى تثنيه الذى : اللذان رفعا (2) ، وإن شئت شدّدت النون ، واللّذين نصبا

1- م : وقولى : «وفى الذى أربع لغات ...» إلى آخره مثال تشديد الياء قوله : [من الوافر] وليس المال فاعلمه بمال وإن أنفقته إلّا الّذىّ تحوز به العلاء وتصطفيه لأقرب أقربيک وللضّفىّ [البيتان بلا نسبه فى الأزهيه ص 293 ، والإنصاف 2 / 675 ، وخزانه الأدب 5 / 504 ، 505 ، والدرر 1 / 255 ، ورصف المبانى ص 76 ، ولسان العرب (ضمن) ، (لذا) ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص 83 ، وهمع الهوامع 1 / 82 ، وتاج العروس (ضمن) ، (لذى) ، ويروى البيت الثانى : يريد به العلاء ويمتهنه لأقرب أقربيه وللقصىّ ويروى «من الأقوام» بدلا من «وإن أنفقته» فى البيت الأوّل] ومثال الذى يحذف الياء قول الآخر : [من الرجز] والّذ لو شاء لكنت صخرا أو جبلا أشمّ مشمخرّا [ينظر بلا نسبه فى الأزهيه ص 292 ، والإنصاف 2 / 676 ، وخزانه الأدب 5 / 505 ، والدرر 1 / 258 ، ورصف المبانى ص 76 ، وهمع الهوامع 1 / 82 ويروى «لكانت برا» بدلا من «لكنت صخرا»] ومثال الذ بتسكين الذال ، والذى بإثبات الياء خفيفه قوله : [من الرجز] فكنت والأمر الّذى قد كيدا كالّذ تزبّى زبيه فاصطيدا [ينظر الخزانه 6 / 3 ، أمالى ابن الشجرى 2 / 305 ، الإنصاف 672 ، ابن يعيش 3 / 140 ، ولسان العرب (زبى)] ومثل هذه اللغات فى التى ، فيقال : التى والّتىّ والت واللّت ، ومن تسكين التاء قوله : [من الوافر] فقل للّت تلومک إنّ نفسى أراها لا تعوّذ بالتّميم [ينظر البيت بلا نسبه فى الأزهيه ص 303 ، وخزانه الأدب 6 / 6 ، والدرر 1 / 258 ، وهمع الهوامع 1 / 82]. أه.

2- م : وقولى : «وتقول فى تثنيه الذى اللذان رفعا ...» إلى آخره ، مثال تخفيف النون مع الألف وتشديد النون قوله تعالى : (وَالَّذانِ يَأْتِيانِها مِنْكُمْ) «[النساء : 16] فإنه قرئ بتشديد النون وتخفيفها ، ولا يجوز مع الياء إلا التخفيف نحو قوله تعالى : (أَرِنَا الَّذَيْنِ) [فصلت : 29] ومثال حذف النون تخفيفا قوله : [من الطويل] وعكرمه الفيّاض منّا وحوشب هما فتيا النّاس اللّذا لم يعمّرا [ينظر البيت للعديل بن الفرخ العجلى فى الأغانى 22 / 673 ، وبلا نسبه فى سر صناعه الإعراب 2 / 537] وقول الآخر : [من الهزج] وحوصاء ورألان ال لذى دلّا على الحجّ [ينظر البيت فى الإبدال لأبى الطيب 1 / 259 ، شرح الجزوليه ص 471] ومثل ذلک فى تثنيه التى تقول : هما

اللتان ، واللتانّ بتخفيف النون وتشديدها ، وفى النصب والخفض اللتين ، ولا يجوز تشديد النون ، وإن شئت حذفت النون فى جميع ذلک ، ومن ذلک قوله : [من الرجز] هما اللّتا لو ولدت تميم لقيل مجد لهم صميم [ينظر البيت للأخطل فى خزانه الأدب 6 / 14 ، والدرر 1 / 145 ، وشرح التصريح 1 / 132 ، والمقاصد النحويه 1 / 425 ، وليس فى ديوانه ، وبلا نسبه فى الأزهيه ص 303 ، وأوضح المسالک 1 / 141 ، وهمع الهوامع 1 / 49 وروى «فخر» بدلا من «مجد»]. أه.

وخفضا (1) بتخفيفها ، وإن شئت حذفت ، فقلت : اللذا واللّذى ؛ ومثل ذلک فى تثنيه الّتى.

وتقول فى جمع الذى : الذين فى جميع الأحوال (2) ، ومنهم من

1- فى أ: وجرا.
2- م : وقولى : «وتقول فى جمع الذى : الذين فى جميع الأحوال -» إلى آخره ، الذين فى جميع الأحوال أفصح اللغات ، وبها نزل القرآن ، ومن استعمال الذين بالواو فى الرفع : [من الرجز] هم اللّذون صبّحوا صباحا يوم النّخيل غاره ملحاحا [ينظر البيت لرؤبه فى ملحق ديوانه ص 172 ، ولليلى الأخيليه فى ديوانها ص 61 ، ولرؤبه أو لليلى أو لأبى حرب الأعلم فى الدرر 1 / 259 ، وشرح شواهد المغنى 2 / 832 ، والمقاصد النحويه 1 / 426 ، ولأبى حرب الأعلم أو لليلى فى خزانه الأدب 6 / 23 ، والدرر 1 / 187 ، ولأبى حرب بن الأعلم فى نوادر أبى زيد ص 47 ، وللعقيلى فى مغنى اللبيب 2 / 410 ، وبلا نسبه فى الأزهيه ص 298 ، وأوضح المسالک 1 / 143 ، وتخليص الشواهد ص 135 ، وشرح الأشمونى 1 / 68 ، وشرح التصريح 1 / 133 ، وشرح ابن عقيل ص 79 ، وهمع الهوامع 1 / 60 ، 83]. ومن استعمال اللائين بالواو فى الرفع ، والياء فى النصب والخفض قوله : [من الوافر] هم اللّاءون فكّوا الغلّ عنّى بمرو الشّاهجان وهم جناحى [ينظر البيت للهذيلىّ فى الأزهيه ص 300 ، وبلا نسبه فى الدرر 1 / 264 ، ولسان العرب (تصغير ذا وتا) ، والهمع 1 / 83] وقول الآخر [من الوافر] : ألمّا تعجبى وترى بطيطا من اللائين فى الحقب الخوالى [ينظر البيت للكميت فى ديوانه 2 / 67 ، ومقاييس اللغه 1 / 184 ، وبلا نسبه فى لسان العرب (بطط) ، وتاج العروس (بطط)] وإن شئت حذفت النون تخفيفا فى جميع ذلک ؛ حكى الكسائى - رحمه الله - : «هم اللاءوا فعلوا كذا». ومن استعمال اللائين بالياء فى جميع الأحوال : ما حكى بعض البغداديين من أن العرب قالت : هم اللائين فعلوا كذا ؛ ذكر ذلک الفارسى فى «شيرازياته» وقرأ ابن مسعود - رضي الله عنه - : (لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسائِهِمْ). وقال الشاعر [من الرجز] : إلا الّذى قاموا بأطراف المسد [البيت بلاَ نسبه فى الأزهيه ص 299 ، ورصف المبانى ص 270 ، وسمط اللآلى ص 35 ، ولسان العرب (ذا) ، وروى «شدّوا» بدلا «من قاموا»] أه.

يقول (1) : الّذون رفعا والذين نصبا وجرّا ، وبنو هذيل يقولون : اللائين فى جميع الأحوال ، ومنهم / من يقول : اللاءون رفعا ، واللائين (2) نصبا وخفضا.

وإن شئت حذفت النون فى جميع ذلک.

وتقول فى جمع التى : اللّائى (3) ، واللاتى ، واللواتى ، وإن شئت حذفت الياء فى

1- فى ط : يقوم.
2- فى ط : وللاثنين.
3- م : وقولى : «وتقول فى جمع التى اللائى ...» إلى آخره ، مثال اللائى قوله تعالى : (وَاللَّائِى يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ) [الطلاق : 4] ومثال اللاى أيضا بالياء قوله تعالى : (وَاللَّائِى يَئِسْنَ) فإنه قرئ بهما ، ومثال اللاتى قوله تعالى : (اللَّاتِى هاجَرْنَ مَعَکَ) [الأحزاب : 50]. ومثال اللواتى قوله [من الرجز] : من اللّواتى والّتى واللاتى يزعمن أنّى كبرت لداتى [البيت بلا نسبه فى خزانه الأدب 6 / 80 ، 154 ، 156 ، وأمالى ابن الشجرى 1 / 44 ولسان العرب (لتا) وقال فيه : أنشد أبو عمر] ومن اللاء بحذف الياء قوله [من الطويل] : من اللاء لم يحججن يبغين حسبه ولكن ليقتلن البرى المغفّلا [البيت لعائشه بنت طلحه فى العقد الفريد 6 / 109 ، وبلا نسبه ينظر فى الأزهيه ص 306 ، ولسان العرب (تا) ، (ذا)] ومن اللات بحذف الياء قوله [من البسيط] : اللات كالبيض لمّا تعد أن درست صفر الأنامل من قوع القواقيز [البيت للأسود بن يعفر فى ديوانه ص 38 ، ولسان العرب (درس) ، (لتا) ، وتهذيب اللغه 12 / 359 ، ويروى «نقف القوارير» بدلا من «قرع القواقيز»] ومن اللوا بالقصر قوله [من الرجز] : تجمّعت من أينق غزار من اللّوا شرّفن بالصّرار [البيت بلا نسبه فى الدرر 1 / 265 ، ولسان العرب (شرف) ، (لوى) ، وهمع الهوامع 1 / 83] ومن اللا بغير ياء وهمز قوله أنشده ثعلب [من الطويل] : فدومى على الوصل الّذى كان بيننا أم انت من اللّا ما لهنّ عهود [البيت بلا نسبه ينظر فى الأزهيه ص 503 ، ولسان العرب (لوى) ويروى «العهد» بدلا من «الوصل»]. ومن اللاءات قوله [من الطويل] : أولئک أخدانى وأخلال شيمتى وأخدانک اللاءات زيّنّ بالكتم [البيت بلا نسبه ينظر فى الدرر 1 / 266 ، ولسان العرب (خلل) ، (لتا) ، وهمع الهوامع 1 / 83]. أه.

جميع ذلک ، واللواء بالمد والقصر واللای (1) بالیاء (2) من غیر همز ، واللّاء بغیر یاء ، واللّات.

[تثنیه ذو الطائیه وجمعها]

وتقول فی تثنیه ذو الطائیه : ذوا فی الرفع (3) ، وذوی فی النصب والخفض ، وفی

1- فی أ: اللاتی.
2- فی أ: بالتاء.
3- م : وقولی : «وتقول فی تثنیه ذو الطائیه ذوا فی الرفع ...» إلی آخره ، الأفصح فی «ذو» «وذات» الطائیتین ألا یثنیا ولا یجمعا ، وحکی الهروی فی الأزهیه : أن بعض العرب یقول : هذان ذوا تعرف ، وهاتان ذواتا تعرف ، وهؤلاء ذوو تعرف ، وهؤلاء ذوات تعرف. وقال أبو بکر بن السراج : إن تثنیه «ذو» «وذوات» وجمع ذو لا یجوز فیها إلا الإعراب وأما جمع ذات ، فحکی الهروی فی الأزهیه : أنه لا یجوز فیها إلا ضم التاء علی کل حال وذکر البیت الذی أنشد الفراء شاهدا علی ذلک. أه.

جمعها : ذوو فى الرفع ، وذوى فى النصب والخفض.

وتقول فى تثنيه ذات الطائيه : ذواتا فى الرفع ، وذواتى فى النصب والخفض ، وفى جمعها : ذوات بضم التاء فى الأحوال كلها ؛ أنشد الفرّاء (1) [من الرجز] :

6 - جمعتها من أينق موارق

ذوات ينهضن بغير سائق (2)

فأما ما : فإنّها تقع على ما لا يعقل (3) ، وعلى أنواع من يعقل من المذكّرين والمؤنّثات.

1- يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمى ، مولى بنى أسد أو (بنى منقر) أبو زكريا المعروف بالفراء : إمام الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغه وفنون الأدب. كان يقال : الفراء أمير المؤمنين فى النحو. ومن كلام ثعلب : لو لا الفراء ما كانت اللغه. ولد بالكوفه سنه 144 ه ، وانتقل إلى بغداد ، وعهد إليه المامون بتربيه ابنيه ، فكان أكثر مقامه بها ، فإذا جاء آخر السنه انصرف إلى الكوفه فأقام أربعين يوما فى أهله يوزع عليهم ما جمعه ويبرهم. وتوفى سنه 207 ه فى طريق مكه. وكان مع تقدمه فى اللغه - فقيها متكلما ، عالما بأيام العرب وأخبارها ، عارفا بالنجوم والطب. من تصانيفه «المقصور والممدود» و «المعانى» ويسمى «معانى القرآن» أملاه فى مجالس عامه كان فى جمله من يحضرها نحو ثمانين قاضيا ، و «المذكر والمؤنث». ينظر : الأعلام 8 / 145 ، وفيات الأعيان 2 / 228 ، تهذيب التهذيب 11 / 212 ، تاريخ بغداد 14 / 149 - 155.
2- البيت لرؤبه بن العجاج. وأينق : جمع ناقه. والشاهد فيه قوله : «ذوات» حيث جاء بمعنى : «اللواتى» ، وبناه على الضم ، وصلته جمله : «ينهضن» ، وقيل : «ذوات». هنا بمعنى : صاحبات. ينظر : ملحق ديوانه (180) ، الدرر (1 / 267) ، بلا نسبه فى الأزهيه (295) ، أوضح المسالك (1 / 156) ، تخليص الشواهد (144) ، همع الهوامع (1 / 83).
3- م : وقولى : «فأمّا «ما» فإنها تقع على ما لا يعقل ...» إلى آخره ، ووقوعها على ما لا يعقل هو الكثير ، قال الله تعالى : (ما عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَما عِنْدَ اللهِ باقٍ) [النحل : 96] ومن وقوعها على أنواع من يعقل قوله تعالى :

(فَانْكِحُوا ما طابَ لَكُمْ مِنَ النِّساءِ) [النساء : 3] أى : من أنواع النساء ، وأما وقوعها على آحاد أولى العلم فلا يجوز ، وحكى أبو زيد : سبحان ما سبح الرعد بحمده ، ولا حجه فيه ؛ لإمكان أن تكون ما ظرفيه مصدريه أى : سبحان الله مدّه تسبيح الرعد بحمده ، فتكون مثلها فى قول الشاعر : [من الوافر] أطوّف ما أطوّف ثمّ آوى إلى بيت قعيدته لكاع [البيت من الوافر ، وهو للحطيئه فى ملحق ديوانه ص 156 ، وجمهره اللغه ص 662 وخزانه الأدب 2 / 404 ، 405 ، والدرر 1 / 254 ، وشرح التصريح 2 / 180 ، وشرح المفصل 4 / 57 والمقاصد النحويه 1 / 473 ، 4 / 229 ، ولأبى الغريب النصرى فى لسان العرب (لكع) ، وبلا نسبه فى أوضح المسالک 4 / 45 ، والدرر 3 / 39 ، وشرح شذور الذهب ص 120 ، وشرح ابن عقيل ص 76 ، والمقتضب 4 / 238 ، وهمع الهوامع 1 / 82]. ويروى صدر البيت هكذا : أجوّل ما أجوّل ثم آوى .....] واستعملت سبحان غير مضافه مثلها فى قول الآخر [من السريع] : أقول لمّا جاءنى فخره سبحان من علقمه الفاخر [جاء فى نص المقرب برقم 92] ووقوع «من» على العاقل هو الأكثر ، ومنه قوله تعالى : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْکَ أَفَأَنْتَ تَهْدِى الْعُمْىَ ...) [يونس : 43] ومن وقوعها على ما لا يعقل لمعاملته معامله من يعقل قول امرئ القيس [من الطويل] : ألا عم صباحا أيّها الطّلل البالى وهل يعمن من كان فى العصر الخالى [ينظر ديوانه ص 27 ، وجمهره اللغه ص 1319 ، وخزانه الأدب 1 / 60 ، 328 ، 332 ، 2 / 371 ، 10 / 44 ، والدرر 5 / 192 ، وشرح شواهد المغنى 1 / 340 ، والكتاب 3 / 39 ، وبلا نسبه فى أوضح المسالک 1 / 148 ، وخزانه الأدب 7 / 105 ، وشرح الأشمونى 1 / 69 ، 2 / 292 ، وشرح شواهد المغنى 1 / 485 ، ومغنى اللبيب 1 / 169 ، وهمع الهوامع 2 / 83] فأوقع «من» على الطلل لما أجراه مجرى العاقل فى أن ناداه وحياه ، ومن ذلک أيضا قول أبى زبيد الطائى [من الطويل] : فوافى به من كان يرجو إيابه وصادف منه بعض ما كان يحذر [ينظر البيت فى تذكره النحاه ص 683 ، وفيه «ببابه» بدل «إيابه»]. يريد به السّبع ، ومن كان يرجو يريد به اللبؤه وأوقع من عليها لما وصفها بالرجاء ، وهو من صفه العاقل. أه.

ومن : تقع على [من يعقل] (1) ، [وقد تقع] (2) على ما لا يعقل إذا عومل معاملته أو اختلط به فيما وقعت عليه ؛ من نحو قوله تعالى : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِى عَلى رِجْلَيْنِ) [النور : 45] أو فيم فصل بها نحو قوله تعالى : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِى عَلى أَرْبَعٍ) [النور : 45] ؛ فوقعت «من» على الماشي على الأربع ؛ لاختلاطه بالعاقل فى المفصل بمن ، وهو قوله تعالى : (كُلَّ دَابَّةٍ) [النور : 45].

1- سقط فى أ.
2- سقط فى ط.

والذى : يقع على آحاد أولى العلم وغيرهم (1) ، وقد يقع على الجميع إذا عومل معامله المفرد المذكر ؛ وكذلک تثنيتها ، فأما جمعها : فعلى من يعقل خاصّه.

والتى : تقع على من يعقل وما لا يعقل من آحاد المؤنّثات ، وقد تقع على الجمع إذا عومل معامله الواحده المؤنّثه ؛ وكذلک : تثنيتها وجمعها.

وأما الألف واللام بمعنى الذى والتى : فإنها تقع على من يعقل وما لا يعقل من المذكّرين والمؤنّثات ، وتكون للمفرد والمثنى والجمع ، والمذكر والمؤنث بلفظ واحد.

وكذلک : أى ، إلا أنّ بعضهم إذا أراد التأنيث ، قال : أيّه ، وإذا أراد التثنيه قال : أيّان فى المذكرين والمؤنّثين (2) ، وإذا أراد الجمع قال : أيّون فى المذكّرين ، وأيّات فيما عدا ذلک.

وذو (3) : تقع على من يعقل وما لا يعقل من المذكّرين.

1- م : وقولى : «والذى : يقع على من يعقل وعلى ما لا يعقل من المذكرين من العاقلين» إلى آخره ، من وقوع الذى على من يعقل قوله تعالى : (وَالَّذِى جاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ) [الزمر : 33] ، وقوله سبحانه : (أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلى قَرْيَهٍ) [البقره : 259] ومن وقوعها على ما لا يعقل قوله سبحانه وتعالى : (الَّذِى أَنْقَضَ ظَهْرَکَ) [الشرح : 3] ومن وقوع التى على من يعقل قوله سبحانه وتعالى : (قَوْلَ الَّتِى تُجادِلُکَ فِى زَوْجِها) [المجادله : 1] ، ومن وقوعها على ما لا يعقل قوله تعالى : (عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِى كانُوا عَلَيْها) [البقره : 142] ، وتثنيتهما بمنزلتهما فى ذلک. وأما جمع الذى : فلما كان على صوره جمع المذكر السالم لم يوقع إلا على العاقل ، قال الله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ) [الكهف : 107] كما أن جمع المذكر السالم لا يقع إلا على العاقل. ومن وقوع الألف واللام على من يعقل من المذكرين والمؤنثات قوله تعالى : (وَالْحافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحافِظاتِ) [الأحزاب : 35] أى : الذين حفظوا فروجهم واللائى حفظنها ، ومن وقوعها على ما لا يعقل من المذكرين قوله تعالى : (وَالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ) [الطور : 4] أى : الذى عمر، ومن وقوعها على المؤنث قوله سبحانه وتعالى : (إِنَّا لَمَّا طَغَى الْماءُ حَمَلْناكُمْ فِى الْجارِيَهِ) [الحاقه : 11] أى : التى تجرى ، ومن

وقوع أيّ : على العاقل من مذكر أو مؤنث قوله تعالى : (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمنِ عِتِيًّا) [مريم : 69] ألا ترى أن المعنى على العموم فى الصنفين ، ومن وقوعها على غير العاقل : أيها أنسأ لك ، وحكى إدخال التاء على أى إذا أريد بها المؤنث ابن كيسان وغيره. أه.
2- فى أ: وأيان فى المؤنثين.
3- فى أ: وذوات.

وذات : تقع على من يعقل وما لا يعقل من المؤنثات ؛ حكى الفراء : «بالفضل ذو فضلكم الله به ، والكرامه ذات أكرمكم الله به / يريد : بها فحذف الألف ونقل الفتحه إلى الباء.

وقد تعرب ذو ؛ قال منظور بن سحيم الفقعسى (1) : [من الطويل]

7- .....

فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا (2)

وأما الألى ، بمعنى الذين (3) : فتقع على من يعقل من المذكرين ، وبمعنى اللاتى ، فتقع على من يعقل من المؤنثات ، وقد تقع على ما لا يعقل.

1- منظور بن سحيم بن نوفل بن نضله الأسدى الفقعسى : من شعراء «الحماسه» مخضرم ، أدرک الجاهليه والإسلام وسكن الكوفه. المرزبانى 374 ، والتبريزى 3 / 91 ، والمرزوقى 1158 ، والإصابه ترجمه (8471) والأعلام (7 / 308).
2- عجز بيت ل- «منظور بن سحيم» كما ذكر المصنف - وصدره : فإمّا كرام موسرون لقيتهم ..... والشاهد فيه قوله : «من ذى» حيث جاءت «ذى» معربه. وقد روى البيت : «من ذو» ببناء «ذو» على السكون ؛ وذلک على لغه طيىء ، وهى بمعنى «صاحب» ، وهذا هو المشهور. ينظر : الدرر 1 / 268 ، وشرح التصريح 1 / 63 ، 137 ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ص 1158 ، وشرح شواهد المغنى 2 / 830 ، وشرح المفصل 3 / 148 ، والمقاصد النحويه 1 / 127 ، ومغنى اللبيب 2 / 410 ، وبلا نسبه فى أوضح المسالک 1 / 42 ، وتخليص الشواهد ص 54 ، 144 ، وشرح الاشمونى 1 / 72 ، وشرح ابن عقيل ص 30 ، 82 ، وشرح عمده الحافظ ص 122 ، وهمع الهوامع 1 / 84.
3- م : وقولى : «والألى بمعنى الذين ...» إلى آخره : من وقوع الألى بمعنى الذين على من يعقل قول القطامى : [من الوافر] أليسوا بالألى قسطوا قديما على النّعمان وابتدروا المصاعا [ينظر الديوان 36 ، والمخصص 6 / 7 ، الأزهيه 312 ، أمالى الشجرى 3 / 57 ، الشعر والشعراء 702] ومن وقوعها على ما لا يعقل قول مضرس : [من الطويل] تهيّجنى للوصل أيّامنا الألى مررن علينا والزّمان وريق [ينظر التصريح 1 / 132 ، تذكره النحاه ص

683]. وأما ذا فإنها تابعه فى المعنى لما ، ومن ، تقول : من ذا عندک من الناس؟ تريد : من الذى عندک ، أو : من التى عندک ، وتقول : ماذا عندک من الدواب؟ تريد : ما الذى عندک ، أو ما التى عندک. أه.

وذا : إذا كانت مع ما وقعت على مالا (1) يعقل من المذكرين والمؤنثات.

فأما أن وكى المصدريتان : فلا توصلان إلا بالجمل الفعليه.

وأمّا أنّ : فلا توصل إلا بالجمل الاسميه.

وأما ما : فإنها توصل بالجمل الاسميه والفعليه.

وأما الأسماء الموصوله : فلا توصل إلا بالظروف والمجرورات التامّه ، وبالجمل المحتمله للصدق والكذب ، الخليّه من معنى التعجب ، المشتمله على ضمير عائد على الموصول (2) ، إلا الألف واللام منها ؛ فإنّها لا توصل إلا باسم الفاعل واسم المفعول ، ولا توصل بالجمل إلا فى ضروره ، نحو قوله [من البسيط] :

8 - ما أنت بالحكم التّرضى حكومته

ولا الأصيل ولا ذى الرّأى والجدل (3)

1- فى ط : من.
2- م : وقولى : «فأما أن وما وكى المصدريات ...» إلى آخره ، مثال ذلک : يعجبنى أنک قائم ، أو أن تقوم ، أو ما تصنع ، تريد : يعجبنى قيامک ، أو صنعک ، وجئت کى تکرمنى ، أى : لإکرامک لى ، ومثل وصل الأسماء الموصوله بالظروف والمجرورات التامه والجمل المحتمله للصدق والکذب الخليّه من معنى التعجب المشتمله على ضمير يعود على الموصول : قولک : جاءنى الذى فى الدار ، وجاءنى الذى عندک ، وجاءنى الذى قام أبوه ، ولو قلت : جاءنى الذى بک ، والذى إليک ، لم يجز ، لأنهما ناقصان ، لا فائده فى الوصل بهما ، وکذلک إذا قلت : جاءنى الذى ما أحسنه ، لم يجز ؛ لأن فعل التعجب لا يوصل به موصول ، وکذلک لو قلت : جاءنى الذى عمرو قائم ، لم يجز ؛ لخلو الجمله من عائد إلى الموصول ، وکذلک لو قلت : جاءنى الذى لعله قائم ، لم يجز ؛ لأن الجمله غير محتمله للصدق والکذب. فأما قول الفرزدق : [من الطويل] وإنّى لرام نظره قبل الّتى لعلّى وإن شطّت نواها أزورها [ينظر ديوانه 2 / 106 ، وخزانه الأدب 5 / 464 ، والدرر 1 / 277 ، وبلا نسبه فى شرح شواهد المغنى 2 / 810 ، ومغنى اللبيب 2 / 388 ،

391 ، 585 ، وهمع الهوامع 1 / 85] فوصل التى بلعل وما بعدها ، وهى من الجمل غير المحتمله للصدق والكذب ؛ فيخرج على إضمار القول ، التقدير : قبل التى أقول لعلى وإن شطت نواها أزورها ، فالصله على هذا محذوفه ، وهى أقول ، والعرب كثيرا ما تضمر القول ، قال تعالى : (وَالْمَلائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بابٍ سَلامٌ عَلَيْكُمْ ...) [الرعد : 23 ، 24] أى : يقولون : سلام عليكم ، وقد تقدم تمثيل وصل الألف واللام باسم الفاعل والمفعول. أه.

3- البيت للفرزدق همام بن غالب قاله لرجل أعرابى من بنى «عذره» دخل على عبد الملك بن مروان ليمدحه ، فرآه جالسا ، ورأى بصحبته جريرا والفرزدق والأخطل ، فمدحه ، ومدح جريرا معه ، وهجا الفرزدق والأخطل. والألف واللام لا توصل إلا بالصفه الصريحه كاسم الفاعل نحو الضارب واسم المفعول نحو المضروب ، وأما الصفه المشبهه نحو الحسن الوجه فجمهور النحاه على منع وصل «ال» بها ، و «ال» الداخله عليها - عند هؤلاء - معرفه لا موصوله. والشاهد فيه : وصل «ال» بالفعل المضارع : ما أنت بالحكم الترضى حكومته ..... (البيت) ففى قوله «الترضى» أتى بصله «ال» جمله فعليه فعلها مضارع و «ال» فى ذلک اسم موصول بمعنى الذى وهذا قليل. ينظر : الإنصاف 2 / 521 ، وجواهر الأدب ص 319 ، وخزانه الأدب 1 / 32 ، والدرر 1 / 274 ، وشرح التصريح 1 / 38 ، 142 ، شرح شذور الذهب ص 21 ، ولسان العرب «أمس» ، «لوم» ، والمقاصد النحويه 1 / 111 ، وليس فى ديوانه ، وبلا نسبه فى أوضح المسالک 1 / 20 ، وتخليص الشواهد ص 154 ، والجنى الدانى ص 202 ، ورصف المبانى ص 75 ، 148 ، وشرح الأشمونى 1 / 71 ، وشرح ابن عقيل ص 85 ، وشرح عمده الحافظ ص 99 ، وهمع الهوامع 1 / 85.

والضمير العائد على الموصول : إن كان مرفوعا ، وكان غير مبتدأ - لم يجز حذفه (1) ، وإن كان مبتدأ ، وكان الخبر جمله فعليه أو اسميه ، أو ظرفا أو مجرورا - لم يجز حذفه (2) ، وإن كان الخبر غير ذلک ، وكان الضمير قد عطف على غيره - لم يجز حذفه وإن كان قد عطف غيره عليه - [ففى حذفه] (3) خلاف ، والصّحيح أنّه لا يجوز حذفه ، وإن لم يكن معطوفا على غيره ، ولم يكن غيره معطوفا عليه ، وكان الموصول أيّا - جاز إثباته وحذفه (4).

1- م : وقولى : «إن كان مرفوعا وكان غير مبتدأ لم يجز حذفه» مثال ذلک قولک : جاءنى الذين قاموا ، قالوا : وفى قاموا ضمير مرفوع ؛ لأنه ضمير الفاعل ، ولا يجوز أن تقول : جاءنى الذين قام ، فتحذفه. أه.
2- م : وقولى : «وإن كان مبتدأ وكان الخبر فعلا أو ظرفا أو مجرورا ، لم يجز حذفه» مثال ذلک قولک : جاءنى الذى هو يضحک ، أو جاءنى الذى هو عند زيد ، أو جاءنى الذى هو فى الدار ، لا يجوز فى شىء من ذلک حذف «هو» ؛ لأنک لو قلت : جاءنى الذى يضحک وأنت تريد : الذى هو يضحک ، أو جاءنى الذى عند زيد ، وأنت تريد : الذى هو عند زيد ، أو جاءنى الذى فى الدار ، وأنت تريد : الذى هو فى الدار - لم يجز ؛ لأنه لا دليل على ذلک ؛ إذ الكلام مستقل بالفعل أو الظرف أو المجرور وحده. أه.
3- فى ط : ففيه.
4- م : وقولى : «وكان الموصول أيّا ، جاز إثباته وحذفه» مثال ذلک قولک : يعجبنى أيّهم هو قائم ، وأيهم هو قائم فى الدار ، وإن شئت قلت : يعجبنى أيهم قائم ، وأيهم قائم فى الدار. أه.

وإن كان الموصول غير ذلک : فإن كان فى الصّله طول - جاز إثباته وحذفه (1) ؛ نحو : «ما أنا بالذى قائل لک سوءا» ، وإن لم يكن فيها طول - لم يجز الحذف ، بل ما جاء منه (2) شاذّ لا يقاس عليه نحو قراءه من قرأ : (مَثَلاً ما بَعُوضَةً) [البقره : 26] و (تَماماً عَلَى الَّذِى أَحْسَنَ) [الأنعام : 154] برفع : بعوضه ، وأحسن.

وإن كان منصوبا : فإن كان منفصلا - لم يجز حذفه (3) وإن لم يكن : فإن كان فى صله الألف واللام لم يجز حذفه ، إلا فى ضعيف من الكلام (4) ، بشرط ألا يؤدى حذفه إلى لبس ، وإن كان فى صله

1- م : وقولى : «وإن كان الموصول غير ذلک ، فإن كان فى الصله طول ، جاز إثباته وحذفه» أعنى : أنه إن كان الموصول غير أى ، مثل الذى والتى تقول : يعجبنى الذى هو قائم فى الدار ، ويعجبنى الذى قائم فى الدار ، لما طالت الصله بالمجرور ، جاز إثبات الضمير المبتدأ وحذفه ، ومن ذلک قوله تعالى : (وَهُوَ الَّذِى فِى السَّماءِ إِلهٌ وَفِى الْأَرْضِ إِلهٌ) [الزخرف : 84] التقدير : وهو الذى هو فى السماء إله ، وهو فى الأرض إله ، ومن كلام العرب : «ما أنا بالذى قائل لک سوءا» ، التقدير : بالذى هو قائل لک سوءا ، فحذف «هو» لما طالت الصله بالمجرور والمفعول. وإن لم يكن فيها طول ، لم يجز الحذف ؛ نحو قولک : ما أنا بالذى هو قائم ، لا يجوز أن تقول بالذى قائم. فأما قوله تعالى : (مَثَلاً ما بَعُوضَةً) [البقره : 26] و (تَماماً عَلَى الَّذِى أَحْسَنَ) [الأنعام : 154] فى قراءه من رفع «بعوضه» ، و «أحسن» فشاذّ ، التقدير : مثلا ما هو بعوضه ، وعلى الذى هو أحسن ، ومثل ذلک قول عدى : [من المنسرح] لم أر مثل الفتيان فى غبن ال أيّام ينسون ما عواقبها [ينظر ديوانه ص 45 ، وخزانه الأدب 6 / 157 ، والمعانى الكبير 3 / 1270 ، وينظر لعدى بن زيد أو لأحيحه بن الجلاح فى خزانه الأدب 3 / 353 ، وبلا نسبه فى تخليص الشواهد ص 455 ، وسر صناعه الإعراب ص 382 ، وشرح المفصل 3 / 152 ، والمحتسب 1 / 64 ، 235 ، 2 / 255 ، ويروى «كالفتيان» بدلا من «مثل الفتيان» ، ويروى «الأقوام» بدلا من «الفتيان»] أه.
2- فى أ: من ذلک.
3- م : وقولى : «فإن كان منفصلا ، لم يجز حذفه» مثال ذلک : جاءنى الذى لم أكرم إلا إياه ، لا يجوز الحذف ؛ لأن إيّاه منفصل. أه.

4- م : وقولى : «وإن كان فى صله الألف واللام لم يجز حذفه إلا فى ضعيف من الكلام» مثال ذلک قولک : «جاءنى الضاربه زيد» تقول إن شئت : جاءنى الضارب زيد ، تريد : الضاربه زيد إلا أن ذلک قليل. أه.

غيرها (1) : فإن كان العامل فيه غير فعل - لم يجز حذفه ؛ نحو قولک : جاءنى الذى إنه قائم ، وإن كان معمولا لكان الناقصه ، أو لشىء من أخواتها - لم يجز حذفه ، وإن كان معمولا لغيرها من الأفعال : فإن كان فى الصله / ضمير آخر عائد على الموصول - لم يجز حذفه (2) ، وإن لم يكن جاز إثباته وحذفه (3).

وإن كان مخفوضا : فإن كان خفضه بالإضافه : فإن المضاف إليه إن كان اسم الفاعل ، بمعنى : الحال أو الاستقبال - جاز حذفه ، وإن كان غيره - لم يجز حذفه ؛ نحو قولک : «جاءنى الذى أبوه قائم» وإن كان خفضه (4) بحرف جر : فإن لم يدخل على الموصول أو على ما أضيف إليه حرف ؛ مثل : الحرف الذى دخل على الضمير - لم يجز ؛ نحو قولک : «جاءنى الذى مررت به» ، و «جاءنى غلام الذى مررت به» وإن دخل عليهما حرف مثل الذى دخل عليه : فإن لم يكن العامل فى الموصول ، أو ما أضيف إليه والضمير بمعنى واحد - لم يجز حذفه ، نحو قولک : «سررت بالذى مررت به» و «فرحت بغلام الذى مررت به» وإن كان جاز إثباته وحذفه ؛ نحو قولک : «مررت بالذى مررت به» وإن شئت ، حذفت «به» ؛ قال [من الوافر] :

9 - نصلّى للّذى صلّت قريش

ونعبده وإن جحد العموم (5)

ولا يجوز الفصل بين الصله والموصول ، ولا بين أبعاض الصله بأجنبىّ ، وهو : ما ليس

1- م : وقولى : «وإن كان فى صله غيرها» أعنى : فى صله غير الألف واللام «وإن كان فعلا» أعنى : إن كان العامل فى الضمير فعلا. أه.
2- م : وقولى : «وإن كان فى الصله ضمير آخر عائد على الموصول لم يجز حذفه» مثال ذلک : قولک : جاءنى الذى أكرمته فى داره ، لا يجوز أن تقول : جاءنى الذى أكرمت فى داره ، تريد : الذى أكرمته فى داره. أه.
3- م : وقولى : «وإن لم يكن - جاز إثباته وحذفه» أعنى : وإن لم يكن فى الصله ضمير آخر يعود على الموصول ، ومثال ذلک : جاءنى الذى ضربته ،

وإن شئت قلت : الذى ضربت ، قال الله تعالى : (أهذَا الّذِى بَعَثَ اللهُ رَسُولاً) [الفرقان : 41] أى : بعثه الله رسولا. أه.
4- فى أ: مخفوضا.
5- الشاهد فيه قوله : «للذى صلت قريش» حيث حذف من جمله الصله التى هى قوله : «صلت قريش» العائد إلى الاسم الموصول ، وهو قوله : «الذى» المجرور محلا باللام. وهذا العائد ضمير مجرور بحرف جر. ينظر شرح قطر الندى ص 110.

من الصله (1) ، إلا بجمل الاعتراض ، وهى : كل جمله فيها تشديد للصله ، أى : تأكيد وتبيين ؛ نحو قوله [من الكامل] :

10 - ذاک الّذى - وأبيک - يعرف مالكا

والحقّ يدفع ترّهات الباطل (2)

ففصل بالقسم بين الذى وصلته ؛ لما فيه من معنى التأكيد.

ولا يجوز أن يتبع الموصول ولا يستثنى منه ولا يخبر عنه ، إلّا بعد تمام صلته (3) ، ولا يجوز أيضا تقديم الصله على الموصول ، ولا تقديم شىء منها (4) : فإن جاء ما ظاهره خلاف ذلک يؤوّل (5).

1- م : وقولى : «ولا يجوز الفصل بين الصله والموصول ، ولا بين أبعاض الصله بأجنبى ، وهو ما ليس من الصله» مثال ذلک : ضربت زيدا الذى قام أبوه ، لا يجوز أن تقول : ضربت الذى زيدا قام أبوه ، ولا : ضربت الذى قام زيدا أبوه ، فتفصل بين الموصول الذى هو «الذى» وبين صلته ، وهى «قام أبوه» بمفعول ضربت ، وهو : زيد ، ولا بين بعض الصله وهو : قام ، والبعض الآخر وهو : أبوه - بزيد أيضا الذى هو معمول ضربت ؛ لأنه أجنبى عن الصله ، فإن فصلت بجمله اعتراض ، ساغ ذلک كالفصل بالقسم بين الصله والموصول فى البيت. أه.
2- البيت لجرير بن عطيه. والشاهد فيه قوله : «ذاک الذى وأبيک يعرف مالكا» ، حيث فصل بجمله القسم ، وهذا جائز ، لأن جمله القسم ليست بأجنبى. ينظر : ديوانه ص 580 ، والدرر 1 / 287 ، وشرح شواهد المغنى 2 / 817 ، وبلا نسبه فى الخصائص 1 / 336 ، ولسان العرب (تره) ، ومغنى اللبيب 2 / 391 وهمع الهوامع 1 / 88 ، 247.
3- م : وقولى : «ولا يجوز أن يتبع الموصول ، ولا يستثنى منه ، ولا يخبر عنه إلا بعد تمام صلته» مثال الإخبار عنه : إن الذى ضربت إياه زيد ، ومثال الاستثناء منه : إن الذين قام أبوهم إلا زيدا إخوتک ، ومثال إتباعه : إن التى قام أبوها العاقله هند ، لا يجوز أن تقول : إن الذى ضربت زيدا إياه ، ولا : إن الذين قام إلا زيدا أبوهم إخوتک ، ولا : إن التى قام العاقله أبوها هند ؛ لأنک لو فعلت ذلک ، لكنت قد أتيت بالخبر وبالاستثناء وبالتابع قبل تمام

الصله ، وذلک لا يجوز ؛ لأن الصله والموصول كالشىء الواحد ؛ فلا يجوز الفصل لذلک. أه.
4- م : وقولى : «ولا يجوز - أيضا - تقديم الصله على الموصول ، ولا تقديم شىء منها» مثال تقديم الصله على الموصول : جاءنى فى الدار الذى ، تريد : جاءنى الذى فى الدار ، ومثال تقديم بعض الصله على الموصول قولک : جاءنى إياه الذى ضربت ، تريد : الذى ضربت إياه ؛ لا يجوز شىء من ذلک. أه.
5- م : وقولى : «فإن جاء ما ظاهره خلاف ذلک يؤوّل» مثال ذلک : قول الشاعر [من الكامل] : لسنا كمن جعلت إياد دارها تكريت تمنع حبّها أن يحصدا [ينظر ديوانه ص 281 ، ولسان العرب (منن) ، وبلا نسبه فى الخصائص 2 / 402 ، 403 ، 3 / 256 ، ومغنى اللبيب 2 / 541 ولسان العرب (كرت)] فظاهره : أنه أبدل إيادا من الموصول الذى هو «من» قبل كمال صلته ؛ لأن «جعلت» صله ، و «دارها وتكريت» مفعولان لجعلت ، فكان ينبغى أن يقول : لسنا كمن جعلت دارها تكريت ، وحينئذ يأتى بالبدل ، فيقول : إياد ؛ لأن ذلک يتخرج على أن لا يكون «دارها وتكريت» مفعولين لجعلت هذه الظاهره بل لأخرى مضمره ، فتكون الصله قد كملت بجعلت ، وأبدل إياد من «من» بعد كمال صلتها بجعلت ، ثم بين بعد ذلک ما جعلت ، فقال : دارها تكريت ، أى : جعلت دارها تكريت ، ثم أضمر جعلت ؛ لدلاله «جعلت» الأولى عليها. أه.

ويجوز فيما كان من الموصولات للواحد والاثنين والجمع ، والمذكر والمؤنث بلفظ واحد ؛ نحو : من وما - الحمل على اللفظ فيعامل معامله الواحد المذكر ، والحمل على المعنى فيكون الحكم على حسب المعنى الذى تريد (1) ؛ وكذلك يجوز فى الذى والتى وتثنيتهما وجمعهما إذا وقع شىء من ذلك بعد ضمير متكلم أو مخاطب - الحمل على اللفظ (2) ، فيكون الضمير العائد عليهما غائبا ؛ كالضمير العائد على الأسماء الظاهره ،

1- م : وقولى : «ويجوز فيما كان من الموصولات للواحد والاثنين والجميع ، والمذكر والمؤنث بلفظ واحد - الحمل على اللفظ ، فيعامل معامله الواحد المذكّر ، والحمل على المعنى ؛ فيكون الحكم على حسب المعنى الذى تريد» مثال ذلک قولک : جاءنى من قام ، تعنى : رجلا أو رجلين أو رجالا ، أو امرأه أو امرأتين أو نساء ؛ فيحمل على اللفظ فى جميع ذلک ؛ فتفرد الضمير وتذكره على كل حال ، وإن شئت حملت على المعنى ، فقلت - إن عنيت رجلا - : جاءنى من قام ، وإن عنيت رجلين قلت : جاءنى من قاما ؛ قال الشاعر : [من الطويل] تعال فإن عاهدتنى لا تخوننى نكن مثل من يا ذئب يصطحبان [ينظر البيت للفرزدق فى ديوانه 2 / 329 ، وتخليص الشواهد ص 142 ، والدرر 1 / 284 ، وشرح أبيات سيبويه 2 / 84 ، وشرح شواهد المغنى 2 / 536 ، والكتاب 2 / 416 ، ومغنى اللبيب 2 / 404 ، والمقاصد النحويه 1 / 461 ، وبلا نسبه فى الخصائص 2 / 422 ، وشرح الأشمونى 1 / 69 ، وشرح شواهد المغنى 2 / 829 ، وشرح المفصل 2 / 132 ، 4 / 13 ، والصاحبى فى فقه اللغه ص 173 ، ولسان العرب (منن) ، والمحتسب 1 / 219 ، والمقتضب 2 / 295 ، 3 / 253] وإن عنيت رجالا قلت : جاءنى من قاموا ، قال تعالى : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْکَ) [يونس : 42] وإن عنيت امرأه ، قلت : جاءنى من قامت ، وإن عنيت امرأتين ، قلت : جاءنى من قامتا ، وإن عنيت نساء ، قلت : جاءنى من قمن. أه.
2- م : وقولى : «وكذلک يجوز فى الذى والتى إذا وقعا بعد ضمير متكلّم أو مخاطب الحمل على اللفظ» مثال ذلک قولک : أنت الذى ضربه عمرو ، وأنا الذى ضربه عمرو ، وأنت التى ضربها عمرو ، وأنا التى ضربها عمرو ؛ فيكون الضمير العائد على الذى والتى عائدا مذكرا أو مؤنثا كالضمير العائد على الأسماء المفرده الظاهره ؛ ومن ذلک قوله [من الكامل] : وأنا الّذى عرفت معدّ فضله ونشدتّ عن حجر بن أمّ قطام [البيت لامرىء القيس فى ديوانه ص 118 ، وجمهره اللغه ص 924 ، جمل الزجاجى 1 / 189 ، الدرر

1 / 64 ، أوضح المسالک 3 / 270 ، التصريح 2 / 94 ، الأشمونى 3 / 26] وإن شئت حملت على المعنى ، فقلت : أنا الذى قمت ، وأنت الذى قمت ؛ لأن الذى هو أنت وأنا من جهه المعنى ، قال [من الرجز] : أنا الّذى سمّتن أمّى حيدره [البيت للإمام على بن أبى طالب فى ديوانه ص 77 ، وأدب الكاتب ص 71 ، وخزانه الأدب 6 / 62 ، 63 ، 65 ، 66 ، 67 ، والدرر 1 / 280 ، وبلا نسبه فى خزانه الأدب 2 / 294 ، 6 / 90 ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ص 1078 ، وهمع الهوامع 1 / 86] فقال : سمّتنى ، كما لو قال : أنا سمتنى أمى. أه.

والحمل على المعنى ؛ فيكون الضمير العائد عليه على حسب الضمير الواقع قبل الموصول ، وإن شئت ، حملت فى جميع ما ذكر بعض الصله على اللفظ ، وبعضها على المعنى (1) ، إلا أنّ الأولى أن يبدأ بالحمل على اللفظ ، ويجوز الابتداء بالحمل على المعنى ؛ ومن ذلک قوله [من الطويل] :

11 - أأنت الهلالىّ الّذى كنت مرّه

سمعنا به والأرحبىّ المغلّب؟ (2)

1- م : وقولى : «وإن شئت ، حملت فى جميع ما ذكر بعض الصله على اللفظ وبعضها على المعنى» ، مثال ذلک أن تقول : جاءنى من قام ، وخرجت ، وأنت تعنى امرأه ، فتحمل قام على اللفظ وخرج على المعنى. وكذلک أيضا تقول : أنا الذى قام وخرجت فتحمل قام على اللفظ ، وخرج على المعنى. والأولى فى ذلک كله الابتداء بالحمل على اللفظ قبل الحمل على المعنى ؛ نحو قوله تعالى : (وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صالِحاً) [الأحزاب : 31] فحمل يقنت على لفظ «من» ، وتعمل على معناها ، ومن ذلک أيضا البيت المتقدّم حمل فيه الضمير أولا على اللفظ فقيل «فضله» ثم حمل بعد ذلک على المعنى فقيل : ونشدت. ويجوز الابتداء بالحمل على المعنى ، ومن ذلک البيت الذى فى الكتاب ؛ ألا ترى أن «كنت» حمل على المعنى ثم حمل بعد ذلک على اللفظ فقيل «به» ومثل ذلک قوله تعالى : (وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللهِ وَيَعْمَلْ صالِحاً يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهارُ خالِدِينَ فِيها أَبَداً قَدْ أَحْسَنَ اللهُ لَهُ رِزْقاً) [الطلاق : 11] فجاء خالدين على المعنى ، ثم جاء بعد ذلک «له» على اللفظ. أه.
2- الشاهد فيه قوله : «الذى كنت مره سمعنا به» حيث حمل بعض الصله على اللفظ ، وبعضها على المعنى ، وبدأ بمراعاه المعنى. وفى البيت شاهد آخر وهو قوله : «أأنت» حيث لم يفصل بين همزه الاستفهام ، وهمزه «أنت» بالألف ، ولغه الفصل أكثر. ويروى «الأريحى» بدلا من «الأرحبى». ينظر : الدرر (1 / 283) ، ورصف المبانى (26) ، همع الهوامع (1 / 87).

إلا أن يؤدى حمل بعض الصله على اللفظ ، وبعضها على المعنى / إلى مخالفه الخبر للمخبر عنه ، والخبر فعل ، أو إلى إيقاع وصف خاصّ بالمذكر على المؤنث ، أو بالمؤنث على المذكر من الصفات التى لم يفصل بين مذكّرها ومؤنّثها بالتاء ، فإن أدى إلى شىء من ذلک - لم يجز ؛ وكذلک : إن أدى حمل الصله كلها على اللفظ إلى إيقاع وصف خاص بالمذكّر على المؤنّث ، أو بالمؤنّث على المذكر من الصفات التى لم يفصل بين مذكرها ومؤنثها من الصفات المذكوره - لم يجز.

واعتبار مسائل هذا الباب : بأن تبدل من الاسم التامّ إن كان مرفوعا ضمير المتكلّم المرفوع ، وإن كان منصوبا ضمير المتكلم المنصوب ، وتبدل من الاسم الموصول اسما فى معناه ، فإن صحّت المسأله بعد ذلک - كانت صحيحه قبله ، وإلا فهى فاسده ؛ فلا يجوز : أعجب زيد ما كره عمرو ، إن أوقعت ما على ما لا يعقل ؛ لأنک لو قلت : أعجبت الحمار لم يجز ، ويجوز أعجب زيدا ما كره عمرو ، لأنک لو قلت : أعجبنى الحمار لجاز ذلک.

* * *

فى الأفعال الّتى لا تتصرّف

وهى نعم وبئس وفعل التّعجّب

باب نعم وبئس

وهما : فعلان غير متصرّفين. فأما قول بعض العرب : «والله ، ما هى بنعمت الولد ، نصرها بكاء ، وبرّها سرقه» (1) ، وقول بعضهم أيضا : «نعم السّير ، على بئس العير» ، فهو عند الفرّاء من قبيل ما جعل من الجمل اسما محكيّا على جهه

1- م : باب نعم وبئس : وهما فعلان غير متصرفين. قولى : «فأما قول بعض العرب : والله ما هى بنعم الولد ، نصرها بكاء وبرّها سرقه ...» إلى آخره إنما احتجت إلى التنبيه على ذلک ؛ لأن الظاهر من ذلک إبطال ما قدمناه من أنهما فعلان من حيث دخل عليهما حرف الجر ، وحروف الجر لا تدخل إلا على الأسماء ؛ فلذلک احتيج إلى تأويل ذلک على حذف الموصوف ؛ فيكون ذلک نحو قول الشاعر [من الرجز] : واللّه ما زيد بنام صاحبه ولا مخالط اللّيان جانبه [البيت للقنانى أبى خالد فى شرح أبيات سيبويه 2 / 416 ، وبلا نسبه فى أسرار العربيه ص 99 ، 100 ، والإنصاف 1 / 112 ، وخزانه الأدب 9 / 388 ، 389 ، والخصائص 2 / 366 ، والدرر 1 / 76 ، 6 / 24 ، وشرح الأشمونى 2 / 371 ، وشرح عمده الحافظ ص 549 ، وشرح المفصل 3 / 62 ، وشرح قطر الندى ص 29 ، ولسان العرب (نوم) ، والمقاصد النحويه 4 / 3 ، وهمع الهوامع 1 / 6 ، 2 / 120 ، ويروى «ليلى» بدلا من «زيد»] الأصل : والله ما زيد برجل نام صاحبه ، فحذف الموصوف والصفه غير مختصه ، أو على الحكايه ؛ نحو [من الطويل] : كذبتم وبيت اللّه لا تنكحونها بنى شاب قرناها تصرّ وتحلب [ينظر نص المقرب رقم 12] والقول الأخر هو الأولى عندى ؛ لما يلزم فى ذلک من دخول حرف الجر على الفعل من حيث قام مقام الموصوف المحذوف ؛ وكذلک أيضا قول الآخر [من الوافر] : فقد بدّلت ذاک بنعم بال وأيّام لياليها قصار [ينظر نص المقرب رقم 13] البيت ظاهره مخالف لما ذكرناه من أن «نعم» فعل ؛ من حيث دخل عليها حرف الجر ، وأضيف إلى ما بعدها فخرجت ذلک على أن تكون قد صارت اسما ،

وانتقلت عن أصلها ، وحينئذ فعل بها ذلک ، وأتيت كذلک بالنظير ، وهو قولهم : «ما رأيته مذ شبّ إلى دبّ». أه.

التلقيب ، ولم يجعل اسما راتبا على ما أوقع عليه ؛ وذلک فى شذوذ من الكلام ؛ نحو قول بعضهم ، وقد قيل له : ها هو ذا ، فقال : «نعم الها هو ذا» ، أو فى ضروره شعر ؛ نحو قول الشاعر [من الطويل] :

12 - كذبتم وبيت الله لا تنكحونها

بنى شاب قرناها تصرّ وتحلب (1)

وأما قول الشاعر [من الوافر] :

13 - فقد بدّلت ذاک بنعم بال

وأيّام لياليها قصار (2)

ف «نعم» فيه : اسم ؛ بدليل إضافتها إلى ما بعدها ، وهى فى الأصل : نعم التى هى فعل سمّى بها ، وحكيت / على حدّ قولهم : «ما رأيته مذ شبّ إلى دبّ».

وفى نعم أربع لغات (3) : كسر النون وتسكين العين ، هو الأكثر. وفتحها وتسكين العين ، وفتح النون وكسر العين ، وكسرهما (4) معا ، وفى بئس لغتان : كسر الباء وفتحها.

1- البيت للأسدى. والشاهد فيه قوله : «شاب قرناها» على الحكايه ، فقد سمى بالجمله المؤلفه من الفعل والفاعل ، فحكى. ينظر : لسان العرب (قرن) ، وبلا نسبه فى أمالى المرتضى 2 / 273 ، والخصائص 2 / 367 ، وشرح التصريح 1 / 117 ، وشرح المفصل 1 / 28 ، والكتاب 3 / 207 ، 326 ، لسان العرب (نوم) ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص 20 ، 123 ، والمقتضب 4 / 9 ، 226.
2- الشاهد فيه : أن «نعم» اسم ، وذهب بعضهم إلى أن «حاش» المحذوفه الألف تشبهها. ينظر : رصف المبانى (180).
3- م : وقولى : «وفى نعم أربع لغات» أما كسر النون وتسكين العين ، فهو من الكثره بحيث لا يحتاج إلى تمثيل ، وأمّا فتح النون وكسر العين فنحو قوله : [من الرمل] خالتى ، والنّفس قدما إنّهم نعم السّاعون فى القوم الشّطر [البيت لطرفه بن العبد فى ديوانه ص 73 ، الكتاب 4 / 240 ،

الخزانه 9 / 377 ، المقتضب 2 / 30 ، المحتسب 1 / 357 ، الإنصاف ص 122 ، ابن يعيش 7 / 127 ، الهمع 2 / 84 ، الأصول لابن السّراج 1 / 75]
وأما فتح النون وتسكين العين ، فلأن كل فعل بكسر العين يجوز فيه ذلک ، وأما كسر النون والعين ، فقوله تعالى : (إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقاتِ فَنِعِمَّا هِيَ) [البقره : 271] وحكى الأخفش - رحمه اللَه - بئس الرجل زيد ، وبيس الرجل زيد. أه.
4- فى ط : وفتحهما.

ولا يكون فاعلهما إلا ما عرّف بالألف واللام ، أو ما أضيف إلى ذلک ؛ نحو قولهم : «نعم الرجل زيد ، ونعم غلام القوم عمرو» ، أو مضمرا على شريطه تفسيره باسم نكره بعده ؛ نحو قولک : «نعم رجلا زيد» ؛ ومن هذا القبيل : قوله تعالى : (إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقاتِ فَنِعِمَّا هِيَ) [البقره : 271] ، وقوله سبحانه : (بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ) [البقره : 90] ، أو مضافا إلى نكره ؛ وذلک قليل جدّا ؛ نحو قوله : [من البسيط]

14 - فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم

وصاحب الرّكب عثمان بن عفّانا (1)

ولا بد من ذكر [اسم] (2) الممدوح أو المذموم ، ومن ذكر التمييز إذا كان الفاعل مضمرا.

وقد يجوز حذف ذلک كله لفهم المعنى ، ومن كلامهم : «إن فعلت كذا وكذا ، فبها ونعمت» أى : ونعمت فعله فعلتک ؛ بحذف التمييز واسم الممدوح ، ويكون اسم الممدوح أو المذموم أخص من الفاعل ، ولا يكون أعمّ ولا مساويا ، لا يقال : نعم الرجل إنسان ، ولا نعم البعير جمل ، عند من يجعل البعير لا يقع إلا على الجمل ؛ لأنه لا فائده فى ذلک.

1- اختلف فى نسبه هذا البيت فقيل : هو ل- «كثير بن عبد الله النهشلى» المعروف ب- «ابن الغزبره» ، وقيل : ل- «أوس ابن مغراء» ، وقيل : ل- «حسان بن ثابت» ، وقوله : «فنعم صاحب قوم» ، قال البغدادى : قال العينى : إشاره إلى فضل عثمان - رضى الله تعالى عنه - أنه يغنى يوم القيامه بالشفاعه غنى من دافع فى الدنيا بسلاحه عن عزل الجماعه ، وقد يكون السلاح - أيضا - عباره عن بذله لماله وتوسعته لصحبه. فيكون ذلک أجدى من السلاح لحامله. هذا كلامه ، وليس معنى الشعر ، إنما معناه إشاره إلى قوله يوم الدار : «من رمى سلاحه كان حرّا». وقوله : (صاحب الرّكب). أى : ركب الحجّ. والشاهد فيه قوله : «فنعم صاحب قوم» حيث جاء فاعل «نعم» نكره مضافه إلى مثلها ، وهذا جائز عند الكوفيين ، وضروره عند البصريين. ينظر البيت لكثير بن عبد الله فى : الدرر 5 / 213 ، شرح شواهد الإيضاح ص 100 ، والمقاصد النحويه 4 / 17 ، ولكثير أو لأوس بن مغراء أو لحسان بن ثابت فى : خزانه الأدب 9 / 415 ، 417 ،

وشرح المفصل 7 / 131 - وليس فى ديوان حسان ، وبلا نسبه فى شرح الأشمونى 2 / 371 ، وهمع الهوامع 2 / 86.
2- سقط فى أ.

وأما من يجعل البعير واقعا على الناقه والجمل فإن ذلک جائز عنده ؛ لأنه إذ ذاک أخص من الفاعل.

وإذا كان فاعلهما مذكرا لم يكن به عن مؤنث - لم تلحقهما علامه التأنيث ، وإذا كان مؤنثا لم يكن به عن مذكر - جاز إلحاق علامه التأنيث وإسقاطها ؛ فتقول :

«نعمت المرأه هند ، ونعم المرأه هند» ؛ لأن الفاعل إنما يراد به الجنس ، وكأنک جعلت الممدوح أو المذموم جميع الجنس ؛ على حد قولهم : «أكلت شاه كل شاه» لما أثنوا على الشاه بالسمن ، جعلوها جميع الجنس.

فإذا قلت : «زيد نعم الرجل ، وزيد بئس الرجل» وجعلت زيدا جمع جنس الرجال الممدوحين أو المذمومين ؛ فصار قولک : المرأه بمنزله : النساء ؛ كما تقول : «قام النساء ، وقامت النساء» ؛ فكذلک تقول : «نعم المرأه ، ونعمت المرأه».

فإن كان المذكر قد كنى به عن مؤنث ، ألحقتهما علامه التأنيث إن شئت (1) ؛ نحو قولک : «هذه الدار نعمت البلد» ؛ لأنّ البلد هنا كنايه عن الدار ؛ وعلى ذلک قول ذى الرمه / (2) [من البسيط] :

15 - أو حرّه عيطل ثبجاء مجفره

دعائم ، الزّور نعمت زورق البلد (3)

1- م : وقولى : «فإن كان المذكر قد كنى به عن مؤنث ، ألحقتهما علامه التأنيث إن شئت «مثال ترک إلحاق علامه التأنيث قوله تعالى : (جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَها فَبِئْسَ الْمِهادُ) [ص : 56] فالمهاد - وإن كان مذكرا - قد كنى به عن مؤنث ؛ لأن جهنم مؤنثه - أعاذنا الله منها - لكن لم تلحق علامه التأنيث رعيا للفظ «المهاد» ، ومن راعى المعنى ، ألحق علامه التأنيث ؛ كما فعل فى بيت ذى الرّمه المذكور فى الكتاب [وهو بيت رقم 15 المذكور فى النص]. أه.
2- غيلان بن عقبه بن نهيس بن مسعود العدوى ، من مضر ، أبو الحارث ، ذو الرمه : شاعر من فحول الطبقه الثانيه فى عصره. قال أبو عمرو بن العلاء :

فتح الشعر بامرئ القيس ، وختم بذى الرمه. كان أكثر شعره تشبيب وبكاء أطلال ، يذهب فى ذلک مذهب الجاهليين. وكان مقيما بالباديه يحضر إلى اليمامه والبصره كثيرا ، وامتاز بإجاده التشبيه ولد سنه (77 ه) وتوفى بأصبهان وقيل : الباديه سنه 117 ه. ينظر : وفيات الأعيان 1 / 404 ، الشعر والشعراء 206 ، الأعلام 5 / 124.

3- البيت من قصيده مدح بها بلال بن أبى برده. و (الحره) : الكريمه ، وأراد بها الناقه. و «العيطل» : الطويله العنق و (ثبجاء) بفتح المثلثه وسكون الموحده بعدها جيم : الضخمه الثبج وهو الصدر والثبج ، بفتحتين ما بين الكاهل إلى الظهر ؛ أى : أن هذا منها عظيم. وقال ابن يعيش : ثبجاء : عظيمه السنام. و (المجفره) بضم الميم وسكون الجيم وكسر الفاء : العظيمه الجنب الواسعه الجوف. والجفره بالضم : الوسط ، يقال : فرس مجفر وناقه مجفره ، إذا كانت عريضه الجرم. وصفها بأنها عظيمه القوائم ، وكنى عن ذلک بدعائم الزور. و (الدعائم) القوائم. و (والزور) بفتح الزاى : أعلى الصدر. وقال ابن المستوفى : دعائم الزور : الضلوع ، وكل ضلع دعامه. والشاهد فيه : أنه قد يؤنث (نعم) لكون المخصوص بالمدح مؤنثا وإن كان الفاعل مذكرا ، فإنّه أنّث نعم مع أنه مسند إلى مذكر ، وهو زورق البلد. لأنه يريد الناقه ، فأنث على المعنى كما أنث مع البلد فى قولهم : هذه الدار نعمت البلد ، حين أراد به الدّار. وكقول الراجز : نعمت جزاء المتّقين الجنّه دار الأمانى والمنى والمنّه. ينظر : ديوانه (174) ، وخزانه الأدب (9 / 420 ، 422) ، وشرح المفصل (7 / 136) ، ولسان العرب (زرق) ، (نعم).

فالزورق مذكر ، لكن ألحقت العلامه لما كنى به عن الحرّه ، وإن كان المؤنث قد كنى به عن مذكر - كان ترک العلامه إذ ذاک أحسن منه قبل أن يكون كنايه عنه ؛ نحو قولک : «هذا البلد نعم الدار» وإذا كان فاعلها مضمرا ، لم يبرز فى حال تثنيه ولا جمع ؛ نحو قولک : «نعم رجلين الزيدان ، ونعم رجالا الزّيدون» ؛ لأنهم استغنوا بتثنيه التمييز وجمعه عن ذلک ، وقد حكى الأخفش ظهور الضمير عن قوم من العرب (1) إلا أنه لم يتحقق بقاؤهم على الفصاحه لمخامرتهم أهل الحاضره.

ولا يجوز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر إلا إذا أفاد التمييز معنى زائدا على الفاعل ، فأما قول جرير (2) [من البسيط] :

16 - والتّغلبيّون نعم الفحل فحلهم

فحلا ، وأمّهم زلاء منطيق (3)

1- م : وقولى : «وقد حكى الأخفش ظهور الضمير عن قوم من العرب» حكى ذلک فى كتابه الكبير عن ناس من بنى أسد فصحاء ، قال : لقيتهم ببغداد ، قال : منهم أبو محمد وأبو صالح إلا أنه ارتاب فيهم ؛ لمخامرتهم أهل الحاضره. أه.
2- جرير بن عطيه بن حذيفه الخطفى بن بدر الكلبى اليربوعى ، من تميم أشعر أهل عصره ، ولد ومات فى اليمامه. وعاش عمره كله يناضل شعراء زمانه ويساجلهم ، وكان هجّاء مرّا ، فلم يثبت أمامه إلا الفرزدق والأخطل. وكان عفيفا وهو من أغزل الناس شعرا. ينظر : الأعلام 2 / 119 ، وفيات الأعيان 1 / 102 وابن سلام / 96 ، خزانه الأدب 1 / 36 ، الشعر والشعراء ص 179.
3- البيت ل- «جرير بن عطيه» كما ذكر المصنف والشاهد فيه قوله : «فحلا» حيث جمع بينه ، وهو تمييز ، وبين الفاعل الظاهر على سبيل التأكيد ، ورأى بعضهم أن «فحلا» حال مؤكده. ينظر : ديوانه ص 192 ، والدرر 5 / 208 ، وشرح التصريح 2 / 96 ، وشرح عمده الحافظ ص 787 ، ولسان العرب (نطق) ، والمقاصد النحويه 4 / 7 ، وبلا نسبه فى شرح الأشمونى 2 / 376 ، وشرح ابن عقيل ص 455 ، وهمع الهوامع 2 / 86.

فانتصاب «فحل» على أنه حال مؤكده لا تمييز ، وأما قوله [من الوافر] :

17 - تزوّد مثل زاد أبيک فينا

فنعم الزّاد ، زاد أبيک زادا (1)

فيتخرج على أن يكون «زادا» المنصوب معمولا ل- «تزوّد» ، ولا يجوز دخول «من» عليه إلا فى شذوذ من الكلام أو فى ضروره (2) ؛ نحو قوله [من الوافر] :

18 - تخيّره ولم يعدل سواه

فنعم المرء من رجل تهامى (3)

1- البيت من قصيده ل- «جرير» مدح بها عمر بن عبد العزيز. والشاهد فيه قوله : «فنعم الزاد زاد أبيک زادا» حيث جمع بين الفاعل الظاهر ، وهو قوله : «الزاد» ، والتمييز ، وهو قوله : «زادا» ، وهذا جائز عند بعض النحاه وقد خرجه المصنف على أن «زادا» معمول ل- «تزود». ينظر : خزانه الأدب (9 / 394 - 399) ، والخصائص 1 / 83 ، 396 ، والدرر 5 / 210 ، وشرح شواهد الإيضاح ص 109 ، وشرح شواهد المغنى ص 57 ، وشرح المفصل 7 / 132 ، ولسان العرب (زود) ، والمقاصد النحويه 4 / 30 ، وبلا نسبه فى شرح الأشمونى 1 / 267 ، وشرح شواهد المغنى ص 862 ، وشرح ابن عقيل ص 456 ، ومغنى اللبيب ص 462 ، والمقتضب 2 / 150.
2- م : وقولى : «ولا يجوز دخول «من» عليه إلا فى ضروره» أعنى : أنه لا يجوز أن تقول : نعم من رجل ، وسبب ذلک أنه أشبه التمييز المنقول ؛ لأن الأصل فى نعم رجلا : نعم الرجل ، فجعلت ضمير الرجل فاعلا ، ونقلت الرجل عن أن يكون فاعلا ، ونكّرته ونصبته على التمييز ، فأشبه التمييز المنقول من الفاعل أو المفعول ؛ نحو قولک : تصبّب زيد عرقا ، الأصل : تصبب عرق زيد ، (وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً) [القمر : 12] ، الأصل : وفجرنا عيون الأرض ؛ فكما لا يقال : تصبب زيد من عرق ، وفجرنا الأرض من عيون ، كذلک لا يقال : نعم من رجل زيد ، فأما قوله : [من الوافر]. ..... فنعم المرء من رجل تهامى ففيه شذوذان أحدهما : إدخال «من» على التمييز. والآخر : الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر ، وهو المرء ، وكأن الذى سهل

دخول «من» على التمييز ظهور الفاعل ؛ لأن التمييز إذ ذاک لا يشبه المنقول. أه.
3- البيت ل- «أبى بكر بن الأسود» المعروف ب- «ابن شعوب الليثى» وقيل بجير بن عبد الله بن سلمه. والشاهد فيه قوله : «رجل» وهو فاعل فى المعنى ، ولكنه لما كان غير محول عن الفاعل جاز فيه الجر ب- «من». ينظر : الدرر 5 / 211 وشرح التصريح 1 / 399 ، 2 / 96 ، وشرح المفصل 7 / 133 والمقاصد النحويه 3 / 227 ، 4 / 14 ، وبلا نسبه فى أوضح المسالک 2 / 369 ، وخزانه الأدب 9 / 395 ، وشرح الأشمونى 1 / 265 وهمع الهوامع 2 / 86.

وإذا تقدم اسم الممدوح أو المذموم على الفعل - كان مبتدأ ، والجمله بعده فى موضع الخبر ، وأغنى العموم عن الرابط (1) ، وإن تأخر عنه ، جاز فيه أن يكون مبتدأ ، والجمله قبله خبره (2) ، وأن يكون خبر ابتداء مضمر ، أو مبتدأ والخبر محذوف (3) ، تقديره : الممدوح زيد ، والمذموم زيد.

1- م : وقولى : «وأغنى العموم عن الرابط» أعنى : عموم الفاعل ؛ ألا ترى أنک إذا قلت : زيد نعم الرجل ، إنما تريد بالرجل جميع جنس الرجال ، وجعلت زيدا جميع جنس الرجال مبالغه فى المدح ، وأمن اللبس ؛ إذ لا يتوهّم بالرجل على هذا المعنى : أنک قصدت به غير زيد. ونظير ذلک فى إغناء العموم عن الربط قول الشاعر : [من الطويل]. ألا ليت شعرى هل إلى أمّ مالک سبيل؟ فأمّا الصّبر عنها فلا صبرا [البيت لابن ميّاده فى ديوانه ص 134 ، والأغانى 2 / 237 ، 251 ، والحماسه البصريه 2 / 111 ، وخزانه الأدب 1 / 452 ، والدرر 2 / 16 ، وشرح أبيات سيبويه 1 / 269 ، 271 ، وشرح التصريح 1 / 165 ، وشرح شواهد المغنى 2 / 876 ، والمقاصد النحويه 1 / 523 ، وأوضح المسالک 1 / 199 ، والكتاب 1 / 386 ، ومغنى اللبيب 2 / 501 ، وهمع الهوامع 1 / 98 ، ويروى «أم معمر» بدلا من «أم مالک»] فقوله : «فلا صبرا» جمله فى موضع خبر المبتدأ الذى هو «الصبر» ولا ضمير فيها عائد عليه ؛ لأن عموم الصبر المنفى عنه وعن غيره ، يدخل فيه نفى صبره عنها ، ولا يتصور أن يكون الرابط هنا تكرار لفظ الصبر ؛ لأن الصبر الثانى لو كان هو الأول لم يكن بد من إدخال لام التعريف عليه التى تعطى أنک أردت المعهود فى اللفظ ، وأيضا : فإن لا التى للتبرئه لا يكون الاسم الذى بعدها إلا نكره يراد بها العموم. أه.
2- م : وقولى : «وإن تأخر عنه ، جاز فيه أن يكون مبتدأ والجمله قبله خبره» إنما ساغ ذلک ؛ لأن تقديم الخبر على المبتدأ ، وهو جمله - سائغ ، قال الفرزدق : [من الطويل] إلى ملک ما أمّه من محارب أبوه ولا كانت كليب تصاهره [ينظر ديوانه 1 / 250 ، والخصائص 2 / 394 ، والدرر 2 / 70 ، وشرح شواهد المغنى 1 / 357 ، ومعاهد التنصيص 1 / 44 ، والمقاصد النحويه 1 / 555 ، وبلا نسبه فى رصف المبانى ص 18 ، وشرح ابن عقيل ص 118 ، ومغنى اللبيب 1 / 116 ، وهمع الهوامع 1 / 118] والتقدير : أبوه ما أمّه من محارب ؛ فقدم الخبر. أه.
3- م : وقولى : «أو أن يكون خبر ابتداء أو مبتدأ والخبر محذوف» إنما ساغ تكلف إضمار الخبر أو المبتدأ مع إمكان ألا يكون فى الكلام حذف ؛ لأن

«نعم» للمدح ، و «بئس» للذم ، وتكثير الجمل وإطاله الكلام مما يناسب المدح والذم ؛ لأنهما مقاما إسهاب وإطاله. أه.

وكل فعل ثلاثى يجوز فيه أن يبنى على وزن «فعل» (1) بضم العين ، ويراد به معنى المدح أو الذم ؛ وذلک فى الأفعال التى يجوز التعجب منها بقياس ، ويكون حكمه إذ ذاک كحكم نعم وبئس فى الفاعل والتمييز واسم الممدوح أو المذموم.

وما يجرى مجرى نعم وبئس فى المعنى «حبّذا» فتقول إذا أردت المدح : «حبذا زيد» ، وإذا / أردت الذم : «لا حبّذا زيد» ، وهى فى الأصل مركبه من : «حبّ وذا» الذى هو اسم إشاره ، فجعلا بمنزله شىء (2) واحد (3) ، وحكم لهما بحكم الأسماء ، فإذا قلت : «حبّذا زيد» فحبّذا : مبتدأ أو خبر متقدم ، كأنک قلت : «المحبوب زيد» ؛ ولذلک لم يتغير «ذا» بحسب المشار إليه ؛ بل تقول : «حبذا الزيدان ، وحبذا الزيدون ، وحبذا الهندات» ، وكثره (4) إدخالهم حرف النداء على «حبذا» ؛ نحو قول جرير [من البسيط] :

19 - يا حبّذا جبل الرّيّان من جبل

وحبّذا ساكن الرّيّان من كانا (5)

1- م : وقولى : «وكل فعل ثلاثى يجوز أن يبنى على وزن فعل ...» إلى آخره ، من ذلک قوله تعالى : (كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْواهِهِمْ) [الكهف : 5] ؛ ألا ترى أن فاعل «كبرت» مضمر على شريطه التفسير بما بعده ولا يعود الضمير على ما بعده ، إلا فى أبواب معلومه ، منها باب نعم وبئس ، فلو لا أن «كبرت» كلمه بمنزله «نعم رجلا» لم يجز ذلک. أه.
2- فى ط : اسم.
3- م : باب حبذا. قولى : «فجعلا بمنزله شئ واحد» مما يدل على أن حبّ مع ذا بمنزله كلمه واحده : أنه لا يجوز الفصل بينهما بشىء ؛ كما يجوز الفصل بين الفاعل والفعل ؛ لا يجوز أن تقول : حب اليوم ذا زيد ، تريد : حبذا زيد اليوم ، فلما جعلا بمنزله شىء واحد ، غلّب حكم الاسم على الفعل ؛ لأن التركيب أغلب على الأسماء ؛ نحو : بعلبک ، منه على الأفعال ؛ نحو : هل يفعلن ، ومما يدل - أيضا - على أن «حبذا» بمنزله الاسم - ما ذكرناه من كثره مباشرته لحرف النداء. أه.
4- فى ط : وكثر
5- الشاهد فيه دخول فيه دخول حرف النداء «يا» على حبذا ؛ وهو كثير فى الشعر وفيه شاهد آخر أن «ذا» من «حبذا» لا تتبع المخصوص ، بل تلزم

الإفراد والتذكير. ينظر : ديوانه ص 165 ، والدرر 5 / 220 ، وشرح شواهد المغنى 2 / 713 ، ولسان العرب (حبب) ، ومعجم ما استعجم ص 690 ، 867 وبلا نسبه فى همع الهوامع 2 / 88 ، والأول منهما بلا نسبه فى أسرار العربيه ص 111 ، والجنى الدانى ص 357 ، وخزانه الأدب 11 / 197 ، 199 ، شرح المفصل 7 / 140.

مما يدل على أنها اسم ولذلک لم يستوحشوا من مباشره حرف النداء لها ؛ كما استوحشوا من مباشرته الفعل ، فى نحو قوله [من الطويل] :

20 - ألا يا اسقيانى قبل غاره سنجال

..... (1)

ولذلک قل ، والاسم المنتصب بعد «حبذا» جامدا كان أو مشتقّا ، تمييزه بجواز دخول «من» عليه ، تقول : «حبذا من رجل زيد ، وحبذا من راكب زيد».

1- صدر بيت «للشماخ بن ضرار» وعجزه : ..... وقبل منايا قد حضرن وآجال والشاهد فيه قوله : «يا اسقيانى» حيث جاءت «يا» للنداء ، ويجوز أن تكون للتنبيه ، والمنادى محذوف ، أى : يا هذان. ينظر : ملحق ديوانه ص 456 ، وتذكره النحاه ص 687 ، وشرح أبيات سيبويه 2 / 328 ، وشرح شواهد المغنى 2 / 796 ، وشرح المفصل 8 / 115 وو الكتاب 4 / 224 ، ومعجم ما استعجم ص 760 ، وبلا نسبه فى الجنى الدانى ص 356 ، وشرح عمده الحافظ ص 256 ، ومغنى اللبيب 2 / 373.

باب التّعجّب

التعجب استعظام زياده فى وصف الفاعل خفى سببها ، وخرج بها المتعجب منه عن نظائره ، أو قل نظيره.

فقولنا : استعظام ؛ لأن التعجب لا يتصور إلا ممن يجوز فى حقه الاستعظام ؛ ولذلک لا يجوز أن يرد التعجب من الله تعالى ، فإن ورد ما ظاهره ذلک ، صرف إلى المخاطب ؛ نحو قوله تعالى : (فَما أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ) [البقره : 175] أى : هؤلاء ممن يجب أن يتعجب منهم.

وقولنا : زياده ؛ أكثر التعجب لا يكون إلا ممن يزيد وينقص.

وأما الخلق الثابته : فلا يجوز أن يتعجب منها إلا أن يشذ من ذلک شىء ، فيحفظ ولا يقاس عليه ، والذى شذ من ذلک : «ما أحسنه ، وما أقبحه ، وما أطوله ، وما أقصره ، وما أهوجه ، وما أحمقه ، وما أنوكه ، وما أشنعه».

وقولنا : فى وصف الفاعل : لأنه لا يجوز التعجب من فعل المفعول ؛ لا يجوز أن نقول : «ما أضرب زيدا» إذا تعجبت من الضرب الذى أوقع به ، إلا إن شذ من ذلک أيضا شىء ؛ فيحفظ ولا يقاس عليه ؛ والذى شذ منه (1) : «ما أشغله ، وما أولعه بالشىء ، وما أعجبه برأيه ، وما أحبه إلىّ ، وما أمقته عندى ، وما أبغضه إلى / ، وما أخوفه عندى» ؛ بدليل قول كعب بن زهير (2) [من البسيط] :

21 - فلهو أخوف عندى إذ أكلّمه

وقيل إنّک محبوس ومقتول

---

(1) فى أ: يشذ.

(2) كعب بن زهير بن أبى سلمى المازنى ، أبو المضرب : شاعر عالى الطبقه ، من أهل نجد ، له ديوان شعر ، كان ممن اشتهر فى الجاهليه ولما ظهر الإسلام هجا النبى صلّى الله عليه وسلّم - وأقام يشبب بنساء المسلمين فأهدر النبى دمه فجاءه «كعب» مستأمنا وقد أسلم ، وأنشده لا ميته المشهوره التى مطلعها : بانت سعاد فقلبى اليوم متبول. فعفا عنه

النبى - صلّى الله عليه وسلم - وخلع عليه بردته ، وهو من أعرق الناس شعرا.

ينظر : خزانه الأدب 4 / 11 ، 12 ، والشعرو الشعراء 61 ، وابن سلام 20 ، وابن هشام 3 / 32 ، عيون الأثر 2 / 208 ، جمهره أشعار العرب / 148 - وسمط اللآلى / 421.

ص: 108

من ضيغم بثراء الأرض مخدره

ببطن عثّر غيل دونه غيل (1)

إذ لا يبنى أفعل التى للمفاضله إلا مما يبنى منه فعل التعجب.

وقولنا فى الحد : «خفى سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قل نظيره» ؛ لأنّ ما تكثر نظائره فى الوجود لا يستعظم.

وللتعجب ثلاثه ألفاظ : ما أفعله ، وأفعل به ، وفعل :

فإذا أردت التعجب من فعل على طريقه «ما أفعله» فإما أن يكون مزيدا أو غير مزيد : فالمزيد : إن كان على غير وزن أفعل - لم يجز التعجب منه نفسه ، إلا أن يشذ من ذلک شئ ؛ فيحفظ ولا يقاس عليه ، والذى يحكى من ذلک : ما أفقره ، من «افتقر» ، وما أغناه ، من «استغنى» ، وما أتقاه ، من «اتقى» ، وما أقومه ، من «استقام» ، وما أمكنه عند الأمير ، من «تمكن» وما أملأ القربه ، من «امتلأ» القربه وما أبل زيدا أى : ما أكثر إبله ، وإنما يقال : تأبل إبلا : إذا اتخذها ؛ ولذلک لم يجز التعجب من العاهات والألوان ؛ لأن أفعالهما فى الأصل على وزن : افعلّ وافعالّ ، وهما أزيد من ثلاثه أحرف ؛ ولذلک لم يعلّوا حول وعور وسود ؛ لأنها فى معنى : احولّ ، واعورّ ، واسودّ ، وأما قوله [من البسيط] :

22 - إذا الرّجال شتوا واشتدّ أكلهم

فأنت أبيضهم سربال طبّاخ (2)

فلا يقاس عليه ؛ لأنه ضروره.

1- ويروى البيت الأول : لذاک أهيب عندى إذ أكلّمه وقيل إنّک منسوب ومسئول ويروى البيت الثانى : من خادر من ليوث الأسد مسكنه من بطن عثّر غيل بعده غيل وعثر اسم مكان قال أبو عبيد البكرى فى معجم ما استعجم : هو واد من أوديه العقيق. وقال أبو سعيد : عثر جبل بتباله ، وهذا أصح والضيغم : الأسد. والشاهد فى الأول : «أخوف» حيث بنى أفعل التفضيل من المبنى للمجهول ، وهو الفعل «خيف» ، وهذا جائز إذا أمن

اللبس ينظر : ديوانه ص 66 ، والدرر 6 / 263 ، وبلا نسبه فى رصف المبانى 231 ، وهمع الهوامع 2 / 166.
2- البيت ل- «طرفه بن العبد» ابن العشرين ، ولصدره روايات مختلفه نذكر منها روايه الديوان : أمّا الملوک فأنت أنت ألأمهم لؤما وأبيضهم سربال طبّاخ والشاهد فيه قوله : «أبيضهم» حيث جاء أفعل التفضيل من البياض ، والكوفيون يجيزون مجىء أفعل التفضيل من السواد والبياض ، وهذا شاذّ عند البصريين. ينظر : ديوانه ص 18 ، ولسان العرب (بيض) ، وبلا نسبه فى الأشباه والنظائر 8 / 139 ، وأمالى المرتضى 1 / 92 ، والإنصاف 1 / 149 ، وخزانه الأدب 8 / 230 ، وشرح المفصل 6 / 93 ، ولسان العرب (بيض) ، (عمى).

وإن كان على وزن «أفعل» ، ولم تكن همزته للتعديه - جاز التعجب منه ؛ نحو قولهم : «ما أخطأه ، وما أصوبه ، وما أنتنه ، وما أظله ، وما أضوأه» ولم يقولوا : ما أجوبه ، استغناء عن ذلک بقولهم : «ما أحسن جوابه» ، وإن كانت للتعديه لم يجز التعجب منه إلا أن يشذ من ذلک فيحفظ ولا يقاس عليه ، والذى شذ من ذلک قولهم :

«[ما آتاه للدراهم ، و] (1) ما أعطاه ، للدنانير ، وما أولاه للمعروف ، وما أضيعه للشىء» ، ومن ذلک قول ذى الرمه : [من الطويل]

23 - بأضيع من عينيک للماء كلّما

توهّمت ربعا أو تذكّرت منزلا (2)

وغير المزيد : إن كان على أزيد من ثلاثه أحرف لم يجز التعجب منه (3) ، وإن كان على ثلاثه أحرف / [فإن كان غير متصرّف ، لم يجز التعجّب منه] ؛ نحو : نعم وبئس ، وإن كان متصرفا (4) : فإن كان من الخلق الثابته ، لم يجز التعجب منه ، إلا إن شذ من ذلک شىء ؛ فيحفظ ولا يقاس عليه ؛ والذى شذ من ذلک قولهم : «ما أحسنه ، وما أقبحه ، وما أطوله ، وما أقصره ، وما أهوجه ، وما أحمقه ، وما أنوكه ، وما أشنعه» ، وإن لم يكن من الخلق الثابته : فإن كان من باب «كان» لم يجز

1- سقط فى ط.
2- الشاهد فيه قوله : «بأضيع من» حيث صاغ «أفعل» التى للتفضيل من فعل على وزن «أفعل» وهو «أضاع» والهمزه فيه للتعديه ؛ ولذلک فإنه قد يتعجب من الفعل الذى على وزن «أفعل» وهمزته للتعديه ؛ لأن كل ما جاز بناء «أفعل» التفضيل منه جاز التعجب منه أيضا. ينظر : ملحق ديوانه ص 1898 ، ولسان العرب (سقى) ، وبلا نسبه فى رصف المبانى ص 314 ، ومجالس ثعلب 2 / 413.
3- م : باب التعجب وقولى : «وغير المزيد إن كان على أزيد من ثلاثه أحرف لم يجز التعجب منه» مثاله : دحرج. أه.
4- م : وقولى : «وإن كان غير متصرف ، لم يجز التعجب منه» إنما لم يجز التعجب من الفعل غير المتصرف ؛ لأنه لا يتعجب منه حتى يبنى منه أفعل ،

وبناء «أفعل» منه تصرف فيه ؛ فلم يجز كذلك التعجب منه. [لم نجد هذا القول بنصه ولعله تفريعا على المتصرف] أه.

التعجب منه (1) ، وإن كان من باب «ظننت» لم يجز التعجب منه إلا بشرط أن يقتصر فيه على الفاعل (2) ؛ فتقول : ما أظن زيدا ، ولو قلت : «ما أظنّ زيدا عمرا قائما» لم يجز ههنا (3) ، وإن كان من غير ذلک من الأبواب ، جاز التعجب منه.

وإن أدخلت اللام عليهما معا ، لم يجز ، لأنه لا يعمل فعل فى مجرورين بحرف واحد ، إلا على وجه التبعيه ، ولا يجوز حذف أحدهما اختصارا ؛ لأنه كالمذكور ، ولا يصح تقديره منصوبا ولا مجرورا ، وإن كان من باب أعلم ، لم يجز فيما همزته للنقل ، ولا فيما زاد على الثلاثه بغير همزه.

ويصح فى أنبأ ، وأخبر ، مع الاقتصار على الفاعل لا غير ، ومن أجاز الاقتصار على المفعول الأول ، قال : «ما أخبر زيدا لعمرو» ، وإن كان من غير ذلک من الأبواب ؛ نحو : «ما أضربه لزيد ، وما أعطاه للدراهم» ، فلا يجوز ذكر المفعولين ، والاقتصار -

---

1- م : وقولى : «فإن كان من باب كان ، لم يجز التعجب منه» إنما لم يجز ذلک ؛ لأن كان وأخواتها بمنزله ما كان من الأفعال متعديا إلى مفعول واحد ، نحو : ضرب زيد عمرا ، والفعل الذي يتعدى إلى واحد ، إذا تعجبت منه ، نقلته بالهمزه فصار فاعله مفعولا ، وأدخلت على مفعوله الذى كان له قبل النقل - اللام ، فتقول : ما أضرب زيدا لعمرو ؛ فكان يلزم على هذا أن لو تعجبت من «كان» أن تقول : ما أكون زيدا لقائم ، فتدخل اللام على الخبر ، ودخول اللام على الخبر غير سائغ. أه.
2- م : وقولى : «وإن كان من باب ظننت ، لم يجز التعجب منه إلا بشرط أن تقتصر على الفاعل» فتقول : ما أظن زيدا ، وإنما لم يجز التعجب منه إلا بشرط الاقتصار على الفاعل ؛ لأن الفعل المتعدى لا يجوز أن يتعجب منه حتى يبنى على «فعل» بضم العين ، وسبب ذلک : أن فعل من أفعال الغرائز والنجائز ، فجعل الفعل الذى يتعجب منه كأنه غريزه ونجيزه فى المتعجب منه ، فنقل إلى «فعل» من أجل ذلک ، وفعل لا يتعدى ، فإذا نقل بالهمزه ، صار متعديا إلى واحد ، وهو الاسم الذى كان فاعلا قبل النقل ، ولزم إدخال حرف الجر على ما عدا ذلک ؛ فلذلک لم يجز التعجب من ظننت وأخواتها ، إلا بعد الاقتصار على الفاعل ؛ لأنک لو أدخلت حرف الجر على المفعولين ولم تحذفهما فقلت : ما أظنّ زيدا لعمرو لقائم ؛ كما تقول : ما أضرب زيدا لعمرو ، لم يجز ؛ لأنه لا يتعدى فعل إلى مجرورين بحرفى جر

من جنس واحد إلا وأحدهما معطوف على الآخر ؛ نحو قولک : مررت بزيد وبعمرو ، ولا يجوز : مررت بزيد بعمرو ، ولا يجوز أن يحذف أحد الاسمين ويترک الآخر ، وتدخل عليه اللام ، فتقول : ما أظن زيدا لعمرو أو ما أظن زيدا لقائم ؛ لأن المفعولين فى هذا الباب لا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر. أه.
3- فى ط قوله : من ههنا.

هنا - جائز بخلاف الظن ؛ فلذلک لا يجوز : ما أظنّ زيدا لعمرو إلا ألفاظا استغنت العرب عن التعجّب منها بغيرها ، وهى : قام ، وقعد ، ونام ، وسكر ، وغضب ، وجلس ، و «قال» من القائله.

وكل ما ذكرنا أنه لا يجوز التعجب منه نفسه ، فإنک تتوصل إلى التعجب منه بأن تأتى بدله بفعل يجوز أن يتعجب منه ، وتنصب مصدر الفعل الذى تعذر التعجب منه ، على أنه مفعول للفعل الذى تتعجب منه وتقتصر إن شئت على المفعولات أو تأتى بجميعها ، فتقول : «ما أشدّ دحرجته ، وما أشدّ استخراج زيد للدراهم ، وما أكثر انطلاقه ، وما أكثر ظنّک زيدا منطلقا ، وما أحسن إخبار زيد بكرا عمرا قائما ، وما أسوأ عمى بكر ، فإن لم يكن له مصدر ، أدخلت «ما» المصدريه عليه ؛ نحو قولک : «ما أكثر ما يذر زيد / الواجب عليه ، فإن لم يجز دخول «ما» المصدريه عليه ، لم يتعجب منه أصلا ؛ نحو : نعم وبئس.

والفعل الذى تتعجب منه إن كان على وزن «فعل» بضم العين (1) ، بنيت منه أفعل من غير تغيير ، وإن كان على وزن «فعل» بفتح العين أو كسرها ، فلا بد من تحويله إلى «فعل» بضم العين ؛ وحينئذ : يتعجب منه (2).

وقد حذفت الهمزه فى موضعين قالوا : «ما خير اللبن للصحيح ، وما شره

1- م : وقولى : «والفعل الذى يتعجب منه إن كان على وزن فعل بضم العين» إلى آخره ، مثال ذلک ظرف ؛ تقول فيه : ما أظرفه. أه.
2- م : وقولى : «وإن كان على فعل بفتح العين أو كسرها ، فلا بد من تحويله إلى فعل بضم العين ، وحينئذ يتعجب منه» الدليل على تحويله إلى فعل بضم العين : شيئان : أحدهما : كون الفعل يصير غير متعد ، وقد كان قبل التعجب منه متعديا ؛ ألا ترى أن «ضرب» لو بقى فى حال التعجب منه على تعدّيه ، للزم إذا تعجبت منه وأدخلت عليه الهمزه التى للنقل - أن يتعدى إلى مفعولين ؛ فكنت تقول : ما أضرب زيدا عمرا ، وهم لا يقولونه ؛ فدل ذلک على أنه لم يتعجب منه حتى حول إلى فعل ؛ لأنها لا تتعدى. والآخر : أنه يجوز لک فى فعل المفتوح العين أو المكسورها إذا أردت التعجب منه : أن تنقله إلى فعل بضم العين ، فتقول : ضرب الرجل ، وشرب ، أى : ما أضربه وأشربه ، ولا يجوز إذا أردت معنى التعجب أن تبقيهما على وزنيهما الأصليين ؛ فدل ذلک على أنه لا يجوز التعجب من الفعل حتى يحول إلى

فعل بضم العين ، والسبب فى ذلک ما ذكرناه ، أنهم أرادوا أن يجعلوا الفعل كأنه غريزه فى المتعجب منه مبالغه. أه.

للمبطون» ، وهو شاذّ لا يقاس عليه.

و «ما» فى هذا الباب اسم تام ، فى موضع رفع على الابتداء (1) ، والفعل الذى بعده فى موضع خبره وفاعله ضمير مستتر فى الفعل ، عائد على «ما» ، وهو مفرد مذكر أبدا على لفظها ، فيقال : ما أحسن الزّيدين ، وما أحسن الزّيدين (2).

ويجوز زياده «كان» بين «ما» والفعل الذى فى موضع خبرها ؛ فتقول : «ما كان أحسن زيدا» إذا أردت التعجب مما وقع وانقطع. فإن أردت التعجب مما وقع ولم ينقطع إلى حين تعجبك - لم تدخل «كان» وقد حكيت زياده «أصبح وأمسى» (3) بينهما ، إلا أن ذلك لا يقاس عليه ، قالوا : «ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفأها».

ولا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه (4) ؛ لأنه لا يتصرف ، فلم يتصرف لذلك فى معموله ؛ وسواء كان المعمول ظرفا أو مجرورا أو غير ذلك ، ويجوز عندى تقديم معموله المجرور على المنصوب ، ومن كلامهم : «ما أحسن بالرجل أن يصدق» ، ومن

1- م : وقولى : «و «ما» فى هذا الباب اسم تام فى موضع رفع على الابتداء» هذا الذى ذكرته هو مذهب سيبويه أعنى أن «ما» اسم تام بمنزله شىء ، وساغ الابتداء بالنكره ؛ لأن التعجب سوغ ذلک ؛ ألا ترى أنک تقول : عجب لزيد ؛ فعجب نكره ، وجاز الابتداء به ؛ لما دخل الكلام من معنى التعجب ، ومذهب الأخفش : أن ما موصوله ، والجمله التى بعدها فى موضع الصله والخبر محذوف ؛ كأنّه قال : ما أحسن زيدا عظيم ، أى : الذى حسنه فى عينى عظيم من الحسن ، وحذف ذلک ؛ لأن المعنى يدل عليه. ومذهب سيبويه أولى لأمرين : أحدهما : أنه لا يكون فى الكلام إذ ذاک ادعاء حذف. والآخر : أن ما إذا قدّرت نكره ، كان معنى التنكير مناسبا لمعنى التعجب ؛ لأن التعجب لا يكون - كما تقدم - إلا خفى السبب ، و «ما» هى الواقعه على ذلک السبب الذى لأجله كان التعجب فينبغى أن تكون نكره ؛ لأن التنكير مناسب لمعنى الخفاء ، وإذا جعلناها موصوله ، كانت معرفه ، فينبغى إذ ذاک ألّا تقع إلا على معلوم ، والمعنى الذى بسببه كان التعجب ليس معلوما ؛ فناقض معنى الموصوله معنى التعجب لذلک. أه.
2- فى ط : الزيدون.

3- م : وقولي : «فى زياده أصبح وأمسى» إن ذلک لا يقاس وهو مذهب البصريين ، وأما الكوفيون ، فقاسوا ذلک فى أصبح وأمسى ؛ حملا على قولهم : ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفأها ، يعنون الدنيا ، أى : ما أبردها فى الصباح ، وما أدفأها فى المساء. أه.
4- م : قولى : «ولا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه» مثال ذلک قولنا : ما أحسن زيدا يوم الجمعه ، لا يجوز أن تقول : زيدا ما أحسن يوم الجمعه ، ولا : يوم الجمعه ما أحسن زيدا. أه.

كلام عمرو بن معدى كرب (1) :

«ما أشدّ فى الهيجاء لقاءها ، وأكرم فى اللّزبات عطاءها ، وأثبت فى المكرمات بقاءها».

وأما التعجب على طريقه «أفعل به» ، فلا يكون إلا من الأفعال التى يتعجب منها على طريقه «ما أفعله» ، إلا أنه لا بد من بنائه أولا على وزن «أفعل» ، التى يراد بها : صار ذا كذا (2) ، نحو قولهم : أبقل المكان ، أى : صار ذا بقل ، وحينئذ يبنى الأمر عليه ، فيقال : أسمع بزيد ، وأبصر بعمرو ، وأصله : أسمع زيد ، وأبصر عمرو ؛ لأنه مبنى من فعل لا يتعدى (3) وفاعله ظاهر ، وساغ وقوع الظاهر فاعلا للأمر بغير لام ، لما لم يكن / أمرا فى الحقيقه ، بل المعنى الخبر (4) ، والأمر قد يجىء بمعنى الخبر ؛ قال تعالى : (قُلْ مَنْ كانَ فِى الضَّلالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمنُ مَدًّا) [مريم : 75] أى : فيمد له الرحمن مدّا ، لكن زيدت «الباء» فى الفاعل ، ولزمت ، حتى صار لفظ الفاعل كلفظ المجرور ، فى نحو قولك : «امرر بزيد» إصلاحا للفظ ؛ ويدل على أن المجرور فى موضع الفاعل ، وأن الفعل لم يتحمل ضميرا - إبقاء اللفظ على صوره واحده فى

1- عمرو بن معدى كرب بن ربيعه بن عبد الله الزبيدى : فارس اليمن ، وصاحب الغارات المشهوره ، وفد على النبى - صلّى الله عليه وسلّم - أسلم وارتد بعد وفاه النبى - صلّى الله عليه وسلم - ثم عاد إلى الإسلام ، شهد عده معارك منها القادسيه واليرموک ، كان عصىّ النفس أبيها ، وله شعر مجموع فى ديوان باسمه. ينظر : الإصابه ترجمه (5972) ، وسمط اللآلى 63 ، 64 وابن سعد 5 / 383 ، وشرح الشواهد / 143 ، خزانه الأدب 1 / 425 ، والشعر والشعراء 138 الأعلام (5 / 86).
2- م : وقولى : «ولا بد من بنائه أولا على أفعل الذى يراد به صار ذا كذا» الدليل على صحه ذلک قطع همزه (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) [مريم : 38] ؛ فدل ذلک على أنه من «أسمع وأبصر» ، ولو كان من سمع ، ولم ينقل إلى أسمع ، لكانت الهمزه همزه وصل ولكانت مكسوره فكنت تقول اسمع بفتح الميم وكسر الهمزه. أه.
3- م : وقولى : «والأصل أسمع زيد وأبصر عمرو ؛ لأنه مبنى من فعل لا يتعدى» أردت بذلک أن أبين أن المجرور فاعل والباء زائده ؛ لأنه أمر من

أسمع ، أى : صار ذا سمع ، وأسمع بهذا المعنى لا يتعدى ؛ فكذلک لا يتعدى الأمر الذى يكون منه. أه.
4- م : وقولى : «وساغ وقوع الظاهر فاعلا للأمر بغير لام ، لما لم يكن أمرا فى الحقيقه ؛ بل المعنى الخبر» أعنى : أنّ الأمر الصحيح بغير لام إنما يكون فاعله ضمير خطاب ؛ نحو قولک : قم ، اقعد ، فلولا أن الأمر الذى يراد به التعجب ليس بأمر صحيح ، وإنما هو خبر فى المعنى ، لم يجز مجىء الفاعل منه ظاهرا ، وإنما سوّغ ذلک فيه كونه خبرا فى المعنى ؛ فجاء الفاعل معه ظاهرا ؛ كما يجىء ذلک مع الخبر. أه.

خطاب الواحد المذكر والواحده المؤنثه والمثنى والمجموع ؛ فتقول : «يا عمرو أحسن بزيد ، ويا عمران ، أحسن بزيد ، ويا عمرون ، أحسن بزيد ، ويا هند أحسن بزيد ، ويا هندات أحسن بزيد» ، وإنما حذف من قول أوس بن حجر (1) يصف درعا : [من الطويل]

24 - تردّد فيها ضوءها وشعاعها

فأحسن ، وأزين بامرئ أن تسربلا (2)

وفى قوله تعالى فى أحد القولين : (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) [مريم : 38] ؛ بكونه فى اللفظ بمنزله الفضله.

وأما التعجب على طريقه «فعل» : فلا يجوز أيضا إلا مما يتعجب منه على طريقه «ما أفعله» بقياس ، ولا يلزم فى الفاعل الألف واللام ؛ فتقول : «ضرب زيد (3) ، وضرب الرجل» أى : ما أضربهما ، ويجوز دخول الباء الزائده على الفاعل ؛ فيقال :

1- أوس بن حجر بن مالک التميمى ، أبو شريح ، شاعر تميم فى الجاهليه ، أو من كبار شعرائها. فى نسبه اختلاف بعد أبيه حجر وهو زوج أم زهير بن أبى سلمى ، كان كثير الأسفار وأكثر إقامته عند عمرو بن هند فى الحيره ، عمّر طويلا ولم يدرک الإسلام ، فى شعره حكمه ورقه ، كانت تميم تقدمه على سائر شعراء العرب ، وكان غزلا ، مغرما بالنساء. قال الأصمعى : أوس أشعر من زهير. ينظر : الأغانى 11 / 70 ، خزانه الأدب 2 / 235 ، سمط اللآلى / 290 شعراء النصرانيه / 492 ، طبقات فحول الشعراء / 81 الأعلام 2 / 31.
2- ويروى عجز البيت فى ط : فأحصن وأزين بامرئ أن تسربلا. والشاهد فى البيت قوله : «وأحسن» ، حيث حذف الباء التى تجر المتعجب منه مع «أن» المخففه. ينظر : ديوانه (84) ، وشرح ديوان زهير (201) ولسان العرب (عزل) ، وتاج العروس (عزل) ، وبلا نسبه فى الدرر (5 / 236) ، وهمع الهوامع (2 / 90).
3- م : وقولى : «ولا يلزم فى الفاعل الألف واللام ؛ فتقول : ضرب زيد» هذا المذهب الذى ذكرته هو مذهب الأخفش والمبرد ، وهو الصحيح ، وإن كان جمهور النحويين لا يجوز عندهم أن يكون الفاعل إذ ذاک إلا ما يكون

فاعلا فى باب نعم وبئس ؛ لأنه إذا قدر فيه معنى التعجب ، لم يكن من باب نعم ، وإن قدّر فيه معنى المدح إن كان الفعل يقتضى مدحا ، أو الذم إن كان الفعل يقتضى ذما ؛ حينئذ : ينبغى أن يجرى مجرى نعم وبئس ؛ ومما يبين أنه لا ينبغى أن يعامل معامله نعم وبئس ، إذا ضمن معنى التعجب - زياده الباء فى الفاعل فى قوله : [من المديد]. حبّ بالزّور الّذى لا يرى منه إلا صفحه أو لمام والباء لا تزاد فى فاعل «نعم» ، و «بئس». أه.

ضرب بزيد ؛ إجراء له مجرى : «أضرب بزيد» ؛ لأنهما فى معنى واحد ، ومن ذلک قوله [من المديد] :

25 - حبّ بالزّور الّذى لا يرى

منه إلا صفحه أو لمام (1)

وإذا بنيت الفعل المعتل اللام بالياء على فعل ، قلبت الياء واوا ؛ لانضمام ما قبلها ؛ فتقول : رمو الرّجل.

1- البيت للطرماح بن حكيم. والشاهد فيه قوله : «حب بالزور» حيث جاء بفاعل «حب» التى تفيد معنى «نعم» مقترنا بالباء الزائده ، وذلک من قبل أن المعنى قريب من معنى صيغه التعجب. ينظر : ديوانه ص 393 ، والدرر 5 / 232 ، وشرح التصريح 2 / 99 ، وبلا نسبه فى أوضح المسالک 3 / 281 ، وجواهر الأدب ص 54 ، وشرح الأشمونى 2 / 380 ، ولسان العرب (زور) وهمع الهوامع 2 / 89.

باب ما لم يسمّ فاعله

يحتاج فى هذا الباب إلى معرفه خمسه أشياء : الأفعال التى يجوز بناؤها للمفعول ، وكيفيه بنائها له ، والسبب الذى لأجله يحذف الفاعل ، والمفعولات التى تقام مقام الفاعل ، والأولى منها بالإقامه إذا اجتمعت.

فأما الأفعال : فثلاثه أقسام :

قسم لا يجوز بناؤه للمفعول باتفاق ، وهو : الأفعال التى لا تتصرف ؛ نحو : نعم وبئس.

وقسم فيه خلاف ، وهو : كان وأخواتها المتصرفه ، والصحيح : أنها تبنى للمفعول ؛ بشرط أن / تكون قد عملت فى ظرف أو مجرور ؛ فيحذف اسمها ؛ كما يحذف الفاعل ويحذف الخبر ؛ إذ لا يتصور بقاء الخبر دون مخبر عنه ، ويقام الظرف أو [الجار] (1) والمجرور مقام المحذوف ؛ فيقال : ليس فى الدار ، وليس يوم الجمعه.

وقسم لا خلاف فى جواز بنائه للمفعول ، وهو : ما بقى من الأفعال المتصرفه.

وأما كيفيه بنائه للمفعول : فإن الفعل لا يخلو من أن يكون صحيحا غير مضاعف أو معتلّا ، أو مضاعفا غير معتل : فإن كان صحيحا غير مضاعف : فإنه إن كان فى أوله همزه وصل ، ضممت أوله وثالثه وكسرت ما قبل آخره (2) ، وإن كان فى أوله تاء زائده ، ضممت أوله وثانيه [وكسرت ما قبل آخره] (3) ، وإن لم يكن فى أوله شىء من ذلک ، ضممت أوله (4) وكسرت ما قبل آخره (5) ، وإن كان ما قبل الآخر مكسورا ، أبقيته على كسره.

1- سقط فى أ.
2- م : باب ما لم يسم فاعله قولى «إن كان فى أوله همزه وصل ، ضممت أوله وثالثه ، وكسرت ما قبل آخره» مثال ذلک : انطلق تقول فيه : انطلق ، وكذلک : اقتدر واستخرج وأشباه ذلک تقول فيهما : اقتدر واستخرج. أه.
3- م : وقولى : «وإن كان فى أوله تاء زائده ، ضممت أوله وثانيه ، وكسرت ما قبل آخره» مثال ذلک : تضرّب وتكرّم وتدحرج تقول فيها :

تضرّب وتكرّم وتدحرج. أه.
4- فى أ: أوله وثانيه.
5- م : وقولى : «وإن لم يكن فيه شئ من ذلك ضممت أوله وكسرت ما قبل آخره» مثال ذلك : ضرب وأكرم ودحرج. أه.

ولا تغيّر صنفا من هذه الأصناف بأكثر من ذلک ، إلا أن يكون ثانيه ياء أو ألفا زائدتين أو ثالثه ألفا زائده ؛ فإنک تقلبها واوا لانضمام ما قبلها.

والمضارع من جميع ذلک يضم أوله إن كان مفتوحا ويبقى على ضمه إن كان مضموما ، ويفتح ما قبل آخره إن كان مكسورا أو مضموما (1) ، ويبقى على فتحه إن كان مفتوحا ، وإن كان معتلا أو مضاعفا غير معتل ، فعل به ما يفعل بالصحيح ، أو لا يكون التغيير اللاحق له بعد ذلک على حسب ما يقتضيه التصريف (2).

وأما السبب الذى لأجله يحذف الفاعل : فإنه يحذف إما لعلم المخاطب (3) ، أو لجهل المخاطب (4) ، أو للخوف منه (5) ، أو للخوف عليه (6) ، أو للتعظيم وذلک إذا كان المفعول حقيرا (7) ، أو للتحقير وذلک إذا كان المفعول عظيما (8) ، أو إيثارا لغرض السامع ، أو لإقامه الوزن ، أو لتوافق القوافى (9) ، أو لتقارب

1- م : وقولى : «والمضارع من جميع ذلک يضم أوله ويفتح ما قبل آخره» مثال ذلک : ينطلق ويقتدر ويستخرج ويتدحرج ويكرم ويضرب ويدحرج. أه.
2- م : وقولى : «والمعتل يتغير على حسب ما يحكم به فى التصريف» مثال ذلک : قيل وبيع ، أصلهما قول وبيع ، لكن الإعلال صيّرهما قيل وبيع ومن يشمّ الضم فى الباء من بيع والقاف من قيل ، فإشعارا بأن الأصل الضم. ومنهم من يقول : قول وبوع ، وذلک كله شىء أوجبه حكم التصريف. أه.
3- م : وقولى : «أنه يحذف لعلم المخاطب به» مثال ذلک قولک : أنزل المطر. أه.
4- م : وقولى : «أو جهل المخاطب» مثال ذلک : قولک : ضرب زيد ، إذا كنت لا تعلم الضارب. أه.
5- م : وقولى : «أو للخوف منه» مثال ذلک : قتل ابن جبير ، ولا تذكر قاتله ، وهو الحجاج خوفا منه. أه.
6- م : وقولى : «أو للخوف عليه» مثال ذلک : قتل زيد ، فلم يذكر القاتل ؛ خوفا عليه من القود. أه.
7- م : وقولى : «أو للتعظيم وذلک إذا كان المفعول حقيرا» ؛ مثال ذلک : ضرب اللص ، ولا يذكر الفاعل تهاونا باللص وتحقيرا له. أه.

8- م : وقولى : «أو للتحقير إذا كان المفعول عظيما» مثال ذلک : طعن عمر ، ولا تذكر العلج ؛ اجلالا لعمر - رضى الله عنه - عن أن يذكر اسم العلج معه. أه.
9- م : وقولى : «أو لإقامه الوزن أو لتوافق القوافى» مثال ذلک : قوله : [من البسيط] وأدرک المتبقى من ثميلته ومن ثمائلها واستنشئ الغرب [البيت لذى الرمه فى ديوانه ص 55 ، لسان العرب (غرب) ، ثمل ، نشأ ، وتهذيب اللغه 3 / 113 ، 15 / 93 ، وديوان الأدب 4 / 129 ، ومقاييس اللغه 4 / 420 ، وجمهره أشعار العرب ص 949 ، وتاج العروس غرب ، ثمل ، نشأ] ألا ترى أنه لو بنى أدرک للفاعل ، لكان ذكر الفاعل يفسد الوزن ، وكذلک : لو بنى «استنشىء» للفاعل ، لكان الغرب منصوبا ؛ فتختلف القوافى ، فلما بنى «استنشىء» للمفعول ، اتفقت القوافى بذلک. أه.

الأسجاع (1).

وأما المفعولات التى تقام مقام الفاعل فالمصدر ؛ بشرط أن يكون مختصا (2) لفظا أو تقديرا ، ومتصرفا ، والظرف الزمانى والمكانى ؛ بشرط أن يكونا متصرفين ، والمفعول به المسرح ، والمقيد وأعنى به : المجرور.

وأما الأولى منها بالإقامه إذا اجتمعت (3) : فالمفعول به المسرح إذا اجتمع مع غيره لم

1- م : وقولى : «أو لتقارب الأسجاع» مثال ذلک قول أعربى : «فالحمد لله الذى لا يكتّ نعمه ، ولا يفسد قسمه» ألا ترى أنه لو قال : لا يكت أحد نعمه ، لتفاوت ما بين السجعين. أه.
2- م : وقولى : «فالمصدر بشرط أن يكون مختصّا ...» إلى آخره مثال المختص فى اللفظ قولک : سير عليه سير شديد ، ومثال المختص تقديرا : قيل فيه قول ، أى : قول حسن ، فحذفت للدلاله ، ونعنى بالتصرف : أن يستعمل فى موضع الرفع والنصب والخفض ، نحو : ضرب وقيام وسير ، فإن لزم النصب على المصدريه ؛ نحو : سبحان الله ، ومعاذ الله ، لم يجز أن يقام مقام الفاعل ، لا يقال : سبح سبحان الله ، ومثال ظرفى المكان والزمان المتصرفين قولک : سير عليه يومان ، ومرّ به فرسخان ، فإن كانا غير متصرفين ، لم يجز ذلک فيهما ، لا يقال : سير عليه ، بعيدات بين ، ولا قعد عندک ؛ لأن بعيدات بين وعندک لا يتصرفان ؛ بل يلتزم العرب فى بعيدات بين النصب على الظرفيه ، وفى عند النصب على الظرف أو الجر بمن ، فأمّا ما حكى من قول العرب : أو لک عند فقد أخرجت فيه عند عن معناها ، وجعلت بمعنى مكان كأنه قال : أو لک مكان يختص بک ؛ وإلّا فمعلوم أنّ كل أحد لا بد له من أن يكون عند شىء ؛ أو يكون عنده شىء ومثال المفعول به المسرح : ضرب زيد ، ومثال المقيّد : سير بزيد. أه.
3- م : وقولى : «وأما الأولى منها بالإقامه إذا اجتمعت» إلى آخره مثال اجتماع المفعول به المسرح مع غيره ممّا يقام مقام الفاعل : «سميت أخاک بزيد يوم الجمعه أمام عمرو تسميه» تقول إذا بنيته للمفعول : «سمى أخوک بزيد يوم الجمعه أمام عمرو تسميه» ولا يجوز غير ذلک. ومثال ما لا يكون له مفعول مسرح من الفعل المبنى للمفعول : المسأله المذكوره إذا حذفت منها الأخ ، فتقيم إذ ذاک أى البواقى شئت ، فإن أقمت المجرور نصبت يوم الجمعه وأمام عمرو وتسميه ، فتقول : سمى بزيد يوم الجمعه

أمام عمرو تسميه وإن أقمت يوم الجمعه ، رفعته ، وتركت ما عداه على حاله فتقول : سمّى بزيد يوم الجمعه أمام عمرو تسميه ؛ وكذلک إن أقمت الأمام أو تسميه رفعت المقام منهما ، وتركت ما عداه على حاله إلا أن يكون المصدر مختصّا فى اللفظ ؛ فإن إقامته إذ ذاک أولى من إقامه ما عدا المفعول به المسرّح ؛ نحو قولک : سير بزيد يوم الجمعه أمام عمرو سير شديد ، فرفع «سير» وترک ما عداه على حاله أولى من إقامه المجرور أو أحد الظرفين. ومثال إقامه الأول فى باب «أعطيت» أعطى زيد درهما ، وقد يجوز أن يقال : أعطى درهم زيدا ، فيقام الثانى ، والمعنى واحد ، ومن النحويين من يزعم أنک ، إذا أقمت الثانى ، انعكس المعنى ، وكأنک جعلت زيدا هو المعطى للدرهم مجازا ؛ وذلک باطل ؛ لأنه لم يحوج إلى ذلک شىء ، وإنما حملهم على ذلک : أنهم رأوا قدماء النحويين قد حملوا : أدخل القبر زيدا على القلب ، فتوهموا أن الموجب لذلک كون المقام - مقام الفاعل - هو الثانى ، وليس الأمر كذلک ؛ بل الذى أوجب ادعاء القلب فى قولک : أدخل القبر زيدا : أن قولک : أدخلت زيدا القبر ، من قبيل ما اجتمع فيه مفعولان ، أحدهما مسرح ، والآخر مقيّد ؛ لأن دخل لا يتعدى إلى القبر وأمثاله إلا بنيه حرف الجر ، والأصل : أدخلت زيدا فى القبر. وإذا اجتمع المقيد فى التقدير مع المسرح لفظا وتقديرا فإنّما يقام المسرح ، فلو لا القلب ، لما جاز إقامه القبر ؛ لأنه إذا قلت : أدخل القبر زيدا ، صار القبر هو المسرح وزيد المقيد ؛ فكأنک قلت ؛ أدخلت القبر فى زيد ، وما ذكرته من جواز إقامه أى المفعولين شئت فى باب «أعطيت» إنما ذلک مع أمن اللبس ، فإن لم يؤمن اللبس ، لم يقم إلا الأول ؛ نحو قولک : أعطى عمرو بكرا زيدا ، لا يجوز إلا إقامه بكر فتقول أعطى بكر زيدا ، لا يجوز أن تقول : أعطى زيد بكرا ، على معنى : أعطى بكر زيدا ؛ بل إن قلت ذلک ، كان المعنى على إعطاء بكر لزيد. ومثال إقامه الأول فى باب «ظننت» : ظن زيد قائما ، ومثال إقامه الثانى فيه : ظن قائم زيدا ، والمعنى واحد فى الحالين. ومثال إقامه الأول فى باب «أعلم» : أعلم زيد بكرا منطلقا ، وإنما لم يجز فى باب أعلم إلا إقامه الأول ؛ لأنه مفعول صحيح ، وأما الثانى والثالث فهما مبتدأ وخبر فى الأصل ، وإنما نصبا بالتشبيه بمفعولى أعطيت ، وإلا فحق الجمل ألّا يغيرها العامل ، فلما اجتمع المفعول الصحيح مع ما ليس كذلک ، لم يجز إقامه سواه ، هذا هو القياس عندى ؛ وبه ورد السماع قال : [من الخفيف] أو منعتم ما تسألون فمن حد ثتموه له علينا العلاء [ينظر البيت للحارث بن حلزه فى ديوانه ص 27 ، وتخليص الشواهد ص 468 ، والدرر 2 / 280 ، شرح التصريح 1 / 265 ، وشرح القصائد السبع ص 469 ، وشرح القصائد العشر ص 387 ، وشرح المعلقات السبع ص 225 ، وشرح المعلقات العشر ص 122 ، وشرح المفصل 7 / 66 ، والمعانى الكبير 2 / 1011 ، والمقاصد النحويه 2 / 445 ، وبلا نسبه فى

تذكره النحاه ص 686 ، وشرح ابن عقيل ص 233 ، وشرح عمده الحافظ ص 253 ، وهمع الهوامع 1 / 159]. وقال آخر : [من المتقارب] ونبّئت قيسا ولم أبله كما زعموا خير أهل اليمن [ينظر البيت للأعشى فى ديوانه ص 75 ، وتخليص الشواهد ص 467 ، والدرر 2 / 278 ، وشرح التصريح 1 / 265 ، ومجالس ثعلب 2 / 414 ، والمقاصد النحويه 2 / 440 ، وبلا نسبه فى شرح الأشمونى 1 / 167 ، وشرح ابن عقيل ص 234 ، وشرح عمده الحافظ ص 251 ، وهمع الهوامع 1 / 159] أه.

.....

ص: 120

يقم سواه ، فإن لم يكن للفعل مفعول به مسرّح ، أقمت أىّ / البواقى شئت إلا أن إقامه المصدر المختص فى اللفظ أولى من إقامه غيره.

فإن كان للفعل مفعولات مسرحه ، أقمت المسرح لفظا وتقديرا ، وتركت المسرّح لفظا لا تقديرا ؛ تقول : «اختير زيد الرّجال» ، ولا يجوز : «اختير الرّجال زيدا».

فإن كانت كلها مسرّحه لفظا وتقديرا.

فإن كان الفعل من باب «أعطيت» أو من باب «ظننت» ، أقمت أيهما شئت إلا أن الاختيار إقامه الأول ، وهو المبتدأ فى الأصل فى باب «ظننت» ، والفاعل فى المعنى فى باب أعطيت. وإن كان من باب «أعلمت» لم يجز عندى إلا إقامه الأوّل خاصه ، وهو الفاعل فى المعنى ، واسم المفعول ، وما كان من الصفات بمعناه حكمه بالنظر إلى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المبنى للمفعول.

يحتاج فى هذا الباب إلى معرفه الابتداء ومعرفه المبتدأ والخبر وأحكامهما :

فالابتداء : هو جعلک الاسم (1) أو ما هو فى تقديره أول الكلام لفظا أو تقديرا ، معرّى من العوامل اللفظيه غير الزائده لتخبر عنه.

والمبتدأ هو الاسم ، أو ما هو فى تقديره المجعول أول الكلام لفظا أو نيه على الوصف المتقدّم.

والخبر : هو الجزء المستفاد من الجمله الابتدائيه. والمبتدأ : لا يكون إلا معرفه (2)

1- م : باب المبتدأ والخبر قولى : «فالابتداء هو جعلک الاسم ...» إلى آخره مثال الابتداء بالاسم المجعول أول الكلام لفظا قولک : زيد قائم ، ومثال الابتداء بما هو فى تقديره قوله تعالى : (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) [البقره : 184] أى : صومكم خير لكم ، ومثال جعله فى أول الكلام تقديرا قولک فى الدار زيد ، وفى علمى أن تقوم ، وفى الكتاب أنک قائم ، فالمبتدأ فى جميع ذلک وإن تأخر فى اللفظ - مقدم فى التقدير ، وإنما اشترطت تعريته من العوامل اللفظيه غير الزائده ؛ لأنه قد يدخل عليه عامل لفظى زائد ، ولا يخرجه عن الابتداء ؛ نحو قولک : هل من رجل قائم؟ ، فرجل - وإن جر بمن الزائده - مبتدأ ؛ ولذلک أخبر عنه ؛ كما يخبر عن المبتدأ ، وإنما جعلت الخبر هو الجزء المستفاد من الجمله ، لأنک إذا قلت : زيد قائم ، لم ترد أن تعرف المخاطب زيدا ، وإنما أردت أن تعرفه قيامه ، فلما كان المعتمد عليه فى الفائده الخبر ؛ لذلک حدّ بأنه الجزء المستفاد من الجمله الابتدائيه. أه.
2- م : وقولى : «والمبتدأ لا يكون إلا معرفه ...» إلى آخره مثال الابتداء بالنكره الموصوفه قوله تعالى : (وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ) [البقره : 221] ، ومثال الابتداء بالنكره المقاربه للمعرفه نحو قولک : خير من زيد وشر من عمرو ، فخير نكره إلا أنها تقارب المعرفه فى أنها لا تقبل الألف واللام ؛ لا يقال : الخير من زيد ، فجاز الابتداء بها. ومثال الابتداء باسم الاستفهام : أى رجل قائم؟ ، ومثال الابتداء باسم الشرط : أى رجل يقم أقم معه ، ومثال الابتداء بكم الخبريه : كم درهم ملكت ، ومثال الابتداء بالنكره فى التعجب : عجب لزيد ، وما أحسن زيدا ، ومثال الابتداء بها لتقدّم أداه

نفى ما أحد قائم ، ومثال الابتداء بها لتقدّم أداه الاستفهام قولک : أرجل قائم أم امرأه؟ ، ومثال الابتداء بها لتقدم خبرها وهو ظرف أو مجرور : فى الدار رجل ، وعندک امرأه ، ومثال الابتداء بها لكونها فى معنى الدعاء : (سَلامٌ عَلى إِلْ ياسِينَ) [الصافات : 130] ، و (وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ) [المطففين : 1] ومثال الابتداء بها لكونها عامّه : (كُلُّ حِزْبٍ بِما لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ) [المؤمنون : 53] ، ومثال الابتداء بها لكونها فى جواب من سأل بالهمزه وأم - قولک : رجل قائم ، فى جواب من قال : أرجل قائم أم امرأه؟ ، ومثال الابتداء بها لكون الموضع موضع تفصيل قوله : [من المتقارب] فلمّا دنوت تسدّيتها فثوب نسيت وثوب أجرّ [ينظر البيت لامرىء القيس فى ديوانه ص 159 ، والأشباه والنظائر 3 / 110 ، وخزانه الأدب 1 / 373 ، 374 ، وشرح أبيات سيبويه 1 / 37 ، وشرح شواهد المغنى 2 / 866 ، والكتاب 1 / 86 ، والمقاصد النحويه 1 / 545 وبلا نسبه فى شرح ابن عقيل ص 113 ، والمحتسب 2 / 124 ، ومغنى اللبيب 2 / 472 ، وللبيت روايه أخرى هى : فأقبلت زحفا على الركبتين فثوب على وثوب أجر] أه.

ولا يكون نكره إلا بشروط (1) ، وهى أن تكون موصوفه ، أو خلفا من موصوف ؛ نحو قولک : «مؤمن خير من مشرک» ، أو مقارنه للمعرفه فى أنها لا تقبل الألف واللام ، وهى : «أفعل من» ، أو تكون اسم استفهام ، أو اسم شرط ، أو كم الخبريه ، أو يكون الكلام بها فى معنى التعجب ، أو تتقدمها أداه نفى ، أو أداه استفهام ، أو خبرها بشرط أن يكون ظرفا أو مجرورا ، أو يكون فيها معنى الدّعاء ، أو يكون الكلام [بها] (2) فى معنى كلام آخر ، وهو قليل ؛ ومنه قولهم : «شىء ما جاء بک ، وشرّ أهرّ ذا ناب» ، أى : ما جاء بک إلا شىء ، وما أهرّ ذا ناب إلا شر ، أو تكون النكره عامه ، أو فى جواب من سأل بالهمزه ، وأم ، أو يكون الموضع موضع تفصيل ؛ نحو قولک : «الناس رجلان : رجل أهنته ورجل أكرمته» / ، ف- «رجل» يجوز فيه أن يكون مبتدأ.

والخبر ينقسم قسمين : مفرد وجمله :

فالمفرد : ثلاثه أقسام :

قسم هو الأول (3).

وقسم ينزل منزلته من جهه المعنى ؛ نحو قولک : زيد حاتم جودا.

وقسم واقع موقع ما هو الأول ، وهو الظّرف والمجرور ، بشرط (4) أن يكونا

1- فى ط : بشرط.
2- سقط فى ط.
3- م : وقولى : «قسم هو الأول» مثال ذلک : زيد قائم. أه.
4- فى أ: يشترط.

تامّين ، والجمله تنقسم قسمين : اسميه وفعليه ، ويشترط فيهما أن يشتملا على رابط يربطهما بالمبتدأ (1) : إما ضمير يعود على المبتدأ ، أو تكرير المبتدأ بلفظه ، أو إشاره إليه ؛ ومنه : (وَلِباسُ التَّقْوى ذلِکَ خَيْرٌ) [الأعراف 26] فى قراءه من قرأ برفع «اللباس» ، أو عموم يدخل تحته المبتدأ ، أو يقترن بالجمله جمله أخرى متضمنه لضمير عائد على المبتدأ معطوفه عليها بالفاء ؛ نحو قوله : [من الطويل]

26 - وإنسان عينى يحسر الماء تاره

فيبدو ، وتارات يجمّ فيغرق (2)

1- م : وقولى : «ويشترط فيهما أن يشتملا على رابط يربطهما بالمبتدأ» إلى آخره ، مثال الربط بالضمير قولک : زيد قام أبوه ، ومثاله بتكرار الأول بلفظه قوله : [من الطويل] لعمرک ما معن بتارک حقّه ولا منسىّ معن ولا متيسّر [البيت للفرزدق فى ديوانه 1 / 310 ، وخزانه الأدب 1 / 375 ، 379 ، 4 / 142 والدرر 2 / 129 ، وشرح أبيات سيبويه 1 / 190 ، والكتاب 1 / 63 ، وبلا نسبه فى همع الهوامع 1 / 128] فقوله ولا منسئ معن فى موضع خبر معن الأول ؛ لأنه معطوف على خبره ، ولا رابط فيه إلا التكرار ، ومثال الرابط بعموم يدخل تحته المبتدأ : قوله : [من الطويل] ألا ليت شعرى هل إلى أمّ مالک سبيل فأمّا الصّبر عنها فلا صبرا وقد تقدم تبيينه [فى هامش الكتاب ص 105]. أه.
2- البيت ل- «ذى الرّمه» ونسب لكثير عزه وحسر الماء من باب ضرب : نضب عن موضعه وغار. ويجم ، بضم الجيم ، وكسرها : مضارع جم الماء جموما ، أى : كثر وارتفع. ويغرق ، بفتح الراء ، : مضارع غرق بكسرها. وفى إفراد تاره أولا وجمعها ثانيا إشاره إلى أن غلبه البكاء عليه هى غالب أحواله. والشاهد فيه : هو مجىء الرابط فى جمله الخبر عن طريق اقتران جمله المبتدأ الأساسيه بجمله أخرى «فيبدو» تتضمن ضميرا عائدا على المبتدأ «إنسان» وأن تكون معطوفه عليها بالفاء. وذهب البعض إلى أن أصل جمله الخبر جمله شرطيه ؛ لأنه لا يشترط فى الشرط إذا وقع خبرا أن يكون الرابط فى جمله الشرط ، بل قد يكون فى جمله الجزاء نحو : «زيد إن تقم هند يغضب». وعلى هذا يكون التقدير «وإنسان عينى إن يحسر الماء تاره فيبدو». وقال أبو حيان : ولا ضروره إلى تكلف إضمار أداه الشرط لأن فى الروابط ما تقع الجمله خاليه عن الرابط ، فيعطف عليها بالفاء وحدها من

بين سائر حروف العطف جمله فيها رابط ، فيكتفى به لانتظام الجملتين. ينظر : ديوانه 460 ، وخزانه الأدب 2 / 192 ، والدرر 2 / 17 ، والمقاصد النحويه 1 / 578 ، 4 / 449 ، ولكثير فى المحتسب 1 / 150 وبلا نسبه فى الأشباه والنظائر 3 / 103 ، 7 / 257 ، وأوضح المسالک 3 / 362 ، وتذكره النحاه ص 668 ، وشرح الأشمونى 1 / 92 ، ومجالس ثعلب ص 612 ، مغنى اللبيب 2 / 501 ، وهمع الهوامع 1 / 98.

هذا ما لم تكن الجمله هى المبتدأ فى المعنى ، فإن كانت إيّاه لم تحتج إلى رابط ، ومنه : «هجيرى أبى بكر (1) ، لا إله إلا الله.

فأما (2) المفرد : فإن كان ظرفا أو مجرورا (3) أو مشتقّا : فإنه يشتمل على ضمير عائد على المبتدإ ، وإن كان جامدا لم يحتج إلى ذلک ، والضمير إن كان مرفوعا ، لم يجز حذفه (4) ، وإن كان منصوبا ، لم يجز حذفه إلا فى الشعر ؛ نحو قول ابن يعفر (5) [من السريع] :

1- عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم التميمى أبو بكر بن أبى قحافه الصديق ، أول الرجال إسلاما ، ورفيق سيد المرسلين فى هجرته. شهد المشاهد وكان من أفضل الصحابه ، وروى مائه واثنين وأربعين حديثا ، اتفقا على سته ، وانفرد البخارى بأحد عشره ، ومسلم بحديث. وروى عنه ولداه عبد الرحمن وعائشه وعمر وعلى وخلق ، وكان أبيض أشقر لطيفا مسترق الوركين. قال النبى صلّى الله عليه سلم : سدوا كل خوخه لا خوخه أبى بكر. وقال عمر : أبو بكر خيرنا وسيدنا وأحبنا إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم. توفى سنه ثلاث عشره ، عن ثلاث وستين سنه ، ودفن بالحجره النبويه. وترجمته فى تاريخ الشام فى مجلد ونصف. ينظر تهذيب الكمال : 2 / 709 ، وتهذيب التهذيب : 5 / 315 (537) ، تقريب التهذيب : 1 / 432 (466). خلاصه تهذيب الكمال : 2 / 78 ، الكاشف : 2 / 108 الجرح والتعديل 5 / 111 ، أسد الغابه : 3 / 390 ، التجريد 1 / 323 ، الإصابه : 4 / 169 ، الاستيعاب : 3 - 4 / 963.
2- فى أ: وأما.
3- م : وقولى : «وأما المفرد فإن كان ظرفا أو مجرورا ...» إلى آخره إنما تحمل جميع ذلک الضمير ؛ لأنه فى معنى ما يتحمل الضمير ، فقولنا : زيد فى الدار ، وزيد عندک ، وزيد قائم ، بمعنى : زيد استقر فى الدار ، وزيد استقر عندک ، وزيد قام ، فكما يتحمل الفعل الضمير كذلک يتحمله ما فى معناه ، وأما الجامد ، نحو : زيد أخوک ، فلما كان هو الأول ، لم يحتج إلى رابط ، وليس - أيضا - فى معنى ما يتحمل ضميرا ، فيحمل عليه. أه.
4- م : وقولى : «الضمير إن كان مرفوعا ، لم يجز حذفه» إلى آخره مثال المرفوع : الزيدان قاما ، لا يقال : الزيدان قام ، بحذف ضمير الرفع ، ومثال المخفوض بالإضافه : زيد قام أبوه ، لا يجوز حذف الضمير المضاف إليه الأب. أه.

5- الأسود بن يعفر النهشلى الدارمى التميمى ، أبو نهشل ، وأبو الجراح : شاعر جاهلى ، من سادات تميم من أهل العراق. كان فصيحا جوادا ، نادم النعمان بن المنذر ، ولما أسن كف بصره. ويقال له : «أعشى بنى نهشل». له ديوان شعر مجموع ، أشهر شعره داليته المشهوره ومطلعها [من الكامل] : نام الخلىّ وما أحسّ رقادى والهمّ محتضر لدى وسادى ينظر : الشعر والشعراء 78 ، طبقات ابن سلام 32 ، خزانه الأدب 1 / 195 ، سمط اللآلى 248 ، الأعلام 1 / 330.

27 - وخالد يحمد ساداتنا

بالحقّ لا يحمد بالباطل (1)

التقدير : يحمده سادتنا ، وإن كان مخفوضا بالإضافه لم يجز حذفه ، وإن كان مخفوضا بحرف جر ، جاز إثباته ، وحذفه ؛ نحو قولک : «السّمن منوان بدرهم» أى : منوان منه ، ما لم يؤد إلى تهيئه العامل للعمل وقطعه (2) عنه ، لا يقال : «زيد مررت».

والخبر بالنظر إلى الإثبات والحذف : ثلاثه أقسام : قسم يلزم فيه حذف الخبر ، وهو المبتدأ الواقع بعد لولا (3) ؛ ولذلک لحن المعرى (4) فى قوله [من الوافر] :

28 - يذيب الرّعب منه كلّ عضب

فلو لا الغمد يمسكه لسالا (5)

1- الشاهد فيه قوله : «يحمد ساداتنا» يريد : يحمده ساداتنا ، فحذف المفعول به مخالفا شرطين لحذفه ، وهما : ألا يؤدى حذفه إلى تهيئه العامل للعمل وقطعه عنه ، ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوى. وتفصيل ذلک أن حذف الهاء من «يحمده» يسلط «يحمد» على «خالد» فينصبه على أنه مفعول به مقدم ، ولكن الشاعر رفع «خالدا» بالابتداء وقطع تسلط الفعل «يحمد» عليه ، كما أعمل الابتداء فى «خالد» مع إمكان إعمال «يحمد» فيه. ينظر : معنى اللبيب 2 / 611 ، وهو فيه بلا نسبه.
2- فى أ: والقطع.
3- فى ط : لولاه.
4- أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخى ، المعروف بالمعرى : شاعر فيلسوف ، ولد ومات فى معره النعمان ، أصيب بالجدرى صغيرا فعمى فى السنه الرابعه من عمره وهو ابن إحدى عشره سنه ، وهو من بيت علم كبير فى بلده ، ولما مات وقع على قبره أربعه وثمانون شاعرا يرثونه. أما شعره وهو ديوان حكمته وفلسفته فثلاثه أقسام : «لزوم ما لا يلزم : ويعرف «باللزوميات» و «سقط الزند» ، و «ضوء السقط» ومن تصانيفه : «عبث

الوليد» ، «رساله الملائكه» ، «رساله الغفران» من أشهر كتبه. انظر : ابن خلكان 1 / 33 الأعلام 1 / 157 ، إنباه الرواه 1 / 46.
5- البيت ل- «أبى العلاء المعرى» كما ذكر المصنف والتمثيل به فى قوله : «لو لا الغمد يمسكه» حيث أظهر الخبر بعد «لولا» والقياس حذفه وجوبا ، وقد لحن بعضهم أبا العلاء فى قوله هذا. وخرجه بعضهم على أن «يمسكه» حال من الضمير المستكن فى الخبر ، أى : فلو لا الغمد موجود فى حال كونه يمسكه. ينظر : أوضح المسالک 1 / 221 ، والجنى الدانى ص 600 ، والدرر 2 / 27 ، ورصف المبانى ص 295 ، وبلا نسبه فى شرح الأشمونى 1 / 102 ، وشرح ابن عقيل ص 128 ، ومغنى اللبيب 1 / 273.

والمبتدأ إذا كان مصدرا قد سدّت الحال مسدّ خبره ؛ نحو قولك : «ضربى زيدا قائما (1)» ، وكلّ مبتدأ استعمل محذوف الخبر فى «مثل» ، أو فى كلام جار مجراه فى كثره الاستعمال /.

وقسم يلزم فيه إثبات الخبر ، وهو : كل خبر لا يكون له إن حذف ما يدل عليه (2) ، وخبر «ما» التعجبيه ، وكل خبر يكون فى «مثل» ، أو كلام جار مجراه ، وقسم أنت فيه بالخيار ، وهو ما عدا ذلک.

[والمبتدأ بالنظر إلى الإثبات والحذف قسمان :

قسم يلزم فيه إثباته ، وهو «ما» التعجبيه ، وكل مبتدأ يكون فى مثل ، أو كلام جار مجراه ، أو لا يكون عليه دليل لو حذف.

وقسم أنت فيه بالخيار ، وهو ما عدا ذلک] (3).

والخبر ينقسم بالنظر إلى تقديمه على المبتدأ وتأخيره عنه - ثلاثه أقسام (4) :

1- م : وقولى : «نحو : ضربى زيدا قائما» الأصل : ضربى زيدا إذا كان قائما ، أو : إذ كان قائما ، فحذف الظرف مع ما أضيف إليه ، وأقيم الحال مقامه ؛ لاشتباههما فى أن كل واحد منهما منصوب على معنى فى ، وأيضا فإن الحال بمعنى الوقت ؛ ألا ترى أنک إذا قلت : جاء زيد راكبا ، كان فى معنى جاء زيد وقت ركوبه ، والدليل على أن قائما حال ، وكان تامه - التزام التنكير. أه.
2- م : وقولى : «وهو كل خبر لا يكون له - إن حذف - ما يدل عليه» إلى آخره مثال ذلک قولک : زيد قائم ؛ ألا ترى أنک لو قلت : زيد لم يدر هل المحذوف قائم أو غيره ، ومثال خبر ما التعجبيه : ما أحسن زيدا ، لا يجوز أيضا حذف أحسن ، وإن دل عليه دليل ، لأنه جرى مجرى المثل ، والأمثال لا تغير ومثال الخبر المستعمل فى «مثل» قولهم : «الكلاب على البقر» لا يجوز حذف على البقر ، لأن الأمثال لا تغير عما استعملت عليه ، وكذلک أيضا لا يجوز حذف الكلاب ، ولا حذف ما التعجبيه ، ومثال ما أنت فى حذفه بالخيار ؛ من مبتدأ أو خبر قولک : صبر جميل أى : أمرى صبر جميل إن

قدرت المحذوف المبتدأ ، أو صبر جميل أمثل إن قدرت المحذوف الخبر. أه.
3- سقط فى أ.
4- م : وقولى : «والخبر ينقسم بالنظر إلى تقديمه على المبتدأ وتأخيره عنه ثلاثه أقسام ...» إلى آخره مثال كون المبتدأ اسم شرط : أى رجل يقم أقم معه ، ومثال كونه اسم استفهام : أى رجل قائم؟ ، ومثال كونه كم الخبريه : كم درهم مالک ، ومثال كونه ما التعجبيه : ما أحسن زيدا ، ومثال تساويهما فى التعريف : زيد أخو عمرو ، ومثال تساويهما فى التنكير : خير من زيد شر من عمرو ، ومثال كونه مشبها بالخبر : زيد زهير ، ومثال كونه ضمير شأن : (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ) [الإخلاص : 1] ، ومثال الإخبار عنه بفعل مرفوعه مضمر : زيد قام ، وعمرو ضرب ، جميع ذلک يلزم فيه تقديم المبتدأ. أه.

قسم يلزم فيه تأخير الخبر ، وهو أن يكون المبتدأ اسم شرط ، أو اسم استفهام ، أو كم الخبريه ، أو ما التعجبيه ، أو يكون المبتدأ والخبر متساويى الرتبه فى التعريف أو التنكير ، أو يكون المبتدأ مشبها بالخبر ، أو ضمير شأن ، أو مخبرا عنه بفعل مرفوعه مضمر مستتر فيه عائد على المبتدإ ، أو يكون المبتدأ قد استعمل خبره مؤخّرا عنه فى مثل ، أو كلام جار مجراه.

وقسم يلزم فيه تقديم الخبر (1) ، وهو أن يكون الخبر اسم استفهام ، أو كم الخبريه ، أو يكون المبتدأ نكره لا مسوّغ للابتداء بها ، إلا كون خبرها ظرفا أو مجرورا متقدّما عليها ، أو يكون المبتدأ إنّ ومعموليها ، أو قد اتصل به ضمير يعود على شىء فى الخبر ، أو يكون الخبر قد استعمل مقدما على المبتدأ فى مثل ، أو كلام جار مجراه.

وقسم أنت فيه بالخيار ، وهو ما عدا ذلک.

ولا يقضى المبتدأ أزيد من خبر واحد من غير عطف ، إلا بشرط أن يكون الخبران فصاعدا فى معنى خبر واحد ؛ نحو قولهم : «هذا حلو حامض ، أى : مرّ ، ويجوز دخول الفاء فى الخبر (2) إذا كان المبتدأ اسما موصولا أو نكره موصوفه عامّه ؛ بشرط أن

1- م : وقولى : «وقسم يلزم فيه تقديم الخبر» إلى آخره ، مثال كون الخبر اسم استفهام : أى رجل زيد؟ ومثال كونه كم الخبريه : كم درهم مالک ومثال كون المسوغ للابتداء بالنكره كون خبرها ظرفا أو مجرورا مقدما عليها : فى الدار رجل ، وعندک امرأه ، ومثال كون المبتدأ أن ومعموليها : فى الكتاب أنک منطلق ، ومثال اتصال الضمير العائد على شئ فى الخبر قولک : فى الدار صاحبها ، جميع ذلک يلزم فيه تقديم الخبر ، وما عدا ذلک أنت فيه بالخيار نحو قولک : زيد قائم ، وإن شئت قلت : قائم زيد. أه.
2- م : وقولى : «ويجوز دخول الفاء فى الخبر» إلى آخره مثال دخول الفاء فى خبر الموصول والنكره الموصوفه عند استيفاء الشروط قولک : الذى فى الدار فله درهم ، والذى عندک فله دينار ، والذى أتانى فله جبّه ، وكل رجل فى الدار فله درهم ، وكل رجل عندک فله دينار ، وكل رجل أتانى فله جبه ، فإن لم يقدر الكون فى الدار أو عندک والإتيان سببا فى استحقاق الدينار أو الدرهم أو الجبه ، بل استحق ذلک بسبب آخر - لم تدخل الفاء فى الخبر ، ولو قلت : الذى أبوه قائم فله درهم ، وكل رجل أبوه قائم فله درهم

- لم يسغ ذلک ؛ لأن الصله والصفه ليستا بظرف ولا مجرور ولا فعل وكذلک لو قلت : كل رجل إن يأتنى آته فله درهم ، والذى إن يأتنى آته فله درهم ، لم يسغ ذلک لأن الصله والصفه جمله شرط وجزاء وكذلک لو قلت : الذى ما أتانى فله درهم ، وكل رجل ما أتانى فله درهم ، لم يسغ ذلک ؛ لأن أداه الشرط لا تدخل على الفعل المنفى بما ، لا تقول : إن ما أتانى أحد فله درهم ، فالصواب فى جميع ذلک إسقاط الفاء من الخبر. أه.

تكون الصله أو الصفه ظرفا أو مجرورا أو جمله فعليه غير شرطيه يكون الفعل منها على هيئه لا تنافى أداه الشرط ، وبشرط أن يكون الخبر مستحقّا بالصله أو بالصفه (1).

1- فى ط : الصفه.

وإنما عقّب به بعد المبتدأ والخبر ؛ لأنّ كثيرا من مسائله يرجع إلى ذلک ، فالاشتغال : هو أن / يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو ما جرى مجراه ، قد عمل فى ضمير ذلک الاسم أو فى سببيّه ، ولو لم يعمل فيه ، لعمل فى الاسم المشتغل عنه ، أو فى موضعه :

فمثال عمله فى الاسم : قولک : «زيد ضربته» ؛ ألا ترى أنه لو لم يعمل الفعل فى الضمير ، لنصب زيدا.

ومثال عمله فى موضعه : قولک : «أزيد قام أبوه» ؛ ألا ترى أنّ «قام» لو لم يعمل فى الأب ، لم يعمل فى زيد ؛ لأنّ الفاعل لا يتقدّم على الفعل ، لكن يعمل فى ظرف أو مجرور إن وقع موقعه.

وأعنى بالسببى (1) : ما اتصل به ضمير عائد على المشتغل عنه ، وما اشتملت صفته على ضمير عائد عليه ، وما عطف عليه اسم قد اتصل به ضمير عائد عليه بالواو خاصّه ، وما أضيف إلى شىء من ذلک.

والاسم المشتغل عنه إن لم يتقدمه شىء ، وكان العامل الذى بعده ليس فى معنى أمر ولا نهى ولا دعاء : فإما أن يعمل فى الضمير أو فى السببى رفعا أو غيره : فإن عمل فيه رفعا ، لم يجز فى المشتغل عنه إلا الرفع على الابتداء (2) ، وإن عمل فيه غير ذلک ، (3)

1- م : باب الاشتغال قولى : «وأعنى بالسّببى» إلى آخره مثال ما أضيف إلى ضمير المشتغل عنه : زيد ضربت أخاه ، فالأخ مضاف إلى ضمير المشتغل عنه ، وهو زيد ، ومثال ما أضيف إلى ما اتصل بضميره : زيد ضربت غلام أبيه ، ومثال ما اشتملت صفته على ضمير عائد عليه : زيد ضربت رجلا يبغضه ، ومثال ما عطف عليه اسم قد اتصل به ضمير عائد عليه بالواو خاصه : زيد ضربت رجلا وأخاه. أه.
2- م : وقولى : «فإن عمل فى الضمير أو السببى ، رفعا - لم يجز فى المشتغل عنه إلا الرفع على الابتداء» ، ومثال ذلک : زيد قام ، وزيد قام أبوه ، لا يجوز فى «زيد» فى المسألتين إلا الرفع على الابتداء. أه.
3- م : وقولى : «وإن عمل فيه غير ذلک» إلى آخره مثال ذلک : زيد ضربته ، وزيد مررت به ، وزيد ضربت أخاه ، وزيد مررت بأخيه ، الأحسن ، فى

جميع ذلک الرفع على الابتداء ؛ لأنه ليس فيه تكلف إضمار فعل ، ويجوز فيه النصب بإضمار فعل يفسره الظاهر من لفظه إن أمكن ، وذلک نحو قولک : زيدا ضربته أى : ضربت زيدا ضربته ، وإلا فمن معناه نحو قولک : زيدا ضربت أخاه وزيدا مررت به وزيدا مررت بأخيه أى : أهنت زيدا ضربت أخاه ، ولقيت زيدا مررت به ولا بست زيدا مررت بأخيه. أه.

جاز فيه الرفع على الابتداء ؛ وهو المختار ، والنصب على إضمار فعل يفسره الظاهر من لفظه إن أمكن ؛ وإلا فمن معناه.

والمخفوض إذا (1) كان في موضع رفع يعامل فى هذا الباب معامله المرفوع (2) إلا أنّ النصب أبدا فى هذا الباب (3) مع الضمير المنصوب أحسن منه مع السببى المنصوب ، ومع السببى المنصوب أحسن منه مع الضمير المجرور ، ومع الضمير المجرور أحسن منه مع السببى المجرور.

فإن كان العامل فى معنى أمر أو نهى أو دعاء (4) ، جاز - أيضا - فى المشتغل عنه الرفع على الابتداء ، والحمل على إضمار فعل ؛ فيكون على حسب الضمير أو السببى ، فإن كان مرفوعا رفع ، وإن كان منصوبا أو مخفوضا ، نصب ، والاختيار إضمار الفعل.

1- فى أ: إن.
2- م : وقولى : «والمخفوض إذا كان فى موضع رفع يعامل فى هذا الباب معامله المرفوع» مثال ذلک : زيد سير به ، لا يجوز فى زيد إلا الرفع على الابتداء ، كما لا يجوز فى : زيد قام ، إلا الرفع على الابتداء. أه.
3- م : وقولى : «إلا أن النصب أبدا فى هذا الباب» إلى آخره إنما كان النصب فى : زيدا ضربته ، أحسن منه فى : زيدا مررت به ؛ لأن ضرب يفسر العامل المضمر من لفظه ومعناه ، وفى : زيدا مررت به يفسره من معناه ، وكان النصب فى قولک : زيدا مررت به أحسن منه فى قولک زيدا ضربت أخاه ؛ لأن دلاله مررت على لقيت أبين من دلاله ضربت على أهنت ، والنصب فى قولک : زيدا ضربت أخاه أحسن - منه فى قولک : زيدا مررت بأخيه ؛ لأن ضربت يصل بنفسه كأهنته ، وليس مررت بواصل إلى معموله كوصول لا بست. أه.
4- م : وقولى : «فإن كان العامل فى معنى أمر أو نهى أو دعاء» إلى آخره إنما يختار النصب بإضمار فعل إن كان الضمير أو السببى منصوبا ؛ لأن الأمر والنهى لا يكونان إلا بالفعل ؛ فاختير إضمار الفعل لذلک ، والدعاء بمنزله الأمر ؛ لأنه طلب مثله ؛ وكذلک كان حق باب صيغه فعله أن يكون كصيغه فعل الأمر ؛ نحو قولک : اغفر اللهم لزيد ، ومثال ذلک : زيدا اضربه ، وزيدا لا تضربه ، وزيدا امرر به ، وزيدا لا تمرر به ، وزيدا اغفر له ، وزيدا اضرب أخاه ، وزيدا لا تضرب أخاه ، وزيدا امرر بأخيه ، وزيدا لا تمرر بأخيه ، وزيدا غفر الله لأبيه ، ولمثل تلک العله أيضا نختار الرفع بإضمار فعل إذا كان

الضمير أو السببى مرفوعا ، نحو قولک : زيد ليقم ، وزيد ليقم أبوه ، وزيد لا يقم ، وزيد لا يقم أبوه. أه.

هذا إذا (1) لم يقع العامل صله أو صفه (2) أو يفصل بينه وبين المشتغل عنه أداه من أدوات الصدور ، وهى : ما النافيه ، ولا فى جواب القسم ، وأدوات الاستفهام أو الشرط أو التحضيض ، وهى : هلا ولو لا ولو ما وألا بمعناها ، ولام الابتداء أو الداخله على جواب القسم ، فإنه لا يجوز فيه إذ ذاک إلا / الرفع على الابتداء.

وإن تقدمه شىء : فإما أن يكون حرف عطف ، أو أداه لا يليها إلا الفعل ظاهرا أو مضمرا ، أو أداه هى بالفعل أولى ، أو سؤالا تكون جمله الاشتغال جوابا له ، أو غير ذلک.

فإن تقدمه غير ذلک : فالأمر فيه على ما كان عليه لو لم يتقدمه شىء (3)

وإن تقدمه سؤال (4) ، فإن كان العامل فى الضمير أو السببى غير خبر ، فالأمر على ما كان عليه لو لم يتقدمه شىء.

وإن كان خبرا ، جاز فى المشتغل عنه الرفع على الابتداء ، والحمل على إضمار فعل ، إلا أنّ الاختيار : أن يوافق المشتغل عنه فى إعراب الاسم الذى استفهم به ، فإن كان

1- فى أ: ما.
2- م : وقولى : «ما لم يقع العامل صله أو صفه ...» إلى آخره مثال وقوع العامل صله : زيد الذى ضربته ، ومثال وقوعه صفه : زيد رجل يكرمه عمرو ، ومثال الفصل بينهما بما : زيد ما ضربته وبأداه الاستفهام : زيد أضربته؟ وبأداه شرط : زيد إن تضربه يضربک ، وبأداه تحضيض : زيد هلا ضربته ، وبلام الابتداء : زيد لتضربه ، وبلام القسم : زيد لتضربنه لا يجوز فى زيد فى جميع ذلک إلا الرفع على الابتداء. أه.
3- م : وقولى : «فإن تقدمه غير ذلک ، فالأمر على ما كان عليه لو لم يتقدمه شئ» مثال ذلک أن تتقدمه ألا الاستفتاحيه نحو قولک : ألا زيد ضربته ، الاختيار فى زيد الرفع على الابتداء كما كان قبل أن تدخل عليه ألا ، ويجوز نصبه بإضمار فعل. أه.
4- م : وقولى : «وإن تقدمه سؤال ...» إلى آخره مثال تقدم السؤال مع كون العامل غير خبر قولک فى جواب من قال : أى رجل أضربه؟ : زيدا اضربه ، وفى جواب من قال : أى رجل لا أضربه؟ : زيدا لا تضربه ، الاختيار

فى زيد فى المسألتين النصب ، كما كان قبل تقدم السؤال ، ومثال تقدمه مع كون العامل خبرا قولک فى جواب من قال أى رجل ضربت؟ : زيدا ضربته ، وفى جواب من قال : أى رجل ضربته؟ : زيد ضربته ، فتنصب زيدا وترفعه إلا أن الاختيار إذا كان اسم السؤال الذى هو أى منصوبا - أن تنصبه ، وإذا كان مرفوعا أن ترفعه. أه.

مبتدأ أو معمولا لفعل ، كان هو كذلک.

وإن تقدّمه حرف عطف (1) ، فلا يخلو - أيضا - أن يكون العامل - أيضا - خبرا أو غير خبر :

فإن كان غير خبر ، فالأمر فى المشتغل عنه على ما كان عليه لو لم يتقدّمه شىء.

وإن كان خبرا : فإما أن يكون العطف على جمله اسميه ؛ فيكون الأمر على ما كان عليه لو لم يتقدّمه شىء ، وإما [أن يكون] (2) على جمله فعليه ؛ فيجوز الابتداء ، والحمل على إضمار فعل ، والمختار : الحمل على إضمار الفعل. وإما (3) أن يكون العطف على جمله ذات وجهين ؛ فيستوى الرفع على الابتداء ، والحمل على إضمار فعل.

هذا ما لم يفصل بين حرف العطف وبين المشتغل عنه ب- «إذا» (4) التى للمفاجأه ؛ فلا يجوز [فيه] (5) إلا الابتداء ؛ إلا أن يكون الفعل العامل فى الضمير أو فى السببى

1- م : وقولى : «وإن تقدمه حرف عطف ...» إلى آخره مثال تقدم حرف العطف عليه ، والعامل غير خبر قولک : اضرب زيدا وعمرو لا تضربه ، ولا تضرب زيدا وعمرا اضربه ، الاختيار فى عمرو النصب على إضمار فعل ، ويجوز رفعه على الابتداء ، كما كان لو لم يتقدمه شئ ، ومثال تقدم حرف العطف والعامل خبر ، وقد تقدم حرف العطف جمله اسميّه قولک : عمرو أخوک وزيد ضربته ، الاختيار فى زيد الرفع على الابتداء ، كما كان قبل أن يتقدمه شئ ، ويجوز النصب بإضمار فعل ، ومثال تقدمه والعامل خبر ، وقد تقدم حرف العطف جمله فعليه قولک : ضربت زيدا وعمرا أكرمته ، الاختيار فى عمرو النصب بإضمار فعل ، حتى تكون قد عطفت جمله فعليه ، على جمله فعليه ويجوز رفعه على الابتداء ، ومثال تقدم حرف العطف على الاسم المشتغل عنه وقد تقدمه جمله ذات وجهين قولک : زيد ضربته وعمرو أكرمته ، يستوى فى عمرو الرفع على الابتداء رعيا للجمله بأسرها ، لأنها اسميه أى : صدرها اسم ، والنصب بإضمار فعل رعيا للجمله الصغرى التى هى : ضربته ، من قولک : زيد ضربته. أه.
2- سقط فى أ.

3- فى ط : ولها.
4- م : وقولى : «هذا ما لم يفصل بين حرف العطف والمشتغل عنه ب- «إذا» ...» إلى آخره مثال الفصل بإذا التى للمفاجأه : أتيت زيدا فإذا عمرو يضربه ، لا يجوز فى عمرو إلا الرفع على الابتداء ومثال الفصل بأمّا قولک : ضربت زيدا وأما عمرو فأكرمته ، الاختيار فى عمرو الرفع على الابتداء كما كان لو لم يتقدمه شىء ، ويجوز نصبه بإضمار فعل. أه.
5- سقط فى ط.

مقرونا بعده ؛ فإنّ حكم الاسم إذ ذاک کحکمه لو لم يتقدمه شىء ، أو ب- «أما» ؛ فيبقى على حكمه لو لم يتقدمه شىء.

وإن تقدّمته أداه لا يليها إلا الفعل ظاهرا أو مضمرا ، لم يجز فى المشتغل عنه إلا الحمل على إضمار فعل ، وتلک الأدوات هى أدوات الشرط (1) ، وأعنى بذلک : إن وأخواتها ، «ولو» التى هى حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ، أو بمعنى «إن» ، والفرق بينهما : أنّ التى هى لما كان سيقع لوقوع غيره يكون الفعل الذى بعدها بمعنى / المضى ، وإن لم تكن صيغته صيغه الماضى ؛ نحو قولک : «لو يقوم زيد أمس ، لقام عمرو» وإن شئت أسقطت اللام ، والتى هى بمعنى «إن» تخلص الفعل للاستقبال ، وإن كانت صيغته صيغه الماضى ، صبرت معناه إلى الاستقبال ؛ نحو قوله [من البسيط] :

29 - قوم إذا حاربوا شدّوا مآزرهم

دون النّساء ولو باتت بأطهار (2)

أى : وإن باتت بأطهار.

«ولو» من : «نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه» (3) محتمله الوجهين.

1- م : وقولى : «وتلک الأدوات هى أدوات الشرط ...» إلى آخره مثال تقدم أداه الشرط : إن زيدا ضربته ضربک ، ولو زيدا ضربته ضربک ، لا يجوز فى زيد فى المسألتين إلا الحمل على إضمار فعل ، وينصبه سواء كانت لو بمعنى إن ، أو حرف امتناع لامتناع. والفرق بينهما أنّ التى هى بمعنى إن ، تدخل على الماضى ، فتخلصه للاستقبال نحو قوله تعالى : (فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَباً وَلَوِ افْتَدى بِهِ) [آل عمران : 91] والتى هى حرف امتناع لامتناع تدخل على المضارع فتخلصه إلى الماضى ، نحو قولک : لو يقوم زيد قام عمرو ، تريد : لو قام زيد قام عمرو. أه.
2- البيت للأخطل والشاهد فيه قوله : «ولو باتت بأطهار» حيث جاءت «لو» شرطيه بمعنى «إن» ، صارفه الماضى إلى الاستقبال. ينظر : ديوانه 84 ، وحماسه البحترى 34 ، وشرح شواهد المغنى 2 / 646 ، ونوادر أبى زيد 150 ، وبلا نسبه فى الجنى الدانى 285 ، ورصف المبانى 291 ، وشرح

الأشمونى 3 / 601 ، وشرح عمده الحافظ 583 ، 584 ، ومغنى اللبيب 1 / 264
3- م : وقولى : وعلى ذلك ينبغى أن نحمل «نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه» أى : على أنها بمعنى إن ، كأنه قال : «إن لم يخف الله لم يعصه» [أراد أن صهيبا إنما يطيع الله حبا لا لمخافه عقابه سبحانه وقد اشتهر فى كلام الأصوليين وأصحاب المعانى وأهل العربيه من حديث عمر ، وبعضهم يرفعه إلى النبى صلّى الله عليه وسلّم ، وذكر البهاء السبكى أنه لم يظفر به بعد البحث. وكذا كثير من أهل اللغه لكن نقل فى المقاصد عن الحافظ ابن حجر أنه ظفر به فى مشكل الحديث لابن قتيبه من غير إسناد. وقال فى اللآلىء : منهم من يجعله من كلام عمر ، وقد كثر السؤال عنه ، ولم أقف له على أصل ، وسئل بعض شيوخنا الحفاظ عنه ، فلم يعرفه ، لكن روى أبو نعيم فى الحليه بسند ضعيف عن عبد الله بن الأرقم أنه قال : حضرت عمر عند وفاته مع ابن عباس والمسور ابن مخرمه ، فقال عمر سمعت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يقول : «إن سالما شديد الحب لله عز وجل ، لو كان لا يخاف الله ما عصاه» وفى لفظ : «لو لم يخف الله ما عصاه» ، وفى روايه قال : «لو استخلفت سالما مولى أبى حذيفه ، فسألنى ربى ما حملك على ذلك؟ لقلت سمعت نبيك صلّى الله عليه وسلّم يقول إنه يحب الله حقا من قلبه» ، وقال الجلال السيوطى فى شرح نظم التلخيص : «كثر سؤال الناس عن حديث «نعم العبد صهيب ، لو لم يخف الله لم يعصه» ، ونسبه بعضهم إلى النبى صلّى الله عليه وسلّم ، ونسبه ابن مالك فى شرح الكافيه وغيره إلى عمر ، قال الشيخ بهاء الدين السبكى لم أر هذا الكلام فى شىء من كتب الحديث ، لا مرفوعا ولا موقوفا ، لا عن عمر ولا عن غيره ، مع شده التفحص عنه» انته. نعم قد روى الديلمى فى سالم لا صهيب عن عمر مرفوعا أن معاذ بن جبل إمام العلماء يوم القيامه لا يحجبه من الله إلا المرسلون ، وإن سالما مولى أبى حذيفه شديد الحب فى الله ، لو لم يخف الله ما عصاه. والله أعلم. ينظر كشف الخفا 446 - 447 ، المصنوع فى معرفه الحديث الموضوع 202 ، الأسرار المرفوعه 253 - 255 ، الفوائد المجموعه 409 ، التذكره للفتنى 101 ، الدرر المنتثره فى الأحاديث المشتهره للسيوطى 165]. وإنما حملتها على ذلك لأنها لو كانت حرف امتناع لامتناع ، لكان المعنى فاسدا ، لأنه إذا امتنع النفى لزم الإيجاب ؛ فيلزم من ذلك أن يكون خاف الله وعصاه ، وهو خلاف المعنى المراد ، ولا يلزم ذلك إذا جعلتها بمعنى إن. أه.

وأدوات التحضيض (1) ، وهى : هلا ولو لا ولو ما وألا بمعناها ، فإن كانت «لو لا» حرف امتناع لوجود ، لم يلها إلا الابتداء ، وتدخل «اللام» فى جوابها ، وجواب

1- م : وقولى : «وأدوات التحضيض ...» إلى آخره مثال تقدم أداه التحضيض : هلا زيدا ضربته ، لا يجوز فى زيد إلا النصب بإضمار فعل ؛ لأن أداه التحضيض لا يليها المبتدأ ، فأما قول الشاعر : [من الطويل] ونبّئت ليلى أرسلت بشفاعه إلىّ فهلّا نفس ليلى شفيعها [ينظر البيت للمجنون فى ديوانه ص 154 ، ولإبراهيم الصولى فى ديوانه ص 185 ولابن الدمينه فى ملحق ديوانه ص 206 ، وللمجنون أو لابن الدمينه أو للصمه بن عبد الله القشيرى فى شرح شواهد المغنى 1 / 221 ، والمقاصد النحويه 3 / 416 ، ولأحد هؤلاء أو لإبراهيم الصولى فى خزانه الأدب 3 / 60 ، وللمجنون أو للصمه القشيرى فى الدرر 5 / 106 وللمجنون أو لغيره فى المقاصد النحويه 4 / 457 ، وبلا نسبه فى الأغانى 11 / 314 وأوضح المسالك 3 / 129 ، وتخليص الشواهد ص 320 ، وجواهر الأدب ص 394 والجنى الدانى ص 509 ، 613 ، وخزانه الأدب 8 / 513 ، 10 / 229 ، 11 / 245 ، 313 ، ورصف المبانى ص 408 ، والزهره ص 193 ، وشرح الأشمونى 2 / 316 ، وشرح التصريح 2 / 41 ، وشرح ابن عقيل ص 322 ، ومغنى اللبيب 1 / 74 ، وهمع الهوامع 2 / 67]. وقول الآخر [من البسيط] : قالت : أراك بما أنفقت ذا سرف عند اللقاء فهلّا فيک تصريد [ينظر شرح المقرب للدكتور على فاخر 2 / 834] ف «نفس» ليلى و «تصريد» محمولان على إضمار فعل ، وليسا بمبتدأين ، والتقدير : فهلا رئى فيک تصريد ، وهلا شفعت نفس ليلى لها ، وشفيعها بدل من نفس أو خبر ابتداء مضمر أى : هو شفيعها المقبول : وحذف الصفه لفهم المعنى : وكل ظرف لما يستقبل فإنه إذا تقدم الاسم المشتغل عنه يجرى مجرى أداه الشرط ؛ فإن الاسم لا يكون إذ ذاک إلا محمولا على فعل مضمر ، فإذا قلت : إذا زيدا ضربته غضب ، لم يجز فى زيد إلا النصب بإضمار فعل ، ولو قلت : إذا زيد قام قام عمرو ، لم يكن زيد إلا مرفوعا بإضمار فعل أى : إذا قام زيد قام عمرو ، فأضمرت قام الأولى ؛ لدلاله الثانيه عليها ، والدليل على أنه محمول على إضمار فعل : أنه لم يؤت بعد إذا بصريح المبتدأ والخبر ، لا يقال : إذا زيد قائم قام عمرو : فأما قول الشاعر : [من الطويل] فهلا أعدّونى لمثلى تفاقدوا إذا الخصم أبزى مائل الرّأس أنكب [ينظر البيت لبعض بنى فقعس فى الخزانه 3 / 29

، 30 ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ص 214 ، وبلا نسبه فى لسان العرب (نكب) ، (تيز)] ف- «أبزى» فعل ماض بمعنى غلب ، وليس اسما على وزن أفعل ، ويكون قوله «مائل الرأس أنكب» خبر ابتداء مضمر أى : هو مائل الرأس أنكب ، والجمله فى موضع الحال من الضمير فى أبزى. أه.

«لو» إذا كان موجبا أو منفيّا ب- «ما» [أو بمعناها](1) ، ويجوز حذفها ، ومن ذلک قوله [من البسيط] :

30 - لو لا الحياء وباقى الدّين عبتكما

ببعض ما فيكما إذ عبتما عورى (2)

وحذفها مع «ما» أحسن من حذفها فى الموجب ، فإن كان الجواب منفيّا ب- «لم» لم يجز دخول اللام عليه ، وكل ظرف زمان لما يستقبل ، وإن تقدّمه أداه هى بالفعل أولى ، كان الاختيار الحمل على إضمار فعل ، ويجوز الرفع على الابتداء.

1- سقط فى أ.
2- البيت ل- «ابن مقبل» ، والشاهد فيه : أن حذف اللام من جواب «لو لا» ضروره أو قليل. وينظر : ديوانه ص 76 ، والدرر 5 / 104 ، والشعر والشعراء 1 / 463 ، ولسان العرب (بعض) ، وبلا نسبه فى الجنى الدانى 598 ، ورصف المبانى 242 ، وهمع الهوامع 2 / 67.

والأدوات التى هى بالفعل أولى : أدوات الاستفهام (1) ، وما ولا النافيتان ، إلا أن أدوات الشرط وأدوات الاستفهام (2) إذا وقع بعدها الفعل والاسم - قدّم الفعل على الاسم ؛ فلا تكون المسأله من [باب](3) الاشتغال.

ولا يجوز تقديم الاسم على الفعل إلا فى ضروره شعر ، ما عدا الهمزه ، وإذا كان الفعل الذى دخلت عليه ماضيا ، فإنه يجوز تقديم الاسم بعدها على الفعل فى الكلام ، وإن كان الاختيار تقديم الفعل ، والاسم المشتغل عنه فى هذا الباب إن كان له ضمير

1- م : وقولى : «والأدوات التى هى بالفعل أولى أدوات الاستفهام ...» إلى آخره مثال تقدم أداه الاستفهام على الاسم المشتغل عنه : أزيدا ضربته؟ ، ومثال تقدم ما ولا النافيتين عليه : ما زيدا ضربته ، ولا عمرا أكرمته ، الاختيار فى زيد وعمرو فى جميع ذلک النصب بإضمار فعل يفسره ما بعده ، ويجوز رفعهما على الابتداء ، وكذلک لو قلت : أزيد قام ، وما زيد قام ولا عمرو خرج ، لكان الاختيار فى زيد وعمرو الرفع بإضمار فعل يفسره ما بعده ، ويجوز رفعهما على الابتداء ، وإنما اختير فى الاسم الواقع بعدها الحمل على إضمار فعل لشبهها بأدوات الشرط ، وذلک أن الفعل بعدها غير واقع ، كما أنه بعد أداه الشرط كذلک ، ألا ترى أن القيام إذا دخلت عليه أداه الشرط - غير واقع ، كما أنه كذلک إذا دخلت عليه أداه نفى أو استفهام ، وأيضا فإن الاستفهام قد يضمن معنى الشرط ، فيحتاج إذ ذاک إلى جواب فتقول : أتأتينى أكرمک؟ ، كما تقول : إن تأتنى أكرمک ، ولقصور المشبه عن المشبه به يجوز فى الاسم الواقع بعد أداه الاستفهام وما ولا النافيتين - أن يرتفع على الابتداء ، ولا يجوز ذلک فى الاسم الواقع بعد أداه الشرط. أه.
2- م : وقولى : «إلا أن أدوات الشرط وأدوات الاستفهام ...» إلى آخره مثال وقوع الفعل والاسم بعدهما : هل قام زيد؟ ومتى يقم زيد قام عمرو ، فتقدم الفعل ، ولا يجوز أن تقول : هل زيد قام؟ ، ومتى زيد يقم قام عمرو ، إلا فى ضروره ، إلا الهمزه من أدوات الاستفهام ؛ فإنه قد يجوز ذلک فيها فى الكلام فتقول : أقام زيد؟ ، وإن شئت قلت : أزيد قام؟ ، وكذلک إن من أدوات الشرط إذا كان الفعل الذى بعدها ماضيا ، فإنه قد يجوز ذلک فيها فى الكلام ، فتقول : إن قام زيد قام عمرو ، وإن شئت قلت : إن زيد قام قام عمرو ، وقال تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجارَکَ ...) [التوبه : 6] ، وإنما جاز ذلک فيهما ؛ لأن الهمزه أم أدوات الاستفهام ، و «إن» أمّ أدوات الشرط ، وإنما لم يجز فى إن إلا إذا كان الفعل ماضيا ؛ لأن الفعل

الماضى لا يظهر لهما فيه عمل ، فسهل لذلک الفصل بينها وبينه فى اللفظ ، وإذا كان الفعل مضارعا ظهر عملها ، فلم يسغ الفصل بينهما ، ولو قلت : إن زيد يقم قام عمرو ، لم يجز إلا فى ضروره. أه.
3- سقط فى ط.

واحد (1) / أو سببى واحد ، حملته عليه ، وإن كان له سببيّان أو ضميران منفصلان ، أو ضمير منفصل وسببى ، حملته على أيهما شئت ، وإن كان له ضمير متصل مرفوع مع سببى ، أو ضمير منفصل ، حملته على الضمير المتصل لا غير ، وإن كان له ضمير متصل منصوب مع ضمير منفصل أو سببى ، حملته على أيهما شئت فى باب «ظننت» ، وفى : «فقدتّ وعدمت» ، وفى غير ذلک من الأبواب ، لا يجوز حمله إلا على الضمير المتصل.

وإن كان له ضميران متصلان ، حملته على المرفوع منهما ، إلا أنّ ذلک لا يكون إلا فى باب «ظننت» وفى «فقدتّ وعدمت».

1- م : وقولى : «والاسم المشتغل عنه فى هذا الباب إن كان له ضمير واحد» إلى آخره مثال ما له ضمير واحد أو سببى واحد : زيد ضربته وعمرو أكرمت أخاه ، وقد تقدم حكمه ، ومثال ما له سببيان : أزيدا ضرب أخاه أبوه ، ومثال ما له ضميران منفصلان : أزيدا إياه لم يضرب إلا هو ، ومثال ما له ضمير منفصل وسببى : أزيد لم يضرب أخاه إلا هو ، جميع ذلک يختار فيه نصب زيد بإضمار فعل إن حملته على المنصوب ، ورفعه بإضمار فعل إن حملته على المرفوع ، وقد يجوز رفع زيد فى جميع ذلک بالابتداء. ومثال ما له ضمير متصل مرفوع مع سببى أو ضمير منفصل منصوب قولک : أزيد لم يضرب أخاه ، وأزيد لم يضرب إلا إياه ، والمختار فى زيد الرفع بإضمار فعل حملا على الضمير المرفوع المستتر فى : يضرب ، ويجوز رفعه على الابتداء ، ولا يجوز فيه النصب بإضمار فعل أصلا ، لا تقول : أزيدا لم يضرب أخاه؟ ولا أزيدا لم يضرب إلا إياه ومثال ما له ضمير متصل منصوب مع ضمير منفصل أو سببى فى باب ظننت وفى فقدت وعدمت : أزيد لم يظنّه إلا هو قائما؟ ، وأزيد ظنه أخوک قائما؟ ، وأزيد عدمه أخوه؟ ، وأزيد لم يعدمه إلا هو؟ ، المختار فى زيد النصب بإضمار فعل حملا على الضمير المنصوب أو الرفع بإضمار فعل حملا على الضمير المنفصل أو السببى ويجوز الرفع على الابتداء ، ومثال ما له ضمير متصل منصوب مع ضمير منفصل أو سببى فى غير فقدت وعدمت وباب ظننت قولک : أزيدا لم يضربه إلا هو؟ ، وأزيدا ضربه أخوه؟ ، المختار فى زيد النصب بإضمار فعل حملا على الضمير المنصوب ، ويجوز فيه الرفع على الابتداء ، ولا يجوز فيه الرفع على إضمار فعل حملا على السببى أو الضمير المنفصل ، كما جاز ذلک فى باب ظننت ، ومثال ما له ضميران متصلان قولک : أزيد ظنه قائما؟ المختار فى زيد

الرفع بإضمار فعل ، حملا على الضمير المرفوع المتصل المستتر فى ظنّ ، ويجوز رفعه على الابتداء ، ولا يجوز نصبه حملا على الضمير المنصوب ، ولا يتصور أن يكون للاسم المشتغل عنه ضميران متصلان أحدهما مرفوع ، والآخر منصوب فى غير باب ظننت وفقدت ، وعدمت لو قلت : أزيد ضربه؟ ، تريد : ضرب هو نفسه لم يجز ؛ لأن الضمير المتصل لا يتعدّى فعله إلى المضمر المتصل إلا فيما ذكر من فقدت وعدمت وباب الظن. أه.

وهى : كان وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وليس وغدا وراح وآض وما زال وما انفك وما فتئ وما برح وما دام وقعد من قولهم : «شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربه» ، وجاء فى (1) قولهم : «ما جاءت حاجتك».

وهى أفعال ، وكلها يجوز فيها أن تدخل على المبتدأ والخبر ، فما كان مبتدأ كان اسما لها إلا اسم الشرط (2) ، واسم الاستفهام ، وكم الخبريه ، والأسماء التى التزم فيها الرفع على الابتداء ؛ نحو ما التعجبيه ، وأيمن الله.

وما كان خبرا للمبتدأ ، كان خبرا لها (3) إلا الجمله غير المحتمله للصدق والكذب.

وكلها يجوز أن تستعمل تامه ، فلا تحتاج إلى خبر ، إلا ليس وما زال وما فتئ وجاء

1- فى أ: من
2- م : باب كان وأخواتها قولى : «فما كان مبتدأ كان اسما لها إلا اسم الشرط» إلى آخره مثال ذلک : زيد قائم إذا أدخلت عليهما فعلا من أفعال هذا الباب ، صار المبتدأ اسما له وخبره خبرا له فتقول : كان زيد قائما إلا ما استثنيناه فإن ذلک لا يجوز فيه ، أما اسم الشرط واسم الاستفهام وكم الخبريه فلا يجوز ذلک فيها ؛ لأنها لها صدر الكلام ، وجعلها اسما لفعل من أفعال هذا الباب يخرجها عن ذلک ؛ فلذلک لم نقل كان أيّهم قائما ، ولا كان أيهم يضربه اضربه ، ولا كان كم درهم عندک ، وأما ما التعجبيه وايمن الله ولعمر الله فإن العرب التزمت فيها الرفع على الابتداء ، وجعلها اسما لفعل من أفعال هذا الباب يخرجها عن ذلک ؛ فلذلک لم نقل : كان ما أحسن زيدا ، ولا كان ايمن الله لقد قام زيد ، ولا كان لعمر الله لقد قام زيد ، على أن يجعلوا ما وايمن الله ولعمر الله مرفوعه بكان. أه.
3- م : وقولى : «وما كان خبر مبتدأ كان خبرا لها» إلى آخره مثال ذلک : زيد قام ، وزيد قائم ، وزيد يقوم ، وزيد أبوه قائم ، وإن شئت قلت فى جميع ذلک : كان زيد قام وكان زيد قائما وكان زيد يقوم وكان زيد أبوه قائم ، فتجعل ما كان خبرا للمبتدأ خبرا لكان إلا الجمله غير المحتمله للصدق والكذب ، فلا يجوز أن تقول : كان زيد هل قام ، ولا كان زيد اضربه فأما

قول الشاعر [من الوافر] : وكونى بالمكارم ذكّرينى ودلّى دلّ ماجده صناع [البيت لبعض بنى نهشل ينظر فى خزانه الأدب 9 / 266 ، 267 ، ونوادر أبى زيد ص 30 ، 58 ، وبلا نسبه فى خزانه الأدب 10 / 246 ، والدرر 2 / 54 ، وسر صناعه الإعراب 1 / 389 ، وشرح شواهد المغنى 2 / 914 ، ومغنى اللبيب 2 / 584 ، وهمع الهوامع 1 / 113]. فضروره ، ويتخرج على أن يكون من قبيل ما وضع فيه لفظ الأمر موضع الخبر أى : تذكرينى مثل قوله تعالى : (قُلْ مَنْ كانَ فِى الضَّلالَهِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمنُ مَدًّا) [مريم : 75] أى فيمد له الرحمن مدا. أه.

وقعد فى المثل (1) ؛ لأن الأمثال لا تغيّر عما استعملت عليه.

وليس فيها ما يزاد بقياس ، وذلک بين الشيئين المتلازمين إلا «كان» ، فأما زيادتهم أمسى وأصبح فى قولهم : «ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفأها» فشاذّه.

وكان : إذا كانت زائده ، فللدّلاله على اقتران مضمون الجمله بالزمان ، وإن كانت ناقصه فكذلک ، أو بمعنى صار (2).

وإن كانت تامّه ، فبمعنى : حضر ؛ يقال : «كان لبن» أى : حضر ، وبمعنى حدث ، يقال : «كان أمر» أى : حدث ، وبمعنى : كفل ؛ يقال : «كنت الصبىّ» أى : كفلته ، وبمعنى : غزل ؛ يقال : «كنت الصوف» أى : غزلته.

وأما أصبح وأمسى وأضحى فإن كانت ناقصه ، فهى / للدلاله على اقتران مضمون الجمله بالزمان الذى يشاركها فى الحروف ، وقد تكون بمعنى : صار (3) ، وإن كانت

1- م : وقولى : «إلا ليس وما زال وما فتئ وجاء وقعد فى المثل» أعنى أنه قد يقال : كان زيد ، وأمسى زيد ، فيكتفى بالمرفوع عن المنصوب ، وكذلک سائر أفعال هذا الباب إلا ما استثنى فإنه لا يكتفى فيه بالمرفوع عن المنصوب ، لا يقال : ليس زيد ، ولا ما زال زيد ، أعنى بذلک : زال التى مضارعها يزال فأما زال التى مضارعها يزول فإنها مكتفيه بالمرفوع تقول : ما زال زيد عن فعله ، وما يزول عن اجتهاده ، وكذلک أيضا لا يقال : ما فتىء زيد ، وقولهم : شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربه [ينظر : اللسان (قعد) ، همع الهوامع 1 / 112] وما جاءت حاجتک [ينظر : همع الهوامع : 1 / 112] ، ولا يحذف خبرهما لأنهما مثلان ، والأمثال لا تغير عما استعملت عليه. أه.
2- م : وقولى : «فإن كانت ناقصه فكذلک أو بمعنى صار» ، فمما جاءت فيه كان بمعنى صار قوله : [من الطويل] بتيهاء قفر والمطىّ كأنّها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها [ينظر البيت لعمرو بن أحمر فى ديوانه ص 119 ، والحيوان 5 / 575 ، وخزانه الأدب 9 / 201 ، ولسان العرب (عرض) ، (كون) وله أو لابن كنزه فى شرح شواهد الإيضاح ص 525 ، وبلا نسبه فى أسرار العربيه ص 137 ، وشرح الأشمونى 1 / 111 وشرح ديوان الحماسه

للمرزوقى ص 68 وشرح المفصل 7 / 102 ، والمعانى الكبير 1 / 313].
أى : صارت. أه.
3- م : وقولى : «وقد يكون بمعنى صار» مثال ذلک فى أصبح قوله : [من المنسرح] أصبحت لا أحمل السّلاح ولا أملک رأس البعير إن نفرا [ينظر البيت للربيع بن ضبع فى أمالى المرتضى 1 / 255 ، وحماسه البحترى ص 201 ، وخزانه الأدب 7 / 384 ، وشرح التصريح 2 / 36 ، والكتاب 1 / 89 ، ولسان العرب (ضمن) ، والمقاصد النحويه 3 / 398 ، وبلا نسبه فى الرد على النحاه ص 114 ، وشرح المفصل 7 / 105 والمحتسب 2 / 99]. ألا ترى أن المعنى : صرت لا أحمل السلاح ، ولا يريد بذلک صباحا من غيره ، ومن ذلک قول الآخر : [من الطويل] فأصبحت كالهندىّ إذ مات حسره على إثر هند أو كمن سقى السّمّا [ينظر شرح المقرب 2 / 892] أى صرت كالهندى. ومثال ذلک فى أمسى قوله [من البسيط] : أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا أخنى عليها الّذى أخنى على لبد [ينظر البيت للنابغه الذبيانى فى ديوانه ص 16 ، وجمهره اللغه ص 1057 ، وخزانه الأدب 4 / 5 ، والدرر 2 / 57 ، ولسان العرب (لبد) ، (خنا) ، وبلا نسبه فى شرح الأشمونى 1 / 111 ، وشرح عمده الحافظ ص 210 ، وشرح قطر الندى ص 134 ، وهمع الهوامع 1 / 114]. أى صارت خلاء وصار أهلها محتملين عنها ، ولم يرد حقيقه المساء إذ لم يرد أن أهلها احتملوا منها فى المساء الذى وقف به فى هذه الدار بدليل قوله : [من البسيط] ..... أخنى عليها الّذى أخنى على لبد وبدليل قوله بعد [من البسيط] : إلّا الأوارىّ لأيا ما أبيّنها ..... البيت [ينظر البيت للنابغه الذبيانى فى ديوانه ص 14 - 15 ، ولسان العرب (عيا) ، (إلا)]. فوصفها بالدثور والفساد ، ومن ذلک قول الآخر : [من البسيط] أمسى الفؤاد بكم يا هند مرتهنا وأنت كنت الهوى والهمّ والوسنا [ينظر شرح المقرب 2 / 896] أى : صار بكم مرتهنا ، ومثال ذلک فى أضحى قول جميل : [من الطويل] تذكّرت من أضحت قرى اللّدّ دونه وهضب لتيما والهضاب وعور [ينظر البيت فى ديوانه ص 91 ، ولسان العرب (لدد) ، وتاج العروس (لدد) ، وأمالى القالى 1 / 183]. أى صارت قرى اللدّ دونه ومن ذلک قول ابن الدمينه [من الطويل] : فقد مات قبلى أوّل الحبّ وانقضى فإن متّ أضحى الحبّ قد مات آخره أه. [ينظر : شرح المقرب 2 / 898]

.....

ص: 141

تامّه ، فهى للدخول فى الأزمنه المذكوره (1). وقد تكون أصبح منها الإقامه فى الوقت الذى يشاركها فى الحروف ؛ ومن ذلک قولهم : «إذا سمعت بسرى القين ، فاعلم بأنه مصبح» أى : مقيم فى الصباح.

وأما غدا وراح : فإن كانتا ناقصتين ، فهما للدلاله على اقتران مضمون الجمله بالزمان (2) الذى يشاركهما فى الحروف وقد تكونان بمعنى : صار (3) ، وإذا كانتا تامّتين (4) ، فهما للدلاله على السير فى الوقت الذى يشاركهما فى الحروف.

وأما ظل وبات : فإن كانتا ناقصتين ، فتكونان بمعنى : صار (5) ، وقد تكون ظل

1- م : وقولى : «فإن كانت تامه فهى للدلاله على الدخول فى الأزمنه المذكوره» مثال ذلک قولک : أضحى عبد الله أو أمسى أو أصبح أى : دخل عليه وقت الضحى أو المساء أو الصباح. أه.
2- م : وقولى : «وأما غدا وراح فإن كانتا ناقصتين فهما للدلاله على اقتران مضمون الجمله بالزمان» مثال ذلک : غدا زيد قائما وراح عبد الله مقيما أى : كان قيام زيد فى الغدو وإقامه عبد الله فى الرواح. أه.
3- م : وقولى : «وقد تكونان بمعنى صار» مثال ذلک فى غدا قولک : غدا زيد فارسا أى : صار فارسا ، ومن ذلک قوله : [من مجزوء الكامل] إن يبخلوا أو يجبنوا أو يغدروا لا يحفلوا يغدوا عليک مرجّلى ن كأنّهم لم يفعلوا [البيتان لبعض بنى أسد خزانه الأدب 9 / 91 ، والكتاب 3 / 87 ، ولسان العرب (برقش) ، وبلا نسبه فى الإنصاف 2 / 584 ، والبيان والتبيين 3 / 333 ، وديوان المعانى 1 / 182 ، وذيل الأمالى ص 83 ، وشرح أبيات سيبويه 2 / 206 ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ص 515 ، وشرح المفصل 1 / 36 ، وكتاب الصناعتين ص 106]. أى يصيرون مرجلين ، ألا ترى أن المعنى على عدم مبالاتهم على الإطلاق من غير اختصاص وقت دون وقت بذلک ، ومثال ذلک فى راح : راح زيد عالما أى : صار عالما. أه.
4- فى ط : ناقصتين.
5- م : وقولى : «وأما ظلّ وبات فإن كانتا ناقصتين فتكونان بمعنى صار» مثال كون ظل بمعنى صار قوله تعالى : (وَإِذا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ) [النحل : 85] أى صار وجهه مسودا ، ومثال كون بات بمعنى صار قوله صلّى الله عليه وسلّم : «فإن أحدكم لا يدرى أين باتت

يده». [أخرجه مالک 1 / 21 كتاب الطهاره : باب وضوء النائم إذا قام من نومه حديث (9) ، والبخارى 1 / 263 كتاب الوضوء : باب الاستجمار وترا حديث 162 ، ومسلم 1 / 233 كتاب الطهاره باب كراهيه غمس المتوضىء وغيره يده حديث 88 / 278 ، والشافعى 1 / 39 (الأم) كتاب الطهاره : باب غسل اليدين قبل الوضوء ، وفى المسند 1 / 29 - 30 كتاب الطهاره : باب فى صفه الوضوء حديث 68 ، 69 ، 70 ، وأحمد 2 / 465 ، والحميدى 2 / 423 رقم 952 ، وابن حبان (1060 (الإحسان) ، وابن المنذر فى الأوسط 1 / 143 حديث 35 ، وأبو عوانه 1 / 263 كتاب الطهاره : باب إيجاب غسل اليدين ، والبيهقى 1 / 45 كتاب الطهاره : باب غسل اليدين قبل إدخالهما فى الإناء ، والبغوى فى شرح السنه 1 / 302 - بتحقيقنا - كلهم من طريق أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريره أن رسول الله - صلّى الله عليه وسلم - قال : إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يديه قبل أن يدخلهما فى وضوئه فإن أحدكم لا يدرى أين باتت يده]. أى : صارت ، إذ لم يختصّ بذلک يوم ليل من نهار. أه.

لمصاحبه الصفه للموصوف نهاره (1) ، وبات لمصاحبته إياها ليله ، وإن كانتا تامتين ، كانت بات بمعنى : عرّس ، وظلّ بمعنى : الإقامه بالنهار (2).

ص: 143

1- م : وقولى : «وقد تكون ظل لمصاحبه الصفه للموصوف نهاره» إلى آخره مثال ذلک فى ظل قوله : [من الطويل] ظللت ردائى فوق رأسى قاعدا أعدّ الحصى ما تنقضى عبراتي [ينظر البيت لامرىء القيس فى ديوانه ص 78 ، والمخصص 13 / 207]. أى : أقمت النهار كلّه على هذه الصفه ، ومثال ذلک فى بات قوله : [من المتقارب] وبات وباتت له ليله كليله ذى العائر الأرمد [ينظر البيت لامرىء القيس فى ديوانه 185 ، تخليص الشواهد 243 ، شرح قطر الندى 136 ، وله أو لامرىء القيس بن عانس فى شرح التصريح 1 / 191 ولعمرو بن معد يكرب فى ديوانه 200 ، ولعمرو أو لامرىء القيس فى سمط اللآلى 531 ، ولامرىء القيس بن عانس فى المقاصد النحويه 2 / 30 ، وله أو لامرىء القيس الكندى أو لعمرو بن معديكرب فى شرح شواهد المغنى 2 / 732 ، وبلا نسبه فى أوضح المسالک 1 / 254 ، وجمهره اللغه 775 ، وشرح الأشمونى 1 / 115]. أى : صاحبته ليله بكمالها [على] هذه الصفه. أه.
2- م : وقولى : «وإن كانتا تامتين ، كانت بات بمعنى عرّس ، وظل بمعنى الإقامه بالنهار» مثال ذلک فى ظل وبات قوله : [من الكامل] ولقد أبيت على الطّوى وأظلّه حتّى أنال به كريم المأكل [ينظر البيت لعنتره فى ديوانه ص 249 ، ولسان العرب (ظلل) ، والمخصص 5 / 34 ، 14 / 73 ، 142 ، وكتاب العين 7 / 466 ، وتاج العروس (ظلل) ، وبلا نسبه فى مقاييس اللغه 3 / 430]. أى : أقيم عليه الليل والنهار. أه.

وأما صار : فإن كانت ناقصه تكن للدلاله على تحوّل الموصوف عن صفته التى كان عليها إلى صفه أخرى (1) ، وإن كانت تامه ، تكن بمعنى انتقل (2).

وآض ، فى تمامها ونقصانها بمنزلتها (3).

وجاء وقعد فى المثل بمنزله صار الناقصه.

وليس : لانتفاء الصفه عن الموصوف فى الحال (4) إن كان الخبر مبهم الزّمان ، وإن كان مقيدا بزمان نفته على حسب تقييده.

وأما ما زال وما فتئ : فللدلاله على ملازمه الصفه للموصوف مذ كان قابلا لها (5) على حسب ما قبلها.

وأما ما انفكّ وما برح : فإن كانتا ناقصتين ، فللدلاله - أيضا - على ملازمه الصفه

1- م : وقولى : «وأما صار فإن كانت ناقصه تكن للدلاله على تحول الموصوف عن صفته التى كان عليها إلى صفه أخرى» مثال ذلک : صار زيد عالما ، أى : انتقل عن الجهل إلى العلم. أه.
2- م : وقولى : «وإن كانت تامه تكن بمعنى انتقل» مثال ذلک قوله : [من الطويل] وصرنا إلى الحسنى ورقّ كلامنا ..... البيت [ينظر البيت لامرىء القيس فى ديوانه ص 32 ، وخزانه الأدب 9 / 187 ، وشرح شواهد المغنى 1 / 341 ، ولسان العرب (روض) ، والمقتضب 1 / 74 وبلا نسبه فى المحتسب 2 / 260 ، ويروى «فصرنا» بدلا من «وصرنا»]. أى : انتقلنا من المعاينه إلى ما يحس. أه.
3- م : وقولى : «وآض فى تمامها ونقصانها بمنزلتها» أى بمنزله صار ، مثالها ناقصه قوله [من الرجز] : آض لنا ماء وكان نارا ومثالها تامه : آض زيد إلى الحق ، أى : رجع إليه. أه.
4- م : وقولى : «وليس لانتفاء الصفه عن الموصوف فى الحال» إلى آخره مثال ذلک : ليس زيد قائما ، ينبغى أن تحمل ذلک على نفى القيام عن زيد فى الحال ، ولا يجوز غير ذلک وليس ذلک بمنزله قولک : زيد قائم ، فإنه وإن كان الأظهر فى القيام المخبر به عن زيد أن يكون حالا ، فإنه قد يجوز

أن يراد به المضى والاستقبال ، ولا يجوز ذلک مع ليس ؛ بل يحمل على الحال لا غير فإن دخلت على مختص بزمان ، نفته على حسب اختصاصه ، فيقول : ليس زيد عالما غدا ، ومن كلامهم : ليس خلق الله مثله. أه.
5- م : وقولى : «وأما ما زال وما فتئ فللدلاله على ملازمه الصفه للموصوف مذ كان قابلا لها» مثال ذلک : ما زال زيد قائما ، وما فتئ قاعدا أى : إنه منذ قام أو قعد لم ينتقل عن ذلک. أه.

للموصوف مذ كان قابلا لها (1) على حسب ما قبلها ، وإن كانتا تامتين ، فللدلاله على بقاء الفاعل فى مكان أو على صفه (2).

وأما ما دام فلمقارنه الصفه للموصوف فى الحال (3) إن كانت ناقصه ، وإن كانت تامّه فللدلاله على بقاء الفاعل (4).

ولا تفارق ما زال وأخواتها أداه النفى فى حال نقصانها : إما ملفوظا بها ، وإما مقدّره ، وأنها لا تحذف منها الأداه فى فصيح الكلام إلا فى الفعل المضارع فى جواب القسم ؛ قال الله تعالى : (تَاللهِ تَفْتَؤُا) [يوسف : 85] ، ولا تحذفها مما / عدا ذلک إلا فى الشعر ؛ نحو قوله [من الطويل] :

31 - فلا وأبى دهماء زالت عزيزه

على قومها ما فتّل الزّند قادح (5)

وقد استعملت برح ناقصه بغير أداه نفى : لا فى اللفظ ولا فى التقدير ؛ وذلک قليل

1- م : وقولى «وأما ما انفک وما برح فللدلاله على ملازمه الصفه للموصوف مذ كان قابلا لها» مثال ذلک : ما انفک زيد قائما ، وما برح قاعدا ، أى : إنه قد قام وقعد لم ينتقل عن ذلک. أه.
2- م : وقولى : «فإن كانتا تامتين فللدلاله على بقاء الفاعل فى مكان أو على صفه» مثال استعمال برح تامه قوله سبحانه : (لا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ) [الكهف : 60] أى : لا أزال على السير حتى أبلغ مجمع البحرين ، ومثال استعمال انفک : تامه قولک ما انفک زيد عن القيام. أه.
3- م : وقولى : «وأما ما دام فلمقارنه الصفه للموصوف فى الحال» مثال ذلک قولک : أقوم ما دام زيد قائما أى : ما بقى مقارنا لهذه الصفه التى هو عليها من القيام. أه.
4- م : وقولى : «وإن كانت تامه فللدلاله على بقاء الفاعل» مثال ذلک : أفعل هذا ما دام زيد ، أى مدّه بقاء زيد. أه.
5- قال البغدادى فى الخزانه : هذا البيت لم أقف له على تتمه ، ولا قائل ، وقيل : هو ل- «تميم بن مقبل» ، كما فى ملحق ديوانه ، لأن ذكر «دهماء» يخيل لنا بأنه ل- «ابن مقبل» ، و «دهماء» : اسم امرأه ابن مقبل. والزند :

نوع من النبات. والشاهد فيه حذف «ما» قبل «زالت» ؛ ضروره ، وقيل إنه فصل بالجمله القسميه وهى «وأبى دهماء» بين «لا» و «زالت». ينظر : ملحق ديوانه 358 ، وبلا نسبه فى تذكره النحاه ص 287 ، وخزانه الأدب 9 / 237 ، 238 ، 239 ، 243 ، 10 / 100 ، 101 ، والدرر 6 / 217 ، وشرح شواهد المغنى ص 820 ، ومغنى اللبيب ص 393 وهمع الهوامع 2 / 156.

جدّا ؛ قال الشاعر [من الوافر] :

32 - وأبرح ما أدام الله قومى

بحمد الله منتطقا مجيدا (1)

ولا يجوز دخول «إلا» فى خبر ما زال وأخواتها (2) ، وسائر أفعال هذا الباب ، إذا كانت منفيه جاز دخول «إلا» فى خبرها ما لم تكن الأخبار مشتقه من أفعال لا تدخل إلا فى خبرها ؛ تقول : «ما كان زيد إلا قائما» ، ولا تقول : ما كان زيد إلا منفكّا قائما».

وأفعال هذا الباب كلها متصرفه إلا ليس وما دام ، وقعد وجاء فى المثل (3).

1- البيت ل- «خداش بن زهير» ، والشاهد فيه قوله : «وأبرح» حيث حذف «لا» شذوذا ، وهى لا تحذف مع الفعل «برح» إلا فى القسم. ينظر لسان العرب (نطق) ، والمقاصد النحويه 2 / 64 ، وبلا نسبه فى تذكره النحاه 619 ، وجمهره اللغه ص 275 ، وخزانه الأدب 9 / 243 ، والدرر 2 / 46 ، وشرح الأشمونى 1 / 110 ، وشرح ابن عقيل ص 135 وهمع الهوامع 1 / 111.

2- م : وقولى : «ولا يجوز دخول إلا فى خبر ما زال وأخواتها» أعنى أنه لا يجوز أن تقول : ما زال زيد إلا قائما ، ولا : ما انفك زيد إلا عالما ؛ وسبب ذلك أنّ قولك : ما زال زيد عالما وما انفك زيد قائما - إيجاب فى المعنى ، فكما لا يجوز أن تدخل إلا على الخبر إذا كان موجبا ، فكذلك لا تدخل إلا فى أخبار هذه الأفعال ، فأما قول الشاعر [من الطويل] : حراجيج لا تنفكّ إلا مناخه على الخسف أو نرمى بها بلدا قفرا [ينظر البيت لذى الرمه فى ديوانه ص 1419 ، وتخليص الشواهد ص 270 ، وخزانه الأدب 9 / 247 ، 248 ، 250 ، 251 ، 255 ، وشرح شواهد المغنى 1 / 219 ، والكتاب 3 / 48 ، ولسان العرب (فكك) ، والمحتسب 1 / 329 ، وهمع الهوامع 1 / 120 ، وبلا نسبه فى أسرار العربيه ص 142 ، والأشباه والنظائر 5 / 173 ، والإنصاف 1 / 156 ، والجنى الدانى ص 521 ، وشرح الأشمونى 1 / 121 ، ومغنى اللبيب 1 / 73 ، وهمع الهوامع 1 / 230]. فمناخه حال ، وليس بخبر ، وتنفك تامه لا خبر لها ، كأنه قال : حراجيج ما تنفك عن التقطير إلا فى حال الإناخه على الخسف. أه.

3- م : وقولى : «وأفعال هذا الباب كلها متصرفه إلا ليس وما دام وقعد وجاء فى المثل» أما قعد وجاء فى المثل فلم يتصرفا ؛ لأن الأمثال لا تغير عما استعملت عليه ، وأما ما دام فلم يستعمل منه المضارع ؛ لأنه فى المعنى بمنزله فعل شرط قد تقدم جوابه ، وفعل الشرط إذا تقدم جوابه كان ماضيا ألا ترى أنک إذا قلت : أفعل هذا ما دام زيد قائما ، كان فى المعنى قريبا من قولک : أفعل هذا إن دام زيد قائما ، فكما لا يجوز أن تقول : أفعل هذا إن يدم زيد قائما ، فكذلک لا يجوز مع ما دام ، وأما ليس فأجريت مجرى ما لم يتصرف لذلک. أه.

وهى بالنظر إلى تقديم أخبارها عليها ، قسمان :

قسم لا يجوز تقديم خبره عليه ، وهو : ما دام (1) وقعد فى المثل ، وما زال وأخواتها ما دامت منفيه ب- «ما» ، أو ب- «لا» فى جواب قسم.

وقسم يجوز تقديم خبره عليه ، وهو : ما بقى من الأفعال (2) ، ما لم يعرض له عارض يوجب تقديم الخبر أو تأخيره عنه (3) ، وهى : العوارض التى أوجبت تقديم المفعول على العامل أو تأخيره عنه ، ما عدا انفصال الضمير ؛ فإنه لا يوجب تقديم الخبر (4) بل يجوز :

«كان إيّاه زيد ، وكانه زيد» ، وإلا حسن الانفصال ؛ قال عمر بن أبى ربيعه (5)

1- م : وقولى : «قسم لا يجوز تقديم خبره عليه وهو مادام ...» إلى آخره إنما لم يجز تقديم خبر ما دام عليها ، فيقال : أفعل هذا قائما ما دام زيد ؛ لأن ما ظرفيّه مصدريه فهى من قبيل الموصولات ، ولا يجوز تقديم شىء من صله الموصول عليه ، ولم يجز تقديم خبر قعد عليها فى نحو قولهم : «شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربه» لأنها كالمثل والأمثال لا تغير عما استعملت عليه ، ولم يجز تقديم خبر ما زال وأخواتها عليها لا يقال قائما ما زال زيد ، ولا عالما ما انفك زيد ، لأن ما النافيه من حروف الصدر فلم يتقدم كذلك ما بعدها عليها ، وكذلك لا الداخله فى جواب القسم هى من حروف الصدر ؛ فكذلك لم يجز أن تقول والله قائما لا يزال زيد. أه.
2- م : وقولى : «وقسم يجوز تقديم خبرها عليها وهو ما بقى من الأفعال» مثال ذلك قائما كان زيد ، وعالما لم يزل زيد ، ومنطلقا أضحى عبد الله. أه.
3- م : وقولى : «ما لم يعرض عارض يوجب تقديم الخبر أو تأخيره ...» إلى آخره مثال ذلك : ما كان زيد قائما ، وهل أصبح بكر منطلقا؟ ، ألا ترى أنّ خبر كان وخبر أصبح قد كان تقديمهما جائزا قبل دخول ما النافيه وأداه الاستفهام ، فلما دخلتا لم يجز التقديم ، كما أنه لا يجوز تقديم المفعول على عامله إذا دخلتا عليه ، أعنى : ما وهل ، وكذلك أيضا قولك : زيد كأنه عمرو ، أى : مثله ، لا يتقدّم الخبر هنا على كأن ؛ لأنه ضمير متصل كما أن المفعول إذا كان ضميرا متصلا لا يجوز تقديمه على العامل وكذلك سائر الموجبات لتأخير المفعول تكون أيضا موجبه لتأخير الخبر ، وتقول أيضا : أىّ رجل كان زيد ، فيلزم تقديم الخبر ؛ لأنه اسم استفهام ، كما يلزم تقديم

المفعول على العامل إذا كان اسم استفهام ؛ نحو قولک : أى رجل ضربت؟ ، وكذلک سائر موجبات تقديم المفعول على العامل يوجب تقديم الخبر ، وقد تقدم تبيين الموجبات للتقديم والتأخير فى باب الفاعل ؛ فأغنى ذلک عن إعادتها ههنا. أه.
4- م : وقولى : «ما عدا انفصال الضمير فإنه لا يوجب تقديم الخبر» أعنى : أن انفصال الضمير فى مثل : إيّاک ضربت - قد كان موجبا لتقديم المفعول على العامل ، وليس موجبا لتقديم الخبر بل يجوز : عمرو كان إياه زيد ، فلذلک استثنيته. أه.
5- عمر بن أبى ربيعه المخزومى القرشى ، أبو الخطاب : أرق شعراء عصره ، من طبقه جرير والفرزدق. ولم يكن فى قريش أشهر منه ، ولد فى الليله التى توفى فيها عمر بن الخطاب فسمى باسمه ، له ديوان شعر ، وكتب ابن بسام فى سيرته كتابا سماه «أخبار عمر بن أبى ربيعه» وهناک كتب أخرى كتبت عنه منها : «عمر بن أبى ربيعه شاعر الغزل» للعقاد ، «حب ابن أبى ربيعه» لزكى مبارک ينظر : الأعلام 5 / 52 ، وفيات الأعيان 1 / 353 ، 378 ، سرح العيون 198 ، خزانه الأدب 1 / 240.

[من الطويل] :

33 - لئن كان إيّاه لقد حال بعدنا

عن العهد ، والإنسان قد يتغيّر (1)

ومما جاء متصلا : قول أبى الأسود (2) [من الطويل] :

34 - فإن لا يكنها أو تكنه فإنّه

أخوها غذته أمّه بلبانها (3)

وينقسم الخبر بالنظر إلى تقديمه على الاسم وتأخيره عنه ، ثلاثه أقسام :

قسم يلزم تقديمه عليه ، وهو : أن يكون الخبر ضميرا متصلا والاسم ظاهرا (4) ،

1- قوله : عن العهد ، أى : عما عهدنا من شبابه وجماله ، والشاهد فيه قوله : «لئن كان إياه» حيث جاء خبر كان ضميرا منفصلا ، والأكثر أن يكون متصلا. ينظر : ديوانه ص 94 ، وتخليص الشواهد ص 93 ، وخزانه الأدب 5 / 312 ، 313 ، وشرح التصريح 1 / 108 ، وشرح المفصل 3 / 107 ، والمقاصد النحويه 1 / 314 ، وبلا نسبه فى أوضح المسالک 1 / 102 ، وشرح الأشمونى 1 / 53.

2- أبو الأسود الدؤلى : ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الدؤلى الكنانى ينسب إليه وضع علم النحو ، كان معدودا من الفقهاء والأعيان والأمراء والشعراء والفرسان والحاضرى الجواب من التابعين. كان واليا للبصره فى خلافه على ، ولم يزل فى الإماره إلى أن قتل على. وفد على معاويه فبالغ فى إكرامه ، أول من نقط المصحف فى أكثر الأقوال. له شعر جيد جمع فى ديوان صغير ، مات بالبصره 69 ه. ينظر : الأعلام 3 / 236 ، صبح الأعشى 3 / 161 ، وفيات الأعيان 1 / 240 الإصابه ترجمه 4322 ، خزانه الأدب 1 / 136.

3- البيت - كما ذكر المصنف - ل- «أبى الأسود الدؤلى» ، والشاهد فيه : وصل الضمير المنصوب ب- «كان» ، فإن القياس : «فإن لا يكن إياها أو تكن إياه». ينظر : ديوانه 162 ، 306 ، وأدب الكاتب 407 ، إصلاح المنطق

297 ، وتخليص الشواهد 92 ، وخزانه الأدب 5 / 327 ، 331 ، والرد على النحاه 100 ، وشرح المفصل 3 / 107 ، والكتاب 1 / 46 ، ولسان العرب (كنن) (لبن) ، والمقاصد النحويه 1 / 310 ، وبلا نسبه فى الإنصاف 2 / 823 ، وشرح الأشمونى 1 / 53 ، والمقتضب 3 / 98.

4- م : وقولى : «وهو أن يكون الخبر ضميرا متصلا والاسم ظاهرا ...» إلى آخره مثال تقديم الخبر على المخبر عنه لكونه ضميرا متصلا والاسم ظاهرا قولک : عمرو كأنه زيد أى : كأنه مثله ، ومثال تقديمه عليه لكونه نكره لا مسوغ للإخبار عنها إلا كون خبرها ظرفا أو مجرورا مقدما عليها قولک : كان فى الدار رجل ، وكان عندک امرأه ، ومثال تقديمه على الاسم لكون الاسم مقرونا بإلا أو فى معنى المقرون بها قولک : لم يكن القائم إلا زيد ، وإنما كان القائم زيد أى : لم يكن القائم إلا زيد ، ومثال أن يتصل بالاسم ضمير يعود على شىء فى الخبر كان فى الدار صاحبها. أه.

أو يكون الاسم نكره لا مسوّغ للابتداء بها ، إلا كون خبرها ظرفا أو مجرورا متقدما عليها ، أو يكون الاسم مقرونا بإلا أو فى معنى المقرون بها ، أو يتصل بالاسم ضمير يعود على شىء فى الخبر.

وقسم يلزم تأخيره عنه ، وهو : أن يكون الخبر ضميرا متصلا والاسم / كذلك (1) ، أو يعدم الفارق بين الاسم والخبر ، أو يكون الخبر فعلا مرفوعه ضمير مستتر فيه ، أو يكون الخبر مقرونا بإلا أو فى معنى المقرون بها.

وقسم أنت فيه بالخيار ، وهو : ما عدا ذلک.

وإذا كان للخبر معمول : فإن قدمته وحده على الخبر جاز ، ما لم يكن فى الخبر مانع من الموانع التى تمنع من تقديم المفعول على العامل (2) ، وإن قدمته على الاسم جاز إن كان ظرفا أو مجرورا ، ولم يجز فيما عدا ذلک (3) ، وإن قدمته (4) على الفعل جاز ؛ وعلى ذلک قوله [من الطويل] :

35 - ورجّ الفتى للخير ما إن رأيته

على السّنّ خيرا لا يزال يزيد (5)

1- م : وقولى : «وقسم يلزم تأخيره عنه وهو أن يكون الخبر ضميرا متّصلا والاسم كذلک» إلى آخره مثال ذلک : زيد كنته ، أى : كنت مثله ، ومثال كون الخبر مقرونا بإلا : ما كان زيد إلا قائما : ومثال كونه فى معنى المقرون بها : إنما كان زيد قائما ، تريد : ما كان زيد إلا قائما ، ومثال عدم الفارق بين الاسم والخبر : كان موسى عيسى أى : مثله. وقولى : «وإذا كان للخبر معمول فإن قدمته وحده على الخبر جاز» مثال ذلک : كان زيد طعامک آكلا. أه.
2- م : وقولى : «ما لم يكن فى الخبر مانع من الموانع التى تمنع من تقديم المفعول على العامل» مثال ذلک : كان زيد ما يريد عمرا ، لا يجوز أن تقول : كان زيد عمرا ما يريد. أه.
3- م : وقولى : «وإن قدمته على الاسم جاز إن كان ظرفا أو مجرورا ، ولم يجز فيما عدا ذلک» مثال جوازه فى الظرف والمجرور قولک : كان فى الدار زيد قائما ، وكان عندک زيد جالسا ، ومثال امتناعه فيما عدا ذلک : كان زيد آكلا طعامک ، لا يجوز فيه : كان طعامک زيد آكلا. أه.

4- فى ط : فى الديوان : وإن قدمته.
5- البيت للمعلوط بن بدل القريطى. وفى البيت شاهدان : أولهما قوله : «ما إن رأيته» حيث زاد «إن» بعد «ما» المصدريه الظرفيه. وثانيهما قوله : «خيرا لا يزال يزيد» حيث قدم معمول خبر «لا يزال» على «لا يزال» نفسها. ينظر : شرح التصريح 1 / 189 ، وشرح شواهد المغنى ص 85 ، 716 ، ولسان العرب (أنن) ، والمقاصد النحويه 2 / 22 ، وبلا نسبه فى الأزهيه ص 52 ، 96 ، والأشباه والنظائر 2 / 187 ، وأوضح المسالک 1 / 246 ، والجنى الدانى ص 211 ، وجواهر الأدب ص 208 ، وخزانه الأدب 8 / 443 ، والخصائص 1 / 110 والدرر 2 / 110 ، وسر صناعه الإعراب 1 / 378 ، وشرح المفصل 8 / 130 ، والكتاب 4 / 222 ، ومغنى اللبيب 1 / 25. وهمع الهوامع 1 / 125.

وإن قدمته مع الخبر على الاسم - فلا يخلو من أن يكون ظرفا أو مجرورا أو غير ذلک :

فإن كان ظرفا أو مجرورا جاز (1) ، وإن كان غير ذلک ، فلا يخلو أن يكون قبل الخبر أو بعده :

فإن كان قبله ، لم يجز (2) ؛ نحو قولک : «كان طعامک آكلا زيد» وإن كان بعده ، جاز (3) ؛ نحو قولک : «كان آكلا طعامک زيد».

وإن قدمتها على الفعل ، لم يجز ذلک إلا حيث يجوز تقديم الخبر وحده (4).

وإذا اجتمع فى هذا الباب اسمان : فإمّا أن يكونا معرفتين ، أو نكرتين ، أو معرفه ونكره :

فإن كانا معرفتين ، جعلت الذى تقدر المخاطب يجهله الخبر (5) ، فإن كان يعلمهما إلا أنّه يجهل النسبه ، فالمختار جعل الأعرف منهما الاسم ، والأقل تعريفا الخبر (6) ، وقد

1- م : وقولى : «وإن قدمته مع الخبر على الاسم ، فلا يخلو من أن يكون ظرفا أو مجرورا أو غير ذلک ، فإن كان ظرفا أو مجرورا جاز» مثال ذلک : كان فى الدار قائما زيد. أه.
2- م : وقولى : «وإن كان غير ذلک فلا يخلو من أن يكون قبل الخبر أو بعده ، فإن كان قبله لم يجز» مثال ذلک : كان طعامک آكلا زيد ، لا يجوز ذلک ؛ لأنک أوليت كان ما ليس اسما لها ولا خبرا. أه.
3- م : وقولى : «وإن كان بعده جاز» مثال ذلک : كان آكلا طعامک زيد. أه.
4- م : وقولى : «فإن قدمتهما على الفعل لم يجز ذلک إلا حيث يجوز تقديم الخبر وحده» مثال ذلک : طعامک آكلا كان زيد ، لا يمتنع ذلک كما لا يمتنع قائما كان زيد ، ولا تقول : طعامک آكلا ما كان زيد ، كما لا يجوز أن تقول قائما ما كان زيد. أه.
5- م : وقولى : «فإن كانا معرفتين جعلت الذى تقدر المخاطب يجهله - الخبر» مثال ذلک : كان زيد أخا عمرو ، إن قدرت المخاطب يعلم زيدا ، ويجهل أنه أخو عمرو ، فإن قدرت المخاطب يعلم أخا عمرو ويجهل أنه زيد قلت : كان أخو عمرو زيدا. أه.

6- م : وقولى : «فإن كان يعلمهما إلا أنه يجهل النسبه ، فالمختار جعل الأعرف منهما الاسم والأقلّ تعريفا الخبر» مثال ذلک قولک : كان زيد غلام الملک ، وكان غلام الملک زيدا إذا قدرت المخاطب يعلم زيدا بالسماع ، ويعلم غلام الملک بالسماع - أيضا - أو بالسماع والعيان إلا أنه يجهل أن زيدا المعلوم عنده بالسماع هو غلام الملک المعلوم عنده أيضا بالسماع ، أو بالسماع والعيان ، فالاسمان على هذا غير مجهولين ، وإنما المجهول نسبه أحدهما إلى الآخر ؛ فلذلک جاز فى كل واحد منهما أن يجعل اسما وخبرا إلا أنّ جعل زيد اسما وغلام الملک الخبر أولى ؛ لأن العلم أعرف من المضاف إلى ما عرّف بالألف واللام. أه.

يجوز عكس ذلک ، فإن كانا فى رتبه واحده من التعريف ، جعلت أيّهما شئت الاسم ، والآخر الخبر (1).

وإن كانا نكرتين ، جعلت الاسم التى لها مسوغ للإخبار عنها ، والأخرى الخبر (2) ، ولا يجوز عكس ذلک.

فإن كان لكل واحده منهما مسوّغ : جعلت أيّهما شئت الاسم ، والأخرى الخبر (3) ، وإن كان أحدهما معرفه والآخر نكره ، جعلت الاسم المعرفه والنكره الخبر (4) ، ولا يجوز عكس ذلک إلا فى الشّعر (5).

1- م : وقولى : «وإن كانا فى رتبه واحده من التعريف ، جعلت أيهما شئت الاسم والآخر الخبر» مثال ذلک : كان زيد صاحب عمرو ، وإن شئت قلت : كان صاحب عمرو زيدا وإنما تساويا فى الحسن ؛ لأن المضاف إلى العلم فى رتبه العلم فى التعريف أه.
2- م : وقولى : «وإن كانا نكرتين جعلت الاسم التى لها مسوغ للإخبار عنها والأخرى الخبر» مثال ذلک : كان خير من زيد امرأه ، جعلت خيرا اسم كان ؛ لأن فيها مسوغا للإخبار عنها وهو مقاربتها للمعرفه ، ولا يجوز أن تقول : كانت امرأه خيرا من زيد. أه.
3- م : وقولى : «فإن كان لكل واحده منهما مسوغ ، جعلت أيهما شئت الاسم والآخر الخبر» مثال ذلک : كان خير من زيد شرّا من عمرو ، وكان شرّ من عمرو خيرا من زيد. أه.
4- م : وقولى : «وإن كان أحدهما معرفه والآخر نكره ، جعلت الاسم المعرفه والنكره الخبر» مثال ذلک : كان زيد قائما. أه.
5- م : وقولى : «ولا يجوز عكس ذلک إلا فى الشعر» ، مثال ذلک قوله : [من الوافر] قفى قبل التّفرّق يا ضباعا ولا يک موقف منک الوداعا [البيت للقطامى فى ديوانه ص 31 ، وخزانه الأدب 2 / 367 ، والدرر 3 / 57 ، وشرح أبيات سيبويه 1 / 444 ، وشرح شواهد المغنى 2 / 849 ، والكتاب 2 / 243 ، ولسان العرب (ضبع) ، (ورع) ، واللمع ص 120 ، والمقاصد النحويه 4 / 295 ، والمقتضب 4 / 94 ، وبلا نسبه فى خزانه الأدب 9 / 285 ، 286 ، 288 ، 293 ، والدرر 2 / 73 ، وشرح الأشمونى 2 / 468 ، وشرح المفصل 7 / 91 ، ومغنى اللبيب 2 / 452]. أه.

وأعنى بذلک أفعال المقاربه ، وهى : عسى ويوشک واخلولق وكاد وكرب وأخذ وجعل وطفق ، بفتح الفاء وكسرها ، وهذه الأفعال كلّها / داخله على المبتدأ والخبر ؛ ككان وأخواتها ، فما كان اسما لكان ، كان اسما لها.

وأما أخبارها : فلا تكون إلا أفعالا ، فأما عسى ويوشک واخلولق : فلا تقع الأفعال موقع أخبارها إلا مع «أن» (1) ، وقد تحذف مع عسى ويوشک ، وهو قليل ، وبابه الشعر ؛ ومنه قوله [من الوافر] :

36 - عسى الكرب الّذى أمسيت فيه

يكون وراءه فرج قريب (2)

وقول الآخر [من المنسرح] :

37 - يوشک من فرّ من منيّته

فى بعض غرّاته يوافقها (3)

1- م : باب الأفعال الجاريه مجرى كان وأخواتها قولى : «فأما عسى ويوشک واخلولق ، فلا تقع الأفعال موقع أخبارها إلا مع أن» مثال ذلک : عسى زيد أن يقوم ، ويوشک عمرو أن يخرج ، واخلولق زيد أن يتوب. أه.
2- البيت من قصيده ل- «هدبه بن خشرم» ، قالها فى الحبس ، الكرب : الهم. قال ابن المستوفى : روى بفتح التاء وضمها من (أمسيت). والنحويون إنما يروونه بالضم ، والفتح عندى أولى ، لأنه يخاطب ابن عمه أبا نمير ، وكان معه فى السجن. والشاهد فيه قوله : «يكون وراءه» حيث وقع خبر «عسى» فعلا مضارعا مجردا من «أن» المصدريه ، وهذا قليل. ينظر : خزانه الأدب 9 / 328 ، 330 ، وشرح أبيات سيبويه 1 / 142 ، والدرر 2 / 145 ، وشرح التصريح 1 / 206 ، وشرح شواهد الإيضاح ص 97 ، وشرح شواهد المغنى ص 443 والكتاب 3 / 159 ، واللمع ص 225 ، والمقاصد النحويه 2 / 184 ، وبلا نسبه فى أسرار العربيه ص 128 ، وأوضح المسالک 1 / 312 ، وتخليص الشواهد ص 326 ، وخزانه الأدب 9 / 316 ، والجنى الدانى ص 462 ، وشرح ابن عقيل ص 165 ، وشرح عمده الحافظ ص

816 ، وشرح المفصل 7 / 117 ، 121 ، ومغنى اللبيب ص 152 ، والمقتضب 3 / 70 ، وهمع الهوامع 1 / 130.
3- البيت لأميه بن أبى الصلت ، ونسب لرجل من الخوارج ولعمران بن حطان والشاهد فى : مجىء خبر «يوشک» غير مقترن ب- «أن» وهذا قليل. ينظر : ديوانه ص 42 ، وشرح أبيات سيبويه 2 / 167 ، وشرح التصريح 1 / 207 ، وشرح المفصل 7 / 126 ، والعقد الفريد 3 / 187 ، والكتاب 3 / 161 ، ولسان العرب (بيس) ، (كأس) ، والمقاصد النحويه 2 / 187 ، ولعمران بن حطان فى ديوانه ص 123 ، ولأميه أو لرجل من الخوارج فى تخليص الشواهد ص 323 ، والدرر 2 / 136 ، وبلا نسبه فى أوضح المسالک 1 / 313 ، وشرح الأشمونى 1 / 129 ، وشرح شذور الذهب ص 352 ، وشرح ابن عقيل ص 168 ، وشرح عمده الحافظ ص 818 ، وهمع الهوامع 1 / 129 ، 130.

وأما كاد وكرب : فتقع الأفعال موقع خبريهما بغير «أن» (1) ، وقد تدخل عليهما «أن» ، وذلک قليل ، وبابه الشّعر ؛ ومنه قوله [من الرجز] :

38 - .....

قد كاد من طول البلى أن يمصحا (2)

وقول الآخر [من الطويل] :

39 - .....

- ...

وقد كربت أعناقها أن تقطّعا (3)

وأما أخذ وجعل وطفق : فلا تقع الأفعال موقع أخبارها إلّا بغير «أن» (4).

والسبب فى ذلک : أن عسى ويوشک واخلولق فيها تراخ ، فلما كانت الأفعال التى فى موضع أخبارها مستقبله ، أدخلوا عليها أن المخلّصه للاستقبال.

1- م : وقولى : «وأما كاد وكرب فتقع الأفعال موقع خبريهما بغير أن» مثال ذلک : كاد زيد يقوم ، وكرب زيد يخرج. أه.
2- البيت لرؤبه بن العجاج. والشاهد فيه : دخول «أن» بعد «كاد» ضروره والمشهور إسقاطها. ينظر : ملحق ديوانه 172 ، الدرر 142 ، شرح شواهد الإيضاح 99 شرح المفصل 7 / 121 ، الكتاب 3 / 160 ، والمقاصد النحويه 2 / 215 ، وبلا نسبه فى أدب الكاتب ص 419 وأسرار العربيه ص 5 وتخليص الشواهد ص 329 ، ولسان العرب (مصح) ، والمقتضب 3 / 75 ، وهمع الهوامع 1 / 130.
3- عجز بيت لأبى زيد الأسلمى وصدره : سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما ..... والشاهد فيه : قوله «أن تقطعا» حيث جاء خبر «كرب» فعلا مضارعا مقترنا ب- «أن» والأكثر عدم الاقتران وهذا نادر فى خبر هذا الفعل. ينظر : تخليص الشواهد ص 330 ، والدرر 2 / 143 ، وشرح التصريح 1 / 207 ، شرح عمده الحافظ ص 815 ، والمقاصد النحويه 2 /

193 ، وبلا نسبه فى أوضح المسالک 1 / 316 ، وشرح الأشمونى 1 / 123 ، وشرح شذور الذهب ص 355 ، وشرح ابن عقيل ص 196 ، وهمع الهوامع 1 / 130.

4- م : وقولى : «وأما أخذ وجعل وطفق فلا تقع الأفعال موقع أخبارها إلا بغير أن» مثال ذلک : جعل زيد يضحک ، وأخذ يقوم ، وطفق يمشى ، قال تعالى : (وَطَفِقا يَخْصِفانِ عَلَيْهِما مِنْ وَرَقِ الْجَنَّهِ) [طه : 121]. أه.

وأما أخذ وجعل وطفق : فالأفعال الواقعه موقع أخبارها أحوال ؛ فلم يسغ لذلک دخول أن عليها.

وأما كاد وكرب : فلمقاربه ذات الفعل ، فمن أدخل أن على أخبارهما ، فتشبيها لهما بعسى ؛ لأنها مستقبله ، ومن لم يدخلها ، فتشبيها لهما بجعل ؛ لكثره المقاربه ؛ ألا ترى أن معنى قولک : «كاد زيد يقوم» : قارب القيام حتى لم يبق بينه وبين الدخول فيه زمن ؛ كما أن الذين حذفوا أن من خبر عسى ويوشک شبّهوهما بكاد.

ولا تقع الأسماء موقع أخبار هذه الأفعال - وإن كان ذلک هو الأصل فى الكلام - نحو قولهم : «عسى الغوير أبؤسا» (1) ، أو فى ضروره ؛ نحو قوله [من الرجز] :

40 - أكثرت فى العذل ملحّا دائما

لا تكثرن إنّى عسيت صائما (2)

وإنما رفض هنا الاسم ، وإن كان الأصل ؛ لأنّ المناسبه التى قصدوها بين هذه الأفعال وأخبارها لا تتصوّر فى الأسماء.

وقد تسدّ «أن» مع صلتها مسدّ الاسم والخبر فى «عسى» و «يوشک» ، فتقول : عسى أن تقوم ، ويوشک أن تقوم ؛ كما سدّت مسد المفعولين فى : «ظننت وأخواتها».

وقد تقدم أخبار هذه الأفعال على أسمائها / ؛ فتقول : «عسى أن يقوم زيد ، ويوشک أن يقوم عمرو» على أن يكون زيد اسم عسى ، وعمرو اسم يوشک ، وأن والفعل فى موضع الخبر.

وإذا اتصل بعسى ضمير متكلم أو مخاطب ، جاز فيها أن تبقى على وزنها ، وأن

1- ينظر معجم الأمثال 2 / 341.
2- البيت لرؤبه. والشاهد فيه مجىء خبر «عسى» ، وهو قوله «صائما» مفردا. ينظر ديوانه ص 185 ، وخزانه الأدب 9 / 316 ، 317 ، 322 ،

والخصائص 1 / 83 ، والدرر 2 / 149 ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ص 83 ، والمقاصد النحويه 2 / 161 ، وبلا نسبه فى الأشباه والنظائر 2 / 175 ، وتخليص الشواهد ص 309 ، والخزانه 8 / 374 ، 376 ، والجنى الدانى ص 463 ، وشرح الأشمونى 1 / 128 ، وشرح شواهد المغنى ص 444 ، وشرح ابن عقيل ص 164 ، وشرح عمده الحافظ ص 822 ، وشرح المفصل 7 / 14 ، مغنى اللبيب 1 / 152 ، وهمع الهوامع 1 / 130.

تكون على وزن «فعل» بكسر العين فتقول : «عسيت أن أقوم ، وعسيت أن تقوم» بفتح العين وكسرها.

وإذا كان فاعلها ظاهرا أو ضمير غيبه ، لم تستعمل إلا على «فعل» بفتح العين ، ما عدا ضمير جماعه المؤنثات ، فإنها تستعمل معه باللغتين.

وتقول فى التثنيه والجمع : «الزيدان عسى أن يقوما ، والزيدون عسى أن يقوموا ، والهندات عسى أن يقمن» إن لم تقدّر فى عسى ضميرا ؛ بل تكون أن وصلتها فى موضع الاسم والخبر ، فإن جعلتها متحمله للضمير ، قلت : «عسيا وعستا وعسوا وعسين».

ولا يكون فاعل الفعل الواقع فى موضع أخبار أخوات عسى إلا ضميرا عائدا على أسمائها ، فأما قوله [من البسيط] :

41 - وقد جعلت إذا ما قمت يثقلنى

ثوبى فأنهض نهض الشّارب الثّمل (1)

فعلى إقامه السبب ، وهو الإثقال مقام المسبّب ، وهو النهوض نهض الشارب الثمل ، والمعنى : وقد جعلت أنهض نهض الشارب الثمل لإثقال ثوبى إياى، فقدّم ذكر السبب ؛ كما قال تعالى : (أَنْ تَضِلَّ إِحْداهُما فَتُذَكِّرَ إِحْداهُمَا الْأُخْرى) [البقره : 282] ؛ فاستشهاد الرجل والمرأتين ليس سببه ضلال إحداهما ؛ بل التذكير

1- اختلف فى نسبه البيت بين عمرو بن أحمر الباهلى ، وأبى حيه النمرى ، والحكم بن عبدل. ويروى عجز البيت هكذا : ..... ثوبى فأنهض نهض الشارب السكر قال البغدادى. القافيه رائيه لا لاميه كما وقع فى إنشاد النحويين. والشاهد فيه تقديم ذكر السبب ؛ وهو الإثقال على المسبب ؛ وهو النهوض نهض الشارب الثمل ، وفيه شاهد آخر هو مجىء «جعل» للشروع ، وخبره جمله شرطيه مصدره بإذا. ينظر ملحق ديوان عمرو بن أحمر ص 182 ، وخزانه الأدب 9 / 359 ، 362 ، ولأبى حيه النمرى فى الحيوان 6 / 483 ، وشرح التصريح 1 / 204 ، وشرح شواهد الإيضاح ص 74 ، والمقاصد النحويه 2 / 173 ، ولابن أحمر أو لأبى حيه النمرى فى الدرر 2 / 133 ،

ولأبي حيه أو للحكم بن عبدل فى شرح شواهد المغنى 2 / 911 ، وبلا نسبه فى أوضح المسالک 1 / 305 ، وشرح الأشمونى 1 / 130 ، وشرح التصريح 1 / 206 ، ومغنى اللبيب 2 / 579.

إن ضلت ، فعومل الضلال معامله التذكير ؛ لما كان سببه.

وقد تعمل عسى عمل : لعلّ إذا كان الاسم الواقع بعدها ضميرا ؛ فيقال : عساک أن تقوم وعسانى أن أخرج ؛ قال [من الوافر] :

42 - ولى نفس أقول لها إذا ما

تنازعنى : لعلّى أو عسانى (1)

* * *

1- البيت لعمران بن حطان. والشاهد فيه قوله : «عسانى» حيث اتصل ضمير النصب ب- «عسى» مما يدل على أن «عسى» حرف بمعنى «لعل». ينظر : تذكره النحاه ص 440 ، وخزانه الأدب 5 / 337 ، 349 ، وشرح أبيات سيبويه 1 / 524 ، وشرح التصريح 1 / 213 ، وشرح المفصل 3 / 120 ، 7 / 123 ، والكتاب 2 / 375 ، والمقاصد النحويه 2 / 229 ، وبلا نسبه فى أوضح المسالک 1 / 330 ، وتذكره النحاه ص 495 ، الجنى الدانى ص 466 ، والخزانه 5 / 363 ، والخصائص 3 / 5 ، ورصف المبانى ص 249 ، وشرح المفصل 3 / 10 ، 118 ، والمقتضب 3 / 72.

اعلم : أن «ما» لها شبهان : عامّ وخاصّ :

فالعامّ : شبهها بالحروف التى لا تخصّ الاسم بالدخول عليه ؛ إذ هى غير خاصّه بالاسم.

والخاصّ : شبهها ب- «ليس» فى أنها للنفى ، وأنها إن دخلت على المحتمل ، خلصته للحال ؛ كم أنّ «ليس» كذلک (1).

فبنو تميم / راعوا الشبه العام ؛ فلم يعملوها ، وأهل الحجاز ونجد راعوا الشبه الخاصّ ، فأعملوها عمل ليس ، إلا أنهم لم يعملوها عملها إلا بشروط ثلاثه (2) :

أحدها : أن يكون الخبر غير موجب.

والآخر : ألا يتقدّم الخبر على اسمها ، وليس بظرف ولا مجرور.

والثالث : ألا يفصل بينها وبين الاسم ب- «إن» الزائده.

فإن فقد شىء من ذلک ، رجعوا إلى اللغه التميميه (3) ، فأما قول الفرزدق (4)

1- م : باب ما ولا ولات وقولى : «وأنّها إن دخلت على المحتمل خلّصته للحال كما أن ليس كذلک» مثال ذلک قولک : ما زيد قائما ، ألا ترى أن قائما من قولک : زيد قائم يحتمل الحال وغيره ، وإن كان أظهر فى الحال ، فلما دخلت ما النافيه خلّصته للحال ؛ كما أن ليس كذلک ، وقد تقدم تبيين ذلک فى موضعه. أه.
2- م : وقولى : «إلا أنهم لم يعملوها عملها إلا بثلاثه شروط» إلى آخره ، مثال ذلک قولک : ما زيد قائما. أه.
3- م : وقولى : «فإن فقد شئ من ذلک رجعوا إلى اللغه التميميه» مثال ذلک قولک : ما زيد إلا قائم ، رفعت الخبر لما كان موجبا ، وكذلک أيضا ترفع الخبر فى مثل قولک : ما قائم زيد ؛ لتقدمه ، وليس بظرف ولا مجرور ،

وكذلک أيضا ترفع الخبر فى مثل قولک : ما إن زيد قائم ، لفصلک بينها وبين الاسم بإن الزائده. أه.
4- همام بن غالب بن صعصعه التيمى الدارمى ، أبو فراس ، الشهير بالفرزدق : شاعر ، من النبلاء ، من أهل البصره ، عظيم الأثر فى اللغه ، كان يقال : لو لا شعر الفرزدق لذهب ثلث اللغه ، ولو لا شعره لذهب نصف أخبار الناس يشبه بزهير بن أبى سلمى. وكلاهما من شعراء الطبقه الأولى : زهير فى الجاهليين ، والفرزدق فى الإسلاميين ، وهو صاحب الأخبار مع جرير والأخطل ، ومهاجاته لهما أشهر من أن تذكر. كان شريفا فى قومه وفى شرح نهج البلاغه : كان الفرزدق لا ينشد بين يدى الخلفاء إلا قاعدا وقد جمع بعض شعره فى ديوان ، و «نقائض جرير والفرزدق» ثلاثه مجلدات ينظر الأعلام 8 / 93 ، ابن خلكان 2 / 196 ، جمهره أشعار العرب 163.

[من البسيط] :

43 - فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم

إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر (1)

ف «مثلهم» : مرفوع إلا أنه مبنى على الفتح ؛ لإضافته إلى مبنىّ (2) ؛ نحو قول الآخر [من الرمل] :

44 - تتداعى منخراها بدم

مثل ما أثمر حماض الجبل (3)

1- هذا البيت من قصيده للفرزدق يمدح بها عمر بن عبد العزيز الأموى. والشاهد فيه : مجىء «مثل» مبنيّا على الفتح ، لإضافته إلى مبنى ، وهو الضمير «هم» وهو فى الأصل مرفوع وفيه شاهد آخر أن «ما» الحجازيه عملت مع تقدم خبرها على اسمها. ينظر : ديوانه 1 / 185 ، والأشباه والنظائر 2 / 209 ، 3 / 122 ، وتخليص الشواهد ص 281 ، والجنى الدانى ص 189 ، 324 ، 446 ، وخزانه الأدب 4 / 133 ، 138 ، والدرر 2 / 103 ، 3 / 150 ، وشرح أبيات سيبويه 1 / 162 ، وشرح التصريح 1 / 198 ، وشرح شواهد المغنى 1 / 237 ، 2 / 782 ، والكتاب 1 / 60 ، ومغنى اللبيب ص 363 ، 517 ، 600 ، والمقاصد النحويه 2 / 96 ، والمقتضب 4 / 191 والهمع 1 / 124 ، وبلا نسبه فى أوضح المسالك 1 / 280 ، ورصف المبانى ص 312 ، وشرح الأشمونى 1 / 122 ، ومغنى اللبيب ص 82.
2- م : وقولى : «فمثلهم مرفوع إلا أنه بنى على الفتح لإضافته إلى مبنى» إن اعترض ذلك معترض فقال : لا يسوغ ذلك ؛ لأن مثلا فى بيت الفرزدق مضاف إلى مضمر ، والمضمر - وإن كان مبنيّا - فإنه يرد الأشياء إلى أصولها ، ألا ترى أنك تقول : بك لأفعلن ، ولا يجوز أن تقول : تك لأفعلن ، ولا : وك لأخرجنّ ، بل لا يجر المضمر من حروف القسم إلا الباء ؛ لأنها الأصل فى باب القسم ، وكذلك أيضا تقول : أعطيتموا زيدا درهما وأعطيتم زيدا درهما ، فإذا قلت : الدرهم أعطيتموه زيدا ، لم يجز أن تقول : أعطيتمه زيدا ، بل يلزم الأصل بسبب الضمير وأمثال ذلك كثيره ؛ فكذلك ينبغى أن لا يبنى «مثل» لإضافته إلى الضمير ؛ لأن الضمير كثيرا ما يرد الأشياء إلى أصولها ،

فالجواب أنه قد استقر من كلام العرب بناء المضاف إلى المضمر ؛ أنشد الكوفيون : [من الرجز] لم يبق إلا المجد والقصائدا غيرک يابن الأكرمين والدا [ينظر : همع الهوامع 1 / 223 ، الدرر 1 / 191]. فغير فاعل «يبقى» ، وقد بنى لإضافته إلى المضمر ؛ ألا ترى أنک إن لم تجعله فاعلا ، لزمک حذف الفاعل وحذفه لا يسوغ. أه.
3- والشاهد فيه أن «مثل» مبنى لإضافته إلى غير متمكن ، و «ما» مصدريه ، وهى مع ما بعدها فى تأويل مصدر مضاف إليه. ينظر : الأشباه والنظائر 5 / 296 ، ورصف المبانى ص 312 ، وشرح المفصل 8 / 135 ، ولسان العرب (حمض).

وكذلک قول الآخر [من الطويل] :

45 - وما الدّهر إلا منجنونا بأهله

وما صاحب الحاجات إلا معذّبا (1)

يتخرّج على أن يكون «معذّب» مصدرا كممزّق ؛ وكذلک : منجنون ، التقدير :

وما الدهر إلا دوران منجنون ، وما صاحب الحاجات إلا تعذيبا ؛ فيكون من باب «ما أنت إلا سيرا».

ويجوز دخول الباء فى خبرها ، تأخر عن الاسم أو تقدم عليه ؛ نحو قوله : [من الوافر] :

1- هذا البيت نسبه ابن جنى فى كتاب «ذا القد» لبعض العرب ، قيل : هو من بنى سعد. والمنجنون : الدولاب الذى يستقى عليه ، وهو مؤنث. قال ابن جنى (فى شرح تصريف المازنى المسمى بالمنصف) : ليس منجنون من ذوات الخمسه ، هذا محال ، لأجل تكرير النون ، وإنما هو مثل حندقوق ملحق بعضرفوط ولا يجوز أن تكون الميم زائده ؛ لأنا لا نعلم فى الكلام مفعلولا. ولا يجوز أن تكون الميم والنون جميعا زائدتين ، على أن تكون الكلمه ثلاثيه من لفظ الجن ، من جهتين : إحداهما أنک كنت تجمع فى أول الكلمه زيادتين وليست الكلمه جاريه على فعل مثل منطلق ومستخرج. والأخرى : أنا لا نعلم فى الكلام منفعولا فيحمل هذا عليه. ولا يجوز أيضا أن تكون النون وحدها زائده لأنها قد ثبتت فى الجمع فى قولهم : مناجين ، ولو كانت زائده لقيل : مجاجين ، فإذا لم يجز أن تكون الميم وحدها زائده ، ولا النون وحدها زائده ، ولا أن يكونا كلتاهما زائدتين ، لم يجز إلا أن يكونا أصلين وتجعل النون لاما مكرره ، وتكون الكلمه مثل : حندقوق ملحقه بعضرفوط. والشاهد فيه إعمال «ما» مع انتقاض خبرها ب- «إلا» وهذا شاذ ، وخرّج أيضا غير تخريج المصنف على أنه بتقدير : وما الدهر إلا يشبه منجنونا وما صاحب الحاجات إلا يشبه معذبا ، فهما منصوبان بالفعل الواقع خبرا ، وقيل : يجوز أن يكون «منجنونا» منصوب على الحال ، والخبر محذوف ، أى : وما الدهر إلا مثل المنجنون لا يستقر فى حاله ، وعلى هذا

تكون عامله قبل انتقاض نفيها ، وكذا يكون التقدير فى الثانى ، أى : وما صاحب الحاجات موجودا إلا معذبا ، ولا تقدر ، هنا ، «مثل» لأن الثانى هو الأول. ينظر : شرح شواهد المغنى ص 219 ، وبلا نسبه فى أوضح المسالک 1 / 276 ، وتخليص الشواهد ص 271 ، والجنى الدانى ص 325 ، وخزانه الأدب 4 / 130 ، 9 / 249 ، 250 ، والدرر 2 / 98 ، 3 / 171 ، ورصف المبانى ص 311 ، وشرح الأشمونى 1 / 121 ، وشرح التصريح 1 / 197 ، وشرح المفصل 8 / 75 ، ومغنى اللبيب ص 73 ، والمقاصد النحويه 2 / 92 ، وهمع الهوامع 1 / 123 ، 230.

46 - أما والله أن لو كنت حرّا

وما بالحرّ أنت ولا القمين (1)

وإذا أتيت بعد حرف العطف باسم واحد ، فإن كان حرف العطف يقتضى الإيجاب ، رفعت ليس إلا ؛ نحو قولك : «ما زيد قائما لكن قاعد ، وبل قاعد» ، وإن كان لا يقتضيه وعطفته على الخبر - كان المعطوف على حسبه إن كان مرفوعا أو منصوبا (2) ، وإن كان مخفوضا ، جاز فيه الحمل على الموضع ، فترفع إن قدرتها تميميه ، وتنصب إن قدرتها حجازيه ، والحمل على اللفظ ؛ فتخفض (3).

فإن أتيت بعد حرف العطف بصفه وموصوف ، وأوليت الوصف الحرف ، وكان الموصوف سببيّا (4) من اسمها ، كان الوصف على حسب الخبر إن كان مرفوعا (5) ، ويجوز فيه الرفع والنصب إن كان منصوبا (6) ، ويجوز فيه الرفع والنصب والخفض إن

1- البيت بلا نسبه فى : الإنصاف 1 / 121 ، خزانه الأدب 4 / 141 ، 142 ، 143 ، 10 / 82 ، الجنى الدانى 222 ، جواهر الأدب 197 ، والدرر 4 / 96 ، 219 ، رصف المبانى 116 ، شرح التصريح 2 / 233 ، شرح شواهد المغنى 1 / 111 ، مغنى اللبيب 1 / 33 ، المقاصد النحويه 4 / 409 ، همع الهوامع 2 / 18 ، 41. والشاهد فيه : دخول حرف الجر فى خبر «ما» ؛ حيث دخل حرف الجر «الباء» على الخبر «الحر» وفيه شاهد آخر وهو زياده «أن» بعد القسم.
2- م : وقولى : «وإن كان لا يقتضيه وعطفته على الخبر ، كان المعطوف على حسب الخبر إن كان مرفوعا أو منصوبا» مثال ذلک : ما زيد قائما ولا قاعدا ، وما زيد قائم ولا قاعد. أه.
3- م : وقولى : «وإن كان مخفوضا جاز فيه الحمل على الموضع فترفع إن قدّرتها تميميه ، وتنصب إن قدرتها حجازيه ، والحمل على اللفظ فتخفض» مثال ذلک : ما زيد بقائم ولا قاعد ، وإن شئت قلت : ولا قاعدا ، وإن شئت قلت : ولا قاعد ، وليس ما يزعمه الفارسى من أن الباء لا تدخل فى خبر التميميه كما لا تدخل فى خبر المبتدأ - بشىء ويلزمه على قياس مذهبه ألا يدخل الباء فى الخبر إذا تقدم ، فلا يقال : ما بقائم زيد ، ووجود ذلک من كلامهم يدل على أن الباء تدخل فى الخبر ، وإن لم تعمل فيه «ما». أه.

4- فى أ: سببا.
5- م : وقولى : «فإن أتيت بعد حرف العطف بصفه وموصوف ، وأوليت الوصف الحرف ، وكان الموصوف سببيا من اسمها ، كان الوصف على حسب الخبر إن كان مرفوعا» مثال ذلک قولک : ما زيد قائم ولا ذاهب أخوه ، فلا يجوز في ذاهب إلا الرفع على وجهين : أحدهما : أن يكون معطوفا على قائم ، وأخوه مرفوع به. والآخر : أن يكون مرفوعا على أنه خبر مقدم للمبتدأ الذى بعده ، وهو أخوه ، والجمله معطوفه على الجمله التى قبلها. أه.
6- م : وقولى : «ويجوز فيه الرفع والنصب إن كان منصوبا» مثال ذلک قولک : ما زيد قائما ولا ذاهبا أخوه ، بنصب ذاهبا وبرفعه ، فالنصب أن تعطف ذاهبا على قائم ، ويكون أخوه مرفوعا به ، والرفع على أن يكون خبرا مقدما للمبتدأ الذى بعده ، وهو أخوه ، والجمله من المبتدأ والخبر معطوفه على الجمله التى قبلها. أه.

كان مجرورا بالباء الزائده (1). وإن كان الموصوف أجنبيّا منه ، لم يجز فى الوصف فى جميع ذلک إلا الرفع (2) / ، وأما الموصوف فمرفوع على كل حال ، وإذا تأخر الوصف ، جاز فيه الرفع والنصب ، كان الموصوف سببيّا (3) أو لم يكن (4).

هذا إن كان الحرف لا يقتضى الإيجاب.

فإن اقتضاه : لم يجز إلا الرفع فيهما ، تأخر الوصف أو تقدم (5).

ولا ولات : يكونان بمنزله ما الحجازيه فى رفع الاسم بهما ونصب الخبر.

أما «لا» : فإنها لا تعمل إلا فى النكرات ؛ بشرط أن يكون الخبر أيضا مؤخرا منفيّا ؛ نحو قولک : «لا رجل أفضل منک» ، فإن كان موجبا أو مقدما ، لم تعمل ؛

1- م : وقولى : «ويجوز فيه الرفع والنصب والخفض إن كان مخفوضا بالباء الزائده» مثال ذلک قولک : ما زيد بقائم ولا ذاهب أخوه ، بخفض ذاهب ورفعه ونصبه ، فالخفض على عطف ذاهب على قائم ، وأخوه مرتفع به ، والرفع على موضع بقائم إن قدرت «ما» تميميه وأخوه أيضا مرتفع به ، ويجوز أيضا رفعه على أن يكون خبرا مقدما للمبتدأ الذى هو أخوه ، والجمله من المبتدأ والخبر معطوفه على الجمله التى قبلها ، والنصب على موضع بقائم إن قدرتها حجازيه ، ويكون أخوه مرتفعا به. أه.
2- م : وقولى : «وإن كان الموصوف أجنبيا منه لم يجز فى الوصف فى جميع ذلک إلا الرفع ...» إلى آخره مثال ذلک : ما زيد قائما ولا ذاهب عمرو ، وما زيد منطلق ولا خارج بكر ، وما زيد بقائم ولا ذاهب عبد الله ، فيرتفع خارج وذاهب على أنهما خبران لما بعدهما ، والجمله من المبتدأ والخبر معطوفه على ما قبلها. أه.
3- فى أ: سببا.
4- م : وقولى : «وإن تأخر الوصف ، جاز فيه الرفع والنصب ، كان الموصوف سببيا أو لم يكن» مثال ذلک : ما زيد قائما ولا أخوه ذاهبا ، وما زيد بقائم ولا أخوه ذاهبا ، وما زيد قائما ولا عمرو ذاهبا ، فترفع الاسم عطفا على اسم ما وتنصب ذاهبا بعده عطفا على خبرها ، ويجوز رفع ذاهب فى

جميع ذلک على أن تجعله خبرا للمبتدأ الذى قبله ، وتجعل الجمله من المبتدأ والخبر معطوفه على الجمله التى قبلها. أه.
5- م : وقولى : «فإن اقتضاه لم يجز إلا الرفع فيهما تأخر الوصف أو تقدم» مثال ذلک قولک : ما زيد قائما بل عمرو ذاهب ، وما عمرو منطلقا بل مقيم بكر ، وما عبد الله خارجا بل أبوه ذاهب ، وما جعفر مقيما بل قاعد أبوه ، وما زيد بقائم بل عمرو ذاهب ، وما محمد بمقيم بل قاعد بكر ، برفع الاسمين فى جميع ذلک على المبتدأ والخبر. أه.

نحو قولک : «لا أفضل منک رجل ولا امرأه ، ولا رجل ولا امرأه إلا أفضل منک» ، وسبب ذلک : أنها إنما تعمل إذا کانت خاصه بالاسم ، ولا تکون خاصه حتی تکون للنفی العامّ ؛ فتکون فی جواب السؤال العام ؛ نحو قولک : «هل من رجل قائم؟» ؛ فیلزم دخولها من أجل ذلک علی الاسم النکره.

وأمّا لات : فلم ترفع بها العرب إلا «الحین» مظهرا أو مضمرا ؛ فتقول : «لات حین قیام لک ، ولات حین قیام لک» ، فتنصب حین ، ترید : لات الحین حین قیام لک.

وتعمل فی «الحین» معرفه ونکره ؛ لاختصاصها به :

ومن إعمالها أیضا فی المعرفه : قول الأعشی (1) [من الخفیف] :

47 - لات هنّا ذکری جبیره أو من

جاء منها بطائف الأهوال (2)

فأعملها فی «هنّا» وهو معرفه.

والعطف علی خبرها : کالعطف علی خبر ما ، إذا کان منصوبا (3).

1- میمون بن قیس بن جندل من بنی قیس بن ثعلبه الوائلی ، أبو بصیر المعروف بأعشی قیس ، ویقال له أعشی بکر ابن وائل ، والأعشی الکبیر : من شعراء الطبقه الأولی فی الجاهلیه ، وأحد أصحاب المعلقات کان کثیر الوفود علی الملوک من العرب والفرس ، غزیر الشعر ، یسلک فیه کل مسلک وکان یغنی بشعره ، فسمی «صنّاجه العرب» قال البغدادی : کان یفد علی الملوک ولا سیما ملوک فارس ، ولذلک کثرت الألفاظ الفارسیه فی شعره. عاش عمرا طویلا ، وأدرک الإسلام ولم یسلم ، ومطلع معلقته : [من الخفیف] ما بکاء الکبیر بالأطلال وسؤالی وما تردّ سؤالی وسمی بالأعشی لضعف بصره مات سنه 7 ه. ینظر : الأعلام 7 / 341 ، معاهد التنصیص 1 / 196 ، الآمدی 12.
2- الشاهد فیه قوله : «لات هنا» حیث عملت «لات» فی «هنا» الإشاریه ، وقال ابن مالک وأبو علی الفارسی إن «لات» لا یصح إعمالها فی معرفه أو مکان ، ف- «هنا» عندهما منصوبه علی الظرف ، و «لات» غیر عامله. ینظر

: ديوانه ص 53 ، وخزانه الأدب 4 / 196 ، 198 ، والخصائص 2 / 474 ، والدرر 2 / 118 ، وشرح التصريح 1 / 200 ، وشرح المفصل 3 / 17 ، ولسان العرب (هنا) ، والمحتسب 2 / 39 ، والمقاصد النحويه 2 / 106 ، 4 / 198 ، وبلا نسبه فى الإنصاف 1 / 289 ، ورصف المبانى ص 170.
3- م : وقولى : «والعطف على خبرها كالعطف على خبر ما إذا كان منصوبا» تمثيل ذلک كتمثيل العطف على خبر ما ، إلا أنک لا تعطف على خبر لا إلا اسما نكره ، ولا تعطف على خبر لات إلا اسم زمان. أه.

وقد أجرو «إن» النافيه فى الشعر مجرى «ما» فى نصب الخبر ؛ لشبهها بها ؛ قال [من المنسرح] :

48 - إن هو مستوليا على أحد

إلا على أضعف المجانين (1)

ولا يجوز ذلک فى الكلام ؛ لأنها غير مختصّه (2).

1- قال البغدادى : هذا الشاهد مع كثره دورانه فى كتب النحو لم يعلم له قائل. والشاهد فيه قوله : «إن هو مستوليا» حيث أجرى «إن» مجرى «ما» «ليس» فرفع بها المبتدأ ونصب الخبر. ينظر : الأزهيه 46 ، أوضح المسالک 1 / 291 ، تخليص الشواهد 306 ، الجنى الدانى 209 ، جواهر الأدب 206 ، خزانه الأدب 4 / 166 ، الدرر 2 / 108 ، رصف المبانى 108 ، شرح الأشمونى 1 / 126 شرح التصريح 1 / 201 ، شرح شذور الذهب 360 ، المقاصد النحويه 2 / 113 ، همع الهوامع 1 / 125.
2- م : وقولى : «ولا يجوز ذلک فى الكلام لأنها غير مختصه» أعنى : أنها لا تختص بالدخول على الاسم بل تنفى بها الجمله الاسميه والفعليه فيقال : إن زيد إلّا قائم ، قال تعالى : (إِنِ الْكافِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ) [الملک : 20] أى ما الكافرون إلا فى غرور ، ويقال : إن قام زيد ، قال الله تعالى : (وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيما إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ ...) [الأحقاف : 26] أى فيما لم نمكنكم فيه ، والحرف إذا كان غير مختص فقياسه ألا يعمل. أه.

وهى : «إنّ وأنّ ولكنّ» ومعناها التأكيد ، و «كأنّ» ومعناها التشبيه ، و «ليت» ومعناها التمنى ، و «لعلّ» ومعناها الترجّى فى المحبوبات ، والتوقع فى المحذورات.

اعلم : أنّ هذه الحروف لما كانت مختصه بالأسماء ، ولم تكن كالجزء منها ، أشبهت الأفعال ، فعملت ورفعت أحد الاسمين ، ونصبت الآخر ؛ لأنها أشبهت منها ما يطلب اسمين ، وما يطلب / من الأفعال اسمين يرفع أحدهما وينصب الآخر ، ولما كانت معانى هذه الحروف فى أخبارها ، أشبهت الأخبار العمد (1) فرفعت ، وأشبهت الأسماء الفضلات فنصبت.

وجميعها إنما يدخل على المبتدأ والخبر : فما كان مبتدأ ، كان اسما لها ، إلا اسم الشرط واسم الاستفهام وكم الخبريه ، وكل اسم التزم فيه الرفع على الابتداء ؛ ك- «ما» التعجبيه ، وايمن الله ، وما كان خبرا للمبتدأ - فإنه يكون خبرا لها إلا الجمل غير المحتمله للصدق (2) والكذب ، وأسماء الاستفهام وكم الخبريه (3).

1- م : باب الحروف التى تنصب الاسم وترفع الخبر قولى : «لما كانت معانى هذه الحروف فى أخبارها أشبهت الأخبار العمد» أعنى : أنك إذا قلت : إن زيدا قائم ، ولكن عمرا منطلق ، وبلغنى أن عمرا خارج ، وكّدت القيام ب- «إنّ» ، والانطلاق ب- «لكن» والخروج ب- «أنّ» ، فمعنى هذه الحروف - وهو التأكيد - إنما هو فى الخبر ، وكذلك إذا قلت : كان زيد الأسد ، فإن معنى كان هو السببيه فى الخبر ؛ ألا ترى أنك إنما شبّهت زيدا بالأسد ، وإذا قلت : ليت زيدا قائم ، ولعل زيدا قائم ، فإنما تمنيت ورجوت القيام ، فمعنى ليت ولعل أيضا إنما هو فى الخبر. أه.
2- فى ط : الصدق.
3- م : وقولى : «إلا الجمل غير المحتمله للصدق والكذب واسم الاستفهام وكم الخبريه» إنما لم تقع أسماء الاستفهام وكم الخبريه أخبارا لهذه الحروف ؛ لأنها تلزم صدر الكلام ؛ فيلزم لذلك تقديمها ، وأخبار هذه الحروف لا يجوز تقديمها عليها ، وأما الجمل غير المحتمله للصدق والكذب فلم تقع أخبارا لهذه الحروف ؛ لمناقضه معناها معانى هذه الحروف ، فإن جاء ما ظاهره وقوع الجمله غير المحتمله للصدق والكذب فى موضع الخبر

تئول ذلک ؛ نحو قوله : [من البسيط] إنّ الذين قتلتم أمس سيّدهم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما [وهو لأبى مكعت أخى بنى سعد بن مالک فى خزانه الأدب 10 / 247 ، 249 ، 250 ، والدرر 2 / 170 ، وبلا نسبه فى شرح التصريح 1 / 298 ، وشرح شواهد المغنى 2 / 914 ، ومغنى اللبيب 2 / 585 ، وهمع الهوامع 1 / 135]. وقول الجميح : [من البسيط] ولو أصابت لقالت وهى صادقه إنّ الرّياضه لا تنصبک للشّيب [ينظر البيت فى رصف المبانى ص 120 ، والأشباه والنظائر 6 / 234 ، وتذكره النحاه ص 445 ، والخزانه 10 / 246 - 247 ، وسر صناعه الإعراب ص 388 ، وشرح اختيارات المفضل 1 / 153 ، وجواهر الأدب ص 239 ، وروى «للكذب» بدل «للشيب». فإنهما مخرجان على إضمار القول ، أى : أقول لكم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما ، وإن الرياضه أقول لک : لا تنصبک للشيب ، فالخبر هو القول المحذوف ، وكثيرا ما يحذف القول إذا دل المعنى عليه ، قال تعالى : (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمانِكُمْ) [آل عمران : 106] أى : فيقال لهم : أكفرتم بعد إيمانكم ، وقوله تعالى : (وَالْمَلائِكَهُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بابٍ سَلامٌ عَلَيْكُمْ) [الرعد : 23] أى : يقولون : سلام عليكم. أه.

وانفردت إنّ من بين سائر أخواتها : بدخول اللام فى الخبر (1) إذا كان اسما أو فعلا مضارعا أو ماضيا غير متصرف ؛ نحو : «نعم وبئس» ، أو ظرفا أو مجرورا ، أو جمله اسميه ، فإن كان ماضيا متصرفا ، لم يجز دخولها عليه (2).

وقد تدخل اللام على الاسم إذا وقع موقع الخبر ؛ نحو قولک : «إنّ فى الدار لزيدا».

وقد تدخل - أيضا - على معمول الخبر إذا تقدم عليه ؛ نحو قولک : «إنّ زيدا لفى الدار قائم».

فأما قراءه من قرأ : (إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعامَ) [الفرقان : 20] بفتح الهمزه فشاذه واللام فيها زائده ، ولا تدخل اللام على إنّ نفسها وإن أبدلت همزتها هاء ، فأما قوله [من الطويل] :

49 - ألا يا سنا برق على قلل الحمى

لهنّک من برق علىّ كريم (3)

1- م : وقولى : «وانفردت إنّ من بين سائر أخواتها بدخول اللام فى خبرها» إلى آخره مثال دخول اللام فى الخبر إذا كان اسما ، قولک : إن زيدا لقائم ، ومثال دخولها فيه إذا كان فعلا مضارعا إنّ زيدا ليقوم ، ومثال دخولها فيه إذا كان ماضيا غير متصرف قولک : إن زيدا لنعم الرجل ، ومثال دخولها فيه إذا كان ظرفا أو مجرورا قولک : إن زيدا لخلفک ، وإن عمرا لفى الدار ، ومثال دخولها فيه إذا كان جمله اسميه قولک : إن زيدا لوجهه حسن. أه.
2- م : وقولى : «فإن كان ماضيا متصرفا لم يجز دخولها عليه» أعنى : أنه لا يجوز أن تقول : إن زيدا لقام. أه.
3- البيت : قيل : لمحمد بن سلمه وقيل لرجل من بنى نمير. و (السنا) بالقصر : ضوء البرق. و (القلل) : جمع قله وهى من كل شىء : أعلاه. ورواه ابن برى : «قنن الحمى» جمع قنه بمعنى القله. و (الحمى) هو المكان الذى يحمى من الناس فلا يقربه أحد ، وأراد به حمى حبيبته. والشاهد فيه قوله : «لهنک» يريد : لإنک ، فأبدل الهمزه هاء ، وقدمت لام التوكيد على «إن» ، مع الجمع بين حرفى التوكيد. وفى البيت أقوال أخر.

ينظر : لسان العرب (لهن) ، (قذى) ، ولرجل من بنى نمير فى خزانه الأدب 10 / 338 ، 339 ، 351 ، وبلا نسبه فى الأشباه والنظائر 2 / 144 ، وأمالى الزجاجى ص 250 ، والجنى الدانى ص 129 ، وجواهر الأدب ص 83 ، 333 ، والخصائص 1 / 315 ، 2 / 195 ، والدرر 2 / 191 ، وديوان المعانى 2 / 192 ، ورصف المبانى ص 44 ، 121 ، 233 ، وسر صناعه الإعراب 1 / 371 ، 2 / 552 ، وشرح شواهد المغنى 2 / 602 ، وشرح المفصل 8 / 63 ، 9 / 25 ، 10 / 42 ، ولسان العرب (أنن) ، ومجالس ثعلب 1 / 113 ، 2 / 413 ، ومغنى اللبيب 1 / 231 ، والممتع فى التصريف 1 / 398 ، وهمع الهوامع 1 / 141.

فأصله : «له إنک» ، ثم نقلت حرکه الهمزه ، والعرب تقول : «له أنت».

ولا يجوز تقديم شىء من معمولات هذه الحروف عليها ، ولا تقديم أخبارها على أسمائها لضعفها فى العمل ، إلا أن يكون الخبر ظرفا أو مجرورا ؛ فإنّ العرب اتسعت فيهما (1) ، ويجوز تقديم معمول الخبر عليه إذا لم يكن بالخبر مانع من موانع تقديم المفعول على العامل (2) ، ولا يجوز تقديمه عليها أصلا (3) ، ولا على الاسم إلا أن يكون ظرفا أو مجرورا (4) فى أحد القولين ، وهو مع ذلک قليل ؛ نحو قوله من الطويل] :

50 - ولا تلحنى فيها فإنّ بحبّها

أخاک مصاب القلب جمّ بلابله (5)

1- م : وقولى : «إلا أن يكون الخبر ظرفا أو مجرورا ، فإن العرب اتسعت فيهما» مثال ذلک قولک : إن فى الدار زيدا ، وإن عندک عمرا. أه.
2- م : وقولى : «ويجوز تقديم معمول الخبر عليه ، إذا لم يكن للخبر مانع من موانع تقديم المفعول على العامل» مثال ذلک : إن زيدا عمرا ضارب ، أى : ضارب عمرا ، فقدمت معمول «ضارب» عليه إذ لا مانع يمنع من ذلک ، ولو قلت إن زيدا عمرا ما ضرب ، تريد : ما ضرب عمرا ، لم يجز ذلک ، لأن «ما» لها صدر الكلام ، فلا يجوز تقديم ما بعدها عليها. أه.
3- م : وقولى : «ولا يجوز تقديمه عليها أصلا» لا يجوز أن يقال : فى الدار إن زيدا قائم ، ولا عمرا إن زيدا ضارب ، تريد : إن زيدا قائم فى الدار ، وإن زيدا ضارب عمرا. أه.
4- م : وقولى : «ولا على الاسم إلا أن يكون ظرفا أو مجرورا» مثال ذلک : قولک : إن فى الدار زيدا قائم ، وإن عندک زيدا جالس ، تريد : إن زيدا قائم فى الدار ، وإن زيدا جالس عندک. وقولى : «فى أحد القولين» لأنه قد قيل : إن الظرف والمجرور متعلقان بمحذوف على طريق البيتين ، وليسا متعلقين بالخبر ، واعترض بهما بين هذه الحروف وأسمائها. أه.
5- البيت بلا نسبه فى : الأشباه والنظائر 2 / 231 ، خزانه الأدب 8 / 453 ، 455 ، الدرر 2 / 172 ، شرح الأشمونى 1 / 137 ، شرح شواهد المغنى 2 / 969 ، مغنى البيب 2 / 693 ، المقاصد النحويه 2 / 309 ، همع الهوامع 1 / 135. والشاهد فيه : تقديم معمول خبر «إن» على اسمها ؛ حيث قدّم «بحبها» على «أخاک» وهو ضروره.

وإذا اتصل بحرف من هذه الحروف ياء المتكلم ، لحقته نون الوقايه ، ولا تلزم فتقول : إنّى وإنّنى ، وكذلک سائر أخواتها إلا «ليت» فإنها تلزمها فتقول : «ليتنى» ، ولا يجوز «ليتى» إلا فى ضروره ؛ نحو قوله [من الوافر] :

51 - كمنيه جابر إذ قال : ليتى

أصادفه وأتلف بعض مالى / (1)

ويجوز حذف أسماء هذه الحروف فى فصيح الكلام ، إذا دلّ على ذلک دليل ، ومن ذلک قول الفرزدق [من الطويل] :

52 - فلو كنت ضبّيّا عرفت قرابتى

ولكنّ زنجىّ عظيم المشافر (2)

1- البيت لزيد الخيل. الشاهد فيه : قوله : «ليتى» ، والقياس : ليتنى ، حذف نون الوقايه ضروره. ينظر : ديوانه 87 ، وتخليص الشواهد ص 100 ، وخزانه الأدب 5 / 375 ، 377 ، والدرر 1 / 205 ، وشرح أبيات سيبويه 2 / 97 ، وشرح المفصل 3 / 123 ، والكتاب 2 / 370 ، ولسان العرب (ليت) ، والمقاصد النحويه 1 / 346 ، ونوادر أبى زيد ص 68 ، وبلا نسبه فى جواهر الأدب ص 153 ، ورصف المبانى ص 300 ، 361 ، وسر صناعه الإعراب 2 / 550 ، وشرح الأشمونى 1 / 56 ، وشرح ابن عقيل ص 61 ، ومجالس ثعلب 129 ، والمقتضب 1 / 250 وهمع الهوامع 1 / 64.
2- البيت قاله الفرزدق فى هجاء رجل من «ضبه». والمشافر : جمع مشفر وهو من البعير كالشفه للإنسان. والشاهد فى البيت : «ولكن زنجىّ عظيم المشافر» حيث حذف اسم «لكن» والتقدير «ولكنک زنجى» ويجوز نصب «زنجى» ب- «لكن» على إضمار الخبر وهو أقيس. ينظر : ديوانه 481 ، وجمهره اللغه ص 1312 ، وخزانه الأدب 10 ، 444 ، والدرر 2 / 176 ، وشرح شواهد المغنى 2 / 701 ، وشرح المفصل 8 / 81 ، 82 ، والكتاب 2 / 136 ، ولسان العرب (شفر) ، والمحتسب 2 / 182 ، وبلا نسبه فى الإنصاف 1 / 182 ، والجنى الدانى ص 590 ، وخزانه الأدب 11 / 230 ، والدرر 3 / 160 ، ورصف المبانى ص 279 ، 289 ، ومجالس ثعلب 1 / 127 ، ومغنى اللبيب ص 291 ، والمنصف 3 / 129 ، وهمع الهوامع 1 / 36

، 223 ، والإفصاح 213 ، وتمهيد القواعد 2 / 117 ، البحر المحيط 7 / 236 ، معانى الفراء 2 / 344.

التقدير : ولكنک زنجىّ إلا أن يكون الاسم ضمير أمر أو شأن : فإنه لا يحسن حذفه إلا فى ضروره ؛ بشرط ألا يؤدى حذفه إلى أن يلى إنّ وأخواتها فعل ؛ نحو قوله [من الخفيف] :

53 - إنّ من يدخل الكنيسه يوما

يلق فيها جآذرا وظباء (1)

التقدير : إنه.

وكذلک - أيضا - يجوز حذف الخبر إذا كان عليه دليل ؛ ومن ذلک قوله :

1- البيت للأخطل. والشاهد فيه قوله «إن من يدخل الكنيسه» حيث حذف اسم «إن» وهو ضمير الشأن ولا يجوز اعتبار «من» اسمها لأنها شرطيه بدليل جزمها الفعلين والشرط له الصدر فى جملته فلا يعمل فيه ما قبله. وضمير الشأن يحذف فى الشعر كثيرا بخلاف اسم هذه الحروف فإنه وإن اختص حذفه بالشعر فإنما ورد بضعف وقوه. عند ذكر جمله من الجمل الاسميه أو الفعليه فقد يقدمون قبلها ضميرا يكون كنايه عن تلک الجمله وتكون الجمله خبرا عن ذلک الضمير وتفسيرا له ، ويوحدون الضمير لأنهم يريدون الأمر والحديث لأن كل جمله شأن وحديث. ولا يفعلون ذلک إلا فى مواضع التفخيم والتعظيم وذلک قولک : هو زيد قائم فهو ضمير لم يتقدمه ظاهر وإنما هو ضمير الشأن والحديث وفسره ما بعده من الخبر ، وهو زيد قائم ، ولم تأت فى هذه الجمله بعائد إلى المبتدأ لأنها هو فى المعنى ، ولذلک كانت مفسره له ويسميه الكوفيون الضمير المجهول لأنه لم يتقدمه ما يعود عليه ، ويجىء هذا الضمير مع العوامل الداخله على المبتدأ والخبر نحو : إن وأخواتها ، ظننت وأخواتها ، وكان وأخواتها وتعمل فيه هذه العوامل كإن المكسوره المشدده وتكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر ، وقد تنصبهما فى لغه ، وقد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمها ضمير شأن فإنه لا يحسن حذفه إلا فى ضروره كما قاله الأعلم فى «شرح أبيات الجمل» وابن عصفور فى كتاب «الضرائر» بشرط ألا يؤدى حذفه إلى أن يلى إن وأخواتها فعل كما فى البيت الشاهد فتقديره : إنه من يدخل الكنيسه ، وإنما لم تجعل «من» اسمها لأنها شرطيه بدليل جزمها الفعلين والشرط له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله فوجب أن تكون «من» مبتدأ. ينظر

: خزانه الأدب 1 / 457 ، الكافيه 1 / 103 ، ابن يعيش 3 / 115 ، الهمع 1 / 136 ، ابن الشجرى 1 / 295 ، إيضاح شواهد الإيضاح 22 ، الجمل للزجاجى 221 ، المغنى 1 / 37 ، 589 ، 45 ، 310 ، الدرر اللوامع 1 / 115 ، شرح الجمل لابن عصفور 1 / 442 ، شرح أبياته لابن سيده 134 ، الحلل 287 الفصول والجمل 193 ، ضرائر الشعر 178 ، شرح شواهد المغنى 1 / 122 ، 2 / 918 ، شرح ابياته 1 / 185 ، إيضاح شواهد الإيضاح 22 ، ما يجوز للشاعر فى الضروره 181 البسيط فى شرح جمل الزجاجى 1 / 435 ، 2 / 913 الأشباه والنظائر 8 / 46 ، وأمالى ابن الحاجب 1 / 158 ، رصف المبانى ص 119.

[من الطويل] :

54 - خلا أنّ حيّا من قريش تفضّلوا

على النّاس أو أنّ الأكارم نهشلا (1)

فحذف تفضلّوا ؛ لدلاله ما قبله عليه ، وأكثر ما يكون ذلک إذا كان الاسم نكره ؛ نحو قول الأعشى [من المنسرح] :

55 - إنّ محلّا وإنّ مرتحلا

وإنّ فى السّفر ما مضى مهلا (2)

أى : إنّ لنا محلا.

وإذا ألحقت هذه الحروف ما ، لم يجز إعمالها ؛ نحو قولک : «إنّما زيد قائم» ؛ لزوال اختصاصها بالأسماء.

ألا ترى أنک تقول : إنّما يقوم زيد ، إلا «ليت» فإنه يجوز إلغاؤها إذا جعلت ما كافه ، وإعمالها إذا لم يعتدّ بها ؛ لأنها باقيه على اختصاصها ، لا يقال : «ليتما يقوم زيد» ، وقد روى بيت النابغه (3) [من البسيط] :

1- البيت للأخطل. الشاهد فيه : قوله «أو أن الأكارم نهشلا ..». حيث حذف خبر أن وتقديره تفضلوا واسمها معرفه وفى هذا رد على الكوفيين فى اشتراطهم لحذف الخبر تنكير الاسم ، وعلى الفراء فى اشتراطه تكرير «أن». ينظر : خزانه الأدب 10 / 453 ، 454 ، 461 ، 462 ، وشرح المفصل 1 / 104 ولسان العرب (نهشل) والمقتضب 4 / 131 وبلا نسبه فى الخصائص 2 / 374.
2- الشاهد : قوله «إن محلّا ، وإن مرتحلا» حيث حذف خبر إنّ وهو ظرف لقرينه ، والتقدير إن لنا فى الدنيا محلّا وإنّ لنا عنها مرتحلا. ينظر : ديوانه ص 283 ، وخزانه الأدب 10 / 452 ، 459 ، والخصائص 2 / 373 ، والدرر 2 / 173 ، وسر صناعه الإعراب 2 / 517 ، والشعر والشعراء ص 75 والكتاب 2 / 141 ، ولسان العرب (رحل) ، والمحتسب 1 / 349 ، ومغنى اللبيب 1 / 82 والمقتضب 4 / 130 ، وبلا نسبه فى الأشباه والنظائر 2 /

329 ، وأمالى ابن الحاجب 1 / 345 ، وخزانه الأدب 9 / 227 ، ورصف المبانى ص 298 ، وشرح شواهد المغنى 1 / 238 ، 2 / 612 ، وشرح المفصل 8 / 84 ، والصاحبى فى فقه اللغه ص 130 ولسان العرب (حلل).
3- زياد بن معاويه بن ضباب الذبيانى الغطفانى المضرى ، أبو أمامه شاعر جاهلي وكان الأعشى. وحسان والخنساء ممن يعرض شعره على النابغه ، كان أحسن شعراء العرب ديباجه ، عاش عمرا طويلا توفى فى 18 ق ه. ينظر : شرح شواهد المغنى 29 ، معاهد التنصيص 1 / 333 ، الأغانى 11 / 3 وجمهره 26 ، 52 ، ونهايه الأرب 3 / 59 ، والشعر والشعراء 38 ، الأعلام 3 / 54.

56 - قالت : ألا ليتما هذا الحمام لنا

إلى حمامتنا ونصفه فقد (1)

برفع الحمام ونصبه على الوجهين.

ويجوز فى : إنّ وأنّ ولكنّ وكأنّ التخفيف بحذف أحد المثلين :

فأما لكنّ إذا خففت ، فيبطل عملها ؛ لزوال الاختصاص نحو قولک : «ما قام زيد ، لكن عمرو قائم».

وأما أن وكأن : فلا يجوز فيهما إلا الإعمال ؛ لبقائهما على اختصاصهما بالأسماء إلا أن اسمهما لا يكون إلا ضمير شأن محذوفا ؛ نحو قولک : «علمت أن زيد قائم ، وكأن زيد قائم ، وعلمت أن سيقوم زيد» ، التقدير : أنه زيد قائم ، وكأنه زيد قائم ، وأنه سيقوم زيد.

ولا يكون ظاهرا أو ضميرا لا يراد به الشأن إلا فى ضروره ؛ نحو قوله [من الرجز] :

57- .....

كأن وريديه رشاء خلب (2)

وفى قول الآخر (3) [من الطويل] :

1- الشاهد : جواز إعمال «ليت» التى اتصلت بها «ما» وعدم إعمالها. ينظر : ديوانه ص 24 ، والأزهيه ص 89 ، 114 ، والأغانى 11 / 31 ، والإنصاف 2 / 479 ، وتخليص الشواهد ص 362 ، وتذكره النحاه ص 353 ، وخزانه الأدب 10 / 251 ، 253 ، والخصائص 2 / 460 ، والدرر 1 / 216 ، 2 / 204 ، ورصف المبانى ص 299 ، 316 ، 318 ، وشرح التصريح 1 / 225 ، وشرح شذور الذهب ص 362 ، وشرح شواهد المغنى 1 / 75 ، 200 ، 2 / 690 ، وشرح عمده الحافظ ص 233 ، وشرح المفصل 8 / 58 ، والكتاب 2 / 137 ، واللمع ص 320 ، ومغنى اللبيب 1 / 63 ، 286 ، 308 ، والمقاصد النحويه 2 / 254 ، وبلا نسبه فى أوضح المسالک 1 / 349 ، وخزانه الأدب

6 / 157 ، وشرح الأشمونى 1 / 143 ، وشرح قطر الندى ص 151 ، ولسان العرب (قدد) ، وهمع الهوامع 1 / 65.
2- البيت لرؤبه. والرشاء : الحبل ، الخلب بالضم : الليف. والشاهد فيه مجىء اسم «كأن» المخفّفه ؛ وهو «وريديه» ظاهرا ؛ للضروره. ينظر : ملحقات ديوانه 3 / 164 ، 165 وابن يعيش 8 / 72 والمقتضب 1 / 50 والإنصاف 198 واللسان (خلب) والبحر 8 / 119 والتصريح 1 / 234 والكشاف 4 / 6.
3- م : وقولى : «وقول الآخر» : [من الطويل] ..... كأن ظبيه تعطو إلى وارق السّلم يعنى : أن اسم «كأن» ضمير محذوف عائد على ممدوحته ، أى : كأنها ظبيه وليس بضمير شأن ولا قصّه. أه.

58- .....

كأن ظبيه تعطو إلى وارق السّلم / (1)

وقد يثبت المضمر فى الضروره ؛ نحو قوله : [من الطويل]

59 - فلو أنک فى يوم الرّخاء سألتنى

طلاقک لم أبخل وأنت صديق (2)

1- هذا عجز بيت ينسب إلى كثيرين : فتاره لعلباء بن أرقم وتاره لأرقم بن علباء وتاره لزيد بن أرقم ونسب أيضا لكعب بن أرقم ولباغت بن صريم اليشكرى. وصدره : ويوما توافينا بوجه مقسم ..... وتوافينا : تأتينا ، يقال وافيته موافاه : أتيته. والمقسم : المحسن وأصله من القسمات وهى مجارى الدموع وأعالى الوجه. والشاهد فيه قوله : «كأن ظبيه» حيث رفع «ظبيه» على أنها خبر ل- «كأن» المخففه واسمها ضمير محذوف لا يراد به الشأن ، ويحتمل أن تكون «ظبيه» مبتدأ ، وجمله «تعطو» خبره ، وهذه الجمله الاسميه خبر «كأن» واسمها ضمير شأن محذوف. وقد رويت «ظبيه» - أيضا - بالنصب والجر. أما النصب فعلى أنها اسم «كأن» المخففه ، وذلک خاص بالشعر ، وأما الجر فعلى أنّ «أن» زائده بين الجار والمجرور ، والتقدير : ک- «ظبيه». ينظر : الأصمعيات ص 157 ، والدرر 2 / 200 وشرح التصريح 1 / 234 ، والمقاصد النحويه 4 / 384 ، ولأرقم بن علباء فى شرح أبيات سيبويه 1 / 525 ، ولزيد بن أرقم فى الإنصاف 1 / 202 ، ولكعب بن أرقم فى لسان العرب (قسم) ، ولباغت بن صريم اليشكرى فى تخليص الشواهد ص 390 ، وشرح المفصل 8 / 83 ، والكتاب 2 / 134 ، وله أو لعلباء بن أرقم فى المقاصد النحويه 2 / 301 ، ولأحدهما أو لأرقم بن علباء فى شرح شواهد المغنى 1 / 111 ولأحدهما أو لراشد بن شهاب اليشكرى أو لابن أصرم اليشكرى فى خزانه الأدب 10 / 411 ، وبلا نسبه فى أوضح المسالک 1 / 377 ، وجواهر الأدب ص 197 ، والجنى الدانى ص 222 ، 522 ، ورصف المبانى ص 117 ، 211 ، وسر صناعه الإعراب 2 / 683 ، وسمط اللآلى ص 829 ، وشرح الأشمونى 1 / 147 ، وشرح عمده الحافظ ص 341 ، 331 ، وشرح قطر الندى ص 157 ، والكتاب 3 / 165 ،

والمحتسب 1 / 308 ، ومغنى اللبيب 1 / 33 ، 2 / 204 ، والمنصف 3 / 128 ، وهمع الهوامع 1 / 413.
2- البيت بلا نسبه فى : الأزهيه ص 62 ، والأشباه والنظائر 5 / 238 ، و 262 ، والإنصاف 1 / 205 ، والجنى الدانى ص 218 ، وخزانه الأدب 5 / 426 ، 427 ، 10 / 381 ، 382 ، والدرر 2 / 198 ، ورصف المبانى ص 115 ، وشرح الأشمونى 1 / 146 ، وشرح شواهد المغنى 1 / 105 ، وشرح ابن عقيل ص 193 ، وشرح المفصل 8 / 71 ، ولسان العرب (حرر) ، (صدق) ، (أنن) ، ومغنى اللبيب 1 / 31 ، والمقاصد النحويه 2 / 311 ، والمنصف 3 / 128 ، وهمع الهوامع 1 / 143. والشاهد فيه إثبات ضمير الشأن الذى هو اسم «أن» المخففه للضروره والأصل حذفه.

والجمله الواقعه خبرا ل- «أن» إذا كانت فعليه (1) - فصل بينهما بالسين أو سوف أو قد فى الإيجاب ، وب «لا» فى النفى ، إلا أن يكون الفعل غير متصرف ؛ نحو قوله تعالى : (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسانِ إِلَّا ما سَعى) [النجم : 39] فلا يحتاج إلى الفصل لشبهه بالاسم ، وفصلهم بينها وبين الفعل بما ذكر - دليل على اختصاصها بالاسم.

وأما إن : فيجوز إلغاؤها وإعمالها ، ولا يكون اسمها إلا ظاهرا ، فإن أعملت ، لم تلزم اللام فى الخبر ، بل يجوز : «إن زيدا قائم ولقائم» وإن ألغيت ، لزمت اللام ؛ فرقا بينها وبين النافيه ؛ نحو قولک : «إن زيد لقائم».

فمن ألغاها فلزوال الاختصاص ؛ إذ قد تدخل على الأفعال الداخله على المبتدأ والخبر ؛ نحو قولک : «إن ظننت زيدا لقائما» ، وتلزم اللام أيضا فارقه ، ويكون دخولها على المنصوب الذى هو خبر فى الأصل ، أو على الفصل ؛ نحو قولک : «إن ظننت زيدا لهو القائم».

ومن أعملها فلأنها لم تفارق الاختصاص بالجمله ؛ إذ لا تدخل من الأفعال إلا على النواسخ للابتداء ، ولا تدخل على غيرها ، إلا إن شذّ من ذلک شىء فلا يقاس عليه ؛ نحو قوله [من الكامل] :

60 - شلّت يمينک إن قتلت لمسلما

حلّت عليک عقوبه المتعمّد (2)

1- م : وقولى : «والجمله الواقعه خبرا ل- «أن» إذا كانت فعليه» إلى آخره مثال الفصل بينهما بالسين أو سوف أو قد : علمت أن سيقوم زيد ، وأن سوف يقوم زيد ، وأن قد يقوم زيد ، ومثال الفصل بينهما بلا : علمت أن لا يقوم زيد. أه.
2- البيت : لعاتكه بنت زيد ونسب لأسماء بنت أبى بكر ، شلت : يبست ، وقيل : استرخت. الشاهد : قوله «إن قتلت لمسلما» حيث ولى «إن» المخففه من الثقيله فعل ماض غير ناسخ وهو «قتلت». وهذا شاذ لا يقاس عليه إلا عند الأخفش. ينظر : الأغانى 18 / 11 ، وخزانه الأدب 10 / 373 ، 374 ، 376 ، 378 ، والدرر 2 / 194 ، وشرح التصريح 1 / 231 ، وشرح شواهد المغنى 1 / 71 ، والمقاصد النحويه 2 / 278 ، ولأسماء بنت أبى بكر

فى العقد الفريد 3 / 277 ، وبلا نسبه فى الأزهيه ص 49 ، والإنصاف 2 / 641 ، وأوضح المسالک 1 / 368 ، وتخليص الشواهد ص 379 ، والجنى الدانى ص 208 ، ورصف المبانى ص 109 ، وسر صناعه الإعراب 2 / 548 ، 550 ، وشرح الأشمونى 1 / 145 ، وشرح ابن عقيل ص 193 ، وشرح عمده الحافظ ص 236 ، - وشرح المفصل 8 / 71 ، 9 / 27 ، واللامات ص 116 ، ومجالس ثعلب ص 368 ، والمحتسب 2 / 255 ، ومغنى اللبيب 1 / 24 ، والمنصف 3 / 127 ، وهمع الهوامع 1 / 142.

وحكى عن بعض الفصحاء : إن قنعت كاتبک لسوطا.

وانفردت إنّ ولكنّ بجواز العطف على موضعهما مع الاسم فى أحد القولين (1) إلا أنه لا يخلو أن تعطف على اسمهما بعد الخبر أو قبله فإن عطفت بعده جاز لک وجهان : النصب [على اللفظ](2) ، والرفع على الموضع ، وإن عطفت قبله : فالنصب على اللفظ ليس إلا ؛ نحو قولک «إنّ زيدا وعمرا قائمان» ، ولا يجوز الرفع على الموضع ؛ لأنّه لم يتمّ الكلام ، فإن جاء شىء من ذلک ، فشاذ لا يقاس عليه ؛ نحو قولهم : «إنک وزيد ذاهبان».

* * *

1- م : وقولى : «فى أحد القولين» أعنى أنک إذا قلت : «إنّ زيدا قائم وعمرو» و «لكن بكرا منطلق وعمرو» فمن النحويين من جعل عمرا معطوفا على موضع إن ولكن مع اسميهما لأن معنى «إن زيدا قائم» و «لكن بكرا منطلق» «زيد قائم» و «بكر منطلق» ومنهم من يجعل عمرا مبتدأ ، والخبر محذوف ؛ لدلاله ما قبله عليه ، كأنّه قال : وعمرو قائم ، وبكر منطلق ، ولم يجز العطف على الموضع ؛ لأنه لا محرز له ؛ ألا ترى أن الرفع على الابتداء لا يكون إلا مع التعرى ، والتعرى قد زال بدخول إن ولكن ، وإنما يجوز العطف على الموضع عنده فى مثل قولک : ليس زيد بقائم ولا ذاهبا ؛ لأن قولک : «بقائم» فى موضع نصب ، والطالب للنصب «ليس» وهى موجوده فى اللفظ ؛ فهى تحرز الموضع. أه.
2- سقط فى ط.

باب المفعول به

المفعول به : هو كل فضله انتصبت عن تمام الكلام ، يصلح وقوعها فى جواب من قال : بأىّ / شىء وقع الفعل (1)؟ أو يكون على طريقه ما يصلح ذلک فيه.

والعامل فيه أبدا : الفعل ، أو اسم الفاعل ، أو الأمثله التى تعمل عمله ، أو اسم المفعول ، أو المصدر المقدر بأن والفعل ، أو الاسم الموضوع موضع الفعل ، وأعنى بذلک : الإغراء ، والمصادر الموضوعه موضع الفعل ، وأسماء الأفعال.

* * *

1- م : باب المفعول به قولى : «يصلح وقوعها فى جواب من قال : بأى شىء وقع الفعل؟» تحرزت من سائر المفعولات ؛ فإنه لا يصلح فى شىء منها أن يقال : بأى شىء وقع الفعل؟. أه.

اعلم : أن الأفعال قسمان : متعدّ ، وهو : ما يصلح أن يبنى منه اسم المفعول ، ويصلح السؤال عنه بأىّ شىء وقع؟ (1) - وغير متعد ، وهو : ما لا يصلح ذلک فيه (2).

فالمتعدى منها ، وهو المقصود فى هذا الباب : إما يتعدى إلى واحد أو إلى اثنين أو إلى ثلاثه :

فالمتعدى إلى واحد : إما أن يتعدّى إليه بنفسه ، وهو : كل فعل يطلب مفعولا به واحدا ، لا على معنى حرف من حروف الخفض ؛ كضرب (3). وإما بحرف خفض ، وهو : كل فعل يطلبه على معنى حرف من حروف الخفض ؛ كسرت (4) ، وإما بنفسه تاره ، وبحرف جرّ أخرى ، وهو : كل فعل يطلبه ويكون وصوله إليه بنفسه ، وبحرف الجرّ على حدّ سواء ؛ نحو : «نصح» (5) وهذا الضرب الآخر يحفظ ولا يقاس عليه.

ويجوز فى الأنواع الثلاثه حذف المفعول اختصارا ، وهو : أن تريد المحذوف ، واقتصارا ، وهو : ألا تريده ؛ فمن الاختصار قوله [من الوافر] :

61 - منعّمه تصون إليک منها

كصونک من وراء شرعبىّ (6)

1- م : باب الأفعال المتعديه قولى : «متعد ، وهو ما يصلح أن يبنى منه اسم المفعول ، ويصلح السؤال عنه بأى شىء وقع؟» مثال ذلک : ضرب ، تقول : مضروب ، وتقول : بأى شىء وقع؟. أه.
2- م : وقولى : «وغير متعدّ ، وهو ما لا يصلح ذلک فيه» مثال ذلک : قام ، لا تقول : مقوم ، ولا بأى شىء وقع القيام؟ بل : من أى شىء وقع القيام؟. أه.
3- م : وقولى : «كضرب» أعنى أنک تقول : ضربت زيدا ، فينصب ضربت مفعوله ، ولا يحتاج فى وصوله إليه إلى حرف خفض. أه.
4- م : وقولى : «كسرت» أعنى أنک تقول : سرت إلى زيد فيطلب «سرت» مفعوله على معنى حرف. أه.
5- م : وقولى : «نحو : نصح» أعنى أنک تقول : نصحت زيدا ، وإن شئت : لزيد ، فيصل نصحت إلى زيد تاره بنفسه وتاره باللام ، قال تعالى (وَأَنْصَحُ

لَكُمْ ...) [الأعراف : 62]. أه.
6- البيت للحطيئه. والشاهد قوله : «تصون إليک منها» يريد : تصون الكلام منها فحذف المفعول به ، وهذا الحذف كثير. ينظر : ديوانه ص 138 ، والخصائص 2 / 372 ، والمحتسب 1 / 125 ، 245 ، 333.

أى : تصون إليک منها الحديث ؛ لأن المرأه توصف بكتمان الحديث ، ومن الاقتصار : قوله تعالى : (كُلُوا وَاشْرَبُوا) [البقره : 60] ، أى : أوقعوا هذين الفعلين.

ويجوز إدخال اللام على المفعول به إذا تقدّم على العامل ؛ قال الله تعالى : (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيا تَعْبُرُونَ) [يوسف : 43] ، وقد يجىء ذلک مع التأخير إلا أنه لا يقاس عليه ؛ إلا فى ضروره نحو قوله [من الوافر] :

62 - فلمّا أن تواقفنا قليلا

أنخنا للكلاكل فارتمينا (1)

أى : أنخنا الكلاكل.

وكذلک - أيضا - يجوز حذف حرف الخفض إن كان المفعول / أنّ أو أن مع صلتها ، تقول : «عجبت من أنّک قائم ، ومن أن يقوم زيد» ، وإن شئت حذفت من.

وإن كان المفعول خلاف ذلک ، لم يجز حذفه ، إلا حيث سمع ؛ قالوا : «فرقته وفزعته» أو فى ضروره ؛ نحو قوله [من الوافر] :

63 - تمرّون الدّيار ولم تعوجوا

كلامكم علىّ إذن حرام (2)

أى : على الديار ، وإذا تعدّى الفعل إلى المفعول ظاهرا ، لم يتعد إليه مع ذلک مضمرا ، لا تقول : «لزيد ضربته» ، فأما قوله [من البسيط] :

1- البيت بلا نسبه فى : رصف المبانى ص 116 ، 222. الشاهد قوله : «أنخنا للكلاكل» ؛ حيث أدخل اللام على المفعول به «الكلاكل» رغم تأخره عن عامله «أنخنا» ؛ وهو ضروره.
2- البيت لجرير ، وقوله : «ولم تعوجوا» يقال : عاج رأس البعير إذا عطفه بالزمام. الشاهد قوله : «تمرون الديار» والأصل تمرون بالديار فأسقط الشاعر حرف الجر وعدى الفعل بنفسه وهذا مقصور على السماع. ينظر :

ديوانه ص 278 ، والأغانى 2 / 179 ، وتخليص الشواهد ص 503 ، وخزانه الأدب 9 / 118 ، 119 ، 121 ، والدرر 5 / 189 ، وشرح شواهد المغنى 1 / 311 ، ولسان العرب (مرر) ، والمقاصد النحويه 2 / 560 ، وبلا نسبه فى الأشباه والنظائر 6 / 145 ، 8 / 252 ، وخزانه الأدب 7 / 158 ، ورصف المبانى ص 247 ، وشرح ابن عقيل ص 272 ، وشرح المفصل 8 / 8 ، 9 / 103 ، ومغنى اللبيب 1 / 100 ، 2 / 473 ، وهمع الهوامع 2 / 83.

64 - هذا سراقه للقرآن يدرسه

والمرء عند الرّشا إن يلقها ذيب (1)

فالضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل ، أى : يدرس الدرس.

والمتعدى إلى اثنين نوعان :

داخل على المبتدأ والخبر ، وما ليس كذلك :

فالداخل عليهما : «ظننت» ، إذا لم تكن بمعنى اتّهمت ، بل يقينا أو شكّا (2) مع ترجيح أحد الطرفين ، «وعلمت» إذا لم تكن بمعنى عرفت (3) ، و «وجدت» بمعناها (4) ، و «حسبت» و «خلت» إذا كانتا بمعنى ظننت الشكّيّه (5) ، و «زعمت» الاعتقاديه (6) ،

1- البيت بلا نسبه فى : خزانه الأدب 2 / 3 ، 5 / 226 ، 9 / 48 ، 61 ، 547 ، والدرر 4 / 171 ، ورصف المبانى ص 247 ، 315 ، وشرح التصريح 1 / 326 ، وشرح شواهد المغنى ص 587 ، والكتاب 3 / 67 ، ولسان العرب (سرق) ، وهمع الهوامع 2 / 33. والشاهد فيه قوله : «يدرسه» حيث جاءت الهاء مفعولا مطلقا. قال البغدادى : إن الضمير فى «يدرسه» يرجع إلى مضمون «يدرس» أى : الدرس ، فيكون راجعا للمصدر المدلول عليه بالفعل وإنما لم يجز عوده للقرآن لئلا يلزم تعدى العامل إلى الضمير وظاهره معا.
2- م : وقولى : «ظننت إذا لم تكن بمعنى اتهمت ، بل يقينا أو شكا» مثال ذلک : ظننت زيدا قائما ، تريد : أيقنت ذلک أو شككت فيه ، مع تغليب وقوع القيام منه فإن كانت بمعنى اتهمت ، لم تكن من هذا الباب ، بل تتعدى إلى مفعول واحد ، فتقول : ظننت زيدا كما تقول : اتهمت زيدا. أه.
3- م : وقولى : «وعلمت إذا لم تكن بمعنى : عرفت» مثال ذلک : علمت زيدا قائما ، فإن كانت بمعنى : عرفت ، لم تكن من هذا الباب ؛ بل تتعدى إلى مفعول واحد. أه.
4- م : وقولى : «ووجدت بمعناها» أى : بمعنى علمت ، مثال ذلک : وجدت زيدا ذا حفاظ ، فإذا لم تكن بمعنى علمت ، لم تكن من هذا الباب ، بل تكون متعديه إلى واحد بنفسها ؛ نحو قولک : وجدت الضاله ، أى : أصبتها ، أو

بحرف جر ؛ نحو قولک : وجدت على الرجل ، من الموجده ، أو : وجدت المال ، من الوجد. أه.
5- م : وقولى : «وحسبت وخلت إذا كانتا بمعنى ظننت الشكيه» مثال ذلک : حسبت زيدا قائما ، وخلته ضاحكا ، فإن لم يكونا بذلک المعنى ، لم يكونا من هذا الباب ، بل تقول : حسب الشعر ، بمعنى : احمرّ ، فلا يتعدى ، وخلت من الخيلاء فلا يتعدى أيضا. أه.
6- م : وقولى : «وزعمت الاعتقاديه» مثال ذلک : زعمت زيدا عالما ، أى : اعتقدت ذلک ، فإن لم تكن بذلک المعنى ، لم تكن من هذا الباب ؛ بل تقول : زعم زيد بكرا ، أى : ظنه. أه.

و «رأيت» بمعنى علمت ، أو بمعنى ظننت الشكّيّه (1) ، و «جعل» بمعنى صيّر ، و «وهب» بمعنى جعل.

وما كان من الأفعال متعديا إلى ثلاثه إذا بنى للمفعول - صار من هذا الباب ، وهذه الأفعال يكون (2) مفعولها الأوّل كل ما صلح أن يكون مبتدأ ولم يلزم ذلک فيه ، ومفعولها الثانى كل ما صلح أن يكون خبرا لكان (3).

ويجوز فى هذه الأفعال حذف المفعولين اختصارا واقتصارا :

1- م : وقولى : «ورأيت بمعنى علمت ، أو ظننت الشكيّه» مثال ذلک : رأيت زيدا قائما ، أى : علمت ذلک ، أو ظننت ؛ قال تعالى : (إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً وَنَراهُ قَرِيباً) [المعارج : 6] أى : يظنونه بعيدا ونعلمه قريباً ، فإن لم يكن معناها ما ذكر لم تكن من هذا الباب ، بل تقول : رأيت زيدا ، أى : أبصرته أو قطعت رئته ؛ فيتعدى إلى مفعول واحد. وقولى : «وما كان من الأفعال متعديا إلى ثلاثه إذا بنى للمفعول ، صار من هذا» مثال ذلک قولک : أعلمت زيدا قائما ؛ ألا ترى أن أعلم كانت قبل بنائها للمفعول تتعدى إلى ثلاثه ، فلما بنيت له نقصت من المنصوبات المنصوب الأول ؛ لقيامه مقام الفاعل ، فبقى الثانى والثالث ، وهما فى الأصل مبتدأ وخبر ، وكذلک سائر أخواتها. أه.
2- فى ط : يكون مكرره.
3- م : وقولى : «وهذه الأفعال يكون مفعولها الأول كل ما صلح أن يكون اسما لكان ومفعولها الثانى كل ما صلح أن يكون خبرا لها» مثال ذلک قولک : ظننت زيدا يقوم أبوه ؛ ألا ترى أن ذلک جائز ؛ كما يجوز : كان زيد يقوم أبوه ، ولو قلت : ظننت زيدا هل قام أبوه ، لم يجز ذلک كما لا يجوز : كان زيد هل قام أبوه ، فأما قول بعض الفصحاء : «وجدت الناس اخبر تقله» [ينظر هذا المثل فى مجمع الأمثال 3 / 425 قال فيه : ويجوز : «وجدت الناس» بالرفع على وجه الحكايه للجمله ، كقول ذى الرمه : [من الوافر] سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح : انتجعى بلالا أى سمعت هذا القول ، ومن نصب الناس نصبه بالأمر ، أى اخبر الناس تقله ، وجعل وجدت بمعنى عرفت هذا المثل ، والهاء فى «تقله» للسكت بعد حذف العائد ، أعنى أن أصله اخبر الناس تقلهم ، ثم حذف الهاء والميم ، ثم أدخل هاء الوقف ، وتكون الجمله فى موضع النصب بوجدت ، أى : وجدت الأمر كذلک. قال أبو عبيد : جاءنا الحديث عن أبى الدرداء الأنصارى - رضى الله عنه -

قال : أخرج الكلام على لفظ الأمر ومعناه الخبر ؛ يريد أنک إذا خبرتهم قليتهم. يضرب فى ذم الناس وسوء معاشرتهم] فعلى إضمار القول أى : يقال فيمن خبرت منهم : اخبر تقله ، وقد بينا أن القول كثيرا ما يضمر إذا دل معنى الكلام على ذلک. أه.

فمن الاختصار : قول الكميت (1) : [من الطويل]

65 - بأىّ كتاب أم بأيّه سنّه

ترى حبّهم عارا علىّ وتحسب (2)

أى : وتحسب حبهم عارا علىّ.

ومن الاقتصار قولهم : «من يسمع يخل» أى : تقع منه خيله.

فأما حذف أحدهما : فلا يجوز اقتصارا ، ويجوز اختصارا فى ضعف من الكلام ؛ ومنه قول عنتره (3) : [من الكامل]

66 - ولقد نزلت فلا تظنّى غيره

منّى بمنزله المحبّ المكرم (4)

1- الكميت بن زيد بن خنيس الأسدى ، أبو المستهل : شاعر الهاشميين من أهل الكوفه. اشتهر فى العصر الأموى. وكان عالما بآداب العرب ولغاتها وأخبارها وأنسابها ، ثقه فى علمه ، منحازا إلى بنى هاشم. وهو من أصحاب الملحمات. أشهر شعره «الهاشميات» ، وهى عده قصائد فى مدح الهاشميين ، ترجمت إلى الألمانيه. ويقال إن شعره أكثر من خمسه آلاف بيت ، توفى سنه 126 ه. ينظر : الأعلام 5 / 233 ، والأغانى 15 / 108 ، والشعر والشعراء 562 ، 566.
2- البيت قاله الكميت فى مدح آل البيت. الشاهد : قوله «وتحسب» حيث حذف المفعولين لدلاله سابق الكلام عليهما. وكذلك قوله : «أم بأيه سنه» حيث أنّث «أيّا» فى الاستفهام وهو قليل كما قال أبو حيان وهى مضافه أيضا ، وقد ورد عن الأخفش جواز التأنيث لا على وجه القله. ينظر : خزانه الأدب 9 / 137 ، والدرر 1 / 272 ، 2 / 253 ، وشرح التصريح 1 / 259 ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ص 692 ، والمحتسب 1 / 183 ، والمقاصد النحويه 2 / 413 ، 3 / 112 ، وبلا نسبه فى أوضح المسالك 2 / 69 ، وشرح الأشمونى ص 164 ، وشرح ابن عقيل ص 225 ، وهمع الهوامع 1 / 152 ، البحر المحيط 7 / 478 وحاشيه يس 1 / 261 ، شرح الكافيه للرضى 2 / 279 ، تمهيد القواعد 2 / 289 ، 298.

3- عنتره بن شداد بن عمرو بن معاويه بن قرا العبسى : أشهر فرسان العرب فى الجاهليه ، ومن شعراء الطبقه الأولى من أهل نجد ، أمه حبشيه اسمها زبيبه كان من أحسن العرب شيمه ومن أعزهم نفسا ، يوصف بالحلم على شده بطشه وكان مغرما بابنه عمه عبله وله قصه مشهوره وقل أن تخلو قصيده من ذكرها اجتمع فى شبابه بامرئ القيس الشاعر ، وشهد حرب داحس والغبراء ، وعاش طويلا وقتله الأسد الرهيص أو جبار ابن عمرو الطائى. ينسب إليه ديوان شعر أكثره مصنوع. ينظر : الأعلام 5 / 91 ، وخزانه الأدب 1 / 62 ، الشعر والشعراء / 75 ، جمهره أشعار العرب / 93 ، آداب اللغه 1 / 117.

4- الشاهد فيه : «فلا تظنى غيره» حيث حذف المفعول الثانى ل- «تظنى» لقيام الدليل على المحذوف. وتقدير الكلام «ولقد نزلت فلا تظنى غيره واقعا». ينظر : ديوانه ص 191 وأدب الكاتب ص 613 والأشباه والنظائر 2 / 405 والاشتقاق 38 ، الأغانى 9 / 212 ، جمهره اللغه 591 ، وخزانه الأدب 3 / 227 ، 9 / 136 ، والخصائص 2 / 214 ، الدرر 2 / 256 وشرح شذور الذهب ص 486 ، وشرح شواهد المغنى 1 / 480 ، لسان العرب (حبب) ، والمقاصد النحويه 2 / 414 ، وبلا نسبه فى أوضح المسالک 2 / 7 ، وشرح الأشمونى 1 / 164 ، وشرح ابن عقيل ص 225 ، وهمع الهوامع 1 / 152.

أى : فلا تظنّى غيره واقعا منى.

وهذه الأفعال إن دخلت عليها أداه نفى ، لم تلغ أصلا ، وإن لم تدخل عليها ، فلا تخلو أن تتقدم على المفعولين أو تتوسط أو تتأخر ، فإن / تقدمت عليهما ، فلا تخلو أن تقع أول الكلام أو يتقدمها شىء ، فإن لم تقع أولا ، فالإعمال حسن ، والإلغاء ضعيف ، ومن الإلغاء قوله [من البسيط] :

67 - كذاک أدّبت حتّى صار من خلقى

إنّى وجدتّ ملاک الشّيمه الأدب (1)

وإن وقعت أولا فالإعمال ليس إلا ؛ نحو قولک : «ظننت زيدا قائما» ، وإن توسطت أو تأخرت ، جاز الوجهان (2) ، إلا أنّ الإلغاء مع التأخير أحسن منه مع التوسط.

1- البيت لبعض الفزاريين. والشاهد فيه قوله : «إنّى وجدت ملاک الشيمه الأدب» حيث ألغى عمل الفعل «وجدتّ» مع تقدمه ، ولو أعمله لقال : «وجدت ملاک الشيمه الأدبا» ، ينصب «ملاک» و «الأدب» على أنهما مفعولان. وخرجه البصريون على ثلاثه أوجه : الأول أنه من باب التعليق ، ولام الابتداء مقدره الدخول على «ملاک». والثانى أنه من باب الإعمال ، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل نصب مفعول ثان. والثالث أنه من باب الإلغاء ، لكن سبب الإلغاء أن الفعل لم يقع فى أول الكلام ، بل قد سبقه قول الشاعر «إنّى». ينظر : خزانه الأدب 9 / 139 ، 143 ، 10 / 335 ، والدرر 2 / 257 ، وبلا نسبه فى الأشباه والنظائر 3 / 133 ، وأوضح المسالک 2 / 65 ، وتخليص الشواهد ص 449 ، وشرح الأشمونى 1 / 160 ، وشرح التصريح 1 / 258 ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ص 1146 ، وشرح عمده الحافظ ص 249 ، وشرح ابن عقيل ص 221 ، والمقاصد النحويه 2 / 411 ، 3 / 89 ، وهمع الهوامع 1 / 153.
2- م : وقولى : «وإن توسطت أو تأخرت جاز الوجهان» مثال إلغائها مع التوسط قولک : زيد ظننت قائم ؛ ومنه قوله [من البسيط] : أبالأراجيز يابن اللؤم توعدنى وفى الأراجيز خلت اللؤم والخور [البيت لجرير فى ملحق ديوانه ص 1028 ، وشرح أبيات سيبويه 1 / 407 ، ولسان العرب (خيل) ، وللعين المنقرى فى تخليص الشواهد ص 445 وخزانه الأدب 1 / 257 ،

الدرر 2 / 256 ، وشرح التصريح 1 / 253 ، وشرح شواهد الإيضاح ص 120 ، وشرح المفصل 7 / 84 ، 85 ، الكتاب 1 / 120 ، والمقاصد النحويه 2 / 404 ، وبلا نسبه فى أمالى المرتضى 2 / 184 ، وأوضح المسالک 2 / 58 ، وشرح قطر الندى ص 174 ، واللمع ص 137]. ومن إلغائها مع التأخير قوله [من الكامل] : القوم فى أثرى ظننت فإن يكن ما قد ظننت فقد ظفرت وخابوا [البيت بلا نسبه فى تذكره النحاه ص 683 ، وشرح قطر الندى ص 175] ويروى «القوم» بالنصب على الإعمال. أه.

هذا ما لم تؤكد الفعل بالمصدر أو بضميره أو بالإشاره إليه ، فإن أكدته بشىء من ذلک فالإعمال ، تقدمت أو تأخرت أو توسطت (1) ، وقد يجوز الإلغاء فى حال التوسط والتأخر مع التأكيد بالضمير أو بالإشاره أو بالمصدر ، وهو قليل جدا ، وهو مع الضمير أقلّ منه مع اسم الإشاره ؛ ومن ذلک قوله [من الكامل] :

68 - يا عمرو إنّک قد مللت صحابتى

وصحابتيک إخال ذاک قليل (2)

والإلغاء مع التأكيد بصريح المصدر أقلّ من ذلک بكثير.

وقد تسدّ أنّ وأن مع صلتيهما مسدّ المفعولين (3) ، فتقول : «ظننت أنّ زيدا قائم ،

1- م : وقولى : «فإن أكدته بشىء من ذلک فالإعمال ليس إلا ، تقدمت أو توسطت أو تأخرت» مثال تأكيده بالمصدر : ظننت ظنّا زيدا قائما ، ومثال تأكيده بضمير المصدر : ظننته زيدا قائما ؛ فتعيد الضمير على الظن المفهوم من ظننت ، ومثال تأكيده بالإشاره إلى المصدر قولک : ظننت ذلک زيدا قائما. أه.
2- الشاهد في البيت : جواز إلغاء عمل «إخال» فى حال التوسط بين معموليها مع تأكيدها باسم الإشاره. ينظر شرح شواهد المغنى 2 / 932 ، ومغنى اللبيب 2 / 642.
3- المفعولان هنا : هما الأول والثانى ، وقد تسد «أنّ» ، و «أن» مع صلتيهما - أيضا - مسد المفعولين : الثانى والثالث فى باب «أعلم» التى تتعدى إلى ثلاثه مفاعيل. وسيأتى قريبا.

وأن يقوم زيد».

ويجوز فى هذه الأفعال الفصل ، وهو : وضع ضمير منفصل لا موضع له من الإعرب بين المفعولين إذا كانا معرفتين ، أو نكرتين مقاربتين للمعرفه ، أو معرفه ونكره مقاربه لها ، وأعنى بالنكره المقاربه للمعرفه فى هذا الباب (أفعل من) ؛ لأنّها لا تقبل الألف واللام ؛ كما أن المعرفه لا تقبلهما ، ويكون الضمير على وفق المفعول الأول فى الغيبه والتكلم والخطاب ؛ لأن العرب جعلت فيه ضربا من التأكيد لما قبله ، فتقول : «ظننت زيدا هو القائم ، وظننتك أنت القائم ، وظننتنى أنا القائم» ، ولما فيه من التأكيد ، لم يستجيزوا الجمع بينه وبين التأكيد ؛ فلا يقولون : «ظننتك أنت أنت القائم» يجعلون أحدهما تأكيدا والآخر فصلا ، بل استغنت بأحدهما عن الآخر.

ويجوز الفصل أيضا بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصلهما ذلک ، إذا كانا معرفتين (1) أو نكرتين مقاربتين للمعرفه (2) أو معرفه ونكره مقاربه / لها (3) ، إلا أنّه لا تظهر الفصليه نصّا إلا فى باب «ظننت وأعلمت» بشرط أن يكون المفعول الذى قبل الفصل اسما ظاهرا ؛ نحو قولک : «أعلمت زيدا عمرا هو القائم» ألا ترى أنه لا يتصور أن يكون تأكيدا لعمرو ؛ لأنه ظاهر ؛ والمضمر لا يؤكد به المظهر ، ولا بدلا منه ؛ لأن المضمر إذا كان بدلا مما قبله فإنما تكون صيغته على وفق موضع الأول من الإعراب ، فلو كان بدلا ، لقلت : إيّاه ، فتبيّن أنه فصل لا موضع له من الإعراب ، أو فى باب «كان» بشرط دخول اللّام على الفصل ؛ نحو قولک : «إن كان زيد لهو القائم» ، فأما قول الشاعر : [من الوافر]

69 - وكائن بالأباطح من صديق

يرانى لو أصبت هو المصابا (4)

1- م : وقولى : «أو ما أصلهما كذلک ، إذا كانا معرفتين» مثال ذلک : زيد هو القائم ، وإن زيدا هو القائم. أه.
2- م : وقولى : «أو نكرتين مقاربتين للمعرفه» مثال ذلک : خير من زيد هو شر من عمرو ، وإن خيرا من زيد هو شر من عمرو. أه.
3- م : وقولى : «أو معرفه ونكره مقاربه للمعرفه» مثال ذلک : زيد هو خير من عمرو ، وإن زيدا هو خير من عمرو. أه.

4- البيت لجرير. والشاهد فيه قوله : «أصبت هو المصابا» حيث فصل بضمير الغيبه بين المضاف المقدر ، وهو مصابى ، وبين الاسم الظاهر ، وهو قوله : «مصابا» ، والتقدير : «يرى مصابى هو المصاب». وقيل : الضمير هنا تأكيد للضمير المستتر الذى هو فاعل «يرانى» ، والمعنى : يرانى هو المصابا ، وقيل : الضمير فصل للياء مع ما فى ظاهر ذلک من الاختلاف بين معناهما ، إذ أصل الياء للمتكلم ، و «هو» للغائب ، ولكنه لما كان عند صديقه بمنزله نفسه ، حتى كان إذا أصيب كان صديقه قد أصيب ، عبر عن صديقه بضمير نفسه ؛ لأنه نفسه فى المعنى. ينظر : شرح شواهد الإيضاح ص 200 ، وشرح شواهد المغنى ص 875 ، مغنى اللبيب ص 495 ، وهو بلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب ص 662 ، وخزانه الأدب 4 / 53 ، 5 / 139 ، ورصف المبانى ص 130 ، وشرح الأشمونى 3 / 639 ، وشرح المفصل 3 / 110 ، 4 / 135 ، وهمع الهوامع 1 / 68 ، 256 ، 2 / 76 ، خزانه الأدب 5 / 397 الدرر / 1 / 224.

فأتى بضمير الغيبه فاصلا بين مفعولى يرى مع أن الذى قبله ضمير متكلم ، فيتخرج على أن يكون التقدير : يرى مصابى هو المصابا ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، ثم أتى بالفصل على الأصل.

وحكى الأخفش : أنّ بعض العرب يأتى بالفصل بين الحال وذى الحال ، فيقول : «ضربت زيدا هو ضاحكا» إلا أنّ ذلك قليل.

ويجوز فى هذه الأفعال وسائر أفعال القلوب التعليق ، وهو ترك العمل لمانع ، والموانع : أن يكون المفعول اسم استفهام (1) أو مضافا إليه ، أو تدخل عليه همزه الاستفهام ، أو لام الابتداء ، أو ما النافيه ، أو إنّ وفى خبرها اللام ؛ فهذه الأشياء توجب التعليق ، أو يكون الاسم مستفهما عنه فى المعنى ؛ فتكون فى التعليق بالخيار ؛ نحو قولك : «علمت زيد أبو من هو» ، وإن شئت نصبت زيدا ؛ ألا ترى أنّ المعنى : «علمت أزيد (2) أبو عمرو أم أبو غيره؟» إلا أن يدخل الفعل معنى فعل لا

1- م : وقولى : «أن يكون المفعول اسم استفهام» مثال كونه اسم استفهام قولك : علمت أيهم فى الدار ، ومثال كونه مضافا إليه قولك : قد علمت أبو أيهم زيد ، ومثال دخول همزه الاستفهام عليه : قد علمت أزيد قائم أم عمرو ، ومثال دخول لام الابتداء قولك : قد علمت لزيد قائم ، ومثال دخول «ما» النافيه عليها قولك : ما زيد قائم ومثال دخول إنّ وفى خبرها اللام قولك : قد علمت إن زيدا لقائم. أه.
2- فى أ: أزيدا.

يعلق ؛ فإنّ العرب تلتزم فيه الإعمال ؛ وذلک نحو قولک : «أرأيتک زيدا أبو من هو» ، ولا يجوز رفع زيد ؛ لأن الكلام دخله معنى «أخبرنى» و «أخبر» لا تعلّق ، ولم يعلّق من غير أفعال القلوب إلا السؤال والرؤيه من كلامهم : «سل أبو من زيد» ، و «أما ترى أىّ برق ههنا» ، والفعل المعلّق إن كان من قبيل ما يتعدّى إلى واحد بحرف / خافض - كانت الجمله فى موضع مفعول بعد إسقاط حرف الجر ؛ نحو قولک : «فكّرت أبو من زيد».

وإن كان من قبيل ما يتعدّى إليه بنفسه ، كانت الجمله فى موضعه ؛ نحو قولک : «عرفت أبو من زيد» ، وإن كان من قبيل ما يتعدّى إلى اثنين ، سدّت الجمله مسدّهما ؛ نحو قولک : «علمت أبو أيّهم زيد» ، وإذا كان الاسم مستفهما عنه فى المعنى ، وأعملت فيه الفعل : فإن كان متعدّيا إلى اثنين ، كانت الجمله فى موضع المفعول الثانى ؛ نحو قولک : «علمت زيدا أبو من هو» ، وإن كان متعديا إلى واحد ، كانت الجمله بدلا من الاسم الذى قبلها ؛ نحو قولک : عرفت زيدا أبو من هو» ، ويكون من قبيل بدل الشىء من الشىء ، والتقدير : عرفت شأن أبو من هو ، فحذف المضاف ، وقد قيل : إنّ الفعل فى جميع ما ذكر من قبيل ما يتعدى إلى مفعولين (1) :

إمّا بحق الأصل ، وإمّا بالتّضمين ، وهو الصحيح عندى.

وغير الداخل على المبتدأ أو الخبر :

إمّا أن يصل إليهما بنفسه ، وهو كلّ فعل يطلب مفعولين ، يكون الأول (2) منهما

1- م : وقولى : «وقد قيل : إن الفعل فى جميع ما ذكر من قبيل ما يتعدى إلى مفعولين ...» إلى آخره ، مثال كونه مما يتعدى إلى مفعولين نحو الأصل قولک : قد علمت أيهم قائم ، ومثال كونه مما يتعدى إليهما بالتضمين ، قولک : عرفت أيهم قائم ، ضمّنت «عرفت» معنى علمت المتعديه إلى مفعولين وحينئذ علقت ، وإنما اخترت ذلک على القول الآخر ؛ لأنک إذا علقتها ، كان مفعولها مضمن الجمله ؛ كما أنها إذا تعدت إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر كذلک ، وأما المتعديه إلى واحد ، فليس لها تسلّط من جهه المعنى على معنى جمله ؛ بل تطلب معنى مفردا. أه.
2- فى ط : الأصل.

فاعلا فى المعنى ؛ نحو قولک : «أعطيت زيدا درهما» ؛ ألا ترى : أنّ زيدا أخذ الدراهم.

وإمّا أن يصل لأحدهما بنفسه ، وإلى الآخر بحرف الجرّ ، وهو كل فعل يطلب مفعولين إلا أنّ طلبه لأحدهما على معنى حرف من حروف الخفض ؛ نحو قولک : «اخترت من الرجال زيدا» ، ويجوز فى هذين النوعين حذف المفعولين أو أحدهما اختصارا أو اقتصارا.

ومن الاقتصار : قوله تعالى : (فَأَمَّا مَنْ أَعْطى وَاتَّقى) [الليل : 5] ، ولا يجوز حذف حرف الجر ووصول الفعل إليهما بنفسه إلا فيما سمع ، وممّا سمع ذلک فيه : اختار ، واستغفر ، وأمر ، وسمى ، وكنى ، ودعا ، بمعنى : سمّى ، قال : [من الطويل]

70 - دعتنى أخاها أمّ عمرو ، ولم أكن

أخاها ، ولم أرضع لها بلبان (1)

أى : سمّتنى أخاها.

والمتعدّى إلى ثلاثه هو : أعلم إذا لم تكن بمعنى : عرّف (2) ، وأرى بمعناها ، وأنبأ ، ونبّأ ، وأخبر ، وحدّث إذا ضمنت معنى أعلم ، ويجوز فى هذه / الأفعال حذف المفعولات الثلاثه اقتصارا واختصارا.

أمّا حذف اثنين منها أو واحد ، فجائز اختصارا ، وغير جائز اقتصارا (3) ، ويكون

1- البيت : لعبد الرحمن بن الحكم. اللبان : الرضاع الشاهد : قوله : «دعتنى أخاها» حيث تعدى الفعل «دعا» الذى بمعنى سمّى إلى مفعولين ، وهما الياء فى «دعتنى» وقوله : «أخاها». ينظر : البحر المحيط 6 / 219 ، تخليص الشواهد 337 ، شرح جمل الزجاجى 1 / 306 شرح المفصل 6 / 27 ، معجم شواهد العربيه 397 ، وبلا نسبه فى تخليص الشواهد 440.
2- م : وقولى : «هو أعلم إذا لم تكن بمعنى عرّف» إنما اشترطت ذلک ؛ لأنها إذا كانت بمعنى عرف تعدت إلى مفعولين ، ومثال ذلک : أعلم الله زيدا عمرا خير الناس ، وكذلک تفعل بسائر أخواتها. أه.

3- م : وقولى : «وغير جائز اقتصارا» إنما لم يجز ذلک ؛ لأنک إذا قلت : أعلمت زيدا ، لم تدر هل هى المتعديه إلى ثلاثه ، فيكون المحذوف منها اثنين ، أو التى بمعنى عرف ؛ فيكون المحذوف واحدا إذ هو حذف من غير دليل ؛ فلا يعلم قدر ما حذف ، وسائر أفعال هذا الباب محموله على أعلم فى امتناع الحذف ؛ لأنها مضمنه معناها ؛ فجرت مجراها. أه.

المفعول الثانى لهذه الأفعال ما كان أوّلا فى باب ظننت ، والثالث ما كان ثانيا فيه ، ويجوز أن تسدّ أنّ وأن مع صلتيهما مسدّ المفعولين : الثانى والثالث (1).

* * *

ص: 186

1- م : وقولى : «ويجوز أن تسد أن وأن مع صلتيهما مسد المفعول الثانى والثالث» مثال ذلک : أعلمت زيدا أن عمرا خارج ، وأعلمت زيدا أن يخرج عمرو. أه.

اعلم : أن اسم الفاعل : إمّا أن يكون فيه الألف واللام أو لا يكون ، فإن كانت : فإمّا أن يكون مفردا أو مجموعا جمع تكسير أو جمع سلامه بالألف والتّاء ، أو مثنى ، أو مجموعا جمع سلامه بالواو والنون :

فإن كان مفردا أو جمع تكسير أو جمع سلامه بالألف والتاء جاز فى معموله الذى يليه النّصب والخفض إن كان المعمول معرّفا بالألف واللام أو بالإضافه إلى ما فيه الألف واللام أو إلى ضميره ؛ نحو قولک : «هذا الضّارب الرّجل ، والضّارب غلام الرجل» ، «وهذا الرّجل أنا الضّارب غلامه» ، وإن كان المعمول غير ذلک ، لم يجز فيه إلا النّصب ، نحو قولک : «هذا الضّارب زيدا والضّاربک».

وإن كان مثنى أو جمع سلامه بالواو والنون :

فإن أثبتّ النون ، لم يجز فيه إلا النّصب (1) ، وإن حذفتها ، جاز النصب ، إن قدّرت حذفها للطّول ، والخفض ، إن قدّرت حذفها للإضافه ؛ فتقول : «الضارباک ، والضاربا زيدا ، والضّاربو زيدا» بنصب زيد وخفضه ، وسواء فى ذلک كون اسم الفاعل بمعنى المضىّ أو الحال أو الاستقبال.

وإنّ لم يكن فيه الألف واللام : فإمّا أن يكون بمعنى المضى أو الحال أو الاستقبال :

فإن كان بمعنى الحال ، أو الاستقبال - جاز فيه وجهان : حذف النون أو التنوين وخفض المعمول الذى يليه ، وإثباتهما ونصبه باسم الفاعل ؛ نحو قولک : «هذا ضارب زيدا ، وهذان ضاربان زيدا ، وهؤلاء ضاربون زيدا ، وهذا ضارب زيد ، وهذان ضاربا زيد ، وهؤلاء ضاربو زيد».

وإن كان بمعنى المضىّ : فإمّا أن يكون من فعل / متعد إلى واحد ، أو من فعل متعد إلى أزيد.

فإن كان من فعل متعد إلى واحد : فحذفت (2) النون أو التنوين والخفض ؛ نحو

1- م : باب اسم الفاعل قولى : «إن أثبت النون ، لم يجز فيه إلا النصب» مثال ذلک : هذان الضاربان زيدا ، والضاربون زيدا. أه.
2- فى أ: فحذف.

قولک : «هذا ضارب زيد أمس ، وهذان ضاربا عمرو أمس وهؤلاء ضاربو زيد أمس» وإن كان من فعل متعد إلى أزيد (1) ، لم يجز فيه إلا حذف النون أو التنوين وإضافته إلى الذى يليه ونصبه ما بعده.

ولا يعمل اسم الفاعل إلا بشروط ، وهى : ألا يوصف (2) ، ولا يصغّر ، وأن يعتمد على أداه [نفى] أو استفهام ، أو يقع صله لموصول ، أو صفه لموصوف لفظا أو نيه ، أو خبرا لذى خبر ، أو حالا لذى حال ، أو فى موضع المفعول الثّانى ، من باب

1- م : وقولى : «وإن كان من فعل يتعدى إلى أزيد» إلى آخره مثال ذلک : هذا معطى زيد درهما أمس ، وظانّ زيد قائما أمس ، فتخفض الأول ، وهو : زيد ، وتنصب ما بعده ، وفى الناصب له خلاف ؛ فمنهم من يجعله بفعل مضمر ، تقديره أعطاه درهما ، وظنه قائما ، ومنهم من يجعل الناصب له اسم الفاعل نفسه ، وهو الصحيح ؛ لأنک إذا جعلت «قائما» منصوبا بفعل مضمر ، كنت لم تذكر لاسم الفاعل من اسم المخبر عنه وحذفت الخبر ، ولا يخلو أن تحذفه اقتصارا أو اختصارا ، والاقتصار لا يجوز فى هذا الباب ، والاختصار بمنزله الثابت ؛ فكما يجوز لاسم الفاعل بمعنى المضى أن يعمل فى ذلک المحذوف المراد ، فكذلک يجوز له أن يعمل فى هذا الملفوظ به ، ولا يتكلف الإضمار ، ولا يمكن أن يقال : إن اسم الفاعل هنا بمنزله صاحب لا يطلب معمولا ؛ لأنا قد فرضناه عاملا فى الظرف ، والذى يجرى من أسماء الفاعلين مجرى الجوامد لا يتعرض للزمان ، وإذا عمل فى الظرف كان متعرضا للزمان. أه.
2- م : وقولى : «بشروط وهى ألا يوصف» أعنى : قبل العمل ، فأما وصفه بعد العمل ، فذلک سائغ ؛ قال : [من الطويل] وولّى كشؤبوب العشىّ بوابل ويخرجن من جعد ثراه منصّب [البيت بلا نسبه فى : تذكره النحاه (683) ، همع الهوامع 2 / 96 ، الدرر 2 / 129 ، ويروى فى الهمع عجزه فقط فيه «منتصب» بدلا من «منصب»]. فثراه معمول لجعد ، وقد وصف بعد ذلک ب- «منصب» وإنما جاز ذلک ؛ لأنه يحصل له شبهه بالفعل قبل توهين شبهه بالوصف وكذلک التصغير ، أعنى : ما كان منه واردا على مكبّر ملفوظ به ؛ لا تقول : هذا ضويرب زيدا غدا ؛ لأن التصغير يبعده من شبه الفعل ؛ لأن اسم الفاعل محمول فى العمل على الفعل المضارع ، والمضارع من الأفعال لا يصغّر ، فإن كان اسم الفاعل لم يستعمل إلا مصغرا ، ولم يلفظ له بمكبر ، جاز إعماله ؛ نحو قوله : [من الطويل] فما طعم راح بالزجاج مدامه ترقرق

فى الأيدى كميت عصيرها [هو لمضرس بن ربعى فى الدرر 5 / 266 ، والمقاصد النحويه 3 / 567 ، وبلا نسبه فى شرح الأشمونى 2 / 340 ، وهمع الهوامع 2 / 95] فى روايه من جرّ «كميتا». أه.

ظننت ، أو الثالث من باب أعلمت ، فأمّا قوله [من الطويل] :

71 - إذا فاقد خطباء فرخين رجّعت

ذكرت سليمى فى الخليط المباين (1)

فعلى إضمار فعل ، التّقدير : فقدت فرخين.

ويجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه (2) ما لم يمنع من ذلك مانع من الموانع التى ذكرت فى باب الفاعل (3).

وإذا كان معمول اسم الفاعل ضميرا متّصلا ، لم تثبت فيه نون ولا تنوين (4) ؛ بل تقول : «ضاربک ، وضارباک ، وضاربوک» ، وقد يثبتان فى الضروره ؛ نحو قوله [من الوافر] :

72 - وما أدرى وظنّى كلّ ظنّ

أمسلمنى إلى قومى شراح؟ (5)

1- البيت : لبشر بن أبى خازم ، وليس فى ديوانه. ينظر : المقاصد النحويه 3 / 560 ، وبلا نسبه فى شرح الأشمونى 2 / 341 ، ولسان العرب (فقد) وفيه «المزايل» بدلا من «المباين».
2- م : وقولى : «ويجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه» مثال ذلک : هذا زيدا ضارب. أه.
3- م : وقولى : «ما لم يمنع من ذلک مانع من الموانع التى ذكرت فى باب الفاعل» مثال ذلک قولک : هذا الضارب زيدا ، لا يجوز أن تقول ، هذا زيدا الضارب ؛ لأن اسم الفاعل هو صله الموصول ، وقد تقدم أن الفعل إذا كان فى صله موصول لا يتقدم معموله على الموصول فكذلک اسم الفاعل ، ولست أريد : أن كل مانع منع من تقديم المفعول على الفعل يوجد فى اسم الفاعل ؛ بل ما وجد من تلک الموانع فى اسم الفاعل - أيضا - منع من التقديم. أه.
4- م : وقولى : «وإذا كان معمول اسم الفاعل ضميرا متصلا ، لم تثبت فيه نون ولا تنوين» إنما لم يجز ذلک ؛ لأن النون والتنوين علامتان على تمام الاسم وكماله وانفصاله عما بعده ، والضمير المتصل يطلب الاتصال بما

قبله فتدافعا ، وما جاء من ذلک فى الشعر ، فضروره ، ووجهه : تشبيه المضمر بالظاهر. أه.
5- البيت : ليزيد بن محرم أو محمد الحارثى : ويروى الصدر هكذا : فما أدرى وكل الظن ظنى ..... الشاهد : قوله «أمسلمنى» فإن النون فيه للوقايه. وهذه قد تلحق اسم الفاعل كما فى هذا الشاهد ، وأفعل التفضيل وقيل : إن النون هنا لحقته شذودا. ينظر : شرح شواهد المغنى 2 / 770 ، والدرر 1 / 212 ، والمقاصد النحويه 1 / 385 ، الأشباه والنظائر 3 / 243 ، وتذكره النحاه ص 422 ، ورصف المبانى ص 363 ، ولسان العرب (شرحل) ، والمحتسب 2 / 220 ، ومغنى اللبيب 2 / 345 ، وهمع الهوامع 1 / 65 ، البحر المحيط 7 / 361 ، معانى الفراء 2 / 236 ، إعراب النحاس 4 / 422 ، معانى الزجاج 4 / 305.

ونحو قول الآخر [من الطويل] :

73 - ولم يرتفق والنّاس محتضرونه

جميعا ، وأيدى المعتفين رواهقه (1)

وإذا اتبعت معمول اسم الفاعل المرفوع أو المنصوب ، كان التّابع على حسبه فى الإعراب.

وأمّا المخفوض : فإمّا أن تتبعه بنعت أو تأكيد أو عطف نسق أو بدل ؛ فإن أتبعته بنعت ، أو تأكيد ، أو عطف بيان - فالخفض على اللفظ ، والنّصب على الموضع (2) ، إلا أن يكون خفضه بإضافه اسم الفاعل ، بمعنى المضىّ إليه ، وليس فيه ألف ولام ، فإنّه لا يجوز إذ ذاك إلا الخفض على اللفظ (3) ؛ نحو قولك : «[هذا](4) ضارب زيد العاقل نفسه أمس».

1- احتضر بمعنى : حضر وشهد ، والارتفاق : الاتكاء ، الرواهق : الذين جاءوه ، والمعتف : طالب المعروف ، يقول : إنه لم يشغل عن قضاء حاجه الملهوف مهما ألمّت به من مصائب أو جوائح. الشاهد فيه قول «محتضرونه» حيث جمع بين نون جمع المذكر السالم من اسم الفاعل وبين معموله «الهاء» وهذا ضروره ، وقد يحمل على أن الهاء للسكت ، أتى بها لبيان حركه النون. وفيه شاهد آخر : أن هذا تأييد لوجهه نظر ابن هشام الذى يقول : إن النون هى التنوين بدليل ثبوتها جمعا وتثنيه. ينظر البيت فى : خزانه الأدب 4 / 266 ، 271 ، شرح المفصل 2 / 125 ، الكتاب 1 / 188 ، الدر المصون 4 / 554 ، ابن يعيش 2 / 125 ، شرح الكافيه 1 / 283 ، كامل المبرد 2 / 364.
2- م : وقولى : «فإن أتبعته بنعت أو تأكيد أو عطف بيان فالخفض على اللفظ ، والنصب على الموضع» مثال ذلك : هذا ضارب زيد العاقل نفسه الآن أو غدا ، بخفض العاقل ونفسه ونصبهما. أه.
3- م : وقولى : «إلا أن يكون خفضه بإضافه اسم الفاعل بمعنى المضى إليه ، وليس فيه الألف واللام ؛ فإنه لا يجوز إذ ذاك إلا الخفض على اللفظ» وإنما لم يجز النصب ؛ لأن المخفوض باسم الفاعل إذ ذاك ليس موضعه نصبا ؛ لأنه لا يعمل بمعنى المضى ، وليس فيه الألف واللام ، فإن كانت فيه

الألف واللام ، جاز فى النعت والتأكيد النصب على الموضع ؛ لأن المخفوض فى موضع نصب ؛ لأن اسم الفاعل عامل إذ ذاك بسبب الألف واللام. أه.
4- سقط فى ط.

وإن أتبعه بعطف نسق أو بدل : فإمّا أن يكون فى اسم / الفاعل ألف ولام ، أو لا يكون :

فإن لم يكن : فالخفض على اللّفظ ، والنّصب بإضمار فعل ؛ نحو قولک : «هذا ضارب زيد وعمرا» أى : وضرب عمرا ، أو : يضرب عمرا ، و «هذا ضارب زيد أخاک» أى : وضرب أخاک ، أو : يضرب أخاک.

وإن كان فيه ألف ولام : فإنّه إن كان مثنى أو جمع سلامه بالواو والنّون - جاز الخفض على اللّفظ ، والنّصب على الموضع ؛ نحو قولک : «هذان الضاربا زيد أخيک وعمرو» بخفض الأخ وعمرو ونصبهما.

وإن لم يكن مثنى ولا جمع سلامه بالواو والنّون : فإمّا أن يكون التّابع معرّفا بالألف واللام ، أو بالإضافه إلى ما فيه الألف واللام ، أو إلى ضميره ، أو غير ذلک :

فإن كان معرفا بشىء مما ذكر : جاز الخفض على اللفظ ، والنّصب على الموضع ؛ نحو قولک : «هذا الضّارب الرّجل والغلام ، وهذا الضّارب الغلام وصاحب الدّابّه ، وهذا الضّارب الرّجل وغلامه (1)» ، ومن ذلک قوله [من الكامل] :

74 - الواهب المائه الهجان وعبدها

عوذا تزجّى بينها أطفالها (2)

روى بخفض عبد ، ونصبه.

وإن لم يكن معرّفا بشئ ممّا ذكر : فالنصب على الموضع ليس إلا ؛ نحو قولک : «هذا الضّارب الرّجل وعمرا» لا غير.

واسم المفعول فيما ذكر يجرى مجرى اسم الفاعل.

1- م : وقولى : «هذا الضارب الرجل وغلامه» إنما جاز الخفض والنصب فى المضاف لضمير ما فيه الألف واللام إجراء له مجرى ما أضيف إلى ما فيه الألف واللام ، وفى كتاب سيبويه لفظ يقتضى ظاهره : أن المعطوف على

المخفوض بإضافه اسم الفاعل إليه ، وإن لم يكن معرفا بالألف واللام ، ولا مضافا إلى ضمير ما عرف بهما - يجوز فيه الخفض والنصب ؛ نحو قولک : هذا ضارب الرجل وزيد وزيدا ، بنصب زيد وخفضه ، والصحيح : أن ذلک عندى لا يجوز ، وأن كلام سيبويه له وجه غير ذلک الظاهر. أه.
2- البيت : للأعشى. والشاهد فيه قوله «وعبدها» فقد روى بالجر والنصب تبعا للفظ الذى أضيف إليه اسم الفاعل وهو قوله «المائه» أو محله. ينظر : ديوانه ص 79 ، أمالى المرتضى 2 / 303 وخزانه الأدب 4 / 163 وجمهره اللغه ص 920 والدرر 6 / 153 وشرح ابن عقيل ص 427 وهمع الهوامع 2 / 48 ، 39.

وهى : فعول ، وفعّال ، ومفعال (1) ، وفعل [وفعيل](2) ، وإنّما عملت عمله ؛ لوقوعها موقعه ؛ بدليل أنّها للمبالغه ، وفعل المبالغه : فعّل بتضعيف العين ، واسم الفاعل منه : مفعّل ؛ فهذه الأمثله إذن واقعه موقع : مفعّل ؛ ولذلک كان حكمها كحكم اسم الفاعل فى جميع ما تقدّم ذكره ، إلا أنّ إعمال فعل وفعيل قليل فمن إعمال فعيل (3) : قوله : [من البسيط]

ص: 192

1- م : باب الأمثله التى تعمل عمل اسم الفاعل قولى : «وهى فعّال وفعول ومفعال» مثال إعمال فعول قوله : [من الطويل] هجوم عليها نفسه غير أنّه متى يرم فى عينيه بالشّبح ينهض [وهو لذى الرمه فى ديوانه ص 324 ؛ وخزانه الأدب 8 / 157 ؛ والكتاب 1 / 110 ؛ وبلا نسبه فى الحيوان 4 / 347] فنصب نفسه بهجوم ، ومثال إعمال فعال قوله : [من الطويل] أخا الحرب لباسا إليها جلالها وليس بولّاج الخوالف أعقلا [ينظر البيت للقلاخ بن حزن فى خزانه الأدب 8 / 157 ، والدرر 5 / 270 ، وشرح أبيات سيبويه 1 / 363 ، وشرح التصريح 2 / 68 ، وشرح المفصل 6 / 79 ، 80 ، والكتاب 1 / 111 ، ولسان العرب (ثعل) ، والمقاصد النحويه 3 / 535 ، وبلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب 1 / 319 ، وأوضح المسالک 3 / 220 ، وشرح الأشمونى 1 / 342 ، وشرح شذور الذهب ص 504 ، وشرح ابن عقيل ص 423 ، والمقتضب 2 / 113 ، وهمع الهوامع 2 / 96] ومثال إعمال مفعال قولهم : «إنه لمنحار بوائكها». فأعمل «منحار» فى البوائک وهى السمان أه.
2- سقط فى ط.
3- م : وقولى : «فمن إعمال فعيل» مثال ذلک ؛ قوله : [من البسيط] حتّى شآها كليل موهنا عمل باتت طرابا وبات اللّيل لم ينم فنصب «موهنا» بكليل على أنه مفعول به ، فإن قيل : فلعل «موهنا» منصوب على الظرفيه كأنه قال : كليل فى موهن عمل فى آخر. فالجواب : أنه إنما يريد أنه أكلّ الموهن بكثره عمله فيه ؛ كما تقول : أتعبت نهارک إذا أردت أنه عمل فيه عملا كثيرا ، ولم يرد أنه ضعيف فى موهن ، بدليل قوله فى آخر البيت : «وبات الليل لم ينم» ؛ فجعله عاملا طول ليله كثير العمل ؛ ولذلک قال : عمل ؛ و «فعل» من أبنيه المبالغه. أه.

75 - حتّى شآها كليل موهنا عمل

باتت طرابا وبات اللّيل لم ينم (1)

ومن إعمال فعل : قول زيد الخيل (2) [من الوافر] :

76 - أتانى أنّهم مزقون عرضى

جحاش الكرملين لها فديد / (3)

1- البيت : لساعده بن جؤيه الهذلى شآها : أى ساقها. طرابا أى : منتقله نحوه. والشاهد فيه نصب «موهنا» ب- «كليل» لأنه بمعنى «مكل» وهو البرق الضعيف ، و «فعيل» بمعنى «مفعل» كثير. ينظر : خزانه الأدب 8 / 155 ، شرح أشعار الهذليين 3 / 1129 وشرح المفصل 6 / 572 ، 73 ، والكتاب 1 / 114 ، ولسان العرب (عمل) ، والمقتضب 2 / 115.
2- زيد الخيل ، هو زيد بن مهلهل بن منهب بن عبد رضا ، من طيئ ، كنيته أبو مكنف : من أبطال الجاهليه : لقب «زيد الخيل» لكثره خيله ، أو لكثره طراده بها ، كان شاعرا محسنا وخطيبا لسنا ، موصوفا بالكرم ، وله مهاجاه مع كعب بن زهير ، وفد على النبى صلّى الله عليه وسلم فى وفد طيئ فأسلم وسر به الرسول وسماه «زيد الخير» وأقطعه أرضا ب- «نجد» وللمفجع البصرى كتاب «غريب شعر زيد الخيل» مات عند ماء يقال له : «فرره». ينظر : الأعلام 3 / 61 ، خزانه الأدب 2 / 448 ، الشعر والشعراء 95 سمط اللآلى 2 / 448.
3- الكرملين : اسم ماء فى جبل طيئ ، والفديد : الصوت. والشاهد فى قوله : «مزقون عرضى» حيث أعمل جمع صيغه المبالغه فنصب به المفعول به ، وهو قوله «عرضى». ينظر : ديوانه 176 ، خزانه الأدب 8 / 169 ، والدرر 5 / 272 وشرح التصريح 2 / 68 ، شرح شذور الذهب 507 ، وشرح عمده الحافظ ص 680 ، وشرح المفصل 6 / 73 ، والمقاصد النحويه 3 / 545 ، وشرح الأشمونى 2 / 342 وشرح ابن عقيل ص 425 ، وشرح قطر الندى ص 275.

باب المصدر العامل عمل فعله

وهو نوعان : موضوع موضع الفعل ، نحو قوله [من الكامل] :

77 - أعلاقه أمّ الوليّد بعد ما

أفنان رأسک كالثّغام المخلس (1)

التقدير : أتعلق أم الوليد.

ومقدّر بأن والفعل ، أو بأن التى خبرها فعل أو اسم مشتقّ منه ، أو ب- «ما» والفعل (2) ، نحو قولک : «يعجبنى ضرب زيد عمرا» التقدير : أن ضرب زيد عمرا ، أو : أنّ زيدا يضرب عمرا ، وكلاهما يعمل عمل الفعل الذى أخذ منه ، وسواء كان بمعنى المضى ، أو بمعنى الحال ، أو الاستقبال.

ولا يخلو المصدر من أن يكون منونا ، أو مضافا ، أو معرّفا بالألف واللام.

1- البيت للمرار الأسدى. والعلاقه : الحبّ ، وتكون العلاقه أيضا : الارتباط فى الأمور المعنويه ، و (العلاقه) بالكسر : علاقه السوط ونحوه من الأمور الحسيه. وفى القاموس : (العلاقه) وتكسر : الحب اللازم للقلب وبالكسر فى السوط ونحوه. الوليد : مصغر ولد بضم الواو. الأفنان : جمع فنن بفتحتين وهو : الغصن ، وأراد بها ذوائب الشعر على سبيل الاستعاره. الثغام : بفتح المثلثه والغين المعجمه : مرعى تعلفه الخيل ويشبه به الشيب فى البياض. المخلس : النبات الخليس : الذى ينبت الأخضر فيه فى خلال يبيسه ويختلط به. وفى البيت شاهدان : أولهما نصب «أم» ب- «علاقه» لأنها بدل من التلفظ بالفعل فعملت عمله. وثانيهما : إضافه «بعد» إلى الجمله لأن «ما» وصلت بها فكفتها عن الإضافه إلى المفرد وهيأتها للإضافه إلى الجمله. ينظر : ديوانه ص 461 ، والأزهيه ص 89 ، وإصلاح المنطق ص 45 وخزانه الأدب 11 / 232 ، 234 ، والدرر 3 / 111 ، وشرح شواهد المغنى 2 / 722 والكتاب 1 / 116 ، 2 / 139 ، ولسان العرب (علق) ، (ثغم) وشرح شافيه ابن الحاجب 1 / 273 ، ومغنى اللبيب 1 / 311 ، وهمع الهوامع 1 / 210.

2- م : باب المصدر العامل عمل فعله قولى : «أو بما والفعل» يكون مقدرا بما والفعل إذا أردت الحال ؛ نحو قولك : يعجبنى ذهابك الآن ، أى : ما تذهب الآن ، وإنما لم يقدر بأن والفعل ؛ لأن «أن» تخلص الفعل المضارع للاستقبال ؛ فيبطل بها معنى الحال ، و «ما» المصدريه ليست كذلك. أه.

فإن كان منوّنا : فإنّک ترفع به الفاعل أو المفعول الذى لم يسمّ فاعله (1) ، وتنصب المفعول ، فتقول : «يعجبنى ضرب زيد عمرا» ، وإن شئت حذفت المفعول وأبقيت الفاعل (2) ، أو بالعكس ، وهو الأكثر فى الاستعمال ؛ نحو قوله تعالى : (أَوْ إِطْعامٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ* يَتِيماً ذا مَقْرَبَةٍ) [البلد : 14 ، 15] التقدير : أو إطعام أحدكم ، إلا أنّ إثبات التنوين مع ذكر الفاعل قليل جدّا.

ومما جاء من ذلک : قوله فى أحد الوجهين [من الكامل] :

78 - حرب تردّد بينهم بتشاجر

قد كفّرت آباؤها أبناؤها (3)

والتقدير : يتشاجر أبناؤها ، وقد كفرت آباؤها ، أى : لبست الدروع.

وإن كان مضافا : فلا يخلو من أن تضيفه إلى الفاعل ، أو إلى المفعول : فإن أضفته إلى الفاعل خفضته وبقى المفعول منصوبا ؛ ومن ذلک قوله : [من الطويل]

79 - وهنّ وقوف ينتظرن قضاءه

بضاحى عذاه أمره وهو ضامز (4)

أى : قضاءه أمره.

وإن أضفته إلى المفعول ، خفضته وبقى الفاعل على رفعه ، وهو قليل ؛ ومنه قوله [من البسيط] :

1- م : وقولى : «أو المفعول الذى لم يسم فاعله» مثال ذلک : قوله : سررت بقتل الكافر ، أى : بأن قتل الكافر. أه.
2- م : وقولى : «وإن شئت حذفت المفعول ، وأبقيت الفاعل» مثال ذلک : قولک : يعجبنى ضرب زيد ، تريد : أن ضرب زيد. أه.
3- البيت للفرزدق ولم أقف عليه فى ديوانه. والشاهد فيه : ذكر الفاعل «أبناؤها» والمصدر «تشاجر» منون. وهو قليل. ينظر تهذيب اللغه 10 /

201 ، ولسان العرب (كفر)
4- البيت : للشماخ. والشاهد فيه قوله : «قضاءه بضاحى غداه أمره» حيث أضاف المصدر إلى فاعله وبقى مفعوله «أمره» منصوبا ، وقد فصل بين المفعول وعامله «بضاحى» ، لأن الجار والمجرور متعلق بالمصدر وليس بأجنبى. ينظر : ديوانه 177 ، جمهره اللغه ص 1321 ، شرح شواهد المغنى 2 / 895 ، لسان العرب (ضمز) والمقتضب 1 / 15 وجمهره أشعار العرب 155 ، وأمالى ابن الشجرى 1 / 191 ، ومغنى اللبيب 540 ، وروايه صدر البيت فى الديوان : لهن صليل ينتظرن قضاءه .....

80 - أفنى تلادى وما جمّعت من نشب

قرع القواقيز أفواه الأباريق (1)

فى روايه : من رفع الأفواه ، بل الأولى إذا وجد الفاعل والمفعول أن يضاف إلى الفاعل /.

وإن كان معرّفا بالألف واللام : فالأحسن فيه ألا يعمل ، وقد يجوز أن يعمل عمل فعله ؛ فيرفع به الفاعل ، وينصب المفعول ؛ فيقال : «عجبت من الضّرب زيد عمرا» ، وإن شئت ، حذفت الفاعل وأبقيت المفعول أو العكس (2) ؛ ومن حذف الفاعل قوله : [من المتقارب]

81 - ضعيف النّكايه أعداءه

يخال الفرار يراخى الأجل (3)

1- البيت : للأقيشر الأسدى. وقوله تلادى : التلاد : جمع تليد وهو المال الموروث ، والنشب : المالى والقواقيز مفردها : قاقوزه وهى الكأس الصغيره ، ويروى القوارير : مفردها قاروره. والأباريق كل ماله عروه أو خرطوم من الآنيه. والشاهد فيه قوله : «قرع القواقيز أفواه» فقد أضاف المصدر وهو قوله : «قرع» إلى مفعوله وهو قوله «القواقيز» ثم أتى بعد ذلک بفاعله وهو قوله : «أفواه» ويروى بنصب أفواه. وعلى هذه الروايه تكون الإضافه إلى الفاعل والمذكور بعد ذلک هو المفعول على عكس الأول. ينظر : ديوانه ص 60 ، والأغانى 11 / 359 ، وخزانه الأدب 4 / 491 والدرر 5 / 256 ، وشرح شواهد المغنى 2 / 891 والشعر والشعراء ص 565 ، ولسان العرب (قفز) والمؤتلف والمختلف ص 56 ، والمقاصد النحويه 3 / 508 ، والإنصاف 1 / 233 وأوضح المسالک 3 / 212 ، وشرح الأشمونى 2 / 337. وشرح شذور الذهب ص 493 ، واللمع ص 271 ، ومغنى اللبيب 2 / 536 ، والمقتضب 1 / 21 ، وهمع الهوامع 2 / 94.
2- م : وقولى : «وأبقيت المفعول أو العكس» أعنى : أن تحذف المفعول ، وتبقى الفاعل ، فتقول : عجبت من الضرب زيد ، تريد : من أن يضرب زيد. أه.

3- البيت : بلا نسبه فى : أوضح المسالک 3 / 208 ، وخزانه الأدب 8 / 127 ، والدرر 5 / 252 ، وشرح أبيات سيبويه 1 / 394 ، وشرح الأشمونى 1 / 333 ، وشرح التصريح 2 / 63 ، وشرح شذور الذهب ص 496 ، وشرح شواهد الإيضاح ص 136 ، وشرح ابن عقيل 411 ، وشرح المفصل 6 / 59 ، 64 ، والكتاب 1 / 192 والمنصف 3 / 71 ، وهمع الهوامع 2 / 93. الشاهد : فيه قوله : «النكايه أعداءه» حيث نصب بالمصدر المقترن ب- «أل» وهو قوله «النكايه» مفعولا به وهو قوله : «أعداءه» مع حذف الفاعل.

وجمع المصدر يجرى مجراه فى الإعمال ؛ نحو قوله [من الطويل] :

82 - وقد وعدتک موعدا لو وفت به

مواعيد عرقوب أخاه بيترب (1)

فالأخ منصوب ب- «مواعيد» ويجوز فى هذا الباب تقديم المفعول على الفاعل ؛ نحو قولک : «يعجبنى ضرب زيدا عمرو» ، وأما تقديمه على المصدر فجائز إن كان المصدر موضوعا موضع الفعل ، فتقول : زيدا ضربا ، تريد : «زيدا اضرب ضربا».

وإن كان مقدرا بأن والفعل ، أو بأنّ التى خبرها فعل ، أو بما والفعل ، لم يجز ذلک ؛ لأنّه لما تقدّر بالموصول ، عومل معاملته ؛ فكما لا تتقدم الصّله ولا شىء منهما على الموصول ، فكذلک لا يتقدّم معمول المصدر عليه.

* * *

1- البيت نسب لأكثر من شاعر فنسب لابن عبيد الأشجعى وللأشجعى ولعلقمه وللشماخ. والشاهد فيه قوله : «مواعيد عرقوب أخاه بيترب» حيث أعمل المصدر «مواعيد» المجموع مكسرا فى قوله : «أخاه». وروى صدر البيت بروايه أخرى : وعدت وكان الخلف منک سجيه ..... ينظر : البيت لابن عبيد الأشجعى فى خزانه الأدب 1 / 58 ، وللأشجعى فى لسان العرب (ترب) ، (عرقب) ، ولعلقمه فى جمهره اللغه ص 1123 ، وللشماخ فى ملحق ديوانه ص 430 ، وشرح أبيات سيبويه 1 / 343 ، وللشماخ أو للأشجعى فى الدرر 5 / 245 ، وشرح المفصل 1 / 113 (بروايتين مختلفتين فى الصدر) ، وبلا نسبه فى جمهره اللغه ص 173 ، 253 ، 1198 ، وشرح قطر الندى ص 261 ، والكتاب 1 / 272.

اعلم : أنّ العرب وضعت للفعل أسماء ، وأكثر ذلک فى الأمر ؛ نحو قولهم : بله زيدا ، بمعنى : دع زيدا ، ورويد عمرا ، بمعنى : أمهله ، وتيد مثلها ، ونزال بمعنى : انزل ، وتراک عمرا ، بمعنى : اتركه ، وحذار الشرّ ، بمعنى : احذر الشر ، وقرقار ، وعرعار ، بمعنى : قرقر ، وعرعر ، ومه بمعنى : اكفف ، وصه ، بمعنى : اسكت ، وأيها ، أى : كف ، وهيت بكسر الهاء وفتحها ، أى : أسرع ، وهيک مثلها ، وقطک أى : اكتف ، وقدک مثلها ، ودع ؛ أى : انتعش.

ودعا لک ، ودعدعا مثلها ، وآمين ، بقصر الألف ومدّها ، أى : استجب ، وهلمّ ؛ أى : أقبل أو احضر ، وحىّ ؛ أى : أقبل ، وهلا ، أى : قرّ ، وحيهل بفتح اللام وتسكينها ؛ أى أقبل ، أو ائت ، وقد تنون فيقال : وحيّهلا ، ولا تكون إذ ذاک إلا بمعنى : ائت ، وهاء وها وهاک ، أى : خذ.

وذلک كلّه موقوف على السمّاع ، يحفظ ، ولا يقاس عليه / إلا ما كان منه على فعال ، نحو : نزال ؛ فإنّه يقاس عليه فى الأفعال الثلاثيه ؛ لكثره ما جاء منه.

وحكمها أن تعامل معامله الفعل الذى هى بمعناه فى التعدّى وتركه ؛ فتقول : تراک ، كما تقول : اترک ، وتراک عمرا ، كما تقول : اترک عمرا.

ولا تضاف إلى معمولها ؛ كما لا يضاف الفعل ، لا تقول : تراک زيد ، فإن اتصلت به كاف مخاطبه (1) ، نحو قولهم : رويدک زيدا ، كانت حرف خطاب بمنزلتها فى ذلک.

ولا يقدّم معمولها ، لعدم تصرفها ، لا تقول : زيدا دراک ، ولا الشّرّ حذار.

ولا ينصب الفعل بعد الفاء فى جوابها ، إلا أن تكون من لفظ الفعل ، نحو قولک :

1- م : باب أسماء الأفعال قولى : «فإن اتصلت به كاف مخاطبه ، نحو قولهم : رويدک زيدا ، كانت حرف خطاب بمنزلتها فى ذاک» إنّما لم يجز أن تجعل فى موضع خفص بالإضافه ؛ لأن أسماء الأفعال تنزلت منزله الأفعال

فى أول وضعها ، والأفعال لا يجوز إضافتها ؛ فلم تضف هى لقيامها فى أول وضعها مقام ما لا يضاف. أه.

«تراک فنترکک» (1) ، وإن لم تكن من لفظه ، لم يجز ذلک ؛ لا يقال : بله زيدا ، فيكرمک.

ومن قال : بله زيد ، فخفض لم يجعله اسم فعل ، بل هو مصدر مضاف موضوع موضع الفعل ؛ كأنّه قال : ترک زيد ، أى : اترک زيدا ؛ فيكون بمنزله قوله تعالى : (فَإِذا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقابِ)(2) [محمد : 4].

وقد يجعلون للأفعال أسماء فى الخبر ، إلا أنّ ذلک قليل ، ومنه أفّ منوّنه وغير منوّنه ، أى : أتضجّر ، وأوّه ، أى : أتوجّع ، وشتّان ، بكسر النون وفتحها ، بمعنى : تباعد ؛ ومن ذلک قوله [من السريع] :

83 - شتّان ما يومى على كورها

ويوم حيّان أخى جابر (3)

كأنّه قال : تباعد يومى ويوم حيّان ، أى : تباعد ما بينهما.

وهيهات ، بفتح التاء وكسرها وضمها ، منونه وغير منونه ، بمعنى : بعد ، ومنها

1- م : وقولى : «إلا أن تكون من لفظ الفعل ؛ نحو قولک : تراک فنترکک» إنما جاز ذلک إذا كان من لفظ الفعل ، لأن فيه دلاله على المصدر ، فتكون «أن» المضمره بعد الفاء مع الفعل الذى نصبته - معطوفه على المصدر الذى دل عليه اسم الفعل بلفظه ، وإذا لم يكن اسم الفعل من لفظ الفعل ، لم يكن فيه دلاله على المصدر ، فلم يجز النصب لذلک ، فتقول : صه نكرمک ولا يجوز فنكرمک. أه.
2- م : وقولى : «فيكون بمنزله قوله تعالى : (فَضَرْبَ الرِّقابِ ...) [محمد : 4]» إن قال قائل : هلا لم يجز إضافه ضرب إلى ما بعده ؛ لأنه قائم مقام الفعل ، فالجواب ، أن ذلک إنما ساغ ولم يسغ فى نزال ؛ لأن «ضربا» مصدر فى الأصل ، وليس باسم فعل ؛ فصحت إضافته لذلک ؛ لأنه لم يجعل اسم فعل إلا بعد استقرار الإضافه فيه ، وليس كذلک نزال ؛ لأنه وضع فى أول أحواله على أن يكون اسم فعل. أه.

3- البيت للأعشى. والشاهد فيه قوله : «وشتان ما يومى ويوم حيان» ف- «شتان» اسم فعل ماض بمعنى افترق وقد رفع فاعلا كما كان يرفعه فعل «افترق» ، وزاد «ما» بين اسم الفعل وفاعله. ينظر : ديوانه ص 197 ، وأدب الكاتب ص 403 ، وإصلاح المنطق ص 282 ، وخزانه الأدب 6 / 276 ، 303 ، وشرح شواهد المغنى 2 / 906 وشرح المفصل 4 / 37 ، ولسان العرب (شتت) وبلا نسبه فى شرح شذور الذهب ص 518 ، وشرح المفصل 4 / 68 ، والصاحبى فى فقه اللغه ص 155.

قوله [من الطويل] :

84 - فهيهات هيهات العقيق وأهله

وهيهات خلّ بالعقيق تواصله (1)

وسرعان ، أى : سرع ، ووشكان ، أى : وشك ، ومن كلامهم : «سرعان ذى إهاله» (2).

وليس شىء منها ينصب المفعول ؛ لأنّها لم توضع موضع أفعال متعديه.

* * *

1- البيت : لجرير. العقيق أصله كل ما شقه ماء السيل فى الأرض فأنهره ووسعه فهو عقيق والجمع أعقه ، وعقائق. وفى البيت شاهدان : أولهما قوله : «هيهات» ، وهو اسم فعل ماض بمعنى «بعد» ، وهو يعمل كما يعمل الفعل الماضى الذى بمعناه ، وثانيهما قوله : «هيهات هيهات العقيق» حيث تنازع عاملان ، وهما اسما الفعل : «هيهات» و «هيهات» معمولا واحدا ، وهو قوله : «العقيق» ، فأعمل الأول فيه ، وأعمل الثانى فى ضميره. ينظر : ديوانه ص 965 ، والأشباه والنظائر 8 / 133 ، والخصائص 3 / 42 ، والدرر 5 / 324 ، وشرح التصريح 1 / 318 ، 2 / 199 ، وشرح شواهد الإيضاح ص 143 ، وشرح المفصل 4 / 35 ، ولسان العرب (هيه) ، والمقاصد النحويه 3 / 7 ، 4 / 311 ، وبلا نسبه فى أوضح المسالك 2 / 193 ، 4 / 87 ، وسمط اللآلى ص 369 ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ص 1001 ، وشرح شذور الذهب 516 ، شرح قطر الندى 256 ، همع الهوامع 2 / 111.

2- قال فى جمهره الأمثال 1 / 423 : يراد به : ما أسرع ما كان هذا الأمر! وأصله أن رجلا التقط شاه عجفاء ، فألقى بين يديها كلأ ، فرآها يسيل رغامها ، فظن أنه ودک ، فقال : «سرعان ذى إهاله» ، والإهاله : الودک ، وذى بمعنى هذه. وقد يقال : «وشكان» وهو مبنىّ على الفتح ، وموضع «ذى» رفع ، و «إهاله» تمييز ، والمعنى من إهاله.

وأعنى بذلک : وضع الظروف والمجرورات موضع أسماء الأفعال ، وهو موقوف على السّماع ، والذى سمع من ذلک : علیک ، وعندک / ودونک ، وأمامک ، ومکانک ، ووراءک ، وإلیک ، فأمّا علیک وعندک ودونک ، فوضعت موضع أفعال متعدیه ، فتعدّت لذلک ، فتقول : «علیک زیدا ، وبزید ، ودونک زیدا ، وعندک زیدا» ، إذا أمرته به ، وقد توضع أیضا «عندک» موضع تخوّف وتقدّم ؛ فلا تتعدى ؛ فتقول : «عندک» إذا خوّفته من شىء بین یدیه ، أو أمرته أن یتقدّم.

وقد توضع - أیضا - «على» مع مخفوضها موضع فعل متعدّ إلى مفعولین ؛ فتقول : «علىّ زیدا» والمعنى : أولنى زیدا ، ولا یجوز ذلک فى غیرها.

وأمّا أمامک ومکانک ووراءک وإلیک : فوضعت موضع أفعال لا تتعدى ؛ فلم تتعدّ لذلک :

فأمّا أمامک : فاستعملت تاره بمعنى تخوّف ، وتاره بمعنى تبصّر ، فتقول : «أمامک» إذا خوفته من شىء بین یدیه ، أو بصّرته شیئا.

وأمّا وراءک فوضعت موضع افطن ، فتقول : وراءک ، أى : افطن لما خلفک.

وأمّا مکانک : فوضعت موضع قولک تأخّر ، وأنت تحذّره شیئا خلفه.

وأمّا إلیک : فوضعت موضع تنحّ وتأخّر ، فتقول : إلیّک ، أى : تأخّر وتنحّ عن مکانک الذى أنت فیه ، ومن ذلک قوله : [من الوافر]

85 - إذا التّیّاز ذو العضلات قلنا

إلیک إلیک ضاق بها ذراعا (1)

أى : تأخّر.

1- البیت للقطامى. والشاهد فیه مجىء إلیک بمعنى تنحّ أو تأخّر. ینظر : دیوانه ص 40 ، ولسان العرب (تیز) ، (إلى) ، والتنبیه والإیضاح 2 / 236 ،

وتهذيب اللغه 13 / 237 ، 14 / 173 ، 15 / 427 ، وجمهره اللغه ص 1031 ، وكتاب العين 7 / 379 ، 8 / 70 ، ومقاييس اللغه 1 / 360 ، وديوان الأدب 3 / 358 ، وتاج العروس 15 / 48 (تيز) ، (إلى) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (لدى) ، والمخصص 2 / 75.

والكاف فى جميع ذلک مخفوضه بحرف الجر أو بإضافه الظرف إليها (1) ، والظروف والمجرورات فى هذا الباب متحمله ضمير الفاعل ، وهو المخاطب ، فإن أتبعت الضمير المجرور ، قلت : «عليک نفسک زيدا» ، وإن أتبعت الضمير المرفوع ، قلت : عليک أنت نفسک زيدا.

ولا يغرى إلا المخاطب (2) ، فلا تقول : على زيد (3) عمرا ، فإن جاء من إغراء الغائب شىء حفظ ، ولم يقس عليه ؛ نحو ما حكى من قول بعضهم : «عليه رجلا ليسنى» ، وأمّا قوله - عليه السّلام - : «من استطاع منكم الباءه فليتزوّج ، وإلا فعليه بالصّوم ؛ فإنّه وجاء» (4) - فيتخّرج على أن تكون الباء زائده فى المبتدأ ؛ كأنه قال : وإلا فعليه الصّوم ؛ فلا يكون من الإغراء.

وأمّا المغرى به : فيكون غائبا ومتكلّما ، ومخاطبا ، فإن كان غائبا أو متكلما ، اتصل ضميره بالظرف / أو المجرور ، وقد ينفصل ، فتقول : عليكه ، وعليكنى ، وعليک إياه ، وعليک إياى ، وإن كان مخاطبا لم يتصل ضميره بها ، بل ينفصل ، أو تأتى بدله بالنّفس ، فتقول : عليک إيّاک ، وعليک نفسک ، ولا تقل : عليكک ؛ لأنه لا يتعدّى فعل المضمر المتصل إلى مضمر المتصل إلا فى باب ظننت ، وفى فقدتّ ، وعدمت ،

1- م : باب الإغراء. قولى : «والكاف فى جميع ذلک مخفوضه بحرف الجر أو بإضافه الظرف إليها» إن قال قائل : هلا جعلتم الكاف فى «مكانک» وأمثاله حرفا لا موضع لها من الإعراب مثلها فى : رويدک ؛ لأن الظرف قد جعل اسما للفعل ، والأفعال - كما تقدم - لا تضاف ؛ فكذلک ما جعل اسما لها ، وأقيم مقامها ، فالجواب : أن الظروف فى أصل وضعها ، لم تجعل اسما للأفعال ، إنما طرأ ذلک فيها بعد استعمالها ظروفا ؛ فلم يكن فيها إضافه إلا قبل تسميه الفعل بها ، ثم سمى الفعل بها بعد ما أضيفت. أه.
2- م : وقولى : «ولا يغرى إلا المخاطب» إنما لم يجز إغراء الغائب ؛ لأنه يلزم فيه إقامه الظرف أو المجرور مقام فعلين ؛ ألا ترى أنک لو قلت : على عمرو زيدا ، لكان المعنى : لتقل أنت أيها المخاطب لعمرو : خذ زيدا ؛ فيكون قد أناب شيئا واحدا مناب جملتين ؛ فلما لزم فى ذلک ما ذكرناه من كثره الحذف ، لم يجيزوا ذلک بقياس. أه.
3- فى ط : يد.
4- أخرجه البخارى (9 / 8) : كتاب النكاح : باب «من استطاع منكم الباءه ...» رقم (5065 ، 5066) ، ومسلم (2 / 1018) : كتاب النكاح : باب

استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه ... ، رقم (1400) عن ابن مسعود.

لا تقول : ظلمتنى ولا ضربتک ، ولا يجوز تقديم المفعول على الظرف ولا على المجرور ؛ لا تقول : «زيدا عليک ، ولا عمرا دونک» ؛ لأنها لم تقو قوه الأفعال ؛ إذ لا تتصرّف تصرفها ، ولا يبرز فيها ضمير الفاعل فى تثنيه ولا جمع ، بل تقول : «عليكما زيدا ، وعليكم زيدا» ، فأمّا قوله تعالى : (كَتَبَ اللهُ عَلَيْهِمُ) [النساء : 24] فكتاب : مصدر موضوع موضع فعله ، وعليكم : مجرور متعلّق به ، كأنه قال : «كتب الله عليكم ذلک» ، وكذلک قول الشاعر [من الرجز] :

86 - يأيّها المائح دلوى دونكا

إنّى وجدتّ النّاس يحمدونكا (1)

فيتخّرج على أن يكون «دلوى» منصوبا بإضمار فعل ؛ كأنه قال : خذ دلوى ، ودونک : إغراء مستأنف ، ولا يجوز - أيضا - أن يجاب بشىء من ذلک بالفاء ، لا تقول : «عليک زيدا فتهينه» (2) ، ولا : «دونک عمرا فتحسن إليه».

* * *

1- البيت : لجاريه من بنى مازن والشاهد فيه قولها : «دلوى دونكا» ؛ حيث إن «دلوى» مفعول به لفعل محذوف يفسره اسم الفاعل الذى بعده ، وكأنه قال : خذ دلوى دونكا ، أو يخرج على أن «دلوى» مفعول به مقدّم لاسم الفعل «دونک» ؛ وهو مبتدأ خبره جمله «دونک». ينظر : الدرر 5 / 301 ، شرح التصريح 2 / 200 والمقاصد النحويه 4 / 311 ، وبلا نسبه فى لسان العرب (ميح) ، وأسرار العربيه ص 165 ، والأشباه والنظائر 1 / 344 ، والإنصاف ص 228 ، وأوضح المسالک 4 / 88 ، وجمهره اللغه ص 574 ، وخزانه الأدب 6 / 200 ، 201 ، 207 ، وذيل السمط ص 11 ، وشرح الأشمونى 2 / 491 ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ص 532 ، وشرح شذور الذهب ص 522 ، وشرح عمده الحافظ ص 739 ، وشرح المفصل 1 / 117 ، ومعجم ما استعجم ص 416 ، ومغنى اللبيب 2 / 609 ، وهمع الهوامع 2 / 105 ، وتهذيب اللغه 5 / 279 ، ومقاييس اللغه 5 / 287. وتروى «رأيت» بدلا من «وجدت».
2- م : وقولى : «ولا يجوز أن يجاب شىء من ذلک بالفاء ، لا تقول : عليک زيدا فتهينه» إنما لم يجز ذلک ؛ لأن الفعل قد اختزل وأنيب الظرف أو

المجرور منابه ، وليس فى لفظ الظرف أو المجرور دلاله على المصدر الذى يعطف عليه ما بعد الفاء. أه.

فينتصب على التّشبيه بالمفعول به

وهى ثلاثه أنواع : الظرف ، والمصدر المتسع فيهما ، وسيستوفى الكلام عليهما فى موضعه ، ومعمول الصفه المشبهه باسم الفاعل ، وهى : كل صفه مأخوذه من فعل غير متعدّ فى اللفظ إلى مفعول به منصوب ، إلا أنها شبهت باسم الفاعل المأخوذ من الفعل المتعدى ، فنصبت نحو قولک : «هذا حسن الوجه» ، ووجه الشبه بينهما : أنها صفه محتمله ضميرا طالبه لاسم بعدها ، تفرد وتثنى وتجمع ، وتذكّر وتؤنث ، كما أن اسم الفاعل ، كذلک ، فإن نقص من ذلک شىء ، لم تشبّه ؛ فلا يجوز : «زيد أفضل منک الأب» ؛ لأنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث /.

وصفات هذا الباب تنقسم قسمين :

قسم : يشبّه عموما ، وأعنى بذلک : أنّه يجرى منه المذكّر على مثله ، والمؤنث على مثله ، والمذكر على المؤنث ، والمؤنث على المذكر ، وهو كل صفه معناها صالح للمذكر والمؤنث ، ولفظها قد فصل فيه بينهما بالتّاء ؛ وذلک نحو : حسن وحسنه ؛ تقول : مررت بامرأه حسنه الأمّ ، وبرجل حسن الأب ، وبرجل حسن الأمّ ، وبامرأه حسنه الأب.

وقسم : يشبّه خصوصا ، وأعنى بذلک : أنه يجرى منه المذكر على مثله ، والمؤنث على مثله أيضا ، وهو : كل صفه لفظها صالح للمذكر والمؤنث ، والمعنى خاصّ بأحدهما ، أو بالعكس ، أو لفظها ومعناها خاصّان بأحدهما.

فمثال الأول : حائض وطامث ، ومثال عكسه : عجزاء ، ومثال الثالث : عذراء وملتح ؛ تقول : مررت بامرأه حائض البنت ، وعجزاء البنت ، وعذراء البنت ، ولا يجوز أن تقول : مررت برجل أعذر البنت ، ولا أعجز البنت ولا حائض البنت ، وتقول : «مررت برجل ملتح الابن» ، ولا يجوز أن تقول : «مررت بامرأه ملتحيه الابن» ؛ فعلى هذا : لا تكون الصفه مشبهه إلا إذا نصبت المعمول أو خفضته ؛ لأن

الإضافه إنّما تكون من نصب (1) ؛ وإلا فهى غير مشبّهه ، والمشبّهه تتبع ما قبلها فى واحد من الرفع والنّصب والخفض ، وفى واحد من التعريف والتنكير ، وفى واحد من الإفراد والتثنيه والجمع ، وفى واحد من التذكير والتأنيث ، وأمّا قوله [من الطويل] :

87 - يا ليله خرس الدّجاج بهرتها

ببغداد ما كادت إلى الصّبح تنجلى (2)

فخرس : مفرد مخفّف من خرس ، يقال : «ليله خرس» ، إذا لم يسمع فيها صوت ، وليس بجمع.

فإن لم تكن مشبهه ، فإنها تتبع ما قبلها فى واحد من النّصب والرفع والخفض ، وفى واحد من التعريف والتنكير خاصّه.

ولا تعمل الصّفه فى هذا الباب إلا فى السببىّ بشرط أن يكون فيه الألف واللام ؛ نحو قولك : زيد حسن الوجه ، أو يكون مضافا إلى ما فيه الألف واللام ، أو إلى ضميره ، أو ضمير ما أضيف إليه ؛ نحو قولك : «هذا حسن / وجه الأمّ ، جميل وجهها ، وهذه امرأه حسنه وجه الجاريه ، جميله أنفه» ، أو أن يكون ضمير معمول لصفه أخرى ؛ نحو قولك : «مررت برجل حسن الوجه جميله» ، أو أن يكون مضافا إلى ضمير الموصوف ، نحو قولك : «مررت برجل حسن وجهه» ، أو أن يكون نكره ؛ نحو قولك : «مررت برجل حسن وجها».

والصّفه فى هذا الباب ، مشبّهه كانت أو غير مشبّهه لا تخلو من أن تكون معرّفه

1- م : باب المنصوب على التشبيه بالمفعول به قولى : «لأن الإضافه إنما تكون من نصب» إنّما لم تجز الإضافه من رفع ؛ لما يلزم فى ذلك من إضافه الشىء إلى نفسه ؛ ألا ترى أنك إذا قلت مررت برجل حسن وجهه ، فالحسن هو الوجه ؛ لأنه مسند إلى الوجه فى اللفظ ، وهو صفه له فى المعنى ، فلم يجز إضافه الحسن إذ ذاك إلى الوجه وإذا قلت : مررت برجل حسن الوجه ، فالوجه - وإن كان الحسن له من جهه المعنى - فقد نقل عنه ،

وصيّر للرجل مجازا ؛ ألا ترى أنه مسند إلى ضمير الرجل ؛ فلما صار الحسن واقعا على الرجل فى اللفظ ، ساغت إضافته إلى الوجه ؛ لأنه إذ ذاک لا يراد به الوجه ؛ فلم يلزم من إضافته إليه إضافه الشىء إلى نفسه. أه.
2- البيت : بلا نسبه فى : لسان العرب (بغدد) ، و (بغدن) والمخصص 16 / 163 وتاج العروس (بغدن). والشاهد فيه : قوله : «يا ليله خرس الدجاج» حيث طابق بين الوصف بالصفه المشبهه «خرس الدجاج» وموصوفها «ليله» فى العدد ، وهو هنا الإفراد ، ف- «خرس» مفرد لا جمع.

بالألف واللام ، أو نكره : فإن كانت نكره ، جاز فى معمولها إن كان معرّفا بالألف واللام (1) ، أو مضافا إلى ما عرف بهما (2) ، أو إلى ضميره (3) ، أو إلى ضمير ما أضيف إليه (4) ، أو إلى ضمير الموصوف - ثلاثه أوجه : الرفع والنّصب والخفض ؛ إلا أنه لا يجوز فى المضاف إلى ضمير الموصوف ، النّصب والخفض ، إلا فى ضروره (5) ؛ نحو

1- م : وقولى : «إن كان معرفا بالألف واللام» مثاله : مررت برجل حسن الوجه. أه.
2- م : وقولى : «أو مضافا إلى ما عرف بهما» مثاله : مررت برجل حسن وجه الغلام. أه.
3- م : وقولى : «أو إلى ضميره» مثاله : مررت برجل حسن الغلام جميل وجهه. أه.
4- م : وقولى : «أو إلى ضمير ما أضيف إليه» مثاله : مررت برجل حسن وجهه. جميع ذلک يجوز فيه رفع الوجه ونصبه وخفضه. أه.
5- م : وقولى : «إلا أنه لا يجوز فى المضاف إلى ضمير الموصوف النصب والخفض ، إلا فى ضروره» نحو قولک : هذا حسن وجهه ، بنصب «وجه» وخفضه ؛ إنما لم يجز النصب أو الخفض فى ذلک إلا فى ضروره ؛ لأن النصب فى هذا الباب لا يكون إلا بأن ينقل الضمير المضاف إليه المعمول إلى الصفه ، وتنصب المعمول على التشبيه بالمفعول به ، فتقول قبل التشبيه : مررت برجل حسن وجهه ، برفع الوجه ، فإذا أردت التشبيه ، نقلت الضمير المضاف إليه المعمول إلى الصفه ، وتنصب المعمول على التشبيه بالمفعول به ، فتقول قبل التشبيه : مررت برجل حسن وجهه ، برفع الوجه ، فإذا أردت التشبيه ، نقلت الضمير المضاف إلى الوجه إلى الصفه ، ونصبت الوجه ، فقلت : مررت برجل حسن وجها ، أى : حسن هو وجها ، فالضمير الذى فى حسن هو الضمير الذى كان الوجه مضافا له ، وإن عرفت الوجه بالألف واللام ، ليكون ذلک بدلا من التعريف الذى كان فيه بإضافته إلى الضمير قبل نقله إلى الصفه - قلت : مررت برجل حسن الوجه ، وتعريف الوجه بعد هذا النقل بالإضافه إلى الضمير لا يتصوّر إلا فى ضروره ؛ لأنک إذا فعلت ذلک ، فقلت : مررت برجل حسن وجهه ، كنت قد أعدت إلى الوجه ضمير الموصوف بعد ما كنت قد نقلته عنه إلى الصفه ؛ فيجىء ذلک نوعا من التراجع ، فإذا أردت إضافه الوجه إلى ضمير الموصوف ، فينبغى أن تترک المسأله على أصلها ، فيقال : مررت برجل حسن وجهه بالرفع ، ولا

ينقل الضمير ثم يعاد بعد نقله ؛ فإن ذلک تکلف لا فائده له ، ومثل ما لزم فی النصب یلزم فی الخفض ؛ لأن الإضافه لا تکون إلا من نصب ، وقد تبیّن السبب فی ذلک ؛ فمن النصب قول الشاعر : [من الرجز] .... وادقه سرّاتها فکسر التاء علامه نصب ، ولا یجوز أن یکون علامه خفض ؛ لأن وادقه منوّن ، ومن الخفض قول الآخر : [من الطویل] .... جونتا مصطلاهما. فجونتا صفه لقوله «جارتا صفا» والمصطلی فی موضع خفض ؛ بدلیل حذف النون من «جونتا». فإن قال قائل : فلعل «المصطلی» لیس مضافا لضمیر الموصوف ؛ بل یکون قوله «هما» عائدا علی «الأعالی» ؛ لأنها فی معنی الأعلیین. فالجواب أن ذلک لا یسوغ ، أعنی : إضافه المصطلی إلی الأعالی ؛ لأن المصطلی إنما هو لجارتین لا للأعالی ، ولو ساغ ذلک ، لساغ أن تقول : مررت برجل حسن الوجه ، کبیر رأسه ، عظیم بطنه ؛ فتنسب بطن الرجل أو رأسه إلی وجهه. أه.

قولک : هذا حسن وجهه ، بنصب وجهه وخفضه ، فمن النصب قوله [من الرجز] :

88 - أنعتها إنّى من نعّاتها

كوم الذرى وادقه سرّاتها (1)

ومن الخفض قوله [من الطويل] :

89 - أقامت على ربعيهما جارتا صفا

كميتا الأعالى جونتا مصطلاهما (2)

وإن كان المعمول نكره أو مضافا إلى ضميرها ، ولم يتصل به ضمير يعود على الموصوف - جاز فيه الخفض والنّصب ، نحو قولک : «هذا حسن وجها ، وحسن وجه ، ومررت برجل حسن وجه جميل أنفه» بنصب أنفه وخفضه.

وإن اتصل به ضمير عائد عليه رفعته ، ولا يجوز نصبه ولا خفضه إلا فى ضروره.

1- البيت : لعمر بن لجأ التيمى. والشاهد فيه : أن «وادقه» صفه مشبهه وفاعلها ضمير مستتر فيها ، و «سراتها» منصوب بالكسره على التشبيه بالمفعول للصفه المشبهه. ينظر : الأصمعيات ص 34 ، خزانه الأدب 8 / 221 ، الدرر 5 / 289 ، المقاصد النحويه 3 / 583 ، وبلا نسبه فى شرح المفصل 6 / 83 ، 88. وفى ط ، أ: «ضراتها» بدلا من «سراتها».
2- البيت : للشماخ بن ضرار. والربع : الدار والمنزل ، والصفا - بالفتح - الصخر الأملس ، وجارتا صفا : صخرتان تجعلان تحت القدر. «وكميتا الأعلى» تركيب إضافى وهو مثنى كميت بالتصغير من الكمته وهى : الحمره الشديده المائله إلى السواد. والجونه : السوداء ، والجون : الأسود وهو من الأضداد فيأتى بمعنى الأبيض أيضا ولكن ليس المراد هنا. والمصطلى : اسم مكان الصلاء أى : الاحتراق بالنار. الشاهد : إضافه الصفه المشبهه ، وهو قوله «جونتا» إلى معمول يشتمل على ضمير الموصوف ، وهذا ردىء. ينظر : ديوانه ص 307 - 308 ، وخزانه الأدب 4 / 293 ، والدرر 5 / 281 ، وشرح أبيات سيبويه 1 / 7 ، وشرح المفصل 6 / 83 ، 86 ، والصاحبى فى

فقه اللغه ص 210 ، والكتاب 1 / 199 ، المقاصد النحويه 3 / 587 ، وهمع الهوامع 2 / 99 ، وبلا نسبه فى خزانه الأدب 8 / 220 ، 222 ، وشرح الأشمونى 2 / 359.

وإن كان ضمير معمول لصفه أخرى : فإن كانت الصفه منصرفه ، لم يجز فيه إلا الخفض ؛ نحو قولک : «حسن الوجه جميله» ، وإن كانت غير منصرفه ، جاز فى الضمير أن يكون فى موضع خفض ، وأن يكون فى موضع نصب ؛ فتقول : «مررت برجل حسن الوجه أحمره» ، بكسر الرّاء إن قدّرت الضمير مخفوضا ، وفتحها إن قدرته منصوبا ، وسمع الكسائى : «لا عهد / لى بألأم منه قفا ، ولا أوضعه» ، بفتح العين.

وإن كانت الصفه معرّفه بالألف واللام : فإن كانت مثنّاه أو مجموعه بالواو والنون ، وإن أثبتّ النون - لم يجز فى المعمول إلا النّصب ، نحو قولک : «قام الرّجلان الحسنان وجوها ، والرجال الحسنون وجوها ، وقام الرجال الحسان الوجوه والرجال الحسنون الوجوه ، وقام الرجلان الحسنان وجوها منهما ، والرجال الحسنون وجوها منهم ، وقام الرجلان الحسنان وجوهما ، والرجال الحسنون وجوههم» ، إلا أنّ نصبه إذا اتصل به ضمير يعود على الموصوف - لا يجوز إلا فى ضروره ، وإن حذفت النون ، جاز فيه النصب والخفض ، إلا أن ذلک لا يجوز فيه ، إلا إذا اتّصل به ضمير عائد على الموصوف إلا فى ضروره ، وإن كانت غير ذلک (1) ، جاز فى المعمول ، إن كان معرّفا بالألف واللام ، أو مضافا إلى ما عرّف بهما ، أو إلى ضميره ، أو إلى ما أضيف إلى ضميره (2) - ثلاثه أوجه : الرفع ، والنصب ، والخفض.

1- م : وقولى : «وإن كانت غير ذلک» أعنى بذلک : أن تكون مفرده ؛ نحو : الحسن ، أو مجموعه جمع تكسير ؛ نحو : الحسان ، أو مجموعه جمع سلامه بالألف والتاء ؛ نحو : الحسنات. أه.
2- م : وقولى : «إن كان معرفا بالألف واللام ، أو مضافا إلى ما عرّف بهما أو إلى ضميره ، أو إلى ما أضيف إلى ضميره» مثال المعرف بالألف واللام قولک : الحسن الوجه ، والحسان الوجوه ، والحسنات الوجوه ، ومثال المضاف إلى ما عرّف بهما قولک : مررت برجل حسن وجه الغلام ، ومررت برجال حسان وجوه الغلمان ، ومررت بنساء حسنات وجوه الغلمان ، ومثال المضاف إلى ضميره أعنى ضمير المعرف بالألف واللام - قولک : مررت برجل حسن الوجه ، جميل أنفه ، ومررت برجال حسان الوجوه جميل أنوفهم ، ومررت بنساء حسنات الوجوه ، جميلات أنوفها ، ومثال ما أضيف إلى ما أضيف إلى ضميره ، وأعنى بذلک : ما أضيف إلى ما أضيف إلى ضمير المعرف بالألف واللام - قولک : مررت برجل حسن الغلام جميل أنف وجهه ، ومررت برجال حسان الغلمان جميل أنوف وجوههم ، ومررت بنساء

حسنات الغلمان ، جميلات أنوف وجوههن ، جميع ذلک يجوز فى معموله النصب والخفض والرفع. أه.

وإن كان مضافا إلى ضمير الموصوف ، لم يجز فيه إلا الرفع ، وقد يجوز فيه النصب فى الضروره ؛ نحو قولک : «مررت بزيد الحسن وجهه ، ومررت بالرجل الحسن وجهه» ، بنصب وجهه ورفعه.

وإن كان نكره أو مضافا إلى ضمير نكره ، لم يجز فيه إلا النصب ، نحو قولک : «هذا الحسن وجها ، الجميل أنفه».

وإن كان ضميرا : فإن كان عائدا على ظاهر يجوز فيه النصب ، والخفض - جاز فيه أن يكون فى موضع نصب ، وأن يكون فى موضع خفض.

فإن كان عائدا على ظاهر لا يجوز فيه إلا النصب - لم يجز فيه ، إلا أن يكون فى موضع نصب ؛ نحو قولک : «هذا الحسن وجها الجميله».

ويجوز أن يتبع معمول الصفه المشبّهه باسم الفاعل ، بجميع التوابع ما عدا الصفه.

وإذا كان مخفوضا خفض المعطوف عليه ، ولم يجز نصبه بإضمار فعل ، وإن كان ذلک جائزا فى المعطوف على المخفوض بإضافه اسم الفاعل إليه.

* * *

باب المنصوبات الّتى يطلبها الفعل على اللّزوم

بهذا الباب تتبيّن أحكام المنصوبات التى لا ينفكّ الفعل عن طلبها من جهه المعنى ، وهى : «الحال» و «المفعول المطلق» وأعنى به : المصدر ، و «المفعول فيه» وأعنى به : ظرفى الزمان والمكان.

فأمّا المصدر : فهو : اسم الفعل ؛ نحو : قيام ، أو عدده ؛ نحو : عشرين ضربه ، أو ما قام مقامه ؛ نحو قولک : سرت قليلا ، فحذفته وأقمت صفته مقامه ، أو ما أضيف إليه بشرط أن يكون ذلک المضاف هو المضاف إليه فى المعنى أو بعضه ؛ نحو قولک : سرت كلّ السّير ، أو أشدّ السّير ، ويشترط فى جميع ذلک أن يكون منصوبا بعد فعل من لفظه (1) أو من معناه. (2)

وأمّا ظرف الزمان : فهو : اسم الزمان (3) ، أو عدده (4) ، أو ما قام مقامه ؛ نحو : سرت قدوم الحاجّ ، أى : وقت قدومه ، فحذفت اسم الزمان وأقمت المصدر مقامه ، أو ما شبّه به ، أو ما أضيف إليه ؛ بشرط أن يكون المضاف هو المضاف إليه فى المعنى أو بعضه ؛ نحو قولک : سرت جميع اليوم ، أو بعضه ، ويشترط أن يكون جميع ذلک منصوبا على معنى «فى».

وأمّا ظرف المكان : فهو : اسم المكان (5) ، أو عدده ؛ نحو : عشرين ميلا ، أو ما

1- م : باب المنصوبات التى يطلبها الفعل على اللزوم قولى : «ويشترط فى جميع ذلک : أن يكون منصوبا بعد فعل من لفظه» مثال ذلک قولک : قمت قياما. أه.
2- م : وقولى : «أو من معناه» مثال ذلک : قمت وقوفا ؛ ومن ذلک قوله : [من الطويل] ويوما على ظهر الكثيب تعذّرت علىّ وآلت حلفه لم تحلّل [البيت لامرئ القيس في ديوانه ص 12 ، والدرر 3 / 61 ، وبلا نسبه فى همع الهوامع 1 / 187]. أه.
3- م : وقولى : «هو اسم الزمان» مثال ذلک : قمت يوم الجمعه. أه.
4- م : وقولى : «أو عدده» مثال ذلک : سرت خمسه أيام. أه.
5- م : وقولى : «اسم المكان» مثال ذلک : قعدت أمامک. أه.

قام مقامه ؛ نحو قولک : قعدتّ قريبا منک ، أى : مكانا قريبا منک ، فحذف الظرف ، وأقيمت صفته مقامه ، أو ما شبّه به ، أو ما أضيف إليه ؛ بشرط أن يكون المضاف هو المضاف إليه ، أو بعضه ؛ نحو قولک : سرت جميع الميل ، أو بعضه ، ويشترط أن يكون جميع ذلک منصوبا على معنى «فى».

والحال : هو كلّ اسم أو ما هو فى تقديره منصوب لفظا ، أو نيه ، مفسر لما انبهم من الهيئات ، أو مؤكّد لما انطوى عليه الكلام.

فالمفسّر : قولک : جاء زيد ضاحكا.

والمؤكّد : تبسّم زيد ضاحكا.

فأمّا المصدر : فينقسم ثلاثه أقسام

مبهم ، وهو : ما يقع على القليل والكثير من جنسه ؛ نحو : قيام.

ومختصّ ، وهو ما كان اسما لنوع ؛ نحو : القهقرى أو تخصّص بالألف واللّام ، أو بالإضافه ، أو النّعت.

ومعدود ، وهو : ما دخلت عليه تاء التأنيث الدّاله على الإفراد ، كضربه ، أو كان اسم عدد ؛ كعشرين ضربه ، أو مثنى.

وأمّا ظرف الزمان : فينقسم - أيضا - ثلاثه أقسام :

مبهم ، وهو : ما / لا يصحّ وقوعه فى جواب «كم» ، ولا فى جواب «متى» ؛ نحو : زمان.

ومختصّ ، وهو : ما يصح وقوعه فى جواب «متى» ؛ نحو : يوم الجمعه.

ومعدود ، وهو : ما يصحّ وقوعّه فى جواب «كم» ؛ نحو : يومين.

وقد يكون الظرف مختصّا ، ومعدودا ؛ فيقع فى جواب «كم» و «متى» ؛ نحو : المحرّم ، وسائر أسماء الشهور ، إذا لم تضف إلى شىء منها «شهرا» فإن أضفته إلى ما تصح إضافته إليه منها (1) ، كان فى جواب «متى» ، وصار مختصّا ؛ نحو : شهر رمضان.

1- م : وقولى : «فإن أضفته إلى ما تصح إضافته إليه منها» لم يقع إلا فى جواب متى ، أعنى : أنك إذا قلت : سرت شهر رمضان ، جاز أن يكون السير واقعا فى جميع رمضان ، أو فى بعضه ، وإذا قلت : سرت رمضان ، كان السير فى جميع الشهر ، ومما يبين لك ذلك قوله تعالى : (شَهْرُ رَمَضانَ الَّذِى أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ...) [البقره : 185] ؛ ألا ترى أن إنزال القرآن إنما كان فى بعضه ، وهو ليله القدر ، قال تعالى : (إِنَّا أَنْزَلْناهُ فِى لَيْلَةٍ مُبارَكَةٍ) [الدخان : 3] ، ثم قال بعد ذلك : (فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ) [البقره : 185] والصيام لازم فى جميعه ، وكذلك رمضان ، بل لا يستعمل إلا والمراد استيعابه بالعمل ، قال - صلّى الله عليه وسلّم - «من صام رمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه» [أخرجه البخارى 4 / 784 - الفتح كتاب فضل ليله القدر : باب فضل ليله القدر ، رقم 2014 ، ومسلم 2 / 808 : كتاب الصيام : باب فضل الصيام ، رقم 166 - 1152 ، وأبو داود 2 / 49 : كتاب الصلاه : باب فى قيام رمضان ، رقم 1372 ، والنسائى 4 / 156 ، وأحمد 2 / 241 ، وابن خزيمه فى صحيحه رقم 1894 ، من حديث أبى هريره]. والصيام واقع فى جميعه ، فرمضان بمنزله قولك : ثلاثه أيام ، وشبهها من المعدود فى أن العمل لا يكون إلا فى الجميع ، وقولك : شهر رمضان ، بمنزله يوم الجمعه ، ويوم الخميس ، وشبههما من المختص فى أن العمل قد يكون فى بعضه ، وقد يكون فى جميعه. أه.

فما كان منها معدودا ، مختصّا كان أو غير مختص - فالعمل فى جميعه إلا أن تريد التكثير ؛ نحو قولک : سرت سنه ؛ فيكون العمل - إذ ذاک - فى بعضه ، وما كان منها مختصّا غير معدود ، فالعمل قد يقع فى جميعه وقد يقع فى بعضه.

وأمّا ظرف المكان : فينقسم - أيضا - ثلاثه أقسام :

مبهم ، وهو : ما ليس له نهايه معروفه ، ولا حدود مصوّره ؛ نحو : خلفک.

ومختص ، وهو : عكسه ؛ نحو : الدّار ، والمسجد ، ولا يقتضى شىء من ذلک أن يكون العمل فى جميعه (1).

ومعدود ، وهو : ما يصح وقوعه فى جواب «كم» ، والعمل فى جميعه (2).

وأمّا الحال : فقسمان ، مؤكّده ، ومبيّنه ؛ كما ذكرت.

ويصل الفعل إلى جميع ضروب الظروف ، والمصادر ، وضربى الحال بنفسه إلا (3)

1- م : وقولى : «وهو ما يصلح وقوعه جوابا ل- «أين» نحو : الدار ، والعمل قد يكون فى جميعه وقد يكون فى بعضه» أعنى : أنک إذا قلت : جلت فى الدار ، فالجولان قد يكون فى جميعها ، وقد يكون فى بعضها. أه.
2- م : وقولى : «ومعدود ، وهو ما يصح وقوعه جوابا ل- «كم» ، والعمل فى جميعه» مثال ذلک قولک : سرت ميلا ؛ ألا ترى أنه يصح أن يقع جوابا لمن قال : كم سرت؟ وأن السير لا يكون واقعا فى جميع الميل. أه.
3- م : وقولى : «ويصل الفعل إلى جميع ضروب الظروف والمصادر وضربى الحال بنفسه» مثال ذلک قولک : قعد فلان قعودا أو قعد قعدتين ، وقعد القرفصاء ، وقمت أمامک ، وسرت ميلا ، وقمت زمانا وسرت يوم الجمعه ، وسرت شهرا ، وجاء زيد ضاحكا ، وتبسم ضاحكا. أه.

ظرف المكان المختص ؛ فإنّه إن كان مشتقّا من لفظ الفعل ، وصل إليه الفعل الذى من لفظه بنفسه ، وما عدا ذلک : فإنّه لا يصل إليه ، إلا بواسطه «فى» (1) ، إلا ما شذّ ، من ذلک ، وهو : «الشام» من قولهم : «ذهبت ، نزلت الشام» وكلّ اسم مكان مختصّ مع دخلت.

و «أدراجه» من قولهم : «رجع أدراجه» و «استمرّ أدراجه» أو ما جاء من ذلک فى ضروره ؛ نحو قوله [من الطويل] :

90 - جزى الله بالإحسان ما فعلا بكم

رفيقين قالا خيمتى أمّ معبد (2)

ويتعدّى الفعل - أيضا - إلى ضمير المصدر نفسه (3) ، ولا يتعدّى إلى ضمير ظرفى الزمان والمكان مطلقا ، إلا بواسطه «فى» (4) ، إلا أن يتسع فى الظرف ، فتنصبه على التشبيه بالمفعول به ، فإنّ الفعل - إذ ذاک - يصل إلى / ضميره بنفسه ؛ نحو قوله [من الطويل] :

91 - ويوم شهدناه سليما وعامرا

قليل سوى الطّعن النّهال نوافله (5)

1- م : وقولى : «إلا ظرف المكان المختص ، فإنه لا يصل إليه إلا بواسطه «فى» مثال ذلک : قعدت فى الدار ، ولا يجوز : قعدت الدار. أه.
2- البيت : لرجل من الجن ويروى صدر البيت هكذا : جزى الله رب الناس خير جزائه ..... والشاهد فيه : «قالا خيمتى ..» والتقدير «فى خيمتى» وهو ضروره. ينظر : الدرر 3 / 87 وشرح شذور الذهب 305 ، وبلا نسبه فى لسان العرب ، «قيل» همع الهوامع 1 / 200.
3- م : وقولى : «ويتعدى الفعل أيضا إلى ضمير المصدر بنفسه» مثال ذلک : ضربته زيدا ، تريد : ضربت الضرب زيدا ، فأعدت الضّمير على المصدر المفهوم من الفعل. أه.
4- م : وقولى : «ولا يتعدى إلى ضمير ظرفى الزمان والمكان مطلقا إلا بواسطه فى» أعنى بقولى «مطلقا» جميع أحواله من إبهام أو عدد أو اختصاص ، ومثال ذلک قولک : يوم الجمعه صمت فيه ، ومكانک قعدت فيه ،

وثلاثه أيام صمت فيها ، والميل سرت فيه ، وهذا زمان قام فيه زيد ، وهذا مكان قعد فيه عمرو. أه.
5- البيت : لرجل من بنى عامر. النهال : جمع نهل بالتحريک ، وأصل النهل : أول الشرب. النوافل : الغنائم. الشاهد : قوله : «شهدناه» حيث نصب ضمير «اليوم» تشبيها بالمفعول به اتساعا ومجازا ، والمعنى : شهدنا فيه. ينظر : الدرر 3 / 96 ، وشرح المفصل 2 / 46 ، ولسان العرب (جزى) ، وبلا نسبه فى الأشباه والنظائر 1 / 38 ، وخزانه الأدب 7 / 181 ، 8 / 202 ، 10 / 174 ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ص 88 ، ومغنى اللبيب 2 / 503 ، والمقتضب 3 / 105 ، وهمع الهوامع 1 / 203.

فجعل اليوم [مشهودا اتّساعا](1) ، وإن كان مشهودا فيه.

ولا يتسع فى الظرف ، إلا إذا كان العامل فيه فعلا غير متعد (2) ، أو متعديا إلى

1- ما بين المعكوفين سقط فى أ. وفى ط : فجعل اليوم مشهورا اتساعا ، وإن كان مشهورا فيه.
2- م : وقولى : «ولا يتّسع فى الظرف إلا إذا كان العامل فيه فعلا غير متعدّ» إلى آخره هذا الذى ذكرته من الاتساع فى الظرف لا يجوز إلا مع الفعل أو ما جرى مجراه من أسماء الفاعلين والمفعولين ، والأمثله التى تعمل عملها ، وهو مذهب جمهور النحويين ، وأجاز أبو الحسن الأخفش الاتساع فى «ما» تشبيها لها بليس ؛ نحو قولك : يوم الجمعه ما زيد إياه قائما ، والصحيح : أن ذلک لا يجوز ؛ لأن الحرف لا يعمل فى مفعول به أصلا ؛ فلا يعمل فى مشبّه به. وما ذكرته من أن الفعل المتعدى إلى ثلاثه لا يجوز الاتساع فيه هو مذهب أبى بكر بن السراج وكثير من النحويين ، ومن النحويين من ذهب إلى إجازته ، والصحيح : أن ذلک لا يجوز ؛ لأنه يكون إذ ذاک بمنزله فعل يتعدى إلى أربعه مفعولين ، والمفعول به نهايه ما يأخذ الفعل منه ثلاثه ، فلما لم يكن له فى حال التشبيه أصل يلحق به ، لم يجز. وأما المتعدى إلى مفعولين ، فجمهور النحاه يجيز الاتساع فى الظرف إذا كان معمولا له ؛ لأنه يجىء إذ ذاک ملحقا بباب ما يتعدى إلى ثلاثه ؛ كأعلم ، والصحيح عندى أن ذلک لا يجوز ؛ لأنه لم يرد السماع بالاتساع فى الظرف ، إلا فيما لا يتعدى ؛ نحو قولک : يوم الجمعه صمته ، ومن ذلک قوله [من الرجز] : يا سارق الليله أهل الدار [ينظر الكتاب 1 / 175 ، 193 ، همع الهوامع 1 / 203 ، والدرر 1 / 172 ، أمالى ابن الشجرى 2 / 250] أو فيما يتعدى إلى واحد ؛ نحو قوله : [من الطويل] ويوم شهدناه سليما وعامرا ..... [تقدم البيت فى نصّ الكتاب برقم (91)]. وقول الآخر [من الرجز] : فى ساعه يحبّها الطّعام [وهو بلا نسبه فى لسان العرب (حبب) ، وتاج العروس (حبب) ، وجمهره اللغه ص 1318 ، والمخصص 12 / 243 ، 14 / 75 ، معانى القرآن 1 / 32]. أى : يحبّ فيها الطعام ، ولا يحفظ من كلامهم اتساع فى المتعدى إلى اثنين ؛ كما لم يسمع ذلک فى المتعدى إلى ثلاثه ، ويعضد امتناع السماع فيما يتعدى إلى مفعولين من طريق القياس من جهه أنه ليس له ما يلحق به فى حاله الاتساع ، إلا الفعل المتعدى إلى ثلاثه ، وليس فى كلام العرب ما يتعدى إلى ثلاثه بطريق الأصاله ؛ ألا ترى أنه لا

يوجد متعد إلى ثلاثه إلا منقولا ؛ ک- «أعلم وأرى» أو مضمنا ک- «أنبأ وأخبر وخبر ونبأ وحدّث» فلما لم يكن له أصل يلحق به كذلک امتنعوا من الاتساع فى الظرف إذا كان معمولا له. أه.

واحد ، أو ما عمل عمله ، إن كان من جنس ما ينصب المفعول به.

وأمّا الحال : فلا يضمر.

والمصدر ينقسم بالنّظر إلى التصرّف والانصراف ، أربعه أقسام :

أحدها : أن يكون متصرفا ، لا منصرفا ، وهو : كلّ ما أقيم من الصفات التى لا تنصرف ، مقام مصدر محذوف ، وكلّ ما جمع من المصادر جمعا متناهيا ، أو كانت فيه ألف تأنيث مقصوره ، أو ممدوده ؛ نحو : رجعى وكبرياء (1).

والثانى : عكسه ؛ نحو : سبحان الله (2) ، ومعاذ الله ، وربحانه ، أى : استرزاقه ، وعمرک الله ، وقعدک الله ، وغفرانک لا كفرانک ، أى : استغفارا ، وحجرا ، أى : تحريما لذلک وبراءه منه ؛ قال تعالى : (حِجْراً مَحْجُوراً) [الفرقان : 22].

وحنانيک ، وهذاذيک ، وحذاريک ، ودواليک ، ولبّيک ، وسعديک.

والثالث : أن يكون لا متصرّفا ، ولا منصرفا ، وهو : [سبحان ، إذا جعل علما ولم يضف](3) ؛ نحو قوله [من السريع] :

92 - أقول لما جاءنى فخره

سبحان من علقمه الفاخر (4)

أى : براءه منه.

1- م : وقولى : «نحو رجعى وكبرياء» إنما امتنع من مثل رجعى وكبرياء الصرف ؛ للتأنيث اللازم ، وأما تصرفهما فإنهما مستعملان فى موضع الرفع والنصب والخفض ؛ تقول رجع رجعى وتكبر كبرياء ، وهذه رجعى وهذه كبرياء ، وعجبت من رجعاک ومن كبريائک. أه.
2- م : وقولى : «وعكسه سبحان الله ...» إلى آخره ، أما عدم تصرفها ، فلأنها لا تستعمل إلا منصوبه على المصدريه ، وأما انصرافها ، فلأنها إما مضافه وإما منونه. أه.
3- سقط فى أ.

4- البيت للأعشى. والشاهد فيه نصب «سبحان» على المصدر ، ولزومها للنصب لأنها مصدر جامد ، وقد منعت من الصرف لأنها علم للتسبيح ، فجرت مجرى «عثمان» الممنوع من الصرف لزياده الألف والنون فيه. وقيل : الشاهد فيه أن «سبحان» قد بقيت بدون تنوين ، لأنها مضافه إلى مضاف إليه محذوف ، والمضاف قد يبقى بعد حذف المضاف إليه بلا تنوين. ينظر : ديوانه ص 93 ، وأساس البلاغه ص 200 (سبح) ، والأشباه والنظائر 2 / 109 ، وجمهره اللغه ص 278 ، وخزانه الأدب 1 / 185 ، 7 / 234 ، 235 ، 238 ، والخصائص 2 / 435 ، والدرر 3 / 70 ، وشرح أبيات سيبويه 1 / 157 ، وشرح شواهد المغنى 2 / 905 ، وشرح المفصل 1 / 37 ، 120 ، والكتاب 1 / 324 ، ولسان العرب (سبح) ، وبلا نسبه فى خزانه الأدب 3 / 388 ، 6 / 286 ، والخصائص 2 / 197 ، 3 / 23 ، والدرر 5 / 42 ، ومجالس ثعلب 1 / 261 ، والمقتضب 3 / 218 ، وهمع الهوامع 1 / 190 ، 2 / 52.

والرابع : أن يكون متصرفا منصرفا ، وهو ما عدا ذلک ؛ نحو : ضرب (1).

وأعنى بالتصرّف : استعمال الاسم فى موضع النّصب ، والرفع ، والخفض ، وبالانصراف : دخول التنوين أو ما عاقبه.

وكذلک أيضا ينقسم ظرف الزمان بالنّظر إلى التصرّف والانصراف ، أربعه أقسام :

أحدها : أن يكون لا متصرّفا ولا منصرفا ، وهو : سحر إذا أردتّه من يوم بعينه (2).

والثانى : أن يكون متصرفا لا منصرفا ، وهو : غدوه ، وبكره (3) ، وعشيّه ، إذا كانت أعلاما ، إلا أنّ استعمال عشيّه علما يقلّ.

والثالث : أن يكون منصرفا لا متصرفا ، وهو : سحير إذا أردتّ به سحر ليلتک ،

1- م : وقولى : «متصرف منصرف ، وهو ما عدا ذلک ، نحو : ضرب» أما انصرافه : فلأنه يدخله التنوين والخفض ، وأما تصرّفه ، فلأنه يستعمل مرفوعا ومنصوبا ومخفوضا ؛ نحو قولک : ضربت ضربا ، وهذا ضرب ، وعجبت من ضرب عمرا. أه.
2- م : وقولى : «وهو سحر معينا» مثال ذلک : خرجت يوم الجمعه سحر ، فلا ينصرف ؛ لتعريفه وعدله عن الألف واللام ؛ وذلک أن سحر قد استعمل نكره ؛ فكان ينبغى إذا عرّف أن يعرف بالألف واللام ؛ فعدل عن ذلک ، ولا يتصرّف ؛ لأنه لا يستعمل إلا منصوبا على الظرفيه. أه.
3- م : وقولى : «متصرفا لا منصرفا ، وهو «غدوه وبكره» معينتين» مثال ذلک قولک : خرجت يوم الجمعه غدوه ، وقعدت يوم الخميس بكره ، فيمنعان الصرف للتأنيث والتعريف ، وهما مع ذلک متصرفان ؛ لأنهما يستعملان فى موضع الرفع والنصب والخفض ، تقول : هذه غدوه وبكره ، وخرجت غدوه وبكره ، وذهبت من غدوه وبكره. أه.

وبكره ، وعشيّه ، وعتمه ، وضحوه ، وضحى ، [وعشاء ، ومساء ، وصباح ، وليل ، ونهار ، إذا أردت بها أزمانا معينه](1) / ، وصباح مساء ، وبين ، وذات مرّه ، وذو صباح ، وذو مساء (2).

ومن العرب من يجعل ذات مرّه ، وذات يوم ، وذا صباح ، وذا مساء ، متصرّفه ، وهى لغه خثعم ؛ قال [من الوافر] :

93 - عزمت على إقامه ذى صباح

لأمر ما يسوّد من يسود (3)

والرابع : أن يكون متصرّفا منصرفا ، وهو ما بقى منها (4) ، إلا أنّ التصّرف يقبح فيما كان منها صفه فى الأصل ؛ نحو قولك : «سير عليه طويلا ، وسير عليه حديثا»

1- سقط فى ط.
2- م : وقولى : «ومنصرف لا متصرف ، وهو : بكرا وسحيرا ...» إلى آخره. أما انصرافها ؛ فلأنها منونه ؛ نحو : بكر وسحير وأخواتها معينات أو مضافه ؛ نحو : بعيدات بين ، وذات مره ، وأما عدم تصرفها ؛ فلأنها لا تستعمل إلا منصوبه على الظرفيه ؛ نحو قولك : خرجت يوم الجمعه بكرا ، أو خرجت سحيرا ، وقعدت عشيه ، وأقمت عتمه ، وسرت صحوه ، وأبيت ضحى ، وسرت عشاء ، وقعدت مساء ، وزرتک صباحا ، وأقمت ليلا ، وخرجت نهارا ، تريد بجميع ذلک وقتا معينا ، وأتيتک بعيدات بين ، أى : أوقاتا متفرقه ، وقعدت ذات مره ، وذا صباح ، وذا مساء ، أى : مره ، وصباحا ، ومساء. أه.
3- نسب هذا البيت لأكثر من شاعر ، ونسبه البغدادى فى الخزانه لأنس بن مدركه. وللبيت قصه ذكرها البغدادى حيث قال : قال أبو محمد الأعرابى فى فرحه الأديب : هذا البيت لأنس بن مدركه الخثعمى. وذلک أنه غزا هو ورئيس آخر من قومه بعض قبائل العرب متساندين فلما قربا من القوم أمسيا فباتا حيث جنّ عليهم الليل ، فقام فانصرف ولم يغنم ، وأقام أنس حتى أصبح فشنّ عليهم الخيل فأصاب وغنم ، وغنم أصحابه ، فهذا معنى قوله على إقامه ذى صباح. وفى البيت شاهدان أولهما : جر «ذى صباح» بالإضافه اتساعا ومجازا والوجه فيه الظرفيه. وثانيها : قوله «لأمر ما» حيث جاءت «ما» مفيده التهويل والتعظيم. ينظر : خزانه الأدب 3 / 87 ، 89 ،

الحيوان 3 / 81 ، الدرر 1 / 312 ، 3 / 85 ، شرح المفصل 3 / 12 ، ونسب البيت لأنس بن نهيک فى لسان العرب (صبح) ، ولرجل من خثعم فى شرح أبيات سيبويه 1 / 388 ، وبلا نسبه فى الأشباه والنظائر 3 / 258 ، والجنى الدانى / 334 ، 340 ، الخصائص 3 / 32 ، الكتاب 1 / 227 ، المقتضب 4 / 345 ، همع الهوامع 1 / 197.

4- م : وقولى : «ومتصرفا منصرفا ، وهو ما بقى من ظروف المكان» مثال ذلک قولک : - قعدت أمامک ، وهذا أمامک ، وجئت من أمامک. أه.

إلا أن توصف ؛ نحو : سير عليه طويل من الدهر ، أو يكون صفه خاصّه بالموصوف ؛ نحو : سير عليه ملىّ ، أو مستعمله استعمال الأسماء ؛ نحو : سير عليه قريب ، فإنّ تصرّفه يحسن إذ ذاک.

وظرف المكان ينقسم بالنّظر إلى التّصرف والانصراف ثلاثه أقسام :

أحدها : أن يكون متصرّفا لا منصرفا ، وهو : كلّ ما أقيم من الصفات التى لا تنصرف مقام ظرف مكان محذوف (1) ، أو كان جمعا متناهيا.

والثانى : عكسه ، وهو : «مكانک» إذا دخلها معنى «عوضک» ، و «دونک» إذا أريد بها نقصان المرتبه فى صفه من الصفات ، و «فوقک» إذا أريد بها علوّ المرتبه فى صفه من الصفات ، و «سواک» و «سواک» و «سواءک» و «عند» و «مع» و «وسط» ساكنه السين (2) ، إلا أن «عند» و «مع» قد يدخل عليهما من ، ولا تتصرّف بأكثر من ذلک.

وأمّا الحال : فإن كانت مبيّنه اشترط فيها : أن تكون نكره (3) ، أو فى حكمها ؛ نحو قولهم : أرسلها العراک ، وطلبته جهدى ، وطاقتى ، كلمته فاه إلى فىّ ، ورجع

1- م : وقولى : «نحو أسفل وأعلى» مثال ذلک : جلست أسفل وقعدت أعلى ، وهما متصرفان لأنهما يستعملان مرفوعين ومخفوضين ؛ فتقول : هذا أسفل ، وهذا أعلى ، وجئت من أسفل ، وأتيت من أعلى. أه [لم نجد هذا القول بنصه].
2- م : وقولى : «وعكسه ، وهو سواک وسواءک وسواک ، وعند ووسط ساكنه السين» أعنى : أنها منصرفه لإضافتها ، وغير متصرفه لأنها لا تستعمل إلا ظروفا نحو قولک : قعدت عندک ، وجلست وسط القوم ، وقام القوم سواک ، ولا يجوز استعمال «سوى» اسما إلا فى ضروره ؛ نحو قول الأعشى : [من الطويل] تجانف عن جوّ اليمامه ناقتى وما قصدت من أهلها لسوائكا [ينظر ديوانه ص 139 ، والأشباه والنظائر 5 / 164 ، 172 ، والأضداد ص 44 ، 198 ، وخزانه الأدب 3 / 435 ، 438 ، 441 ، والدرر 3 / 94 ، وشرح أبيات سيبويه 1 / 137 ، والكتاب 1 / 32 ، 408 ، ولسان العرب (جنف) ، (سواء) ، وبلا نسبه فى الإنصاف 1 / 295 ، وشرح المفصل

2 / 84 ، والصاحبى فى فقه اللغه ص 154 ، والمحتسب 2 / 150 ، والمقتضب 4 / 349 ، وهمع الهوامع 1 / 202]. فجرّ «سوائک» باللام. أه.
3- م : وقولى : «اشترط فيها أن تكون نكره» مثال ذلک قولک : جاء زيد ضاحکا. أه.

عوده على بدئه ، وجاء القوم قضّهم بقضيضهم ، وجاء زيد وحده ، ومررت بالقوم ثلاثتهم وأربعتهم إلى العشره ، أى : معتركه العراک ، ومجتهدا جهدى ، ومطيقا طاقتى ، وجاعلا فاه إلى فىّ ، وعائدا عوده على بدئه ، ومنقضين قضّهم بقضيضهم ، ومنفردا وحده ، ومنفردا ثلاثتهم بالمرور ، فحذفت النكرات ، وأقيم معمولها مقامها.

وأما : «ادخلوا الأول فالأول» / و «جاء القوم الجمّاء الغفير» - فالألف واللام فيهما زائدتان.

والغفير : وصف لازم ؛ كلزوم وصف «من» فى قولک مررت بمن معجب لک.

ويشترط فيها - أيضا - : أن تكون مشتقه (1) ، أو فى حكمها ، وأعنى بذلک :

أن تكون فى معنى ما أخذ من المصدر ، وإن لم تكن مأخوذه منها نحو قولک : علمته الحساب بابا بابا ، أى : مفصلا ، ويشترط فيها - أيضا - أن تكون منتقله ، أى : غير لازمه ، أو فى حكمها ، نحو : خلق الله الزّرافه يديها أطول من رجليها.

فهذه الصفه - وإن كانت لازمه للزرافه - فإنها تشبه بعد «خلق» غير اللازم ؛ إذ كان من الجائز أن يخلقها الله تعالى على خلاف ذلک.

ويشترط فيها - أيضا - أن يكون قد تم الكلام دونها ، أو فى حكم ما تمّ الكلام دونه ؛ نحو قولک : ضربى زيدا قائما ، وبابه ، ألا ترى أنّ قائما ههنا لا يتم الكلام إلا به ؛ لنيابته مناب الخبر ، ولو ظهر الخبر على الأصل ، فقيل : ضربى زيدا إذا وجد قائما - لم تكن لازمه (2).

ويشترط فيها - أيضا - أن تكون منصوبه على معنى «فى».

والباب فيها : إن تأخّرت عن ذى الحال ، أن تكون من معرفه أو من نكره مقاربه المعرفه (3) ، أو غير مقاربه لها إن كانت الحال يقبح أن تكون وصفا لذى الحال ؛ نحو قولهم : مررت ببرّ قفيزا بدرهم ، ومررت بماء قعده رجل ، ووقع أمر فجأه.

1- م : وقولى : «وأن تكون مشتقه» المشتقه هى المأخوذه من المصدر ؛ نحو قولک : جاء زيد مسرعا ؛ ألا ترى أن مسرعا مشتق من السّرعه. أه.
2- ثبت فى ط زياده : «كانت الحال آتيه بعد الجمله من الفعل ومرفوعه ، وهى تامه فى الأصل ، قبل إضافه الظرف «إذا» إليها ، وإنما عرض لها اللزوم فى حال الإضافه.
3- م : وقولى : «أن تكون من معرفه ، أو من نكره مقاربه للمعرفه» مثال مجيئها من معرفه : المثال المتقدم ، ومثال مجيئها من نكره مقاربه للمعرفه قولک : جاء خير من زيد ضاحكا ، وجاء رجل من إخوتک ضاحكا ، ومن ذلک قوله [من البسيط] : يا عين جودى بدمع منک محمودا وابک ابن أمّى إذا ما مات مسعودا أه.

وقد يجىء من نكره غير مقاربه للمعرفه ، وإن كانت ممّا يحسن وصف ذى الحال به ، إلا أنّ ذلک قليل ، فإن تقدّمت على ذى الحال ، جاءت من المعرفه والنكره (1) على كل حال.

وإن كانت الحال مؤكّده ، اشترط فيها جميع ما يشترط فى المبينه إلا الانتقال (2) ، ويجوز أن يقع موقع الاسم المنتصب على الحال الظرف ، والمجرور التامّان (3) ، والجمله المحتمله للصدق والكذب ، فإن كانت الجمله اسميّه ، فإنّها تدخل عليها واو الحال.

ويلزم إن كانت الجمله غير مشتمله على ضمير عائد على ذى الحال (4) ، ملفوظ به ، أو مقدّر.

ولا يلزم إن كانت مشتمله عليه (5) ، بل المختار لحاقها ، وإن كانت فعليّه / وكان

1- م : وقولى : «فإن تقدمت على ذى الحال ، جاءت من المعرفه والنكره» مثال ذلک قولک جاء ضاحكا زيد ، وجاء مسرعا رجل ، قال الشاعر : [من الطويل] فهلا أعدونى لمثلى تفاقدوا وفى الأرض مبثوثا شجاع وعقرب [ينظر فى خزانه الأدب 3 / 209 ، الحماسه بشرح المرزوقى ص 124 ، كتاب الجيم 2 / 193] أه.
2- م : وقولى : «وإن كانت الحال مؤكده اشترط فيها جميع ما اشترط فى المبينه إلا الانتقال» ومثال ذلک قولک : تبسم زيد ضاحكا ، ألا ترى أن الضحک لازم للتبسم غير مفارق ؛ فلا يتصور منه الانتقال أصلا. أه.
3- م : وقولى : «ويجوز أن يقع موقع الاسم المنصوب على الحال الظرف والمجرور التامان» مثال ذلک قولک : جاء زيد فى زينته ، وجاء عمرو أمام بكر ، وأعنى بالتمام أن يكون فى جعلهما حالين فائده ، فإن لم يفيدا ، كانا ناقصين ؛ لا يجوز أن تقول : جاء زيد فيک ، ولا أن تقول : هذا زيد اليوم. أه.
4- م : وقولى : «ويلزم إن عريت الجمله من ضمير عائد على ذى الحال» مثال ذلک قوله تعالى : (يَغْشى طائِفَةً مِنْكُمْ وَطائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ...) [آل عمران : 154].
5- م : وقولى : «ولا يلزم إن لم تعر منه» مثال دخول الواو مع وجود الضمير قول الشاعر : [من الكامل]. نصف النّهار الماء غامره ورقيبه بالغيب ما يدرى [ينظر البيت للمسيب بن علس فى أدب الكاتب ص 359 ، وإصلاح

المنطق ص 241 ، 250 ، وشرح شواهد المغنى 2 / 878 ، ولسان العرب (نصف) ، وللأعشى فى جمهره اللغه ص 1262 ، وخزانه الأدب 3 / 233 ، 235 ، 236 ، والدرر 4 / 17 ، وبلا نسبه فى تذكره النحاه ص 683 ، وجمهره اللغه ص 893 ، ورصف المبانى ص 419 ، وسر صناعه الإعراب 2 / 642 ، وشرح الأشمونى 1 / 260 ، وشرح المفصل 2 / 65 ، ومغنى اللبيب 2 / 505 ، 636 ، وهمع الهوامع 1 / 246 ، وروى «ورفيقه» بدلا من «ورقيبه» وروى «لا» بدلا من «ما»]. أه.

الفعل ماضيا (1) لفظا ومعنى ، أو معنى دون لفظ ، واشتملت على ضمير عائد عليه - فالاختيار الواو.

وقد يجوز ألا تأتى بها ، وإن لم تشتمل على ضمير عائد عليه ، فلا بدّ من الواو.

ولا يجوز أن يكون الفعل الماضى لفظا ومعنى حالا ؛ حتى تكون معه «قد» مظهره أو مضمره ، أو يكون وصفا لمحذوف ، فإن كان الفعل الماضى لفظا فعل شرط ، قد حذف جوابه فى الأصل - وقع حالا ، ولا يكون معه - إذ ذاک - قد ، لا ظاهره ولا مضمره ، ولا يكون وصفا لموصوف محذوف ومن ذلک قول العرب : «لأضربنّه ذهب أو مكث» ، فذهب فى موضع نصب على الحال ، والتقدير : لأضربنه ذاهبا أو ماكثا ، أى : لأضربّنه على كلّ حال ، والأصل فيه : لأضربنه إن ذهب أو مكث ،

1- م : وقولى : «وإن كانت فعليّه ، وكان الفعل ماضيا» إلى آخره مثال دخول الواو على الفعل الماضى ، إذا لم يتصل به ضمير يعود على ذى الحال قولک : أتانى زيد وقد طلع الفجر ، ومثال دخول الواو عليه وقد اتصل به ضمير يعود على ذى الحال قوله تعالى : (أَنُؤْمِنُ لَکَ وَاتَّبَعَکَ الْأَرْذَلُونَ) [الشعراء : 111] ومثال الاستغناء بالضمير عن الواو قوله. [من الطويل] إذا قامتا تضوّع المسک منهما نسيم الصّبا جاءت بريّا القرنفل [ينظر البيت لامرئ القيس فى ديوانه ص 15 ، وخزانه الأدب 3 / 160 ، رصف المبانى ص 312 ، لسان العرب (قرنفل) ، (روى) ، المنصف 3 / 20 ، 75 ، وبلا نسبه فى الأشباه والنظائر 1 / 343 ، ولسان العرب (ضوع) ، مغنى اللبيب 2 / 617 ، الممتع فى التصريف 2 / 572 ، شرح أبيات المغنى 1 / 72 ، 7 / 291 ، ويروى صدر البيت هكذا : إذا التفتت نحوى تضوع ريحها .....] أه.

ولذلک لا يجوز أن تقول : لأضربنّه يذهب أو يمكث.

وإن كان الفعل مضارعا : فإن دخل عليه حرف من الحروف المخلّصه للاستقبال ؛ كالسين ، وسوف - لم يجز أن يكون حالا ، وإن لم يدخل عليه حرف من الحروف التى لا تكون ما بعدها إلا مستقبلا ، فإن كان منفيا ، وكانت الجمله مشتمله على ضمير عائد على ذى الحال - جاز أن تأتى بالواو ، وألا تأتى بها.

وإن لم تكن مشتمله عليه ، فلا بدّ من الواو ، وإن كان مثبتا ، لم يكن بدّ من الضمير ، ولا يجوز دخول الواو إلا أن يشذّ ؛ فيحفظ ، ولا يقاس عليه نحو قولهم : «قمت وأصكّ عينه» ، أو فى ضروره ؛ نحو قوله [من المتقارب] :

94 - فلمّا خشيت أظافيرهم

نجوت وأرهنهم مالكا (1)

ولا يقضى العامل من المصادر ، ولا من ظروف الزمان ، ولا من ظروف المكان ، ولا من الأحوال الراجعه إلى ذى حال واحده ، أزيد من شىء واحد ، إلا بحرف عطف ، إلا أن يكون أفعل التى للمفاضله ، فإنّها تعمل فى ظرفين من الزمان أو المكان ، وفى حالين من ذى حال واحده ؛ نحو قولک : أنت يوم الجمعه أحسن قائما منک يوم الخميس قاعدا ، فإن كان الحالان من ذوى حال ، جاز ذلک فى كل عامل ؛ نحو قولک : لقى عمرو زيدا مصعدا منحدرا ، إذا كان اللاقى مصعدا ، والملقى منحدرا ، وإن كان أحد الطرفين مشتملا على الآخر ، جاز ذلک - أيضا - فى كل عامل ؛ نحو قولک / : لقيت زيدا يوم الجمعه غدوه ، فتنصب يوم الجمعه ، وغدوه بلقيت على أنهما ظرفان.

1- البيت لعبد الله بن همام السلولى. والشاهد فيه قوله : «وأرهنهم مالكا» حيث دخلت الواو على الجمله الواقعه حالا ، وهى مصدره بمضارع ، وهذا قليل ، وقيل : إنه مؤوّل بأن الواو فى التقدير داخله على مبتدإ وتقديره : وأنا أرهنهم مالكا. ينظر : إصلاح المنطق ص 231 ، 249 ، وخزانه الأدب 9 / 36 ، والدرر 4 / 15 ، والشعر والشعراء 2 / 655 ، ومعاهد التنصيص 1 / 285 ، والمقاصد النحويه 3 / 190 ، وبلا نسبه فى الجنى الدانى ص 164 ،

ورصف المبانى ص 420 ، وشرح الأشمونى 1 / 256 وشرح ابن عقيل ص 340 ، وهمع الهوامع 1 / 246.

والمصادر وظروف الزمان [والمكان] (1) يجوز تقديمها على العامل كائنا ما كان (2) إلا أن يكون العامل اسما موصولا ، وفعلا غير متصرّف ، أو يكون المصدر ضميرا متصلا.

وإن جعل العامل صله لموصول ، أو صفه لموصوف ، أو دخلت عليه أداه من أدوات الصدور التى تقدّم ذكرها فى باب الفاعل (3) - لم يجز تقديمها على الموصول ، ولا على الموصوف ، ولا على شىء من تلك الأدوات.

وأمّا تقديمها على العامل وحده : فجائز ، إلا أن يكون الموصول الألف واللام ، أو حرفا ناصبا ، فإنّه [أيضا](4) لا يجوز تقديمها إذ ذاک على العامل وحده.

وأمّا الحال : فإن كان العامل فيها فعلا ، أو ما جرى مجراه - جاز تقديمها عليه (5) ما لم يمنع من ذلک كون العامل فيها من قبيل الأسماء الموصوله ، أو فعلا غير متصرّف.

وإن جعل الفعل العامل فيها ، أو ما جرى مجراه صله لموصول ، أو صفه لموصوف ، أو دخل عليه أداه من أدوات الصّدور (6) - لم يجز تقديمها على الموصول ، ولا على الموصوف ، ولا على شىء من تلک الأدوات.

وأمّا تقديمها على العامل وحده : فجائز ، إلا أن يكون الموصول الألف واللام ، أو حرفا ناصبا ، فإنّه - أيضا - لا يجوز إذ ذاک تقديمها على العامل وحده.

1- سقط فى ط
2- م : وقولى : «يجوز تقديمها على العامل كائنا ما كان» مثال ذلک : ضربا ضربت ، وقعده قعدت والقرفصاء قعدت ، ويوم الجمعه سرت ، وثلاثه أيام صمت ، وحينا أقمت ، وخلفک قعدت ، وميلا سرت. أه.
3- م : وقولى : «ما لم يمنع من ذلک مانع من الموانع التى ذكرت فى باب الفاعل» مثال ذلک : ما ضربتک ضربا ، وأقعد زيد خلفک؟ وأجاء زيد يوم الجمعه؟ لا تقول : ضربا ما ضربتک ، ولا : خلفک أقعد زيد؟ ولا : يوم الجمعه أجاء زيد؟. أه.
4- سقط فى ط.
5- م : وقولى : «وأما الحال ، فإن كان العامل فيها فعلا أو ما جرى مجراه تقدمت عليه» مثال ذلک قولک : ضاحكا جاء زيد ، ومسرعا أنت آت. أه.

6- م : وقولى : «ما لم يمنع من ذلك مانع من تلك الموانع» مثال ذلك : ما جاء زيد ضاحكا ، وأجاء زيد مسرعا؟ لا يجوز أن تقول : ضاحكا ما جاء زيد ، ولا مسرعا أجاء زيد؟ أه.

وإن كان العامل فيها ليس بفعل ولا جار مجراه - لم يجز تقديمها عليه ؛ تقول : زيد فى الدار ضاحكا ، ولا يجوز أن تقول : زيد ضاحكا فى الدار.

ولو كان المعمول ظرفا ، لجاز تقديمه ، فكنت تقول : زيد يوم الجمعه فى الدار ؛ بدليل قوله [من الطويل] :

95 - تركت بنا لوما ولو شئت جادنا

بعيد الكرى ثلج بكرمان ناصح (1) /

فأعمل فى بعيد الكرى ثلجا ، بما فيه من معنى الفعل ، وقدّمه عليه.

وكأنه قال : بعيد الكرى باردا ، أى : ثغر بارد.

وأمّا توسّط الحال بين ذى الحال والعامل فيه : فجائز نحو قولك : «جاء راكبا زيد ، ولقيت مسرعا زيدا» ، ما لم يمنع من ذلك كون ذى الحال مخفوضا ، أو ضميرا متّصلا.

* * *

1- البيت : لجرير ويروى صدره : تركت بنا لوحا ولو شئت جادنا ..... والشاهد : فيه تعلق الظرف «بعيد» بالاسم الجامد «الثلج» لما فيه من معنى «بارد». ينظر : ديوانه ، وشرح شواهد المغنى ص 890 مغنى اللبيب 531.

وهى : المفعول معه ، والمفعول من أجله.

فأما المفعول معه : فهو الاسم المنتصب بعد الواو التى بمعنى «مع» ، المضمّن معنى المفعول به ؛ وذلک نحو قولک : ما صنعت وأباک ، ألا ترى أن الواو بمعنى «مع» ، والأب فى المعنى مفعول به ؛ كأنک قلت : ما صنعت بأبيک ، ولو لم ترد هذا المعنى ، لكان الاسم الذى بعد الواو معطوفا على الاسم الذى قبله.

وانتصابه بالفعل الظاهر المتقدّم عليه بوساطه الواو ، وصحّ له العمل فيه مع توسّطها بينهما ؛ لأنّها حرف عطف فى الأصل ، فعمل الفعل فيما بعدها ؛ كما عمل فيما بعد حرف العطف.

والدّليل على أنّها عاطفه فى الأصل : أنّها لا تقع إلا فى الأماكن التى يمكن أن تكون فيها عاطفه على جهه الحقيقه ، أو المجاز.

واختلف فى قوله تعالى : (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكاءَكُمْ ...) [يونس : 71] فحمل قوم ، «وشركاءكم» على أن يكون مفعولا معه ، وحمله قوم على أن يكون معطوفا على مفعول : «أجمعوا» ، وحمله آخرون على أن يكون منصوبا بفعل مضمر ، والتقدير : وأجمعوا شركاءكم.

والأول من هذه الوجوه هو الأظهر.

ولكون الواو التى هى بمعنى : «مع» عاطفه فى الأصل ، لم يجز تقديم المفعول معه ، على العامل ، وإن كان متصرّفا ؛ كما لا يجوز تقديم المعطوف عليه ؛ ولذلک - أيضا - لم يجز توسيطه بين الفعل والفاعل (1) ، وإن كان ذلک جائزا فى المعطوف بالواو ؛ لأنّ الفروع لا يتصرّف فيها كما يتصرّف فى الأصول.

ومسائل هذا الباب تنقسم أربعه أقسام :

قسم يتساوى فيه أن يكون الاسم مفعولا معه ، وأن يكون معطوفا على / ما تقدّم ؛

1- م : باب المفعول معه قولى : «ولا يجوز توسط المفعول معه» أعنى : أنه لا يقال : استوى والخشبه الماء. أه.

وذلک إذا كانت الجمله فعليه ، وتقدّم الواو اسم يسوغ العطف عليه ؛ نحو قولک : جاء البرد والطّيالسه.

وقسم يكون الاسم فيه مفعولا معه ، ولا يجوز فيه أن يكون معطوفا ، إلا فى ضروره ؛ وذلک : إذا كانت الجمله فعليه ، أو اسميه مضمّنه معنى الفعل ، وقبل الواو ضمير متّصل مرفوع غير مؤكدّ بضمير رفع منفصل ، وليس فى الكلام طول يقوم مقام التأكيد ، أو ضمير خفض متّصل باسم لا يمكن عطف ما بعد الواو عليه ؛ نحو قولک : ما صنعت وأباک ، وما شأنک وزيدا.

ولا يجوز رفع الأب ، وخفض زيد ، إلا فى الضروره ، ولا يجوز رفع زيد وعطفه على الشأن.

وقسم يختار فيه أن يكون معطوفا ، ويجوز فيه أن يكون مفعولا معه ، وذلک : إذا كانت الجمله اسميّه متضمّنه معنى الفعل ، وتقدّم الواو اسم لا يتعذّر العطف عليه ؛ نحو قولک : ما أنت وزيدا ، وما شأن عبد الله وزيدا ، والأحسن رفع زيد فى المسأله الأولى ، وجرّه فى الثانيه.

وقسم يكون الاسم فيه معطوفا ، ولا يجوز أن يكون مفعولا معه ، وذلک : إذا كانت الجمله اسميّه غير متضمّنه معنى فعل ؛ نحو قولک : أنت أعلم ومالک ، وكذلک - أيضا - لا يجوز إلا العطف ، إذا لم يتقدّم الواو إلا المفرد ؛ نحو قولهم : كلّ رجل وضيعته.

وأمّا قول الشاعر [من الكامل] :

96 - أزمان قومى والجماعه كالّذى

منع الدّعامه أن تميل مميلا (1)

1- يروى عجز البيت هكذا : ..... منع الرحاله أن تميل مميلا وهى الروايه التى ذكرها البغدادى ثم قال : وهذا البيت من قصيده طويله للراعى النميرى يمدح بها عبد الملک بن مروان وشكا فيها من السعاه ، وهم الذين يأخذون الزكاه من قبل السلطان وهى قصيده جيده ، كان يقول : من لم يرو لى من أولادى هذه القصيده ، وقصيدتى التى أولها : [من البسيط] بان الأحبه بالعهد الذى عهدوا ..... وفى البيت شاهدان : الأول : نصب

«الجماعه» على المفعول معه ؛ لأن «قومى» محمول على إضمار فعل ؛ والمعنى كأنه قال : أزمان كان قومى والجماعه. الثانى : إضمار «كان» الناقصه بعد شبه «لدن» ، والتقدير : أزمان كان قومى والجماعه. ينظر : خزانه الأدب 3 / 145 ، والدرر 2 / 89 وشرح التصريح 1 / 195 والكتاب 1 / 305 والمقاصد النحويه 2 / 99.

فإنّما نصب الجماعه ؛ لأنّ قومى محمول على إضمار فعل ؛ كأنه قال : أزمان كان قومى والجماعه ؛ ألا ترى أنّ المعنى على ذلک.

وأمّا المفعول من أجله : فهو : كلّ فضله انتصبت بالفعل ، أو ما جرى مجراه ؛ على تقدير لام العلّه ، ويكون معرفه ونكره.

ويشترط فيه أن يكون مصدرا ، وأن يكون مقارنا للفعل الذى ينصبه فى الزمان ، وأن يكون فعلا لفاعل الفعل المعلّل (1) ، إلا أن يكون المراد به التّشبيه ، فإن نقص من هذه الشروط شىء فى المصدر غير التشبيهى ، لم يصل الفعل إليه إلا بلام العلّه / ؛ نحو قوله [من الطويل] :

97 - فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشه

كفانى ولم أطلب قليل من المال (2)

1- م : باب المفعول من أجله قولى : [أن يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل] وذلک نحو قمت إجلالا لک ، أعنى : أن إجلالا قد استوفى الشروط الثلاثه ؛ ألا ترى أنه مصدر ، وأنه فعل للمتكلم ؛ كما أن «قام» فعل للمتكلم أيضا ، وأن الإجلال اقترن بالقيام فى واحد. أه.
2- البيت : لامرئ القيس وقال بعده : ولكنما أسعى لمجد مؤثل وقد يدرک المجد المؤثل أمثالى والشاهد فيه : أن «أدنى» ليس بمصدر ، ولذلک وصل الفعل «أسعى» إليه بلام العله. وفى البيت شاهد آخر فى قوله : «كفانى ولم أطلب قليل» ، حيث جاء قوله : «قليل» فاعلا ل- «كفانى» ، وليس البيت من باب التنازع ، لأن من شرط التنازع صحه توجه كل واحد من العاملين إلى المعمول المتأخر مع بقاء المعنى صحيحا ، والأمر ههنا ليس كذلک ، لأن القليل ليس مطلوبا. وتحقيق المسأله : ذهب الكوفيون إلى إعمال الأول واستدلوا بمثل البيت وقالوا الشاعر فصيح وقد أعمل الأول بلا ضروره إذ لو أعمل الثانى لم ينكسر عليه الوزن ولا غيره وأيضا لو أعمل الثانى لم يلزمه محذر إذ كان يكون الفاعل مضمرا فى كفانى فاختار إعمال الأول ، مع أنه لزمه شىء غير مختار بالاتفاق وهو حذف المفعول من الثانى وفيه دليل على أن إعمال الأول مختار عند الفصحاء ؛ إذ العاقل لا يختار أحد الأمرين مع لزوم مشقه ومكروه له فى ذلک الأمر دون الأمر الآخر إلا لزياده ذلک الذى اختاره فى الحسن على الوجه الآخر. وأجاب البصريون بأن هذا

الاستدلال إنما يصح إذا كان هذا البيت من باب التنازع وليس منه لفساد المعنى ، وبيانه مبنى على مقدمه وهى : أن «لو» تنفى شرطها وجزاءها ، سواء كانا مثبتين أو منفيين فإن كانا مثبتين وجب انتفاؤهما نحو : لو كان لى مال لحججت به. فالحج ووجود المال منفيان. وإن كانا منفيين وجب ثبوتهما لأن نفى النفى إثبات نحو : لو لم تزرنى لم أكرمک. فالزياره والإكرام مثبتان. وإن كان أحدهما مثبتا دون الآخر وجب ثبوت المنفى ، وانتفاء المثبت نحو : لو لم تشتمنى أكرمتک ولو شتمتنى لم أكرمک. فرجعنا إلى بيان فساد معنى البيت لو كان من التنازع فنقول : أوله : فلو أن ما أسعى لأدنى معيشه. وقوله : «أن ما أسعى لأدنى معيشه» شرط «لو» أى : لو ثبت أن سعيى لأدنى معيشه ، فيكون المعنى : لم يثبت أن سعيى لأدنى معيشه ، أى أن طلبى لقليل من المال وقوله : كفانى جزاء «لو» وقوله «لم أطلب قليل من المال» عطف عليه ، فيكون حكمه حكم الجواب ، فيكون عدم طلب قليل من المال منتفيا أى ثبت أن طلبى لقليل من المال ، وهو إثبات لما نفاه بعينه فى المصراع الأول فيكون تناقضا ، فيفسد المعنى من وجهين : أحدهما : أنه لو أعمل الثانى لكان التقدير فيه كفانى قليل ولم أطلب قليلا من المال وهذا متناقض لأنه يخبر تاره بأن سعيه ليس لأدنى معيشه ، وتاره يخبر بأنه يطلب القليل وذلک متناقض. والثانى أنه قال فى البيت الذى بعده : «ولكنما أسعى» .. فلهذا أعمل الأول ولم يعمل الثانى. ينظر : ديوانه ص 39 ، والإنصاف 1 / 84 ، وتذكره النحاه ص 339 ، وخزانه الأدب 1 / 327 ، 462 ، والدرر 5 / 322 ، وشرح شذور الذهب ص 296 ، وشرح شواهد المغنى 1 / 342 ، 2 / 642 ، وشرح قطر الندى ص 199 ، والكتاب 1 / 79 ، والمقاصد النحويه 3 / 35 ، وهمع الهوامع 2 / 110 ، وبلا نسبه فى شرح الأشمونى 1 / 201 ، 3 / 602 ، وشرح شواهد المغنى 2 / 880 ، ومغنى اللبيب 1 / 256 ، والمقتضب 4 / 76.

فأدنى ليس بمصدر ؛ ولذلک وصل الفعل إليه بلم العلّه ؛ نحو قوله [من الطويل] :

98 - فجئت وقد نضت لنوم ثيابها

لدى السّتر لبسه المتفضّل (1)

1- البيت لامرئ القيس وفى البيت شاهدان ، أولهما قوله : «لنوم» حيث جره بلام التعليل ولم ينصبه على المفعول لأجله ؛ لأن «النوم» وإن كان عله لخلع الثياب ، فإن وقت الخلع قبل وقته ، فلما اختلفا فى الوقت جر باللام. وثانيهما قوله : «وقد نضت» حيث جاء الماضى المثبت المتصرف غير التالى «إلا» العارى من الضمير الواقع حالا ، جاء مقترنا ب- «الواو» و «قد». ينظر : الدرر 3 / 78 ، شرح شذور الذهب ص 297 ، شرح عمده الحافظ ص 453 ، ولسان العرب (نضا) ، وشرح الأشمونى 1 / 206 ، وشرح قطر الندى ص 227 ، وهمع الهوامع 10 / 194 ، 247.

فوصل نضت لنوم بلام العلّه ، وإن كان مصدرا لما لم يكن مقارنا له فى الزمان ؛ لأنّ النّضو وقع ، والنوم فيما يستقبل.

نحو قوله [من الطويل] :

99 - وإنّى لتعرونى لذكراك هزّه (1)

كما انتفض العصفور بلّله القطر (2)

فالذكر مصدر ووصل إليه الفعل بلام العلّه ، لما كان فاعله المتكلّم ، وفاعل تعرو الهزّه.

فأمّا قول الأعشى [من السريع] :

100 - مدّت عليه الملک أطنابها

كأس رنوناه وطرف طمر (3)

فليس الملک مفعولا من أجله ؛ بل مفعول به منصوب بمدّت ، وأطنابها بدل منه ، وأنّث حملا على معنى الخلافه.

1- فى أ: فتره.
2- البيت لأبى صخر الهذلى. و «لتعرونى» : لتأتينى وتأخذنى ، أو : لترعدنى ذكر ذلک البغدادى فى الخزانه وقال أيضا : الهزه (بالفتح) : الحركه ، يقال : هززت الشىء : إذا حركته أى : تأتينى وتأخذنى حركه نتيجه للسرور الحاصل من الذكرى و «انتفض» : تحرک ، يقال : نفضت الثوب والشجر : إذا حركته ليسقط ما فيه. وبله يبله بلّا إذا نداه بالماء ونحوه. و «القطر» : المطر. والشاهد فيه : «لذكراک» وهو مصدر ، وصل إليه الفعل بلام العله ؛ لما كان فاعله المتكلم ، وفاعل تعرو «الهزه». ينظر : الأغانى 5 / 169 ، 170 ، الإنصاف 1 / 253 ، وخزانه الأدب 3 / 254 ، 255 ، 257 ، 260 ، والدرر 3 / 79 ، وشرح أشعار الهذليين 2 / 957 ، وشرح التصريح 1 / 336 ، ولسان العرب (رمث) ، والمقاصد النحويه 3 / 67 ، وبلا نسبه فى الأشباه والنظائر 7 / 29 ، وأمالى ابن الحاجب 2 / 646 ، 648 ، وأوضح المسالک 2 / 227 ، وشرح الأشمونى 1 / 216 ، وشرح شذور الذهب ص 298 ،

وشرح ابن عقيل ص 361 ، وشرح قطر الندى ص 228 ، وشرح المفصل 2 / 67 ، وهمع الهوامع 1 / 194.
3- البيت لابن أحمر وليس للأعشى. ينظر : ديوانه ص 62 ، لسان العرب (ملک) ، (رنا) ، وتهذيب اللغه 15 / 226 ، وجمهره اللغه ص 1216 ، ومقاييس اللغه 2 / 443 ، ومجمل اللغه 2 / 423 ، وأساس البلاغه (رنو) ، وتاج العروس (ملک) ، (رنا) ، وبلا نسبه فى جمهره اللغه ص 806.

وهى : التّمييز ، والمستثنى.

فأمّا التمييز ، فهو : كلّ اسم نكره منصوب مفسّر لما انبهم من الذوات (1) ، فأمّا قول بعض العرب : «العشرون الدّرهم ، والخمسه عشر الدّرهم» ، فالألف واللام الداخله على الدرهم زائده فيه ؛ وكذلک قول الشاعر [من الوافر] :

101 - إلى ردح من الشّيزى ملاء

لباب البرّ يلبک بالشّهاد (2)

لباب البرّ منصوب بملاء بعد إسقاط حرف الجر ، أى : ملاء بلباب البر.

ويكون انتصابه : إمّا عن تمام الاسم ، وإما عن تمام الكلام :

فالمنتصب عن تمام الكلام : هو كلّ تمييز مفسّر لمبهم ، ينطوى عليه الكلام ؛ نحو قولک : امتلأ الإناء ماء ، وتصبّب زيد عرقا ؛ ألا ترى أنّ ماء مفسّر للمالئ الإناء ، الذى انطوى عليه قولک : امتلأ الإناء.

وهو نوعان : منقول ، وغير منقول :

والمنقول : ما كان منه / قبل النّقل مفردا ، بقى على إفراده ، وما كان منه مجموعا ، بقى على جمعيته ، وإن شئت أفردته ، ولا يجوز دخول «من» عليه.

وغير المنقول : إن لم يكن اسم جنس ، كان على حسب المبهم الذى هو تفسير له من إفراد ، أو تثنيه ، أو جمع ، ولا يجوز دخول «من» عليه.

1- م : باب المنصوبات التى يطلبها الفعل على عدم اللزوم قولى : «مفسر لما انبهم من الذوات» تحرزت بذلک من الحال ؛ فإنها مفسره لما انبهم من الهيئات ؛ ألا ترى أنک إذا قلت : عندى عشرون درهما بينت بقولک :

«درهما» حقيقه العشرين وذاتها ما هى ، وإذا قلت : جاء زيد ضاحكا بينت بقولک : «ضاحكا» الهيئه التى كان عليها زيد وقت المجىء. أه.
2- البيت : لأميه بن أبى الصلت ونسب لأبى الصلت ولابن الزبعرى. الشاهد : قوله : «لباب البر» حيث جاء التمييز مضافا إلى مميزه وحقه التنكير. ينظر : ديوان أميه بن أبى الصلت ص 27 ، وأساس البلاغه ص 159 (ردح) ، وجمهره اللغه ص 502 ، وسمط اللآلى ص 363 ، ولسان العرب (ردح) ، (رجح) ، (شهد) ، (لبک) ، (رذم) ، والمعانى الكبير 1 / 380 ، ولأبى الصلت فى المستقصى 1 / 281 ، ولأميه أو لأبى الصلت فى الدرر 1 / 249 ، ولابن الزبعرى فى لسان العرب (شيز) ، وبلا نسبه فى جمهره اللغه ص 812.

وإن كان اسم جنس ، جاز دخول «من» عليه ، ولم يجز تثنيته ولا جمعه ، إلا فى باب : نعم ، وبئس ؛ فإنّه يكون على حسب الممدوح ، أو المذموم من إفراد أو تثنيه ، أو جمع ، فتقول : «نعم رجلا زيد ، ونعم رجلين الزّيدان ، ونعم رجالا الزيدون» ، ولا يجوز دخول «من» عليه ، إلّا فى ضروره شعر ، أو شذوذ من الكلام.

والمنتصب عن تمام الاسم : لا يجىء إلا بعد عدد ، نحو : عشرين درهما ، أو مقدار ، أو شبيه به ، والمقادير ثلاثه أنواع :

مكيلات ، وموزونات ، وممسوحات ؛ نحو : كرّبرا ، أو رطل سمنا ، وذراع ثوبا ، وما فى السماء موضع راحه سحابا ، وعليه شعر كلبين ذنبا.

وقد يجىء فى غير المقادير ؛ ومن ذلک قولهم : لى مثله رجلا ، فنصبوا رجلا ؛ لحجز الإضافه بينه وبين «مثل».

وإن لم يكن ممّا تقدّم من المقادير ؛ ومن ذلک قول الأعشى [مجزوء الكامل] :

102 - بانت لتحزننا عفاره

يا جارتا ما أنت جاره (1)

نصب على التمييز ؛ بدليل دخول «من» على مثله ؛ فى قول الآخر [من السريع] :

103 - يا سيّدا ما أنت من سيّد

موطّأ الأكناف رحب الذّراع (2)

1- الشاهد : فيه قوله : «جاره» ؛ حيث وقع تمييزا لا حالا بدليل دخول «من» عليه فى بعض الشواهد ؛ كما سيتضح ذلک فى الشاهد الذى يليه. ويروى البيت بجعل الصدر عجزا والعجز صدرا. ينظر : ديوانه ص 203 ، وخزانه الأدب 3 / 308 - 310 ، 5 / 486 ، 488 ، 7 / 250 ، 9 / 240 ، وشرح شواهد الإيضاح ص 193 ، ولسان العرب (بشر) ، (جور) ، (عفر) ،

والمقاصد النحويه 3 / 638 ، وبلا نسبه فى رصف المبانى ص 452 ، وشرح الأشمونى 1 / 252 ، وشرح شذور الذهب ص 335 ، وشرح ابن عقيل ص 347 ، وشرح عمده الحافظ 435 ، والصاحبى فى فقه اللغه ص 171.

2- البيت للسفاح بن بكير بن معدان اليربوعى من قصيده يرثى بها يحيى بن شداد بن ثعلبه بن بشر أحد بنى ثعلبه ونسب لرجل من بنى مريع يرثى بها يحيى بن ميسره. موطأ البيت : بيته مذلل للأضياف. الرحيب : الواسع ، والمعنى أنه واسع البسيطه كثير العطاء سهل لا حاجز دونه. وفى البيت شاهدان : الأول : قوله : «من سيد» ؛ حيث إن دخول «من» فى هذه العباره يدل على أن النكره الواقعه بعدها تمييز لا حال ؛ إذ التمييز على معنى «من» ، أما الحال فهو على معنى «فى». والشاهد الثانى : قوله : «يا سيدا» ؛ حيث نصب المنادى النكره المقصوده للضروره. ينظر : خزانه الأدب 6 / 95 ، 96 ، 98 ، والدرر 3 / 23 ، وشرح اختيارات المفضل ص 1363 ، وشرح التصريح 1 / 399 ، وشرح شواهد الإيضاح ص 195 ، وبلا نسبه فى الأشباه والنظائر 3 / 185 ، وخزانه الأدب 3 / 308 ، والدرر 4 / 35 ، 5 / 234 ، وشرح شذور الذهب ص 336 ، وشرح قطر الندى ص 320 ، وهمع الهوامع 1 / 173 ، 2 / 90.

و «من» إنما تدخل على التمييز ، لا على الحال.

وتمام الاسم : إما بنون ؛ نحو : عشرين ، أو بتنوين ؛ نحو : رطل ، أو بمضاف ؛ نحو : شعر كلبين ، ونحو : مثله وأو بتقدير تنوين ؛ وذلک فى المبنيّات ؛ نحو : أحد عشر ، ونحو : دخول «من» على جميع ما تفسّر به المقادير والأعداد ، إلا أنّ ما يأتى منه تفسيرا لعدد ، فإنه لا يجوز دخول «من» عليه حتى يردّ إلى أصله ؛ فيجمع ويعرّف بالألف واللام (1).

ولا يجوز تقديم التمييز (2) ، وأما توسيطه فجائز ؛ ومن ذلک قول زفر بن الحارث / (3) [من الوافر] :

104 - نطاعن عنهم الأقران حتّى

جرى منهم دما مرج المجيل

ولا يكون التمييز بالأسماء المختصّه بالنفى (4) ؛ نحو : أحد ، وعريب ، ولا بالأسماء المتوغّله فى البناء ، ولا بالأسماء المتوغله فى الإبهام.

1- م : وقولى : «حتى يرد إلى أصله من الجمعيّه» مثال ذلک قولک : عندى عشرون درهما ، فإن أدخلت «من» قلت : عشرون من الدراهم. أه.
2- م : وقولى : «ولا يجوز تقديم التمييز» أعنى : أنه لا يجوز أن يقال : أعرقا تصبب زيد؟ أه.
3- زفر بن الحارث بن عبد عمرو بن معاذ الكلابى ، أبو الهذيل : أمير ، من التابعين ، من أهل الجزيره ، كان كبير قيس فى زمانه ، شهد صفين مع معاويه أميرا على أهل قنسرين ، وشهد وقعه مرج داهط مع الضحاک بن قيس الفهرى وقتل الضحاک فهرب زفر إلى قرقيسيا. وظل متحصنا فيها حتى مات ، وكانت وفاته فى خلافه عبد الملک بن مروان سنه 75 ه. والشاهد فى البيت توسط التمييز «دما» بين الفعل «جرى» ، والفاعل «مرج المجيل» ؛ وهو جائز. ينظر : خزانه الأدب 1 / 393 ، اليافعى 2 / 221 ، الشذارات 2 / 215 ، الأعلام 3 / 45
4- م : وقولى : «ولا يكون التمييز بالأسماء المختصه بالنفى ...» إلى آخره أعنى : أنه لا يقال : ما عندى عشرون أحدا ، وسبب ذلک : أن الأسماء المختصه بالنفى شديده الإبهام ؛ فلا يكون فيها تبيين لذلک ، وكذلک الأسماء

المتوغّله فى البناء ما كان منها نكره ، فهو شديد الإبهام : فلا يحصل به تبيين ، لا تقول : عندى عشرون من ، ولا عشرون ما ، وما كان منها معرفه ، فلا يتميّز به ، لأن التمييز لا يكون إلا نكره. أه.

وأمّا الاستثناء ، فهو : إخراج الثانى مما دخل فيه الأول بأداه من الأدوات التى جعلها العرب لذلك.

وهى : إحدى عشره أداه ، إلا وهى حرف (1) ، وحاشا ، وحشا ، وخلا ، وعدا ، وهى حروف إذا جرّت ما بعدها (2) ، وأفعال إذا نصبته (3) ، إلا أنّ النصب بحاشا (4) قليل ؛ ومنه قولهم : «حاشا الشّيطان وابن الإصبع ، والخفض بخلا ، وعدا قليل».

وليس ولا يكون ، وهما فعلان.

فإن دخلت «ما» على خلا وعدا ، لم يكونا إلا فعلين إن كانت «ما» مصدريّه ، فإن كانت زائده ، جاز الخفض بهما ؛ فيكونان إذ ذاک حرفين ، وهو قليل جدّا. وغير ، وسوى بضم السين وكسرها ، وسواء بفتحها والمد ، وهى أسماء (5).

1- م : باب الاستثناء قولى : «إلا وهى حرف» الدليل على أنها حرف : أنها لا موضع لها من الاعراب. أه.
2- م : وقولى : «وحاشا وخلا وعدا ، وهى حروف إذا جرّت ما بعدها» الدليل على أنها حروف : أنه لا يمكن أن تكون أفعالا ؛ لأنّ الأفعال لا تعمل خفضا ، ولا يمكن أن تكون اسما ؛ بدليل أنها لا تباشر العوامل ، لا تقول : قام حشا زيد ؛ كما تقول : قام غير زيد ، وكذلک سائر أخواتها ، ولا ينبغى أن تحمل على أنها ظروف ؛ لأنها ليست أسماء زمان ولا مكان ، والظروف لا تنقاس إلا فى هذين الصنفين ، وما عدا ذلک لا يجعل ظرفا إلا بدليل ، وقد عدم ههنا. أه.
3- م : وقولى : «وأفعال إذا نصبت» الدليل على أنها إذا نصبت أفعال : أنه لا تخلو من أن تكون أفعالا أو أسماء أو حروف استثناء ؛ فلا يمكن أن تكون أسماء ؛ لانتصاب ما بعدها مع أنها ليست من قبيل الأسماء العامله ، ولا يمكن أن تكون حروف استثناء ؛ لأنها لو كانت حروفا ، لجاز أن تقول : ما قام حاشى زيد ، فترفع ما بعدها ؛ كما تقول : ما قام إلا زيد ؛ فلما لم يجز ذلک فى «حاشى» وأخواتها ، دل ذلک على أنها ليست حروفا ، وبمثل ذلک يستدل على أن : ليس ، ولا يكون فعلان. أه.
4- فى أ: حاشى.

5- م : وقولى : «وغير وسوى بضم السين وكسرها وسواء بفتحها والمد وهى أسماء» ، أما «غير» فالدليل على أنها اسم تأثير عوامل الأسماء فيها ، وأما سوى بضم السين وكسرها وفتحها مع المد ، فلا يمكن أن تكون فعلا ؛ لخفضها ما بعدها ، والأفعال لا تعمل خفضا ؛ فلم يبق إلا أن تكون اسما أو حرفا ، فجعلناها اسما لدخول الخافض عليها فى الضروره ؛ نحو قوله : [من الطويل] تجانف عن جوّ اليمامه ناقتى وما قصدت من أهلها لسوائكا [تقدم فى هامش الكتاب فى ص 218] أه.

والمخرج ، لا يكون إلا النّصف فما دونه (1) ، فأمّا قوله تعالى : (إِنَّ عِبادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغاوِينَ) [الحجر : 42] ومعلوم أنّ الغاوين أكثر من غيرهم ، فإنّه يتخرّج على أنه (2) يريد بالعباد غير الغاوين ، وتكون الإضافه تشريفا لهم ، ويكون الاستثناء منقطعا.

ولا يكون المخرج إلا مختصا لو قلت : قام القوم إلا رجالا ، لم يجز ، ولا يكون - أيضا - المخرج منه إلا مختصا لو قلت : قام رجال إلا زيدا ، لم يجز.

والاسم الواقع بعد «إلا» لا يخلو من أن يكون قبله عامل مفّرغ للعمل فيه ، أو لا يكون ، فإن كان : فإمّا أن يكون العامل المفرّغ رافعا ، أو ناصبا ، أو خافضا ، فإن كان رافعا عمل فيه ؛ وذلک نحو قولک : ما قام إلا زيد وإن كان ناصبا أو خافضا : فإما أن يكون معموله محذوفا أو لا يكون : فإن لم يكن له معمول محذوف ، كان الاسم الذى بعد إلا على حسب ذلک العامل ؛ وذلک نحو قولک : ما ضربت إلا زيدا ، وما مررت إلا بزيد ، وإن كان معموله محذوفا ، كان الاسم الذى بعد «إلا» منصوبا على الاستثناء ؛ ومن ذلک قوله / [من الطويل] :

105 - نجا سالم والنّفس منه بشدقه

ولم ينج إلا جفن سيف ومئزرا (3)

أى : ولم ينج شىء إلا جفن سيف.

وإن لم يكن قبل إلا عامل مفرّغ لما بعدها ، فإمّا أن يكون الكلام الذى قبلها موجبا

1- م : وقولى : «والمخرج لا يكون إلا النصف فما دونه» مثال ما استثنى منه النصف قولک : عندى عشره إلا خمسه ، ويمكن أن يكون من ذلک قوله تعالى : (قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلاً) [المزمل : 2 ، 3] والأحسن فى كلامهم : أن يكون المخرج ما دون النصف ؛ نحو قولک : عندى عشره إلا اثنين. أه.
2- فى أ: أن.
3- البيت : لحذيفه بن أنس الهذلى. الشاهد فيه قوله : «ولم ينج إلا جفن سيف» حيث نصب الاسم بعد إلا ، والتقدير : ولم ينج شىء إلا جفن سيف.

ينظر : شرح أشعار الهذليين 2 / 558 ، والعقد الفريد 5 / 244 ، ولسان العرب (جفن) ، ولأبى خراش الهذلى فى لسان العرب 6 / 234 ، وبلا نسبه فى تذكره النحاه ص 526 ، وجمهره اللغه ص 1319 ، ورصف المبانى ص 86 ، الصاحبى فى فقه اللغه ص 136 ، ولسان العرب (نجا) ، والمعانى الكبير ص 972.

أو منفيا : فإن كان موجبا ، جاز فى الاسم الواقع بعد «إلا» وجهان :

أفصحهما : نصبه على الاستثناء.

والآخر : أن تجعله مع «إلا» تابعا للاسم الذى قبله ؛ فتقول : «قام القوم إلا زيدا (1) ، برفع زيد وبنصبه.

وإن كان منفيا لفظا أو معنى ، فإن كان الاسم الذى قبلها منصوبا بلا النافيه ، جاز فى الاسم الواقع بعدها أربعه أوجه ؛ أفصحها : النصب على الاستثناء ، أو رفعه بدلا على الموضع ، ودونهما النصب على أن يكون إلا مع ما بعدها نعتا للاسم الذى قبلها على اللفظ ، والرفع على أن تكون مع ما بعدها نعتا له على الموضع ؛ نحو قولك : «لا رجل فى الدار إلا زيدا» برفع زيد ، ونصبه.

وإن كان مجرورا بالباء الزائده ، أو من الزائده ، جاز فى الاسم الواقع بعدها أربعه أوجه ، أفصحها : النّصب على الاستثناء ، أو الإبدال على الموضع ، فإن كان منصوبا نصبته ، وإن كان مرفوعا رفعته ، ودونهما النّعت على اللفظ ؛ فيخفض.

أو على الموضع ؛ فيرفع أو ينصب على حسب الموضع ؛ وذلك [نحو](2) قولك : «ليس زيد بشىء إلا شىء لا يعبأ به» ، بنصب شىء وخفضه.

«وما أنت بشىء إلا شىء لا يعبأ به» ، برفع شىء ونصبه وخفضه ، إن قدرت «ما» تميميّه.

وكذلك - أيضا - إن قدرتها حجازيّه لاستواء اللغتين مع إلا ؛ فنحو [قولك](3) : «ما جاءنى من أحد إلا زيدا» ، برفع زيد ، ونصبه ، وخفضه ، و «ما ضربت من أحد إلا زيدا» ، بنصب زيد وخفضه.

وإن لم يكن الاسم الذى قبلها معمولا لشىء ممّا ذكر ، جاز فى الاسم الواقع بعدها ، ثلاثه أوجه :

أفصحها : أن يكون بدلا ، فيكون إعرابه على حسب إعراب الاسم الذى قبله ، ثم

1- فی ط : زیدا زیدا.
2- سقط فی ط.
3- سقط فی ط.

يليه أن يكون منصوبا على الاستثناء ، ودونهما : أن تجعله مع «إلا» نعتا لما قبله ؛ فيكون إعرابه - أيضا - على حسب إعرابه ؛ نحو قولك : ما [قام](1) القوم إلا زيدا ، بنصب زيد ، ورفعه ، وما ضربت أحدا إلا زيدا ، بنصب زيد لا غير ، وما مررت بأحد إلا زيدا ، بنصب زيد ، وخفضه.

ولا يجوز تقديم المستثنى أول الكلام / (2) ، ويجوز تقديمه على المستثنى منه ، أو على صفته ، فإن قدّمته على المستثنى منه ، لم يجز فيه إلا النّصب ؛ على كل حال ؛ نحو قولك : ما قام إلا زيدا القوم ، وقد يجعل (3) على حسب العامل الذى قبله ، ويجعل (4) ما بعده بدلا منه ، وذلك قليل ؛ نحو قوله [من الطويل] :

106 - رأت إخوتى بعد الولاء تتابعوا

فلم يبق إلا واحد منهم شفر (5)

روى برفع واحد.

وإن قدّمته على صفه المستثنى منه ، جاز فيه ما كان يجوز مع التأخير ، إلا أنّ الوصف يقوى ويحسن (6).

1- سقط فى ط.
2- م : وقولى : «ولا يجوز تقديم المستثنى أول الكلام» أعنى : أنه لا يجوز أن تقول : إلا زيدا قام القوم. أه.
3- فى أ: تجعل.
4- فى أ: تجعل.
5- البيت بلا نسبه ويروى صدره هكذا : رأت إخوتى بعد الجميع تتابعوا ..... والشاهد فيه : قوله «فلم يبق إلا واحد منهم شفر» حيث قدم المستثنى «واحد» على المستثنى منه «شفر» ورفع المستثنى على تفريغ العامل وهو ضعيف والأقوى نصبه. ينظر : الدرر 3 / 163 ، رصف المبانى / 188 ، اللسان (شفر) وهمع الهوامع 1 / 225.
6- م : وقولى : «إلا أن الوصف يقوى ويحسن» أعنى بذلك : أنك إذا قلت : قام القوم إلا زيدا العقلاء ، جاز فى زيد النصب على الاستثناء ، والرفع على الوصف ؛ كما يجوز فيه لو لم تأت بالوصف ، فقلت : قام القوم إلا زيدا ، إلا

أن الوصف يقوى فى حال التقدم على صفه المستثنى منه ؛ وسبب ذلک : أنک إذا قلت : قام القوم إلا زيدا العقلاء ، كنت فاصلا بين الموصوف وصفته بالاستثناء ، والفصل بينهما قبيح ، فضعف النصب كذلک ، فلما ضعف النصب ، قوى الرفع على الصفه ؛ لأنه لا يلزم فيه من الفصل ما يلزم فى النصب على الاستثناء. أه.

وإذا تكررت المستثنيات ، فإن كان بعضها معطوفا على بعض ، كانت على حسب المستثنى الأول ، وتكون كلها مستثنيات من شىء واحد ؛ نحو قولك (1) : «قام القوم إلا زيدا وإلا عمرا وإلا خالدا».

وإن لم يعطف بعضها على بعض ، فإن كانت هى المستثنى الأول فى المعنى ، كانت - أيضا - على حسبه فى الإعراب ؛ لأنها بدل منه ؛ ومن ذلك قوله [من الرجز] :

107 - مالک من شيخک إلّا عمله

إلا رسيمه وإلا رمله (2)

فالرسم والرّمل ، هما العمل.

وإن لم تكن الأول فى المعنى - فإما أن يمكن (3) استثناء بعضها من بعض أو لا يمكن :

فإن لم يمكن : فإن كان العامل مفرّغا ، جعلت واحدا منها على حسبه ، ونصبت ما عداه ؛ نحو قولک : ما قام إلا زيد (4) ، إلا عمرا (5).

وإن لم يكن مفرغا ، كانت مستثناه ممّا استثنى منه الأول ، ولا يخلو من أن يتأخر عن المستثنى منه ؛ فيكون الواحد منها فى الإعراب على حسبه لو انفرد ، وتنصب ما عداه ؛ فتقول : ما قام القوم إلا زيد إلا عمرا.

أو يتقدّم عليه ؛ فلا يجوز إلا النصب ؛ نحو قولک : ما قام إلا زيدا إلا عمرا أحد.

وإن أمكن استثناء بعضها من بعض ، جعلت الآخر مستثنى من الذى قبله ، والذى

1- فى ط : قولهم.
2- البيت ، بلا نسبه فى : أوضح المسالک 2 / 272 ، الدرر 3 / 167 ، رصف المبانى ص 89 ، الكتاب 2 / 341 وشرح الأشمونى 1 / 232 وشرح التصريح 1 / 356 ، وشرح ابن عقيل 311 ، وهمع الهوامع 1 / 227.

الشاهد : فيه قوله : «إلا عمله إلا رسيمه وإلا رمله) ف- «رسيمه» بدل و «رمله» معطوف و «إلا» المقترنه بكل منهما مؤكده.
3- فى ط : يكن.
4- فى أ: زيدا.
5- فى أ: عمرو.

قبله مستثنى من الذى قبله ، إلى أن تنته إلى الأول ، ويكون إعراب الأول منها على حكمه لو انفرد ، وما عداه منصوب لا غير ؛ نحو قولك : عندى عشره إلا خمسه إلا اثنين إلا واحدا.

فالواحد مستثنى من الاثنين ، والاثنان من الخمسه والخمسه من العشره.

وطريق معرفه قدر المستثنى فى هذه المسائل / أن تخرج الآخر من الذى قبله ، وما بقى منه أخرجته ممّا قبله ، ولا تزال تفعل ، إلى (1) أن تنته إلى الأول.

فالمستثنى - إذن - فى المسأله المتقدمه أربعه ؛ وذلک : أنّک أخرجت الواحد من الاثنين ، فبقى واحد ، فأخرجت حكم الاسم الواقع بعد إلا ، إن كان من جنس ما قبله.

فإن كان منقطعا : فإمّا أن يتوجه عليه العامل المتقدّم من جهه المعنى ، أو لا يتوجه :

فإن لم يتوجّه عليه ، لم يجز فيه إلا النّصب ؛ نحو قولک : «ما زاد شىء إلا ما نقص» ، فزاد لا يتوجّه على ما نقص ؛ لأنّ ما نقص لا يوصف بأنّه زاد ، بل المعنى : لكن نقص.

وإن توجّه عليه من جهه المعنى ، فلغه أهل الحجاز النّصب ، وبنو تميم يجرونه مجرى المتصل فى جميع ما تقدّم ذكره ؛ وذلک نحو قولک : ما جاءنى أحد إلا حمار (2) ؛ ألا ترى أنّ الحمار - وإن لم يكن من جنس ما قبله - فإنّ معنى العامل متوجه عليه ؛ لأنّ المعنى : بل جاءنى حمار.

وأمّا الاسم الواقع بعد «غير» ، فلا يكون أبدا إلا مخفوضا بإضافه «غير» إليه.

ويكون حكم غير فى الإعراب كحكم الاسم الواقع بعد إلا فى جميع ما تقدّم ذكره ؛ فتقول : «ما قام القوم غير زيد» ، برفع «غير» ونصبه (3).

إلا أنک إذا أتبعت الاسم الواقع بعد «غير» كان لک فى التابع وجهان : الخفض

1- فى ط : ذلک وإلى.
2- فى أ: حمارا.
3- م : وقولى : «فتقول : ما قام القوم غير زيد برفع «غير» ونصبه» وإنما جاز فى «غير» الرفع والنصب ؛ لأنک لو قلت : ما قام القوم إلا زيد ، لجاز فى زيد الرفع والنصب إلا أنّ الرفع أحسن ؛ كما أن الاسم الواقع بعد إلا رفعه أحسن من نصبه ، وتقول : قام القوم غير زيد بالنصب على الاستثناء والرفع على الصفه ، والنصب أحسن ؛ لأنک لو قلت : قام القوم إلا زيدا ، لكان نصب زيد على الاستثناء أحسن من رفعه على الوصف. أه.

على لفظه ، وأن يكون على حسب إعراب غير ؛ ومن ذلک قوله [من البسيط] :

108 - لم ينو غير طريد غير منفلت

وموثق فى حبال القدّ مسلوب

برفع موثق وخفضه.

ولا يجوز ذلک فى إتباع الاسم الواقع بعد إلا غير الحمل على اللفظ خاصّه (1).

وأمّا الاسم الواقع بعد سوى ، وسوى ، وسواء ، فلا يكون إلا مخفوضا بها ، و [تكون](2) هى أبدا منصوبه على الظرفيه (3).

وأما الاسم الواقع بعد خلا ، وعدا ، وحاشا ، وحشى ؛ نحو قوله : [من الوافر]

109 - حشى رهط النّبّى فإنّ منهم

بحورا لا تكدّرها الدّلاء (4)

فإن كان مخفوضا ، كان خفضه بها ، وتكون [هى](5) حروفا متعلّقه بما قبلها.

وإن كان منصوبا (6) ، فيكون منصوبا بها ، وتكون أفعالّا ، وفاعلوها مضمرون فيها / ، والضمير عائد على البعض المفهوم من معنى الكلام.

وإن لم يذكر ؛ كأنّک قلت : خلا هو زيدا ، أى : خلا بعضهم زيدا ؛ ألا ترى أنک إذا أخبرت عن قوم معهودين (7) من جملتهم زيد ، فقلت : قام القوم - حصل فى

1- م : وقولى : «ولا يجوز لک فى إتباع الاسم الواقع بعد إلا غير الحمل على اللفظ خاصّه» مثال ذلک : قام القوم إلا زيدا وعمرا ، فتنصب عمرا لنصبک

زيدا ، ولا يجوز غير ذلک ، فإن قلت : ما قام القوم إلا زيد وعمرو ، لم يجز فى عمرو إلا الرفع ؛ لرفعک زيدا. أه.
2- سقط فى ط.
3- م : وقولى : «وتكون هى منصوبه أبدا على الظرفيه» والدليل على أنها منصوبه على الظرفيه : أنه قد تقدم الدليل على أنها اسم ، وإذا ثبت أنها اسم ، تبيّن أنها من قبيل الظروف ؛ بدليل وصل الموصول بها فى فصيح الكلام ؛ نحو قولک : جاءنى الذى سواک ؛ كما تقول : جاءنى الذى عندک ، ولو كان غير ظرف ، لم يكن بدّ من أن تقول جاءنى الذى هو سواک ؛ كما تقول جاءنى الذى هو عندک. أه.
4- البيت بلا نسبه فى : الجنى الدانى ص 567 ، ورصف المبانى ص 179 ، ولسان العرب (حشى). والشاهد فيه قوله : «حش رهط» ؛ حيث إنه يجوز خفض «رهط» على اعتبار حشى حرف جر ، ويجوز نصب «رهط» مفعولا على اعتبار حشى فعلا ماضيا.
5- سقط فى ط.
6- فى ط : نصبه.
7- فى أ: معدودين.

نفس المخاطب أنّ بعض القائمين زيد ؛ فيكون الضمير عائدا على ذلک البعض المفهوم ، [ومن عوده الضمير على المفهوم](1) ، قوله تعالى : (فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً) [العاديات : 4] ، ولم يذكر المكان.

وتكون الجمله فى موضع نصب على الحال وإن دخلت «ما» على شىء منها ، كانت مصدريّه ، والمصدر فى موضع الحال ؛ على حدّ قولهم : «أتيته ركضا».

وإن جعلتها زائده ، كان حكمها على حسبه ، قبل لحاق ما.

وأمّا الاسم الواقع بعد ليس ، ولا يكون ، فينتصب على أنه خبر لهما. ويكون اسمهما ضميرا عائدا على البعض المفهوم من معنى الكلام ؛ كما تقدّم ، والجمله فى موضع الحال ؛ كأنّک قلت : «قام القوم ليس بعضهم زيدا ، ولا يكون بعضهم زيدا».

وكذلک كان الضمير مفردا مذكرا فى جميع الأحوال.

ومن العرب من يجعل الضمير الذى فيهما على حسب الاسم المتقدّم ؛ فتقول : «ما أتتنى امرأه ليست فلانه» ، «ولا تكون فلانه» ؛ فتكون الجمله على هذه اللغه صفه للاسم المتقدم.

* * *

1- فى ط : ومن عوده على الضمير المفهوم.

حروف النداء : «يا» ، و «أيا» ، و «هيا» ، و «وا» ، و «أى ، والهمزه» ممدودتين ، ومقصورتين (1).

ف- «وا» منها للمندوب ، وما جرى مجراه خاصه.

1- م : باب النداء قولى : «حروف النداء يا وأيا» إلى آخره ، النداء ب- «يا» هو الأفصح ؛ قال تعالى : (يا جِبالُ أَوِّبِى مَعَهُ) [سبأ : 10] ومن النداء ب- «أيا» قوله : [من الطويل] أيا ظبيه الوعساء بين جلاجل وبين النّقا آ أنت أم أمّ سالم؟ [البيت لذى الرمه فى ديوانه ص 750 ، وأدب الكاتب ص 224 ، والأزهيه ص 36 ، والأغانى 17 / 309 ، والخصائص 2 / 458 ، والدرر 3 / 17 ، وسر صناعه الإعراب 2 / 723 ، وشرح أبيات سيبويه 2 / 257 ، وشرح شواهد الشافيه ص 347 ، وشرح المفصل 1 / 94 ، 9 / 119 ، والكتاب 3 / 551 ، ولسان العرب (جلل) ، (آ) ، (يا) ، واللمع ص 193 ، 277 ، ومعجم ما استعجم ص 388 ، والمقتضب 1 / 163 ، وبلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب 1 / 457 ، 2 / 677 ، والإنصاف 2 / 482 ، وجمهره اللغه ص 1210 ، والجنى الدانى ص 178 ، 419 ، وخزانه الأدب 5 / 247 ، 11 / 67 ، ورصف المبانى ص 26 ، 136 ، وشرح شافيه ابن الحاجب 3 / 64 ، وهمع الهوامع 1 / 172 ويروى «فيا» بدلا من «أيا»]. ومن النداء ب- «هيا» قوله : [من الطويل] هيا أمّ عمرو هل لى اليوم عندكم بغيبه أبصار الوشاه سبيل؟ [البيت بلا نسبه فى تذكره النحاه ص 684 ، والجنى الدانى ص 507 ، والدرر 3 / 17 ، وهمع الهوامع 1 / 172]. ومن النداء ب- «أى» قوله : [من الطويل] ألم تسمعى أى عبد فى رونق الضّحى بكاء حمامات لهنّ هدير [البيت لكثير عزه فى ديوانه ص 474 ، وشرح شواهد المغنى 1 / 234 ، وبلا نسبه فى الدرر 3 / 16 ، ورصف المبانى ص 135 ، ولسان العرب (رنق) ، (يا) ، ومغنى اللبيب 1 / 76 ، وهمع الهوامع 1 / 172]. ومن النداء بأى ممدوده ما حكاه الكسائى من قول بعضهم : أى أمّه ، ومن النداء بالهمز قوله : [من الطويل] أفاطم مهلا بعض هذا التّدلّل ..... [صدر بيت لامرئ القيس وعجزه : ..... وإن كنت قد أزمعت صرمى فأجملى ينظر ديوانه ص 12 ، والجنى الدانى ص 35 ، وخزانه 11 / 222 ، والدرر 3 / 16 ، والمقاصد النحويه 4 / 289 ، وبلا نسبه فى أوضح المسالك 4 / 67 ، ورصف المبانى ص 52 ، وشرح الأشمونى 2 / 467 ، ومغنى اللبيب 1 / 13

، وهمع الهوامع 1 / 72]. وحكى ابن كيسان النداء بالهمزه الممدوده ؛ نحو : آزيد ، ومن النداء ب- «وا» قوله [من الرجز] : وافقعسا وأين منّى فقعس؟ [سيأتى فى المقرب برقم (124)] أه.

و «يا» : تستعمل فى جميع ضروب المناديات من : مندوب ، ومتعجّب منه ، ومستغاث به ، وغير ذلک ؛ قريبا كان ، أو بعيدا ، وسائرها لا يستعمل إلا فى النّداء الخالص.

فأمّا الهمزه منها ، فللقريب خاصه ، وسائرها للبعيد مسافه أو حكما ؛ كالنائم ، وقد تكون للقريب.

والاسم المنادى غير المندوب ، والمستغاث به ، والمتعجّب منه : إمّا أن يكون مفردا ، أو مضافا ؛ فإن كان مضافا ، كان منصوبا بإضمار فعل لا يجوز إظهاره (1).

وإن كان مفردا : فإما أن يكون مطوّلا ، أو غير مطوّل ، فإن كان مطوّلا - وأعنى به : ما كان عاملا فى غيره (2) - لم يجز فيه أيضا إلا النّصب ؛ نحو قولک : «يا ضاربا زيدا».

وإن كان غير مطوّل : فإمّا أن / يكون معرفه ، أو نكره ؛ فإن كان معرفه (3) ، بنى على الضّمّ ، ويكون فى موضع نصب بإضمار فعل أيضا.

وإن كان نكره : فإمّا أن تكون مقبلا عليها ، أو غير مقبل عليها ، فإن كانت (4) مقبلا عليها ، فهى أيضا مبنيه على الضّمّ ؛ كالعلم.

وإن كانت غير مقبل عليها ، كانت منصوبه بإضمار فعل.

والأسماء كلّها يجوز نداؤها إلا المضمرات ، والأسماء المعرّفه بالألف واللام ،

1- م : وقولى : «وإن كان مضافا ، كان منصوبا بإضمار فعل لا يجوز إظهاره» مثال ذلک : يا عبد الله. أه.
2- م : وقولى : «فإن كان مطولا وأعنى به : ما كان عاملا فى غيره» مثال ذلک : يا ضاربا زيدا ، ويا خيرا من عمرو ، ومن قبيل المطول : ما سمى بتابع ومتبوع ؛ نحو تسميتک رجلا بثلاثه وثلاثين ، فإنک تقول فى ندائه : يا ثلاثه وثلاثين ، بالنصب لطوله ؛ وذلک أن الثانى كأنّه يعمل فيه تبعه للأول ؛ فكأنک سميت بعامل ومعمول. أه.
3- م : وقولى : «وإن كان معرفه» إلى آخره ، مثال المعرفه : يا زيد ، ومثال النكره المقبل عليها : يا رجل ، ومثال النكره غير المقبل عليها : يا

رجلا. أه.
4- فى ط : كان.

والأسماء غير المتصرّفه ، والأسماء اللازمه للصدر (1).

وقد ينادى المضمر المخاطب فى نادر كلام ، أو ضروره شعر ، وتكون صيغته صيغه المنصوب ؛ نحو ما حكى من قول بعضهم :

«يا إيّاک قد كفيتک»

وقد تكون [صيغته صيغه](2) المرفوع ؛ نحو قوله [من الرجز] :

110 - يا أبجر ابن أبجر يا أنتا

أنت الّذى طلّقت عام جعتا (3)

فإن أردت نداء ما فيه الألف واللام ، توصّلت إلى ذلک ب- «أى» ، أو اسم إشاره ، نحو قولک : «يأيّها الرجل» ، و «يا هذا الرجل» ، أو بهما معا ؛ وذلک قليل ، نحو قوله [من الطويل] :

111 - ألا أيّهذا النّابح السّيد إنّنى

على نأيها مستبسل من ورائها (4)

ولا ينادى منها بغير وصله ، إلّا اسم الله تعالى ؛ لكثره الاستعمال مع معاقبتهما الهمزه من «الإله» ، أو فى ضروره ، نحو قوله [من الرجز] :

112 - فيا الغلامان اللّذان فرّا

إيّاكما أن تكسبانى شرّا (5)

1- م : وقولى : «والأسماء المتصرفه وغير اللازمه للصدر» تحرزت بذلک من الأسماء اللازمه للصدر ؛ نحو أسماء الاستفهام وأسماء الشرط ، فإنه لا يجوز نداء شىء منها ، ومن الأسماء اللازمه ضربا واحدا من الإعراب ؛ نحو : ايمن الله ، ولعمر الله وبعيدات بين ، وأمثال ذلک ؛ فإنه لا يجوز نداء شىء منها. أه.
2- فى ط : كصيغه.

3- البيت للأحوص ونسب إلى سالم بن داره. والشاهد فيه قوله : «يا أنتا» حيث نادى الضمير الذى يستعمل فى مواطن الرفع ، وهذا شاذ. ينظر : ملحق ديوان الأحوص ص 216 ، وشرح التصريح 2 / 164 ، والمقاصد النحويه 4 / 232 ، ولسالم بن داره فى خزانه الأدب 2 / 139 ، 143 ، 146 ، والدرر 3 / 27 ، وبلا نسبه فى الإنصاف 1 / 325 ، وأوضح المسالک 4 / 11 ، وسر صناعه الإعراب 1 / 359 ، وشرح الأشمونى 2 / 443 ، وشرح المفصل 1 / 127 ، 130 ، وهمع الهوامع 1 / 174.

4- البيت : للفضل بن الأخضر. والشاهد فيه نداء ما فيه الألف واللام «النابح» باستخدام «أى» واسم الإشاره «هذا» ؛ وهو قليل. ينظر : الحماسه 588 ، وبشرح التبريزى 2 / 150.

5- البيت بلا نسبه فى : أسرار العربيه ص 230 ، والإنصاف 1 / 336 ، والدرر 3 / 30 ، وخزانه الأدب 2 / 294 ، وشرح ابن عقيل ص 518 ، وشرح عمده الحافظ ص 299 ، وشرح المفصل 2 / 9 ، واللامات ص 53 ، واللمع فى العربيه ص 196 ، والمقاصد النحويه 4 / 215 ، والمقتضب 4 / 243 ، وهمع الهوامع 1 / 174 ، وتاج العروس (الياء) ، ويروى «تكسبانا» بدلا من «تكسبانى». والشاهد فيه نداء ما فيه الألف واللام «الغلامان» بأداه النداء «يائ» دون استخدام وصله ب- «أيها» ، مكان الأصل أن يقول : «يأيها الغلامان» ؛ غير أن هنا ضروره.

ويجوز حذف حرف النّداء ، وإبقاء المنادى ؛ نحو قوله - تعالى - : (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هذا ...) [يوسف : 29].

إلا أن يكون المنادى اسم إشاره ، أو نكره ، مقبلا عليها أو غير مقبل ، وقد يحذف من النكره المقبل عليها فى ضروره ؛ نحو قوله [من الرجز] :

113 - جارى لا تستنكرى عذيرى

..... (1)

أو فى شاذّ من الكلام ؛ نحو قولهم : «افتد مخنوق» ، و «أطرق كرا» ، و «ثوبى حجر».

ولا يحذف مع اسم الإشاره أصلا ؛ ولذلک لحّن المتنبى (2) فى قوله [من الكامل] :

114 - هذى برزت لنا فهجت رسيسا

ثمّ انصرفت وما شفيت نسيسا (3)

وإذا أتبعت المنادى ، فلا يخلو من أن يكون معربا ، أو مبنيّا :

فإن كان معربا (4) ، فإن أتبعته ببدل ، كان حكم التابع كحكمه ؛ لو باشره حرف

1- البيت للعجاج. والشاهد فيه حذف النداء ضروره من «جارى» ، وهو اسم نكره قبل النداء لا يتعرف إلا بحرف النداء ، وإنما يطرد حذفه فى المعارف ، والأصل : يا جاريه ، فرخم المنادى. ينظر : ديوانه 1/ 332 ، وخزانه الأدب 2/ 125 ، وشرح أبيات سيبويه 1 / 461 ، وشرح التصريح 2 / 185 ، وشرح شواهد الإيضاح ص 355 ، وشرح المفصل 2 / 16، 20 ، والكتاب 2 / 231 ، 241 ، ولسان العرب (عذر) ، والمقاصد النحويه 4 / 277 ، والمقتضب 4 / 260، وبلا نسبه فى أوضح المسالک 4 / 58 ، وشرح الأشمونى 2 / 468.
2- أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الكوفى الكندى ، أبو الطيب المتنبى : الشاعر ، ولد فى الكوفه سنه 303 ه له ديوان شعر مشهور ،

وتوفى سنه 354 ه ينظر الأعلام 1 / 115.
3- الشاهد فيه : قوله : «هذى» حيث حذف حرف النداء ، وقد لحن المتنبى فى قوله هذا. وأجيب بأن «هذى» مفعول مطلق ، أى : برزت هذه البرزه ، ورده ابن مالک بأنه لا يشار إلى المصدر إلا منعوتا بالمصدر المشار إليه ، مثل «ضربته ذلک الضرب». ينظر : ديوانه 2 / 301 ، ومغنى اللبيب 2 / 641 ، وهو بلا نسبه فى شرح الأشمونى 2 / 444 ، ويروى «انثنيت» بدلا من «انصرفت».
4- فى أ: معرفا.

النّداء (1) ؛ ولذلک لا یجوز أن یبدل اسم فیه / لام تعریف ؛ لأنّک إن أثبتّها ، فقلت : یا عبد الله الرجل ، لم یجز ؛ کما لا یجوز ذلک مع حرف النداء.

وإن حذفتها ، لم یجز ؛ لأنّ النکره لا تستعمل إلا مع حرف النداء ملفوظا به.

وإن أتبعته بعطف نسق ، فإن کان مفردا ، لم یکن إلا معرفه (2) ، لأنّ النکره لا تستعمل إلا مقرونه بحرف النداء.

ویکون مبنیا علی الضّمّ ، إلا أن یکون فیه ألف ولام ، فیکون منصوبا (3) ، وإن کان مضافا ، فهو منصوب أبدا (4).

وإن أتبعته بغیر ذلک من التّوابع ، فهو منصوب لا غیر ، نحو : «یا عبد الله العاقل نفسه».

وإن کان مبنیّا ، فإن أتبعته ببدل ، أو عطف نسق - فحکمه حکم المعرب فی ذلک (5) ، إلا أن یکون فی المعطوف الألف واللام ؛ فإنّه یجوز فیه الرفع علی اللفظ ؛ لأنّ حرکه البناء فی هذا الباب تشبه حرکه الإعراب.

والنصب علی الموضع ؛ نحو قولک : «یا زید والرجل» برفع الرجل ونصبه.

وإن أتبعته بغیر ذلک من التّوابع ؛ فإن کان التابع مفردا ، فالرفع علی اللفظ ، والنّصب علی الموضع (6) ما عدا «أیّا» ؛ فإنّه لا یجوز فی نعتها إلا الرفع (7) علی اللفظ

1- م : وقولی : «فإن کان معربا فإن أتبعته ببدل ، کان حکم التّابع کحکمه لو باشره حرف النداء» مثال ذلک : یا عبد الله زید. أه.
2- م : وقولی : «فإن کان مفردا ، لم یکن إلا معرفه» مثال ذلک قولک : یا عبد الله وزید. أه.
3- م : وقولی : «إلا أن یکون فیه ألف ولام ؛ فیکون منصوبا» مثال ذلک قولک : یا عبد الله والرجل. أه.
4- م : وقولی : «وإن کان مضافا ، فهو منصوب أبدا» مثال ذلک قولک : یا عبد الله وغلام زید. أه.
5- م : وقولی : «وإن کان مبنیا ، فإن أتبعته ببدل أو عطف نسق فحکمه حکم المعرب فی ذلک» مثال ذلک قولک : یا سعید کرز ویا زید عمرو ، ویا

زيد صاحب بكر. أه.
6- م : وقولى : «وإن أتبعته بغير ذلک من التوابع ، فإن كان التابع مفردا ، فالرفع على اللفظ ، والنصب على الموضع» أعنى بقولى بغير ذلک من التوابع : النعت ، وعطف البيان ، والتأكيد ، ومثال ذلک قولک : يا زيد العاقل ، ويا سعيد كرز ، ويا تميم أجمعون برفع العاقل ، وكرز ، وأجمعين ، ونصبها إن شئت. أه.
7- م : وقولى : «ما عدا أيّا ، فإنه لا يجوز فى نعتها إلا الرفع» مثال ذلک قولک : يأيها الرجل ، برفع الرجل لا غير. أه.

خاصه ، ولا ينعت إلا بما فيه الألف واللام ، أو باسم الإشاره.

وإن كان مضافا : فإن كانت الإضافه محضه ، فالنّصب لا غير ؛ نحو قولک : «يا زيد أخا عمرو نفسه».

إلا أنّ «ابنا» انفردت فى هذا الباب ؛ إذا وقعت بين اسمين علمين ، أو ما جرى مجراهما ، أو بين اسمين متفقين فى اللفظ وإن لم يكونا علمين ، ولا جارِيين مجراهما ، وكان الأول منهما غير مضاف - بجواز إتباع حركه آخر المنادى بآخر النون من «ابن» - فتقول : «يا زيد بن عمر» ، وبضم الدال من زيد وفتحها.

يا شريف بن الشريف ؛ بفتح الفاء من «شريف» وضمها ؛ أنشد الفرّاء [من الرجز] :

115 - يا غنم بن غنم محبوسه

فيها ثغاء ونعيق وحبق

وإن كانت الإضافه غير محضه ، فإنّه يجوز فيه الرفع على اللفظ ، والنصب على الموضع ، ومن ذلک قوله [من الرجز] :

116 - يا صاح يا ذا الضّامر العنس

والرّحل والأقتاب والحلس (1)

روى بنصب «الضّامر» ورفعه.

فإن أتبعت تابع المنادى ، فعلى اللفظ خاصه ؛ فتقول : «يا زيد العاقل ذو الجمّه» ؛ بالرفع إن جعلته نعتا للعاقل ، والنصب إن جعلته نعتا للمنادى /.

وإذا كررت المنادى ، جاز فى الأول الضم والفتح ، فإن ضممته (2) كان ما بعده

1- البيت لخالد بن مهاجر ونسب لخزر بن لوذان ويروى عجز البيت هكذا : ..... والرحل ذى الأنساع والحلس والشاهد فيه قوله : «يا ذا الضامر العنس» ، فإن «ذا» منادى مبنى ، و «الضامر العنس» نعت مقترن ب- «ال» ومضاف ، وقد روى البيت برفع هذا النعت ونصبه ، فدل مجموع الروايتين على أن نعت المنادى إذا كان كذلك جاز فيه وجهان : الرفع والنصب. ينظر : البيت لخالد بن مهاجر فى الأغانى 10 / 108 ، 109 ، 136 ، 16 / 140 ، 141 ، 142 ، ولخزر بن لوذان فى خزانه الأدب 2 / 230 ، 233 ، والكتاب 2 / 190 ، وبلا نسبه فى الخصائص 3 / 302 ، وشرح عمده الحافظ ص 640 ، وشرح قطر الندى ص 211 ، وشرح المفصل 2 / 8 ، ومجالس ثعلب 1 / 333 ، 2 / 513 ، والمقتضب 2 / 54 ، 4 / 223.
2- م : وقولى : «فإن ضممته» إلى آخره مثال ذلك قولك : يا زيد زيد عمرو. أه.

منصوبا ؛ إمّا على البدل ، أو على عطف البيان ، أو على نداء مستأنف.

وإن نصبته ، نحو قولک : «يا زيد زيد عمرو».

وكان «زيد» الأول مضافا إلى «عمرو» ، وأقحمت «زيدا» الثانى بين المضاف والمضاف إليه ؛ فيكون نحو قوله [من الكامل] :

117 - إلّا علاله أو بدا

هه قارح نهد الجزاره (1)

ف «علاله» مضاف إلى : «قارح» ، وأقحم بينهما المعطوف.

وإذا نونت المنادى المبنى على الضم (2) فى ضروره ، جاز فيه وجهان :

1- البيت للأعشى. استشهد بهذا البيت على أن «علاله» مضاف و «بداهه» مضاف إلا أنه حذف المضاف إليه من أحدهما استغناء عنه بالآخر وبقيت أحكام الإضافه (الإيضاح فى شرح المفصل 1 / 276) وهذا هو رأى المبرد إلا أنه يرى حذف المضاف إليه من الأول لبيان ذلک فى الثانى ، أما سيبويه فيقول : أضاف العلاله إلى قارح مع الفصل بالبداهه للضروره. قال الأعلم : وتقدير هذا قبل الفصل : إلا علاله قارح أو بداهته فلما اضطر إلى الاختصار والتقديم حذف الضمير وقدم بداهه وضمها إلى علاله ينظر هامش المقتضب 4 / 228. ومذهب سيبويه فى : زيد وعمرو قائم أن خبر المبتدأ الأول محذوف وهو مغاير لمذهبه ههنا. ومذهب المبرد أقرب لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف إليه فى السعه - الخصائص 2 / 407 ، الكتاب ج 1 / 179. ينظر ديوانه ص 209 ، وخزانه الأدب 1 / 172 ، 173 ، 4 / 404 ، 6 / 500 ، وسر صناعه الإعراب 1 / 298 ، وشرح أبيات سيبويه 1 / 114 ، والشعر والشعراء 1 / 163 ، والكتاب 1 / 179 ، 2 / 166 ، ولسان العرب (جزر) ، (بده) ، والمقاصد النحويه 3 / 453 ، وبلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب 2 / 626 ، ورصف المبانى ص 358 ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ص 118 ، والمقتضب 4 / 228 ، معجم مقاييس اللغه 1 / 212 ، العينى 3 / 453 ، 457 ، شروح سقط الزند 810 ، والمذكر والمؤنث 319 ، ابن يعيش 3 / 22

2- م : وقولى : «وإذا نونت المنادى المبنى على الضم» إلى آخره مثال ما بقى على ضمه قوله : [من الطويل] فطر خالد إن كنت تسطيع حيره ولا تقعا إلّا وقلبک خافق يريد : فطر يا خالد ، وقول الآخر : [من الرجز] يا هرم وأنت أهل عدل إن ولد الأحوص يوم قتلى [البيت للبيد فى ديوانه ص 140 ، وضرائر الشعر ص 26]. ومثال ما ردّ إلى أصله من النصب قوله : [من الخفيف] ضربت صدرها إلىّ وقالت يا عديّا لقد وقتک الأواقى [البيت للمهلهل بن ربيعه فى خزانه الأدب 2 / 165 ، الدرر 3 / 22 ، وسمط اللآلى ص 111 ، ولسان العرب (وقى) ، المقاصد النحويه 4 / 211 والمقتضب 4 / 214 ، وبلا نسبه فى رصف المبانى ص 177 ، وسر صناعه الإعراب 2 / 800 ، وشرح الأشمونى 2 / 448 ، وشرح التصريح 2 / 370 ، وشرح شذور الذهب ص 112 ، ص 146 ، وشرح ابن عقيل ص 517 ، وشرح المفصل 10 / 10 ، والمنصف 1 / 218 ، وهمع الهوامع 1 / 173 ، وجمل الزجاجى 2 / 84 ، وأمالى ابن الشجرى 2 / 9]. أه.

أجودهما : أن يبقى على ضمّه.

والآخر : أن يردّ إلى أصله من النصب.

وإذا أضفت المنادى إلى ياء المتكلّم ، كان فيه خمس لغات :

أفصحها : حذف الياء والاجتزاء بالكسره عنها ؛ نحو قولک : «يا غلام».

والثانيه : أن تقلب الياء ألفا والكسره فتحه ؛ نحو : «يا غلاما»

والثالثه : أن تضم الآخر بعد الحذف ، وتجعل الاسم كأنّه لم يحذف منه شىء ؛ ومن ذلک ، قراءه من قرأ (1) : (قالَ رَبِّ احْكُمْ بِالْحَقِ) [الأنبياء : 112].

المعنى : يا ربّ ، ولذلک جاز حذف حرف النداء (2).

والرابعه : إثبات الياء ساكنه ؛ نحو قولک : «يا غلامى».

والخامسه : إثباتها متحرّكه بالفتح.

فأمّا قوله [من الوافر] :

118 - فلست براجع ما فات منّى

بلهف ولا بليت ولا لو انّى (3)

1- وهى قراءه أبى جعفر وابن محيص ينظر معجم القراءات 4 / 156.
2- م : وقولى : «المعنى : يا ربى ولذلک جاز حذف حرف النداء» أعنى : أنه لو كان «رب» فى قراءه من قرأ : «قال ربّ» نكره مقبل عليها ، لم يجز حذف حرف النداء منها ؛ كما لا يجوز أن تقول : رجل ، تريد : يا رجل ، فلما حذف حرف النداء ، دل ذلک على أن المراد : يا ربى ؛ كما كان فى القراءه الأخرى. أه.
3- الشاهد فيه قوله : «بلهف» و «بليت» فإن كلّا من «لهف» و «ليت» منادى بحرف نداء محذوف ، وأصل كل منهما مضاف لياء المتكلم ، ثم قلبت ياء المتكلم فى كل منهما ألفا بعد أن قلبت الكسره التى قبلها فتحه ، ثم

حذفت من كل منهما الألف المنقلبه عن ياء المتكلم ، واكتفى بالفتحه التى قبلها. وهذا مما أجازه الأخفش مستدلّا بهذا البيت على ما ذهب إليه من الجواز. ينظر : الأشباه والنظائر 2 / 63 ، 179 ، والإنصاف 1 / 390 ، وأوضح المسالک 4 / 37 ، وخزانه الأدب 1 / 131 ، والخصائص 3 / 135 ، ورصف المبانى ص 288 ، وسر صناعه الإعراب 1 / 521 ، 2 / 728 ، وشرح الأشمونى 2 / 332 ، وشرح عمده الحافظ ص 512 ، وشرح قطر الندى ص 205 ، ولسان العرب (لهف) ، والمحتسب 1 / 277 ، والمقاصد النحويه 4 / 248 ، والممتع فى التصريف 2 / 622.

فالمعنى : «يا لهفا» ، فحذف الألف ؛ وهو من القلّه ؛ بحيث لا يقاس عليه.

وأمّا المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلم ؛ نحو قولک : «يا غلام غلامى» ، فإنّه لما كان الثانى ليس بمنادى فى الحقيقه ، لم يجز فيه إلا ما يجوز فى غير النداء ، إلا «ابن أم» ، و «ابن عم» ، و «ابنه أم» ، و «ابنه عم» ؛ فإنّه يجوز فيها خمس اللغات الجائزه فى المنادى المضاف إلى ياء المتكلم (1) ؛ لأنهم : جعلوا المضاف والمضاف إليه كالشىء الواحد ، إلا أن الوجه الذى يجعل فيه الاسم بعد حذف الياء بمنزله اسم ؛ لم يحذف منه شىء يبنى الآخر فيه على الفتح ؛ فتقول : «يا ابن أمّ» ، «ويا ابن عمّ» ؛ تشبيها ب- «بعلبک».

وقد اختصت العرب بعض الأسماء بالنداء ؛ وهو «أبت» ، و «أمّت» ، و «اللهمّ» ، «وفل» - وهو كنايه عن العلم - و «هناه» ، وهنتاه - بضم الهاء وكسرها / وهما كنايتان عن نكره ، ف- «هناه» للمذكّر ، وتقول : فى تثنيته «يا هنّانيه» ، وفى جمعه «يا هنوناه» ، و «هنتاه» للمؤنث ، وتقول : فى تثنيته «يا هنتانيه» ، وفى جمعه : «يا هناتاه» ، وكلّ صفه معدوله على وزن «مفعلان» ؛ نحو : «مكرمان» ، و «ملأمان» ، عدلا عن : «كريم» و «لئيم».

1- م : وقولى : «فإنه يجوز فيها خمس اللغات الجائزه فى المنادى المضاف إلى ياء المتكلم» مثال ذلک قولک : يا ابن أم ، ويا ابن عمّ ، ويا ابنه أمّ ، ويا ابنه عمّ ، ويا ابن أمى ، ويا ابن عمى ، ويا ابنه أمى ، ويا ابنه عمى ، ويا ابن أمّا ، ويا ابن عمّا ، ويا ابنه أمّا ، ويا ابنه عمّا ، ويا ابن أمّ ، ويا ابن عمّ ، ويا ابنه أمّ ، ويا ابنه عمّ. فهذا الوجه الأخير هو الوجه الذى تجعل فيه الاسمين بعد الحذف بمنزله اسم واحد ، إلا أنک تثبت الاسم الأخير منهما على الفتح للتركيب. أه.

أو على وزن «فعل» ؛ نحو : «فسق» و «خبث» ، و «لكع» ، و «غدر».

عدلت عن : «فاسق ، و «خبيث» ، و «ألكع» ، و «غادر».

أو على وزن «فعال» ، نحو : «خباث» ، و «لكاع» ، و «غدار» ، و «فساق».

عدلت عن : «فاسقه» ، و «لكعاء» ، و «غادره» ، و «خبيثه» ، ولا يستعمل شىء من ذلک فى غير النداء ، إلا فى ضروره ؛ نحو قوله [من الرجز] :

119- فى لجّه أمسک فلانا عن فل (1)

أو ما كان منها على وزن : «مفعلان» فى نادر الكلام ، حكى السجستانى (2) : «هذا زيد مكرمان» ، تابعا للمعرفه ممنوع الصرف ، ولا يجوز إظهار حرف النداء مع «اللهم» ؛ لأنّ الميم المشدّده صارت عوضا منه.

فأمّا قوله [من الرجز] :

120 - وما عليک أن تقولى كلّما

سبّحت أو هلّلت : يا اللهمّ ما (3)

1- البيت لأبى النجم. لجه : بالفتح لتردد الصوت ، ولجه البحر : لتردد أمواجه. والشاهد فيه قوله : «عن فل» حيث استعمل فيه كلمه «فل» فى غير النداء ، فجرها بحرف الجر ، للضروره. وقيل : الأصل «فلان» وحذفت الألف والنون للضروره. ينظر : جمهره اللغه ص 407 ، وخزانه الأدب 2 / 389 ، والدرر 3 / 37 ، وسمط اللآلى ص 257 ، وشرح أبيات سيبويه 1 / 439 ، وشرح التصريح 2 / 180 ، وشرح المفصل 5 / 119 ، وشرح شواهد المغنى 1 / 450 ، والصاحبى فى فقه اللغه 229 ، والطرائف الأدبيه ص 66 ، والكتاب 2 / 248 ، 3 / 452 ، ولسان العرب (لجج) ، (فلن) ، والمقاصد النحويه 4 / 228 ، وبلا نسبه فى أوضح المسالک 4 / 43 ، وشرح الأشمونى 2 / 460 ، وشرح ابن عقيل ص 527 ، وشرح المفصل 1 / 48 ، والمقتضب 4 / 238 ، وهمع الهوامع 1 / 177.
2- سهل بن محمد بن عثمان الجشمى السجستانى : من كبار العلماء باللغه والشعر من أهل البصره كان المبرد يلازم القراءه عليه توفى سنه 248 ه ،

له نيف وثلاثون كتابا منها كتاب «المعمرين» و «النخله» و «ما تلحن فيه العامه» و «الشجر والنبات» و «المختصر» و «الشوق إلى الوطن». ينظر : الأعلام 3 / 143 ، والوفيات 1 / 218 ، إنباه الرواه 2 / 58 ، آداب اللغه 2 / 185.

3- البيت بلا نسبه فى : أسرار العربيه ص 233 ، والإنصاف 1 / 342 ، وخزانه الأدب 2 / 296 ، والدرر 6 / 252 ، ورصف المبانى ص 306 ، وكتاب اللامات ص 90 ، ولسان العرب (أله) ، وهمع الهوامع 2 / 157. والشاهد فيه قوله : «يا اللهم ما» حيث أظهر «يا» مع «اللهمّ» وهذا ضروره.

فضروره لا يلتفت إليها.

فإن ناديت الاسم على جهه الاستغاثه به ، أو التعجّب ، لم تناده إلا ب- «يا» كما تقدّم ، وتدخل لام الجرّ عليه مفتوحه ؛ ومن ذلک قوله [من الطويل] :

121 - لخطّاب ليلى يا لبرثن منكم

أدلّ وأمضى من سليک المقانب (1)

فنادى «برثن» على جهه التعجّب من دلالتها.

وإن ذكرت المستغاث من أجله ، أدخلت عليه اللام وكسرتها ؛ فرقا بينهما ؛ ومن ذلک قوله [من الوافر] :

122 - تكنّفنى الوشاه فأزعجونى

فيا للنّاس للواشى المطاع (2)

ويجوز حذف المستغاث من أجله ، وإبقاء المستغاث به ، وعكس ذلک (3).

وإذا عطفت على المستغاث به مستغاثا به آخر ، كسرت اللام فى الثانى منهما ؛ لزوال اللبس ؛ ومن ذلک قوله [من البسيط] :

123 - يبكيک ناء بعيد الدّار مغترب

يا للكهول وللشبّان للعجب (4)

1- البيت لقرآن أو لفرار الأسدى. والشاهد فيه قوله : «يا لبرثن» حيث ناداه ب- «يا» ، وأدخل عليه لام الجر مفتوحه. ينظر : الأغانى 20 / 354 ، وشرح أبيات سيبويه 1 / 604 ، ولسان العرب (سلک) ، ومعجم الشعراء ص 326 ، وللمجنون فى ديوانه ص 61 ، ولسان العرب (برثن) ، وبلا نسبه فى الأشباه والنظائر 6 / 23 ، وجمهره اللغه ص 374 ، وشرح المفصل 1 / 131.

2- البيت لقيس بن ذريح. والشاهد فيه قوله : «فيا للناس للواشى» حيث جاءت اللام مفتوحه مع المستغاث به ، ومكسوره مع المستغاث له. ينظر : ديوانه ص 118 ، والأغانى 9 / 185 ، وشرح أبيات سيبويه 1 / 531 ، والشعر والشعراء 2 / 633 ، والكتاب 2 / 216 ، 219 ، واللامات ص 88 ، والمقاصد النحويه 4 / 259 ، وبلا نسبه فى الجنى الدانى ص 103 ، ورصف المبانى ص 219 ، وشرح المفصل 1 / 131 ، ولسان العرب (لوم).
3- م : وقولى : «ويجوز حذف المستغاث من أجله وإبقاء المستغاث به ، وعكسه» مثال ذلک قولک : يا لزيد ، بفتح اللام ، ومثال عكسه : يا لعمرو ، بكسر اللام. أه.
4- البيت بلا نسبه فى : أوضح المسالک 4 / 47 ، وخزانه الأدب 2 / 154 ، والدرر 3 / 42 ، ورصف المبانى ص 220 ، وشرح الأشمونى 2 / 462 وشرح التصريح 2 / 181 ، وشرح شواهد الإيضاح ص 203 ، وشرح قطر الندى ص 219 ، ولسان العرب (لوم) ، والمقاصد النحويه 4 / 257 ، والمقتضب 4 / 256 ، وهمع الهوامع 1 / 180. والشاهد فيه : قوله : «وللشبان» ؛ حيث كسرت لام المستغاث به عند عطفه على مستغاث به آخر «للكهول».

وقد يعامل المستغاث به ، والمتعجّب منه معامله المندوب ، وسيبيّن.

ولا يجوز حذف حرف النداء منهما (1).

وإن ناديت الاسم على جهه النّدبه - وأعنى بذلک : نداء / الهالک - لم يناده من حروف (2) النداء إلا ب- «يا» ، و «وا» ؛ كما تقدّم ، ولا يكون إلا علما ، أو (3) ما جرى مجراه من نبز أو كنيه (4) ، أو موصولا ليس فيه الألف واللام ؛ نحو قولهم : «وا من حفر بئر زمزماه» ، أو مضافا إلى المعرفه (5).

وتلحق علامه النّدبه آخر الاسم المندوب ؛ نحو قولک : «يا زيداه».

أو آخر الاسم المضاف إليه المندوب ؛ نحو «يا غلام زيداه».

أو آخر صلته ؛ نحو قولک : «وا من حفر بئر زمزماه».

وقد حكى لحاقها فى آخر صفته ، فى قولهم : «يا جمجمتىّ الشّاميّتيناه» ؛ وهو قليل.

ولا تثبت الهاء إلا فى الوقف ، فإن وصلت حذفتها ؛ فتقول : «يا زيدا لا تبعد» ، وقد يعوّض من الألف بتنوين فى الشعر نحو قوله [من الرجز] :

124- وا فقعسا وأين منّى فقعس؟ (6)

1- م : وقولى : «ولا يجوز حذف حرف النداء منهما» أعنى : أنه لا يقال : للعجب ولزيد ، تريد ، يا للعجب ويا لزيد. أه.
2- فى ط : حرف.
3- فى ط : و.
4- م : وقولى : «من نبز أو كنيه» مثال النبز : قفه ، وكرز ، ومثال الكنيه : أبو بكر ؛ فتقول يا كرزاه ، أو يا أبا بكراه. أه.
5- م : وقولى : «أو مضافا إلى معرفه» مثال ذلک قولک فى ندبه غلام الرجل : وا غلام الرجلاه. أه.
6- البيت لرجل من بنى أسد. والشاهد فيه : تنوين «فقعس» للضروره عوضا عن الألف. ينظر : الدرر 3 / 17 ، والمقاصد النحويه 4 / 272 ، وهو بلا نسبه فى الدرر 3 / 41 ، ورصف المبانى ص 27 ، وشرح الأشمونى 2 /

464 ، وشرح التصريح 2 / 182 ، ومجالس ثعلب 2 / 542 ، وهمع الهوامع 1 / 172 ، 179.

ولا تثبت وصلا إلا فى ضروره ؛ نحو قوله [من الهزج] :

125 - ألا يا عمرو عمراه

وعمرو ابن الزّبيراه (1)

وعلامه الندبه فى الأصل إنّما هى : الألف ، فإذا ألحقتها الآخر ، فلا يخلو من أن يكون ساكنا ، أو متحركا ، فإن كان متحركا بالفتح ، ألحقت الألف ، ولم يغيّر ، نحو قولک : «يا غلام أحمداه» ، و «يا غلاماه».

وإن كان متحركا بالضم أو بالكسر ، ألحقت الألف ، وفتحت ما قبلها نحو قولک : «يا زيداه» ، و «يا عبد اللهاه» ، إلا أن يخاف لبس ، فتقلب الألف حرفا من جنس الحركه التى قبلها.

فتقول : «يا غلامكاه» فى ندبه «غلامک» ، و «يا غلامكيه» فى ندبه «غلامک» ، لئلا يلتبسا.

وإن كان ساكنا ، فإن كان الساكن تنوينا حذفته وألحقت الألف وأتبعتها حركه ما قبلها ، فتقول : «يا غلام زيداه» ، وإن كان ألفا ألحقت ألف الندبه ، وحذفت التى قبلها ؛ لالتقاء الساكنيّن ، فتقول : «وا موساه».

وإن كان واوا ، فإن كانت متحركه فى الأصل ، فتحتها ، وألحقت الألف ؛ فتقول : «وامن يعزواه».

وإن لم تكن كذلک ، حذفتها ، ثم ألحقت الألف ، وجعلتها تابعه للحركه التى

1- البيت بلا نسبه فى : الدرر 3 / 42 ، ورصف المبانى ص 27 ، وشرح الأشمونى 2 / 466 ، وشرح ابن عقيل ص 532 ، والمقاصد النحويه 4 / 273. والشاهد فيه قوله «عمراه» و «الزبيراه» بضم الهاء ، والمندوب إذا وقف عليه لحقه بعد القلب هاء السكت ، نحو : «وا زيداه» ولا تثبت الهاء فى الوصل إلا ضروره. قال ابن مالک : لحق الهاء فى «عمراه» ، وهو توكيد مندوب ، ولحقت فى «زبيراه» ، وهو مضاف إليه معطوف على مندوب ، فلحاقها نعت المندوب أولى بالجواز ، وكذلک لحاقها المضاف إليه نعت المندوب.

قبلها ، إن خفت لبسا ؛ فتقول : «وا غلامهوه» ، ولا تقول : «وا غلامهاه» ، لئلا يلتبس بندبه «غلامها».

وإن كان ياء ، فإن كانت متحركه فى الأصل ، فتحتها ، وألحقت الألف ؛ فتقول : فى ندبه غلام القاضى ، : يا غلام القاضياه.

وإن لم يكن لها أصل فى الحركه ، حذفتها ، وألحقت الألف ، وجعلتها تابعه للحركه التى قبلها إن خفت التباسا ؛ فتقول : فى ندبه «بناته» : «وا بناتهيه» / ؛ لئلا يلتبس بندبه «بناتها».

ولا يجوز حذف حرف النداء من المندوب أصلا (1).

ولا يتكلّم بالنّدبه من العرب ، إلا النساء ، وأما الرجال فإنهم يعاملون (2) معامله غير المندوب (3).

ولا يرخّم مندوب ، ولا مستغاث به ، ولا متعجب منه (4) ، ويجوز ترخيم ما عدا ذلک من المناديات.

والترخيم :

حذف أواخر الأسماء فى النداء ، فعلى هذا الاسم المنادى : لا يخلو من أن يكون قد بنى بسبب النداء ، أو لا يكون كذلک.

فإن لم يبن لم يجز ترخيمه (5) ، وإن بنى : فإمّا أن يكون نكره مقبلا عليها ، أو غير ذلک ، فإن كان نكره مقبلا عليها ، جاز ترخيمه ؛ إن كانت فيه تاء التأنيث ، بحذفها ، نحو : «ثبه» ، تقول : «يا ثب أقبلى».

وما ليس فيه تاء التأنيث لا يجوز ترخيمه إلا «صاحبا» ، فإنّهم رخّموه ؛ لكثره

1- م : وقولى : «ولا يجوز حذف حرف النداء من المندوب أصلا» أعنى : أنه لا يقال : زيداه ، يراد : يا زيداه. أه.
2- فى أ: يعاملونه.
3- م : وقولى : «فإنما يعاملونه معامله غير المندوب» أعنى أنهم يقولون : يا زيد ، ولا يلحقون علامه. أه.

4- م : وقولى : «ولا يرخم مندوب ، ولا مستغاث به ، ولا متعجب منه» أعنى : أنه لا يقال : يا لحار ، ولا : يا حاراه تريد : يا لحارث ويا حارثاه. أه.
5- م : وقولى : «فإن لم يبن ، لم يجز ترخيمه» أعنى : أنه لا يقال : يا امرا ، تريد : يا امرأه. أه.

الاستعمال ؛ فقالوا : يا صاح ، وأمّا قولهم : «أطرق كرا» ، فى ترخيم «كروان» ، وليس فيه تاء فشاذ.

وإن كان غير ذلک : فإنّه إن كان مركّبا [رخمته بحذف](1) الاسم الثانى منه (2).

وإن كان غير مركّب ، لم يرخّم ما كان منه على حرفين ، أو ثلاثه ، وليس أحدها (3) تاء التأنيث. (4)

وإن كان أحدها (5) تاء التأنيث ، رخّمته بحذفها ؛ نحو : «هبه» اسم رجل.

وما كان منه على أزيد من ثلاثه أحرف ، جاز ترخيمه ، فإن كان فى آخره تاء التأنيث حذفتها لا غير ، نحو : فاطمه.

وإن كان فيه زيادتان زيدتا معا (6) ، كألفى التأنيث ، والألف والنون ، وعلامتى

1- فى ط : من خمسه يحذف.
2- م : وقولى : «فإن كان مركبا ، رخمته بحذف الاسم الثانى منه» مثال ذلک : يا حضر ، تريد : يا حضرموت. أه.
3- فى أ: أحدهما.
4- م : وقولى : «لم يرخم منه ما كان على حرفين أو ثلاثه ، ليس أحدها تاء التأنيث» أعنى أنه لا يقال : يا حک ، تريد : يا حكم. أه.
5- فى أ: أحدهما
6- م : وقولى : «وإن كان فيه زيادتان زيدتا معا ...» إلى آخره مثال ما فى آخره ألفا التأنيث قوله [من الطويل] : قفى فانظرى يا أسم هل تعرفينه؟ أهذا المغيريّ الّذى كان يذكر؟ [البيت لعمر بن أبى ربيعه فى ديوانه ص 93 ، وخزانه الأدب 11 / 369 وبلا نسبه فى شرح قطر الندى ص 216]. يريد : يا أسماء. ومثال ترخيم ما فى آخره الألف والنون الزائدتان قوله [من الكامل] : يا مرو إنّ مطيّتى محبوسه ترجو الحباء وربّها لم ييأس [البيت للفرزدق فى ديوانه 1 / 384 ، وخزانه الأدب 6 / 347 ، وشرح أبيات سيبويه 1 / 505 ، وشرح التصريح 2 / 186 ، والكتاب 2 / 257 ، واللمع ص 199 ، والمقاصد النحويه 4 / 292 ، وبلا نسبه فى أوضح المسالک 4 / 62 ،

وشرح الأشمونى 2 / 472 ، وشرح قطر الندى ص 215 وشرح المفصل 2 / 22]. ومثال ترخيم ما فى آخره علامتا تثنيه أو جمع أو ياء نسب قولک : يا أبان فى ترخيم أبانين ، ويا عرف فى ترخيم عرفات ، ويا بخت فى ترخيم رجل اسمه : بختىّ. أه.

التثنيه (1) والجمع ، وياءى النّسب - حذفتهما لا غير.

وإن كان قبل الآخر ، حرف مد ولين ؛ نحو : «منصور» - حذفته مع الآخر (2) ما لم يؤد ذلک إلى بقاء الاسم على أقل من ثلاثه أحرف (3) ، فلا يحذف إلا الآخر خاصه ؛ نحو : «ثمود» ، وإن لم يكن قبله حرف مدّ ولين ، حذفت الآخر خاصه.

والتّرخيم فى جميع ما ذكر يكون على لغه من نوى ردّ المحذوف ، فيبقى الحرف الذى صار آخرا بعد الترخيم ، على ما كان عليه قبل الترخيم من حركه أو سكون (4) ، وعلى لغه من لم ينو ردّه ، فيحكم لما بقى بحكم الاسم الذى لم يحذف منه شىء ؛ فيبنى على الضم (5) ، إلا ما فى آخره تاء التأنيث من الصفات ؛ فإنّه لا يرخّم على لغه من لم ينو الردّ ؛ لئلا يلتبس المؤنّث بالمذكر ؛ فتقول فى ترخيم قائمه : يا قائم / ، بالفتح ، وإذا رخّمت ما فى آخره تاء التأنيث على لغه من نوى الردّ - جاز لک أن تقحم فيه تاء التأنيث ، وتحركها بالفتح ؛ فتقول : يا فاطمه.

والترخيم فيما آخره تاء التأنيث أحسن من تركه ، وترک الترخيم فيما عدا ذلک أحسن من الترخيم ، إلا : حارثا ، ومالكا ، وعامرا ، فإنّ ترخيمها أحسن ؛ لكثره استعمالها.

1- فى ط : النسبه.
2- م : وقولى : «فإن كان قبل الآخر حرف مد ولين نحو : منصور ، حذفته مع الآخر» مثال ذلک قولک : يا منص. أه.
3- م : وقولى : «ما لم يؤدّ ذلک إلى بقاء الاسم على أقل من ثلاثه أحرف ...» إلى آخره مثال ذلک : يا لمى فى لميس ، قال الشاعر : [من الطويل] تنكّرت منّا بعد معرفه لمى وبعد التّصابى والشّباب المكرّم [لأوس بن حجر فى ديوانه ص 117 ، وشرح أبيات سيبويه 1 / 456 ، والصاحبى فى فقه اللغه ص 229 ، والكتاب 2 / 254 ، وله أو لعبيد بن الأبرص فى ذيل سمط اللآلى ص 65 ، وبلا نسبه فى شرح قطر الندى ص 217]. أه.
4- م : وقولى : «على ما كان عليه قبل الترخيم من حركه أو سكون» مثال ذلک قولک : يا حار ، تريد : يا حارث فتحذف الثاء وتبقى الراء على كسرها ، وقولک : يا هرق تريد : يا هرقل ، فتحذف اللام ، وتبقى القاف على سكونها. أه.

5- م : وقولى : «فتحكم لما بقى بحكم الاسم الذى لم يحذف منه شىء فيبنى على الضم» مثال ذلک قولى فى ترخيم حارث : يا حار ، بضم الراء. أه.

والاسم إذا كان له حكم قبل الترخيم ، ثم زال بالترخيم سببه ، زال ذلک الحكم ؛ فتقول فى ترخيم قاضون - اسم رجل - : يا قاضى ؛ فترد الياء ؛ لمّا زال موجب حذفها ، وهو الواو.

والمرخّم على لغه من لم ينو الردّ يحكم له بحكم اسم ؛ كامل (1) لم تحذف منه شيئا فى البناء على الضم ؛ كما تقدّم.

وفى إعلاله على ما يقتضيه التّصريف ؛ فتقول فى «طفاوه» ، يا طفاء ؛ لأنّه بمنزله «كساء» ، وفى «عرقوه» ، «يا عرقى» ؛ كما فعلت ب- «أدل» ، جمع «دلو» ، وفى «قطوات» ، يا قطا ، ک- «عصى» ، ولا يرخّم اسم فى غير نداء إلا فى ضروره ؛ فإنّه يرخّم على اللغتين.

فمن الترخيم على لغه من نوى ، قوله [من البسيط] :

126 - إنّ ابن حارث إن أشتق لرؤيته

أو أمتدحه فإنّ النّاس قد علموا (2)

ومن الترخيم على لغه من لم ينو ، قوله [من الطويل] :

127 - وهذا ردائى عنده يستعيره

ليسلبنى نفسى أمال بن حنظل (3)

1- فى ط : كأنک.
2- البيت لابن حنباء. والشاهد فيه : قوله : «حارث» ، حيث رخم «حارثه» فى غير نداء على لغه من نوى ؛ وهو ضروره. ينظر : الدرر 3 / 48 ، شرح أبيات سيبويه 1 / 527 ، وشرح التصريح 2 / 190 ، والكتاب 2 / 272 ، والمقاصد النحويه 4 / 283 ، وبلا نسبه فى أسرار العربيه ص 241 ، والإنصاف 1 / 354 ، وشرح الأشمونى 2 / 477 ، وهمع الهوامع 1 / 181.
3- البيت للأسود بن يعفر. الشاهد فيه قوله : «أمال بن حنظل» يريد : أمالک بن حنظله ، فرخم حنظله» فى غير النداء ضروره ، وأجراه بعد الترخيم مجرى اسم لم يرخم ، فجره بالإضافه وكذلک رخم الشاعر «مالک» فى النداء. ينظر : ديوانه ص 56 ، وسمط اللآلى ص 935 ، وشرح أبيات

سيبويه 1 / 464 ، وشرح التصريح 2 / 190 ، والكتاب 2 / 246 ، 3 / 69 ، ونوادر أبى زيد ص 159 ، 160.

اعلم : أن «لا» : إمّا أن تدخل على نكره ، أو معرفه ؛ فإن دخلت على معرفه ، لم تعمل شيئا ، ولزم تكرارها (1).

فأمّا قولهم : «لا نولک أن تفعل» - فشاذ ، ومحمول على معناه ؛ لأن المعنى : لا ينبغى لک أن تفعل ، وقول الشاعر [من الطويل] :

128 - بكت جزعا واسترجعت ثمّ آذنت

ركائبها أن لا إلينا رجوعها (2)

ضروره.

وأمّا قولهم : «قضيّه ولا أبا الحسن» ، و «أمّا البصره فلا بصره لک» ، وقول الشاعر [من الوافر] :

129 - أرى الحاجات عند أبى خبيب

نكدن ولا أميّه بالبلاد (3)

1- م : باب لا قولى : «فإن دخلت على معرفه ، لم تعمل شيئا ، ولزم تكرارها» مثال ذلک قولک : لا زيد فى الدار ولا عمرو. أه.
2- البيت بلا نسبه فى : خزانه الأدب 4 / 34 ، والدرر 2 / 233 ، ورصف المبانى ص 261 ، وشرح الأشمونى 1 / 155 ، وشرح المفصل 2 / 112 ، والكتاب 2 / 298 ، والمقتضب 4 / 361 ، وهمع الهوامع 1 / 148.
3- البيت من أبيات لعبد الله بن الزبير الأسدى قالها فى عبد الله بن الزبير بن العوام وكان شديد البخل ولذلک قصه ذكرها البغدادى بكاملها فى الخزانه. و (نكدن) من نكد نكدا إذا تعسر ، ونكد العيش نكدا إذا أشتد. أميه : أبو قبيله من قريش ، وهما أميتان : الأصغر والأكبر ابنا عبد شمس بن عبد مناف أولاد عله. والشاهد فيه : قوله : «ولا أميه» حيث وقع اسم «لا» النافيه للجنس معرفه ، وأوّل على تقدير : ولا مثل أميه. ينظر : ملحق ديوانه ص 147 ، وخزانه الأدب 4 / 61 ، 62 ، والدرر 2 / 211 ، وشرح المفصل 2 / 102 ، 104 ، والكتاب 2 / 297 ، ولفضاله بن شريک فى

الأغانى 12 / 66 ، وشرح أبيات سيبويه 1 / 569 ، وبلا نسبه فى رصف المبانى ص 261 ، وشرح الأشمونى 1 / 149 ، وشرح شذور الذهب ص 273 ، والمقتضب 4 / 362.

فعلى حذف مثل ، وكذلك قول الآخر [من الطويل] :

130 - تبكّى على زيد ، ولا زيد مثله

برىء من الحمّى سليم الجوانح (1) /

يتخرج على تنكير زيد.

وإن دخلت على نكره ، فإن كان الاسم مضافا ، أو مطولا - عملت عمل «ليس» ، وقد تقدّم ، وعمل «إنّ» فتنصبه ؛ لأنّها نقيضتها (2).

وإن كان غير ذلک ، فإن كان مفردا (3) ، [أو جمع تكسير ، أو جمع سلامه بالألف والتاء - بنى معها على الفتح ، وحذف التنوين ، فتقول : «لا رجل فى الدار» ، «ولا غلمان لزيد» ، «ولا هندات لک»](4).

وإن كان مثنى أو جمعا على حد التثنيه ، بنى معها ، وكانت صيغته كصيغه المنصوب ؛ فتقول : «لا زيدين لک» «ولا زيدين لک».

ولا يجوز الفصل بين «لا» ، وبين ما تعمل فيه ، فإن فصلت بينهما ، بطل عملها ، ولزم تكرارها ؛ فتقول : «لا فى الدار رجل ولا امرأه».

والخبر إن كان ظرفا أو مجرورا ، جاز إثباته وحذفه (5) ، وإن كان غير ذلک ، فبنو تميم يلزمون الحذف ، وأهل الحجاز يجيزون الوجهين ؛ فيقولون : «لا رجل أفضل منک» ، وقد يحذفون «أفضل» إذا كان عليه دليل.

وليست «لا» عامله فى الخبر ، بل هى مع اسمها بمنزله اسم واحد مرفوع بالابتداء ،

1- البيت بلا نسبه فى : تخليص الشواهد ص 166 ، 402 ، وتذكره النحاه ص 529 ، 538 ، وخزانه الأدب 4 / 57 ، والدرر 2 / 215 ، وهمع الهوامع 1 / 145. والشاهد فيه قوله «ولا زيد» حيث أعمل «لا» النافيه للجنس فى المعرفه ، والذى سوغ ذلک أنه أراد : لا مثل زيد فى براءته من الحمى وسلامه الجوانح.

2- م : وقولى : «وعمل إن فتنصبها ؛ لأنها نقيضتها» مثال ذلک قولک : لا غلام رجل قائم ، ولا خيرا من زيد ذاهب. أه.
3- م : وقولى : «فإن كان مفردا» بنى معها على الفتح ، وحذف التنوين ، مثال ذلک قولک : لا رجل فى الدار. أه.
4- ما بين المعكوفين سقط فى أ.
5- م : وقولى : «إن كان ظرفا أو مجرورا ، جاز إثباته وحذفه» مثال ذلک قولک : لا رجل فى الدار ، ولا رجل عندک ، وإن شئت حذفتهما ، إذا دل دليل عليهما. أه.

والخبر للمجموع.

هذا حكم الاسم الواقع بعدها إن لم يكن له عامل ، فإن كان له عامل مضمر ، لم تؤثر فيه ؛ نحو قولك : «لا أهلا ولا مرحبا».

وإذا أتبعت الاسم فى هذا الباب ، فإن كان معربا ، فإن أتبعته بغير بدل ، أو عطف نسق - جاز لك (1) وجهان : النّصب على اللفظ ، والرفع على الموضع ؛ نحو قولك : «لا مثلك عالما» ، بنصب «عالم» ورفعه.

وإن أتبعته ببدل ، فإن كان المبدل مقرونا ب- «إلا» فقد تقدّم حكمه فى باب الاستثناء ، وإن لم يكن مقرونا بها ، فإن أبدلته على اللفظ ، فالنّصب ؛ نحو قولك : «لا مثلك صاحب دابه» ، «ولا مثلك رجلا عندنا».

وإن أبدلته على الموضع ، رفعت ، إلا أن يكون المبدل (2) معرفه ، فلا يجوز فيه إلا الرفع على الموضع ؛ نحو : لا مثلك فى الدار زيد ولا عمرو.

وإن أتبعته بعطف نسق ، فإن لم تدخل على المعطوف «لا» ، جاز النصب على اللفظ والرفع على الموضع (3) ، إن كان المعطوف نكره ؛ فتقول : لا غلام رجل وامرأه فى الدار ، بنصب امرأه ورفعها.

وقد حكى الأخفش ، البناء على الفتح على نيه «لا» (4).

وإن / كان معرفه ، لم يجز فيه إلا الرفع على الموضع ، نحو قولك : «لا غلام رجل فى الدار وعمرو» ، وإن [دخلت عليه «لا» فإن](5) قدرتها تكرارا للأولى ، فالأمر على ما كان عليه ، لو لم تكرر (6).

1- زاد فى أ: فإن لم يدخل على المعطوف جاز لك.
2- فى أ: البدل.
3- فى ط : اللفظ.
4- م : وقولى : «وقد حكى الأخفش البناء على الفتح على نيه لا» مثال ذلك : لا غلام رجل وامرأه فى الدار. أه.
5- سقط فى ط.
6- م : وقولى : «فالأمر على ما كان عليه لو لم تكرّر» مثال ذلك : لا غلام رجل فى الدار ولا امرأه ، وإن شئت قلت : ولا امرأه. أه.

وإن قدرتها مستأنفه ، جاز فى الاسم بعدها ما كان يجوز فيه ، لو انفردت من إجرائها مجرى «إنّ» تاره ، و «ليس» أخرى (1) ، وإن كان الاسم الواقع بعدها مبنيّا ، كان حكمه فى الإتباع كحكم المعرب فى جميع ما ذكر (2) ، إلا أنه يجوز فى [نعته](3) ؛ إن كان مفردا ، ولم يفصل بينهما أن يجعل معه كالشىء الواحد ؛ فيبنيان ؛ فتقول : لا رجل ظريف فى الدار ، وقد تدخل «لا» على المضاف إلى معرفه ؛ إذا قدّرت إضافته غير محضه ، ولا بدّ إذ ذاک من الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، باللام إصلاحا للّفظ ؛ نحو قولهم : «لا أبا لک» ، وقد [لا](4) يؤتى بها فى الضروره ؛ نحو قوله [من الوافر] :

131 - أبالموت الّذى لا بدّ أنّى

ملاق - لا أباک - تخوّفينى؟ (5)

وإذا دخلت ألف الاستفهام على «لا» فإن بقيت على معناها من النّفى ، كانت بمنزلتها قبل دخول الهمزه عليها فى جميع ما ذكر ؛ ومن ذلک قولهم : «ألا قماص بالعير».

1- م : وقولى : «وإن قدّرتها مستأنفه ، جاز فى الاسم الذى بعدها ما كان فيه ، لو انفردت ، من إجرائها مجرى إن تاره ، وليس أخرى» مثال ذلک قولک : لا غلام رجل فى الدار ، ولا امرأه ، بغير تنوين. أه.
2- م : وقولى : «وإن كان الاسم الواقع بعدها مبنيّا ، كان حكمه فى الإتباع كحكم المعرب فى جميع ما ذكر» تمثيل ذلک كتمثيل المعرب فى جميع ما ذكر ؛ إلا أنک تبدل من الاسم المعرب مبنيا. أه.
3- فى ط : لغه.
4- سقط فى ط.
5- البيت لأبى حيه النميرى. والشاهد فيه قوله : «لا أباک» حيث استعمل كلمه «أبا» اسما ل- «لا» النافيه للجنس ، منصوبه بالألف ، وأضافها إلى ضمير المخاطبه ، وهذا دليل على أن قولهم : «لا أبا لک» من باب الإضافه ، واللام مقحمه بين المضاف والمضاف إليه ، ولو لا ذلک لم تثبت الألف فى «أبا». ينظر : خزانه الأدب 4 / 100 ، 105 ، 107 ، والدرر 2 / 219 ، وشرح شواهد الإيضاح ص 211 ، ولسان العرب (خعل) (أبى) (فلا) ، وبلا نسبه فى الأشباه والنظائر 3 / 132 ، والخصائص 1 / 345 ، وشرح التصريح

2 / 26 ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ص 501 ، وشرح شذور الذهب ص 424 ، وشرح المفصل 2 / 105 ، واللامات ص 103 ، والمقتضب 4 / 375 ، والمنصف 2 / 337 ، وهمع الهوامع 1 / 337.

وإن دخلها معنى التحضيض ، كان الاسم الذى بعدها على فعل مضمر ، ولم تعمل شيئا (1).

وإن دخلها معنى التمنّى ، كان حكم الاسم الذى بعدها كحكمه قبل دخول الهمزه عليها (2) ، إلا أنّها لا يكون لها خبر ، ولا تتبع الاسم الذى بعدها ، إلا على لفظه خاصه (3).

* * *

1- م : وقولى : «وإن دخلها معنى التحضيض ، كان الاسم الذى بعدها على فعل مضمر ؛ ولم تعمل شيئا» مثال ذلک قولک : ألا رجلا كريما ، أى : ألا تقصد رجلا كريما. أه.
2- م : وقولى : «وإن دخلها معنى التمنى ، كان حكم الاسم الذى بعدها كحكمه قبل دخول الهمزه عليها» مثال ذلک قولک : ألا مال وإن شئت ألا مال ومن ذلک قوله [من الطويل] : ألا رجل يرثى لشجو أبى الفضل ..... بعبره عين دمعها ..... [صدر بيت لعباس بن الأحنف وعجزه : ..... واكف السجل ينظر : ديوانه / 235 ، تذكره النحاه / 303]. أه.
3- م : وقولى : «ولا تتبع الاسم الذى بعدها إلا على اللفظ خاصه» أعنى أنک تقول : لا مال كثيرا ولا يجوز رفع كثير. أه.

وهى : الباء ، والكاف ، ولام الجرّ ، وواو القسم وباؤه ، وواو ربّ وفاؤها ، والميم المكسوره والمضمومه فى القسم ؛ نحو : م الله ، وم الله ، وهمزه الاستفهام ، وهاء التنبيه ، وقطع ألف الوصل ، و «من» فى القسم ، و «من» ، و «إلى» ، و «عن» ، و «على» [و «فى»](1) ، و «حاشا» و «حشى» ، و «حتى» و «خلا» ، و «عدا» ، و «ربّ» ، و «مذ» ، و «منذ» ، و «لو لا» (2) ، و «لعل» مكسوره اللام ، ومفتوحتها ، ومن ذلک قوله [من الوافر] :

132 - لعلّ الله فضّلكم علينا

بشىء أنّ أمّكم شريم (3)

/ يروى بكسر اللّام وفتحها.

وتنقسم بالنظر إلى ما تجرّه ثلاثه أقسام :

قسم لا يجرّ إلا المضمر ، وهو : «لو لا» ؛ ومن ذلک قوله [من الطويل] :

133 - وكم موطن لولاى طحت كما هوى

بأجرامه من قلّه النّيق منهوى (4)

1- سقط فى ط.
2- فى أ: ولولى.
3- البيت بلا نسبه فى : أوضح المسالک 3 / 7 ، والجنى الدانى ص 584 ، وجواهر الأدب ص 403 ، وخزانه الأدب 10 / 422 ، 433 ، 430 ، ورصف المبانى ص 375 ، وشرح الأشمونى 2 / 284 ، وشرح التصريح 2 / 2 ، وشرح ابن عقيل ص 351 ، وشرح قطر الندى ص 249 ، والمقاصد النحويه 3 / 247. والشاهد فيه : قوله «لعل الله» حيث جاءت لعل حرف جر على لغه عقيل.
4- البيت ليزيد بن الحكم يعاتب ابن عمه وقيل أخاه. والموطن : المشهد من مشاهد الحرب. طحت : هلكت ، والأجرام : الأجساد. النيق : أعلى الجبل ، منهوى : ساقط. وفى البيت شاهدان أولهما قوله : «لولاى» حيث

جاء بضمير الخفض بعد «لو لا» وهى من حروف الابتداء. قال سيبويه فى باب ما يكون مضمرا فيه الاسم متحولا عن حاله إذا أظهر بعده : وذلک «لولاک» و «لولاى» إذا أضمرت الاسم فيه جر ، وإذا أظهرت رفع ، ولو جاءت علامه الإضمار على القياس لقلت : «لو لا أنت» الكتاب 2 / 373. والشاهد الثانى قوله : «لولاى» ؛ حيث جرّت مضمرا ، وهو ياء المتكلم. ينظر : الأزهيه ص 171 ، وخزانه الأدب 5 / 336 ، 337 ، 342 ، والدرر 4 / 175 ، وسر صناعه الإعراب ص 395 ، وشرح أبيات سيبويه 2 / 202 ، وشرح المفصل 3 / 118 ، 9 / 23 ، والكتاب 2 / 374 ، ولسان العرب (جرم) (هوى) ، وبلا نسبه فى الإنصاف 2 / 691 ، والجنى الدانى ص 603 ، وجواهر الأدب ص 397 ، وخزانه الأدب 10 / 333 ، ورصف المبانى ص 295 ، وشرح الأشمونى 2 / 285 ، وشرح ابن عقيل 353 ، ولسان العرب (إما لا) ، والممتع فى التصريف 1 / 191 ، والمنصف 1 / 72 ويروى الشطر الأول فى اللسان : وكم منزل لولاى طحت كما هوى .....

وقسم ، لا يجرّ إلا الظّاهر (1) ؛ وهو : هاء التّنبيه ، وهمزه الاستفهام ، وقطع ألف الوصل ، و «من» [فى القسم](2) ، والميم المكسوره ، والمضمومه فى القسم

1- م : باب حروف الخفض قولى : «وقسم لا يجر إلا الظاهر» إلى آخره ، مثال الجر بهاء التنبيه وهمزه الاستفهام وقطع ألف الوصل فى القسم : ها الله ليقومن زيد ، وآلله ليقومن زيد ، وألله ليقومنّ بكر ، ومثال الجر بالميم المكسوره والمضمومه فى القسم - أيضا - قولک : م الله لأفعلن ، وم الله لأخرجن ، ومثال الجر بواو رب قوله : [من الطويل] ومثلک بيضاء العوارض طفله ..... [صدر بيت لامرىء القيس ، وعجزه : ..... لعوب تنسّينى إذا قمت سربالى ينظر ديوانه ص 30 ، والأزهيه ص 232 ، وخزانه الأدب 1 / 66 ، ولسان العرب (نسا) ، والمنصف 1 / 93 ، وتاج العروس (نسى) ، وبلا نسبه فى مغنى اللبيب 2 / 472] ومثال الجر بفائها قوله : [من الطويل] فمثلک حبلى قد طرقت ومرضع ..... [صدر بيت لامرئ القيس وعجزه : ..... فألهيتها عن ذى تمائم مغيل ينظر فى ديوانه ص 12 ، الأزهيه ص 244 ، والجنى الدانى ص 75 ، وجواهر الأدب ص 63 ، وخزانه الأدب 1 / 334 ، والدرر 4 / 193 ، وشرح أبيات سيبويه 1 / 450 ، وشرح شذور الذهب ص 416 ، وشرح شواهد المغنى 1 / 402 ، 463 ، والكتاب 2 / 163 ، ولسان العرب (رضع) (غيل) ، والمقاصد النحويه 3 / 336 ، وتاج العروس (غيل) ، وبلا نسبه فى أوضح المسالک 3 / 73 ، ورصف المبانى ص 387 ؛ وشرح الأشمونى 2 / 299 ، وشرح ابن عقيل ص 372 ، ومغنى اللبيب 1 / 136 ، 161 ، وهمع الهوامع 2 / 36 ، وتاج العروس (باب الألف اللينه «الفاء» (وفيه «محول» مكان «مغيل»)] ومثال الجرّ ب- «مذ» ، و «منذ» قولک : «ما رأيته منذ ثلاثه أيام ، أو مذ ثلاثه أيام» ومثاله بكاف التشبيه قولک : جاء الذى كزيد ، ومثاله ب- «حتى» قولک : قام القوم حتى زيد. أه.
2- سقط فى ط.

[أيضا](1) ، وواو «ربّ» ، وفاؤها ، و «مذ» ، و «منذ» وكاف التّشبيه [وحتى](2).

فأمّا قوله [من الرجز] :

134 - فلا أرى بعلا ولا حلائلا

كه (3) ولا كهنّ إلا

حاظلا (4)

وقول الآخر [من الوافر] :

135 - فلا والله يلفى أناس

فتى حتّاک يابن أبى يزيد (5)

فضروره.

وقسم ، يجرّ الظّاهر والمضمر ؛ وهو : ما عدا ذلک من حروف الخفض (6).

والحروف التى تجرّ الظاهر وحده ، أو مع المضمر ، منها ما يجرّ بعض الظّواهر دون بعض (7) ؛ وهو : لام القسم ، والميم المكسوره والمضمومه ، وهاء التنبيه ، وهمزه

1- سقط فى ط.
2- سقط فى ط.
3- فى أ: كهو.
4- البيت لرؤبه والشاهد فيه قوله : «كه» و «كهن» حيث جر الضمير فى الموضعين ، بالكاف ، للضروره الشعريه إذ الأصل أن تجر الظاهر ينظر : ديوانه ص 128 ، وخزانه الأدب 10 / 195 ، 196 ، والدرر 5 / 268 ، 4 / 152 وشرح أبيات سيبويه 2 / 163 ، وشرح التصريح 2 / 4 ، والمقاصد النحويه 3 / 256 ، وللعجاج فى الكتاب 2 / 384 ، وليس فى ديوانه ، وبلا نسبه فى أوضح المسالک 3 / 18 ، وجواهر الأدب ص 124 ، ورصف

المبانى ص 204 ، وشرح الأشمونى 2 / 286 ، وشرح ابن عقيل ص 357 ، وشرح عمده الحافظ ص 269 ، وهمع الهوامع 2 / 30.
5- البيت بلا نسبه فى : الجنى الدانى 544 ، وجواهر الأدب 408 ، وخزانه الأدب 9 / 474 ، 475 ، والدرر 4 / 111 ، ورصف المبانى 185 ، وشرح الأشمونى 2 / 286 ، وشرح ابن عقيل ص 355 ، والمقاصد النحويه 3 / 265 ، وهمع الهوامع 2 / 23. والشاهد فيه : قوله «حتاک» حيث جرت «حتى» الضمير ، وهذا لا يكون إلا فى الضروره الشعريه إذ الأصل أن «حتى» تجر الظاهر.
6- م : وقولى : «وقسم يجر الظاهر والمضمر : وهو ما عدا ذلک ...» الذى يجر الظاهر والمضمر هو الباء ولام الجر ومن وإلى وعن وعلى وفى وحاشى وخلا وعدا ورب ولعل. أه.
7- م : وقولى : «ومنها ما يجر بعض الظواهر دون بعض ...» إلى آخره ، مثال جر اسم الله تعالى بالقسم قولک : لله لا يبقى أحد ، وقد تقدم تمثيل جر الميم المكسوره والمضمومه وهاء التنبيه وهمزه الاستفهام وقطع ألف الوصل. أه.

الاستفهام ، وقطع ألف الوصل ؛ لا تجرّ إلا اسم الله تعالى ؛ فى القسم.

وتاء القسم : لا تجرّ إلا اسم الله تعالى ، أو : الرّبّ ، قالوا : «تربّ الكعبه».

و «من» فى القسم ، لا تجرّ إلا : الربّ (1) ، و «ربّ» ، وفاؤها ، وواوها (2) لا تجرّ من الظّواهر إلا النّكرات.

و «مذ» ، و «منذ» (3) لا تجران إلا أسماء الزمان.

ومنها ما يجرّ كلّ ظاهر ؛ وهو : ما عدا ذلک (4).

وتنقسم أيضا بالنظر إلى استعمالها حرفا وغيره ، أربعه أقسام :

قسم ، يستعمل حرفا واسما ، وهو : «مذ» ، و «منذ» ، و «عن» ، ف- «مذ» ، و «منذ» ، يكونان اسمين إذا ارتفع ما بعدهما (5) ، ويكونان حرفين إذا انجرّ ما بعدهما.

و «عن» تكون اسما إذا دخل عليها حرف خفض ؛ نحو قوله [من البسيط] :

136 - فقلت للرّكب لمّا أن علا بهم

من عن يمين الحبيّا نظره قبل (6)

وإذا أدى جعلها حرفا إلى تعدى فعل المضمر المتّصل إلى ضميره المتصل ، نحو قوله

1- م : وقولى : «ومن فى القسم لا يجرّ إلا الربّ» مثال ذلک قولک : من ربى لأقومن. أه.
2- م : وقولى : «ورب وفاؤها وواوها» مثال جر الظاهر قولک : ربّ رجل عالم لقيته ، وقد تقدم تمثيل جر واو ربّ وفائها للنكره. أه.
3- م : وقولى : «ومذ ومنذ» مثال ذلک قولک : ما رأيته منذ ثلاثه أيام ، ومذ أربعه أيام. أه.
4- م : وقولى : «ومنها ما يجر كل ظاهر ، وهو ما عدا ذلک» الذى يجر كل ظاهر هو كل ما يجر الظاهر والمضمر ، ما عدا رب ؛ فإنها لا تجر إلا النكره ،

وقد تقدم تبيينه ، وحتى وكاف التشبيه وواو القسم مما يجر الظاهر دون المضمر. أه.
5- م : وقولى : «مذ ومنذ يكونان اسمين إذا ارتفع ما بعدهما» مثال ذلك قولك : ما رأيته مذ يومان ، ومنذ عامان. أه.
6- البيت للقطامى. والشاهد فيه : قوله : «من عن يمين الحبيا» حيث جاءت «عن» اسما بمعنى : جانب. ينظر : ديوانه ص 28 ، وأدب الكاتب ص 504 ، وشرح المفصل 8 / 41 ، واللسان (عنن) ، (حبا) والمقاصد النحويه 3 / 297 ، وهو بلا نسبه فى أسرار العربيه ص 55 ، والجنى الدانى ص 243 ، وجواهر الأدب ص 322 ، ورصف المبانى ص 367.

[من البسيط] :

137 - دع (1) عنک نهبا صيح

فی حجراته

ولكن حديثا ما حديث الرّواحل (2)

وتكون حرف خفض ، فيما عدا ذلک.

وقسم ، يستعمل حرفا وفعلا (3) ، وهو : حاشا ، وحشى ، وخلا ، وعدا ،

1- فی أ: ودع.
2- هذا بيت من أبيات لامرئ القيس وسببها أن امرأ القيس بعد أن قتل أبوه ، ذهب يستجير بالعرب ، فبعض يقبله وبعض يرده ، فطمعت فيه العرب. وفی أثناء ذلک نزل على خالد بن سدوس بن أصمع النبهانى الطائى ، فأغار عليه باعث بن حويص الطائى وذهب بإبله ، فقال له جاره خالد : أعطنى صنائعک ورواحلک حتى أطلب عليها مالک. ففعل امرؤ القيس ، فانطوى عليها ، ويقال بل لحق بالقوم فقال لهم : أغرتم على جارى يا بنى جديله؟ قالوا : والله ما هو لک بجار. قال : بلى والله ، ما هذه الإبل التى معكم إلا كالرواحل التى تحتى. فقالوا : هو كذلک. فأنزلوه ، وذهبوا بها. فقال امرؤ القيس فيما هجاه به : «دع عنک نهبا» البيت. يقول لخالد : دع النهب الذى نهبه باعث ، ولكن حدثنى عن الرواحل التى ذهبت بها أنت. وهذا البيت صار مثلا يضرب لمن ذهب من ماله شىء ، ثم ذهب بعده ما هو أجل منه. والنهب : الغنيمه وكل ما انتهب. وهو على حذف مضاف ، أى ذكر نهب. و «صيح» : مجهول صاح ، وفی حجراته نائب الفاعل. والحجرات ، بفتح الحاء المهمله والجيم : جمع حجره بسكون الجيم ، كتمرات جمع تمره. والحجره : الناحيه ، والجمله صفه نهب ، أى : صيح عليه فی حجراته. و «حديثا» عامله محذوف ، أى ولكن حدثنى حديثا. وما استفهاميه مبتدأ وحديث خبره. يقول : اترک ذكر الذى انتهبه باعث وحدثنى عن الرواحل التى أنت ذهبت بها. ويروى : فدع عنک نهبا صيح فی حجراته ..... وهو الأصح - كما فی اللسان - لاستقامه وزن البيت شعريّا وهو مثل للعرب يضرب لمن ذهب من ماله شىء ثم ذهب بعده ما هو أجل منه. والشاهد فيه قوله : «دع عنک»

حيث جاءت «عن» اسما ؛ لأن جعلها حرفا ، هنا ، يؤدى إلى تعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل ، وذلک لا يجوز إلا فى أفعال القلوب وما حمل عليها. ينظر : ديوانه ص 94 ، وخزانه الأدب 10 / 159 ، 11 / 177 ، والدرر 4 / 140 ، وشرح شواهد المغنى 1 / 440 ، ولسان العرب (صيح) ، (حجر) ، (رسس) ، (سقط) ومغنى اللبيب 1 / 150 ، والمقاصد النحويه 3 / 307 ، وهمع الهوامع 2 / 29 ، وبلا نسبه فى الجنى الدانى ص 244.

3- م : وقولى : «وقسم يستعمل حرفا وفعلا ...» إلى آخره ، وقد تقدّم تبيين النصب والخفض بحاشى وحشى وخلا وعدا فى باب الاستثناء. أه.

فتكون (1) أفعالا إذا نصبت ما بعدها ، وتكون حروفا إذا خفضته.

وقسم ، يستعمل حرفا واسما وفعلا ، وهو : على ، تكون اسما إذا دخل عليها حرف خفض /.

نحو قوله [من الطويل] :

138 - غدت من عليه (2)

بعد ما تمّ ظمؤها

تصلّ ، وعن قيض بزيزاء مجهل (3)

1- فى أ: تكون.
2- فى ط : عليها.
3- البيت لمزاحم العقيلى ويروى هكذا : غدت من عليه بعد ما تم خمسها تصل وعن قيض ببيداء مجهل «غدت من عليه» إلخ قال القالى (فى شرح اللباب) : غدا بمعنى صار ، يقال : غدا زيد أميرا ، أى صار ، وأنشد البيت. وقال : أى انصرفت القطاه من فوقه. فهو غير مخصص بوقت دون وقت ، بخلاف ما إذا استعمل فى غير معنى صار ، فإنه يختص بوقت الغداه ، تقول : غدا زيد قائما ، أى ذهب بالغداه. فمعنى غدت صارت ، إذ لا يريد انصرفت وانفلتت فى وقت الغداه فقط. و (الظمء) ، بالكسر وسكون الميم مهموز الآخر : مده صبرها عن الماء وهو ما بين الشرب إلى الشرب. قال ابن السكيت (فى كتاب المعانى) : قوله «بعد ما تم ظمؤها» أى أنها كانت تشرب فى كل ثلاثه أيام أو أربعه مره ، فلما جاء ذلك الوقت طارت. وروى المبرد (فى الكامل): «بعد ما تم خمسها» بكسر الخاء ، وقال : الخمس : ظمء من أظمائها ، وهى أن ترد ثم تغب ثلاثا ثم ترد ، فيعتد بيومى وردها مع ظمئها فيقال خمس. هذا كلامه. وظاهره أن الخمس من أظماء القطا ، وليس كذلك إنما هو للإبل. قال ابن السيد : الخمس : ورود الماء فى كل خمسه أيام. ولم يرد أنها تصبر عن الماء خمسه أيام ، إنما هذا للإبل لا للطير ولكنه ضربه مثلا. هذا قول أبى حاتم ، ولأجل ذلك كانت روايه من روى «ظمؤها» أحسن وأصح معنى. وظاهر هذا أيضا أن الظمء لا يختص بالإبل. ويؤيده قول صاحب القاموس : والظمء بالكسر : ما بين الشربين والوردين ،

وهو من الظمأ كالعطش ، وزنا ومعنى ، أو أشد العطش وأهونه وأخفه. قاله أبو زيد. لكن صاحب الصحاح خصه بالإبل ، قال : الظمء ما بين الوردين ، وهو حبس الإبل عن الماء إلى غايه الورد. و «تصل» ، أى تصوت ، جمله حاليه ، وإنما يصوت حشاها من يبس العطش ، فنقل الفعل إليها ، لأنه إذا صوت حشاها فقد صوتت. وإنما يقال لصوت جناحها : الحفيف. قال أبو حاتم : ومعنى تصل تصوت أحشاؤها من اليبس والعطش. والصليل : صوت الشىء اليابس ، يقال جاءت الإبل تصل عطشا. وقال غيره : أراد أنها تصوت فى طيرانها. (وعن قيض) إن كان معطوفا على عليه ففيه شاهد آخر وهو اسميه عن ، وإن كان معطوفا على من عليه فعن حرف. واقتصر اللخمى على الأول. والقيض بفتح القاف : قشر البيضه الأعلى ، وإنما أراد قشر البيضه التى خرج منها فرخها أو قشر البيضه التى فسدت فلم يخرج منها فرخ. والشاهد فيه : قوله «من عليه» حيث جاءت «على» اسما مجرورا ب- «من». ينظر : أدب الكاتب ص 504 ، والأزهيه ص 194 ، وخزانه الأدب 10 / 147 ، 150 ، والدرر 4 / 187 ، وشرح التصريح 2 / 19 ، وشرح شواهد الإيضاح ص 230 ، وشرح شواهد المغنى 1 / 425 ، وشرح المفصل 8 / 38 ، ولسان العرب (صلل) ، (علا) ، والمقاصد النحويه 3 / 301 ، ونوادر أبى زيد ص 163 ، وبلا نسبه فى أسرار العربيه ص 103 والأشباه والنظائر 3 / 12 ، وأوضح المسالک 3 / 58 ، وجمهره اللغه ص 1314 ، والجنى الدانى ص 470 ، وجواهر الأدب ص 375 ، وخزانه الأدب 6 / 535 ، ورصف المبانى ص 371 ، وشرح الأشمونى 2 / 296 ، وشرح ابن عقيل ص 367 ، والكتاب 4 / 231 ، ومجالس ثعلب ص 304 ، ومغنى اللبيب 1 / 146 ، 2 / 532 ، والمقتضب 3 / 53 ، وهمع الهوامع 2 / 36.

وإذا أدّى - أيضا - جعلها حرفا إلى تعدّى فعل المضمر المتصل إلى مضمره المتصل ؛ نحو قوله [من المتقارب] : (1)

139 - هوّن عليک ، فإنّ الأمور

بكفّ الإله مقاديرها (2)

وتكون فعلا إذا رفعت الفاعل (3).

1- فى أ: ضميره.
2- البيت للأعور الشنى وهو بشر بن منقذ. والشاهد فيه : قوله «عليک» فإن «على» هنا اسم ؛ لأن مجرورها وفاعل ما تعلقت به ضميران لمسمى واحد ، وذلک لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل فى غير باب «ظن ، وفقد وعدم». ينظر : الكتاب 1 / 64 ، والمغنى 146 ، 487 ، 532 ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى 427 ، 874 ، والبحر المحيط 1 / 235 ، والمقتضب 4 / 196 ، والإيضاح 215 ، وشرح الألفيه للمرادى 2 / 221 ، وتمهيد القواعد 2 / 45.
3- م : وقولى : «وتكون فعلا إذا رفعت الفاعل» مثال ذلک قوله [من الرمل] : ..... وعلا الخيل دماء كالشّقر [عجز بيت لطرفه بن العبد وصدره : وتساقى القوم كأسا مره ..... ينظر فى ديوانه ص 55 ، ولسان العرب (شقر) ، (سقى) ، (علا) ، وتهذيب اللغه 8 / 314 ، وتاج العروس (شقر) ، (سقى) ، (علا) ، وبلا نسبه فى جمهره اللغه ص 730 ، وأساس البلاغه (شقر)]. أه.

وتكون حرفا فيما عدا ذلک.

وقسم لا يستعمل إلا حرفا ، وهو : ما عدا ذلک.

فأمّا قوله [من الوافر] :

140 - وزعت بكالهراوه (1)

أعوجىّ

إذا ونت الرّياح جرى وثابا (2)

فضروره.

ولا بدّ لحروف الجرّ مما تتعلّق به ، إلا : لو لا ، ولعلّ ، وحروف الجرّ الزوائد ؛ نحو قولهم : «بحسبک زيد».

ولا يجوز إضمار حرف الخفض (3) وإبقاء عمله إلا فى ضروره ؛ نحو قوله [من البسيط] :

141 - لاه ابن عمّک لا أفضلت فى حسب

عنّى ، ولا أنت ديّانى فتخزونى (4)

1- فى ط : بالكالهراوه.
2- البيت لابن غاديه السلمى ويروى عجزه هكذا : ..... إذا جرت الرياح جرى وثابا والشاهد فى قول : «بكالهراوه» حيث جاءت الكاف اسما مجرورا بالباء وهو ضروره. ينظر : جمهره اللغه ص 1318 ، ورصف المبانى ص 196 ، وسر صناعه الإعراب ص 286 ، ولسان العرب (وثب) ، (ثوب).
3- فى أ: الجر.
4- البيت لذى الإصبع العدوانى من قصيده طويله قالها فى ابن عم له كان ينافسه ويعاديه ، ونسب إلى «كعب الغنوى». و «أفضل» : إذا زاد على الواجب فى العطاء. «الحسب» : ما يعده الإنسان من مآثر نفسه. «الديان» : القيم بالأمر المجازى به ، وهو فعال من الدين وهو الجزاء ، وفى القاموس

: الديان : القهار ، والقاضى ، والحاكم ، والمجازى الذى لا يضيع عملا ، بل يجزى بالخير والشر. والشاهد فيه قوله : «لاه ابن عمک» أراد : لله ابن عمک فحذف اللام من لفظ الجلاله وبقى عملها ، وهو ضروره. ينظر : أدب الكاتب ص 513 ، والأزهيه ص 279 ، وإصلاح المنطق ص 373 ، والأغانى 3 / 108 ، وأمالى المرتضى 1 / 252 ، وجمهره اللغه ص 59 ، وخزانه الأدب 7 / 173 ، 177 ، 184 ، 186 ، والدرر 4 / 143 ، وسمط اللآلى ص 289 ، وشرح التصريح 2 / 15 ، وشرح شواهد المغنى 1 / 430 ، ولسان العرب (فصل) ، (دين) ، (عنن) ، (لوه) ، (خزا) ، والمؤتلف والمختلف ص 118 ، ومغنى اللبيب 1 / 147 ، والمقاصد النحويه 3 / 286 ، ولكعب الغنوى فى الأزهيه ص 97 ، وبلا نسبه فى الأشباه والنظائر 1 / 263 ، 2 / 121 ، 303 ، والإنصاف 1 / 394 ، وأوضح المسالک 3 / 43 ، والجنى الدانى ص 246 ، وجواهر الأدب ص 323 ، وخزانه الأدب 10 / 124 ، 344 ، والخصائص 2 / 288 ، ورصف المبانى ص 254 ، 368 ، وشرح الأشمونى 2 / 215 وشرح ابن عقيل ص 364 ، وشرح المفصل 8 / 53 ، وهمع الهوامع 2 / 29.

أو فى نادر كلام ؛ نحو ما حكى من قول بعضهم : «خير ، عافاک الله» ، أى : على خير.

ولا تفصل بين حرف الجر والمجرور ، إلا فى نادر كلام ، نحو ما حكاه الكسائىّ (1) من قول بعضهم : «أخذنه بأرى ألف درهم».

أو فى ضروره شعر ؛ نحو قوله [من الطويل] :

142 - مخلّفه لا يستطاع ارتقاؤها

وليس إلى منها النّزول سبيل (2)

وأما «من» فإنّها تكون زائده لاستغراق الجنس ؛ نحو قولک : «ما جاءنى من رجل» ، أو لتأكيد استغراقه ؛ نحو قولک : «ما جاءنى من أحد».

ولا تزاد إلا بشرطين.

أحدهما : أن يكون الاسم الذى تدخل عليه نكره.

والآخر : أن يكون الكلام غير موجب ، وأعنى بذلک : النّفى والنّهى والاستفهام.

وتكون لابتداء الغايه فى غير الزمان ؛ فتقول : «سرت من البصره إلى الكوفه» ، «وضربت من الصّغير إلى الكبير».

1- على بن حمزه بن عبد الله الأسدى بالولاء ، الكوفى ، أبو الحسن الكسائى : إمام فى اللغه والنحو والقراءه. من تصانيفه «معانى القرآن» و «المصادر» و «الحروف» و «القراءات» و «النوادر» و «المتشابه فى القرآن» و «ما يلحن فيه العوام». توفى بالرى فى العراق سنه 189 ه. انظر : ابن خلكان 1 / 330 ، تاريخ بغداد 11 / 403 ، الأعلام 4 / 283.
2- البيت بلا نسبه فى : الخصائص 2 / 395 ، 3 / 107 ، ورصف المبانى ص 255. والشاهد فيه : قوله «وليس إلى منها النزول» حيث فصل بين الجار «إلى» والمجرور «النزول» ، وهو ضروره.

فأمّا قوله [من الطويل] :

143 - من الصّبح حتّى تغرب الشّمس لا ترى(1)

من القوم إلا خارجيّا مسوّما (2)

فيتخرّج هو وأمثاله على حذف مضاف ؛ كأنّه قال : من طلوع الصبح (3).

وللغايه ، وهى الداخله على محل ابتداء الفعل وانتهائه ؛ نحو قولک : «أخذت الدّراهم من الكيس» /.

وللتبعيض ؛ نحو قولک : «قبضت من الدّراهم».

وأمّا «حتّى» : فتكون لانتهاء الغايه : فإن لم يكن ما بعدها جزءا مما قبلها ، فالفعل غير متوجه عليه ؛ نحو قولک : «سرت حتّى اللّيل» ، فالسير غير واقع فى الليل.

وإن كان جزءا منه ، واقترنت بالكلام قرينه دالّه على أنه داخل فى المعنى مع ما قبله ، أو خارج عنه ، كان بحسب تلک القرينه ، نحو قولک : «صمت الأيّام حتّى يوم الفطر».

وإن لم يقترن به قرينه ، كان ما بعدها داخلا فى المعنى مع ما قبلها (4) ؛ نحو قولک : «صمت الأيّام حتّى يوم الخميس».

وأمّا «إلى» فإنّها - أيضا - لانتهاء الغايه ، وما بعدها غير داخل فيما قبلها (5) ، إلا أن تقترن بالكلام قرينه تدلّ على خلاف ذلک ؛ نحو قولک (6) : «اشتريت الشّقّه إلى طرفها».

1- فى أ: ترا.
2- البيت : للحصين بن الحمام. والشاهد : فيه قوله : «من الصبح» حيث دخلت «من» على زمان ، فوجب تقدير مجرور غير زمان محذوف أقيم الزمان المضاف إليه مقامه ، والتقدير : من طلوع الصبح. ينظر : شرح اختيارات المفصل / 329 ، وهو بلا نسبه فى رصف المبانى / 321.
3- فى أ: الشمس.

4- فى أ: قبله.
5- قال ابن هشام وهو الصحيح لأن الأكثر فى الاستعمال عدم الدخول فيجب الحمل عليه عند التردد. قلت وهو قول أكثر المحققين ، لأن الأكثر مع القرينه ألا يدخل ، فيحمل عند عدمها على الأكثر ، وأيضا فإن الشىء لا ينتهى ما بقى منه شىء ، إلا أن يتجوز فيجعل القريب الانتهاء انتهاء. ولا يحمل على المجاز ما أمكنت الحقيقه. فهو إذن غير داخل ينظر الجنى الدانى ص 385.
6- فى أ: قولهم.

وأمّا «ربّ» فلتقليل الشىء فى نفسه ؛ نحو قوله [من الطويل] :

144 - ألا ربّ مولود وليس له أب

وذى ولد لم يلده أبوان (1)

يعنى بالمولود : عيسى ، وبذى الولد : آدم ، صلوات الله عليهما.

أو تقليل نظيره ؛ وذلک فى المباهاه (2) ، والافتخار ؛ نحو قوله [من الطويل] :

145 - فيا ربّ يوم قد لهوت وليله

بآنسه كأنّها خطّ تمثال (3)

كأنّه قال : الأيام التى لهوت فيها والليالى يقلّ وجود مثلها لغيرى ، وهى جواب كلام (4) ملفوظ به ، أو مقدّر ؛ وكذلک تقع واو ربّ وفاؤها أول الكلام ؛ (5) لأنّهما

1- وفى البيت شاهدان : أولهما مجىء «رب» للتقليل ، فإن الشاعر أراد عيسى وآدم ، كما أراد القمر فى البيت الذى يليه ، وهو : وذى شامه سوداء فى حر وجهه مجلله لا تنقضى بأوان وثانيهما قوله : «لم يلده» والأصل : لم يلده ، فسكن اللام للضروره الشعريه ، فالتقى ساكنان ، فحرک الثانى بالفتح ؛ لأنه أخف. ينظر البيت لرجل من أزد السراه فى : شرح التصريح 2 / 18 ، وشرح شواهد الإيضاح ص 257 ، وشرح شواهد الشافيه ص 22 ، والكتاب 2 / 266 ، 4 / 115 ، وله أو لعمرو الجنبى فى خزانه الأدب 2 / 381 ، والدرر 1 / 173 ، 174 ، وشرح شواهد المغنى 1 / 398 ، والمقاصد النحويه 3 / 354 ، وبلا نسبه فى الأشباه والنظائر 1 / 19 ، وأوضح المسالک 3 / 51 ، والجنى الدانى ص 441 ، والخصائص 2 / 333 ، والدرر 4 / 119 ، ورصف المبانى ص 189 وشرح الأشمونى 2 / 298 ، وشرح المفصل 4 / 48 ، 9 / 126 ، ومغنى اللبيب 1 / 135 ، وهمع الهوامع 1 / 54 ، 2 / 26.
2- فى أ: المباهات.

3- البيت : لامرئ القيس. آنسه : أى امرأه ذات أنس من غير ريبه وتأنس بحديثک. خط تمثال : نقش صوره ، والتمثال : كل ما مثلته بشىء. الشاهد فيه قوله : «فيا رب يوم» حيث أفادت «رب» تقليل النظير للافتخار. ينظر : ديوانه ص 29 خزانه الأدب 1 / 64 والدرر 4 / 118 ، وشرح شواهد الإيضاح ص 216 ، وشرح شواهد المغنى 1 / 341 ومغنى اللبيب 1 / 135.
4- فى أ: الكلام.
5- م : وقولى : «وكذلک تقع واو رب وفاؤها أول الكلام» مثال ما جاءت فيه الواو أول الكلام قول رؤبه : [من الرجز] وقاتم الأعماق خاوى المخترق [البيت فى ديوانه ص 104 ، والأشباه والنظائر 2 / 35 ، والأغانى 10 / 158 وجمهره اللغه ص 408 ، 614 ، 941 ، وخزانه الأدب 10 / 25 ، والخصائص 2 / 228 ، والدرر 4 / 195 ، وشرح أبيات سيبويه 2 / 353 ، وشرح شواهد الإيضاح ص 223 ، وشرح شواهد المغنى 2 / 764 ، 782 ، ولسان العرب (خفق) ، (عمق) ، (غلا) ، (هرجب) ، ومغنى اللبيب 1 / 342 ، والمقاصد النحويه 1 / 38 ، والمنصف 2 / 3 ، 308 ، وهمع الهوامع 2 / 36 ، وبلا نسبه فى الخصائص 2 / 260 ، 320 ، ورصف المبانى ص 355 ، وسر صناعه الإعراب 2 / 493 ، 502 ، 639 ، وشرح الأشمونى 1 / 12 ، وشرح ابن عقيل ص 372 ، وشرح المفصل 2 / 118 ، والعقد الفريد 5 / 506 ، والكتاب 4 / 110 ، ولسان العرب (قيد) ، (قتم) ، (وجه) ، وهمع الهوامع 2 / 80]. أه.

عطفتا الجواب على السؤال ، وأنيبتا مناب ربّ.

ولا بدّ للمخفوض بها ، أو بما ناب منابها من الصّفه.

وقد تحذف للدّلاله ؛ نحو قوله [من الطويل] :

146 - فيا ربّ يوم قد لهوت وليله

..... البيت (1)

يريد : وليله قد لهوت ، فحذف.

وقد تدخل ربّ على المضاف إلى ضمير النكره ؛ نحو قولك : «ربّ رجل وأخيه».

وعلى ضمير النكره ؛ فلا يثنّى ولا يجمع ؛ استغناء بتثنيه التّمييز وجمعه عن ذلك ؛ نحو قولهم : «ربّه رجلين ، وربّه رجالا».

ولا يكون العامل فيها إلا بمعنى المضىّ ، وتلزم الصّدر (2) ؛ وفيها لغات :

ربّ ؛ بضم الراء وتشديد الباء ، وقد تخفّف ، وتكون مفتوحه أو مضمومه ، أو ساكنه (3).

وربّ ، بفتح الراء وتشديد الباء ، وقد تخفّف ، فيقال : رب.

ومن التخفيف وتسكين الباء : قوله [من الكامل] :

147 - أزهير إن يشب القذال فإنّه

رب هيضل مرس لففت بهيضل (4) /

1- تقدم برقم (145) والشاهد فيه هنا : قوله «وليله» أراد : وليله قد لهوت ؛ فحذف صفه المخفوض ب- «واو» ربّ لدلاله المتقدّم عليه.
2- فى أ: وتلزم أبدا الصدر.

3- م : وقولى : «فتكون مفتوحه أو مضمومه أو ساكنه» أعنى أنه يقال : ربّ وربّ ورب. أه
4- البيت : لأبى كبير الهذلى. وقوله : (أزهير إن يشب) منادى مرخم قيل : هو رجل وقيل : امرأه وقيل : ابنته على خلاف ذكره البغدادى ثم قال : (والقذال) ما بين النقره وأعلى الاذن ، وهو أبطأ الرأس شيبا. و (الهيضل) بفتح الهاء والضاد المعجمه : الجماعه وقوله : (لففت بهيضل) يريد : جمعت بينهم فى القتال. و (مرس) أى : شديد. والشاهد فيه قوله : «رب هيضل» حيث جاءت «رب» للتكثير ، وقد خففت هنا على لغه. ينظر : الأزهيه ص 265 ، وجمهره اللغه ص 68 ، وخزانه الأدب 9 / 536 ، 537 ، وشرح أشعار الهذليين 3 / 1070 ، ولسان العرب (هضل) ، والمقاصد النحويه 3 / 54 ، وللهذلى فى المحتسب 2 / 343 ، وبلا نسبه فى الإنصاف 1 / 285 ، ورصف المبانى ص 52 ، 192 ، وشرح المفصل 5 / 119 ، ولسان العرب (مصع) ، ومجالس ثعلب ص 325 ، والممتع فى التصريف 2 / 627.

وقد تلحق تاء التأنيث المشدّده والمخفّفه ، فيقال : ربّت ، وربت ، وقد تلحقها - أيضا - «ما» ؛ فيقال : ربّما ، وربما ، وربما (1) ، فتكون على حكمها من خفض النكره بها.

وتدخل على الفعل الماضى لفظا ومعنى ، [أو](2) معنى دون لفظ.

فأمّا قوله تعالى : (رُبَما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا) [الحجر : 2] فلصدق الوعد (3) وقرب الدار الدنيا من الآخره ، جعل المستقبل كأنّه [قد](4) وقع.

وأمّا «على» فبمعنى فوق حقيقه أو مجازا ؛ نحو قولك (5) : «عليه دين» ؛ لأنّ الدّين قد قهره ، والقهر علو.

وكذلك يقال : «هو تحت قهره»

وأمّا «فى» فللوعاء حقيقه (6) أو مجازا ؛ نحو قولك : «هو فى حال حسنه».

وأما «عن» فللمزاوله ؛ يقال : أطعمه عن جوع ، أى : أزال الجوع عنه.

1- فى أ: وربتما.
2- فى ط : و.
3- فى ط : فلصدق خشيه الوعد.
4- سقط فى ط.
5- فى ط : قوله.
6- م : وقولى : «وللوعاء حقيقه» مثال ذلك قولك : المال فى الكيس. أه.

وأمّا «الكاف» : فللتّشبيه (1).

وأمّا «اللام» : فللتملك ، وللاستحقاق ؛ نحو قولك : «الباب للدّار» ، وللسبب ؛ نحو قولك : «جئت لابتغاء الخير» ، وبمعنى القسم إذا كان فى الكلام معنى تعجب ؛ نحو قولك : «لله لا يبقى أحد».

وأمّا حاشا ، وخلا ، وعدا : فللاستثناء (2) ؛ كإلا.

وأمّا «لولا» ، فحرف امتناع لوجود.

وأمّا «لعلّ» : فللترجّى ، والتوقّع ؛ كالمفتوحه اللام.

وأمّا «مذ» ، «ومنذ» : فإن كان ما بعدها حالا ، انجرّ (3) ، ويكون معناهما معنى «فى» ، وأعنى بالحال : اليوم ، والليله ، والآن ، وما أشرت إليه.

وإن كان ما بعدهما ماضيا ، جاز فيه الرفع والخفض ، إلا أنّ الخفض بعد مذ قليل.

فإن كان الماضى معدودا كانا للغايه ؛ نحو قولك : «ما رأيته مذ يومان» أى : أمد انقطاع الرؤيه يومان.

وإن كان غير معدود ، كانا لابتداء الغايه ؛ نحو قولك : «ما رأيته مذ يوم الخميس أى : أول إنقطاع الرؤيه يوم الخميس.

وإذا ارتفع ما بعدهما ، كانا مبتدأين ، ولا يتقدّمهما من الأفعال إلا المنفىّ أو الموجب الذى يقتضى الدّوام (4).

ولا يدخلان إلا على الزمان لفظا ، أو تقديرا : فإن دخلا على جمله ، كان الكلام على تقدير اسم زمان محذوف ؛ نحو قولك : «ما رأيته مذ قام زيد» أى : مذ زمان قيام زيد (5).

وإن دخلا على أنّ مع صلتها ، كانت بتقدير مصدر موضوع موضع الزمان ؛ نحو

1- م : وقولى : «وأما الكاف فللتشبيه» مثال ذلک قولک : زيد كعمرو. أه.
2- وقولى : «وأما حاشا وخلا وعدا فللاستثناء» وقد تقدم تبيين ذلک فى باب الاستثناء. أه.
3- م : وقولى : «وأما مذ ومنذ ، فإن كان ما بعدهما حالا انجرّ» مثال ذلک قولک : ما رأيته مذ يومنا ، ومنذ اليوم. أه.
4- م : وقولى : «أو الموجب الذى يقتضى الدوام» مثال ذلک قولک : فقهت مذ يوم الجمعه. أه.
5- فى أ: مذ زمن قام زيد.

قولک : «ما رأيته مذ أنّ الله خلقه» ، أى : مذ خلق الله إياه ، ويكون خلق الله بمنزله خفوق النجم.

وللاسم الواقع بعدهما ، فيه ، إن كان / عددا ، مذاهب للعرب : فمنهم من لا يعتدّ إلا بالكامل ؛ فلا يقول : «ما رأيته مذ خمسه أيّام» ، إلا وقد انقطعت الرؤيه فى جميعها من أولها إلى آخرها.

ومنهم : من يعتد بالأول والآخر ، وإن لم يكونا كاملين.

ومنهم : من يعتد بالناقص للأول ، ولا يعتد بالآخر.

ولا يجوز الاعتداد بالأوّل والآخر إن أدّى ذلک إلى التجوّز فى جميع الواقع بعدهما ؛ لا تقول : «سرت منذ يومين» ، وأنت إنّما سرت بعضهما.

وأمّا «الباء» : فتكون زائده فى خبر ما ، وليس ، وفاعل كفى (1) ، وفى مفعولها ؛ نحو قوله [من الكامل] :

148 - فكفى بنا فضلا على من غيرنا

حبّ النّبىّ محمّد إيّانا (2)

أى : كفانا.

1- م : وقولى : «وتكون زائده فى خبر ما وليس وفاعل كفى» مثال ذلک ما زيد بقائم ، وليس زيد بقائم ، وكفى بالله شهيدا. أه.
2- اختلف فى نسبه البيت إلى كعب بن مالک ، وبشير عبد الرحمن ، وحسان بن ثابت ، وعبد الله بن رواحه. وفى البيت شاهدان : أولهما قوله : «فكفى بنا فضلا» حيث جاءت الباء زائده فى مفعول «كفى» المتعديه إلى واحد. وثانيهما قوله : «من غيرنا» حيث جاءت «من» نكره موصوفه بمفرد ، وهو قوله : «غيرنا» قال الأعلم : الشاهد فيه حمل «غير» على «من» نعتا ، لأنها نكره مبهمه ، فوصفت بما بعدها وصفا لازما يكون لها كالصله ، والتقدير : على قوم غيرنا. ورفع «غير» جائز على أن تكون «من» موصوله ، ويحذف الراجع عليها من الصله ، والتقدير : من هو غيرنا. ينظر : البيت لكعب بن مالک فى ديوانه ص 289 ، وخزانه الأدب 6 / 120 ، 123 ، 128

، والدرر 3 / 7 ، وشرح أبيات سيبويه 1 / 535 ، ولبشير بن عبد الرحمن فى لسان العرب (منن) ، ولحسان بن ثابت فى الأزهيه ص 101 ، ولكعب أو لحسان أو لعبد الله بن رواحه فى الدرر 1 / 302 ، ولكعب ، أو لحسان ، أو لبشير بن عبد الرحمن فى شرح شواهد المغنى 1 / 337 ، والمقاصد النحويه 1 / 486 ، وللأنصارى فى الكتاب 2 / 105 ، ولسان العرب (كفى) ، وبلا نسبه فى الجنى الدانى ص 52 ، ورصف المبانى ص 149 ، وسر صناعه الإعراب 1 / 135 ، وشرح شواهد المغنى 2 / 741 ، وشرح المفصل 4 / 12 ، ومجالس ثعلب 1 / 330 ، وشرح شواهد المغنى 1 / 109 ، 328 ، 329 ، وهمع الهوامع 1 / 92 ، 167.

وزائده مصلحه ، فى نحو : «أحسن بزيد» ، ولا تزاد فيما عدا ذلک ، إلا فى ضروره ؛ نحو قوله [من الوافر] :

149 - ألم يأتيک والأنباء تنمى

بما لاقت لبون بنى زياد (1)

أى : ما لاقت.

أو نادر كلام ، لا يقاس عليه ؛ نحو قوله تعالى : (أَوَلَيْسَ الَّذِى خَلَقَ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ بِقادِرٍ عَلى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ) [يس : 81] أى : قادر.

وتكون للإلصاق حقيقه (2) أو مجازا ؛ نحو قولک : «مررت بزيد» ، بجعل المرور متصلا بزيد ، لما كان متصلا بمكان يعرف من مكانه.

وللاستعانه ؛ نحو قولک : «كتبت بالقلم».

وللسبب ؛ نحو قولک : «عنّفته بذنبه».

وللحال ؛ نحو قولک : «جاء زيد بثيابه» أى : متلبسا (3) بها ، وبمعنى «فى» ؛ نحو قولک : «زيد بالبصره» أى : فيها.

وللنّقل ؛ نحو قولک : «قمت بزيد» أى : أقمته.

فمعناها ومعنى الهمزه واحد ، إلا أنّها لا تنقل الفعل عن الفاعل ؛ فتصيّره مفعولا ، إلا فى الأفعال غير المتعديه.

وللقسم ، وكذلک تاء القسم وواوه (4) ، وهاء التنبيه ، وهمزه الاستفهام ، وقطع ألف الوصل ، ولام القسم ، بمعنى باء القسم ، إلا أنّ التاء قد يدخلها معنى التعجب (5) ،

1- تقدم برقم (1). والشاهد فيه هنا : قوله : «بما» حيث جاءت الباء زائده وهو ضروره.

2- م : وقولى : «تكون للإلصاق حقيقه» مثال ذلک قولک : مسحت برأسى. أه.
3- فى ط : ملبسا.
4- م : وقولى : «وكذلک تاء القسم» إلى آخره ، قد تقدم تمثيله. أه.
5- م : وقولى : «إلا أن التاء قد يدخلها معنى التعجب» أعنى أنک قد تقول : تالله لا يبقى أحد ، تقسم على عموم الفناء لجميع البشر ، وتتعجب من ذلک ، ولا يلزمها التعجب ؛ بل قد تقول : تالله لا يقوم زيد ، تقسم على نفى القيام عن زيد من غير تعجب من ذلک ، وليس كذلک اللام ؛ بل يلزمها معنى التعجب ؛ نحو قولک : لله لا يبقى أحد. أه.

وتلزم ذلک فی اللام.

والقسم ، هو : [کلّ](1) جمله یوکّد بها جمله أخری ، کلتاهما خبریّه.

فأمّا قولک : «تالله هل قام زید؟» ، فلیس بقسم ؛ لأنه لیس بخبر ؛ ألا تری أن المعنی : أسألک بالله هل قام زید؟.

ولا یسوّغ أن یکون التقدیر : أقسم بالله.

ولا بدّ للقسم من مقسم به ، ومقسم علیه ، وحروف قسم ، وحروف تربط المقسم به بالمقسم علیه.

فالمقسم به عند العرب : کلّ اسم معظّم.

والمقسم علیه : کلّ جمله حلف علیها ، فعلت أو لم تفعل.

وأما حروف القسم / : فالباء وأخواتها ، وقد تقدّم ذکرها.

وأمّا الحروف التی تربط المقسم به بالمقسم علیه [ف «أن»] ، إن کانت الجمله الواقعه جوابا ل- «لو» ، وما دخلت علیه ؛ نحو قوله [من الوافر] :

150 - أما والله أن لو کنت حرّا

وما بالحرّ أنت ولا العتیق (2)

وإن کانت غیر ذلک : ف- «إن» و «اللام» فی الإیجاب ، و «ما» و «لا» فی النفی ، فعلی هذا : الجمله المقسم علیها إن کانت اسمیه ، وکانت موجبه ، أدخلت علی المبتدأ «إنّ» وفی خبرها «اللام» ، فقلت : «والله إنّ زیدا لقائم» ، وإن شئت أتیت ب- «إنّ» وحدها (3).

وإن شئت ب- «اللام» وحدها ، فقلت : «والله لزید قائم».

وإن کانت منفیّه ، أدخلت علیها «ما» (4).

1- سقط فی أ.

2- البيت : بلا نسبه فى : خزانه الأدب 4 / 141 ، 143 ، 145 ، 10 / 82 والجنى الدانى ص 222 ، وجواهر الأدب ص 197 ، والدرر 4 / 96 ، 219 ، ورصف المبانى ص 116 ، وشرح التصريح 2 / 233 شرح شواهد المغنى 1 / 111 ومغنى اللبيب 1 / 33 والمقاصد النحويه 4 / 409 ، وهمع الهوامع 2 / 18 ، 41. الشاهد فيه : زياده «أن» بعد القسم.
3- م : وقولى : «وإن شئت أتيت بإن وحدها» مثال ذلک : والله إن زيدا قائم. أه.
4- م : وقولى : «أدخلت عليها ما» مثال ذلک : والله ما يقوم. أه.

وإن كانت الجمله فعليه : فإن كان الفعل ماضيا ، دخلت عليه فى الإيجاب اللام وحدها ، نحو قوله [من الطويل] :

151 - حلفت لها بالله حلفه فاجر

لناموا فما إن من حديث ولا صال (1)

أو مع «قد» إن أردت تقريب الفعل من الحال (2) ، وقد تحذف اللام إذا طال الكلام ؛ نحو قوله تعالى : (وَالشَّمْسِ وَضُحاها) [الشمس : 1].

ثم قال بعد ذلک : (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاها) [الشمس : 9].

وأمّا فى النفى ، فتدخل عليه «ما» ، فتقول : «والله ما قام زيد».

وإن كان الفعل مستقبلا ، أدخلت عليه فى الإيجاب اللام وحدها ، إن فصل بينها وبين الفعل ؛ نحو قوله تعالى : (لَإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ) [آل عمران : 158].

وإن لم يفصل بينهما ، أدخلت عليه اللام ، وإحدى النونين (3) ، ولا يجوز الإتيان بإحداهما دون الأخرى إلا فى ضروره ؛ نحو قوله [من الطويل] :

152 - تألّى ابن أوس حلفه ليردّنى

إلى نسوه كأنّهنّ مفائد (4)

1- البيت لامرئ القيس. وفى البيت شاهدان : أولهما قوله : «لناموا» حيث دخلت عليه اللام وحدها وحذفت «قد» قبل الفعل الماضى ، وذلک بعد القسم شذوذا. وثانيهما حذف خبر «ما» المكفوفه عن العمل تشبيها ب- «لا» ، والتقدير : فما حديث ولا صال منتبه إلى ذى حديث. ينظر : ديوانه ص 32 ، الأزهيه ص 52 ، والجنى الدانى ص 135 ، وخزانه الأدب 10 / 571 ، 73 ، 74 ، 77 ، 79 ، والدرر 2 / 106 ، 4 / 231 ، وسر صناعه الإعراب 1 / 374 ، وشرح المفصل 9 / 20 ، ولسان العرب (حلف) ، وهمع الهوامع 1 / 124 ، 2 / 42.

2- م : وقولى : «ومع قد إن أردت تقريب الفعل من الحال» مثال ذلک قولک : والله لقد قام زيد. أه.
3- م : وقولى : «أدخلت عليه فى الإيجاب اللام وإحدى النونين» مثال ذلک قولک : والله ليقومن زيد. أه.
4- البيت لزيد الفوارس بن حصين ، وهو شاعر جاهلى ، وآلى الرجل ، وتألى بمعنى واحد. وهذه الأبنيه من الأليه وهى اليمين. (المفائد) : جمع المفأد ، بكسر الميم وفتح الهمزه ، وهى المسعر والسفود. والفأد فى اللغه : التحريک ، وقيل : إن الفؤاد اشتق منه لأنه ينبض. والمعنى : حلف هذا الرجل حلفه ليأسرننى ثم يمتن على فيردنى على نسوه كأنهن مساعير لاحتراقهن وجدا بى وغمّا على ، ففعلت أنا به مثل ما هم به فى. والشاهد هنا قوله : «ليردّونى» حيث أدخل اللام وحدها على جواب القسم ، وهو جمله فعليه فعلها مضارع ، والقياس هنا أن يدخل عليه اللام وإحدى نونى التوكيد. ينظر : البحر المحيط 6 / 440 شرح قطر الندى 312 ، الهمع 2 / 42 الخزانه 10 / 65 ، والدرر 2 / 46.

وإن كان منفيّا أدخلت عليه «لا» ، ويجوز حذفها ؛ قال الله تعالى : (تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ) [يوسف : 85].

وإن كان الفعل حالا فإنک تدخل عليه فى النفى «ما» ، ولا يجوز حذفها.

وإن كان موجبا ، فلا بد من وقوعه خبرا لمبتدأ (1) ، فتكون الجمله - إذ ذاک - اسميّه ؛ نحو قولک : «والله إنّ زيدا ليقوم الآن».

وحروف القسم متعلّقه بأفعال مضمره ، وقد يجوز إظهار الفعل مع الباء خاصّه (2) ، وإذا حذفت حرف القسم ، ولم تعوّض منه / هاء التنبيه ، ولا همزه الاستفهام ، ولا قطع ألف الوصل - لم يجز الخفض إلا فى اسم الله تعالى.

حكى من كلامهم : «ألله لأفعل» (3).

بل لا بدّ إذ ذاک من النصب بإضمار فعل ، أو الرفع على أنه خبر ابتداء مضمر ؛ فتقول : «يمين الله لأفعلنّ (4)» ، بنصب يمين ، على تقدير : ألزم نفسى يمين الله ؛ وهو المختار ، ورفعه على تقدير : قسمى يمين الله ، وقد شذّت العرب فى اسمين ، فالتزموا فيهما الرفع ، وهما :

«أيمن الله» ، وألفه ألف وصل ، تثبت ابتداء وتسقط درجا.

و «لعمر الله».

وأمّا : «جير» ، و «عوض» ، فمبنيان ؛ فيجوز الحكم عليهما بالرفع والنصب.

ويجوز حذف القسم ، وإبقاء الجواب ، إذا كان فى الكلام ما يدلّ عليه ؛ نحو قولک : «لتقومنّ».

وحذف الجواب وإبقاء القسم ، إذا جاء أثناء كلام يدلّ على الجواب أو عقيبه (5).

1- فى أ: للمبتدا.

2- م : وقولى : «ويجوز إظهار الفعل مع الباء خاصه» مثال ذلک : أقسم بالله ليقومن زيد. أه.
3- فى أ: لأفعلن.
4- فى ط : لأفعل.
5- م : وقولى : «إذا جاء أثناء كلام يدل على الجواب أو عقيبه» مثال ما جاء القسم فيه أثناء الكلام قولک : زيد والله قائم ، ومثال ما جاء فيه عقب الكلام قولک : زيد قائم والله. أه.

وإذا اجتمع القسم والشّرط ، بنى الجواب على المتقدم منهما (1) ، وحذف جواب الآخر (2) ؛ لدلاله المتقدّم عليه.

ولا يكون فعل الشرط إذا تقدّم القسم ، إلا ماضيا ؛ لأن جواب الشرط لا يحذف ، إلا إذا كان فعله ماضيا ؛ نحو قولک : «والله إن قام زيد ليقومنّ عمرو».

فأما قوله [من الطويل] :

153 - حلفت لها إن تدلج اللّيل لا يزل

أمامی بيت من بيوتک سائر (3)

فبنى الجواب فيه على الشرط ؛ لأن حلفت لم تضمّن معنى القسم ؛ بل هى : خبر محض.

ويجوز أن تضمّن أفعال القلوب كلّها معنى القسم ، فتتلقّى - إذ ذاک - بما يتلقّى به القسم ؛ فتقول ؛ «علمت ليقومنّ زيد».

كما تقول : «والله ليقومنّ زيد».

* * *

1- م : وقولى : «يبنى الجواب على المتقدم منهما» مثال ذلک قولک : والله إن قام زيد ليقومن عمرو فتبنى الجواب على القسم ، وإن قام زيد ، والله يقم عمرو فتبنى الجواب على الشرط. أه.
2- فى أ: الأخير.
3- قال البغدادى : وهذا البيت لم أقف على قائله ، ولا تتمته ، والله أعلم به. و (تدلج) : مضارع أدلج إدلاجا ، معناه : سار الليل كله يريد أن يقول : إن سافرت فى الليل أرسلت جماعه من أهلى يسيرون أمامک يخفرونک ويحرسونک إلى أن تصل مأمنک. وهذا على روايه البغدادى : حلفت له إن تدلج الليل لا يزل أمامک بيت من بيوتى سائر. والشاهد فيه : أن الجواب بنى على الشرط ، لأن «حلفت» لم تضمّن معنى القسم ، بل هى خبر محض ، وقيل : إن الشاهد فيه قوله : «لا يزل» حيث جزم الفعل المضارع

لضروره الشعر بجعله جوابا للشرط ، وكان القياس أن يرفع ويجعل جوابا للقسم ، لكنه جزمه للضروره ، فيكون جواب القسم محذوفا مدلولا عليه بجواب الشرط وخرجه ابن عصفور على أن «حلفت» ليست للقسم. ينظر : خزانه الأدب 11 / 328 ، 331 ، 341.

وهى تنقسم قسمين (1) :

محضه ، وهى : التى يتعرف بها المضاف إن كان المضاف إليه معرفه (2) ، ويتخصص إن كان نكره (3).

وغير محضه ، وهى : التى لا تفيد تخصيصا ولا تعريفا.

وكل إضافه إلا إضافه اسم الفاعل ، والمفعول بمعنى الحال ، أو الاستقبال (4) ، والصفه المشبهه باسم الفاعل (5) ، والأمثله التى تعمل عمله ، (6) أو أفعل التى للمفاضله (7).

وغيرک ، ومثلک ، وشبهک ، وخدنک ، وتربک ، وهدّک ، وحسبک ، وشرعک ، وكفيک بكسر الكاف وفتحها ، وضمها / وكفاؤک ، وناهيک من رجل ، وعبر الهواجر ، وقيد الأوابد ، وواحد أمّه ، وعبد بطنه.

وقد تجعل إضافه جميع ما ذكر محضه إلا الصّفه المشبّهه ، فإنّها لا تتعرّف بالإضافه أبدا.

والمحضه إمّا بمعنى : من ، وهى إضافه الشىء إلى جنسه ، نحو : «ثوب خزّ».

وإمّا بمعنى اللام ، وهى ما عدا ذلک ؛ نحو قولک : «مال زيد».

ولا يجوز الجمع بين الألف واللام والإضافه ، إلا فى اسم الفاعل ، والمفعول ، بمعنى

1- فى ط : قسم.
2- م : باب الإضافه قولى : «وهى التى يتعرف بها المضاف إن كان المضاف إليه معرفه» مثال ذلک قولک : غلام زيد. أه.
3- م : وقولى : «ويتخصص إن كان نكره» مثال ذلک قولک : غلام امرأه. أه.
4- م : وقولى : «إلا إضافه اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحال والاستقبال» مثال ذلک قولک : هذا ضارب زيد غدا أو الآن ، وهذا معطى

درهم اليوم أو الآن. أه.
5- م : وقولى : «والصفه المشبهه باسم الفاعل» مثال ذلک قولک : مررت برجل حسن الوجه. أه.
6- م : وقولى : «والأمثله التى تعمل عمله» مثال ذلک قولک : مررت برجل ضرّاب زيد ، وضروب زيد ، ومضراب زيد. أه.
7- م : وقولى : «وأفعل التى للمفاضله» مثال ذلک قولک : مررت برجل أفضل القوم. أه.

الحال أو الاستقبال ، والصفه المشبّهه (1).

فأمّا ما حكاه أبو زيد (2) من قول بعضهم : «الثّلاثه الأثواب» ، فضعيف جدّا ، أو الألف واللام فيه زائده.

والأسماء : منها ما يلزم الإضافه ، وهو : مثل وأخواتها ، وفوق ، وتحت ، وأمام ، وقبل ، وبعد ، وقدّام ، وخلف ، ووراء ، وتلقاء ، وتجاه ، وحذاء ، وحذه ، وعند ، ولدن ، ولدى ، وسوى ، بضم السين وكسرها ، وسواء ، ووسط ، ومع ، ودون ، وبيد ، وقيد ، وقدى ، وقاب ، وقيس ، وأىّ ، وبعض ، وكل ، وكلا ، وكلتا ، وذو ومؤنّثه ومثنّاهما ومجموعهما ، وأولى ، وأولات ، وقد ، وقط ، وحسب ؛ جميع ذلک لا يكون إلا مضافا لفظا (3) ، أو محكوما له ، بحكم المضاف (4).

1- م : وقولى : «ولا يجوز الجمع بين الألف واللام والإضافه إلا فى اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحال والاستقبال والصفه المشبهه» مثال ذلک : هو الضارب الرجل ، والمعطى الدرهم ، والحسن الوجه. أه.
2- أبو زيد الأنصارى : سعيد بن أوس بن ثابت الأنصارى : أحد أئمه الأدب واللغه من أهل البصره ، ووفاته بها. كان يرى رأى القدريه ، وهو من ثقات اللغويين. قال ابن الأنبارى : كان سيبويه إذا قال : «سمعت الثقه» عنى أبا زيد. من تصانيفه كتاب «النوادر» فى اللغه و «الهمز» و «المطر» و «اللبأ واللبن» و «المياه» ، و «خلق الإنسان» و «لغات القرآن» ، و «الشجر» ، و «الغرائز» ، و «الوحوش» ، و «بيوتات العرب» و «الفرق» و «غريب الأسماء» و «الهشاشه والبشاشه». ينظر : الأعلام 3 / 92 ، نزهه الألباء 173 ، وفيات الأعيان 1 / 207 ، إنباه الرواه 2 / 30 - 35 ، جمهره الأنساب / 352.
3- م : وقولى : «جميع ذلک لا يكون إلا مضافا لفظا» : أعنى أنک تقول : فوق زيد وتحته وأمامه وقدامه وخلفه ووراءه وقبله وبعده وتلقاءه وتجاهه وحذاءه وحدته ودونه وعنده ولدنه ولديه وسواه وسواءه ووسط القوم ومعهم ودونهم وبيد زيد أى : غيره ، وقيد ميل ، وقاب ميل وقيس ميل ، أى : قدره ، وأى القوم وبعضهم وكلهم وكلا الرجلين وكلتا المرأتين وذو جمال وذوات جمال ، ومثناهما : ذوا مال وذواتا مال ، ومجموعهما : ذوو مال ، وذوات مال ، وأولو مال وأولات جمال وقدک وقطک وحسبک. أه.

4- م : وقولى : «أو محكوما لها بحكم الإضافه مثال ذلک قوله [من الرجز] : أقبّ من تحت عريض من عل [ينظر البيت لأبى النجم العجلى فى الطرائف الأدبيه ص 68 ، والأزهيه ص 2 ولسان العرب (علا) ، خزانه الأدب 2 / 397 ، والخصائص 2 / 363 ، وشرح شواهد المغنى 1 / 449 ، - والكتاب 3 / 290 ، والمقاصد النحويه 3 / 448 ، وكتاب العين 2 / 247 ، ومقاييس اللغه 4 / 116 ، وبلا نسبه فى شرح ابن عقيل ص 397 ، وشرح المفصل 4 / 89 ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص 92 ، ومغنى اللبيب 1 / 154]. يريد : أقب من تحته فحذف المضاف وهو يريده ؛ ولذلک بنى. أه.

ومنها ما لا يلزم الإضافه ، وهو : ما عدا ذلک ، فإن كانت بمعنى اللام ، جاز أن تأتى باللام وتنوّن الأول ، فتقول «غلام لزيد».

وإن كانت بمعنى من ، جاز أن تدخل من على المخفوض ، وتنوّن الأول ، فتقول : «ثوب من خزّ».

وإن شئت نوّنت الأول ، ونصبت ما بعده على التمييز ، أو أتبعته إيّاه ، فتقول : «ثوب خزّ ، وخزا».

والأسماء المضافه ، تجوز إضافتها إلى الظاهر والمضمر ، إلا ذو ، وذات ، وتثنيتهما ، وجمعهما ، فإنّه لا يضاف شىء من ذلک إلا إلى الظاهر ، ولا يضاف إلى المضمر إلا فى ضروره ؛ نحو قوله : [من الوافر]

154 - صبحنا الخزرجيّه مرهفات

أبان ذوى أرومتها ذووها (1)

وكلّها تضاف إلى المفرد ، والمثنى ، والمجموع إلا كلا ، وكلتا ، وأيا المضافه إلى المعرفه ، وأفعل التفضيليّه ، وأحدا وإحدى.

أمّا «كلا» : فلا تضاف إلا إلى مثنى معرفه ؛ نحو قولک : «كلا الرّجلين قام».

وقد تضاف فى الشعر إلى اثنين ، أحدهما : معطوف على الآخر ؛ نحو قوله / [من الطويل] :

155 - كلا السّيف والسّاق الّذى ضربت به

على مهل يا بثن ألقاه صاحبه (2)

1- البيت : لكعب بن زهير. والشاهد فيه : قوله : «ذووها» حيث «ذوو» جمع «ذو» إلى مضمر ، وهذا جائز ، وكذلک القول فى ذو وأولو. ينظر : ديوانه ص 104 ، وأمالى ابن الحاجب ص 344 ، وشرح المفصل 1 / 53 ، 3 / 36 ، 38 ، ولسان العرب (ذو) ، وبلا نسبه فى الدرر 5 / 28 ، وهمع الهوامع 2 / 50.

2- البيت : بلا نسبه فى شرح المفصل 3 / 3. - والشاهد فيه : قوله : «كلا السيف والساق» حيث أضاف «كلا» إلى اثنين أحدهما معطوف على الآخر ، والقياس أن «كلا» لا تضاف إلا إلى مثنى معرفه.

وقد تضاف إلى ما لفظه مفرد ، إذا كان واقعا على اثنين نحو قوله [من الرمل] :

156 - إنّ للخير وللشّرّ مدى

وكلا ذلک وجه وقبل (1)

ومثلها فى جميع ما ذكر : كلتا.

وأمّا أىّ ، وأفعل التفضيليّه : فإن أضيفتا إلى معرفه ، لم تضافا إلا إلى اثنين فصاعدا ؛ نحو قولک : أىّ الرّجلين قام ، وأفضل الرجال قام.

ولا تضيفهما إلى المفرد ، إلا أن توقعهما على بعضه (2).

فأمّا قوله :

157 - فأيّى ما وأيک كان شرا

فقيد إلى المقامه لا يراها (3)

وقول الآخر [من الرجز] :

158 - يا ربّ موسى أظلمى (4)

وأظلمه

أرسل عليه ملكا لا يرحمه (5)

1- البيت : لعبد الله بن الزبعرى. الشاهد : فيه قوله : «كلا ذلک» حيث أضاف «كلا» إلى «ذلک» وهو مفرد لفظا مثنى معنى ؛ وذلک لأنه يعود على «الخير والشر». ينظر : ديوانه ص 41 ، والأغانى 15 / 136 ، والدرر 5 / 25 ، وشرح التصريح 2 / 43 ، وشرح شواهد المغنى 2 / 549 ، وشرح المفصل 3 / 2 ، 3 ، والمقاصد النحويه 3 / 418 ، وبلا نسبه فى أوضح

المسالک 3 / 139 ، وشرح الأشمونی 2 / 317 ، وشرح ابن عقیل ص 389 ، ومغنی اللبیب 1 / 203 ، وهمع الهوامع 2 / 50.
2- م : وقولی : «إلا أن توقعهما علی بعضه» مثال ذلک قولک : أی زید أحسن من زید؟ : وجهه وقولک : أحسن زید وجهه. أه.
3- البیت : لعباس بن مرداس. المقامه : المجلس وجماعه الناس ، ویروی فسیق بدل من فقید وکلا الفعلین مبنی للمجهول. الشاهد فیه قوله : «فأیی ما وأیک» حیث أفرد «أی» لکل واحد من الاسمین توکیدا ، والمستعمل إضافتها إلیهما معا فیقال فأینا. ینظر : دیوانه ص 148 ، وخزانه الأدب 4 / 367 ، 368 ، وذیل الأمالی ص 60 ، وشرح أبیات سیبویه 2 / 93 ، وشرح دیوان زهیر ص 113 ، وشرح المفصل 2 / 131 ، والکتاب 2 / 402 ، ولسان العرب (قوم) ، وبلا نسبه فی لسان العرب (أیا).
4- فی أ: أظلمنی.
5- البیت بلا نسبه فی : خزانه الأدب 4 / 369 ، 370 والدرر 2 / 386 وشرح التصریح 1 / 299 ، وشرح عمده الحافظ ص 653 وهمع الهوامع 1 / 110. والشاهد فیه قوله : «أظلمی» ، وهو ضروره ، والقیاس : أظلمنا ، کقولک : أخزی الله الکاذب منی ومنه ، أی : منا. والمعنی : أظلمنا فاصبب علیه. وهذا یدل ، عند بعضهم ، علی جواز ارتفاع «زید» بالابتداء فی نحو : «زید فاضربه» ، إن جعلت الفاء زائده.

فجاء على إقحام أىّ ، وأظلم توكيدا.

وإن أضيفتا إلى نكره ، أضيفتا إلى الواحد والاثنين والجماعه (1).

ولا يكونان أبدا إلا بعض ما يضافان إليه.

فأمّا قولهم : «النّاقص والأشجّ أعدلا بنى مروان» ، فليست أفعل فيه للتفضيل ؛ بل هى بمنزله أحمر ؛ كأنّک قلت : عادلا.

وأمّا أحد ، وإحدى ، فلا تضافان إلا إلى اثنين أو جماعه (2).

ولا يجوز إضافه الشىء إلى نفسه ، فأمّا قولهم : «صلاه الأولى» و «مسجد الجامع» و «جانب الغربىّ» و «دار الآخره» و «بقله الحمقاء» فتجعل الصفه فى جميع ذلک نائبه مناب موصوف محذوف ، والتقدير : السّاعه الأولى ، والوقت الجامع ، والمكان الغربى ، وبقله الحبّه الحمقاء ، وكذلک قولهم : «حى رباح» ، وقول الشاعر [من الكامل] :

159 - يا قرّ إنّ أباک حىّ خويلد

قد كنت خائفه على الإحماق (3)

1- م : وقولى : «وإن أضيفتا إلى نكره أضيفتا إلى الواحد والاثنين والجماعه» مثال ذلک قولک : أى رجل عندک ، وأى رجلين عندک؟ ، وأى رجال عندک؟ ، وهو أفضل رجل ، وهما أفضل رجلين ، وهم أفضل رجال. أه.
2- م : وقولى : «وأما أحد وإحدى ، فلا تضافان إلا إلى اثنين أو جماعه» مثال ذلک قولک : جاءنى أحد الرجلين ، وأحد الرجال ، وجاءتنى إحدى المرأتين ، وإحدى النساء. أه.
3- البيت لجبار بن سلمى و «قر» بضم القاف مرخم قره. الإحماق : أحمق الرجل إذا ولد له ولد أحمق. وكذا أحمقت المرأه ، وأما (حمق) بدون ألف فهو من الحمق وهو فساد فى العقل ، وهو من باب تعب. والشاهد فيه زياده لفظ «حى» ويتخرج على أن يكون مما أضيف فيه المسمى إلى الاسم ؛ كأنه قال : «حى هذا الاسم» ، أى : صاحبه. ينظر : خزانه الأدب 4 / 334 ، وذيل سمط اللآلى ص 54 ونوادر أبى زيد ص 161 وبلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب وشرح المفصل 3 / 13.

فيتخرّج على أن يكون مما أضيف فيه المسمّى إلى الاسم (1) ، كأنه قال (2) : «حىّ هذا الاسم» ، أى : صاحبه ؛ وكذلک قول لبيد [من الطويل] :

160 - إلى الحول ثمّ اسم السّلام عليكما

ومن يبک حولا كاملا فقد اعتذر (3)

يتخرج على أن يكون أراد بالسلام : الله تعالى ؛ كأنه قال : اسم الله حفيظ عليكما.

وكذلک تفعل بكلّ ما يجىء [من](4) نحو هذا.

والإضافه تكون فى كلامهم بأدنى / ملابسه ؛ نحو قوله [من الطويل] :

161 - إذا كوكب الخرقاء لاح بسحره

سهيل أذاعت غزلها فى القرائب (5)

1- فى ط : آل للاكم.
2- فى ط : كأنک قلت
3- البيت : للبيد بن ربيعه. اعتذر : أعذر أى صار ذا غدر. والشاهد فيه قوله : «ثم اسم السّلام» فإن اسم مضاف إلى «السّلام» وهو إضافه الملغى إلى المعتبر ، يعنى لفظ الاسم ههنا ملغى لأن دخوله وخروجه سواء ويتخرج على أن يكون أراد بالسلام : الله - تعالى - كأنه قال : اسم الله حفيظ عليكما. ينظر : ديوانه ص 214 ، والأشباه والنظائر 7 / 96 ، والأغانى 13 / 40 ، وبغيه الوعاه 1 / 429 ، وخزانه الأدب 4 / 337 ، 340 ، 342 ، والخصائص 3 / 29 ، والدرر 5 / 15 ، وشرح المفصل 3 / 14 ، والعقد الفريد 2 / 78 ، 3 / 57 ، ولسان العرب (غدر) ، والمقاصد النحويه 3 / 375 ، والمنصف 3 / 135 ، وبلا نسبه فى أمالى الزجاجى ص 63 ، وشرح الأشمونى 2 / 307 ، وشرح عمده الحافظ ص 507 ، وهمع الهوامع 2 / 49 ، 158.
4- سقط فى ط.
5- البيت بلا نسبه فى : الأشباه والنظائر 3 / 193 ، وخزانه الأدب 3 / 112 ، 9 / 125 وشرح المفصل 3 / 8 ، ولسان العرب (غرب) ، المحتسب 2 / 228 ، والمقاصد النحويه 3 / 359. الخرقاء هى المرأه التى لا تحسن عملا ،

والأخرق : الرجل الذى لا يحسن صنعه وعملا - يقال : خرق بالشىء من باب قرب : إذا لم يعرف عمله. وذلک إما من تنعم وترفه ، أو من عدم استعداد قابليه. ومنه الخرقاء صاحبه ذى الرمه ، فإنه أول ما رآها أراد أن يستطعم كلامها ، فقدم إليها دلوا فقال : اخرزيها لى ، فقالت : إنى خرقاء ؛ أى لا أحسن العمل! وليس الخرقاء هنا المرأه الحمقاء ، كما توهم - فأضاف الكوكب إلى الخرقاء ، بملابسه أنها لما فرطت فى غزلها فى الصيف ولم تستعد للشتاء استغزلت قرائبها عند طلوع سهيل سحرا - وهو زمان مجىء البرد - فبسبب هذه الملابسه سمى سهيل كوكب الخرقاء. والشاهد فيه قوله : «كوكب الخرقاء» حيث أضيف «الكوكب» إلى الخرقاء لأدنى ملابسه بسبب اجتهادها فى العمل عند طلوعه.

فأضاف الكوكب إليها لجدّها فى العمل وقت طلوعه.

ويجوز حذف المضاف ، وإقامه المضاف إليه مقامه فى الإعراب وغيره ، إذا كان الكلام مشعرا بحذفه.

فإن لم يكن الكلام مشعرا بذلک لم يجز الحذف إلا فى ضروره ؛ نحو قوله [من الطويل] :

162 - عشيّه فرّ الحارثيّون بعد ما

قضى نحبه فى ملتقى القوم هوبر (1)

يريد : ابن هوبر.

وقد لا يعرب المضاف إليه بعد الحذف بإعراب المضاف ، وذلک إذا تقدّم فى اللفظ ذكر المحذوف ؛ نحو قولهم : «ما كلّ سوداء تمره ، ولا بيضاء شحمه» ، التقدير :

ولا كلّ بيضاء شحمه.

ويجوز حذف المضاف إليه بقياس ، إذا كان مفردا ، وكان المضاف اسم زمان.

فإن كان المحذوف معرفه ، بنيت اسم الزمان على الضم ؛ قال الله تعالى : (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ) [الروم : 4] ، أى : من قبل الغلب ومن بعده.

وإن كان نكره ، لم يبنه ؛ نحو قوله [من الطويل] :

163- .....

كجلمود صخر حطّه السّيل من عل (2)

1- البيت : لذى الرمه. والشاهد فيه قوله : «هوبر» والأصل ابن هوبر فحذف المضاف لغير دليل ؛ وذلک للضروره الشعريه. ينظر : ديوان ذى

الرمه 2 / 647 ، وخزانه الأدب 4 / 371 ، والدرر 5 / 37 ، وشرح المفصل 3 / 23 ، ولسان العرب (هبر) ، وهمع الهوامع 2 / 51.
2- عجز بيت لامرئ القيس وصدره : مكر مفر مقبل مدبر معا .....
الشاهد فيه قوله : «من عل» حيث وردت كلمه عل معربه مجروره ب- «من» وسبب إعرابها أنه لم يقصد بالعلو معينا وإنما قصد علوّا ما. ينظر : ديوانه ص 19 ، إصلاح المنطق ص 25 وجمهره اللغه ص 126 وخزانه الأدب 2 / 397 ، والدرر 3 / 115 ، وشرح أبيات سيبويه 2 / 339 وشرح التصريح 2 / 54 ، والشعر والشعراء 1 / 116 ، والكتاب 4 / 228 ، والمقاصد النحويه 3 / 449 ومغنى اللبيب 1 / 154 ، وهمع الهوامع 1 / 210.

وإن كان المضاف إليه جمله ، لم يجز حذفه ، إلا فيما سمع من ذلک ؛ نحو قولهم : «يومئذ» ، و «حينئذ» ، وقال تعالى : (وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ) [الواقعه : 84] أى : حين إذ بلغت الحلقوم ، فحذفت الجمله وعوض منها التنوين.

فإن كان المضاف غير ظرف ، لم يجز حذف المضاف إليه ، إلا فيما سمع من ذلک ؛ نحو : كلّ ، وبعض ، وأىّ ، وغير ، ولا بدّ من التنوين ، إلا أن يكون المضاف بعد الحذف على هيئته قبل الحذف ؛ نحو قولهم : «قطع الله يد ورجل من قالها» (1) ، التقدير : قطع الله يد من قالها ورجله ، فحذف الضمير وأقحم المعطوف بين المضاف والمضاف إليه ، وحذف التنوين من يد لإضافته إلى من ، وحذفه (2) من رجل ؛ لأنّه مضاف إلى «من» فى المعنى ، وبمنزله المضاف إليه فى اللفظ.

وحقّ الإضافه أن تكون إلى مفرد ، ولا تضاف إلى جمله ، إلا أسماء الزمان غير المثناه (3) ، وآيه ، وحيث (4) ، وذو إلا أنّها لا تضاف إلا إلى مضارع «سلمت» ؛ نحو قولهم : «اذهب بذى تسلم».

ولا يجوز أن يكون فى الجمله - إذ ذاک - ضمير عائد على الاسم المضاف إليها ، فإن كان فيها ضمير عائد عليه (5) ، فصلته عن الإضافه ، وكانت الجمله صله ، فأمّا قوله [من الوافر] :

164 - مضت مائه لعام ولدتّ فيه

وعشر بعد ذاک وحجّتان / (6)

1- فى أ: قاله.
2- فى ط : وحذف.
3- م : وقولى : «غير المثناه» أعنى : أنه لا يقال : عجبت من يومى قام زيد ، ويقال : عجبت من يوم قام زيد ، ومن أيام قام زيد. أه.
4- م : وقولى : «وآيه وحيث» مثال ذلک فى «آيه» قول أميه : [من الوافر] بآيه قام ينطق كلّ شىء وخان خيانه الدّيک الغراب [ينظر البيت لأميه بن أبى الصلت فى ديوانه ص 19 ، وتذكره النحاه ص 684 ، والحيوان 2 / 321 ، وخزانه الأدب 1 / 249 ، ويروى «أمانه» بدل «خيانه»] ومثال ذلک فى «حيث» قوله تعالى : (مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ) [الطلاق : 6]. أه.

5- فى ط : على الاسم.
6- البيت للنابغه الجعدى ويروى «سنه» بدل «مائه» وكذا وقع فى «أ» والصواب مائه. والشاهد فيه : عود الضمير فى «فيه» على عام المضاف إلى جمله وتلک ضروره شعريه لا نثريه. ينظر : ديوانه ص 161 ، والأغانى 5 / 6 ، وخزانه الأدب 3 / 168 ، وشرح شواهد المغنى 2 / 614 ، 920 والشعر والشعراء 1 / 300 ، وللنمر بن تولب فى الدرر 3 / 151 ، وليس فى ديوانه ، وبلا نسبه فى مغنى اللبيب 2 / 592 ، وهمع الهوامع 1 / 219.

فيتخرّج على أن يكون فيه متعلقا بعامل مضمر ، التقدير : أعنى فيه ، وتكون «أعنى» مع معمولها جمله اعتراض.

وإذا أضيف الاسم إلى غير ياء المتكلم ، كان على حسبه فى حال الإفراد (1) ، إلا الأخ وأخواته. فأمّا الفم منها ، فلا تثبت فيه الميم إلا فى ضروره ، نحو قوله [من الرجز] :

165- يصبح عطشان وفى البحر فمه (2)

بل تردّ الواو التى هى الأصل فى حال الرفع ، وتقلبها ألفا فى حال النّصب ، وياء فى حال الخفض ، فتقول : فوک ، وفاک ، وفيک.

وأما سائرها فتردّ إليه اللام المحذوفه ، وهى الواو وتقلبها ألفا فى النّصب ، وياء فى الخفض ؛ فتقول : أخوک ، وأخاک وأخيک.

فإن أضفته إلى ياء المتكلّم ، فإن كان صحيح الآخر ، أو جاريا مجراه ؛ نحو : ظبى وغزو ، فقد تقدّم حكمه فى النداء ، وأمّا فى غيره ، فإنک تكسر آخره ، ويجوز فى الياء أن تكون ساكنه ، وأن تكون مفتوحه ؛ فتقول : غلامى ، ونجيبى ، ويجوز أن تقلب ألفا ، والكسره فتحه فى الضروره ؛ نحو قوله [من الوافر] :

1- م : وقولى : «كان على حسبه فى حال الإفراد» مثال ذلک قولک : قام غلام زيد ، فتعربه بما كنت تعربه قبل الإضافه ، ويكون حرف الإعراب فيه ما كان حرف الإعراب قبل أن تضيفه. أه.
2- البيت لرؤبه. والشاهد فيه إبقاء ميم «فم» حال الإضافه ، وهذا من الضرورات عند الفارسى ، وجائز فى الاختيار عند ابن مالک وأبى حيان. ينظر ديوانه ص 159 ، والحيوان 3 / 265 ، وخزانه الأدب 4 / 451 ، 454 ، 460 ، والمقاصد النحويه 1 / 139 ، والدرر 1 / 114 ، وشرح شواهد المغنى 1 / 467 ، وبلا نسبه فى شرح التصريح 1 / 64 ، وهمع الهوامع 1 / 40 ، وشرح الأشمونى 1 / 31.

166 - أطوّف ما أطوّف ثمّ آوى

إلى أمّا وبروينى النّقيع (1)

إلا الفم ، فإنک تحذف الميم ، وترد الواو التى هى أصل وتقلبها ياء على كلّ حال ، وتدغمها فى ياء المتكلم مفتوحه ؛ فتقول : «فىّ» ، ولا يجوز إثبات الميم (2).

وإن كان فى آخره ألف ، فإن كانت للتثنيه لم تتغيّر ، ولم يجز فى الياء إلا الفتح ، نحو قولک : «جاء غلامای» ، وكذلک إن لم تكن للتثنيه ، نحو : رجای ، وبنو هذيل يقلبونها ياء ، إذا لم تكن للتثنيه ويدغمونها فى ياء المتكلّم ، ومن ذلک قوله [من الكامل] :

167 - سبقوا هوىّ وأعنقوا لهواهم

فتخرّموا ولكلّ جنب مصرع (3)

إلا لدى فإنّه لا يجوز فيها (4) لک إلا قلب الألف ياء ، نحو : «لدىّ» (5).

1- البيت : لنقيع بن جرموز. الشاهد قوله : «إلى أما» يريد إلى أمى فقلب ياء المتكلم ألفا وهذا قليل. ينظر : المؤتلف والمختلف ص 195 ، ونوادر أبى زيد ص 19 ، وبلا نسبه فى الدرر 5 / 54 وشرح الأشمونى 2 / 332 ، وشرح عمده الحافظ ص 512 ، ولسان العرب (نقع) ، والمقاصد النحويه 4 / 247 ، 2 / 206 ، وهمع الهوامع 2 / 53 ، ويروى «يكفينى» بدلا من «يروينى».
2- م : وقولى : «ولا يجوز إثبات الميم» أعنى : أنه لا يجوز إثبات الميم فى فمى وإن جاء شىء من ذلک ضروره ، لم يقس عليه. أه.
3- البيت لأبى ذؤيب الهذلى. وفى البيت شاهدان : أولهما قوله : «هوى» ، والأصل : هواى ، فقلب الألف ياء على لغه هذيل ، وأدغمها فى ياء المتكلم. وثانيهما قوله : «تخرموا» ، فإنه فعل ماض مبدوء بالتاء الزائده ، فلما بناه للمجهول وضم أوله أتبع ثانيه لأوله ، فضم التاء والخاء جميعا ، وهذا حكم كل فعل مبدوء بهذه التاء الزائده عند بنائه للمجهول. ينظر فى : إنباه الرواه 1 / 52 ، والدرر 5 / 51 ، وسر صناعه الإعراب 2 / 700 ، وشرح أشعار

الهذليين 1 / 7 ، شرح شواهد المغنى 1 / 262 ، وشرح قطر الندى ص 191 ، وشرح المفصل 3 / 33 ، وكتاب اللامات ص 98 ولسان العرب (هوا) ، والمحتسب 1 / 76 ، والمقاصد النحويه 3 / 493 ، وهمع الهوامع 2 / 53 ، وبلا نسبه فى أوضح المسالک 3 / 199 ، وجواهر الأدب ص 177 ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ص 52 ، وشرح الأشمونى 2 / 331 ، وشرح ابن عقيل ص 408.

4- فى أ: فيه.

5- م : وقولى : «إلا لدى ، فإنه لا يجوز فيها إلا قلب الألف ياء ؛ نحو : لدى» أعنى : أنه لا يجوز قبل التسميه بها إلا لدى ، والذى يقول : لداک ولداه ، لا يقول ذلک مع ياء المتكلم ، وإن سميت بها ، قلت : لداى ک- «عصاى» ، وفى كتاب سيبويه لفظ محتمل ؛ وإنما المراد ما ذكرته. أه.

وأمّا الياء المفتوح ما قبلها ، أو المكسور ؛ نحو : غلامى (1) ومصطفى ، وزيدى ، والواو المفتوح ما قبلها ، أو المضموم ، فإنک تدغمها فى ياء المتكلم ، إلا أنک لا تدغم الواو فيها حتى تقلبها ياء ، فتقول : «هؤلاء زيدىّ» ، و «مصطفىّ».

وتكون الياء فى جميع ذلک مفتوحه.

1- فى أ: يا غلامى.

النعت :

اصطلاحا (1) ، عباره عن : اسم (2) - أو ما هو فى تقديره من ظرف ، أو مجرور ، أو جمله (3) - يتبع ما قبله لتخصيص نكره / (4) أو إزاله اشتراك عارض فى معرفه (5) ، أو مدح (6) ، أو ذم ، (7) أو ترحّم (8) ، أو تأكيد (9) ، بما يدل على حليته (10) ؛ كطويل ،

1- م : باب النعت قولى : «النعت اصطلاحا» أعنى فى اصطلاح النحويين لا بالنظر إلى اللغه ؛ فإنه لغه من قبيل المعانى ، وفى اصطلاح النحويين من قبيل الألفاظ. أه.
2- م : وقولى : «عباره عن اسم» مثال ذلک قولک : مررت بزيد العاقل. أه.
3- م : وقولى : «أو ما هو فى تقديره من ظرف أو مجرور أو جمله» مثال ذلک قولک : مررت برجل عندک ذاهب ، ومررت برجل من أصحابک عالم ، ومررت برجل أبوه قائم. أه.
4- م : وقولى : «لتخصيص نكره» مثال ذلک قولک : مررت برجل مهندس ، فقولک رجل مهندس أخصّ من قولک رجل. أه.
5- م : وقولى : «أو إزاله اشتراک عارض فى معرفه» مثال ذلک قولک : مررت بزيد الفارس ، إذا كان العهد بينک وبين مخاطبک فى شخصين يسمى كل واحد منهما ب- «زيد» ، وأحدهما فارس ، والآخر ليس كذلک. أه.
6- م : وقولى : «أو مدح» مثال ذلک قوله تعالى : (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ) [الفاتحه : 1] فوصفه سبحانه بالرحمن الرحيم على جهه المدح ؛ إذ لا يتصور اشتراک ، فيصير الوصف بالرحمن الرحيم إزاله له. أه.
7- م : وقولى : «أو ذم» مثال ذلک قوله سبحانه : (فَاسْتَعِذْ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطانِ الرَّجِيمِ) [النحل : 98] ؛ فالمقصود بوصف الشيطان ب- «الرجيم» الذم لا إزاله اشتراک ؛ فإن كل شيطان رجيم. أه.
8- م : وقولى : «أو ترحّم» مثال ذلک : مررت بزيد المسكين ، إذا قدرت أن مخاطبک يعلم من قصدت ب- «زيد» إلّا أنک وصفته بالمسكين على جهه التوجع له والترحم. أه.
9- م : وقولى : «أو تأكيد» مثال ذلک قوله تعالى : (نَفْخَهٌ واحِدَهٌ) [الحاقه : 13]. أه.

10- م : وقولى : «بما يدل على حليته» أعنى بذلک : كل صفه للموصوف ثابته فيه غير منجرّه له من غيره ، وسواء كانت ظاهره للحس ، كالطول والقصر ، أو غير ظاهره له ؛ كالعلم والفهم ، ولا يضر اصطلاح من جعل الحليه الصفه الظاهره للحس خاصه ؛ كالطول والقصر ؛ فإن اللغه قابله لما ذكرته ، تقول : تحلّى زيد بالعلم ، ومن ذلک قوله [من الخفيف] : من تحلّى بغير ما هو فيه فضحته شواهد الإمتحان أه.

أو نسبه (1) ؛ كقرشىّ ، أو فعله (2) ؛ كقائم ، أو خاصّه من خواصه ؛ وذلک أن تصفه بصفه سببيه ؛ نحو قولک : «مررت برجل قائم أبوه».

ويشترط فى الظرف والمجرور أن يكونا تامّين (3) ، وأعنى بذلک : أن يكون فى الوصف بهما فائده ، ويشترط فى الجمله أن تكون محتمله للصدق والكذب (4) ، وأن يكون فيها ضمير عائد على الموصوف.

ويكون حكم ذلک الضمير فى الإثبات والحذف ، كحكمه لو وقعت الجمله صله (5) ، وقد تقدّم ذكر ذلک ، إلا أن يكون الضمير مرفوعا بالابتداء ، فإنّه يجوز حذفه ، كان فى الجمله الواقعه صفه طول أو لم يكن ؛ نحو قوله [من الكامل] :

168 - إن يقتلوک فإنّ قتلک لم يكن

عارا عليک ، وربّ قتل عار (6)

1- م : وقولى : «أو نسبه» لم أرد بذلک النسب ب- «ياء» النسب خاصه ؛ نحو : قرشى ، بل أردت بذلک ما يسميه النحويون نسبا ؛ نحو : تميمى ودارع ونبال ورجل ، وجعلت الوصف بذى وذات من قبيل النسب لما كان معنى الوصف بهما كمعنى الوصف بدارع ونبال وما أشبه ذلک مما يراد به النسب ؛ ألا ترى أن معنى قولک : دارع : ذو درع ، ونابل ذو نبل. أه.
2- م : وقولى : «أو فعله» أعنى بذلک مثل قولک : مررت برجل قائم ، ومثل قولک : مررت برجل مضروب ؛ لأن الفعل قد يضاف إلى المفعول والفاعل ؛ كما تضاف سائر المصادر ، ومن إضافه المصدر إلى المفعول قوله : [من الطويل] وأنتم لهذا النّاس كالقبله الّتى بها إن يضلّ النّاس يهدى ضلالها [ينظر البيت للفرزدق فى ديوانه 2 / 76 ، وشرح أبيات سيبويه 1 / 81 ، والكتاب 3 / 85] والقبله لا ضلال لها ، وإنما المعنى : ضلالهم إياها. أه.
3- م : وقولى : «ويشترط فى الظرف والمجرور أن يكونا تامين» وأعنى بذلک أن يكون للوصف بهما فائده ؛ مثال ذلک : هذا رجل دون عمرو ، وهذا ثوب لک ، ولو قلت : هذا رجل اليوم ، وهذا رجل بک - لم يجز. أه.
4- م : وقولى : «ويشترط فى الجمله أن تكون محتمله للصدق والكذب» مثال ذلک قولک : مررت برجل أبوه قائم ، ولو قلت : مررت برجل هل قام أبوه - لم يجز. أه.

5- م : وقولى : «ويكون حكم ذلك الضمير فى الإثبات والحذف كحكمه لو وقعت الجمله صله» إلى آخره أعنى أنه يجوز أن يقال : مررت برجل يضرب أبوه ، ويضربه أبوه ؛ كما تقول : جاءنى الذى يضرب أبوه ، ويضربه أبوه وتقول : هذا رجل مرّ به زيد ؛ كما تقول : هذا الذى مرّ به زيد ، ولا يجوز أن تقول : هذا الذى مر زيد ، ويجوز أن تقول : مررت برجل مرّ به زيد ، ومررت برجل مر زيد ، تريد : مرّ به زيد ؛ كما تقول : مررت بالذى مرّ به زيد ، ومررت بالذى مرّ زيد ، تريد : مر به زيد. أه.
6- البيت : لثابت بن قطنه يرثى بها يزيد بن المهلب بن أبى صفره. الشاهد : فيه قوله : «ورب قتل عار» حيث جاز حذف العائد لأنه مبتدأ ، والتقدير هو عار ، وقيل : «رب» اسم مبتدأ و «عار» خبرها. ينظر : ديوانه ص 49 ، والحماسه الشجريه 1 / 330 ، وخزانه الأدب 9 / 565 ، 576 ، 577 ، والدرر 2 / 12 ، وشرح شواهد المغنى 1 / 89 ، 393 ، والشعر والشعراء 2 / 635 ، وبلا نسبه فى الأزهيه ص 260 ، وتخليص الشواهد ص 160 ، والجنى الدانى ص 439 ، وجواهر الأدب ص 205 ، 365 ، وخزانه الأدب 9 / 79 ، وشرح التصريح 2 / 112 ، ولسان العرب والمقتضب 3 / 66 ، وهمع الهوامع 1 / 97 ، 2 / 25.

أى : هو عار.

فأمّا قوله [من الرجز] :

169 - .....

جاءوا بمذق هل رأيت الذّئب قط؟ (1)

فصفه مذق ، إنّما هو القول المضمر ، أى : تقول فيه هل رأيت الذئب قطّ ، فهذا لونه.

والنّعت لا يكون إلا بالمشتقّ ، وهو المأخوذ من المصدر (2) ، أو ما هو فى حكمه ، وهو ما لم يؤخذ من مصدر ، إلا أنّه فى معنى ما أخذ منه ؛ نحو قولك : «مررت برجل أسد» ، ف- «أسد» فى معنى شجاع.

ولا يجوز الوصف بما هو فى حكم المشتقّ قياسا ، إلا أن يكون الاسم منسوبا (3) ، أو اسم عدد (4) ، أو اسم كيل ، (5) ك- «ذراع» ، أو اسم إشاره ؛ نحو قولك : «مررت بزيد هذا» ، أو اسما مشارا إليه ؛ نحو قولك : «مررت بهذا الرّجل».

والنّعت : إن لم يرفع ضميرا عائدا على المنعوت (6) ، فإنّه يتبعه لفظا ، أو موضعا فى

1- البيت لم ينسبه أحد من الرواه إلى قائله وقيل قائله العجاج. المذق : اللبن الممزوج بالماء وأصله مصدر مذقت اللبن إذا مزجته بالماء. الشاهد فيه قوله : «هل رأيت الذئب قط؟» فظاهرها أنها نعت لمذق وهى جمله استفهاميه لا ينعت بها فيؤول على إضمار قول تكون هذه الجمله مقولا له ، وهذا القول نعت لمذق. ينظر : الإنصاف 1 / 115 ، أمالى ابن الشجرى 2 / 149 وابن يعيش 3 / 53 ، واللسان (مذق) ، والمقاصد النحويه 4 / 61.
2- م : وقولى : «والنعت لا يكون إلا بالمشتق ، وهو المأخوذ من المصدر» مثال ذلک : قائم ؛ فإنه مأخوذ من القيام ، وضاحک ؛ فإنه مأخوذ من الضحک. أه.
3- م : وقولى : «إلا أن يكون الاسم منسوبا» مثال ذلک : مررت برجل قرشى. أه.

4- م : وقولى : «أو اسم عدد» مثال ذلک : مررت بثوب عشرين شبرا. أه.
5- م : وقولى : «أو اسم كيل» مثال ذلک : مررت بثوب ذراع. أه.
6- م : وقولى : «إن لم يرفع ضميرا عائدا على المنعوت» إلى آخره ، أعنى : أنه إذا كان كذلک ، فلا يلزم إتباعه إلا فى واحد من ألقاب الإعراب ، وفى واحد من التعريف والتنكير ؛ ألا ترى أنک إذا قلت : مررت بامرأتين قائم أبوهما ، لم يتبع قائم امرأتين إلا فى التنكير والخفض. ألا ترى أن الأول مثنى مؤنث ، والثانى مفرد مذكر ، وقد يتبع فى أكثر من ذلک ؛ نحو قولک : مررت برجل قائم أبوه ؛ ألا ترى أن قائما موافق لرجل فى الخفض والتنكير والإفراد والتذكير؟. أه.

واحد من ألقاب الإعراب ، وفى واحد من التّعريف والتنكير.

وإن رفع ضميرا عائدا عليه (1) ، فإنّه إن كان مشتقّا بقياس ، نحو : أفعل فى الألوان ، وفاعل من فعل ؛ كقائم ، فإنّه يتبع المنعوت فى الشيئين المتقدّمين ، وفى واحد من الإفراد والتثنيه والجمع ، وفى واحد من التذكير والتأنيث ، إلا أفعل (2) من ، فإنّها لا تتبع فى تأنيث ولا تثنيه ولا جمع ؛ بل تكون مفرده مذكره على كلّ حال.

وإن لم يكن مشتقّا ، أو كان مشتقا بغير قياس ، فإنّه يتبع المنعوت - ولا بدّ - فى الشيئين المتقدّمين.

وأمّا الاثنان الباقيان ، فبعض الصفات يتبع فيهما ؛ كحسن (3) ، وبعضها يتبع فى أحدهما ؛ ك- «صبور» (4) ، وكالوصف بالجامد الذى فى معنى المشتق ؛ نحو قولك : «مررت بامرأه حجر الرّأس». وبعضها لا يتبع فى واحد منهما ؛ كالمصدر (5)

1- م : وقولى : «وإن رفع ضميرا عائدا عليه» إلى آخره مثال ذلک : مررت برجل أحمر ، ومررت برجل ضاحک. أه.
2- م : وقولى : «إلا أفعل من» إلى آخره ؛ مثال ذلک : مررت بامرأه أكرم من هند ، وبامرأتين أكرم من الهندين ، وبنساء أكرم من الهندات ، وبرجل أكرم من الزيدين ، وبرجال أكرم من الزيدين. أه.
3- م : وقولى : «وأما الاثنان الباقيان ، فبعض الصفات يتبع فيهما ، كحسن» أعنى بالاثنين الباقيين واحدا من التذكير والتأنيث ، وواحدا من الإفراد والتثنيه والجمع ؛ ألا ترى أنک تقول : مررت بامرأه حسنه ، وبرجلين حسنين ، وبرجال حسنين. أه.
4- م : وقولى : «وبعضها يتبع فى أحدهما كصبور» أعنى أن صبورا يتبع ما قبله فى واحد من الإفراد والتثنيه والجمع ؛ نحو قولک : مررت برجل صبور ، وبرجلين صبورين ، وبرجال صبر ، ويكون للمذكر والمؤنث بلفظ واحد ؛ نحو قولک : مررت برجل صبور ، وبامرأه صبور ، وكذلک الوصف بالجامد الذى فى معنى المشتق ؛ نحو قولک : مررت برجلين حجرى الرأس ، وبرجال حجار الرأس ، ويكون للمذكر والمؤنث بلفظ واحد. أه.
5- م : وقولى : «وبعضها لا يتبع فى واحد منها كالمصدر» مثال ذلک : مررت برجل عدل ، وبامرأه عدل ، وبرجلين عدل ، وبامرأتين عدل ، وبرجال عدل

، ونساء عدل ، فتفرد وتذكّر على كل حال. أه.

الموصوف به فى الأصحّ.

ولا يكون النّعت إلا مساويا للمنعوت فى التعريف ، أو أقل منه تعريفا ؛ فلا بدّ من ذكر المعارف ومراتبها فى التعريف :

فالمعارف خمسه أصناف :

المضمر :

وهو ما علق / فى أول أحواله على شىء بعينه فى حال غيبه خاصّه ؛ ك- «هو» ، أو خطاب خاصّه ؛ ك- «أنت» ، أو تكلّم خاصّه ؛ ك- «أنا».

والمشار :

وهو ما علق فى أول أحواله على مسمى بعينه فى حال الإشاره إليه ؛ نحو : هذا.

والعلم :

وهو : ما علّق فى أول أحواله على مسمى بعينه فى جميع الأحوال من غيبه ، وتكلّم ، وخطاب ، وإشاره ؛ نحو : «زيد».

والمعرف بالألف واللام :

وهو : كلّ ما يكون بهما معرفه ، فإذا زالتا منه ، كان نكره ، نحو : الرّجل ، والغلام ، فإن كان معرفه بعد إسقاطهما ، نحو : الحسن ، كان من قبيل الأعلام.

والمعرف بالإضافه :

وهو : كلّ ما أضيف إلى معرفه من هذه المعارف ، إضافه محضه ، وقد تقدم تبيين ذلک.

وأمّا الموصولات : فمن قبيل ما عرّف بالألف واللام ، وقد تقدّم ذكرها.

وأعرف هذه الأصناف : المضمرات ، ثمّ الأعلام ، ثم المشارات ، ثم ما عرّف بالألف واللام ، والمضاف إلى معرفه من هذه المعارف : إضافه

محضه ، بمنزله ما أضيف إليه فى التعريف ، إلا المضاف إلى المضمر ؛ فإنّه فى رتبه العلم (1).

1- م : وقولى : «بمنزله ما أضيف إليه فى التعريف إلا المضاف إلى المضمر ؛ فإنه فى رتبه العلم» أعنى أن قولک : غلام هذا ، وغلام زيد ، وغلام الرجل ، وغلام الذى عندک ، بمنزله قولک : هذا ، وزيد ، والرجل ، والذى عندک ، فى التعريف ، وليس غلامک بمنزله أنت فى التعريف ؛ بل هو فى رتبه زيد وعمرو. أه.

والأسماء تنقسم بالنّظر إلى نعتها ، والنّعت بها أربعه أقسام :

قسم ينعت به ، ولا ينعت ، وهو : الاسم الذى لم يستعمل إلا تابعا ؛ نحو : بسن ، من قولهم : حسن بسن.

وقسم ، لا ينعت ولا ينعت به ، وهو المضمر ، واسم الشرط ، واسم الاستفهام ، وكم الخبريّه ، وكلّ اسم غير متمكن ، وأعنى بذلك : ما لزم موضعا واحدا من الإعراب ، ک- «ما» التّعجبيه ، أو موضعين ، ک- «قبل» و «بعد».

وقسم ، ينعت وينعت به ، وهو أسماء الإشاره ، وكلّ اسم مشتقّ ، أو فى حكمه (1).

وقسم ، ينعت ولا ينعت به ، وهو العلم وسائر الأسماء التى ليست مشتقّه ولا فى حكمها.

والاسم المنعوت إن كان نكره ، لم ينعت إلا بنكره (2) ، وإن كان معرفه ، فإنّه إن كان مضمرا ، لم ينعت ولم ينعت به ؛ كما تقدّم.

وأمّا المضاف إلى المضمر ، والعلم ، والمضاف إليه (3) ، فتنعت بما فيه ، الألف واللام ،

1- م : وقولى : «وقسم ينعت وينعت به ، وهو أسماء الإشاره ، وكل اسم مشتق أو فى حكمه» مثال الوصف باسم الإشاره ووصفه قولک : مررت بهذا الرجل ، وبزيد هذا ، ومثال وصف المشتق والوصف به قولک : مررت بالكريم العاقل ، ومررت بزيد الكريم ، ومثال وصف ما فى حكمه والوصف به قولک : مررت برجل أسد ، ومررت بأسد مفترس أقرانه. أه.
2- م : وقولى : «والاسم المنعوت إن كان نكره ، لم ينعت إلا بنكره» مثال ذلک قولک : مررت برجل كريم ، ولا يجوز أن تقول : مررت برجل الكريم. أه.
3- م : وقولى : «وأما المضاف إلى المضمر والعلم والمضاف إليه» إلى آخره ، مثال وصف المضاف إلى المضمر بما فيه الألف واللام قولک : مررت بغلامک العاقل ، ومثال وصفه بالمشار إليه قولک : مررت بغلامک

هذا ، ومثال وصفه بما أضيف إلى معرفه ، قولک : مررت بغلامک ملازم هذا أخی بکر ، وصاحبی صديق ذلک الرجل ، والعلم مثل : زيد ، والمضاف إلى العلم مثل صاحب زيد ، تصفها بکل ما وصفت به المضاف إلى المضمر ؛ نحو : غلامک ، وقد تقدم تبيين ذلک ، ومثال وصف المشار بما فيه الألف واللام قولک : مررت بهذا الرجل ، ومثال وصف المضاف إلى المشار بالمشار نحو قولک : مررت بصاحب هذا ذاک ، ومثال وصفه بما فيه الألف واللام قولک : مررت بجاريه هذا الجميله ، ومثال وصفه بما أضيف إليهما قولک مررت بغلام هذا صاحب ذاک ، ومررت بجاريه هذا محبوبه عمرو ، ومثال وصف المعرف بالألف واللام بما فيه الألف واللام قولک : مررت بالرجل العاقل ، ومثال وصفه بما أضيف إليه قولک : مررت بالرجل صاحب الدابّه ، ومثال وصف المضاف إلى ذی الألف واللام بما فيه بالألف واللام قولک : مررت بجاريه الغلام الجميله ، ومثال وصفه بما أضيف إليه قولک : مررت بجاريه الغلام ذات الجمال. أه.

وبالمشار ، وبما أضيف إلى معرفه وأمّا المشار ، فلا ينعت إلا بما فيه الألف واللام خاصه.

وأمّا المضاف إلى المشار ، فينعت بالمشار وبما فيه الألف واللام ، وبما أضيف إليهما.

وأمّا المعرّف بالألف واللام ، أو بإضافته إلى ما عرف بهما ، فينعت بما فيه الألف واللام وبما أضيف إليه.

والنّعوت إن لم تتكرر ، كانت تابعه للمنعوت لا غير ، إلا أن / يكون المنعوت معلوما ، أو منزّلا منزلته (1).

والصفه ، يراد بها المدح أو الذّم ، أو التّرحّم ، فإنّه يجوز فيها الإتباع ؛ فتكون على حسب المنعوت.

والقطع : إمّا إلى الرفع على خبر ابتداء مضمر ، وإمّا إلى النّصب بإضمار : أمدح ، فى صفات المدح ، وأذمّ فى صفات الذم ، وأرحم ، فى صفات التّرحّم.

ومن كلامهم : «الحمد لله الحميد» ، بنصب «الحميد» وخفضه.

وإن تكررت (2) فإن كانت صفات مدح أو ذم ، أو ترحم ، وكان المنعوت معلوما عند المخاطب ، أو منزلا منزلته جاز فيها ثلاثه أوجه : إتباعها الموصوف ، وقطعها عنه ، وإتباع بعضها ، وقطع بعض ؛ إلا أنّك تبدأ بالإتباع قبل القطع ، ولا يجوز عكسه.

وكذلك إن كان المنعوت مجهولا ، والصّفات فى معنى واحد ، لم يجز فى الصّفه الأولى إلا الإتباع ، وما عدا ذلك من الصّفات يجوز فيه ثلاثه الأوجه المتقدمه ؛ ومن

1- م : وقولى : «إن لم تتكرر ، كانت تابعه للمنعوت لا غير ، إلا أن يكون المنعوت معلوما أو منزلا منزلته» مثال ذلك قولك : مررت بزيد العاقل ، ومررت برجل كريم. أه.

2- م : وقولى : «وإن تكررت» إلى آخره مثال إتباعها قولک : مررت بهذا الكريم الشجاع الفاضل ، ومثال قطعها قولک : مررت بزيد العاقل الكريم الشجاع ، برفعها أو نصبها أو رفع بعض ونصب بعض ، ومثال إتباع بعض وقطع بعض قولک : مررت بزيد العاقل الكريم الشجاع برفع الكريم والشجاع أو نصبهما أو رفع أحدهما ونصب الآخر ، ولا يجوز أن تقول : مررت بزيد العاقل الكريم ، فتخفض الكريم إتباعا بعد ما قطعت «العاقل» فرفعته أو نصبته. أه.

ذلک قوله [من المتقارب] :

170 - ويأوى إلى نسوه عطّل

وشعثا مراضيع مثل السّعالى (1)

فأتبع عطّلا ، وقطع شعثا ؛ لأنّ الشّعث يكون عن العطل ؛ فهو فى معناه.

وما عدا ما ذكر ممّا تكرّرت فيه النعوت ، لا يجوز فيه إلا الإتباع (2).

1- البيت لأميه بن أبى عائذ الهذلى ، ونسب لأبى أميه تاره وللهذلى أخرى. (ويأوى ... الخ) فاعل يأوى ، ضمير الصياد ؛ أى : يأتى مأواه ومنزله إلى نسوه. وعطل : جمع عاطل قال فى الصحاح : «والعطل بالتحريک : مصدر عطلت المرأه : إذا خلا جيدها من القلائد ، فهى عطل بالضم وعاطل ومعطال. وقد يستعمل العطل فى الخلو من الشىء ، وإن كان أصله فى الحلى ، يقال عطل الرجل من المال والأدب فهو عطل ، بضمه وبضمتين». وهذا هو المراد هنا ، لأن المعنى : أن هذا الصياد يغيب عن نسائه للصيد ، ثم يأتى إليهن فيجدهن فى أسوأ الحال. و (الشعث) جمع شعثاء ، من شعث الشعر شعثا فهو شعث ، من باب تعب : تغير وتلبد لقله تعهده بالدهن ؛ ورجل أشعث وامرأه شعثاء ، و (المراضيع) : جمع مرضاع ، بالكسر وهى التى ترضع كثيرا. و (السعالى) بفتح السين ، قال أبو على القالى ، فى كتاب المقصور والممدود : السعلى ، بالكسر وبالقصر : ذكر الغيلان ، والأنثى سعلاه : وقال الأصمعى : يقال : السعلاه : ساحره الجن. حدثنا أبو بكر بن دريد قال : ذكر أبو عبيده ، وأحسب الأصمعى قد ذكره أيضا ، قال لقيت السعلاه حسان بن ثابت فى بعض طرقات المدينه - وهو غلام ، قبل أن يقول الشعر - فبركت على صدره ، وقالت : أنت الذى يرجو قومک أن تكون شاعرهم؟! قال : نعم؟ قالت : فأنشدنى ثلاثه أبيات على روى واحد ، وإلا قتلتک؟ فقال : [من الوافر] إذا ما ترعرع فينا الغلام فما إن يقال له : من هوه إذا لم يسد قبل شد الإزار فذلک فينا الذى لا هوه ولى صاحب من بنى الشيصبان فحينا أقول وحينا هوه فخلت سبيله. والشاهد فيه : قوله : «شعثا» بالنصب مقطوعا عما قبله ، ويروى «شعث» على الإتباع. ينظر : خزانه الأدب 2 / 42 ، 432 ، 5 / 40 ، وشرح أبيات سيبويه 1 / 146 ، وشرح أشعار الهذليين 2 / 507 ، وشرح التصريح 2 / 117 ، والكتاب 1 /

399 ، 2 / 66 ، ولأبى أميه فى المقاصد النحويه 4 / 63 ، وللهذلى فى شرح المفصل 2 / 18 ، وبلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب 1 / 322 ، وأوضح المسالک 3 / 317 ، ورصف المبانى ص 416 ، وشرح الأشمونى 2 / 400.
2- م : قولى : «وما عدا ما ذكرت مما تكررت فيه النعوت لا يجوز فيه إلا الإتباع» مثال ذلک : مررت بزيد النجار صاحب بكر الطويل ، لا يجوز قطع شىء من ذلک ؛ لأن الصفه ليست فى معنى مدح كالفارس والكريم ، ولا فى معنى ذم كالحانق واللئيم ، ولا فى معنى ترحم كاليائس والمسكين وكذلک أيضا يجوز القطع فى مثل مررت برجل كريم فارس لأن المنعوت نكره وليست الصفات فى معنى واحد. أه.

ولا يجوز عطف بعض النّعوت على بعض (1) ؛ حتى تختلف معانيها.

وإذا اجتمع فى هذا الباب نعوت ومنعوتون ، فلا يخلو أن تجمعهما ؛ نحو قولك : «قام الزّيدون العقلاء».

أو تفرّقهما ؛ نحو قولك : «قام زيد العاقل وعمرو الكريم وبكر الظريف».

أو تجمع النّعوت ، وتفرّق المنعوتين ؛ نحو قولك : «قام زيد وعمرو وبكر العقلاء» ، أو تجمع المنعوتين وتفرّق النّعوت ؛ نحو قولك : «قام الزّيدون العاقل والكريم والشّجاع» ، ومنه قوله [من الوافر] :

171 - بكيت وما بكا رجل حزين

على ربعين ، مسلوب وبال (2)

وجمع المنعوتين وتفريق النّعوت جائز فى جميع الأسماء ، إلا فى أسماء الإشاره ، فإن جمعتهما ، أو فرّقتهما ، أو جمعت المنعوتين وفرّقت النّعوت ، كان حكم ذلک كحكم المنعوت المفرد فى الإتباع والقطع فى الأماكن المذكوره (3) ، وإن فرّقت المنعوتين ، وجمعت النّعوت ، فإن اختلفوا فى الإعراب (4) ، أو فى التعريف ، والتنكير ،

1- م : وقولى : «ولا يجوز عطف بعض النعوت على بعض» إلى آخره ، مثال المختلفه المعانى : مررت بزيد العاقل والكريم والفارس ، ومثال المتفقه المعانى : مررت بزيد الشجاع الفارس البطل. أه.
2- البيت : لابن ميادە. الشاهد فيه قوله : «على ربعين مسلوب وبال» حيث نعت المثنى ، وهو قوله : «ربعين» بنعتين مفردين مع العطف بالواو. ينظر : ديوانه ص 214 ، وشرح أبيات سيبويه 1 / 603 ، وشرح شواهد المغنى 2 / 774 ، ولرجل من باهله فى الكتاب 1 / 431 ، وبلا نسبه فى الأشباه والنظائر 3 / 211 ، وأوضح المسالک 3 / 313 ، وشرح التصريح 2 / 114 ، ومغنى اللبيب 2 / 256 ، والمقتضب 2 / 291.
3- م : وقولى : «كان حكم ذلک كحكم المنعوت المفرد فى الإتباع والقطع فى الأماكن المذكوره» أعنى بالأماكن المذكوره : أن يكون المنعوت معلوما

، والصفات صفات مدح أو ذم أو ترحم أو يكون المنعوت غير معلوم ، إلا أن صفات المدح أو الذم أو الترحّم متكرره ، وبعضها فى معنى بعض. أه.
4- م : وقولى : «فإن اختلفوا فى الإعراب» إلى آخره ، مثال اختلافهم فى الإعراب قولک : قام زيد وضربت عمرا ، ومررت ببكر العقلاء ، ومثال اختلافهم فى التعريف والتنكير : قام زيد ، ورأيت رجلا ، ومررت ببكر الطوال ، ومثال اختلافهم فى الاستفهام وعدمه قولک : من زيد وهذا محمد وبكر الطوال ؛ جميع ذلک لا يجوز فيه الإتباع ؛ بل ترفع على خبر ابتداء مضمر أو تنصب على إضمار فعل. أه.

أو الاستفهام أو عدمه ، لم يجز فى / النعوت إلا الرفع على خبر ابتداء مضمر ، والنّصب على إضمار : أعنى.

وإن اتفق المنعوتون فى جميع ما ذكر ، فإن كان العامل فيهم واحدا ، جاز الإتباع والقطع فى الأماكن المتقدّمه (1) ، وإن كان العامل أزيد من واحد ، فإن اتفق جنس العامل (2) فالإتباع والقطع فى الأماكن المتقدّمه ، أيضا.

وإن اختلف جنسه ، فالقطع ليس إلا : إمّا إلى الرفع على خبر ابتداء مضمر ، أو إلى النّصب بإضمار : أعنى.

واختلاف جنس العامل هو أن يكون أحد العوامل من جنس الأفعال ، والآخر من جنس الأسماء أو الحروف (3).

والحرفان المختلفان فى المعنى بمنزله العاملين المختلفين فى الجنس ؛ نحو قولك : «مررت بزيد ، ورحلت إلى أخيك العاقلان».

وإذا اجتمع فى هذا الباب صفتان ، إحداهما : اسم ، والأخرى : فى تقديره - قدّمت الاسم ، ثم الظرف ، أو المجرور ، ثم الجمله ؛ نحو قوله تعالى : (وَقالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمانَهُ) [غافر : 28] ، ولا يجوز خلاف ذلک ،

1- م : وقولى : «وإن اتفق المنعوتون فى جميع ما ذكر ، فإن كان العامل فيهم واحدا ، جاز الإتباع والقطع فى الأماكن المذكوره» مثال ذلک قولک : جاء زيد وعمرو وجعفر الكرام العقلاء الفضلاء. أه.
2- م : وقولى : «فإن اتفق جنس العامل» الاتفاق فى جنس العامل هو أن يكون كل واحد من العوامل من جنس الأسماء ، أو جنس الأفعال ؛ نحو قولک : هذا زيد ، وهذا جعفر ، وهذا محمد العقلاء ، ونحو قولک : قام زيد ، وخرج محمد ، وقعد بكر العقلاء. أه.
3- م : وقولى : «واختلاف جنس العامل هو أن يكون أحد العوامل من جنس الأفعال ، والآخر من جنس الأسماء أو الحروف» مثال ذلک : قام زيد ، وهذا محمد ، وقعد بكر العقلاء ، وضربت زيدا وأكرمت عمرا وإن محمدا يخرج العقلاء ، لا يجوز فى الصفه إذ ذاک إلا القطع. أه.

إلا فى نادر الكلام ، أو فى ضروره ؛ نحو قوله [من الطويل] :

172 - وفرع يعشّى المتن أسود فاحم

أثيث ، كقنو النّخله المتعثكل (1)

ولا يجوز تقديم الصّفه على الموصوف ، إلا حيث سمع ، وتكون الصفه إذ ذاک مبنيّه على العامل المتقدّم ، وما بعدها بدل منها ؛ نحو قوله [من الرجز] :

173- وبالطّويل العمر عمرا حيدرا

ولا يجوز حذف الموصوف وإقامه الصفه مقامه إذا كانت صفته فى تقدير الاسم ، إلا مع من ؛ نحو قولهم : «منّا ظعن ومنّا أقام» ، أى : فريق ظعن ، وفريق أقام ؛ بشرط أن يكون الموصوف ممّا يجوز حذفه.

وما عدا ذلک لا يجوز فيه حذف الموصوف إلا فى ضروره ؛ نحو قوله : [من الرجز]

174- ترمى بكفّى كان من أرمى البشر (2)

أى : بكفى رجل كان من أرمى البشر.

فإن كانت الصفه اسما ، لم يجز حذف الموصوف ، وإقامه الصّفه مقامه ، إلا إذا كانت خاصّه بجنس الموصوف ؛ نحو قولک : «مررت بكاتب» أو إذا كانت الصفه قد استعملت استعمال الأسماء ، فلم يظهر موصوفها أصلا ؛ نحو : الأبطح ، والأبرق ، والأجرع.

1- البيت : لامرئ القيس. والشاهد قوله : «وفرع يعشى المتن أسود» ؛ حيث قدم النعت بالجمله على النعت بالمفرد ؛ وهو ضروره. ينظر : ديوانه ص 16 ، لسان العرب (أثث) ، (عثكل) ، وتهذيب اللغه 3 / 415 ، وكتاب العين 2 / 308 وتاج العروس (أثث) ، (فرع).
2- البيت بلا نسبه فى : الإنصاف 1 / 113 ، 115 ، وخزانه الأدب 5 / 65 ، والخصائص 2 / 367 ، والدرر 6 / 22 ، وشرح الأشمونى 2 / 401 ، وشرح

التصريح 2 / 119 ، وشرح شواهد المغنى 1 / 461 ، وشرح عمده الحافظ ص 550 ، وشرح المفصل 3 / 62 ، ولسان العرب (كون) ، (منن) ، ومجالس ثعلب 2 / 513 ، والمحتسب 2 / 237 ، ومغنى اللبيب 1 / 160 ، والمقاصد النحويه 4 / 66 ، والمقتضب 2 / 139 ، وهمع الهوامع 2 / 120.
والشاهد فيه حذف الموصوف ، وإبقاء صفته ، وأصل الكلام : بكفى رجل كان من أرمى البشر ، أما الموصوف فهو «رجل» الذى يضاف قوله : «بكفى» إليه ، وأما الصفه فهى جمله «كان من أرمى البشر» ، ويجوز اعتبار «كان» زائده ، فيكون قوله : «من أرمى» جارا ومجرورا متعلقا بمحذوف نعت للمنعوت المحذوف.

وما عدا ذلک لا يجوز إقامته مقام الموصوف إلا فى ضروره ؛ نحو قوله [من الهزج] :

175 - وقصرى شنج الأنسا

ء نبّاح من الشّعب (1)

أى : ثور شنج (2) الأنساء ، وشنج الأنساء ليس مختصّا ببقر الوحش.

ولا يجوز الفصل بين الصّفه / والموصوف إلا بجمل الاعتراض ، وهى كلّ جمله فيها تسديد للكلام ؛ نحو قوله تعالى : (وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ) [الواقعه : 76].

ولا يجوز فيما عدا ذلک ، إلا فى ضروره ؛ نحو قوله [من الطويل] :

176 - أمرّت من الكتّان خيطا وأرسلت

رسولا إلى أخرى جريّا يعينها (3)

* * *

1- البيت : لأبى داود الإيادى. والشاهد فيه قوله : «شنج» حيث حذف المنعوت وهو صفه لثور وليس هذا المنعوت بعض اسم تقدم مجرورا ب- «من» والذى سوغ ذلک الضروره الشعريه. ينظر : ديوانه ص 288 ، وأدب الكاتب ص 117 ، والدرر 6 / 20 ولسان العرب (شعب) ، (شنج) ، (نبح) ، (قصر) ، والمعانى الكبير ص 142 ، وبلا نسبه فى الهمع 2 / 120.
2- فى ط : شنبح.
3- البيت : بلا نسبه فى : الخصائص 2 / 396 ، والمحتسب 2 / 250. والشاهد : فيه قوله : «وأرسلت رسولا إلى أخرى جريّا» ففصل بين قوله : «رسولا» وبين صفته التى هى «جريّا» بقوله «إلى أخرى» وهو معمول «أرسلت».

باب عطف النّسق

وهو حمل الاسم على الاسم (1) ، أو الفعل على الفعل ، أو الجمله على الجمله ؛ بشرط توسّط حرف بينهما من الحروف الموضوعه لذلک.

ولا يحمل الفعل على الاسم ، ولا الاسم على الفعل ، ولا المفرد على الجمله ، ولا الجمله على المفرد ، حتى يكون أحدهما فى تأويل الآخر ؛ نحو قوله تعالى : (إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقاتِ وَأَقْرَضُوا) [الحديد : 18].

المعنى : إن الذين صدّقوا وأقرضوا ؛ نحو قوله تعالى : (أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ) [الملک : 19].

أى : وقابضات.

والحروف الموضوعه للعطف ، هى : الواو ، والفاء ، وثمّ ، وحتّى ، وأو ، وأم ، وإمّا ، وبل ، ولا بل ، ولكن ، ولا ، إلا أنّ «إمّا» ليست بعاطفه فى الحقيقه ، وإنّما ذكرت فى الجمله ؛ لمصاحبتها لها.

فأمّا الواو : فللجمع بين الشيئين من غير تعرّض لترتيب ولا مهله.

وأمّا الفاء : فللجمع والتّرتيب من غير مهله.

وترتيبها قد يكون فى معنى العامل (2) ، وقد يكون فى الذّكر (3) ؛ نحو قوله [من الطويل] :

177 - عفا ذو حسى من فرتنى فالفوارع

فجنبا أريک فالتّلاع الدّوافع (4)

1- م : باب عطف النسق قولى : «حمل الاسم على الاسم» إلى آخره ، مثال حمل الاسم على الاسم قولک : قام زيد وعمرو ، ومثال حمل الفعل على الفعل قولک : يعجبنى أن يأتى زيد ويحسن إليک ، ومثال عطف الجمله على الجمله قولک : قام زيد وخرج عمرو. أه.

2- م : وقولى : «وترتيبها قد يكون فى معنى العامل» مثال ذلک قولک : قام زيد فعمرو ، إذا أردت أن قيام عمرو وقع بعد قيام زيد بلا مهله. أه.
3- فى أ: المذكر.
4- البيت للنابغه الذبيانى. عفا : درس ومحى ذو حسى : بلد فى بلاد بنى مره وهو بضم الحاء والسين المهملتين والقصر وفرتنى : أى من منازل فرتنى ، وهو بفتح الفاء وسكون الراء وبعدها تاء مفتوحه يليها نون ، قال فى الصحاح. «هو مقصور وهو اسم امرأه. والعرب تسمى الأمه فرتنى». والفوارع : جمع فارعه ، قال فى الصحاح : «وفارعه الجبل : أعلاه. وتلاع فوارع : مشرفات المسايل». وأريک بفتح الهمزه وكسر الراء ، قال البكرى فى معجم ما استعجم : «وهو موضع فى ديار غنى بن يعصر». وأنشد هذا البيت ، ثم قال : «وقال أبو عبيده : أريک فى بلاد ذبيان قال : وهما أريكان : أريک الأسود ، وأريک الأبيض. والأريک : الجبل الصغير. وقال الأخفش : إنما سمى أريكا ، لأنه جبل كثير الأراک». والتلاع بالكسر : مجارى الماء إلى الأوديه ، وهى مسايل عظام. والدوافع : تدفع الماء إلى الميث ، والميث يدفع إلى الوادى الأعظم. كذا فى الشرح. والشاهد فيه مجىء الفاء لمطلق الجمع أى للترتيب اللفظى الذّكرى. ينظر : ديوانه ص 30 ، وجمهره اللغه ص 480 ، والجنى الدانى ص 63 ، وخزانه الأدب 2 / 451 ، ولسان العرب (تلع) ، (أرک) ، (حسم) ، (فرتن) وبلا نسبه فى خزانه الأدب 8 / 451 ، ورصف المبانى ص 377 ، 435.

لأن المخبر قد لا تحضره أسماء هذه الأماكن ، فى حين واحد فما سبق إلى ذكره أتى به أولا ، وما تأخّر فى ذكره ، عطفه بالفاء.

وأمّا ثم ، فللجمع والمهله (1) ، وحتّى بمنزله الواو ، إلا أنّها تفارقها فى أنّ ما بعدها لا يكون إلا جزءا ممّا قبلها (2) ، أو ملتبسا به ؛ نحو قولك : «خرج النّاس حتّى دوابهم».

ولا يكون إلا عظيما أو حقيرا (3).

وأمّا أو ، فلها خمسه معان (4) : «الشّكّ» ، و «الإبهام» ، و «التّخيير» ، و «الإباحه» ، و «التّفصيل» ؛ نحو قوله تعالى : (وَقالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصارى) [البقره : 135].

1- م : وقولى : «وأما ثم فللجمع والمهله» مثال ذلک : قام زيد ثم عمرو : إذا أردت أن قيام عمرو وقع بعد قيام زيد بزمان. أه.
2- م : وقولى : «إلا أنها تفارقها فى أنّ ما بعدها لا يكون إلا جزءا مما قبلها» مثال ذلک : قام القوم حتى زيد. أه.
3- م : وقولى : «ولا يكون إلا عظيما أو حقيرا» مثال ذلک قولک : خرج الناس حتى الأمير ، واستنت الفصال حتى القرعى ، وهى التى أصابها القرع ، وهو جدرى الفصال. أه.
4- م : وقولى : «وأما أو فلها خمسه معان» إلى آخره ، مثال الشک قولک : قام زيد أو عمرو ، إذا كنت لا تعلم القائم منهما ومثال الإبهام قوله تعالى : (أَتاها أَمْرُنا لَيْلاً أَوْ نَهاراً) [يونس : 24] فأبهم متى يأتيها أمره على المخاطب ، واستأثر بعلم ذلک سبحانه ، ومثال التخيير قولک : خذ من مالى دينارا أو ثوبا ، ومثال الإباحه قولک : جالس الحسن أو ابن سيرين ؛ ألا ترى أنه أباح له أن يجالسهما أو يجالس أحدهما ، وليس له مثل ذلک فى التخيير. أه.

فأو ، فصلت ما قالت اليهود ممّا قالت النّصارى.

وأمّا أم ، فتكون متّصله ومنفصله.

فالمنفصله : يتقدّمها الاستفهام والخبر ، ولا يقع بعدها إلا الجمله /. وتتقدّر وحدها ببل ، والهمزه وجوابها نعم أو لا ، التقدير : بل أعمرو قائم.

والمتّصله : هى العاطفه ، وهى التى لا يتقدّمها إلا همزه الاستفهام لفظا أو نيه ، ولا يكون ما بعدها إلا مفردا أو فى تقديره ، وتتقدّر مع الهمزه بأيّهما ، أو أيّهم ، وجوابها أحد الشيئين ، أو الأشياء ، وذلک نحو قولک : «أقام زيد أم عمرو» ، التقدير : أيّهما قام.

والأحسن فيهما توسّط الذى لا يسأل عنه ؛ نحو قولک : «أزيد قام أم عمرو».

وقد يجوز تقديمه ؛ نحو قولک : «أقام زيد أم عمرو» ، وتأخيره نحو قولک : «أزيد أم عمرو قام».

وأمّا إمّا : فلها ثلاثه معان : الشّکّ ؛ نحو قولک : «قام إمّا زيد وإمّا عمرو».

والإبهام كذلک ، إلا أنّک تعلم القائم منهما.

والتخيير ؛ نحو قولک : «خذ من مالى إمّا دينارا ، وإمّا ثوبا» ، والأفصح فيها : كسر الهمزه.

ويجوز فتحها ؛ ومن ذلک قوله : [من الطويل]

178 - تنفّحها أمّا شمال عريّه

وأمّا صبا جنح الظّلام هبوب (1)

وكذلک - أيضا - الأفصح فيها ، أن تكرّر وقد لا تكرّر بشرط أن يكون فى الكلام ما يغنى عن تكرارها ، وهو : إمّا «أو» وإمّا «إلا» (2) نحو قوله [من الوافر] :

179 - فإمّا أن تكون أخى بحقّ

فأعرف منک غثیّ من سمینی

ص: 308

1- البیت : لأبی القمقام الأسدی ویروی : تلقحها أما شمال عریه وأما صبا جنح العشی هبوب والشاهد فیه قوله : «أما» مرتین حیث فتحت همزتها ، والأصل إما وذلک لازم عند تمیم وقیس وأسد. ویروی «أیما» بدل «أما» وهی لغه فیها. ینظر : خزانه الأدب 11 / 87 ، والدرر 6 / 120 ، وبلا نسبه فی رصف المبانی ص 101 وهمع الهوامع 2 / 135.
2- م : وقولی : «یشترط أن یکون فی الکلام ما یغنی عن تکرارها وهو إما ...» ومثال ذلک قوله : [من البسیط] إمّا مشیف علی مجد ومکرمه وأسوه لک فیمن یهلک الورق [البیت بلا نسبه فی لسان العرب (شوف)]. أه.

وإلا فاطّرحنى واتّخذنى

عدوّا أتّقيک وتتّقينى (1)

وقد لا يكون فى الكلام ما يغنى عن تكرارها ؛ وذلک قليل جدّا ؛ نحو قوله [من الطويل] :

180 - تهاض بدار قد تقادم عهدها

وإمّا بأموات ألمّ خيالها (2)

1- البيتان : للمثقب العبدى ونسبا لسحيم بن وثيل ، ويروى البيت الأول هكذا : فإما أن تكون أخى بصدق فأعرف منک غثى أو سمينى. غثى بفتح العين المعجمه وتشديد الثاء المثلثه ، من غث اللحم يغث ويغث بكسر الغين وفتحها ، غثاثه وغثوثه ، فهو غث وغثيث ، إذا كان مهزولا. وكذلک غث حديث القوم وأغث أى : ردؤ وفسد ، والمعنى ههنا : أعرف منک ما يفسد مما يصلح. وقال الدمامينى : الغث : الردىء ، والسمين : الجيد أى : فأعرف منک مساوئى من محاسنى ، فإن المؤمن مرآه أخيه أو فأعرف ما يضرنى منک مما ينفعنى وأميز بينهما. فاطرحنى : اتركنى وهو بتشديد الطاء افتعال من الطرح. والشاهد فيهما : حذف «إما» الثانيه استغناء عنها ب- «إلا» ينظر : البيتان للمثقب العبدى فى ديوانه ص 211 - 212 ، والأزهيه ص 140 - 141 ، وخزانه الأدب 7 / 489 ، 11 / 80 ، والدرر 6 / 129 ، وشرح اختيارات المفضل ص 1266 - 1267 ، وشرح شواهد المغنى 1 / 190 ، 191 ، ومغنى اللبيب 1 / 61 ، وله أو لسحيم بن وثيل فى المقاصد النحويه 1 / 192 ، 4 / 149 ، وبلا نسبه فى الجنى الدانى ص 532 ، وجواهر الأدب ص 415 ، وشرح الأشمونى 2 / 426 ، وهمع الهوامع 2 / 135.

2- البيت لذى الرمه ونسب للفرزدق. و (تهاض) : يتجدد جرحها ، والباء فى قوله (بدار) و (بأموات) سببيه ، وجعلها العينى ظرفيه وقدر لمجرورها صفه ، وقال : أى فى دار تخرب. وقدم الشىء قدما بكسر ففتح ، فهو قديم ، وتقادم مثله. العهد : قال صاحب المصباح : يقال : هو قريب العهد بكذا : أى قريب العلم والحال. والأمر كما عهدت ، أى : كما عرفت ألم ، ألم الشىء إلماما ، أى : قرب ، والإلمام : النزول. والشاهد فيه قوله : «وإما بأموات»

يريد : «تلم إما بدار وإما بأموات» ، فحذف «إما» الأولى مستغنيا عنها بالثانيه ، والبصريون لا يجيزون إلا التكرير. ينظر : البيت لذى الرمه فى ديوانه ص 1902 ، وشرح شواهد المغنى 1 / 193 ، وشرح عمده الحافظ ص 642 ، والمقاصد النحويه 4 / 150 ، وللفرزدق فى ديوانه 2 / 71 ، وشرح المفصل 8 / 102 ، والمنصف 3 / 115 ، ولذى الرمه أو للفرزدق فى خزانه الأدب 11 / 76 78 ، والدرر 6 / 124 ، وبلا نسبه فى الأزهيه ص 142 ، والجنى الدانى ص 533 ، ورصف المبانى ص 102 ، وشرح الأشمونى 2 / 426 ، ومغنى اللبيب 1 / 61 ، وهمع الهوامع 2 / 135.

وأمّا بل ، ولا بل ، فإن وقع بعدهما جمله ، كانا حرفى ابتداء ، ويكون معناهما الإضراب عمّا قبلهما واستئناف الكلام الذى بعدهما ، والإضراب إمّا على جهه الإبطال (1) له ، وإمّا على جهه التّرک من غير إبطال (2) ، ولا المصاحبه لها لتأكيد معنى الإضراب (3).

وإن وقع بعدهما مفرد ، كانا حرفى عطف ، ويكون معناهما الإضراب عن جعل الحكم للأول / وإثباته للثانى ، ولا يعطف بهما فى الاستفهام (4).

ولا المصاحبه لها فى الإيجاب والأمر - نفى ؛ نحو قولک : «قام زيد ، لا بل عمرو» و «اضرب زيدا ، لا بل عمرا».

وفى النّهى والنّفى - تأكيد ؛ نحو قولک : «لا تضرب زيدا لا بل عمرا» ، و «ما قام زيد ، لا بل عمرو».

وأمّا لكن : فإن وقع بعدها جمله ، كانت حرف ابتداء ، ويكون معناها الاستدراک ، ويتقدّمها الإيجاب والنّفى ، وتكون الجمله التى بعدها مضادّه لما قبلها ؛ وذلک نحو قولک : «قام زيد لكن عمرو لم يقم» ، و «ما قام زيد لكن عمرو قام»

وإن وقع بعدها مفرد ، كانت عاطفه ، ويكون معناها الاستدراک ، ولا يعطف بها إلا بعد نفى (5).

1- م : وقولى : «والإضراب : إما على جهه الإبطال» مثال ذلک قوله تعالى : (وَقالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمنُ وَلَداً سُبْحانَهُ بَلْ عِبادٌ مُكْرَمُونَ) [الأنبياء : 26] ف- «بل» أضرب بها عما تقدم ؛ على جهه إكذابهم ، وإبطال ما قالوا. أه.
2- م : وقولى : «وإما على جهه الترک من غير إبطال» مثال ذلک : قوله تعالى : (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَياةَ الدُّنْيا) [الأعلى : 14 ، 16] ألا ترى أن الخبر عمن تزكى لم يرد إبطاله ؛ بل ترک وانصرف عنه إلى خبر آخر. أه.
3- م : وقولى : «ولا المصاحبه لها ؛ لتأكيد معنى الإضراب» مثال ذلک : قولک : قام زيد ، لا بل عمرو قائم. أه.
4- م : وقولى : «ولا يعطف بها فى الاستفهام» أعنى : أنه لا يقال : أقام زيد بل عمرو ، ولا : هل قام زيد؟ بل عمرو؟. أه.

5- م : وقولى : «ولا يعطف بها إلا بعد النفى» أعنى أنه يقال : ما قام زيد لكن عمرو ، ولا يجوز أن يقال : قام زيد لكن عمرو. أه.

وأمّا «لا» فلإخراج الثانى ممّا دخل فيه الأوّل ، ولا يعطف بها إلا بعد أمر أو إيجاب (1).

ويجوز فى الأسماء كلّها عطف بعضها على بعض من غير شرط ، إلا ضمير الخفض ، فإنّه لا يعطف عليه إلا بإعاده الخافض ؛ نحو قولک : «مررت بک وبزيد».

وضمير الرّفع المتّصل ، فإنّه لا يعطف عليه إلا بعد تأكيده بضمير رفع منفصل (2) ، أو طول يقوم مقام التأكيد ؛ نحو قولک : «قمت اليوم وزيد» ، «وما قمت ولا عمرو».

ولو لا «الظرف» ، و «لا» الفاصلان بين المعطوف والمعطوف عليه لم يكن بدّ من التأكيد.

فأمّا قوله [من الكامل] :

181 - ورجا الأخيطل من سفاهه رأيه

ما لم يكن وأب له لينالا (3)

وقول الآخر [من البسيط] :

182 - ألآن قرّبت تهجونا وتشتمنا

فاذهب فما بک والأيّام من عجب (4)

1- م : وقولى : «وأما لا ، فلإخراج الثانى مما دخل فيه الأول ، ولا يعطف بها إلا بعد أمر أو إيجاب» مثال ذلک قولک : اضرب زيدا لا عمرا ، وقام زيد لا عمرو. أه.
2- م : وقولى : «بعد تأكيده بضمير رفع منفصل» مثال ذلک قولک : قمت أنت وزيد. أه.
3- البيت لجرير. والشاهد فيه قوله : «لم يكن وأب» حيث عطف الاسم الظاهر المرفوع ، وهو قوله : «أب» على الضمير المرفوع المستتر فى «يكن» ، الذى هو اسم «يكن» ، من غير أن يؤكد ذلک الضمير بالضمير

المنفصل ، أو يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ، وهذا فاش فى الشعر. ينظر : ديوانه ص 57 ، والدرر 6 / 149 ، وشرح التصريح 2 / 151 ، والمقاصد النحويه 4 / 160 ، وبلا نسبه فى الإنصاف 2 / 476 ، وأوضح المسالک 3 / 390 ، وشرح الأشمونى 2 / 429 ، وهمع الهوامع 2 / 138.

4- المعنى : قربت تفعل كذا أى : جعلت تفعله ، والمعنى : هجوک لنا من عجائب الدهر ، فقد كثرت فلا يتعجب منها. والشاهد فيه قوله : «فما بک والأيام» حيث عطف «الأيام» على الضمير المجرور فى «بک» بغير إعاده حرف الجر ، وهذا ، عند البصريين ضروره ، أما الكوفيون فيجيزون ذلک. ينظر : الإنصاف ص 464 ، وخزانه الأدب 5 / 123 ، 126 ، 128 ، 129 ، 131 ، وشرح الأشمونى 2 / 430 ، والدرر 2 / 81 ، 6 / 151 ، وشرح أبيات سيبويه 2 / 207 ، وشرح ابن عقيل ص 503 ، وشرح عمده الحافظ ص 662 ، وشرح المفصل 3 / 78 ، 79 ، والكتاب 2 / 392 ، واللمع فى العربيه ص 185 ، والمقاصد النحويه 4 / 163 ، وهمع الهوامع 2 / 139 ويروى «فاليوم» بدلا من «ألآن».

فضرورتان.

ولا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، إلا فى الواو خاصّه بشرط ألا يكون المعطوف مخفوضا (1) ، وألا يؤدى التقديم إلى وقوع حرف العطف صدرا ، أو إلى أن يلى عاملا غير متصرّف ، وبابه مع ذلك الشعر ؛ نحو قوله [من الكامل] :

183 - لعن الإله وزوجها معها

هند الهنود طويله البظر (2)

ولا يجوز - أيضا - الفصل بين حرف العطف والمعطوف إلا بالقسم أو بالظرف ، أو المجرور بشرط أن يكون حرف العطف على أزيد من حرف واحد ؛ نحو قولك : «قام زيد لا والله / عمرو» ، ولا يجوز : «وو الله عمرو» ، إلا فى ضروره ؛ نحو قوله [من المنسرح] :

184 - يوما تراها كشبه أرديه ال

عصب ويوما أديمها نغلا (3)

وإذا تقدّم معطوف ومعطوف عليه ، وتأخّر عنهما ضمير يعود عليهما ، فإن كان العطف بالواو ، كان الضمير على حسبهما ؛ نحو قولك : «زيد وعمرو قاما» ، ولا يجوز الإفراد إلا فى الشعر ؛ نحو قوله [من الخفيف] :

185 - إنّ شرخ الشّباب والشّعر الأس

ود ما لم يعاص كانا جنونا (4)

1- م : وقولى : «يشترط ألا يكون المعطوف مخفوضا» إلى آخره أعنى : أنه لا يقال : مررت وعمرو بزيد ؛ لأن المعطوف مخفوض ، ولا يقال : وعمرو زيد قائمان ؛ لأن ذلك يؤدى إلى وقوع حرف العطف صدرا ، ولا يقال : إن وعمرا زيد قائمان ؛ لأن ذلك يؤدى إلى أن يباشر المعطوف إنّ ، وهى عامل غير متصرف. أه.

2- البيت : لحسان بن ثابت. والشاهد فيه تقديم المعطوف ، وهو قوله «وزوجها» على المعطوف عليه ، وهو قوله : «هند الهنود». ينظر : ديوانه ص 350 ، والدرر 6 / 160 وهمع الهوامع 2 / 141.
3- البيت : للأعشى. والشاهد فيه قوله : «ويوما أديمها» حيث فصل بين الواو ومعطوفها بالظرف ، وهو قوله «يوما» والمعطوف عليه هو الضمير فى «تراها». ينظر : ديوانه ص 283 ، وشرح شواهد الإيضاح ص 124 ولسان العرب (خمس) ، (تعل) ، (أدم) وشرح عمده الحافظ ص 636.
4- البيت : لحسان بن ثابت. والشاهد : قوله : «يعاص» حيث أعاد الضمير على المعطوف والمعطوف عليه مفردا ؛ وهذا جائز فى الشعر ، والقياس : أن يقول «يعاصا». ينظر : ديوانه ص 282 ، ولسان العرب (شرخ) ، وتهذيب اللغه 7 / 18 ، وجمهره اللغه ص 92 ، 585 ، وتاج العروس (شرخ) ، وديوان الأدب 1 / 101 ، وبلا نسبه فى مقاييس اللغه 3 / 269 ، والمخصص 1 / 38.

أو فى نادر من الكلام ؛ ومنه قوله تعالى : (وَاللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ) [التوبه : 62]. وحتّى فى ذلک بمنزله الواو (1).

وإن كان العطف بالفاء ، جاز أن يكون الضمير على حسبهما.

وأن يكون مفردا ؛ فتقول : زيد فعمرو قاما وإن شئت : قام».

وإن كان العطف ب- «ثمّ» (2) ، جاز - أيضا - الوجهان ، إلا أنّ الإفراد أحسن ، وإن كان العطف بغير ذلک من حروف العطف ، لم يجز إلا الإفراد.

فأمّا قوله تعالى : (إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيراً فَاللهُ أَوْلى بِهِما) [النساء : 135] فشاذّ لا يقاس عليه ، ولا يجوز عطف فعل على فعل إلاّ بشرط اتفاقهما فى الزمان ، والأحسن أن يتّفقا مع ذلک فى الصّيغه (3).

وقد لا يتّفقان فيهما ؛ نحو قولک : إن قام زيد ويخرج يقم بكر.

ويجوز حذف حرف العطف والمعطوف إذا فهم المعنى ، ومن كلامهم : «راكب النّاقه طليحان». التّقدير : والنّاقه.

وحذف حرف العطف والمعطوف عليه ؛ نحو قوله تعالى : (أَنِ اضْرِبْ بِعَصاکَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ) [الشعراء : 63].

التقدير : فضرب فانفلق ، فحذف ضرب ، والفاء الداخله على انفلق ، ويكون إعراب المعطوف على حسب إعراب المعطوف عليه فى اللفظ (4) ، أو فى الموضع إن

1- م : وقولى : «وحتى فى ذلک بمنزله الواو» أعنى أنه لا يقال : القوم حتى زيد قام ، إلا فى ضروره. أه.
2- م : وقولى : «وإن كان العطف ب- ثم ...» إلى آخره ، مثال ذلک : قولک : إن يقم زيد ثم عمرو قام ، وإن شئت قاما. أه.
3- م : وقولى : «والأحسن أن يتفقا مع ذلک فى الصيغه» مثال ذلک قولک : إن يقم زيد ويخرج ، يقم بكر. أه.
4- م : وقولى : «على حسب إعراب المعطوف عليه فى اللفظ» مثال ذلک قولک : قام زيد وعمرو. أه.

كان له موضع (1).

ويجوز أن تعطف بحرف عطف واحد اسمين فصاعدا ، على اسمين فصاعدا ما لم يؤدّ ذلک إلى نيابه حرف العطف مناب عاملين ؛ فتقول : «أعلم زيد عمرا بكرا منطلقا وجعفر خالدا عبد الله مقيما».

ولو قلت : «إنّ فى الدّار زيدا ، والقصر عمرا» ، لم يجز ؛ لأنّ ذلک يؤدّى إلى نيابه الواو مناب إنّ.

فإن جاء ما ظاهره خلاف ذلک / : يؤوّل على حذف الخافض ؛ لدلاله ما قبله عليه من غير أن يجعل حرف العطف نائبا منابه ؛ نحو قوله [من المتقارب] :

186 - أكلّ امرئ تحسبين امرءا

ونار توقّد باللّيل نارا (2)

فعطف نارا على «امرىء» المخفوض ، وحذف «كلا» لدلاله ما قبله عليه ؛ كأنّه قال : وكلّ نار.

وكذلک يتخرّج كلّ ما جاء من مثل هذا.

وإذا نفيت فى هذا الباب ، بقى الكلام بعد دخول حرف النفى عليه ، على حسب ما كان قبل ، فتقول فى نفى «قام زيد فعمرو» : «ما قام زيد فعمرو» ، إلا فى نحو

1- م : وقولى : «أو فى الموضع إن كان له موضع» مثال ذلک ما جاءنى من رجل ولا امرأه ، برفع «امرأه» عطفا على موضع «رجل» ، وهو الرفع ؛ لأنه فاعل. أه.
2- البيت لأبى دؤاد والشاهد فيه قوله : «ونار» حيث حذف المضاف «كل» وأبقى المضاف إليه مجرورا كما كان قبل الحذف ، وذلک لأن المضاف المحذوف معطوف على مماثل له ، وهو قوله : «كل امرئ». ينظر : ديوانه ص 353 ، والأصمعيات ص 191 ، وأمالى ابن الحاجب 1 / 134 ، 297 ، وخزانه الأدب 9 / 592 ، 10 / 481 ، والدرر 5 / 39 ، وشرح التصريح 2 / 56 ، وشرح شواهد الإيضاح ص 299 ، وشرح شواهد المغنى 2 / 700 ،

وشرح عمده الحافظ ص 500 ، وشرح المفصل 3 / 26 ، والكتاب 1 / 66 ، والمقاصد النحويه 3 / 445 ، ولعدى بن زيد فى ملحق ديوانه ص 199 ، وبلا نسبه فى الأشباه والنظائر 8 / 49 ، والإنصاف 2 / 473 ، وأوضح المسالک 3 / 169 ، وخزانه الأدب 4 / 417 ، 7 / 180 ، ورصف المبانى ص 348 ، وشرح الأشمونى 2 / 325 ، وشرح ابن عقيل ص 399 ، وشرح المفصل 3 / 79 ، 142 ، 8 / 52 ، 9 / 105 ، والمحتسب 1 / 281 ، ومغنى اللبيب 1 / 290 ، وهمع الهوامع 2 / 52.

قولک : «مررت بزید وعمرو» ، فإنّک إن قدّرت الکلام علی فعلین ، وأعنی بذلک : أن یکون مرورک بزید منفصلا عن مرورک بعمرو ، قلت فی النّفی «ما مررت بزید» ، و «ما مررت بعمرو» ، وإن کان مرورک بهما واحدا ، قلت «ما مررت بزید وعمرو».

* * *

ص: 315

باب التّوكيد

التوكيد لفظ يراد به تمكين المعنى فى النّفس ، أو إزاله الشّكّ عن الحديث ، أو المحدّث عنه.

فالذى يراد به تمكين المعنى فى النفس ، التوكيد اللّفظى ويكون فى المفرد ؛ نحو قوله تعالى : (دَكًّا دَكًّا) [الفجر : 21].

والجمله ؛ نحو قولک : «الله أكبر الله أكبر» ، إلا أنّک إذا أكّدت الحرف ، فلا بدّ أن تذكر معه ما يدخل عليه ؛ نحو قوله تعالى : (فَفِى الْجَنَّهِ خالِدِينَ فِيها) [هود : 108].

ولا يجوز أن تأتى بالحرف وحده ، إلا فى ضروره ؛ نحو قوله [من الوافر]

187 - فلا والله لا يلفى لما بى

ولا للما بهم أبدا دواء (1)

والذى يراد به إزاله الشک عن الحديث ، التأكيد بالمصدر ، فإذا قلت : «مات زيد موتا» ارتفع المجاز.

والذى يراد به إزاله الشكّ عن المحدّث عنه ، التأكيد بالألفاظ التى يبوّب لها فى النحو ، وهى للواحد المذّكر : نفسه ، وعينه ، وكلّه ، وأجمع ، وأكتع ، وقد يقال : أبصع ، وأبتع ، وللاثنين : أنفسهما ، [وأعينهما](2) ، وكلاهما ، وللجميع : أنفسهم ، وأعينهم ، وكلّهم ، وأجمعون ، وأكتعون ، وقد «يقال» أيضا :

1- البيت لمسلم بن معبد الوالبى. والشاهد فيه قوله : «للما بهم» حيث أكد الشاعر اللام الجاره - وهى حرف غير جوابى - توكيدا لفظيّا ، فأعادها بنفس لفظها الأول من غير أن يفصل بين المؤكد والتوكيد. وتوكيد الحروف غير الجوابيه من غير فصل بين المؤكد والتوكيد شاذ. ويروى عجز البيت : «وما بهم من البلوى دواء» ، وعلى هذه الروايه لا شاهد فيه. ينظر : خزانه الأدب 2 / 308 ، 312 ، 5 / 157 ، 9 / 528 ، 534 ، 10 / 191 ، 11 / 267 ، 287 ، 330 ، والدرر 5 / 147 ، 6 / 53 ، 256 ، وشرح شواهد المغنى ص

773 ، وبلا نسبه فى الإنصاف ص 571 ، وأوضح المسالک 3 / 343 ، والجنى الدانى ص 80 ، 345 ، والخصائص 2 / 282 ، ورصف المبانى ص 202 ، 248 ، 255 ، 259 ، وسر صناعه الإعراب ص 282 ، 332 ، وشرح الأشمونى 2 / 410 ، وشرح التصريح 2 / 130 ، 230 ، والصاحبى فى فقه اللغه ص 56 ، والمحتسب 2 / 256 ، ومغنى اللبيب ص 181 ، والمقاصد النحويه 4 / 102 ، وهمع الهوامع 2 / 125 ، 158.
2- سقط فى ط.

أبصعون ، وأبتعون ، وللواحده : نفسها ، عينها ، كلّها ، جمعاء ، كتعاء ، وقد يقال : بصعاء ، بتعاء ، وللاثنتين ، أنفسهما ، أعينهما / ، كلتاهما ، ولجماعه المؤنّث : أنفسهنّ ، أعينهن ، كلهنّ ، جمع ، كتع ، وقد يقال : بصع ، وبتع.

وكلّ جمع لما لا يعقل ، فالعرب قد تعامله معامله جماعه المؤنّثات ، وقد تعامله معامله الواحده (1) ، فأمّا قول الشاعر [من الطويل] :

188 - يمتّ بقربى الزّينبين كليهما

إليک ، وقربى خالد وحبيب (2)

فمن تذكير المؤنّث ؛ حملا على المعنى للضروره ؛ كأنّه قال : بقربى الشخصين كليهما.

فأمّا النفس والعين ، وتثنيتهما ، وجمعهما (3) ، فيؤكّد بها ما ثبتت حقيقته تبعّض أو لم يتبعّض.

وسائر ألفاظ التأكيد ، لا يؤكّد به إلا ما يتبعّض بذاته (4) ، أو بعامله ؛ نحو قولک : رأيت زيدا كلّه.

وإذا اجتمعت ألفاظ التأكيد ، بدأت منها بالنّفس (5) ثم بالعين ، ثم بكلّ ، ثم بأجمع ، ثم بأكتع.

1- م : باب التوكيد وقولى : «وكل جمع لما لا يعقل ، فالعرب تعامله معامله جماعه المؤنث ، وقد تعامله معامله الواحده» مثال ذلک : قولک : قبضت الدراهم كلهن وكلها ؛ كما تقول : رأيت الهندات كلهن ، ورأيت هندا كلها. أه.
2- البيت : لهشام بن معاويه. الشاهد فيه قوله : «كليهما» فإنه وقع موقع «كلتيهما» حملا على المعنى للضروره ؛ كأنه قال : «بقربى الشخصين كليهما». ينظر : المقاصد النحويه 4 / 106 ، وبلا نسبه فى شرح الأشمونى 2 / 407 ، وشرح عمده الحافظ ص 559.
3- م : وقولى : «وأما النفس والعين وتثنيتهما وجمعهما ...» إلى آخره ، مثال تأكيد غير المتبعض : قولک : قام زيد نفسه وعينه ، ومثال تأكيد المتبعض قبضت المال نفسه عينه ، ورأيت الزيدين أنفسهما أعينهما ، ومررت بالزيدين أنفسهم أعينهم. أه.

4- م وقولى : «وسائر ألفاظ التوكيد لا يؤكد بها إلا ما تبعّض بذاته» مثال ذلک : قبضت المال كله. أه.
5- م : وقولى : «وإذا اجتمعت ألفاظ التأكيد ، بدأت منها بالنفس ...» إلى آخره ، مثال ذلک قبضت المال نفسه عينه كله أجمع أكتع أبصع ابتع. أه.

وأمّا أبصع ، وأبتع ، فلک تقديم أيّهما شئت ، وعلى هذا التّرتيب يكون المؤنّث والتثنيه والجمع ، فإن لم تأت بالنّفس ، أتيت بما بقى على التّرتيب (1) ، فإن لم تأت بالعين ، أتيت أيضا بما بقى على التّرتيب.

وكذلک إن لم تأت بكلّ ، أتيت بما بقى على التّرتيب (2) ، فإن لم تأت بأجمع ، لم تأت بما بعده.

ويجوز تأكيد الأسماء كلّها ، إذا احتيج إلى ذلک إلا النكرات ؛ فإنّها لا تؤكّد ، فأمّا قوله [من الرجز] :

189- قد صرّت البكره يوما أجمعا (3)

فضروره ، وكذلک قول الآخر [من الرجز] :

190- تحملنى الذّلفاء حولا أكتعا (4)

1- م : وقولى : «وإن لم تأت بالنفس ، أتيت بما بقى على الترتيب» أعنى أنک تقول قبضت المال عينه كله أجمع أكتع أبصع أبتع ، أو قبضک المال كله أجمع أكتع أبضع أبتع. أه.
2- م : وقولى : «وكذلک إن لم تأت ب- «كل» تأتى بما بقى على الترتيب» مثال ذلک : قولک قبضت المال نفسه عينه أجمع أكتع أبصع أبتع ، أو قبضت المال أجمع أكتع أبصع أبتع. أه.
3- قال البغدادى : وهذا البيت مجهول لا يعرف قائله ، حتى قال جماعه من البصريين : إنه مصنوع. والبكره : بفتح الموحده وسكون الكاف ، إن كانت البكره التى يستقى عليها الماء من البئر. فصرت بمعنى : صوتت. من صر الباب يصر صريرا ، أى صوت ، فيكون المعنى : ما انقطع استقاء الماء من البئر يوما كاملا ؛ وإن كانت الفتيه من الإبل مؤنث البكر وهو الفتى منها - قال أبو عبيده : البكر من الإبل بمنزله الفتى من الإنسان. والبكره بمنزله الفتاه ، والقلوص بمنزله الجاريه والبعير بمنزله الإنسان ، والجمل بمنزله الرجل ، والناقه بمنزله المرأه - فصرت بالبناء للمفعول ، يقال صررت الناقه : شددت عليها الصرار ، وهو خيط يشد فوق الخلف والتوديه لئلا يرضعها ولدها. والشاهد فيه قوله : «يوما أجمعا» حيث أكد النكره ب- «أجمعا» على مذهب الكوفيين ، والبصريون يمنعون ذلک. ينظر : أسرار العربيه ص

291 ، والإنصاف 2 / 455 وخزانه الأدب 1 / 181 ، والدرر 6 / 39 ، وشرح الأشمونى 2 / 407 ، وشرح ابن عقيل ص 485 ، وشرح عمده الحافظ ص 565 ، وشرح المفصل 3 / 44 ، والمقاصد النحويه 4 / 95.
4- البيت لأعرابى. قال ابن عبد ربه (فى العقد الفريد) : نظر أعرابى إلى امرأه حسناء ومعها صبى يبكى ، فكلما بكى قبلته ، فأنشأ يقول هذا الرجز. (الذلفاء) بفتح الذال المعجمه وبعد اللام الساكنه فاء : وصف مؤنث أذلف ، ومن الذلف ، وهو صغر الأنف واستواء الأرنبه. ويحتمل أنه اسم امرأه منقول من هذا. وحال حولا من باب قال ، إذا مضى. ومنه قيل للعام حول وإن لم يمض ، لأنه سيكون حولا ، تسميه بالمصدر. و (أكتع) قال صاحب الصحاح : يقال : إنه مأخوذ من قولهم : أتى عليه حول كتيع ، أى تام. والشاهد فيه قوله : «حولا أكتعا» حيث أكد النكره المحدوده ، وهو مذهب الكوفيين. والنكره لا تؤكد مطلقا عند أكثر البصريين بشىء من ألفاظ التوكيد لأنها معارف فلا تتبع النكره وأجازه بعضهم مطلقا سواء كانت محدوده أم لا نقله ابن مالک فى شرح التسهيل. ورأى الأخفش والكوفيين يجوّز توكيدها إن كانت محدوده أى مؤقته وإلا فلا قال ابن مالک : وهذا القول أولى بالصواب لصحه السماع بذلک ولأن فيه فائده لأن من قال صمت شهرا ، قد يريد جميع الشهر ، وقد يريد أكثره ففى قوله احتمال يرفعه التوكيد ، ومن الوارد فيه قوله : قد صرت البكره يوما أجمعا الشاهد فإن قال البصريون إنه مصنوع فهناک غيره من الشواهد مثل : قول الشاعر : تحملنى الذلفاء حولا أكتعا وقوله : أوفت به حولا وحولا أجمعا ، وقول عائشه رضى الله عنها : ما رأيت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم صام شهرا كله إلا رمضان ؛ أما غير المحدود فلا فائده فيه ، فلا يقال اعتكف وقتا كله ، ولا رأيت شيئا نفسه والمانعون مطلقا أجابوا بأن ما ورد من ذلک محمول على البدل أو النعت أو الضروره. والزمخشرى يرى أن النكرات لا تؤكد بالتوكيد المعنوى ، وإنما تؤكد بالتوكيد اللفظى لا غير لو قلت أكلت رغيفا كله أو قرأت كتابا أجمع لم يجز وإنما تقول أكلت رغيفا رغيفا ، أو قرأت كتابا كتابا وإنما لم تؤكد النكرات بالتوكيد المعنوى لأن النكره لم تثبت لها حقيقه والتأكيد المعنوى إنما هو لتمكين معنى الاسم وتقرير حقيقته وتمكين ما لم يثبت فى النفس محال فأما التوكيد اللفظى فهو أمر راجع إلى اللفظ وتمكينه فى ذهن المخاطب وسمعه خوفا من توهم المجاز أو توهم غفله عن استماعه. ينظر : الدرر 6 / 35 ، 41 ، وخزانه الأدب 5 / 169 ، وشرح الأشمونى 2 / 406 ، وشرح ابن عقيل ص 385 ، وشرح عمده الحافظ ص 562 ، 565 ، ولسان العرب (كتع) ، والمقاصد النحويه 4 / 93 ، وهمع الهوامع 2 / 123 ، 124 ، شرح المفصل لابن يعيش 3 / 44.

ففيه ضرورتان : تأكيد النكره ، واستعمال أكتع غير تابع لأجمع.

وإن كان معنى الكلام يغنى عن التأكيد ، لم يجز التأكيد ، لا تقول : «اختصم الزيدان كلاهما» ، إذ لا فائده فيه ؛ لأنّه معلوم أنّ الاختصام إنّما يكون من اثنين.

ولا يجوز تأكيد ضمير الرفع المتّصل بالنّفس والعين ، إلا بعد تأكيده بضمير رفع منفصل ؛ نحو قولک : «قمت أنت نفسک».

فإن أكّدته بكلّ وما فى معناها ، لم يحتج إلى شىء من ذلک ؛ نحو قولک : «قمتم أجمعون».

ولا يجوز عطف بعض ألفاظ التأكيد على بعض ، وما كان منها على فعلاء ؛ كجمعاء لم ينصرف للتأنيث اللازم وما كان منها على فعل ، لم ينصرف للتّعريف والعدل عن فعالى إلى فعل ؛ لأنّ جمعاء كصحراء ، فكان / قياسها : جماعى ک- «صحارى» ، فعدلت عن ذلک.

وتجرى العرب مجرى كلّ فى التأكيد ، اليد والرّجل ، والزّرع والضّرع ، والظّهر والبطن ، والسّهل والجبل ، وقضّهم بقضيضهم ، فتقول : «ضربت زيدا الظّهر والبطن ، واليد ، والرّجل» ، «ومطرنا الزّرع والضّرع ، والسّهل ، والجبل» أى : مطر مالنا كلّه ، «وجاء القوم قضّهم بقضيضهم» أى : كلهم.

وكذلک - أيضا - تجرى العرب مجرى التأكيد بكلّ أسماء العدد من ثلاثه إلى عشرين ، فتقول : «مررت بالقوم ثلاثتهم» ، وكذلک إلى العشره ، «ومررت بالقوم أحد عشر رجلا ، وأحد عشر» ، ولا تذكر التمييز ، وأحد عشرهم ، وهو أضعفها ، وكذلک إلى العشرين ، والمعنى فى ذلک كلّه : مررت بالقوم كلّهم.

* * *

البدل إعلام السّامع بمجموع اسمين ، أو فعلين على جهه تبيين الأول ، أو تأكيده ، وعلى أن ينوى بالأول منهما الطّرح معنى لا لفظا ، فمثال مجيئه للتّبيين ، قولک : «قام أخوک زيد».

ومثال مجيئه للتأكيد : «جدعت زيدا أنفه» ، فمعلوم من قولک : «جدعت زيدا» أن المجدوع أنفه ، والدليل على أنّ الأول ينوى به الطّرح ، أنّ البدل على نيّه استئناف عامل ، فإذا قلت : «قام زيد أخوک» ، فالتقدير «قام أخوک».

فترکک الأول ، وأخذک فى استئناف كلام آخر طرح منک له ، واعتماد على الثانى.

والدليل على أنّه فى نيّه تكرار العامل - إظهاره فى بعض المواضع ؛ نحو قوله تعالى : (قالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ) [الأعراف : 75].

فأعاد اللام ، والدّليل على أنّه لا ينوى به الطّرح من جهه اللفظ - إعاده الضمير عليه فى مثل قولک : «ضربت زيدا يده».

والبدل سته أنواع :

بدل شىء [من شىء](1) ، وهو أن تبدل لفظا من لفظ بشرط أن يكونا واقعين على معنى واحد (2).

وبدل بعض من كلّ (3) ، وهو أن تبدل لفظا من لفظ ؛ بشرط أن يكون الثانى واقعا على بعض ما يقع عليه الأوّل.

وبدل اشتمال ، وهو أن تبدل لفظا من لفظ كلّ واحد منهما واقع على غير ما وقع عليه الآخر ؛ بشرط أن يكون الأول قد يجوز به / الاكتفاء عن الثانى ؛ نحو قولک : «سرقت زيدا ثوبه» ، ألا ترى أنک قد تقول : «سرقت زيدا» ، إذا سرقت ثوبه.

1- سقط فى ط.
2- م : باب البدل قولى : «بدل شىء من شىء ...» إلى آخره مثال ذلک : قام زيد أخوک. أه.
3- م : وقولي : «وبدل بعض من كل ...» إلى آخره ، مثال ذلک : قبضت المال بعضه. أه.

وبدل بداء ، وهو أن تبدل لفظا تريده من لفظ أردته أوّلا ، ثم أضربت عنه ؛ ومنه قوله - عليه السّلام - : «إنّ الرّجل ليصلّى الصّلاه وما كتب له نصفها ثلثها إلى العشر» (1).

كأنّه قال : بل ما كتب له ثلثها.

وبدل الغلط ، وهو أن تبدل لفظا تريده من لفظ سبق إليه لسانک ، وأنت لا تريده.

وبدل نسيان ، وهو أن تبدل لفظا تريده من لفظ توهّمت أنّه المراد وليس كذلک ؛ وذلک نحو قولک : «ضربت زيدا عمرا».

فذكرت زيدا غالطا وناسيا ، ثم أتيت بالمراد ، وهو عمرو ، إلّا أنّ هذين الضربين ، لم يرد بهما سماع ، فأمّا قوله [من البسيط] :

191 - لمياء فى شفتيها حوّه لعس

وفى اللّثات وفى أنيابها شنب (2)

فيتخرّج على أن يكون لعس مصدرا وصف به حوّه على حدّ قولهم : «رجل عدل» أى : حوّه لعساء.

والحوّه ، السّواد الخالص ، واللّعس سواد تشوبه حمره.

ويشترط فى بدل الاشتمال وبدل البعض من الكلّ ، أن يكون فى البدل ضمير يعود على المبدل منه ، وقد يجىء محذوفا لفهم المعنى ؛ وذلک قليل جدا ؛ نحو قوله تعالى : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً) [آل عمران : 97] ، التقدير : منهم.

1- حسن أخرجه أحمد 4 / 319 ، وأبو داود 1 / 211 : كتاب الصلاه : باب ما جاء فى نقصان الصلاه ، رقم 796 ، والنسائى فى السنن الكبرى 1 / 211 ، كتاب السهو : باب فى نقصان الصلاه ، رقم 611 ، 612 ، وابن حبان فى صحيحه 5 / 210 ، 211 (الإحسان) ، رقم 1889 ، والبيهقى فى «السنن الكبرى» 2 / 281 ، كتاب الصلاه باب جماع أبواب الخشوع فى الصلاه

والإقبال عليها ، من حديث عمار بن ياسر ، رضى الله عنه. وفى البيهقى أيضا عن أبى هريره رضى الله عنه ، نحوه.
2- البيت لذى الرمه. والشاهد فيه قوله : «حوه لعس» حيث جاء «لعس» بدل غلط من «حوه» ، وتأوّله بعضهم بأنه من باب التقديم والتأخير ، والتقدير : فى شفتيها حوه ، وفى اللثات لعس ، وفى أنيابها شنب. ينظر : ديوانه ص 32 ، والخصائص 3 / 291 ، والدرر 6 / 56 ، ولسان العرب (شنب) ، (لعس) ، (حوا) ، والمقاصد النحويه 4 / 203 ، وهمع الهوامع 2 / 126 ، وبلا نسبه فى شرح الأشمونى 2 / 438.

والبدل ينقسم بالنّظر إلى التعريف والتنكير أربعه أقسام :

معرفه من معرفه (1).

ونكره من نكره (2).

ومعرفه من نكره (3).

ونكره من معرفه (4).

ولا يشترط فى بدل النكره من غيرها أكثر من أن يكون فى ذلک فائده.

فأمّا كونها من لفظ المبدل منه ، أو موصوفه ، فغير مشروط ؛ بدليل قوله : [من الوافر]

192 - فلا وأبيک خير منک إنّى

ليؤذينى التّحمحم والصّهيل (5)

1- م : وقولى : «معرفه من معرفه» مثال ذلک : قولک : ضربت زيدا أخاک ، قال الله تعالى : (اهْدِنَا الصِّراطَ الْمُسْتَقِيمَ صِراطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) [الفاتحه : 6 ، 7] أه.
2- م : وقولى : «نكره من نكره» مثال ذلک : قوله تعالى : (إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفازاً حَدائِقَ وَأَعْناباً) [النبأ : 31 ، 32]. أه.
3- م : وقولى : «معرفه من نكره» مثال ذلک : قوله سبحانه : (وَإِنَّکَ لَتَهْدِى إِلى صِراطٍ مُسْتَقِيمٍ صِراطِ اللهِ) [الشورى : 52 ، 53]. أه.
4- م : وقولى : «ونكره من معرفه» مثال ذلک : قوله تعالى : (لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَهِ* ناصِيَهٍ كاذِبَهٍ) [العلق : 15 ، 16]. أه.
5- البيت لشمير بن الحارس. (فلا وأبيک خير منک) الكاف فى أبيک ومنک مكسوره ، خطاب للمرأه التى لامته على حب الخيل ، على طريق الالتفات من الغيبه إلى الخطاب ، و «لا» نفى لما زعمته ، والواو للقسم وجمله (إنى ليؤذينى) إلخ جواب القسم. واختلفوا فى معناه ، فقال أبو الفضل : قوله ويؤذينى أى يغمنى وليس هو لى فى ملک. وقال أبو حاتم والفارسى : أى ليؤذينى فقد التحمحم. وفى هذا حذف مضاف ، ورواه ابن الأعرابى : (فى

نوادره) وتبعه ابن دريد : «ليؤذننى» بنونين ، قال : يؤذننى أى يعجبنى ، من أذنت له. قال أبو محمد الأسود الأعرابى فيما كتبه على نوادر ابن الأعرابى وسماه (ضاله الأديب) : وصوابه «ليؤذينى التحمحم» من الإيذاء ، أى فقدان التحمحم ، فحذف. والتحمحم : صوت الفرس إذا طلب العلف. يقال حمحم الفرس وتحمحم. وصهيل الفرس : صوته مطلقا ، فهو من عطف العام على الخاص. والشاهد فيه قوله : «خير» بالجر حيث أبدله من المعرفه ، وهو قوله : «أبيک» وبتقدير الموصوف : أى : رجل خير منک ، وهذا البدل بدل كل من كل ، ومع اعتبار الموصوف يكون الإبدال جاريا على القاعده ، وهى أنه إذا كان البدل نكره من معرفه يجب وصفها ويروى برفع «خير» ، كأنه قال : هو خير منک. ينظر : خزانه الأدب 5 / 179 ، 180 ، 184 ، 186 ، 187 ، ولسان العرب (أذن) ويروى فيه «يؤذننى» بدلا من «يؤذينى» ؛ ونوادر أبى زيد ص 124 ، وبلا نسبه فى شرح عمده الحافظ ص 581.

فخير منک بدل من أبيک ؛ وهو نکره وأبوک معرفه.

والبدل - أيضا - ينقسم بالنّظر إلى الإظهار والإضمار أربعه أقسام :

ظاهر من ظاهر (1).

ومضمر من مضمر (2).

وظاهر من مضمر (3).

ومضمر من ظاهر (4).

إلا أنّ بدل المضمر من المضمر ، أو من الظاهر فى بدل / البعض من الكلّ ، وبدل الاشتمال ، لا يجوز ؛ لما يلزم فيه من خلوّ الجمله الواقعه خبرا من رابط يربطها بالمبتدأ ؛ ألا ترى أنک لو أبدلت المضمر من المضمر ، فقلت : «ثلث الرّغيف أكلته الرّغيف أكلته إياه» ، وأبدلت المضمر من الظاهر ، فقلت : «ثلث الرّغيف أكلت الرّغيف إيّاه» ، لم يكن فى الجمله الواقعه خبرا لثلث الرّغيف رابط يربطها بالمخبر عنه ، إلّا إيّاه ، وهو على نيّه استئناف عامل منفصل من الجمله التى قبله.

وكذلک - أيضا - لا يجوز إبدال الظاهر من ضمير المتكلم ، أو المخاطب فى بدل الشّىء من الشىء ، لا يجوز «ضربتک زيدا ، ولا ضربنى زيدا عمرو» ؛ لأنّه يؤدى إلى وقوع الظّاهر موقع ضمير المتكلّم ، أو المخاطب ؛ وذلک لا يجوز إلا فى النداء والاختصاص.

فأمّا قوله [من الوافر] :

193 - أنا سيف العشيره فاعرفونى

حميدا قد تذرّيت السّناما (5)

1- م : وقولى : «ظاهر من ظاهر» مثال ذلک قولک : قام أخوک محمد. أه.
2- م : وقولى : «ومضمر من مضمر» مثال ذلک : زيد ضربته إياه. فإياه بدل من الهاء فى ضربته ، ولا يتصور أن يكون تأكيدا إذ لو كان تأكيدا لكان

على صيغه ضمير الرفع على كل حال فكنت تقول زيد ضربته هو. أه.
3- م : وقولى : «وظاهر من مضمر» مثال ذلک قولک : زيد ضربته أخاک. أه.
4- م : وقولى : «ومضمر من ظاهر» مثال ذلک قولک : ضربت زيدا إياه. أه.
5- البيت لحميد بن ثور ، ونسب إلى حميد بن بجدل فى حاشيه الصحاح. تذريت السنام بمعنى علوته ، من الذروه والذروه بالكسر والضم ، وهو أعلى السنام وحقيقه تذريت السنام : علوت ذروته. والشاهد فيه قوله : «فاعرفونى حميدا» حيث إنه أبدل الظّاهر «حميدا» من المضمر «ياء المتكلم» وهذا غير جائز ، ويتخرج البيت على أن «حميدا» منصوب على الاختصاص ؛ أى : «أعنى حميدا» وفى البيت شاهد آخر هو : ثبوت ألف «أنا» فى الوصل ، وهذا ، عند غير بنى تميم ضروره. ينظر : ديوانه ص 133 ، وأساس البلاغه ص 143 ، وشرح شواهد الشافيه ص 223 ، ولسان العرب (أنن) ، ولحميد بن بجدل فى خزانه الأدب 5 / 242 ، وبلا نسبه فى رصف المبانى ص 14 ، 403 ، وشرح شافيه ابن الحاجب 2 / 295 ، وشرح المفصل 3 / 93 ، 9 / 84 والمنصف 1 / 10.

فمنصوب على الاختصاص ؛ كأنّه قال : أعنى : حميدا.

وإذا أبدلت من اسم الاستفهام اسما لا يعطى الاستفهام ، لم يكن بدّ من ذكر أداه الاستفهام معه ، حتّى يوافق البدل المبدل منه فى المعنى ؛ نحو قولک : «كم مالک ، أثلاثون أم عشرون؟».

وإذا أتيت بعد جمع أو عدد بأسماء تريد إبدالها منها ، فإن كان ما بعد العدد يفى به ، وما بعد الجمع يصدق عليه الجمع جاز فيه الوجهان : الإبدال مما تقدم ، والرفع على القطع ؛ نحو قولک : «لقيت من القوم ثلاثه زيدا وعمرا وجعفرا».

بالنصب على البدل ، والرّفع على القطع ؛ كأنّک قلت : أحدهم زيد ، والآخر عمرو ، والآخر جعفر.

ومثل ذلک : «لقيت الرّجال زيدا وعمرا وجعفرا» ، وإن لم يكن ما بعد العدد والجمع كذلک ؛ فالقطع ليس إلا ؛ نحو قولک : «لقيت رجالا زيد وعمرو» أى : منهم زيد وعمرو.

ولا يجوز البدل ؛ لأنّ زيدا وعمرا ليسا برجال.

ولا يتصوّر أن يكون من قبيل بدل البعض من الكلّ ؛ لأنّه لا ضمير فيهما يربطهما بالمبدل منه.

فإن جاء شىء من ذلک ، جعل من باب ما وقع فيه الجمع على المثنّى ، فيحفظ ولا يقاس عليه ؛ نحو قوله / [من الطويل] :

194 - توهّمت آيات لها فعرفتها

لستّه أعوام وذا العام سابع

رماد ككحل العين لأيا أبينه

ونؤى كجذم الحوض أثلم خاشع (1)

فإنّه يروى برفع رماد ونؤى ونصبهما.

وإذا اجتمعت التوابع الأربع (2) ، بدأت منها بالنّعت ، ثم بالتوكيد ، ثم بالبدل ، ثم بالعطف.

* * *

ص: 326

1- البيتان للنابغه الذبيانى. توهمت : تفرست ، آيات لها : أراد آيات للدار اللأى : بفتح اللام وسكون الهمزه : البطء ونصب على نزع الخافض أى : أستبينه بعد بطء. النؤى : بضم النون وسكون الهمزه : حفيره تحفر حول الخباء ويجعل ترابها حاجزا لئلا يدخله المطر. الجذم : بكسر الجيم وسكون الذال المعجمه : الأصل والباقى. خاشع : لا طئ بالأرض ، قد اطمأن وذهب شخوصه. الشاهد فيه قوله : «رماد» و «نؤى» فإنهما يرويان بالرفع ؛ على أنهما خبران لمبتدإ محذوف ، ويرويان بالنصب ؛ على أنهما بدل من آيات ، وعلى هذا تكون «آيات» جمع واقع على المثنى. وفى البيتين شاهد آخر فى قوله : «وذا العام سابع» حيث رفع «سابع» خبرا ل- «ذا» لأن «العام» صفه ويصح أن يكون بدلا أو عطف بيان ، وقال العينى : إنه استعمل قوله «سابع» مفردا ليفيد الاتصاف بمعناه مجردا وهذا بخلاف ما يستعمله الشخص مع أصله ليفيد أن الموصوف به بعض العدد المعين نحو سابع سبعه ، وثامن ثمانيه ونحوهما. ينظر : ديوانه ص 31 وخزانه الأدب 2 / 453 ، وشرح أبيات سيبويه 1 / 447 ، والصاحبى فى فقه اللغه ص 113 ، والكتاب 2 / 86 ، ولسان العرب (عشر) والمقاصد النحويه 3 / 406 ، 4 / 482 ، وبلا نسبه فى أوضح المسالک 4 / 261 ، وشرح التصريح 2 / 276 ، وشرح شواهد الشافيه ص 108 ، والمقتضب 4 / 322.
2- م : وقولى : «وإذا اجتمعت التوابع الأربع لاسم واحد» إلى آخره مثال ذلک : مررت بزيد العاقل نفسه أخيک وبکر. أه.

عطف البيان ، جريان اسم جامد معرفه على اسم دونه فى الشّهره ، أو مثله يبيّنه كما يبيّنه النّعت ، ولا يشترط فيه أن يكون مشتقا ، ولا فى حكمه.

والفرق بينه وبين التأكيد بيّن ؛ إذا التأكيد لا يكون إلا بألفاظ مختصّه ، والفرق بينه وبين البدل ، أنّك لا تنوى بالأول الطّرح فى عطف البيان ؛ كما تفعل فى البدل.

ولذلك إذا كان اسم الفاعل المعرّف بالألف واللام مضافا إلى ما فيه الألف واللام ، وأتبع ما أضيف إليه اسم الفاعل اسما ليس فيه ألف ولام ، جاز على عطف البيان ، ولم يجز على البدل نحو قوله [من الوافر] :

195 - أنا ابن التّارک البکریّ بشر

عليه الطّير ترقبه وقوعا (1)

لأنّ البدل فى نيّه تكرار العامل ؛ فيلزم أن يكون التقدير : أنا ابن التّارک بشر ؛ وذلک لا يجوز ، وكذلک - أيضا - تقول : «يا زيد زيد» ، بتنوين زيد الثانى ، إن جعلته عطف بيان ، لأنه ليس فى نيّه تكرار العامل ، وإن جعلته بدلا لم تنوّنه (2).

1- البيت للمرار الأسدى. وفى البيت شاهدان : أولهما قوله : «التارک البكرى» حيث أضاف معرفا ب- «أل» إلى معرف ب- «أل» تشبيها ب- «الحسن الوجه» ، لأنه مثله فى الاقتران ب- «أل». وثانيهما قوله : «التارک البكرى بشر» ، فإن قوله : «بشر» عطف بيان على قوله : «البكرى» ، ولا يجوز أن يكون بدلا ، لأن البدل على نيه تكرار العامل ، فكان ينبغى لكى يصح أن يكون بدلا أن يحذف المبدل منه ويوضع البدل مكانه ، فتقول : «التارک بشر» ، ويلزم على هذا إضافه اسم مقترن ب- «آل» إلى اسم خال منها ، وذلک غير جائز. ينظر : ديوانه ص 465 ، وخزانه الأدب 4 / 284 ، 5 / 183 ، 225 ، والدرر 6 / 27 ، وشرح أبيات سيبويه 1 / 6 ، وشرح التصريح 2 / 133 ، وشرح المفصل 3 / 72 ، 73 ، والكتاب 1 / 182 ، والمقاصد النحويه 4 / 121 ، وبلا نسبه فى الأشباه والنظائر 2 / 441 ، وأوضح المسالک 3 / 351 ، وشرح الأشمونى 2 / 414 ، وشرح شذور

الذهب ص 320 ، وشرح ابن عقيل ص 491 ، وشرح عمده الحافظ ص 554 ، 597 ، وشرح قطر الندى ص 299 ، وهمع الهوامع 2 / 122.
2- م : باب عطف البيان قولى : «وإن جعلته بدلا لم تنونه» أعنى أنك تقول : يا زيد زيد ، وسبب ذلك أنه فى تقدير تكرار العامل ، فكأنك قلت : يا زيد يا زيد ، فكما لا ينون زيدا فى فصيح الكلام إذا دخل عليه حرف النداء فكذلك لا تنونه إذا كان فى نيه ذلك. أه.

وأكثر استعماله فى الأسماء الأعلام ، إذا جرت على الكنى ، وفى الألقاب إذا جرت على الكنى ، أو على الأسماء الأعلام المضافه ؛ نحو قولک : «قام أبو عبد الله قفّه».

فإن اجتمع اللّقب مع اسم مفرد ، أضفت الاسم إلى اللّقب.

ولم يجز غير ذلک ؛ نحو قولک : «قام زيد قفّه» ؛ فهذه جمله عوامل الأسماء.

* * *

(1)

وقد يعرض فى بعض هذه العوامل أن يجتمع منها عاملان فصاعدا ، ويتأخّر عنهما معمول فصاعدا ، وكلّ واحد منهما يطلبه من جهه المعنى.

فمثال تقدّم العاملين على معمول واحد : «ضربنى وضربت زيدا» ، ف- «زيد» يطلبه ضربنى ، وضربت / من جهه المعنى.

ومثال تقدّم أزيد من عامل على معمول واحد (2) ؛ نحو قوله [من الطويل] :

196 - سئلت فلم تبخل ولم تعط طائلا

فسيّان لا ذمّ عليک ولا حمد (3)

فقد تقدّم على الطائل ثلاثه عوامل ، وهى : سئلت ، وتبخل ، وتعط.

ومثال [تقدّم أزيد من عامل على](4) أزيد من معمول واحد ؛ نحو قولک : «متى ظننت أو علمت زيدا منطلقا».

والاختيار فى جميع ذلک إعمال الثانى ، ويجوز إعمال الأوّل :

فإن أعملت الأول ، أضمرت فى الثانى كلّ ما يحتاج إليه من مرفوع (5) ، أو منصوب (6) ، أو مخفوض (7).

وقد يحذف الضمير المنصوب فى الشّعر ؛ نحو قوله [من الكامل] :

197 - بعكاظ يعشى النّاظرى

ن إذا هم لمحوا شعاعه (8)

1- فى ط : باب الإعمال.
2- فى ط : معنى واحد.

3- البيت بلا نسبه فى : البحر 3 / 539 ، والدر المصون 2 / 570. والشاهد فيه : قوله : «سئلت فلم تبخل ولم تعط طائلا» حيث تقدم ثلاثه عوامل : «سئلت» ، و «تبخل» ، و «تعط» على معمول واحد «طائلا». وفى ط : لا فقر لديک ولا ذم. وروايه الدر : لا حمد عليک ولا ذم.
4- فى ط : تقدم العامل على ...
5- م : وقولى : «أضمرت فى الثانى كل ما يحتاج إليه من مرفوع مثال ذلک قولک ضربت وضربنى زيدا ففى ضربنى ضمير مرفوع يعود على زيد. أه.
6- م : وقولى : «أو منصوب» مثال ذلک قولک : ضربنى وضربته زيد. أه.
7- م : وقولى : «أو مخفوض» مثال ذلک مرّ بى ومررت به زيد. أه.
8- البيت لعاتكه بنت عبد المطلب. والشاهد فيه : قوله : «لمحوا» يريد «لمحوه» فحذف الضمير المنصوب. ينظر : الدرر 5 / 315 ، وشرح التصريح 1 / 320 ، شرح ديوان الحماسه للمرزوقى 473 ، المقاصد النحويه 3 / 11 ، وبلا نسبه فى الأشباه والنظائر 5 / 284 ، وأوضح المسالک 2 / 199 ، شرح الأشمونى 1 / 206 ، شرح شذور الذهب 544 ، شرح ابن عقيل 280 ، مغنى اللبيب 2 / 611 ، وهمع الهوامع 2 / 109.

التقدير : إذا هم لمحوه.

وإن أعملت الثانى ، فإن احتاج الأول إلى غير مرفوع ، وكان مما يجوز حذفه اقتصارا ، حذفته ؛ نحو قولك : «ضربت وضربنى زيد».

ولا يجوز إضماره قبل الذكر ، إلا فى ضروره ؛ نحو قوله [من الرمل] :

198- علّمونى كيف أبكيهم إذا خفّ القطين (1)

وإن كان ممّا لا يجوز حذفه اقتصارا ، جاز فيه إضماره وتأخيره ؛ نحو قولك : «ظنّنى وظننت زيدا قائما إيّاه».

والآخر أن تحذفه (2) إذ الحذف فى هذا الباب اختصار.

وحذف أحد المفعولين فى باب ظننت اختصارا جائز ، إلا أنّ ذلك قليل جدا.

وإن احتاج إلى مرفوع ، أضمرته قبل الذكر فتقول : «ضربونى ، وضربت الزّيدين» ، فأمّا قوله [من الطويل] :

199 - تعفّق بالأرطى لها وأرادها

رجال فبذّت نبلهم وكليب (3)

فجاء على إعمال الثانى ، وفاعل «تعفّق» مضمر فيه ، إلا أنّه أفرده ، وإن كان عائدا على جمع ضروره ؛ نحو قوله [من الطويل] :

1- ينظر تذكره النحاه ص 351.
2- م : وقولى : «والآخر أن تحذفه مثال ذلك قولك : ظننى وظننت زيدا قائما. أه.
3- البيت : لعلقمه الفحل. والشاهد فيه قوله : «تعفق ... وأرادها رجال» حيث قدّم عاملين ، وهما «تعفق» و «أرادها» على معمول واحد ، هو قوله : «رجال» ، فأعمل الثانى فى المعمول ، وحذف ضمير «الرجال» من «تعفق» ، ولو أظهره لقال : «تعفقوا وأرادها رجال». ينظر : ديوانه ص 38 ، والرد على النحاه ص 95 ، وشرح التصريح 1 / 321 ، ولسان العرب

(زنى) والمقاصد النحويه 3 / 15 ، وبلا نسبه فى أوضح المسالک 2 / 201 ، وتذكره النحاه 357 وجمهره اللغه ص 936 ، وشرح الأشمونى ص 204.

200 - لزغب كأفراخ القطارات خلفها

على عاجزات النّهض حمر حواصله (1)

وكذلک قول الآخر [من الكامل] :

201 - لو كان حيا قبلهنّ ظعائنا

حيّا الحطيم وجوههنّ وزمزم (2)

جاء على إعمال «حيّا» الثانى ، وفاعل «حيّا» الأول مضمر فيه ، إلا أنّه أفرده ، وإن كان عائدا على اثنين ضروره ؛ على حدّ قوله : [من الوافر]

202 - فلو ظفرت يداى بها وظنّت

لكان علىّ للقدر الخيار (3)

وقد يعرض - أيضا - فيما كان من عوامل الأسماء فعلا أن يضمر ، وذلک أنّ الأفعال تنقسم / ثلاثه أقسام :

قسم ، لا يجوز إضماره ، وهو : كلّ فعل لو أضمر لم يكن عليه دليل ؛ نحو قولک : «ضربت زيدا» ، لا يجوز أن تضمر «ضربت» ، إذا لم يكن عليه دليل.

وقسم ، التزمت فيه العرب الإضمار ، وهو كلّ فعل حذف وأبدل منه شىء ، وهو محصور يحفظ ولا يقاس عليه.

والذى جاء من ذلک : المنادى ، وهو منصوب بإضمار أنادى ، إلا أنّه لا يجوز

1- البيت : للحطيئه. والشاهد فيه قوله : «حواصله» ؛ حيث أعاد الضمير على الجمع مفردا ، واختلف فيه هل يعود على «عاجزات» أم على «زغب» ، فيرى الكسائى أن الضمير عائد على «عاجزات» ، ويرى الفراء أنه عائد على «زغب» لأنه بنى على صوره الواحد ، وفى رأيه أن الجمع إذا جمع على صوره الواحد جاز أن يعود عليه الضمير مفردا. ينظر : ديوانه ص 136 ، لسان العرب (خلف) وتهذيب اللغه 8 / 395 ، وتاج العروس (خلف)

وديوان الأدب 1 / 120 ، وبلا نسبه فى مقاييس اللغه 2 / 212 والمخصص 9 / 161.
2- البيت لعروه بن أذينه ينظر الأغانى 1 / 291. والشاهد فيه إعمال «حيّا» الثانى ، وفاعل «حيّا» الأول مضمر فيه ، إلا أنه أفرده ، وإن كان عائدا على اثنين ضروره
3- البيت للفرزدق ، ويروى صدره هكذا ولو رضيت يداى بها وضننت ..... الشاهد : فيه قوله : «وظنت» والقياس : وظنتا ، وقد جاز ذلک لكون اليدين كالعضو الواحد. ينظر : ديوانه 1 / 294 ، والخصائص 1 / 258 ، والمحتسب 2 / 181.

إظهاره ؛ لأنّ حرف النّداء صار عوضا منه.

وكذلک المنصوب على الاختصاص ، وهو على طريقه النّداء ، فلا يجىء أبدا إلا بعد ضمير متكلّم ، أو مخاطب ؛ نحو قولهم : «إنّا معشر العرب نفعل كذا» ، و «وبک الله نرجو الفضل» ، و «نحن العرب أقرى النّاس للضّيف».

التقدير : أعنى معشر العرب ، وأعنى العرب ، وأعنى الله ؛ وذلک أنّ الأول قد يتطرّق إليه لبس ما ؛ فيزال بذكر اسم معرفه ؛ ولذلک لا يؤتى فى هذا الباب بذكر اسم بالاسم النكره ؛ لأنّه لا يزيل لبسا.

وهذا الباب شبيه بباب النّداء ؛ ألا ترى أنّ الظاهر وقع فيه موقع ضمير المتكلّم أو المخاطب ؛ كما وقع فى النداء.

ولا يقع فى غير ذلک من الأبواب لو قلت : «ضرب عمرو زيدا» ، وأنت تخاطب زيدا ، أو تخبر عن نفسک ، واسمک زيد لم يجز ، ولما أشبهه فيما ذكر ، وقعت فيه أىّ المختصّه بالنداء ؛ كقولهم : «اللهمّ اغفر لنا أيّتها العصابه».

وكذلک ما انتصب من الصّفات المقطوعه على المدح والشّتم ، والتّرحّم ؛ لأنّها صارت بدلا من : أمدح ، وأرحم ، وأذمّ.

وكذلک الاسم المشتغل عنه الفعل ؛ نحو قولک : «زيدا ضربته» ؛ لأنّ الفعل الظاهر الذى يفسّر المضمر صار عوضا منه ، ومن ذلک قولهم فى التحذير : «إيّاک والأسد» التقدير : إيّاک اتّق أن تتعرّض للأسد ، واتّق الأسد أن يهلکک ؛ نحو قولهم : «رأسک والحائط» ، و «رأسک والسّيف» ، و «إيّاک والشّرّ» ، و «إيّاى وأن يحذف أحدكم الأرنب» ، ومنه : «شأنک والحجّ» أى : الزم شأنک مع الحجّ ، و «امرأ ونفسه» أى : دع امرأ ونفسه ، و «أهلک واللّيل» أى : بادر أهلک واسبق الليل ، أى : بادرهم قبل الليل ، و «عذيرک» أى : أحضر عذرک ، أو عاذرک ، و «هذا ولا زعماتک» أى : ولا أتوهّم زعماتک ، و «كليهما وتمرا» أى : أعطنى ، و «كلّ شىء ولا / شتيمه حر» أى : ائت كلّ شىء ولا ترتكب شتيمه حر ، و «انتهوا خيرا لكم» أى : ائتوا خيرا لكم ، و «حسبک خيرا لک» ، و «وراءک أوسع لک» أى : اقصد خيرا لک ، واقصد أوسع لک ، و «من أنت زيدا» ، أى : تذكر زيدا ، و «أخذته بدرهم فصاعدا» ، أو «بدرهم

فزائدا» ، أى : فزاد صاعدا ، وذهب زائدا ، و «مرحبا وأهلا وسهلا» ، أى : أصبت مرحبا ، أى : رحبا ، وأتيت أهلا لا أجانب ، ووطئت سهلا من البلاد.

و «إن تأت فأهل الليل والنّهار» أى : تأتى أهلا لک بالليل والنهار.

ومنه ما ثنى ؛ نحو قولک : «الأسد الأسد» ، و «الجدار الجدار» ، و «الضّبىّ الضّبىّ» إذا حذروه الأسد ، والجدار المتداعى ، ووطء الصبى.

و «أخاک أخاک» ، أى : الزمه ، و «الطّريق الطريق» ، أى : خلّه.

جميع ذلک جعل فيه المنصوب بدلا من الفعل المضمر ومنه فى الدّعاء له : «سقيا ورعيا» ، وفى الدعاء عليه : «أفّه وتفّه» ، و «دفرا وخيبه» ، و «جدعا» ، و «عقرا» ، و «تعسا» ، و «تبّا» ، و «جوعا» ، و «بهرا» ، و «بؤسا» ، و «بعدا» ، و «سحقا».

ومنه إلا أنّه متبع : «جوعا» ، و «نوعا» ، و «جودا» ، و «جوسا».

ومنه إلا أنه لا يستعمل إلا مضافا : «ويحک» ، و «ويلک» ، و «ويک» ، و «ويبک».

ومنه إلا أنّه فى غير الدعاء : «حمدا» ، و «شكرا ، لا كفرا» ، و «عجبا» ، و «كرامه» ، و «مسرّه» ، و «نعمه عين» ، و «حبا ونعمى» ، و «نعام عين».

ومنه : «ولا كيدا ، ولا هما» ؛ ومنه : «ورغما وهوانا» ، ومنه إذا أردت دوام الفعل واتّصاله : «إنّما أنت سيرا سيرا» ، و «ما أنت إلا قتلا وإلا سيرا لبريد ، وإلا ضرب الناس».

ومنه : (فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِداءً) [محمد : 4] وأشباه ذلک.

ومنه المصدر المشبّه به ، إذا تقدّم عليه ما يدلّ على الفعل الناصب له ؛ نحو قولهم : «له صوت صوت حمار» ، «له صراخ صراخ الثّكلى» ، «وله دقّ دقّک بالمنجار حبّ الفلفل» ، وأشباه ذلک.

ومنه ما يكون من المصادر توكيدا لما ينطوى عليه الكلام ؛ نحو قولک : «هو عبد الله حقا» ، «وهذا زيد الحقّ لا الباطل» ، و «هذا زيد غير ما تقول» ، و «هذا القول لا قولک».

ومنه ما يكون من المصادر توكيدا للكلام المتقدّم الذى فى معناه ؛ نحو قولهم : «له

ص: 333

علىّ ألف درهم عرفا وأعرافا» ، و «الله أكبر دعوه الحقّ».

ومن ذلک قول الأحوص (1) [من الكامل] :

203 - إنّى لأمنحک الصّدود وإنّنى

قسما إليک مع الصّدود لأميل /

ومنه : «صنع الله» ، و «وعد الله» ، و «كتاب الله» ، و «صبغه الله».

ومنه : «سبحان الله» ، و «ربحانه» ، و «معاذ الله» ، و «عمرک الله» ، و «قعدک الله».

ومنه : ما جاء من المصادر مثنى ولا يراد به ما يشفع الواحد ، وهو : «حنانيک» ، «ولبّيک» ، «وسعديک» ، «وهذاذيک» ، «ودواليک».

ومنه : ما كرّر من المصادر فى معنى الأمر ؛ فى نحو قولهم : «النّجاء النّجاء» ، و «ضربا ضربا».

جميع المصادر المذكوره فى هذا الباب ، لا يظهر الفعل الناصب لها ؛ لأنّها صارت عوضا منه ، وتقدر الفعل الناصب لها من لفظها ، فإن كانت العرب قد استعملت منه فعلا ، فحسن ، وإلا بنيت منه فعلا على القياس ؛ لأنّ جميع هذه المصادر مؤكده لأفعالها المضمره ، والمصدر المؤكد لا ينصبه إلا فعل من لفظه ؛ إذ التأكيد : إمّا لفظىّ ، وإمّا معنوىّ

فالمعنوىّ : بألفاظ محفوظه ، لا تتعدّى.

1- الأحوص : عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصارى : من بنى ضبيعه شاعر هجاء ، من طبقه جميل بن معمر ونصيب ، من سكان المدينه وفد على الوليد بن عبد الملک فأكرمه ولما بلغه عنه ما يسوء من سيرته نفاه إلى «دهلک» وهى جزيره بين اليمن والحبشه وبقى بها حتى أطلقه يزيد بن عبد الملک ، فقدم دمشق وبقى بها حتى وفاته ، كان حماد الروايه يقدمه فى النسيب على شعراء زمانه ولقب بالأحوص لضيق فى مؤخر عينيه. له ديوان شعر وأخباره كثيره ولابن بسام كتاب «أخبار الأحوص».

ينظر : الأعلام 4 / 116 ، الأغانى 4 / 40 ، 58 ، الشعر والشعراء 204 ، خزانه الأدب 1 / 232 ، الموشح / 231.
2- الشاهد فيه : نصب «قسما» على المصدر المؤكد لما قبله من الكلام الدال على القسم. ينظر : ديوانه ص 166 ، والأغانى 21 / 110 ، وخزانه الأدب 2 / 48 ، 8 / 243 ، 244 والزهره ص 181 ، وسمط اللآلى ص 259 ، وشرح أبيات سيبويه 1 / 277 ، وشرح المفصل 1 / 116 ، والكتاب 1 / 380 ، وبلا نسبه فى أمالى المرتضى 1 / 135 ، وخزانه الأدب 8 / 177 ، 9 / 162 ، والمقتضب 3 / 233 ، 267.

واللفظىّ : تكرار اللفظ ؛ نحو قولک : «قام زيد» أو إعاده ما يقرب منه ؛ نحو قوله تعالى : (وَالْآخِرَهُ خَيْرٌ وَأَبْقى) [الأعلى : 17].

ومثل ذلک : «قام زيد قياما» ، وممّا أجرى مجرى «سبحان» فى المعنى ، إلا أنّه غير مصدر : «سبّوحا ، قدّوسا ، ربّ الملائكه والرّوح» ، أى : ذكرت سبّوحا قدّوسا ، أو : اذكروا.

وممّا أجرى من الجامده مجرى المصادر فى الدعاء : «تربا وجندلا» ، أى : أطعمه الله تربا وجندلا ، و «فاها لفيک» ، أى : ألقى الله الداهيه لفيک.

وممّا أجرى من الصّفات مجراها : «هنيئا مريئا» ، وفى غير الدعاء : «عائذا بک» ، و «أقائما وقد قعد النّاس» ، و «أقاعدا وقد سار الرّكب» ، وإن شئت حذفت الهمزه. جميع ذلک جرى فى غير الدعاء مجرى قولک : «ما أنت إلا سيرا» ؛ لأنک تريد إثبات العياذ ، والقيام ، والقعود فى الحال واتصالها ، وانتصابها بأفعال من لفظها على أنّها أحوال مؤكّده ، التقدير : أعوذ عائذا بک ، وأتقوم قائما ، وأتقعد قاعدا ، ومثل ذلک قوله / [من الوافر] :

204 - أراک جمعت مسأله وحرصا

وعند الحقّ زحّارا أنانا (1)

فكأنّه قال : زحيرا وأنينا.

ومن ذلک ما أجرى من الأحوال التى هى أسماء لم تؤخذ من الفعل مجرى ما أخذ منه ؛ نحو قولهم : «أتميميّا مرّه وقيسيّا أخرى».

ومنه قوله [من الطويل] :

205 - أفى السّلم أعيارا جفاء وغلظه

وفى الحرب أشباه النّساء العوارک (2)

1- البيت : للمغيره بن حنباء. وتروى كلمه «أخانا» بدل «أنانا». ينظر : شرح أبيات سيبويه 1 / 204 ، ولسان العرب (زحر) ، (أنن) ، وبلا نسبه فى إصلاح

المنطق ص 109 ، والكتاب 1 / 342.
2- البيت : لهند بنت عتبه. الشاهد فيه : نصب «أعيارا» بإضمار فعل وضعت هى موضعه بدلا من اللفظ به. ينظر : خزانه الأدب 3 / 263 ، والمقاصد النحويه 3 / 142 ، وبلا نسبه فى شرح أبيات سيبويه 1 / 382 ، والكتاب 1 / 344 ، ولسان العرب (عور) ، (عير) ، والمقتضب 3 / 265.

وقوله [من الطويل] :

206 - أفى الولائم أولادا لواحده

وفى العياده أولادا لعلات (1)

أى : تتلوّنون ؛ مرّه كذا ومرّه كذا.

ومنه قولهم : «أعور وذا ناب» أى : أتستقبلون أعور وذا ناب ، فالاستقبال ثابت فى الحال ؛ وكذلک التّحوّل والتلوّن يجرى مجرى «أقائما وقد قعد النّاس».

ومن هذا الباب إضمار «كان» وإنابه «ما» منابها ؛ نحو قولک : أمّا أنت منطلقا انطلقت معک ، الأصل : إن كنت منطلقا انطلقت معک ، فأضمرت «كان» وعوّض منها «ما» ، وانفصل الضمير ؛ ومن مثل ذلک قوله [من البسيط] :

207 - أبا خراشه أمّا أنت ذا نفر

فإنّ قومى لم تأكلهم الضّبع (2)

وقسم أنت فيه بالخيار ، وهو ما عدا ما ذكر ممّا على إضمار الفعل فيه دليل ؛ نحو قولک لمن شهر سيفا : «زيدا» ، تريد : «اضرب زيدا» ، وإن شئت أظهرته.

1- البيت : بلا نسبه فى : شرح أبيات سيبويه 1 / 382 ، والكتاب 1 / 344 ، ولسان العرب (علل) والمقتضب 3 / 265. الشاهد فيه : نصب «أولادا» بإضمار فعل وضعت هى موضعه بدل التلفظ به.
2- البيت : لعباس بن مرداس ونسب لجرير. والشاهد فيه قوله : «أما أنت ذا نفر» ، والأصل : «لإن كنت ذا نفر» ، فحذف «كان» ، وعوض عنها «ما» الزائده ، وأبقى اسمها ، وهو قوله : «أنت» ، وخبرها ، وهو قوله : «ذا نفر». ينظر : البيت لعباس بن مرداس فى ديوانه ص 128 ، والأشباه والنظائر 2 / 113 ، والاشتقاق ص 313 ، وخزانه الأدب 4 / 13 ، 14 ، 17 ، 20 ، 5 / 445 ، 6 / 532 ، 11 / 62 ، والدرر 2 / 91 ، وشرح شذور الذهب ص 242

، وشرح شواهد الإيضاح ص 479 وشرح شواهد المغنى 1 / 116 ، 179 ، وشرح قطر الندى ص 140 ، ولجرير فى ديوانه 1 / 349 ، والخصائص 2 / 381 ، وشرح المفصل 2 / 99 ، 8 / 132 ، والشعر والشعراء 1 / 341 ، والكتاب 1 / 293 ، ولسان العرب (خرش) ، (ضبع) ، والمقاصد النحويه 2 / 55 ، وبلا نسبه فى الأزهيه ص 147 ، وأمالى ابن الحاجب 1 / 411 ، 442 ، والإنصاف 1 / 71 ، وأوضح المسالک 1 / 265 ، وتخليص الشواهد ص 260 ، والجنى الدانى ص 528 ، وجواهر الأدب 198 ، 416 ، 421 ، ورصف المبانى ص 99 ، 101 ، وشرح الأشمونى 1 / 119 ، وشرح ابن عقيل ص 149 ، ولسان العرب (أما) ، ومغنى اللبيب 1 / 35 ، والمنصف 3 / 116 ، وهمع الهوامع 1 / 23.

باب ذكر الرّافع للفعل المضارع

اعلم : أنّ الرافع للفعل المضارع وقوعه موقع الاسم ، وأعنى بذلک : أنّ الفعل المضارع ، إذا وقع فى موضع يجوز لک إزالته منه ، وجعل اسم بدله كان مرفوعا ؛ نحو قولک : «يقوم زيد» ؛ ألا ترى أنک لو قلت : «أخوک زيد» ، لجاز ؛ ولذلک لم يرتفع بعد النّواصب والجوازم ، فأمّا قولهم : «سيقوم زيد» ، و «قد يقوم زيد» ، فرفع الفعل ؛ لأنّه صار مع قد والسّين ؛ كالشّىء الواحد ؛ فوقع الفعل مع الحرف موقع الاسم.

والدليل على أنّهما كالجزء من الفعل قولک : «لقد يقوم زيد» ، «ولسوف يقوم زيد» ، ولام التأكيد لا يفصل بينها وبين الفعل المؤكّد بشىء ؛ وكذلک قولهم : «هلا يقوم زيد» ، وأمثال ذلک من أدوات التحضيض ، إنّما رفع الفعل بعدها ؛ لأنّ الاسم يليها فى اللّفظ فى فصيح الكلام ، فيقال : هلا زيد قام» ، فروعى فيها ذلک القدر.

* * *

[باب ذكر نواصب الفعل المضارع]

(1)

اعلم : أن نواصب الأفعال منها ما ينصب الفعل بنفسه ، وهو أن وهى أبدا مع ما بعدها / ، فى تقدير المصدر ، وإذا دخلت على الفعل المضارع خلّصته للاستقبال ، ولا تعمل فيها أفعال التحقيق لو قلت : علمت أن يقوم زيد ، لم يجز ، ولا يتقدّم شىء ممّا بعدها عليها ؛ لأنّها من قبيل الموصولات (2) ، وقد تقدّم ذلک.

ولن : وهى لنفى سيفعل.

وكى : فى لغه من يدخل عليها حرف الجرّ ؛ فيقول : «لكى».

وإذن : ومعناها الجواب والجزاء ؛ يقول القائل : «أزورک» ، فتقول مجيبا له ومجازيا على زيارته : «إذن أكرمک».

والفعل الذى بعدها إن كان ماضيا أو حالا ، لم تعمل فيه (3) ، وإن كان مستقبلا : فإن وقعت صدرا نصبته (4) ، وبعض العرب يلغيها ، وإن لم تقع صدرا ، فإن تقدّمها حرف العطف ، جاز إلغاؤها وإعمالها ؛ قال تعالى : (وَإِذاً لا يَلْبَثُونَ) [الاسراء : 76] وقد قرئ : «لا يلبثوا».

وإن وقعت بين شيئين متلازمين ، كانت ملغاه لا غير ؛ نحو قولک : «أنا إذن أكرمک».

فأمّا قوله [من الرجز] :

208 - لا تتركنّى فيهم شطيرا

إنّى إذن أهلک أو أطيرا (5)

1- سقط فى ط. وفى أ: نواصب الأفعال.
2- م : باب ذكر نواصب الأفعال قولى : «ولا يتقدم شىء مما بعدها عليها ؛ لأنها من قبيل الموصولات» أعنى : أنه لا يجوز لک أن تقول : يعجبنى زيدا

أن أضرب تريد : أن أضرب زيدا. أه.
3- م : وقولى : «الفعل الذى بعدها إن كان ماضيا أو حالا لم تعمل» مثال ذلک قولک لمن قال زرتک إذن أكرمک ، ولمن قال أزورک : إذن أكرمک الآن. أه.
4- م : وقولى : «وإن كان مستقبلا فإن وقعت صدرا نصبته» إلى آخره ، مثال ذلک : قولک لمن قال : أزورک : إذن أكرمک غدا ، وبعض العرب برفع اكرم. أه.
5- البيت بلا نسبه فى : الإنصاف 1 / 177 ، وأوضح المسالک 4 / 166 ، والجنى الدانى ص 362 ، وخزانه الأدب 8 / 456 ، 460 ، والدرر 4 / 72 ، ورصف المبانى ص 66 وشرح الأشمونى 3 / 554 وشرح التصريح 2 / 234 ، وشرح شواهد المغنى 1 / 70 ، وشرح المفصل 7 / 17 ، ولسان العرب (شطر) ، ومغنى اللبيب 1 / 22 ، والمقاصد النحويه 4 / 383 ، وهمع الهوامع 2 / 7. الشاهد فيه قوله : «إنى إذن أهلک» حيث نصب الفعل المضارع «أهلک» بعد «إذن» ، مع أن «إذن» ليست مصدره. بل هى مسبوقه بقوله : «إنى». وقيل : إنه ضروره ، وقيل : خبر «إن» محذوف ، و «إذن» واقعه فى صدر جمله مستأنفه.

فيتخرّج على أن يكون خبر «أنّ» محذوفا ، أى : أموت ، فتجىء إذن على هذا التقدير أول الكلام.

ويجوز الفصل بينها وبين معمولها بالقسم ، والظرف ، والجار والمجرور ؛ نحو قولک : «إذن والله أكرمک» ، «إذن فى الدّار آتيک» ، ولا يجوز ذلک فى غيرها من النّواصب ، إلا فى ضروره ؛ نحو قولک : [من الكامل]

209 - لمّا رأيت أبا يزيد مقاتلا

أدع القتال وأشهد الهيجاء (1)

ومنها ما ينتصب الفعل بإضمار أن بعده ، وإن شئت أظهرتها ، وهو لام كى ، إذا لم تكن بعدها لا (2) ؛ نحو قولک «جئت ليقوم زيد».

وحرف العطف المعطوف به الفعل على الاسم الملفوظ ؛ نحو قولک : «يعجبنى قيام زيد ويخرج عمرو» ، وإن شئت : «وأن يخرج عمرو».

والباقى منها ما ينتصب الفعل بإضمار أن بعده ، ولا يجوز إظهارها ، وهى : كى فى لغه من يقول : كيمه (3) ، فيحذف معها ألف «ما» الاستفهاميّه ، ولام الجحد وهى التى يتقدّمها نفى ، وكون ماض ؛ نحو قولک : «ما كان زيد ليقوم».

وأو ، بمعنى إلّا أن ، أو بمعنى كى ؛ نحو قولک : «لألزمنّک أو تقضينى حقّى»

1- البيت بلا نسبه فى : الأشباه والنظائر 2 / 233 ، والخصائص 2 / 411 ، وشرح الأشمونى 3 / 552 ، وشرح شواهد المغنى 2 / 683 ، ومغنى اللبيب 1 / 283 ، 2 / 529 ، 694. والشاهد فيه قوله : «أدع» حيث نصب الفعل المضارع بحرف النصب «لن» المدغمه نونه فى «لما» مركبه من «لن» و «ما» ، أدغمت النون فى الميم للتقارب ، ووصلا خطا للإلغاز وقد فصل بين أداه النصب «لن» والفعل «أدع» بالجمله الفعليه «رايت أبا يزيد مقاتلا».
2- م : وقولى : «إذا لم يكن بعدها لا» لأنه إن كان بعدها لا لزم إظهارها ؛ نحو قولک : جئت لئلا يقوم زيد ، الأصل لأن لا يقوم زيد فادغمت النون فى اللام. أه.

3- م : وقولى : «فى لغه من يقول كيمه» مثال ذلک : قولک : جئت کى يقوم زيد ، لمن قال : کيم جئت؟ أه.

أى : كى تقضينى حقّى ؛ نحو قوله / [من الوافر] :

210 - وكنت إذا غمزت قناه قوم

كسرت كعوبها أو تستقيما (1)

أى : إلا أن تستقيم.

فإن لم تكن بمعنى ما ذكر ، لم ينتصب الفعل بعدها إلّا فى ضروره ؛ نحو قوله [من الطويل] :

211 - فسر فى بلاد الله والتمس الغنى

تعش ذا يسار أو تموت فتعذرا (2)

المعنى : يكن أحد الأمرين.

والفاء ، والواو فى جواب أمر (3) ، أو نهى ، أو نفى ، أو استفهام ، أو تمنّ ، أو تحضيض ، أو عرض ، أو دعاء ، ولا ينتصب الفعل بعدهما فيما عدا ذلك ، إلّا فى ضروره ؛ نحو قوله [من الوافر] :

1- البيت : لزياد الأعجم. الشاهد فيه قوله : «أو تستقيما» حيث نصب الفعل المضارع ب- «أن» مضمره وجوبا بعد «أو» التى بمعنى «إلّا أن». ينظر : ديوانه ص 101 ، والأزهيه ص 122 ، وشرح أبيات سيبويه 2 / 169 ، وشرح التصريح 2 / 237 ، وشرح شواهد الإيضاح ص 254 ، وشرح شواهد المغنى 1 / 205 ، والكتاب 3 / 48 ، ولسان العرب (غمز) ، والمقاصد النحويه 4 / 385 ، والمقتضب 2 / 92 ، وبلا نسبه فى أوضح المسالک 4 / 172 ، وشرح الأشمونى 3 / 558 ، وشرح شذور الذهب ص 386 ، وشرح ابن عقيل ص 569 ، وشرح قطر الندى ص 70 ، وشرح المفصل 5 / 15 ، ومغنى اللبيب 1 / 66.
2- البيت : لعروه بن الورد وقد نسب لأكثر من شاعر ففى الأغانى لأبى عطاء السندى 17 / 244 ولربيعه بن الورد فى العقد الفريد 3 / 31 ، وبلا نسبه فى رصف المبانى ص 133. الشاهد : فيه قوله : «أو تموت» حيث

ذهب المصنف إلى أن النصب هنا ضروره ، وذهب البعض إلى أن النصب هنا بإضمار «أن» و «أو» بمعنى «إلّا أن».
3- م : وقولى : «والواو والفاء فى جواب أمر» إلى آخره ، مثال ذلک فى الأمر : قولک : ائتنى فأكرمک ، وجئنى وأحسن اليک ، ومثاله فى النهى : لا تضربنى وتكرم زيدا ولا تؤذينى فتكرم عبد الله ، ومثاله فى النفى : قولک ما تأتينا فتحدثنا ، وما تأتينا وتحسن إلينا ، ومثاله فى الاستفهام قولک : هل تأتينا وتحدثنا ، وهل تأتينا فتكرمنا ، ومثاله فى التمنى : قولک : ليت لى مالا وأنفق منه ، وليت لى مالا فأنفق منه ، ومثاله فى التحضيض : قولک : هلا تأتينا وتحدثنا ، وهلا تأتينا فتكرمنا ، ومثاله فى العرض : ألا تنزل عندنا فتحدثنا ، وألا تقعد معنا وتحدثنا ، ومثاله فى الدعاء : قولک : غفر الله لزيد فيدخله الجنه ، وغفر الله له ويدخله الجنه. أه.

212 - سأترک منزلی لبنی تمیم

وألحق بالحجاز فأستریحا (1)

فنصب «أستریح» ، ولم یتقدّم الفاء شیء من ذلک.

ولیس النصب بعد الفاء حتما فی جمیع ما ذکر ، بل یجوز معه غیره ، والضابط لذلک : أن تقول : إن تقدّم الفاء جمله منفیّه ، فإن کانت فعلیّه ، وکان الفعل مرفوعا ، جاز فی الفعل الذی بعدها الرفع والنّصب.

فالرفع له معنیان :

أحدهما : أن یکون ما بعد الفاء معطوفا علی الفعل الذی قبلها فیکون شریکا له فی النفی ؛ نحو قولک : «ما تأتینا فتحدّثنا» ، ترید : «ما تأتینا فما تحدّثنا».

والآخر : أن یکون مقطوعا ممّا قبله ؛ کأنّک قلت : «فأنت تحدّثنا».

والنصب بإضمار أن ، له معنیان :

أحدهما : أن یکون نفی الإتیان ، فانتفی من أجله الحدیث ؛ کأنّه قال : «ما تأتینا فکیف تحدّثنا» ، والتّحدیث لا یکون إلا مع الإتیان.

والثانی : أن یکون أوجب الإتیان ، ونفی الحدیث ؛ کأنّه قال : ما تأتینا محدّثا ، بل غیر محدّث.

وإن کان الفعل منصوبا ، جاز فیه وجهان : الرفع والنصب.

فالرفع له وجه ، وهو القطع ؛ فتقول : «لن تأتینا فتحدّثنا» أی : فأنت تحدّثنا.

والنصب علی ثلاثه أوجه :

العطف علی الفعل ؛ فیکون ما بعد الفاء شریکا لما قبلها فی النفی ؛ کأنّه قال : «لن تأتینا ، فلن تحدّثنا».

1- البيت : للمغيره بن حبناء. والشاهد فيه قوله : «فأستريحا» حيث نصبه ب- «أن» مضمره بعد فاء السببيه دون أن تسبق بنفى أو طلب ؛ وهذا ضروره. ينظر : خزانه الأدب 8 / 522 ، والدرر 1 / 240 ، 4 / 79 ، وشرح شواهد الإيضاح ص 251 ، وشرح شواهد المغنى ص 497 ، والمقاصد النحويه 4 / 390 ، وبلا نسبه فى الدرر 5 / 130 ، والرد على النحاه ص 125 ، ورصف المبانى ص 379 ، وشرح الأشمونى 3 / 565 ، وشرح شذور الذهب ص 389 ، وشرح المفصل 7 / 55 ، والكتاب 3 / 39 ، 92 ، والمحتسب 1 / 197 ، ومغنى اللبيب 1 / 175 ، والمقتضب 2 / 24.

والنصب بإضمار أن ، فيكون له المعنيان المتقدّما الذكر (1).

وإن كان الفعل مجزوما ، جاز فيه ثلاثه أوجه : الرفع ، والنصب ، والجزم.

فالرفع : على القطع ؛ فيكون ما بعد الفاء موجبا ؛ نحو قولک : «لم تأتنا فتحدّثنا» ، أى : فأنت تحدّثنا ، ومن ذلک قوله : [من الخفيف]

213 - غير أنّا لم تأتنا بيقين

فنرجّى ، ونكثر التّأميلا (2) /

أى : فنحن نرجّى.

والجزم : على العطف ؛ فيكون التقدير : فلم تحدّثنا.

والنصب بإضمار أن على المعنيين المتقدّمى الذكر (3).

وإن كانت اسميّه ، لم يجز فيما بعد الفاء ، إلا النصب على المعنيين المتقدّمى الذكر (4) ، أو الرفع على القطع (5).

ولا يجوز العطف على ما بعد أداه النّفى ؛ لأنّه لم يتقدّم فعل فيعطف عليه.

وإن تقدم الفاء جمله استفهاميّه ، فإن كانت فعليّه ، جاز فيما بعد الفاء ، وجهان :

1- م : وقولى : «والنصب بإضمار أن فيكون له المعنيان المتقدما الذكر» أعنى بذلک نفى الإتيان ؛ فينتفى من أجله الحديث ؛ فتقول لن تأتينا فتحدثنا ؛ كأنه قال : لن تأتينا فكيف تحدثنا أو إيجاب الإتيان ونفى الحديث ، كأنه قال لن تأتينا محدثا بل غير محدث. أه.
2- البيت : لبعض الحارثيين ، ونسب للعنبرى. والشاهد فيه قوله : «فنرجى ونكثر» حيث رفعه على القطع والاستئناف ، ولو أمكنه النصب على الجواب لكان أحسن. ينظر : البيت لبعض الحارثيين فى : خزانه الأدب 8 / 538 ، والرد على النحاه 127 ، والكتاب 3 / 31 ، 33 ، وللعنبرى فى شرح

المفصل 7 / 36 ، وبلا نسبه فى شرح شواهد المغنى 2 / 872 ، ومغنى اللبيب 2 / 480.
3- م : وقولى : «فما كان فيه الفعل المتقدم مجزوما فالنصب بإضمار أن على المعنيين المتقدمى الذكر» أعنى بذلك - أيضا - نفى الإتيان ؛ فينتفى من أجله الحديث ، فإذا قلت : لم تأتينا فتحدثنا ، فكأنك قلت : لم تأتنا ، فكيف تحدثنا ، أو إيجاب الإتيان ونفى الحديث كأنك قلت : لم تأتنا محدثا ، بل غير محدث. أه.
4- م : وقولى : «وإن كانت اسميه ، لم يجز فيها بعد الفاء إلا النصب على المعنيين المتقدمى الذكر» مثال ذلك قولك : ما أنت ذو إتيان لنا فتحدثنا ، أى : فكيف تحدثنا ، وما أنت ذو إتيان لنا محدثا بل غير محدث. أه.
5- م : وقولى : «أو الرفع على القطع لا غير» أى ما أنت ذو إتيان ؛ فكيف تحدثنا الآن. أه.

الرفع والنصب.

فالرفع : على وجهين : العطف ؛ فيكون الثانى شريک الأول فى الاستفهام ؛ نحو قولک : هل تأتينا فتحدّثنا ، أى : فهل تحدّثنا.

والقطع ؛ كأنک قلت : «فأنت تحدّثنا».

والنصب على أن تقدّر الأول سببا للثانى ؛ كأنک قلت : «هل يكون منک إتيان ؛ فيكون بسببه حديث».

وإن كانت اسميّه ، لم يجز فيما بعد الفاء - أيضا - إلا الرفع على القطع ؛ نحو قولک : «هل زيد أخوک فنكرمه» ، أى : فنحن نكرمه.

أو النصب على السببيّه ؛ نحو قولک : «أين بيتک فأزورک».

وإن تقدّمها جمله تمنّ فإمّا أن يكون فيها فعل ، أو لا يكون.

فإن كان ، جاز فيما بعد الفاء الرفع والنصب.

فالرفع على معنيين :

العطف ؛ نحو قولک : «ليتنى أجد مالا فأنفق منه» ، أى : فليتنى أنفق منه.

والاستئناف ، أى : فأنا أنفق.

والنصب على السببيّه ؛ كأنّه تمنّى وجدان مال يكون سببا للإنفاق منه.

وإن لم يكن فيها فعل لم يجز إلّا النّصب على السببيّه ، والرفع على القطع ، ولا يجوز العطف ؛ نحو قولک : «ليت لى مالا فأنفق منه» ، برفع «أنفق» ونصبه.

وإن تقدّمها جمله نهى ، أو أمر باللّام ، جاز فيه ثلاثه أوجه :

الرفع على الاستئناف ، والنصب على السببيّه ، والجزم على العطف ؛ نحو قولک : «لتكرم زيدا فيكرمک» ، «ولا تضرب عمرا فيضربک».

وإن كان الأمر بغير لام ، لم يجز فيه إلا الرّفع على القطع ، والنّصب على السببيّه ؛ نحو قولک : «أكرم زيدا فيكرمک» ، برفع «يكرم» ونصبه.

وإن تقدّمها جمله دعاء ، وكان فعله على صيغه الأمر ، كان حكمه حكم فعل

الأمر (1).

وإن تقدّمها جمله عرض أو تحضيض ، أو دعاء على غير صيغه الأمر ، جاز فيما بعد الفاء الرفع على العطف ؛ فيكون شريک ما قبله فى المعنى ، أو على القطع /.

والنّصب على السببيّه ؛ نحو قولک : «ألا تنزل عندنا فنحدّثک» ، «وغفر الله لزيد فيدخله الجنّه».

والعرب قد تجرى مجرى الأجوبه الثمانيه فعل الشرط والجزاء فى جواز نصب ما بعد الفاء.

فإذا تقدّم الفاء فعل شرط ، جاز فيما بعدها وجهان :

الجزم على العطف ، والنّصب بإضمار أن على السببيّه ؛ نحو قولک : «إن تأتينى فتحدّثنى أكرمک» ، بنصب تحدّث وجزمه ، ولا يقطع ؛ لأنّ القطع إنّما يكون بعد تمام الكلام.

وإن تقدمها فعل الجواب ، جاز فيه ثلاثه أوجه :

الرفع على القطع ، والجزم على العطف ، والنصب بإضمار أن على السببيّه ؛ نحو قولک : إن تأينى أكرمک فأحسن إليک.

والواو مثل الفاء فى جميع ما ذكر ، إلا أنّ النصب بعدها بإضمار أن ، فإنّه إنّما يكون على معنى الجمع ، فإذا قلت : «لا تأكل سمكا وتشرب لبنا» ، جاز فى : تشرب الرفع على القطع ، كأنک قلت : وأنت تشرب لبنا ، إن شئت ، والجزم على العطف ؛ كأنک قلت : ولا تشرب لبنا ، والنصب على النّهى عن الجمع ؛ كأنّه قال : لا تجمع بين أكل السمک وشرب اللبن.

ولا يجوز تقديم الفاء والواو مع ما بعدهما على معمول الفعل الذى قبلهما ، لو قلت : «ما ضربت فيغضب زيدا» ، «ولا تأكل وتشرب لبنا سمكا» ، لم يجز.

وتقول : ما يأتى زيد إلا عمرا فيحدّثه.

إن أعدت الضمير على عمرو ، لم يجز إلّا الرفع ؛ لأنّ الفعل فى حقّه موجِب.

وإن أعدتّه على زيد ، جاز فيه الرفع ، والنّصب ؛ لأنّ الفعل فى حقّه منفى.

ص: 344

1- م : وقولى : «وإن تقدمها دعاء ، وكان فعله على صيغه الأمر ، كان حكمه حكم فعل الأمر» مثال ذلک : ليغفر الله لزيد فيدخله الجنه ، برفع «يدخله» على الاستئناف ، ونصبه على السببيه وجزمه على العطف ، واغفر اللهم لزيد فتدخله الجنه برفع «تدخله» على القطع ، ونصبه على السببيه. أه.

وحتى إذ كانت بمعنى إلى ، أو بمعنى كى ، فإن لم تكن بمعنييهما ، لم تنصب ؛ فعلى هذا لا يخلو أن تقع حتّى مع ما بعدها خبرا لذى خبر ، أو لا تقع.

فإن وقعت خبرا ، لم يجز فيما بعدها إلا النصب ؛ نحو قولك : «كان سيرى حتّى أدخلها» ، «وسير زيد حتّى يدخل المدينه» بنصب أدخل ، ويدخل.

وإن لم يقع خبرا : فإما أن يكون ما قبلها سببا لما بعدها أو لا يكون.

فإن كان ، فإن أردتّ بالفعل الذى بعدها الماضى ، أو الحال ، رفعت ؛ نحو قولك : «سرت حتى أدخل المدينه» ، تريد : سرت فدخلت ، أو فأنا داخل.

وإن أردتّ به الاستقبال / ، نصبت ، وتكون بمعنى كى ، أو إلى أن ؛ كأنّك قلت : «سرت كى أدخل المدينه ، أو إلى أن أدخل المدينه».

وإن لم يكن ما قبلها سببا لما بعدها ، لم يجز فى الفعل الذى بعدها ، إلّا أن يكون مستقبلا منصوبا ، وتكون بمعنى إلى أن ؛ نحو قولك : «سرت حتّى يؤذّن» أى : إلى أن يؤذن المؤذن.

فإن كثّرت السبب ؛ نحو قولك : «كثر ما سرت حتى أدخل المدينه» ، كان الرفع أقوى من النصب.

وإن قلّلته ؛ نحو قولك : «قلّما سرت حتّى أدخل المدينه» ، كان النصب أقوى من الرفع.

وإن نفيته ، فإن قدّرت النفى دخل بعد دخول حتّى ، فالأمر على ما كان عليه قبل النّفى من جواز النصب على معنى إلى أن ، أو كى ، والرّفع على المعنيين المتقدّمى الذكر.

وإن قدّرت أنها دخلت بعد دخول النفى ، لم يجز فيما بعدها إلّا النصب على معنى إلى أن ؛ وذلك : نحو قولك : «ما سرت حتّى أدخل المدينه» ، بالنّصب لا غير ، على التقدير الثانى (1) ، وبالنصب والرفع على التقدير الأول (2).

1- م : وقولى : «بالنصب على التقدير الثانى» أعنى : دخول «حتى» بعد النفى ؛ فتنصب على معنى «إلى أن» أى : تركت السير إلى أن أدخل المدينه. أه.
2- م : وقولى : «والنصب والرفع على التقدير الأول» أعنى : أن يكون النفى دخل بعد دخول «حتى» فينتصب على المعنيين المتقدمى الذكر ، ويرفع على المعنيين المتقدمى الذكر فمثال النصب على معنى : «إلى أن» قولك : ما سرت حتى أدخل المدينه ، تريد بذلك نفى قول من قال : سرت حتى تدخل المدينه ، أى : ما وقع منى سير إلى أن أدخل المدينه ، أو كى أدخل المدينه ومثال الرفع على المعنيين المتقدمى الذكر : قولك : ما سرت حتى أدخل المدينه ، تريد بذلك : نفى قول من قال : سرت حتى أدخل المدينه ، أى : ما وقع منى سير فدخول ، أو ما وقع منى سير ، فأنا فى حال دخول المدينه بسببه. أه.

فهذه جمله النواصب بنفسها ، وبإضمار أن ، ولا تضمر أن فى عدا ما ذكر ، إلا فى ضروره ؛ نحو قوله [من الطويل] :

214 - فلم أر مثلها خباسه واجد

ونهنهت نفسى بعد ما كدتّ أفعله (1)

يريد : أن أفعله.

أو فى نادر كلام ؛ نحو قولهم : «مره يحفرها» ، «ولا بدّ من يتتبّعها».

التقدير : أن يحفرها ، وأن يتتبّعها.

* * *

1- البيت : لامرئ القيس ونسب إلى عمرو بن جوين وإلى عامر بن جوين وإلى بعض الطائيين وإلى عامر بن الطفيل. الشاهد فيه : نصب «أفعله» بتقدير «أن» قبله. ينظر : البيت لامرئ القيس فى ملحق ديوانه ص 471 ، وله أو لعمرو بن جوين في لسان العرب (خبس) ، ولعامر بن جوين فى الأغانى 9 / 93 ، وشرح أبيات سيبويه 1 / 337 ، والكتاب 1 / 307 ، والمقاصد النحويه 4 / 401 ، ولعامر بن جوين أو لبعض الطائيين فى شرح شواهد المغنى 2 / 931 ، ولعامر بن الطفيل فى الإنصاف 2 / 561 ، وبلا نسبه فى تخليص الشواهد ص 148 ، وجمهره اللغه ص 289 ، والدرر 1 / 177 ، ورصف المبانى ص 113 ، وشرح الأشمونى 1 / 129 ، ومغنى اللبيب 2 / 640. وهمع الهوامع 1 / 58.

باب ذكر جوازم الفعل المضارع

وهى قسمان : جازم فعلا واحدا ، وهو : لم ، وهى لنفى الفعل الماضى المنقطع ، ولمّا ، وهى لنفى الماضى المتّصل بزمان الحال ؛ تقول : عصى آدم ربّه ، ولم يندم ، ثم ندم بعد ، وعصى إبليس ربّه ولمّا يندم.

وإذا دخلت عليهما همزه الاستفهام ، كان الكلام تقريرا (1) ، وقد يحذف الفعل بعد لمّا (2) إذا فهم المعنى ؛ نحو قولک : «قاربت المدينه ولمّا».

ولا النّاهيه ؛ نحو قولک : «لا تضرب زيدا».

ولا فى الدعاء ، نحو قولک : «لا تعذّبنى يا ربّ».

ولام الأمر ؛ نحو قولک : «ليضرب زيد».

ولام الدعاء ؛ نحو قولک : «لتغفر اللهمّ لزيد».

إلّا أنّ اللام تلزم / فى الأمر للغائب والمتكلّم ؛ نحو قولک : «ليقم زيد ، ولأقم» وفى فعل المفعول المخاطب ؛ نحو قولک : «لتعن بحاجتى».

ولا تلزم فى فعل الفاعل المخاطب ، بل تقول : لتضرب زيدا ، واضرب زيدا إن شئت.

1- م : باب جوازم الفعل المضارع قولى : «وإذا أدخلت عليهما همزه الاستفهام ، كان الكلام تقريرا» مثال ذلک : قولک : ألم يقم زيد ، وألما يقم زيد تقرره بذلک على العلم بقيام زيد. أه.
2- م : وقولى : «وقد يحذف الفعل بعد لما» أعنى أنها انفردت بذلک فى فصيح ، الكلام ولا يجوز ذلک فى غيرها إلا فى ضروره ؛ نحو قوله [من الرجز] : يا ربّ شيخ من لكيز ذى غنم فى كفّه زيغ وفى فيه فقم أجلح لم يشمط وقد كاد ولم ..... [ينظر الرجز بلا نسبه فى خزانه الأدب 9 / 9 ، وشرح المفصل 8 / 111] أى : وقد كاد ولم يصلح. وأنشد الفارسى [من الكامل] : وعليک عهد الله إن أنبأته أهل السّياله إن فعلت وإن لم أى : وإن لم تفعل. أه.

ولا يجوز إضمار اللام وإبقاء عملها إلا فى ضروره ؛ نحو قوله [من الوافر] :

215 - محمّد تفد نفسک کلّ نفس

إذا ما خفت من أمر تبالا (1)

يريد : لتفد.

وكلّ جمله غير محتمله للصدق والكذب ، إذا ضمّنت معنى الشرط ، فإنّها تحتاج إذ ذاک جوابا فتجزمه ، وهى جمله الأمر ؛ نحو قولک : «ائتنى أكرمک».

والاستفهام ؛ نحو قولک : «أين بيتک أزرک».

والتمنّى ؛ نحو قولک : «ليت لى ما لا أنفق منه».

والتحضيض ؛ نحو قولک : «هلّا تأتينا تحدّثنا».

والعرض ؛ نحو قولک : «ألا تنزل عندنا نتكلّم معک».

والدعاء ؛ نحو قولک : «غفر الله لزيد يدخله الجنّه».

والنّهى ؛ نحو قولک : «لا تضرب زيدا يكرمک».

إلا أنّ جمله النهى إذا ضمّنت معنى الشرط ، فإنّما تتقدّر بفعل منفىّ ، بعد أداه الشرط ؛ كأنک قلت فى المسأله المتقدّمه الذكر : إلا تضرب زيدا يكرمک ، ولو قلت : لا تدن من الأسد يأكلک ، لم تجزم ؛ لأنّ الجزم إنّما يكون على تقدير «إلا تدن من الأسد يأكلک» ؛ وذلک فاسد المعنى.

والأسماء الموضوعه موضع فعل الأمر ، تجرى مجراه فى جزم الجواب ، إذا ضمنت معنى الشرط ؛ نحو قولک : نزال أكرمک ، وحسبک ينم النّاس.

1- البيت : لأبى طالب ونسب إلى الأعشى وإلى حسان وإلى مجهول. والشاهد فيه قوله : «تفد» يريد لتفد فأضمر لام الأمر ؛ وهذا من أقبح

الضرورات. ينظر : البيت لأبى طالب فى شرح شذور الذهب ص 275 ، وله أو للأعشى فى خزانه الأدب 9 / 11 ، وللأعشى أو لحسان أو لمجهول فى الدرر 5 / 61 ، وبلا نسبه فى أسرار العربيه ص 319 ، 321 ، والإنصاف 2 / 530 ، والجنى الدانى ص 113 ، ورصف المبانى ص 256 ، وسر صناعه الإعراب 1 / 391 ، وشرح الأشمونى 3 / 575 ، وشرح شواهد المغنى 1 / 597 ، وشرح المفصل 7 / 35 ، 60 ، 62 ، 9 / 24 ، والكتاب 3 / 8 ، واللامات ص 96 ، ومغنى اللبيب 1 / 224 ، والمقاصد النحويه 4 / 418 ، والمقتضب 2 / 132 ، وهمع الهوامع 2 / 55.

ومن ذلک قوله [من الوافر] :

216 - وقولی کلّما جشأت وجاشت

مکانک تحمدی أو تستریحی (1)

وکذلک الفعل الذی لفظه لفظ الخبر ، ومعناه الأمر ، یجزم الجواب إذا ضمّن معنی الشّرط.

ومن کلامهم : اتّقی الله امرؤ فعل خیرا یثب علیه.

فإن لم یضمّن شیء من ذلک معنی الشرط ، ارتفع الفعل ؛ نحو قوله : [من البسیط]

217 - کرّوا إلی حرّتیکم تعمرونهما

کما تکرّ إلی أوطانها البقر (2)

وجازم فعلین ، وهو قسمان : حرف واسم :

فالحرف إذ ما ، وإن (3).

والاسم : ما بقی ، وهو قسمان : ظرف ، وغیر ظرف.

فغیر الظّرف : من ، وما ، ومهما (4) ، وأیّ.

والظرف قسمان : زمانی ، ومکانی :

1- البیت : لعمرو بن الإطنابه. الشاهد فیه قوله : «تحمدی» حیث جزمه بحذف النون لکونه واقعا فی جواب الأمر ، والأمر هنا باسم الفعل «مکانک». ینظر : إنباه الرواه 3 / 281 ، وحماسه البحتری ص 9 ، والحیوان 6 / 425 ، وجمهره اللغه ص 1095 ، وخزانه الأدب 2 / 428 ، والدرر 4 / 84 ، ودیوان المعانی 1 / 114 ، وسمط اللآلی ص 574 ، وشرح التصریح 2 / 243 ، وشرح شواهد المغنی ص 546 ، ومجالس ثعلب 83 ، والمقاصد

النحويه 4 / 415 ، وبلا نسبه فى أوضح المسالک 4 / 189 ، والخصائص 3 / 35 ، وشرح الأشمونى 3 / 569 ، وشرح شذور الذهب ص 447 ، 524 ، وشرح قطر الندى ص 117 ، وشرح المفصل 4 / 74 ، ولسان العرب (جشأ) ، ومغنى اللبيب 1 / 203 ، وهمع الهوامع 2 / 13.
2- البيت : للأخطل. والشاهد فيه رفع «تعمرونهما» لوقوعها موقع الحال ، أو على القطع ، ولو جزم على جواب الأمر لجاز. ينظر : ديوانه ص 176 ، وشرح أبيات سيبويه 2 / 87 ، والكتاب 3 / 99 ، ولسان العرب (وطن) ، ومعجم ما استعجم ص 481 ، وبلا نسبه فى شرح الأشمونى 3 / 571.
3- م : وقولى : «فالحرف إذ ما وإن» مثال ذلک : قولک : إن يقم زيد أقم ، وإذ ما تأتنى آتک. أه.
4- م : وقولى : «فغير الظرف من وما ومهما» مثال ذلک : قولک : من يكرمنى أكرمه ، وما تفعل أفعل ، ومهما تفعل أفعل. أه.

فالزمانىّ : متى ، وأيّان ، وأىّ حين ، وإذا ؛ فى الشّعر (1).

والمكانّى : أين ، وأنّى ، وأىّ مكان ، وحيث (2).

وهذه الأدوات : منها ما تلزمه ما ، وهو : إذ ، وحيث (3).

ومنها ما لا / تلزمه ما ، وهو : إن ، وأين ، وأىّ ، ومتى ، وأيّان ، وإذا (4).

ومنها ما لا تلحقه ما ، وهو ما بقى (5).

وهذه الأدوات : إمّا أن تدخل على جملتين فعليتين ، أو جملتين : إحداهما فعليه ،

1- م : وقولى : «فالزمانى متى وأيان وأى حين وإذا فى الشعر» مثال ذلك : قولك : متى تكرمنى أكرمك ، وأيان تأت آت ، وأى حين تخرج أخرج ، وإذا تقم أقم ، إلا أن ذلك لا يجوز إلا فى الشعر ؛ نحو قوله [من الطويل] : إذا قصرت أسيافنا كان وصلها خطانا إلى أعدائنا فنضارب [ينظر البيت لقيس بن الخطيم فى ديوانه ص 88 ، وخزانه الأدب 7 / 25 ، 27 ، وشرح المفصل 7 / 47 ، والكتاب 3 / 61 ، وهو بروايه «نضارب» مكان «فنضارب» ، للأخنس بن شهاب فى خزانه الأدب 7 / 28 ، وشرح اختيارات المفصل ص 937 ، وهو لكعب بن مالك فى فصل المقال ص 442 ، وليس فى ديوانه ، ولشهم بن مره فى الحماسه الشجريه 1 / 186. ف «كان» فى موضع حزم ، ولذلك عطف عليه «فنضارب» وهو مجزوم. أه.
2- م : وقولى : «والمكانى أين وأنى وأى مكان وحيث» مثال ذلك قولك : أين تكن أكن ، قال الشاعر [من الخفيف] : أين تضرب بنا العداه تجدنا نصرف العيس نحوها للتّلاقى [ينظر البيت لابن همام السلولى فى الكتاب 3 / 58 ، وبلا نسبه فى شرح الأشمونى 3 / 580 ، وشرح المفصل 4 / 105 ، 7 / 45 ، والمقتضب 2 / 48]. وأنى تكن أكن ؛ قال الشاعر [من الطويل] : فأصبحت انّى تأتها تلتبس بها كلا مركبيها تحت رجلى شاجر [البيت للبيد بن ربيعه فى ديوانه ص 220 ، الكتاب 3 / 58 ، شرح المفصل 4 / 110] وأى مكان تجلس أجلس ، وحيثما تقعد أقعد. أه.
3- م : وقولى : «وهذه الأدوات منها ما تلزمه «ما» وهو إذ وحيث» أعنى أنه لا يجازى بهما إلا مقرونين ب- «ما» فلا يقال : إذ يقم زيد يقم عمرو ، ولا

حيث يكن زيد يكن عمرو. أه.
4- م : قولى : «ومنها ما لا تلزمه ما ، وهو إن وأين وأى ومتى وإذا» أعنى أنك تقول : إما تقم أقم ، وأينما تكن أكن ، وأى ما تضرب ، أضرب ومتى ما تخرج أخرج ، وإذا ما تكرمنى أكرمك ، وإن شئت لم تلحق «ما» فى جميع ذلك. أه.
5- م : وقولى : «ومنها ما لا تلحقه ما ، وهو ما بقى» الذى لا تلحقه ما : من وما ومهما وأنى وأيان لا تقول : أيان ما تقم أقم ، ولا أنى ما تخرج أخرج ، ولا مهما ما تصنع أصنع ، ولا ما ما تفعل أفعل ، ولا من ما تضرب أضرب ، بل لا يستعمل منها شىء فى الجزاء إلا غير مقرون بما. أه.

والأخرى اسميّه :

فإن كانتا فعليتين : فإمّا أن تكون الثانيه أمرا ، أو نهيا ، أو دعاء ، أو استفهاما ، أو فعلا قد دخلت عليه قد أو السين ، أو سوف ، أو ما ، أو أن ، أو غير ذلک :

فإن كانت الجمله الثانيه شيئا ممّا ذكر ، أدخلت عليها الفاء (1) ، وجزمت الفعل الأول ، إن كان مضارعا ، وإن كان ماضيا ، كان فى موضع جزم (2).

وإن لم تكن شيئا من ذلک : فإمّا أن يكون الفعلان ماضيين أو مضارعين ، أو أحدهما ماض والآخر مضارع.

فإن كانا ماضيين ، كانا فى موضع جزم (3) ، وإن كانا مضارعين جزمتهما (4) ، إلا أن تدخل الفاء على الثانى ، فإنّک ترفعه (5) ، ولا يجوز رفعه إن لم تدخل عليه الفاء ، إلّا فى ضروره ، ويكون على تقدير الفاء ؛ نحو قوله [من الرجز] :

218 - يا أقرع بن حابس يا أقرع

إنّک إن يصرع أخوک تصرع (6)

1- م : وقولى : «فإن كانت الجمله الثانيه شيئا مما ذكر ، أدخلت عليها الفاء» إلى آخره ، مثال ذلک : قولک : إن قام زيد فاضربه ، وإن قعد بكر فلا تضربه ، وإن غفر لى زيد فغفر الله له ، وإن جاء زيد فهل تكرمه ، وإن أكرمنى زيد فقد أكرمته وإن يكرمنى زيد فسأكرمه ، أو فسوف أكرمه ، وإن فسق زيد فلم أكرمه ، وإن لم يأتنى زيد فما آته ، وإن لم يكرمنى عمرو فلم أكرمه ، جميع ذلک لا بدّ فيه من دخول الفاء على الجواب. أه.
2- م : وقولى : «وجزمت الفعل الأول إن كان مضارعا ، وإن كان ماضيا كان فى موضع جزم» أما الماضى فقد تقدم تمثيله ، وأما المضارع : فنحو قولک : إن يقم زيد فأضربه ؛ فظهر أثر الجازم فى الفعل المضارع ؛ لأنه معرب ، ولم يظهر أثره فى الماضى ؛ لأنه مبنى. أه.
3- م : وقولى : «وإن كانا ماضيين ، كانا فى موضع جزم» مثال ذلک : قولک : إن قام زيد قام عمرو. أه.

4- م : وقولى : «وإن كانا مضارعين جزمتهما» مثال ذلک : قولک : إن يقم زيد يقم عمرو. أه.
5- م : وقولى : «إلا أن تدخل الفاء على الثانى ؛ فإنک ترفعه» مثال ذلک : قولک : إن يقم زيد فيقوم عمرو. أه.
6- البيت لجرير بن عبد الله البجلى ونسب إلى عمرو بن خثارم العجلى. وفى البيت شاهدان : أولهما قوله : «يا أقرع» مرتين ، حيث حذفت «أل» من العلم المنادى ، وهذا الحذف واجب ، وثانيهما قوله : «إنک إن يصرع أخوک تصرع» حيث ألغى الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضروره ، فإن جمله «تصرع» خبر «إن» والجمله دليل جزاء الشرط ، وجمله الشرط معترضه بين المبتدأ والخبر وخرجه المصنف هنا على أنه على تقدير دخول الفاء على الجواب ؛ أى : فتصرع.

أى : فتصرع.

وإن كان أحدهما ماضيا ، والآخر مضارعا ، قدّمت الماضى ويكون فى موضع جزم ، وأخّرت المضارع :

ويجوز فيه الجزم والرّفع ، والجزم أحسن.

وإن أدخلت عليه الفاء ، لم يجز إلا الرفع ؛ وذلک نحو قولک : «إن قام زيد يقم عمرو». وإن شئت : «يقوم» ، وإن شئت : «فيقوم».

ولا يجوز تقديم المضارع وتأخير الماضى إلا فى ضروره ، ويجزم إذ ذاک المضارع ، ويكون الماضى فى موضع جزم ؛ ومن ذلک قوله [من الخفيف] :

219 - من يكدنى بسيّىء كنت منه

كالشّجا بين حلقه والوريد (1)

وإن دخلت على جملتين ، إحداهما : اسميّه ، والأخرى : فعليّه - جعلت الاسميّه جوابا ، ولم يكن بدّ من دخول الفاء أو إذن عليها ، نحو قولک : «إن يقم زيد فعمرو قائم» ، أو : «إذن عمرو قائم».

ولا يجوز حذف الفاء إلا فى ضروره ؛ نحو قوله [من البسيط] :

220 - من يفعل الحسنات الله يشكرها

والشّرّ بالشّرّ عند الله مثلان (2)

1- البيت : لأبى زبيد الطائى. والشاهد فيه قوله : «من يكدنى كنت» حيث جزم ب- «من» الشرطيه فعلا مضارعا ، وجاء جواب الشرط فعلا ماضيا فى موضع جزم ، وهذا قليل. ينظر : ديوانه ص 52 وخزانه الأدب 9 / 76 ، والمقاصد النحويه 4 / 427 ، وبلا نسبه فى رصف المبانى ص 105 ، وشرح الأشمونى 3 / 585 ، وشرح ابن عقيل ص 585 ، والمقتضب 2 / 59 ، ونوادر أبى زيد ص 68.

2- البيت : لكعب بن مالک ونسب إلى عبد الرحمن بن حسان وإلى حسان بن ثابت. والشاهد فيه قوله : «من يفعل الحسنات الله يشكرها» حيث حذف الفاء الرابطه من جواب الشرط ، والتقدير : فالله يشكرها ، وهذا الحذف للضروره الشعريه وأجازه بعضهم إذا علم. ينظر : البيت لكعب بن مالک فى ديوانه ص 288 ، وشرح أبيات سيبويه 2 / 109 ، وله أو لعبد الرحمن بن حسان فى خزانه الأدب 9 / 49 ، 52 ، وشرح شواهد المغنى 1 / 178 ، ولعبد الرحمن بن حسان فى خزانه الأدب 2 / 365 ، ولسان العرب (بجل) ، والمقتضب 2 / 72 ، ومغنى اللبيب 1 / 56 ، والمقاصد النحويه 4 / 433 ، ونوادر أبى زيد ص 31 ، ولحسان بن ثابت فى الدرر 5 / 81 ، والكتاب 3 / 65 ، وليس فى ديوانه ، وبلا نسبه فى الأشباه والنظائر 7 / 114 ، وأوضح المسالک 4 / 210 ، وخزانه الأدب 9 / 40 ، 77 ، 11 / 357 ، والخصائص 2 / 281 ، وسر صناعه الإعراب 1 / 264 ، 265 ، وشرح شواهد المغنى 1 / 286 ، وشرح المفصل 9 / 2 ، 3 ، والكتاب 3 / 114 ، والمحتسب 1 / 193 ، والمنصف 3 / 118 ، وهمع الهوامع 2 / 60.

وقد تقدّم حكم الشرط والقسم فى باب القسم ، فإن اجتمع الاستفهام والشرط / ، بنيت الجواب على الشرط ، ويكون الاستفهام داخلا على جمله الشرط والجواب بأسرها ؛ نحو قولک : «هل إن قام زيد يقم عمرو».

ويجوز حذف فعل الشرط ، وإبقاء الجواب إذا كان فى الكلام دليل على ذلک ؛ نحو قوله [من الوافر] :

221 - فطلّقها فلست لها بكفء

وإلا يعل مفرقک الحسام (1)

أى : إلّا تطلّقها.

وكذلک يجوز حذف الجواب وإبقاء فعل الشرط ، إذا جاء الشرط عقيب كلام يدلّ على الجواب ، أو أثناءه ، نحو قولک زيد قائم إن قام عمرو ، وزيد إن قام عمرو قائم.

ويجوز حذفهما - أيضا - فى الشعر إذا كان فى الكلام ما يدلّ على ذلک نحو قوله

1- البيت للأحوص. والشاهد فيه قوله : «وإلا يعل» حيث حذف فعل الشرط لدلاله ما قبله عليه والتقدير : وإلا تطلقها يعل مفرقک الحسام. ينظر : ديوانه ص 190 ، والأغانى 15 / 234 ، والدرر 5 / 87 ، وخزانه الأدب 2 / 151 ، وشرح التصريح 2 / 252 ، وشرح شواهد المغنى 2 / 767 ، 936 ، والمقاصد النحويه 4 / 435 ، وبلا نسبه فى الإنصاف 1 / 72 وأوضح المسالک 4 / 215 ، ورصف المبانى ص 106 ، وشرح الأشمونى 3 / 591 ، وشرح شذور الذهب ص 445 ، وشرح ابن عقيل ص 590 ، وشرح عمده الحافظ ص 369 ، ولسان العرب (إمالا) ، ومغنى اللبيب 2 / 647 ، وهمع الهوامع 2 / 62.

[من الرجز] :

222 - قالت بنات العمّ يا سلمى : وإن

كان فقيرا معدما قالت : وإن (1)

أى : وإن كان فقيرا معدما ، تمنّيته.

أو فى نادر كلام ؛ نحو قولهم : «افعل هذا إمّا لا» أىّ : إن كنت لا تفعل غيره ، فافعله

وأسماء الشرط إذا تقدّمها عامل ، بطل عملها (2) ، ما عدا حرف الجرّ ، والاسم المضاف نحو قولك : «بمن تمرر أمرر» ، «وغلام من تضرب أضرب».

فأمّا قوله [من الخفيف] :

223 - إنّ من يدخل الكنيسه يوما

يلق فيها جآذرا وظباء (3)

فاسم إنّ ضمير شأن محذوف ، أى : إنّه.

وما كان من الجوازم لفعلين حرفا ، فلا موضع له من الإعراب (4) ، وما كان منها اسم زمان أو مكان أو مصدرا (5) ، وأعنى بذلك : أيّا المضافه إلى المصدر ، كان فى

1- البيت لرؤبه. والشاهد فيه حذف الشرط والجواب بعد «إن» ، والتقدير : وإن كان كذلك رضيته أيضا. ويروى : «وإنن» فى الموضعين ، بدخول التنوين الغالى الذى يدخل على القوافى المقيده ، ودخوله على «إن» دليل على أن هذا النوع من التنوين لا يختص بالاسم. ينظر : ديوانه ص 186 ، وخزانه الأدب 9 / 14 ، 16 ، 11 / 216 ، والدرر 5 / 88 ، وشرح التصريح 1 / 37 ، وشرح شواهد المغنى 2 / 936 ، والمقاصد النحويه 1 / 104 ، وبلا نسبه فى أوضح المسالك 1 / 18 ، والدرر 5 / 181 ، ورصف المبانى

ص 106 ، وشرح الأشمونى 3 / 592 ، وشرح التصريح 1 / 195 ، وشرح عمده الحافظ ص 370 ، ومغنى اللبيب 2 / 649 ، والمقاصد النحويه 4 / 436 ، وهمع الهوامع 2 / 62 ، 80.
2- م : وقولى : «إذا تقدمها عامل ، بطل عملها» مثال ذلک : إنّ من يخرج أخرج معه ، ولا يجوز الجزم. أه.
3- تقدم برقم 53.
4- م : وقولى : «وما كان من الجوازم لفعلين حرفا فلا موضع له من الإعراب» مثال ذلک : قولک : إن يقم زيد يقم عمرو ، وإذ ما تقم أقم ، لا موضع ل- «أن» و «إذ ما» من الاعراب ؛ لأنهما حرفان. أه.
5- م : وقولى : «وما كان منها اسم زمان أو مكان» إلى آخره ، مثال اسم المكان : قولک : أين تكن أكن ، وأنى تكن أكن ، وحيثما تكن أكن ، ومثال اسم الزمان : متى تقم أقم ، وأيان تقم أقم ، وأى حين تخرج أخرج ، وإذا تضرب زيدا أضربه ، إلا أن إذا لا يجزم بها إلا فى الشعر ؛ كما تقدم ، ومثال المصدر : أىّ قيام تقم أقم مثله. أه.

موضع نصب على الظرفيّه ، أو على المصدريّه.

وما كان منها اسما لغير ما ذكر فإن دخل عليه حرف خفض (1) ، كان مخفوضا به ، ويكون المجرور متعلقا بفعل الشرط.

وإن لم يدخل عليه حرف خفض : فإن كان الفعل الذى بعده غير متعدّ ، كان مبتدأ ؛ نحو قولك : «من يقم أقم معه» ، وإن كان متعدّيا : فإن كان فاعل الفعل ضميرا يعود على اسم الشرط ، كان - أيضا - مبتدأ (2) ؛ نحو قولك : «من يضرب زيدا أضربه».

وإن لم يكن ضميرا يعود على اسم الشرط :

فإن كان الفعل لم يأخذ مفعوله ، كان مفعولا مقدما ؛ نحو قولك : «من يضرب زيدا أضربه».

وإن كان قد أخذه (3) ، فإن كان المفعول ضميرا عائدا على اسم الشرط ، أو سببيا له ، جاز فيه الرفع على الابتداء ، والنّصب بإضمار فعل ، والاختيار الرفع ؛ نحو قولك : «من يضربه زيد أضربه» / ، «ومن يضرب غلامه زيد أضربه».

وإن كان المفعول أجنبيّا ، لم يجز فيه إلّا الرفع على الابتداء ؛ نحو قولك : «من

1- م : وقولى : «فإن دخل عليه حرف خفض» إلى آخره مثال ذلك : قولك : بمن تمرر أمرر ، فالجار والمجرور الذى هو بمن يتعلق ب- «تمرر». أه.
2- م : وقولى : «فإن كان فاعل الفعل ضميرا يعود على اسم الشرط ، كان مبتدأ» مثال ذلك قولك : من يضرب زيدا أضربه. أه.
3- م : وقولى : «وإن كان قد أخذه» أعنى لفظا ، نحو : من يضربنى أضربه ، أو تقديرا ؛ نحو قوله تعالى : (مَنْ يَشَأِ اللهُ يُضْلِلْهُ) [الأنعام 36] ف- «يشأ» قد أخذ مفعوله نيه ؛ فلا يتصوّر إعماله فى «من» والتقدير : من يشأ الله إضلاله يضّلله ؛ فحذف المفعول ، وهو مقدر ، ولا يتصور أن تكون «من» منصوبه ب- «يشأ» لفساد المعنى ؛ إذ لا يتصور أن يكون التقدير : من يرد الله يضلله. فإن قلت : فلعله على حذف مضاف ، أى : إضلال من

يرد الله يضلله. فالجواب : أن ذلک لا يسوغ ؛ لأن اسم الشرط أو ما أضيف إليه لا بد فى الجمله الواقعه جوابا له من ضمير عائد عليه ؛ فتقول : من يقم أقم معه ، وغلام من تضرب أضربه ، ولا يجوز أن تقول : من يقم يقم عمرو ، ولا غلام من يضرب أقم ، فكذلک لا يجوز : إضلال من يشأ الله يضلله ؛ لأنه لا ضمير فى الجمله الواقعه جوابا عائد على الإضلال ؛ فلم يبق إلا أن يكون التقدير : من يرد الله إضلاله يضلله. أه.

يضرب زيدا أضربه» ، «ومن يضرب غلامه زيدا أضربه».

وحكم المضاف إلى اسم الشرط فى الإعراب كحكم اسم الشرط فى جميع ما ذكر (1).

* * *

ص: 356

1- م : وقولى : «وحكم المضاف إلى اسم الشرط فى الإعراب كحكم اسم الشرط فى جميع ما ذكر» أعنى : أنک إذا قلت : غلام من يقم أقم معه ، كان الغلام مرفوعا بالابتداء ؛ كما كانت «من» فى قولک : من يقم أقم معه ، فى موضع رفع على الابتداء ، وإذا قلت : غلام من يضرب زيدا أضربه كان الغلام مفعولا ب- «يضرب» كما كانت «من» فى قولک : من يضرب زيدا أضربه مفعوله ب- «يضرب» وكذلک سائر المسائل : حكم المضاف إلى اسم الشرط فيها حكم اسم الشرط. أه.

مجرى الفعل

وهو غير المنصرف ، وأعنى به كلّ اسم لا ينوّن ولا يخفض ، وسمّى غير منصرف ؛ لأنّ المنصرف : هو الذى فى آخره صريف ، وأعنى بذلک : التنوين.

فلما لم يكن فى آخره تنوين سمّى غير منصرف ، ولذلک ينبغى أن يسمّى الاسم الذى لا ينصرف إذا دخلت عليه الألف واللام ، أو أضيف ، ثم خفض بعد ذلک منجرا (1) ، ولا يسمّى منصرفا ؛ لأنّه ليس فيه صريف قبل دخول الألف واللام والإضافه ، ولا بعد دخولهما.

ولا يمنع الاسم الصّرف حتى توجد فيه علّتان فرعيّتان فصاعدا من علل تسع ، أو ما أشبهها ، قد اجتمعتا على نحو ما ، أو علّه تقوم مقام علتين.

والعلل التسع : العدل ، والتّعريف ، والصّفه ، والتأنيث ، والعجمه ، والتّركيب ، ووزن الفعل ، والجمع الذى لا نظير له فى الآحاد ، وزياده الألف والنون.

والعلّه التى تقوم مقام علّتين : التأنيث اللازم ، وهو التأنيث بالألف (2) ، والجمع الذى لا نظير له فى الآحاد ، وهو ما كان من الجموع موافقا لمفاعل ، أو مفاعيل فى الحركات ، والسّكنات ، وعدد الحروف ؛ نحو : مساجد ، ودنانير.

فالعدل لا يمنع الصّرف إلا مع التعريف ، أو الصّفه ؛ وذلک : أنّ العدل : إمّا عن الألف واللام ، أو عن بناء إلى آخر.

فالعدل عن الألف واللّام : لم يجئ إلا فى : سحر ، وأخر ؛ لأنّ سحر فى الأصل

1- م : باب ما جرى من الأسماء فى الإعراب مجرى الفعل : وهو الاسم غير المنصرف قولى : «إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضيف ، ثم خفض بعد ذلک ينجرّ» مثال ذلک : قولک : قبضت من الدراهم ، ومن دراهمى. أه.

2- م : وقولى : «وهو التأنيث بالألف» مثال ذلک : حبلى ، وصحراء ف- «الهمزه» فى صحراء ، هى فى الأصل الألف ، إلا أنها قلبت همزه ؛ لاجتماعها ساكنه مع الألف التى قبلها ؛ ولذلک إذا زالت الألف الأولى زالت الهمزه ؛ فتقول فى صحراء : صحارى ، وصحار ، وصحارى ، ولا تقول : صحارئ ، وقد بين ذلک فى موضعه من الكتاب. أه.

نكره ، فكان يجب إذا أردت تعريفه أن تدخل عليه الألف واللام ، فعدلوه عن ذلک ، وعرّفوه بنيّتهما ، وكذلک أخر ، هو جمع أخرى ، فكلّ فعلى مؤنّثه الأفعل ، لا تستعمل هى ولا جمعها إلا مضافين ، أو معرّفين بالألف واللام ، فعدلت عن ذلک ، واستعملت نكره.

وهذا النوع من / العدل يمنع الصّرف مع التعريف ؛ كسحر ، أو مع النّعت كأخر.

والعدل عن بناء إلى بناء : لا يكون أبدا إلا على وزن فعال أو فعل أو مفعلان ، أو فعال ، أو مفعل ، إلا أنّ فعالا ، ومفعلا ، لا يكونان معدولين إلا فى العدد فى حال. تنكير ؛ نحو : مثنى ، وموحد ، وأحاد ، وثلاث ، ورباع ، وعشار ، وهو موقوف على السّماع (1).

1- م : وقولى : «وأحاد وثلاث ورباع وعشار ، وهو موقوف على السماع» أعنى : أن هذه الأربعه هى التى اشتهر سماعها ، قال تعالى : (مَثْنى وَثُلاثَ وَرُباعَ) [النساء : 3] قال الشاعر : [من المتقارب] فلم يستر يثوک حتّى رمى ت فوق الرّجال خصالا عشارا [ينظر البيت للكميت فى ديوانه 1 / 191 ، وأدب الكاتب ص 567 ، وخزانه الأدب 1 / 170 ، 171 ، والدرر 1 / 91 ، ولسان العرب (عشر) ، وبلا نسبه فى الخصائص 3 / 181 ، وهمع الهوامع 1 / 26]. وقال الآخر [من الطويل] : ترى النّعرات الخضر تحت لبانه أحاد ومثنى أصعقتها صواهله [ينظر البيت لابن مقبل فى ديوانه ص 252 ، وإصلاح المنطق ص 205 ، وتذكره النحاه 1 / 90 ، وشرح شواهد الإيضاح ص 529 ، ولسان العرب 5 / 221 (نعر) ، والمعانى الكبير ص 606 ، وبلا نسبه فى تذكره النحاه ص 684 ، والصاحبى فى فقه اللغه ص 140 ، ولسان العرب (فرد) ، (صعق) ، (ثنى) ، ومجالس ثعلب ص 155 ، وهمع الهوامع 1 / 26]. وقد حكى خماس وسداس ؛ قال الشاعر [من الوافر] : ضربت خماس ضربه عبشمىّ أدار سداس ألّا يستقيما [ينظر البيت بلا نسبه فى الدرر 1 / 92 ، وتذكره النحاه ص 685 ، وهمع الهوامع 1 / 26]. وحكى أبو عمرو الشيبانى وابن السكيت وأبو حاتم فى كتاب «الإبل» له : أن العرب قد جاء عنها خماس وسداس إلى عشار ، ولا يقدح فى نقلهم ما زعم أبو عبيده فى كتاب «المجاز» له من أنه لا يعلمهم قالوه فوق رباع. أه.

ويمنع جميع ذلک الصّرف للعدل والصّفه.

وأمّا فعال ، وفعل ، ومفعلان ، فلا تعدل إلا فى حال التعريف ؛ ولذلک لا تعدل ، والمراد بها الصفه إلّا فى النداء.

لأنّ المنادى - وإن كان نكره فى الأصل - معرفه إذا كان مقبلا عليه ، وتكون إذ ذاک مبنيّه ؛ نحو قولک : «يا فساق» ، و «يا فسق» ، و «يا ملأمان» ، وهو موقوف على السّماع.

وإذا كان فعل علما ، فإن كان له أصل فى النكرات ، فاقض عليه بأنّه مصروف غير معدول ؛ نحو : «لبد» ، اسم نسر لقمان بن عاد ؛ لأنّه يقال : مال لبد.

إلا أن يقوم دليل سمعى على عدله بمنع صرفه ؛ نحو : «عمر» ، هو معدول من عامر ، وليس منقولا من عمر جمع عمره.

وإن لم يكن له أصل فى النكرات ؛ نحو : «قثم» ، فاقض عليه ، بأنّه ممنوع الصّرف ، معدول ، إلا أن يقوم الدليل بصرفه على أنه ليس بمعدول ؛ نحو : «أدد».

وإذا كان فعال معرفه فى غير النداء ، فإن كان معدولا عن اسم فعل ؛ كنزال ، وهو مطّرد فى كلّ فعل ثلاثى ، أو عن مصدر ، كبداد ، أو عن صفه ثم غلّب ؛ كخلاق ، للمنيّه ، كان مبنيا.

وإن كان اسما علما لمؤنّث ، وليس له أصل فى النكرات ، كحذام ، كان معدولا.

فأمّا أهل الحجاز فيبنونه على الكسر تشبيها بنزال.

وأمّا بنو تميم ، فإن لم يكن فى آخره راء ، أعربوه إعراب ما لا ينصرف للعدل والتعريف والتأنيث ، وشبّهوه بزينب فى أنّه علم لمؤنّث ، وإن كان فى آخره راء ، أجازوا فيه البناء على الكسر ، وأن يعرب إعراب ما لا ينصرف ، وقد جمع الشاعر بين اللّغتين ، فقال [من مخلع البسيط] :

224 - ومرّ دهر على وبار

فهلكت جهره وبار (1)

1- البيت للأعشى. والشاهد فيه إعراب «وبار» الثانيه ، ورفعها للضروره ، لأن القوافى مرفوعه ، و «وبار» علم مؤنث مبنى على الكسر. ينظر : ديوانه ص 331 ، وشرح أبيات سيبويه 2 / 240 ، وشرح الأشمونى 2 / 538 ، وشرح التصريح 2 / 225 ، وشرح شذور الذهب ص 125 ، وشرح المفصل 4 / 64 ، 65 ، والكتاب 3 / 279 ، ولسان العرب (وبر) ، والمقاصد النحويه 4 / 358 ، وهمع الهوامع 1 / 29 ، وبلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب ص 364 ، وأوضح المسالک 4 / 130 ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص 77 ، والمقتضب 3 / 50 ، 376.

فأمّا التعريف : فلا يمنع منه الصرف إلّا تعريف العلميّه ، أو ما أشبهه ؛ نحو : سحر ؛ / ألا ترى أنّه تعريف بغير أداه فى اللفظ ، كما أنّ العلم كذلك ، ويمنع الصرف مع العلل كلّها إلّا الوصف ، والجمع المتناهى (1) ، فإنّهما لا يجتمعان مع العلميه.

وأمّا وزن الفعل ، فلا يمنع منه الصرف إلا المختص بالأفعال ؛ نحو : ضرب ، إذا جعلته اسم رجل ، ولم تجعله محتملا لضمير ، أو الغالب عليها ؛ نحو : أفعل ، إذا كان اسما علما ک- «أحمد» أو صفه ؛ ک- «أحمر» هذا ما لم يدخل الوزن تاء التأنيث ، فإنّه إذ ذاک لا يمنع الصرف لبعده بذلک من شبه الفعل ؛ نحو : أرمل ، لا يمتنع الصرف للوزن الغالب والصّفه ؛ لأنّک تقول : أرمله ، فى المؤنّث.

وإن اعتلّ الوزن المانع للصرف حتّى يخرج إلى وزن من أوزان الأسماء ، لم يمتنع الصرف ؛ نحو : قيل ، وبيع ، إذا سمّيت بهما رجلا ، ولم تحمّلهما ضميرا ، لأنّهما قد صارا بمنزله : فيل ، وديک.

وأمّا الوزن المشترک ، فلا يمنع الصرف منقولا كان من فعل ، ک- «حكم» اسم رجل ، أو غير منقول منه ؛ ک- «بصل» اسم رجل.

فأمّا قوله [من الوافر] :

225 - أنا ابن جلا وطلاع الثّنايا

متى أضع العمامه تعرفونى (2)

1- م : وقولى : «ويمنع الصرف مع العلل كلها إلا الوصف والجمع المتناهى» أعنى أن التعريف يمنع الصرف مع وزن الفعل ؛ نحو : أحمد ، ومع العجمه ؛ نحو : إبراهيم ومع زياده الألف والنون ؛ نحو : عثمان ، ومع التركيب ؛ نحو : حضرموت ، ومع العدل ؛ نحو : عمر ، ومع التأنيث ، نحو : فاطمه. وهذه جمله العلل بعد إخراج الوصف والجمع المتناهى. أه.
2- البيت لسحيم بن وثيل. والشاهد فيه قوله : «جلا» حيث منع من الصرف ، واختلف فى سبب منعه. فالبناء هو الذى يشترک فيه الأسماء والأفعال ؛ وذلک بأن يسمى بمثل ضرب وعلم وظرف فإنه منصرف معرفه كان أو

نكره لأنه يكثر فى الأسماء كثرته فى الأفعال من غير غلبه فنظير ضرب فى الأفعال من الأسماء جبل وقلم ، ونظير علم كتف ورجل ونظير ظرف ، عضد ويقظ وليس ذلک فى أحدهما أغلب منه فى الآخر فلم يكن الفعل أولى به فلم يكن سببا ، ومذهب عيسى بن عمر هو أنه متى سمى بالفعل كان كونه على صيغه الفعل سببا فيجتمع مع العلميه فيمتنع من الصرف فلذلک يمتنع صرف قتل وخرج إذا سمى بهما لأن فيه وزن الفعل مع العلميه. ومذهب سيبويه والخليل وجمهور الناس أن المعتبر فى وزن الفعل إما خصوصيه وزن لا يكون إلا فى الفعل وإما أن تكون فى أول الفعل زياده كزياده الفعل سواء كان فى الأصل اسما أو فعلا فلا فرق بين أرنب وأخرج إذا سمى بهما فى أنهما غير مصروفين ولا فرق بين جبل وقتل إذا سمى بهما فى أنهما مصروفان وهذا هو الصحيح الذى يدل عليه ما نقله الثقات عن العرب الفصحاء وليس فى البيت حجه عند سيبويه لاحتمال أن يكون سمى بالفعل وفيه ضمير فاعل فيكون جمله ، والجمل تحكى إذا سمى بها نحو برق نحره وشاب قرناها أو يكون جمله غير مسمى بها فى موضع الصفه لمحذوف والتقدير أنا ابن رجل جلا فلا يكون فيه على كلا الوجهين حجه. ويرد عليه أن الجمله إذا كانت صفه لمحذوف فشرط موصوفها أن يكون بعضا من متقدم مجرور بمن أو فى. ويراه ابن الحاجب ابن ذى جلا بالتنوين على حذف مضاف. ينظر : الاشتقاق ص 224 ، والأصمعيات ص 17 ، وجمهره اللغه ص 495 ، 1044 ، وخزانه الأدب 1 / 255 ، 257 ، 266 ، والدرر 1 / 99 ، وشرح شواهد المغنى 1 / 459 ، وشرح المفصل 3 / 62 ، والشعر والشعراء 2 / 647 ، والكتاب 3 / 207 ، والمقاصد النحويه 4 / 356 ، وبلا نسبه فى الاشتقاق ص 314 ، وأمالى ابن الحاجب ص 456 ، وأوضح المسالک 4 / 127 ، وخزانه الأدب 9 / 402 ، وشرح الأشمونى 2 / 531 ، وشرح شواهد المغنى 2 / 749 ، وشرح قطر الندى ص 86 ، وشرح المفصل 1 / 61 ، 4 / 105 ، ولسان العرب (ثنى) ، (جلا) ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص 20 ، ومجالس ثعلب 1 / 212 ، ومغنى اللبيب 1 / 160 ، وهمع الهوامع 1 / 30.

فإنّ «جلا» متحمّل لضمير ، فهو محكىّ ؛ لأنّه جمله.

ولا يمنع الوزن الصرف إلا مع التعريف ، أو الصّفه (1) ، أو شبه أصله من الصّفه ؛ نحو : أحمر ، إذا سمّى به ، ثم نكّر بعد التّسميه.

[التأنيث]

وأمّا التأنيث ، فإن كان بعلامه لازمه ، وهى الألف ، نحو : «حبلى» ، «وحمراء» ، منع الصرف وحده ، وكذلک إذا سمّيت باسم فى آخره ألف الإلحاق ؛

1- م : وقولى : «ولا يمنع الوزن الصرف إلا مع التعريف أو الصفه» إلى آخره ، مثال منعه الصرف مع التعريف : مررت بأحمد ، ومثال منعه مع الوصف : مررت برجل أحمر ، ومثال منعه الصرف مع شبه أصله من الصفه : ما حكاه أبو زيد من قول بعضهم : عندى عشرون أحمر ، يريد عشرين رجلا اسم كل واحد منهم أحمر. أه.

نحو : «أرطى» فى لغه من يقول : أديم مأروط ، تمنعه الصرف لشبه الألف بألف التأنيث ، فى أنّها زائده فى الآخر ، لا تدخل عليها تاء التأنيث ؛ كما أن ألف التأنيث كذلک ، وأمّا قبل التسميه بها ، فقد كانت معرّضه لدخول تاء التأنيث عليها ؛ لأنّک تقول : «أرطأه» ، فى الواحد ، و «أرطى» ، فى الجمع.

وإن كان بعلامه غير لازمه ، وهى : التاء ؛ فإنّه يمنع الصرف مع التعريف خاصّه ، وسواء كان باقيا على المؤنّث ، أو منقولا عنه إلى مذكر (1).

وإن كان بغير علامه : فإمّا أن يكون الاسم المؤنّث واقعا [على المؤنث](2) أو قد نقل عنه إلى المذكّر.

فإن / كان واقعا عليه ، فإنّه يمنع الصرف مع التعريف خاصّه فيما زاد على ثلاثه أحرف ؛ كزينب ، أو فيما كان متحرّک الوسط من الثلاثه كسقر.

وأمّا الثلاثى الساكن الوسط : فإن كان منقولا من اسم أكثر استعماله للمذكّر ، فإن تأنيثه يمنع الصرف مع التعريف.

والنقل من الخفيف إلى الثقيل ؛ نحو زيد ، اسم امرأه.

وإن لم يكن كذلک :

فإن انضاف إلى التأنيث العجمه ، امتنع من الصّرف ؛ كحمص.

وإن لم تنضف إليه عجمه ، جاز فيه وجهان (3) : الصّرف ؛ لخفه البناء ، ومنعه ؛

1- م : وقولى : «وسواء كان باقيا على المؤنث أو منقولا عنه إلى مذكر» مثال الباقى على المؤنث : عائشه ، ومثال المنقول عنه إلى مذكر : خارجه اسم رجل. أه.
2- سقط فى ط.
3- م : وقولى : «وإن لم تنضف إليه عجمه ، جاز فيه وجهان» مثال ذلک : دعد اسم امرأه ؛ فإنه يجوز فيه الوجهان ؛ قال الشاعر - فجمع بين اللغتين - : [من المنسرح] لم تتلفّع بفضل مئزرها دعد ولم تغذ دعد فى العلب [وهو لجرير فى ملحق ديوانه ص 1021 ، ولسان العرب (دعد) ، (لفع) ، ولعبيد

الله بن قيس الرقيات فى ملحق ديوانه ص 178 ، وبلا نسبه فى أدب الكاتب ص 282 ، وأمالى ابن الحاجب ص 395 ، والخصائص 3 / 61 ، وشرح الأشمونى 2 / 527 ، وشرح قطر الندى ص 318 ، وشرح المفصل 1 / 70 ، والكتاب 3 / 341 ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص 50 ، والمنصف 2 / 77]. فصرف الأول ، وترک صرف الثانى. أه.

للتأنيث والتعريف ، أيضا.

وإن كان قد نقل إلى مذكّر :

فإن كان ثلاثيّا ، صرفته ؛ نحو : هند ، وقدم ، إذا سمّيت بها رجلا (1).

وإن كان أزيد : فإن كان تأنيثه تأنيث جمع ؛ ككلاب ، أو كان من الأوصاف الواقعه على المؤنّث بغير تاء ؛ كحائض ، فإنّک تصرفه إذا سمّيت به مذكّرا.

وإن كان غير ذلک ، منعته الصّرف للتعريف وقيام الحرف الرابع مقام تاء التأنيث ؛ نحو : زينب ، إذا سمّيت به رجلا ، إلّا كراعا ، وذراعا ، اسمين لرجلين ؛ فإنّ العرب صرفتهما ؛ لكثره تسميه المذكّر بهما.

وأمّا التركيب : فإنّ الذى يمنع منه الصّرف ما لم يكن فيه تضمين حرف ؛ ک- «بعلبک» (2) ، ولا يمنع الصرف إلا مع التعريف ، ومنهم من يشبّهه بالتركيب الذى فيه تضمين حرف ، كخمسه عشر ، فيبنيه.

ومنهم من يشبهه بغلام زيد ، فيضيف الأول إلى الثانى ويعرب الاسمين.

وأمّا زياده الألف والنون ، فلا يمنعان الصّرف إلّا مع الصفه أو التعريف ، ولا يمنعانه ، إلّا إذا كانا مشبهين لألفى التأنيث ، ولا يشبهانهما فى الاسم غير الصفه ، إلا إذا كانا فى اسم علم (3) ؛ لأنّهما إذ ذاک زيادتان فى الآخر ، الأولى منهما ألف ، ولا

1- م : وقولى : «نحو هند وقدم إذا سميت بهما رجلا» من ذلک قوله : [من الطويل] تجاوزت هندا رغبه عن قتاله إلى ملک أعشو إلى ضوء ناره [ينظر البيت بلا نسبه فى أوضح المسالک 4 / 343 ، وشرح التصريح 2 / 339 ، وشرح المفصل 5 / 93 ، والمقاصد النحويه 4 / 558]. فصرف «هندا» لأنه أوقعه على رجل. أه.
2- م : وقولى : «وأما التركيب ، فالذى يمنع منه الصرف ما لم يكن فيه تضمين حرف ک- «بعلبک» ...» إلى آخره من ذلک قوله [من الطويل] : لقد أنكرتنى بعلبک وأهلها ..... [صدر بيت لامرئ القيس وعجزه ..... ولابن جريج فى قرى حمص أنكرا ينظر ديوانه ص 68] فإنه روى بالأوجه الثلاثه. أه.

3- م : وقولى : «إلا إذا كانا فى اسم علم» مثال ذلک : مررت ب-«عثمان». أه.

تدخل عليهما تاء التأنيث أصلا ؛ كما أنّ ألفى التأنيث كذلك.

وأمّا فى حال التنكير : فالاسم قد تدخله تاء التأنيث ؛ نحو : «مرجان» ، إذا أردت منه الواحد ، قلت : «مرجانه».

ولا يشبهانهما فى الصفه ، حتى تكون لا تؤنّث بالتاء ؛ نحو : سكران ، وسكر ؛ لأنّهما إذ ذاك زيادتان فى الآخر ، لا تدخل عليهما تاء التأنيث ؛ بل للمذكّر وزن خلاف وزن المؤنّث ؛ كما أنّ ألفى حمراء ، كذلك.

فإن أنث الاسم بالتاء ، صرف ؛ نحو : سكران فى لغه من يقول : سكرانه (1) /.

وأمّا العجمه ، فالذى يمنع منها الصّرف ، الشخصيّه بشرط أن يكون الاسم على أزيد من ثلاثه أحرف ، وأعنى بالشخصيّه : أن ينقل الاسم فى أول أحواله من كلام العجم إلى كلام العرب ، معرفه ، وسواء كان فى كلام العجم معرفه ؛ كإبراهيم ، أو نكره ؛ ك- «قالون» (2).

1- م : وقولى : «فإن أنث الاسم بالتاء ، صرف ؛ نحو : سكران ، فى لغه من قال : سكرانه» هذا الذى ذكرته هو الفصيح المستعمل ، وترك صرف مثل هذا شاذ قليل الاستعمال ؛ فلم أذكره ؛ ومن ذلك قوله [من البسيط] : كم دون بثنه من خرق ومن علم كأنّه لامع عريان مسلوب [ينظر البيت لذى الرمه فى ديوانه ص 1575 ، وخزانه الأدب 1 / 253 ، 255 ، وشرح عمده الحافظ ص 879 ، ويروى «ميّه» بدلا من «بثنه»]. وقال آخر [من الطويل] : إنّ الفزاريّ الّذى بات فيكم غدا سالما والموت عريان ساغب وكأنّه شبّهه ببناء غضبان ، فأما قول الشاعر [من الطويل] : لقد منّت الخذواء منّا عليهم وشيطان إذ يحميهم ويثوّب [ينظر البيت لطفيل الغنوى فى ديوانه ص 49 ، ولسان العرب (شيط) ، (شطن) ، (خذا) ، وتاج العروس (شيط) ، الحيوان 1 / 300 ، وبلا نسبه فى تاج العروس (خذا) ويروى «وقد» بدلا من «لقد» ، ويروى «يدعوهم» بدلا من «يحميهم»]. فإن «شيطان» اسم رجل معرفه. أه.
2- م : وقولى : «أو نكره كقالون» أعنى أن قالون فى كلام العجم بمعنى «جيد» فهو نكره عندهم ، إلا أنه لم ينقل إلى كلام العرب إلا معرفه اسم رجل. فإن قال قائل : إن قالون قد نقل إلى كلام العرب نكره ، روى عن

على - رضى الله عنه - أنه سأل شريحا عن مسأله ، فأجاب بجواب حسن ، فقال له على - رضى الله عنه - : قالون. فالجواب : أن قالون لو كان بمعنى حسن فى قول على - رضى الله عنه - للزم صرفه إذا سمينا به رجلا ؛ لأنه نقل إلى كلام العرب نكره ، ثم بعد ذلك سمى به الرجل ، وإنما زعموا أن معناه فى كلام على - رضى الله عنه - أحسنت ، فهو على هذا اسم فعل ؛ فينبغى أن يعتقد فيه أنه معرفه ؛ بدليل عدم قبوله الألف واللام ؛ فعلى هذا لم ينقل إلى كلام العرب إلا معرفه اسم رجل كان أو اسم فعل. أه.

ولا تمنع الصرف إلا مع التعريف : فإن كانت جنسيّه ؛ ک- «لجام» لم تمنع الصّرف ؛ وكذلک إن كان الاسم ثلاثيا ، لم تؤثر عجمته فى أكثر من التزام منع الصرف ، فى المؤنّث الساكن الوسط ؛ نحو : «حمص».

وأمّا الوصف : فيمنع الصرف مع زياده الألف والنون ، أو الوزن ، أو العدل خاصّه ؛ نحو : أحمر ، وأخر ، وغضبان ، إلا أن يكون الوصف اسما فى الأصل ، فإنّه لا يؤثر [فى](1) منع الصرف ؛ نحو قولک : مررت بنسوه أربع ، فإنّه اسم عدد فى الأصل.

وأمّا الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد ، فيمنع الصرف وحده ؛ نحو : مساجد ، وإذا سمّى به ، امتنع الصرف ؛ للتعريف وشبه العجمه ؛ لأنّک - إذن - أدخلت فى الآحاد العربيّه ما ليس منهما ؛ كما أنک إذا سمّيت بالعجمى ، فقد أدخلت فى كلام العرب ما ليس منه.

فإن نكّرته بعد التّسميه ، منعته الصّرف لشبهه بأصله ؛ ألا ترى أنّه الآن اسم نكره ، كما أنّه قبل التسميه كذلک.

* * *

1- سقط فى ط.

ذكر النّوع الثّانى من الأحكام التّركيبيّه

اشاره

هذا النوع - أيضا - منحصر فى ذكر حكم المبنىّ والمحكى ، وحكم إسناد الفعل المؤنّث والعدد ، والإدغام ، فيما هو من كلمتين ، وتغيير آخر الكلمه ؛ لالتقائه ساكنا مع ساكن في أول كلمه أخرى ، أو لنقل حركه الهمزه ممّا بعد إليه ، أو للوقف عليه ، أو لالتقائه إذا كان همزه مع همزه من أول كلمه أخرى.

* * *

ص: 366

البناء : ألا يتغيّر آخر الكلمه لعامل ، فى حين جعلها جزء كلام عمّا كانت عليه قبل ذلک لفظا ولا تقديرا (1).

والحروف كلّها مبنيّه.

والأفعال تنقسم ثلاثه أقسام : ماض ، ومضارع ، وأمر بغير لام :

فالماضى والأمر بغير لام : مبنيّان (2).

والمضارع إن دخلت / عليه النون الشديده ، أو الخفيفه ، أو نون جماعه المؤنّث ، كان مبنيّا (3) ؛ وإلّا فهو معرب (4).

والأسماء كلّها معربه إلّا ما أشبه الحرف ؛ كالمضمرات والموصولات (5) ؛ ألا ترى أنّ المضمر يفتقر إلى مفسّر ، والموصولات إلى صلاتها ؛ كما أن الحرف يفتقر إلى غيره.

1- م : باب البناء قولى : «البناء ألا يتغير آخر الكلمه لعامل فى حين جعلها جزء كلام ؛ كما كانت عليه قبل ذلک لفظا ولا تقديرا» إنما اشترطت عدم التغيّر فى الكلمه لا فى آخرها ؛ لأن من المبنيات ما ليس له آخر ؛ نحو التاء فى : فعلت ، والكاف فى : ضربک ، والياء فى تفعلين ، ونحو ذلک ، وإنما اشترطت عدم التغيير لعامل ؛ لأنه قد يتغير المبنى من غير عامل ؛ ألا ترى أن العرب تقول «حيث» بضم الثاء وفتحها وكسرها ، فتغير آخرها ؛ إلا أن ذلک ليس لعامل ، وإنما اشترطت أن يكون ذلک فى حين جعلها جزء كلام ؛ لأن الاسم المعرب إذا لم يدخل عليه عامل فى اللفظ ولا فى التقدير ؛ نحو قولک واحد اثنان ثلاثه ، يكون موقوفا ، ولا يقال فيه : «مبنى» مع أنه فى تلک الحال ، لم يتغير لعامل ؛ لأنه إذ ذاک ليس جزء كلام ، وإنما اشترطت عدم التغير فى اللفظ والتقدير ؛ لأن المعرب قد لا يتغير فى حال جعله جزء كلام فى اللفظ ؛ نحو قولک : قام موسى ؛ لأنه - وإن لم يتغير فى اللفظ - متغير فى التقدير. أه.
2- م : وقولى : «فالماضى والأمر بغير لام مبنيان» مثال ذلک : ضرب واضرب. أه.

3- م : وقولى : «والمضارع إن دخلت عليه النون الشديده أو الخفيفه أو نون جماعه المؤنث كان مبنيا» مثال ذلک : قولک : هل يخرجن ، وهل يخرجن ، والهندات هل يخرجن. أه.
4- م : وقولى : «وإلا فهو معرب» أعنى : أنه إذا لم تلحقه نون من هذه النونات ، كان معربا ؛ نحو قولک : زيد يقوم ، والزيدان يقومان ، والزيدون يقومون ، وأنت تقومين. أه.
5- م : وقولى : «كالمضمرات والموصولات» المضمرات مثل : أنا وأنت ، والموصولات مثل : الذى والتى. وقد تقدم تبيين جميع ذلک فى موضعه من الكتاب. أه.

أو تضمّن معناه ؛ كأسماء الشرط (1) ، فإنها تضمّنت معنى إن ، وأسماء الاستفهام (2) ؛ فإنّها تضمّنت معنى الهمزه.

أو وقع موقع المبنى ؛ كالمناديات (3) المفردات المقبل عليها ، فإنّها وقعت موقع ضمير المخاطب ؛ لأنّ المنادى مخاطب ، والخطاب حقّه أن يكون بضمائره المختصّه به ، وكأسماء الأفعال ؛ فإنّها وقعت موقع الفعل المبنى.

أو ضارع ما وقع موقع المبنىّ ، وهو : كلّ اسم معدول لمؤنّث على وزن فعال ؛ ك- «حزام» فإنّه بنى لمضارعته نزال ، فى البناء والتعريف ، والتأنيث ، والعدل ، أو أضيف إلى مبنىّ ؛ نحو قوله [من الطويل] :

226 - على حين عاتبت المشيب على الصّبا

وقلت : ألمّا أصح والشّيب وازع (4)

فبنى «حين» لإضافتها إلى «عاتب».

أو خرج عن نظائره ، نحو : أىّ الموصوله (5) ؛ لأنّها إذا وصلت بمبتدأ أو خبر ، وكان المبتدأ ضميرا ، جاز إثباته وحذفه ، كان فى الكلام طول أو لم يكن ، ولا يجوز ذلک فى غيرها حتى يكون فى الصّله طول.

1- م : وقولى : «كأسماء الشرط» مثال ذلک : من يكرمنى أكرمه ، وما تصنع أصنع. أه.
2- م : وقولى : «وأسماء الاستفهام» مثال ذلک : ما عندک؟ ومن عندک؟ أه.
3- م : وقولى : «كالمناديات» مثل : يا زيد ، ويا رجل. أه.
4- البيت : للنابغه الذبيانى. والشاهد فيه قوله : «على حين» ، حيث يجوز فى «حين» الإعراب وهو الأصل ؛ والبناء لأنه أضيف إلى مبنى ، وهو الفعل الماضى «عاتب» والبناء هو اختيار المصنف هاهنا. ينظر : ديوانه ص 32 ، والأضداد ص 151 ، وجمهره اللغه ص 1315 ، وخزانه الأدب 2 / 456 ، 3 / 407 ، 6 / 550 ، 553 ، والدرر 3 / 144 ، وسر صناعه الإعراب 2 / 506 ، وشرح أبيات سيبويه 2 / 53 ، وشرح التصريح 2 / 42 ، وشرح شواهد المغنى 2 / 816 ، 883 ، والكتاب 2 / 330 ، ولسان العرب (وزع) ،

(خشف) ، والمقاصد النحويه 3 / 406 ، 4 / 357 ، وبلا نسبه فى الأشباه والنظائر 2 / 111 ، والإنصاف 1 / 292 ، وأوضح المسالک 3 / 133 ، ورصف المبانى ص 349 ، وشرح الأشمونى 2 / 315 ، 3 / 578 ، وشرح شذور الذهب ص 102 ، وشرح ابن عقيل ص 387 ، شرح المفصل 3 / 16 ، 4 / 591 ، 8 / 137 ، ومغنى اللبيب ص 571 ، والمنصف 1 / 58 ، وهمع الهوامع 1 / 218.

5- م : وقولى : «نحو : أى فى الموصولات» إلى آخره ، مثال ذلک : قولک : يعجبنى أيهم هو قائم ، وإن شئت قلت : يعجبنى أيّهم قائم. أه.

وهذه الأنواع كلّها يلزمها البناء ، إلا المضاف إلى المبنى ؛ فإنّه يجوز فيه الإعراب والبناء (1) ، والإعراب أحسن.

وكلّ اسم معدول لشخص مؤنّث على وزن فعال ، فإنّه يجوز فيه الإعراب والبناء على حسب ما أحكم فى باب ما لا ينصرف.

وأمّا أىّ الموصوله ، فإنّه يجوز فيها الوجهان ، وكلاهما حسن (2).

وأمّا المنادى المبنى ، فإنّه قد ينوّن ويعرب فى الضروره (3).

وأصل البناء : السكون ، ولا يبنى على حركه ، إلّا لموجب.

1- م : وقولى : «إلا المضاف إلى المبنى ؛ فإنه يجوز فيه الإعراب والبناء» مثال ذلک : قولک : يعجبنى يوم قام زيد بفتح يوم ورفعه ؛ ومنه قوله : [من البسيط] لم يمنع الشّرب منها غير أن نطقت حمامه فى غصون ذات أو قال [ينظر البيت لأبى قيس الأسلت فى ديوانه ص 85 ، وجمهره اللغه ص 1316 ، وخزانه الأدب 3 / 406 ، 407 ، والدرر 3 / 150 ، ولأبى قيس بن رفاعه فى شرح أبيات سيبويه 2 / 180 ، وشرح شواهد المغنى 1 / 458 ، وشرح المفصل 3 / 80 ، وبلا نسبه فى الأشباه والنظائر 4 / 65 ، 214 ، 5 / 296 ، والإنصاف 1 / 287 ، وخزانه الأدب 6 / 532 ، 552 ، 553 ، وسر صناعه الإعراب 2 / 507 ، وشرح التصريح 1 / 15 ، وشرح المفصل 3 / 81 ، 8 / 135 ، والكتاب 2 / 329 ، ولسان العرب (نطق) ، (وقل) ، ومغنى اللبيب 1 / 159 وهمع الهوامع 1 / 219]. فإنه روى برفع غير وبنائه على الفتح. أه.
2- م : وقولى : «وأيّا من الموصولات ، فإنها يجوز فيها الوجهان وكلاهما حسن» أعنى أنک تقول : اضرب أيهم أفضل ؛ فتنصب أيّا ولا تبنيها وإن شئت قلت : أيهم أفضل ، فتبنيها على الضم ، وكلاهما حسن ، هذا إن كانت مضافه فإن كانت غير مضافه ، نحو قولک : اضرب أيّا أفضل ، فإنه لا يجوز فيها إلا الإعراب.
3- م : وقولى : «والمنادى المبنى ، فإنه قد ينون ويعرب فى الضروره» أعنى : المنادى المبنى لسبب النداء ؛ نحو : يا زيد ، ومن ذلک قول الشاعر [من الخفيف] : ..... يا عديّا لقد وقتک الأواقى وهو عجز بيت ، وصدره : ضربت صدرها إلىّ وقالت ..... [ينظر البيت للمهلهل بن ربيعه فى

خزانه الأدب 2 / 165 ، والدرر 3 / 22 ، وسمط اللآلى ص 111 ولسان العرب (وقى) ، والمقاصد النحويه 4 / 211 ، والمقتضب 4 / 214 ، وبلا نسبه فى رصف المبانى ص 177 ، وسر صناعه الإعراب 2 / 800 ، وشرح الأشمونى 2 / 448 ، وشرح التصريح 2 / 370 ، وشرح شذور الذهب ص 146 ، وشرح ابن عقيل ص 517 - وقد تقدم فى المثل ص 248]. أه.

والموجب : كون المبنى قد كان معربا قبل بنائه ؛ كالمنادى.

والفعل المضارع (1) إذا دخلت عليه النون الشديده ، أو الخفيفه.

وكذلک كان يجب أن يكون حكمه مع نون جماعه المؤنث (2) لو لا حمله على فعلن.

والظروف المقطوعه عن الإضافه ؛ نحو : قبل ، وبعد ، أو كونه يشبه المعرب ؛ كالماضى ؛ نحو ذهب ؛ فإنه يشبه / الاسم المعرب فى وقوعه صفه ؛ كما أنّ الاسم كذلک (3).

و «عل» ، فإنّه أشبه ل- «عل» النكره فى المعنى واللفظ وهو معرب ، ولم تک «عل» المعرفه معربه قطّ (4).

أو كون الآخر حرفا يحرّک ما قبله ، فالأحرى أن يحرّک نفسه ؛ نحو : ذيّه ؛ ألا ترى أنّ تاء التأنيث تفتح ما قبلها لفظا أو تقديرا ، وذلک إذا كان قبلها ألف.

أو التقاء للساكنين ، نحو : أمس.

أو كون الكلمه على حرف واحد ؛ كواو العطف.

وأصل الحركه إن كانت لالتقاء الساكنين الكسر ، وإن كانت لغير ذلک الفتح.

ولا يعدل عن الكسر ، والفتح فيما ذكر إلا لموجب ، وهو إمّا الإتباع ؛ نحو : مذ.

1- م : وقولى : «كالمنادى والفعل المضارع» إلى آخره ، مثال ذلک : يا حكم ، وهل تضربن ؛ فتبنيهما على حركه ؛ لما ذكرنا. أه.
2- م : وقولى : «وكذلک كان يجب أن يكون حكمه مع نون جماعه المؤنث» مثال ذلک : يضربن كان ينبغى للباء أن تكون متحركه للعله التى تقدمت لو لا ما منع ذلک من الحمل على فعلن. أه.
3- م : وقولى : «فى وقوعه صفه كما أن الاسم كذلک» مثال ذلک : مررت برجل ضحک ؛ كما تقول : مررت برجل ضاحک. أه.

4- م : وقولى : «ولم تكن عل المعرفه معربه قط» مثال المعرفه قوله : أقبّ من تحت عريض من عل [تقدم فى هامش الكتاب ص 284] أى : من فوقه ، فالمضاف الذى اقتطعت عنه عل معلوم ، ومثال النكره قول الآخر [من الطويل] : ..... كجلمود صخر حطّه السّيل من عل [تقدم فى نص المقرب برقم 163]. أى : من مكان مرتفع ، ولم يرد فوق شىء معين. أه.

وإمّا كون الحركه فى الكلمه ک- «الواو» فى نظيرتها ؛ وذلک نحن ؛ ألا ترى أن الضّمّه فى النون بمنزله الواو فى همو.

وإمّا الشّبه بما هى فيه كذلک ؛ نحو : «اخشوا القوم» ؛ ألا ترى أنّ الواو ضمير مرفوع ؛ كما أن نحن كذلک.

وإمّا كون الحركه لم تكن فى الكلمه فى حال إعرابها (1) نحو قبل.

وإمّا الشّبه بذلک ؛ نحو : يا زيد ؛ ألا ترى أنّ المنادى لا يبنى فى حال الإضافه ؛ كما أن قبل كذلک.

وأما طلب التخفيف نحو : «أين».

وأمّا الفرق بين أداتين ؛ نحو قولک : «لموسى غلام» ، و «لموسى غلام».

وأمّا الفرق بين معنى أداه واحده ؛ نحو قولک : يا لزيد ، لعمرو.

وإمّا مجانسه العمل نحو : بزيد ، وإمّا مجانسه مقابل العمل (2) ؛ نحو : لنقم.

وإمّا كون الحركه للحرف فى الأصل ؛ نحو قولک : «مذ اليوم» ؛ لأنّ أصلها : منذ ، وما أشبه محلّ [الحركه] بما فى كنف هاء التأنيث ، نحو : «بعلبکّ» (3).

وما جاء خارجا عن هذا ، فلا يلتفت إليه ؛ لشذوذه ؛ نحو ما حكاه قطرب (4) من قولهم : «فر» ، بالضم.

1- م : وقولى : «وإمّا كون الحركه لم تكن للكلمه فى حال إعرابها» نحو : قبل ، أعنى : أن قبل فى حال إعرابها إنما تكون منصوبه ؛ نحو قولک : جئت قبلک ، أو مخفوضه ؛ نحو قولک : جئت من قبلک ، فلما بنيت فى حال القطع عن الإضافه بنيت على حركه لم تكن لها فى حال الإعراب ، وهى الضم. أه.
2- م : وقولى : «وأما مجانسه مقابل العمل» أعنى : أن الجزم فى الأفعال فى مقابله الخفض فى الأسماء. أه.

3- م : وقولى : «نحو بعلبک» الشبه بين الحرف الذى قبل الاسم الثانى من المركب ، وبين ما قبل تاء التأنيث : أنّا لا نعتد فى التصغير إلا بالاسم الأول من الاسم المركب ؛ كما لا نعتد فى تصغير الاسم المؤنث بالتاء إلا بما قبل تاء التأنيث ؛ فنقول فى تصغير بعلبک : بعيلبک ، ولا نحذف منه شيئا ؛ كما نقول فى تصغير دجاجه : دجيجه ، ولا نحذف - أيضا - منه شيئا. أه.
4- محمد بن المستنير بن أحمد ، أبو على ، الشهير بقطرب : نحوى ، عالم بالأدب واللغه ، من أهل البصره ، وهو أول من وضع «المثلث» فى اللغه. وقطرب لقب دعاه به أستاذه «سيبويه» فلزمه ، من كتبه «معانى القرآن» و «والنوادر» ، توفى سنه 206 ه ، ينظر الأعلام 7 / 95.

المحكىّ إمّا مفرد ، وإمّا جمله :

فالجمله : لا تحكى إلا بعد القول (1) ، أو فعل فى معناه ؛ نحو قولك : «قرأت : الحمد لله ربّ العالمين».

ولا يجوز أن تدخل [حرف] (2) الجرّ على الجمله المحكيه ، فأمّا قوله [من الطويل] :

227 - تنادوا بما هذا وقد سمعوا لنا

دويّا كعزف الجنّ بين الأجارع /

فضروره لا يلتفت إليها.

والذى حسّن ذلک كون الاسم بعد حرف الجرّ مبنيّا ، فلم يظهر الفتح ؛ لكونه مجرورا ، ومرفوعا على صوره واحده ؛ وأقبح من ذلک قوله [من الوافر] :

228 - تنادوا بالرّحيل غدا

وفى ترحالهم نفسى (3)

ولا تخلو الجمله المحكيّه من أن تكون ملحونه ، أو معربه : فإن كانت معربه ، حكيتها على لفظها ، وإن شئت على معناها.

فإذا حكيت قول القائل : «زيد القائم» ، قلت : «قال عمرو زيد القائم» ، وإن شئت قلت : «قال عمرو القائم زيد».

وإن كانت ملحونه ، حكيتها على المعنى ، فتقول : إذا حكيت : «قام زيد» ، بخفض زيد : «قال عمرو قام زيد ، لكنّه خفض زيدا».

والمفرد إذا كان نائبا عن جمله ، ومفيدا إفادتها ، حكى كما تحكى الجمله ؛ نحو :

1- م : باب الحكايه قولى : «إلا بعد القول» مثال ذلک : قلت زيد منطلق. أه.
2- سقط فى ط.
3- البيت بلا نسبه فى : الأشباه والنظائر 8 / 126 ، ودره الغواص ص 239 ، وسر صناعه الإعراب ص 232 ، والمحتسب 2 / 235. والشاهد فيه قوله : «ب «الرحيل»» حيث يجوز فيه ثلاثه أوجه : الجر بالباء ، والرفع والنصب على الحكايه ، فكأنهم قالوا : الرحيل غدا ، أو نرحل الرحيل غدا ، أو نجعل الرحيل غدا ، أو أجمعوا الرحيل غدا ، فحكى المرفوع والمنصوب.

نعم ، وبلى (1) :

فنعم تكون عاده فى جواب الاستفهام والأمر (2) ، وتكون تصديقا للخبر ؛ نحو قولك لمن قال (3) : قام زيد ، أو : [ما] (4) قام زيد - : نعم ، فتصدّقه ، فى إثبات القيام لزيد ، أو نفيه عنه.

وبلى تكون جوابا للنّفى خاصّه ، إلا أنّ معناها أبدا إيجاب المنفىّ ، مقرونا كان النفى بأداه الاستفهام ، أو غير مقرون بها ؛ نحو قولك - فى جواب من قال : ما قام زيد ، أو لم يقم زيد بلى ، أى : «قد قام».

ولو قلت : نعم ، لكنت محقّقا للنفى ؛ كأنك قلت : نعم لم يقم.

وقد تقع نعم فى جواب النفى المصاحب لأداه الاستفهام ، والمراد إيجاب المنفىّ ، إذا أمن اللبس ، وذلك بالنظر إلى المعنى ؛ لأنّ التقدير فى المعنى إيجاب ، ألا ترى أنك إذا قلت : «ألم يقم زيد» ؛ فإنّما تريد أن تثبت للمخاطب قيام زيد ؛ ومن ذلك قوله [من الوافر] :

229 - أليس اللّيل يجمع أمّ عمرو

وإيّانا ؛ فذاك بنا تدانى؟

ثم قال :

230 - نعم ، وترى الهلال كما أراه

ويعلوها النّهار كما علانى (5)

1- م : وقولى : «نحو نعم وبلى» مثال ذلك : قال زيد نعم ، وقال عمرو بلى. أه.
2- م : وقولى : «فنعم تكون عاده فى جواب الاستفهام والأمر» مثال ذلك : قولك فى جواب من قال : اضرب زيدا؟ نعم ، وفى جواب من قال : هل يقوم زيد؟ : نعم. أه.
3- فى ط : قام.
4- سقط فى ط.

5- البيتان : لجحدر بن مالک ونسبا للمعلوط القريعى. والشاهد فيهما أن «نعم» هنا ، لتصديق الخبر المثبت المؤول به الاستفهام مع النفى ، فكأنه قال : إن الليل يجمع أم عمرو وإيانا نعم ، فإن الهمزه إذا دخلت على النفى تكون لمحض التقرير ، أى حمل المخاطب على أن يقر بأمر يعرفه ، وهى ، فى الحقيقه للإنكار. وإنكار النفى إثبات. ويروى : «بلى وترى» ، و «أرى وضح الهلال كما تراه» ، وعليهما لا شاهد فيه. ينظر : البيت لجحدر بن مالک فى أمالى القالى 1 / 822 ، والجنى الدانى ص 422 - 423 ، وخزانه الأدب 11 / 201 ، 202 ، 204 ، 206 ، 209 ، وسمط اللآلى ص 617 ، 961 ، وشرح شواهد المغنى 1 / 408 ، ومعجم البلدان 2 / 223 (حجر) ، ومغنى اللبيب 2 / 347 ، وللمعلوط القريعى فى الشعر والشعراء 1 / 449 ، وبلا نسبه فى جواهر الأدب ص 361 ، ورصف المبانى ص 365 ، ومغنى اللبيب 1 / 347.

فلما كانت بلى تنوب مناب : بل قد كان كذا ، ونعم تنوب مناب قولک : كان كذا ، أو لم يكن ، عوملتا معامله ما نابتا منابه.

ويجوز فى القول إذا وقعت بعده جمله اسميه أن يجرى مجرى الظنّ فى المعنى والعمل.

وأمّا بنو سليم : فيجرونه أجمع مجرى الظن ؛ من ذلک قول امرئ القيس (1) فى إحدى الروايتين / [من الطويل] :

231- .....

تقول هزيز الرّيح مرّت بأثأب (2)

وأمّا غيرهم من العرب ، فلا يجريه مجرى الظّنّ إلا بأربعه شروط :

أن يكون الفعل مضارعا ، لمخاطب ، قد تقدّمته أداه استفهام ، غير مفصول بينها وبينه إلّا بظرف ، أو مجرور ؛ نحو قولک : «أتقول زيدا منطلقا؟» ، و «أتقول اليوم عمرا ذاهبا؟» ؛ ومن ذلک قوله : [من الرجز]

232 - متى تقول القلص الرّواسما

يدنين أمّ قاسم وقاسما (3)

1- امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندى : من بنى آكل المرار ، أشهر شعراء العرب على الإطلاق ولد فى نحو 130 قبل الهجره كان أبوه ملک أسد وغطفان ، ويعرف بالملک الضليل لاضطراب أمره طول حياته ، عنى معاصرونا بشعره فكتب عنه سليم الجندى ، ومحمد أبو حديد ومحمد هادى بن على الدفتر وغيرهم ينظر : الأعلام 2 / 11.
2- عجز بيت وصدره : إذا ما جرى شأوين وابتل عطفه ..... والشاهد فيه قوله : «تقول» حيث استخدمه بمعنى «تظن» من غير أن يتقدمه استفهام ، ونصب به مفعولين : أحدهما قوله : «هزيز الريح» ، وثانيهما جمله «مرت بأثأب». ينظر : ديوانه ص 49 ، وشرح التصريح 1 / 262 ، ولسان العرب (هزز) ، والمقاصد النحويه 2 / 431 ، وبلا نسبه فى الأشباه والنظائر 5 / 220 ، وأوضح المسالک 2 / 71.

3- البيت : لهدبه بن خشرم. الشاهد فيه قوله : «تقول القلص يدنين» حيث ورد الفعل «تقول» بمعنى «تظن» فنصب مفعولين ، هما «القلص» وجمله يدنين. ينظر : ديوانه ص 130 ، وتخليص الشواهد ص 456 ، وخزانه الأدب 9 / 336 ، والدرر 2 / 273 ، والشعر والشعراء 2 / 695 ، ولسان العرب (قول) ، (فغم) ، والمقاصد النحويه 2 / 427 ، وبلا نسبه فى شرح الأشمونى 1 / 164 ، وشرح شذور الذهب ص 488 ، وشرح ابن عقيل ص 227 ، وهمع الهوامع 1 / 157.

وإذا وقع بعد القول مفرد ، فإن كان مصدرا له ، أو صفه للمصدر ، لم تحكه ؛ نحو قولک : قال زيد قولا ، وقال عمرو باطلا.

وإن لم يكن مصدرا ولا صفه له ، فإن كان اسما للجمله فى المعنى ، لم تحكه ؛ نحو قولک : قال زيد كلاما.

وإن لم يكن اسما لها ، فلا بدّ من أن يكون عامله مضمرا ؛ إذ المفرد لا يتكلّم به وحده ؛ فتحكيه إذ ذاک كما تحكى الجمله ؛ نحو قوله تعالى : (يُقالُ لَهُ إِبْراهِيمُ) [الأنبياء : 60] ، أى : يا إبراهيم ، ومن ذلک قول امرئ القيس [من الطويل] :

233 - إذا ذقت فاها قلت طعم مدامه

..... البيت (1)

فإنّه روى برفع طعم على تقدير : «طعمه طعم مدامه» ، ونصبه على تقدير : «ذقت طعم مدامه».

وأمّا المفرد ، فإن كان جمله فى الأصل حكيته ؛ نحو : تأبّط شرّا.

وإن كان مشبها للجمله ؛ نحو تسميتک بحرف عطف ومعطوف ، أو بحرف جرّ ومجرور ، أو بتابع ومتبوع ، أو بمضاف ومضاف إليه ، أو بمعمول ، وأعنى به : الاسم العامل فيما بعده ، أو بمركّب :

فإنّک إن سمّيت بحرف عطف ومعطوف حكيته على حسب الموضع الذى نقلته منه ؛ فتقول إذا سميت بحرف العطف والمعطوف من قولک : قام عمرو ، وزيد «خرج وزيد» و «رأيت وزيد» و «مررت بوزيد»

وإن سمّيت بحرف جرّ ومجرور ، فإن كان حرف الجرّ على حرف واحد ، أو على حرفين ، ثانيهما حرف علّه ، حكيت لا غير ؛ نحو : «بزيد» ، و «فى زيد» (2)

1- صدر بيت وعجزه : ..... معتقه مما تجىء به التجر والشاهد فيه قوله : «قلت طعم مدامه» حيث حذف المبتدأ ، والتقدير ، طعمه طعم

مدامه أو ينصب على تقدير : ذقت طعم مدامه. ينظر : ديوانه ص 110 ، والدرر 2 / 270 ، ولسان العرب (تجر) ، وهمع الهوامع 1 / 157.
2- م : وقولى : «نحو «بزيد» و «فى زيد» أعنى : أنک تقول إذا سميت رجلا بالمجرور الذى هو بزيد : قام بزيد ورأيت بزيد ، ومررت ببزيد وكذلک تقول إذا سميت «فى زيد» وأمثالهما. أه.

وإن كان ثانيهما حرفا صحيحا ، أو كان على أزيد من حرفين ، جاز لک فيه وجهان : الإعراب والحكايه ؛ فتقول : جاءنى من زيد ، ورأيت منذ يومين ، وإن شئت أعربت وأضفتهما إلى ما بعدهما ، فقلت / : «من زيد» ، بالرفع ، و «منذ يومين» بالنّصب.

وإن سمّيت بمضاف ومضاف إليه ، أو بتابع ومتبوع ، أو باسم مطوّل (1) ، حكيت حاله التى كانت له قبل التسميه ، فتجعل إعراب المتبوع على حسب العامل ، وتجعل التّابع على حسب متبوع ، وتجعل إعراب المضاف على حسب العامل الذى تقدّمه ، وإعراب المضاف إليه خفضا على كلّ حال ، وتجعل إعراب الاسم المطوّل على حسب العامل الذى يتقدّمه ، ويبقى معموله على ما كان عليه قبل التسميه به.

وإن سمّيت بمركّب ، فإن كان مركّبا من اسمين ؛ نحو : بعلبكّ ، فقد تقدّم حكمه فى باب ما لا ينصرف ، وإن كان مركّبا من حرفين ؛ نحو إنّما ، أو من حرف واسم ؛ نحو : أنت ، أو من حرف وفعل ، نحو : هلمّ ، أو من فعل واسم ، نحو : «حبّذا» ، أو من اسم وصوت ؛ كسيبويه.

فإنک تحكى جميع ذلک على لفظه ، ولا يجوز إعرابه (2).

وإن لم يكن جمله ولا مشبّها بها ، لم يجز فيه حكايه إلا فى الاستثبات ب- «من» عن الأسماء الأعلام ، أو ما جرى مجراها فى لغه أهل الحجاز ، أو فى غير ذلک فى شذوذ من الكلام ؛ مثل قولهم : «دعنا من تمرتان (3)» و «ليس بقرشيّا».

1- م : وقولى : «وإن سميت بمضاف ومضاف إليه أو بتابع ومتبوع أو باسم مطوّل» إلى آخره ، مثال ذلک : قولک فى رجل اسمه خير من زيد ، أو زيد وعمرو ، أو زيد العاقل : ضربت خيرا من زيد ، وضربت زيدا وعمر وجاءنى زيد العاقل ، فيكون حكمه بعد التسميه كحكمه قبلها. أه.
2- م : وقولى : «فإنّک تحكى جميع ذلک على لفظه ولا يجوز إعرابه» أعنى : إنک إذا سميت بشىء مما ذكر ، لم يتأثر للعامل ؛ بل يبقى على لفظه الذى كان عليه قبل دخول العامل ؛ فتقول : جاءنى إنما ، ورأيت إنما ، ومررت بإنما ، وجاءنى أنت ، ورأيت أنت ، ومررت بأنت ، وجاءنى هلم ،

ورأيت هلم ، ومررت بهلم ، وجاءنى حبذا ورأيت حبذا ومررت بحبذا ، وجاءنى سيبويه ، ورأيت سيبويه ، ومررت بسيبويه. أه.
3- فى ط : تمرتمان.

فإذا استثبتّ ب- «من» عن علم ، أو لقب ، أو كنيه ، حكيت بعدها إعرابه الذى كان له فى الكلام الذى اقتطعته منه ؛ فتقول إذ استفهمت عن زيد من قول القائل : ضربت زيدا : من زيدا ، بنصب زيد ، وعن زيد من قوله : مررت بزيد : من زيد ، بخفضه ، وعن زيد من قوله : قام زيد : من زيد ، برفعه.

ولا يحكى إلّا بشرط ألّا يدخل على «من» حرف عطف ، وألّا يكون الاسم المحكىّ متبوعا بتابع من التوابع ، ما عدا العطف ، فإذا قلت : فمن زيد أو : من زيد العاقل ، أعربت لا غير ، إلّا أن يكون التابع مع المتبوع كالشىء الواحد ؛ فإنّه يجوز حكايته ؛ نحو : «زيد بن عمرو» (1).

فإن اجتمع ما يحكى مع ما لا يحكى ، بنيت الكلام على المتقدّم ؛ فتقول فى الاستثبات عن زيد ، ورجل ، من قول القائل : رأيت زيدا ورجلا : من زيدا ورجلا ، و: من رجل وزيد ، إن تقدّم الرجل.

وبعض العرب يحكى سائر المعارف إلّا المضمر والمشار ؛ وذلک قليل جدّا.

و «من» فى جميع ذلک : إمّا مبتدأ ، وإمّا خبر مقدّم /.

وإذا استثبتّ ب- «من» عن نكره ، ألحقتها واوا فى الرفع ، وألفا فى النصب ، وياء فى الخفض : سواء كان الاسم مفردا أو غير مفرد ، ومذكّرا أو مؤنّثا ؛ فتقول : منو ، ومنا ، ومنى ، ومنهم من يلحقها علامه تدلّ على التثنيه (2) والجمع والتأنيث ، فيقول فى الاستثبات عن رجلين : منان ، فى الرفع ، ومنين ، فى النصب والخفض ، وفى الاستثبات عن امرأتين : منتان ، فى الرفع ، ومنتين ، فى النصب والخفض بسكون النون.

وفى الاستثبات عن نساء : منات ، وفى الاستثبات عن رجال ، منون ، فى الرفع ، ومنين ، فى النصب والخفض.

فإن وصلت ، حذفت العلامات فى كلتا اللّغتين ، فتقول : «من يا فتى».

وإن استثبت بأىّ قلت : «أىّ» ، فى الرفع ، وأيّا فى النصب ، وأىّ فى الخفض.

1- م : وقولى : «فإنه تجوز حكايته ، نحو : زيد بن عمرو» أعنى : أنك إذا استثبت من قول من قال : رأيت زيد بن عمرو وقلت : من زيد بن عمرو؟ فتحكى. أه.
2- فى ط : التشبيه.

وسواء كان الاسم مفردا ، أو مثنى ، أو مجموعا ، أو مذكّرا ، أو مؤنّثا.

ومنهم من يلحقها علامه تدلّ على التثنيه والجمع ، والتأنيث ؛ فتقول فى الاستثبات عن الواحده : «أيّه» ، وعن الاثنين : «أيّان» ، فى الرفع ، وأيين ، فى النصب والخفض ، وعن الاثنتين «أيّتان» ، فى الرفع ، و «أيّتين» فى النصب والخفض ، وعن الجمع المذكر : «أيّون» ، فى الرفع ، و «أيّين» ، فى النصب والخفض ، وعن جماعه المؤنّثات : «أيّات» ، فى الرفع ، و «أيّات» ، فى النصب والخفض.

ولا يحذف شئ من هذه العلامات فى الوصل ، وحكى يونس (1) : أنّ بعض العرب ، يعرب من ويحكى بها النكرات ؛ كما يحكى «بأىّ».

وسمع من كلامهم : «ضرب من منّا» ؛ وعلى هذه اللغه قوله [من الوافر] :

234 - أتوا نارى فقلت : منون أنتم

فقالوا : الجنّ ، قلت : عموا ظلاما (2)

1- يونس بن حبيب الضبى بالولاء ، أبو عبد الرحمن ، ويعرف بالنحوى : علامه بالأدب ، كان إمام نحاه البصره فى عصره. وهو من قريه «جبل» على دجله بين بغداد وواسط ، أعجمى الأصل ، أخذ عن سيبويه والكسائى والفراء وغيرهم من الأئمه ، وكانت حلقته بالبصره ينتابها طلاب العلم وأهل الأدب وفصحاء الأعراب ووفود الباديه. وله كتب منها «معانى القرآن» وغيرها ولد سنه 94 ه ، وتوفى سنه 182 ه. ينظر : مرآه الجنان 1 / 388 ، نزهه الألباء 59 ، وفيات الأعيان 2 / 416 الأعلام 8 / 261.
2- البيت لشمر بن الحارث ونسب إلى سمير الضبى وإلى تأبط شرا والشاهد فيه قوله : «منون أنتم» يريد : من أنتم ، وفيه شذوذان : الأول إلحاق الواو والنون بها فى الوصل ، والثانى تحريك النون ، وهى تكون ساكنه. وقال ابن الناظم : فيه شذوذان : أحدهما أنه حكى مقدرا غير مذكور ، والثانى أنه أثبت العلامه فى الوصل ، وحقها ألا تثبت إلا فى الوقف (المقاصد النحويه 4 / 503) ابن الناظم ص 748. ينظر : البيت لشمر بن الحارث فى الحيوان 4 / 482 ، 6 / 197 ، وخزانه الأدب 6 / 167 ، 168 ، 170 ، والدرر 6 / 246 ، ولسان العرب (حسد) ، (منن) ، ونوادر أبى زيد

ص 123 ، ولسمير الضبى فى شرح أبيات سيبويه 2 / 183 ، ولشمر أو لتأبط شرّا فى شرح التصريح 2 / 283 ، وشرح المفصل 4 / 16 ، ولأحدهما أو لجذع بن سنان فى المقاصد النحويه 4 / 498 ، وبلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب 1 / 462 ، وأوضح المسالک 4 / 282 ، وجواهر الأدب ص 107 ، والحيوان 1 / 328 ، والخصائص 1 / 128 ، والدرر 6 / 310 ، ورصف المبانى ص 437 ، وشرح الأشمونى 2 / 642 ، وشرح ابن عقيل ص 618 ، وشرح شواهد الشافيه ص 295 ، والكتاب 2 / 411 ، ولسان العرب (أنس) ، (سرا) ، والمقتضب 2 / 307 ، وهمع الهوامع 2 / 157 ، 211.

فأثبت علامه الجمع فى الوصل ؛ كما يفعل بأىّ ، وهذه اللغه من النّدره بحيث لا يقاس عليها.

ومن العرب من يجرى سائر المعارف مجرى النكره فى الاستثبات ب- «من» وب «أىّ» سمع من العرب من يقال له : ذهب معهم ، فيقول : «مع منين».

والأحسن أن تقول : «من هم» ، فلا تحكى.

ولا بدّ من إدخال حرف الجرّ على من ، وأىّ إذا استثبتّ بهما عن مخفوض (1) ، ويكون المجرور متعلّقا بفعل مضمر وتقدّره بعدهما.

وإذ / استثبتّ بهما عن مرفوع ، كانا مبتدأين ، والخبر محذوف لفهم المعنى (2).

وإذا استثبتّ بهما عن منصوب ، كانا منصوبين بفعل مضمر محذوف لفهم المعنى (3).

وإذا استثبتّ عن نسب المسئول عنه ، قلت : «المنىّ» ، فى العاقل ، و «المائىّ» ، و «الماوىّ» ، فى غير العاقل ، وتجعله فى الإعراب ، والتثنيه والجمع ، والتّذكير والتأنيث على حسب المسئول عنه (4).

1- م : وقولى : «لا بد من إدخال حرف الجر على من وأى ، إذا استثبت بهما عن مخفوض» مثال ذلک : قولک فى استثبات من قال : مررت برجل : بمنى وبأى؟ تقديره : بمن مررت ، وبأى مررت. أه.
2- م : وقولى : «وإذا استثبت بهما عن مرفوع ، كانا مبتدأين ، والخبر محذوف لفهم المعنى» مثال ذلک : قولک فى الاستثبات لمن قال : قام رجل : منو وأىّ تقديره : من قام ، وأى قام؟ أه.
3- م : وقولى : «وإذا استثبت بهما عن منصوب ، كانا منصوبين بفعل مضمر محذوف ؛ لفهم المعنى» مثال ذلک : قولک فى الاستثبات لمن قال : ضربت رجلا : منا أو أيا تقديره : من ضربت ، وأيا ضربت؟ أه.
4- م : وقولى : «قلت المنى فى العاقل و «المائى» ، و «الماوى» فى غير العاقل ، وتجعله فى الإعراب والتثنيه والجمع على حسب المسئول عنه»

أعنى : أنك إذا استثبت عن مفرد ، قلت : المنى والمنيه والمائى أو الماوى ، والمائيه أو الماويه ، فى الرفع ، والمنى والمنيه ، والمائى أو الماوى والمائيه أو الماويه فى النصب ، والمنى والمنيه والمائى أو الماوى والمائيه أو الماويه فى الخفض وإن استثبت عن اثنين ، قلت : المنيان والمنيتان ، والمائيان أو الماويان والمائيتان أو الماويتان فى الرفع ، والمنيين والمنيتين والمائيين أو الماويين والمائيتين أو الماويتين فى النصب والخفض وإن استثبت عن جمع قلت : المنيون والمنيات والمائيات أو الماويات فى الرفع والمنيين والمنيات والمائيات أو الماويات فى النصب والخفض. أه.

باب إسناد الفعل إلى المؤنّث

إذا أسند الفعل إلى مؤنّث ، فإن فصل بينهما بإلا ، لم تلحقه علامه تأنيث ؛ نحو قولک : «ما قام إلا هند» ، ولا يقال : «ما قامت» ، إلا فى ضروره (1).

وإن لم يفصل بينهما بها ، فإن أسندته من ظاهر المؤنّث إلى المفرد ، أو المثنّى ، أو المجموع جمع سلامه ، فإن كان حقيقيا ، ولم يفصل بينهما بشىء ، فالعلامه لازمه (2) ، وما جاء من قولهم : قال فلانه ، فشاذّ لا يقاس عليه.

وإن فصل بينهما بشىء ، جاز إلحاق العلامه وحذفها ، فتقول : قامت اليوم هند ، وقام ، إن شئت.

وكلما طال الفصل ، كان الحذف أحسن (3).

وإن كان المؤنّث غير حقيقىّ ، جاز إلحاق العلامه ، وحذفها ، فصلت أو لم تفصل (4).

وإن أسندته إلى جمع التكسير من ظاهر المؤنّث ، جاز لک إلحاق العلامه ، وحذفها (5).

1- م : باب إسناد الفعل إلى المؤنث قولى : «ولا يقال : قامت إلا فى ضروره» مثال ذلک قوله : [من الطويل] طوى النّحز والأجراز ما فى ضلوعها فما بقيت إلا الضّلوع الجراشع [ينظر البيت لذى الرمه فى ديوانه ص 1296 ، وتخليص الشواهد ص 482 ، وتذكره النحاه ص 113 ، وشرح المفصل 2 / 87 ، والمحتسب 2 / 207 ، والمقاصد النحويه 2 / 477 ، وبلا نسبه فى شرح الأشمونى 2 / 172 ، وشرح ابن عقيل ص 243]. أه.
2- م : وقولى : «فإن كان حقيقيا ، ولم تفصل بينهما بشىء فالعلامه لازمه» مثال ذلک : قامت هند ، وقامت الهندان ، وقامت الهندات. أه.
3- م : وقولى : «وكلما طال الفصل ، كان الحذف أحسن» مثال ذلک : حصر القاضى اليوم امرأه. أه.
4- م : وقولى : «وإن كان المؤنث غير حقيقى ، جاز لک الحاق العلامه وحذفها ، فصلت أو لم تفصل» مثال ذلک : قولک : طلعت الشمس ، وطلع

الشمس وطلعت اليوم الشمس ، وطلع اليوم الشمس ؛ قال تعالى : (وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ) [القيامه : 9]. أه.
5- م : وقولى : «وإن أسندته إلى جمع التكسير من ظاهر المؤنث ، جاز لک إلحاق العلامه وحذفها» مثال ذلک : قولک : قامت الهنود ، وقام الهنود. أه.

وإن أسندته إلى ضمير المؤنّث المفرد ، أو المثنى ، ألحقته العلامه ، حقيقيّا كان التأنيث (1) ، أو غير حقيقى (2).

ولا يجوز حذفها إلا فى الشعر ؛ نحو قوله [من المتقارب] :

235 - فلا مزنه ودقت ودقها

ولا أرض أبقل إبقالها (3)

وإن أسند إلى ضمير المؤنّث المجموع ، لم تلحق الفعل علامه إلا أنّ ضمير جماعه المؤنّث ، إن عاد على غير مسلّم ، قد يكون كضمير الواحده المؤنّثه ؛ فتقول : النّساء قمن وقامت ؛ ومن ذلک قوله [من الوافر] :

236 - تركنا الخيل والنّعم المفدّى

وقلنا للنّساء بها : أقيمى (4)

وقد يجىء فى الشعر ؛ كضمير الواحد المذكّر ، وفى شاذّ من الكلام.

ومن ذلک قوله - عليه السّلام - : «خير النّساء صوالح نساء قريش ، أحناه على ولد ، وأرعاه على زوج ، فى ذات يده» (5).

1- فى ط : المؤنث.
2- م : وقولى : «وإن أسند إلى ضمير المؤنث المفرد أو المثنى ، الحقته العلامه ، حقيقيا كان التأنيث أو غير حقيقى» مثال ذلک : هند قامت ، والهندان قامتا ، والقناه انكسرت والقناتان انكسرتا. أه.
3- البيت لعامر بن جوين : والشاهد فيه قوله : «ولا أرض أبقل إبقالها» والقياس : أبقلت إبقالها ، لأن الفعل مسند إلى ضمير عائد على «الأرض» وهو مؤنث مجازى ، فحذف التاء ضروره. ينظر : تخليص الشواهد ص 483 ، وخزانه الأدب 1 / 45 ، 49 ، 50 ، والدرر 6 / 268 ، وشرح التصريح 1 / 278 ، وشرح شواهد الإيضاح ص 339 ، 460 ، وشرح شواهد المغنى 2 / 943 ، والكتاب 2 / 46 ، ولسان العرب (أرض) (بقل) ، والمقاصد النحويه 2 / 464 ، وبلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب 1 / 352 ، وأوضح المسالک 2 / 108 ، وجواهر الأدب ص 113 ، والخصائص 2 / 411 ، وشرح الأشمونى 1

/ 174 ، والرد على النحاه 91 ، ورصف المبانى ص 166 ، وشرح أبيات سيبويه 1 / 557 ، وشرح ابن عقيل ص 244 ، وشرح المفصل 5 / 94 ، ولسان العرب (خضب) ، والمحتسب 2 / 112 ، ومغنى اللبيب 2 / 656 ، وهمع الهوامع 2 / 171 ، البحر المحيط 5 / 493 ، 7 / 253.
4- والشاهد فيه قوله : «أقيمى» فأعاد الضمير على «النساء» مفردا ؛ وهذا جائز ؛ لأنه جمع غير سالم. ينظر روح المعانى 7 / 415 ، 11 / 288.
5- أخرجه البخارى 9 / 27 : كتاب النكاح : باب إلى من ينكح وأى النساء خير ، رقم 5082 ، ومسلم 4 / 1958 ، 1959) : كتاب فضائل الصحابه : باب من فضائل نساء قريش ، رقم (200 - 2527) ، وأخرجه أحمد 2 / 269 ، 319 ، 393) ، والبيهقى 7 / 293 ، كتاب القسم والنشوز : باب ما يستحب لها رعايه لحق زوجها وإن لم يلزمها شرعا ، والبغوى فى شرح السنه 7 / 239 (بتحقيقنا) : كتاب فضائل الصحابه : باب قال الله تعالى : (يا نِساءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّساءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَ) [الأحزاب : 32] رقم 3860 من حديث أبى هريره رضى الله عنه. وقوله أحناه : من الحنو وهو العطف والشفقه وأرعاه : قال الخطابى : من الإرعاء ، وهو الابقاء يقال : رعاه يرعاه رعيا من الرعايه ، وأرعى عليه أى : أبقى إرعاء ، يقول : أحفظ لماله وأبقاه ، والله أعلم أه [من شرح السنه].

وجمع التكسير من المذكّر يجرى فى إسناد الفعل إلى ظاهره ، مجرى جمع التكسير من / المؤنّث (1) ، والضمير العائد عليه ، إن كان غير عاقل بمنزله الضمير العائد على جمع المؤنّث ؛ فتقول : «الأجذاع انكسرن ، وانكسرت» ، «وانكسرن» أفصح ؛ لأنّه جمع قلّه ، ولو قلت : الجذوع لكان «انكسرت» أفصح.

ولا يقال : انكسر ، إلا فى ضروره ، أو نادر كلام ؛ ومنه قوله تعالى : (نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِى بُطُونِهِ) [النحل : 66].

وإن كان عاقلا ، فالضمير العائد عليه كالضمير العائد على السالم منه.

وقد يجىء كضمير الواحده من المؤنّث ، أو كضمير الواحد المذكّر ، أو ضمير جماعه المؤنّث ، وهو أقلّها.

1- م : وقولى : «وجمع التكسير من المذكر يجرى فى إسناد الفعل إلى ظاهره مجرى جمع التكسير من المؤنث» أعنى : أنه يجوز لک أن تقول : قام الرجال ، وقامت الرجال ؛ كما تقول : قام الهنود ، وقامت الهنود. أه.

وهو أربعه أنواع :

فالنوع الأوّل : المفرد ، وهو واحد ، واثنان للمذكّر ، وواحده واثنتان ، وثنتان للمؤنّث.

ولا تجوز إضافه شىء منها إلا فى ضروره ؛ نحو قوله : [من الرجز]

237- ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل (1)

وعشرون ، وسائر العقود إلى تسعين.

ويكون للمذكّر والمؤنّث على لفظ واحد ، وتميّز بواحد منصوب (2).

ولا تجوز إضافه شىء منها إلى التمييز ، فأمّا ما حكاه الكسائىّ من قولهم : «أخذته بمائه وعشرى درهم» ، فشاذ لا يلتفت إليه.

والثانى : المضاف ، وهو من ثلاثه إلى عشره ، ومائه وألف ، فأمّا المائه والألف فيكونان للمذكّر والمؤنّث على لفظ واحد ، ويفسّران بواحد مخفوض ؛ نحو قولك :

1- البيت اختلف فى نسبته فنسب إلى خطام المجاشعى وإلى جندل بن المثنى أو لسلمى الهذليه أو للشماء الهذليه. والشاهد فيه : إضافه «ثنتا» إلى «الحنظل» ، وهو اسم يقع على جميع الجنس ، وحق العدد القليل أن يضاف إلى الجمع القليل. وإنما جاز على تقدير : ثنتان من الحنظل ، كما يقال : أربعه كلاب على تقدير أربعه من الكلاب. وكان الوجه أيضا أن يقال : حنظلتان ، ولكنه بناه على قياس الثلاثه وما بعدها إلى العشره. ينظر البيت لخطام المجاشعى أو لجندل بن المثنى أو لسلمى الهذليه أو لشماء الهذليه فى خزانه الأدب 7 / 400 ، 404 ، ولجندل بن المثنى أو لسلمى الهذليه فى المقاصد النحويه 4 / 485 ، ولخطام المجاشعى أو لجندل بن المثنى أو لسلمى الهذليه أو للشماء الهذليه فى الدرر 4 / 38 ، ولجندل بن المثنى فى «شرح التصريح» 2 / 270 ، وللشماء الهذليه فى خزانه الأدب 7 / 526 ، 529 ، 532 ، وبلا نسبه فى «إصلاح المنطق» ص 189 ، وخزانه الأدب 7

/ 508 ، وشرح أبيات سيبويه 2 / 361 ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ص 1847 ، وشرح المفصل 4 / 143 ، 144 ، 6 / 16 ، 18 ، والكتاب 3 / 69 ، 624 ، ولسان العرب (دلل) (هدل) (ثنى) (خصى) ، والمقتضب 2 / 156 ، المنصف 2 / 131 ، وهمع الهوامع 1 / 253.
2- م : باب العدد قولى : «ويكون للمذكر والمؤنث على لفظ واحد ويميز بواحد منصوب» مثال ذلک : عندى عشرون رجلا ، وعشرون امرأه. أه.

«مائه رجل» ، و «مائه امرأه» ، و «ألف رجل» ، و «ألف امرأه» ، وتثنيتهما بمنزلتهما ؛ تقول : «مائتا رجل» ، و «مائتا امرأه» ، و «ألفا رجل» ، و «ألفا امرأه».

ولا يجوز إثبات النون والنّصب ، إلا فى ضروره الشعر ، نحو قوله : [من الوافر]

238 - إذا عاش الفتى مائتين عاما

فقد ذهب اللّذاده والفتاء (1)

وأمّا من الثلاثه إلى العشره ، فلا يخلو أن تستعملها مضافه ، أو غير مضافه :

فإن استعملتها غير مضافه ، وأردت بها مجرّد العدد ، أدخلت عليها تاء التأنيث ، ومنعتها الصرف ؛ فتقول : «ثلاثه نصف ستّه» و «أربعه نصف ثمانيه».

وإن أردت بها المعدود ، ألحقتها التّاء إن أوقعتها على المذكّر ، وإن أوقعتها على المؤنّث ، لم تلحقها إيّاها /.

ويجوز حذف التاء فى الحالين ؛ حكى الكسائى : «صمنا من الشّهر خمسا».

والأول أفصح.

وإن أضفتها إلى المعدود ، فإمّا أن تضيفها إلى جمع ، أو اسم جمع ، أو اسم جنس ، ولا تضاف إلى مفرد ؛ فأمّا قولهم : «ثلاثمائه» ، فلأنّ المائه فى المعنى جمع.

وقد يقال : «ثلاث مئين».

ولا يقال إلا : «ثلاثه آلاف».

1- البيت : للربيع بن ضبع. والشاهد فيه قوله : «مائتين عاما» حيث نصب الاسم بعد «مائتين» للضروره ، وكان الوجه حذف نون «مائتين» ، وخفض ما بعدها ، إلا أنها شبهت للضروره بالعشرين ونحوها مما يثبت نونه ، وينصب ما بعده ، ويروى «تسعين» عاما ، ولا شاهد فى هذه الروايه. ينظر : أمالى المرتضى 1 / 254 ، وخزانه الأدب 7 / 379 ، 380 ، 381 ، 385 ، والدرر 4 / 41 ، وشرح التصريح 2 / 273 ، وشرح عمده الحافظ ص 525 ، والكتاب 1 / 208 ، 2 / 162 ، ولسان العرب (فتا) ، والمقاصد النحويه 4 / 481 ، وهمع الهوامع 1 / 135 ، وبلا نسبه فى أدب الكاتب ص 299 ، وأوضح المسالک 4 / 255 ، وجمهره اللغه ص 1032 ، وشرح الأشمونى 3 / 623 ، وشرح المفصل 6 / 21 ، ومجالس ثعلب ص 333 ، والمقتضب 2 / 169 ، والمنقوص والممدود ص 17 ، ويروى «المروءه» بدلا من «اللذاذه».

فإن أضفتها إلى جمع ، ألحقت التاء (1) ، إن كان الواحد مذكّرا ، ولم تلحقها إن كان مؤنّثا ، إلا ما شذّ من قولهم : «ثلاثه أنفس» ، والنفس مؤنّثه ، لكن عوملت معامله المذكّر ؛ حملا على معنى شخص.

وما عدا ذلک : فلا يحمل على المعنى ، إلا فى ضروره ؛ نحو قوله [من الطويل] :

239 - فكان مجنّى دون من كنت أتّقى

ثلاث شخوص كاعبان ومعصر (2)

فأسقط التاء ؛ لأنّ الشخوص فى المعنى ، هى الكاعبان والمعصر.

وتقول : ثلاثه نسّابات ؛ لأنّه صفه لمحذوف ، التقدير : ثلاثه رجال نسّابات ؛ وكذلک تفعل فى أمثاله.

فأمّا قولهم : «ثلاث دوابّ ذكور» ، فعلى جعل الدّابه اسما.

وإذا كان للمعدود جمع قلّه ، وجمع كثره ، أضفته إلى القليل ؛ نحو : «ثلاثه أفلس» ، وقد يضاف إلى الكثير ، فيقال : «ثلاثه فلوس».

وإن كان الجمع صفه ، أجريته على العدد ، فتقول : «ثلاثه قرشيّون».

وقد يضاف إليه ، فيقال : «ثلاثه قرشيّين» ، على حذف الموصوف ، وإقامه الصفه مقامه ، وبابه الشعر.

1- م : وقولى : «ألحقتها التاء» إن أوقعتها على المذكر ، وإن أوقعتها على المؤنث لم تلحقها إياها ، من ذلک قولهم : الثوب سبع فى ثمانيه ، أى : سبع أذرع فى ثمانيه أشبار. أه.
2- البيت لعمر بن أبى ربيعه. والشاهد فيه قوله : «ثلاث شخوص» ، والقياس : ثلاثه شخوص لأن «شخص» مذكّر لكن الشاعر راعى المعنى المقصود من الشخوص الذى رشحه وقواه ذكر «الكاعبين» و «المعصر». ينظر : ديوانه ص 100 ، والأشباه والنظائر 5 / 48 ، 129 ، والأغانى 1 / 90 ، وأمالى الزجاجى ص 118 ، والإنصاف 2 / 770 ، وخزانه الأدب 5 / 320 ،

321 ، 7 / 394 ، 396 ، 398 ، والخصائص 2 / 417 ، وشرح أبيات سيبويه 2 / 366 ، وشرح التصريح 2 / 271 ، وشرح شواهد الإيضاح ص 313 ، والكتاب 3 / 566 ، ولسان العرب (شخص) ، والمقاصد النحويه 4 / 483 ، بلا نسبه فى الأشباه والنظائر 2 / 104 ، وأوضح المسالک 4 / 251 ، وشرح الأشمونى 3 / 630 ، وشرح التصريح 2 / 275 ، وشرح عمده الحافظ ص 519 ، وعيون الأخبار 2 / 174 ، والمقتضب 2 / 148 ويروى «نصيرى» بدلا من «مجنى».

وإن أضفتها إلى اسم جمع ، ألحقت التاء ، إن كان لعاقل ؛ نحو قولک : ثلاثه رهط ، ولا تلحقها إن كان لغير عاقل ؛ نحو : ثلاث ذود ، فأمّا قولهم : «ثلاثه أشياء» ، فبنى العدد على مفرده شذوذا ؛ وكذلک : «ثلاثه رجله» ، والباب ألا يضاف إلى اسم جمع ، إلا بمن ، فيقال : «ثلاث من الإبل».

وإن أضفتها إلى اسم جنس ، كنت فى إلحاق التاء بالخيار ؛ فتقول : «ثلاثه نخل» ، والأحسن إلحاقها.

والثالث المركب :

وهو من إحدى عشر ، إلى تسعه عشر ، وحكمه : أن يبقى النيف على ما كان عليه من تذكير أو تأنيث ، إلا أنّک تبنى من واحد أحدا ، ومن واحده إحدى.

وقد يجوز أن تبقيهما على لفظيهما.

وأمّا العشره ، فإنّک تلحقها التّاء فى عدد المؤنّث ، وتبقى / الشين ساكنه ، ويجوز كسرها ، وتسقطها فى عدد المذكّر ، وتبقى الشين على فتحها [وتبنى النيف مع العشره إلا فى اثنى عشر واثنتى عشره ؛ فإنک تبنى العشره ؛ لوقوعها موقع النون] (1) ، وتبقى النيف على إعرابه.

ومن العرب من يسكن العين فى عشر فى عدد المذكّر ، إلا فى اثنى عشر.

ويفسر جميع ذلک بواحد منصوب ؛ فتقول : «واحد عشر رجلا» ، و «أحد عشر رجلا» ، إلى تسعه عشر ، و «واحده عشره امرأه» ، و «إحدى عشره امرأه» ، إلى تسع عشره ، إلا أنه يجوز فى ثمانى عشره إثبات الياء ساكنه أو مفتوحه ، وحذفها ، وعلى الحذف قوله [من الكامل] :

240 - ولقد شربت ثمانيا وثمانيا

وثمان عشره واثنتين وأربعا (2)

1- سقط فى ط.

2- البيت للأعشى. الشاهد فيه قوله : «وثمان عشره» حيث كسر نون «ثمانيه» المركبه ، بعد حذف يائها ، ويجوز فتح الياء ، وسكونها إذا بقيت. ينظر : لسان العرب (ثمن) ولم أقف عليه فى ديوانه ، وهو بلا نسبه فى شرح الأشمونى 3 / 627.

ولا تجوز إضافه النيّف إلى العشره ، إلا فى ضروره ؛ نحو قوله [من الرجز] :

241 - بنت ثمانى عشره من حجّته (1)

وإذا أضفت العدد المركّب ، جاز فيه إبقاؤه على بنائه ، وأن يجعل الإعراب فى الاسم الثانى ؛ فتقول : «عندى أحد عشرک» ، بفتح الراء وضمّها.

ولا تجوز إضافه اثنى عشر ، ولا اثنتى عشره ، ولا ثنتى عشره.

والرابع : المعطوف والمعطوف عليه من واحد وعشرين إلى تسعه وتسعين ، وجميعه يفسّر بواحد منصوب ، ويكون حكم النيف والعقد فى سائر الأحكام بمنزلتهما قبل العطف (2).

وإذا اجتمع فى هذا الباب مذكّر ومؤنّث ، وأضفت العدد إلى المعدود ، بنيته على المتقدّم منهما ، فتقول : «عندى ستّه رجال ونساء» ، و «وستّ نساء ورجال» ؛ وكذلک تفعل إلى العشره ، ولا يجوز ذلک فيما دون السته (3).

1- البيت لنفيع بن طراق. وقبله : كلف من عنائه وشقوقته والشاهد فيه قوله : «ثمانى عشره» حيث أضاف «ثمانى» إلى «عشره» ، وبعض الكوفيين يجيزون إضافه النيّف إلى العشره. ينظر : الحيوان 6 / 463 ، والدرر 6 / 197 ، وشرح التصريح 2 / 275 ، والمقاصد النحويه 4 / 488 ، وبلا نسبه فى الإنصاف 1 / 309 ، وأوضح المسالک 4 / 259 ، وخزانه الأدب 6 / 430 ، 432 ، وشرح الأشمونى 3 / 627 ، ولسان العرب (شقا) ، وهمع الهوامع 2 / 149.
2- م : وقولى : «ويكون حكم النيف والعقد فى سائر الأحكام بمنزلتهما قبل العطف» أعنى : أن العقد يكون للمذكر والمؤنث بلفظ واحد كما كان قبل العقد والنيف يكون من ثلاثه إلى تسعه فى المذكر بالتاء ، وللمؤنث بغير تاء ، كما كان - أيضا - قبل ؛ فيكون واحد وأحد واثنان للمذكر ، وواحده وإحدى واثنتان وثنتان للمؤنث ؛ كما كان - أيضا - قبل ذلک ؛ فتقول : واحد وعشرون رجلا ، واثنان وعشرون غلاما ، وثلاثه وعشرون فارسا ، وواحده وعشرون جاريه ، واثنتان وعشرون امرأه ، وثلاث وعشرون جاريه. أه.
3- م : وقولى : «ولا يجوز ذلک فيما دون السته» أعنى : أنه لا يجوز أن تقول : خمسه رجال ونساء ، ولا أربعه رجال ونساء ، ولا ثلاثه رجال ونساء ؛

وسبب ذلک : أن رجالا ونساء جمعان ، وأقل ما يقع عليه الجمع ثلاثه ؛ فلذلک كان أقل ما يصدق عليه رجال ونساء : سته. أه.

وإن نصبت المعدود المختلط بعد العدد ، فإنّک فى العاقل تبنى العدد على المذكّر ، تقدّم أو تأخّر ؛ فتقول : «عندى أحد عشر عبدا وجاريه» ، و «ثلاثه عشر جاريّه وعبدا».

وفى غير العاقل تبنى على المتقدّم ، فتقول : «عندى ستّه عشر جملا وناقه» ، و «خمس عشره ناقه وجملا» و «سرت ثلاثه عشر يوما وليله» ، و «ثلاث عشره ليله ويوما».

إلا أنّ الحكم للأول ؛ إذ يصح الاستغناء عن الثانى ؛ لأنّه ليست تحتها عدد يحتوى على جمعين.

وإن أتيت بالمعدود بعد «بين» ، غلّبت فى العاقل المذكّر ، تقدّم أو تأخّر ، وفى / غيره المؤنّث تقدّم أو تأخر ؛ فتقول : «عندى أحد عشر بين رجل وامرأه» ، و «بين امرأه ورجل» ، و «سرت ثلاث عشره بين يوم وليله ، وبين ليله ويوم».

ومن ذلک قوله [من الطويل] :

242 - فطافت ثلاثا بين يوم وليله

وكان النّكير أن تضيف وتجأرا (1)

وإذا لم تذكر المعدود فى التأريخ ، فإنّ العرب تبنى العدد على الليالى دون الأيام ، وتنجرّ مع ذلک الأيام ، فتقول : «كتبت لثلاث خلون أو بقين من شهر كذا» ؛ ومن ذلک قوله [من الخفيف] :

243 - خطّ هذا الكتاب فى يوم سبت

لثلاث خلون من رمضان

والأحسن : أن يؤرّخ بالأقل ممّا مضى ، أو ممّا بقى (2) ، فإذا استوى الماضى ، والباقى ، أرّخت بأيّهما شئت ، وتعريف المضاف من الأعداد بإدخال الألف واللام على

1- البيت للنابغه الجعدى. والشاهد فيه قوله : «ثلاثا بين يوم وليله» فغلب المؤنث على المذكر ؛ لأن التمييز واقع على غير العاقل ، وجاءت «بين» فاصله بينه وبين العدد. ينظر : ديوانه ص 41 ، وأدب الكاتب ص 275 ، وإصلاح المنطق ص 298 ، وخزانه الأدب 7 / 407 ، 408 ، 411 ، 413 ، والكتاب 3 / 563 ، ولسان العرب (خمس) (ضيف) ، وبلا نسبه فى مغنى اللبيب 2 / 660.

2- م : وقولى : «والأحسن أن يؤرخ بالأقل مما مضى أو مما بقى» أعنى : أنه أحسن أن تقول : لعشر خلون ، من أن تقول : لعشرين بقين ، وحسن أن تقول لخمس عشره خلت ، أو لخمس عشره بقيت. أه.

ما أضيف إليه ؛ نحو : «ثلاثه الأثواب».

وقد حكى إدخال الألف واللام عليهما ، وتعريف المركّب بإدخالهما على الاسم الأول ؛ نحو : الأحد عشر رجلا ، وقد حكى : «الرّجل» ، على زياده الألف واللام.

وتعريف المعطوف والمعطوف عليه بإدخال الألف واللام على الاسمين ؛ نحو : «الثّلاثه والعشرين».

وتعريف المفرد ، بإدخال الألف واللام عليه ؛ نحو : «الواحد والاثنين».

* * *

والعرب تكنى عن العدد ب- «كذا» وتستفهم عنه ب- «كم» وتكثّره ب- «كأيّن» وب «كم» أيضا.

فأما «كم» ، فإن كانت استفهاميّه ، كان تمييزها مفردا منصوبا (1).

وإن كانت خبريّه ، كانت للتكثير ، ويكون تمييزها مخفوضا (2) ، ويجوز فيه الإفراد والجمع ، ويجوز حمل الخبريّه على الاستفهاميّه فى نصب التمييز خاصّه إذا فهم المعنى ؛ ومن ذلک قوله [من الكامل] :

244 - كم عمّه لک يا جرير وخاله

فدعاء قد حلبت علىّ عشارى (3)

فإنّه روى بنصب «عمّه».

وكذلک يجوز - أيضا - حمل الاستفهاميّه على الخبريّه فى خفض التمييز خاصّه وحكى من كلامهم : «على كم جذع بيتک» ، والأصل : على كم من جذع ، فحذفت من وعوّض منها على.

وكذلک لا يجوز خفض تمييزها حتى يدخل عليها حرف خفض.

1- م : [باب كنايات العدد] وقولى : «فإن كانت استفهاميه ، كان تمييزها مفردا منصوبا» مثال ذلک : قولک : كم غلاما عندک. أه.
2- م : وقولى : «وإن كانت خبريّه ، كانت للتكثير ، ويكون تمييزها مخفوضا» مثال ذلک : كم غلام لى ، وكم غلمان لى ، أى : كثير من الغلمان لى. أه.
3- البيت للفرزدق. والشاهد فيه قوله : «كم عمه» حيث رويت منصوبه حملا ل- «كم» الخبريه على الاستفهاميه فى نصب التمييز ، وفى «عمه» وجهان آخران : أحدهما : الرفع على الابتداء ، والمسوغ للابتداء بها وصفها بالجار والمجرور ، والثانى : والجر على الإضافه. ينظر : يوانه 1 / 361 ، الأشباه والنظائر 8 / 123 ، وأوضح المسالک 4 / 271 ، وخزانه الأدب 6 / 458 ، 489 ، 492 ، 493 ، 495 ، 398 ، والدرر 4 / 45 ، وشرح التصريح 2 / 280 وشرح شواهد المغنى 1 / 511 ، وشرح عمده الحافظ ص 536 ،

وشرح المفصل 4 / 133 ، والكتاب 2 / 72 ، 162 ، 166 ، ولسان العرب (عشر) ، واللمع 228 ، ومغنى اللبيب 1 / 185 ، والمقاصد النحويه 4 / 489 ، وبلا نسبه فى سر صناعه الإعراب 1 / 331 ، وشرح الأشمونى 1 / 98 ، وشرح ابن عقيل ص 116 ، ولسان العرب (كمم) ، والمقتضب 3 / 58.

ويجوز الفصل بين الاستفهاميّه وتمييزها بالظرف والمجرور ، فتقول / : «كم فى الدّار رجلا» ، و «كم عندک جاريه».

وإن فصلت بين الخبريّه وتمييزها ، التزم فيه النّصب ، ولا يجوز الخفض إلا فى ضروره ؛ نحو قوله [من الرمل] :

245 - كم بجود مقرف نال العلى

وكريم بخله قد وضعه (1)

فإنّه روى بخفض «مقرف» ونصبه ، ويجوز دخول «من» على تمييزها ، فيخفض إذ ذاک ؛ فتقول : «كم من غلام عندک». و «كم من غلام ملكت».

ويجوز - أيضا - حذف تمييزها لفهم المعنى ، فتقول : «كم مالک» ، أى : كم درهما مالک.

وكلاهما له صدر الكلام فلا يتقدمه عامل إلا الخافض (2).

ويعرف موضعهما من الإعراب بالقانون الذى تقدّم فى أسماء الشرط.

والأحسن فى الاسم الواقع فى جواب كم الاستفهاميّه : أن يكون موافقا لها فى الإعراب ؛ فتقول فى جواب من قال : كم درهما ملكت : «عشرين» ، وفى جواب من قال : كم درهما عندک : «عشرون».

ويجوز أن ترفع الجواب على كلّ حال.

وأمّا كأين ، فمعناها معنى كم الخبريّه ، إلا أن تمييزها يلزمه من ، ويجوز الفصل بينها وبينه بالجمل ؛ فتقول : «كأين جاءنى من رجل».

1- البيت لأنس بن زنيم. والشاهد فيه قوله : «مقرف» حيث وردت «كم» الخبريه مفصولا بينها وبين تمييزها وروى تمييزها «مقرف» مخفوضا وكان القياس النصب إلا أن ذلک ضروره وروى بالنصب على التمييز لقبح جره مع الفصل. ينظر : ديوانه ص 113 ، خزانه الأدب 6 / 471 ، والدرر 4 / 49 ، وشرح شواهد الشافيه ص 53 ، والمقاصد النحويه 4 / 493 ، ولعبد الله بن

كريز فى الحماسه البصريه 2 / 10 ، وبلا نسبه فى الإنصاف 1 / 303 ، والدرر 6 / 204 ، وشرح أبيات سيبويه 2 / 30 ، وشرح الأشمونى 3 / 635 ، وشرح عمده الحافظ ص 534 ، وشرح المفصل 4 / 132 ، والكتاب 2 / 167 ، والمقتصب 3 / 61 ، وهمع الهوامع 1 / 255 ، 2 / 156.
2- م : وقولى : «ولا يتقدمه عامل إلا الخافض» مثال ذلک : قولک : بكم درهم اشتريت ثوبک ، وبكم غلام مررت. أه.

وفيها لغات : يقال : «كأيّن» ، و «كاءين» ، و «كئ» نحو : كع ، و «كىء» نحو : كيع.

وأمّا «كذا» ، فإن كنيت به عن الثلاثه إلى العشره ، أو عن المائه ، أو الألف ، قلت : «كذا من الدّراهم».

وإن كنيت به عن أحد عشر إلى تسعه عشر ، قلت : «كذا وكذا درهما».

وإن كنيت به عن عشرين ، أو ثلاثين إلى تسعين ، قلت : «كذا درهما» ، وإن كنيت به عن المعطوف من واحد وعشرين إلى تسعه وتسعين ، قلت : «كذا وكذا درهما».

* * *

إذا اشتققت اسم فاعل من واحد إلى عشره ، كان المذكّر على وزن «فاعل» ، والمؤنث على وزن «فاعله» ، نحو : «حاد» ، و «حاديه» ، وكذلك إلى العشره ، إلا أنّه يجوز فى ثالث وثالثه ، لغتان ، إثبات الثاء وإبدالها ياء ، فيقال : ثالى ، وثاليه ، وعلى ذلك قوله [من الرجز] :

246 - يفديک يا زرع أبى وخالى

قد مرّ يومان وهذا الثّالى / (1)

وذلک يجوز - أيضا - فى خامس ، وخامسه ، إثبات السين وإبدالها ياء ؛ وعلى ذلک قوله [من البسيط] :

247 - مضت ثلاث سنين منذ حلّ بها

وعام حلّت وهذا التّابع الخامى (2)

ويجوز فى سادس وسادسه ، ثلاث لغات : إثبات السّين وإبدالها ياء ، فيقال : «ساد» ، و «ساديه» ، وعلى ذلک قوله [من الطويل] :

248 - بويزل عام قد أذاعت لخمسه

وتعتدّنى إن لم يق الله ساديا (3)

وإدغام الدال فيها بعد قلبها تاء ، فيقال : «سات» ، و «ساته» ؛ كما قالوا : «ست».

1- البيت : بلا نسبه فى : الدرر 6 / 224 ، سر صناعه الإعراب 764 ، وشرح الأشمونى 3 / 880 ، شرح شافيه ابن الحاجب 3 / 213 ، لسان العرب (ثلث) ، همع الهوامع 2 / 157 ، شرح المفصل 10 / 24 ، 28 ، وبعده : وأنت بالهجران لا تبالى والشاهد فيه قوله : «وهذا الثالى» يريد : وهذا الثالث فأبدل الثاء ياء.

2- البيت : للحادره (قطنه بن أوس) وقبله : كم للمنازل من شهر وأعوام بالمنحنى بين أنهار وآجام والشاهد فيه قوله : «الخامى» يريد الخامس ، فأبدل السين ياء. ينظر : لسان العرب (خمس) (خما) والدرر 6 / 235 ، وسر صناعه الإعراب 2 / 742 والممتع فى التصريف 1 / 369 ، وهمع الهوامع 2 / 157.
3- البيت : بلا نسبه فى : سر صناعه الإعراب 2 / 741 ، شرح شواهد الشافيه ص 447 ولسان العرب (ذيع). الشاهد : قوله : «ساديا» يريد : سادسا فقلب السين ياء.

فحاد وحاديه ، لم يستعملا إلا فيما زاد على عشره.

وأمّا واحد وواحده ، فصفتان من : وحد يحد ، إذا انفردا أو ليستا من هذا الباب ، ولا تجوز إضافتهما ، وما عدا ذلک يجوز إضافته إلى العدد الذى أخذ منه ، وإلى خلافه ، فيقال : ثالث ثلاثه ، وثالث اثنين ؛ وكذلک باقيها ، إلا ثانيا وثانيه ، فإنّهما لا يضافان إلا إلى العدد الذى أخذ منه ، فيقال : ثانى اثنين ، وثانيه اثنتين ، ولا يجوز : ثانى واحد ، ولا ثانيه واحده.

فإذا أضيف إلى الموافق ، لم يعمل ، ويعرف بالإضافه (1) ؛ وإن أضيف إلى المخالف ، جرى مجرى اسم الفاعل المأخوذ من الفعل فى جميع أحواله ؛ فيعمل بمعنى الحال والاستقبال ، ولا يعمل بمعنى الماضى ، إلا إذا دخلت عليه الألف واللام (2) ؛ نحو : «هذا الرّابع ثلاثه أمس».

وأمّا العدد من أحد عشر إلى تسعه عشر ، فإنّک تبنى اسم الفاعل من النّيّف على فاعل ، للمذكّر ، وفاعله للمؤنّث ، ويكون اسم الفاعل مبنيا مع العشره ؛ كما كان النيّف ؛ فتقول : حادى عشر ، وحاديه عشره ، وكذلک إلى تسعه عشر.

فإن أضفته إلى العدد الموافق ، قلت : «ثالث عشر ثلاثه عشر» ، وإن شئت حذفت «عشر» الأول ؛ لدلاله «عشر» المتأخّر عليه.

ويعرب اسم الفاعل لزوال موجب بنائه ، وهو أجود الوجوه ؛ فتقول : «هذا ثالث ثلاثه عشر».

وإن شئت حذفت - أيضا - ثلاثه ؛ لدلاله ثالث عليها ، وأعربت ثالثا ؛ لزوال موجب بنائه ، وأبقيت «عشر» مبنيّا ، لأنّک نويت المحذوف ؛ فقلت : «هذا ثالث عشر».

1- م : باب اسم الفاعل المشتق من العدد قولى : «فإن أضيف إلى الموافق ، لم يعمل ويعرف بالإضافه» أعنى : أنک تقول : مررت بزيد ثالث الثلاثه ، فتصف به المعرفه ؛ لأنه تعرّف بإضافته إلى المعرفه ، ولا يجوز إعماله فيما بعده ، لا تقول ثالث ثلاثه ؛ فتنصب به ثلاثه. أه.

2- م : وقولى : «فيعمل بمعنى الحال والاستقبال ، ولا يعمل بمعنى الماضى إلا إذا أدخلت عليه الألف واللام» مثال ذلک : هذا الرابع ثلاثه الآن ، وهذا الخامس أربعه غدا ، وهذا الرابع ثلاثه أمس ، وهذا الخامس أربعه أمس. أه.

حكى الكسائى السواء ثالث عشر ، وهذا الوجه أقلّها استعمالا.

ومثل ذلك جائز فى الباقى.

وإن أضفته إلى المخالف ، لم يجز فيه / إلا وجهان :

أحدهما : أن تقول : «هذا ثالث عشر اثنى عشر»

والآخر : أن تحذف «عشر» المتقدّم ؛ لدلاله المتأخر عليه ، ويعرب اسم الفاعل ؛ لزوال موجب بنائه ، فتقول : «هذا ثالث اثنى عشر» ، ومثل ذلك جائز فى الباقى ، ولا يعمل اسم الفاعل المأخوذ من العدد المركّب أصلا (1) ، ولا يجوز بناء اسم الفاعل من عشرين وسائر أسماء العقود ؛ بل تقول : «هذا العشرون» ، أو «كمال العشرين».

* * *

1- م : وقولى : «ولا يعمل اسم الفاعل المأخوذ من العدد المركب أصلا» أعنى : أنه لا يجوز أن يقال : هذا ثالث اثنى عشر ، فتنون ثالثا وتنصب به اثنى عشر. أه

الإدغام ، لا يكون إلا فى مثلين [أو] متقاربين :

ذكر إدغام المثلين :

إذا التقى المثلان فى كلمتين ، فإمّا أن يكون الثانى ساكنا ، أو متحرّكا ، فإن كان ساكنا ، لم يجز الإدغام ؛ بل لا بدّ من إظهارهما ؛ نحو قولك : «اضرب ابنک»

وقد شذّت العرب فى «علماء بنو فلان» ، والأصل : على الماء ، فحذفوا الألف لالتقاء الساكنين ، ثم حذفوا أحد المثلين بعد ذلک تخفيفا ، وإن كان متحرّكا.

فإن كانا صحيحين ، فإمّا أن يكون الأوّل منهما ساكنا ، فتدغمه فى الثانى ليس إلا ؛ نحو قولک : «اضرب بكرا».

وإمّا أن يكون متحرّكا فلا يخلو إذ ذاک من أن يكون ما قبله ساكنا أو متحرّكا ، فإن كان متحرّكا ، جاز الإظهار وحذف الحركه من المثل الأول ، وإدغامه فى الثانى ؛ فتقول : «جعل لک» ، و «جعلّک».

وكلاهما حسن ، والإظهار لغه أهل الحجاز.

وأقوى ما يكون الإدغام وأحسنه إذا أدّى الإظهار إلى اجتماع خمسه أحرف متحرّكه فصاعدا (1).

وإن كان ما قبله ساكنا ، فإن كان الساكن حرف علّه ، جاز الإظهار ، وأن تحذف الحركه من المثل الأول ، وتدغمه فى الثانى ؛ نحو : «دار راشد» ، و «ثوب بكر» ، و «جيب بشر».

والإظهار فيه أحسن من الإظهار فى «جعل لک» وأشباهه.

وإن كان الساكن حرفا صحيحا ، لم يجز الإدغام ؛ نحو : اسم موسى ، وابن نوح.

1- م : باب الإدغام من كلمتين قولى : «وأقوى ما يكون الإدغام وأحسنه إذا أدى الإظهار إلى اجتماع خمسه أحرف متحركه فصاعدا» أعنى : أن الإدغام فى مثل «جعل لک» لتوالى خمسه أحرف متحركه أقوى من الإدغام فى مثل «يجعل لک». أه.

وإن كان المثلان حرفى علّه ، فإن كان الأول ساكنا : فإمّا أن يكون حرف لين ؛ فيلزم الإدغام ؛ نحو : «اخشى ياسرا» ، أو حرف مد ولين ، فلا يجوز الإدغام نحو : «يغزو واقد» ، و «اضربى ياسرا» ، وإن كان الأول متحرّكا ، فإمّا أن يكون ما قبله متحرّكا ؛ فيجوز الإظهار والإدغام ؛ نحو : «ولى يزيد» ، و «لقضو واقد».

وإمّا أن / يكون ساكنا معتلّا غير مدغم ؛ فيجوز الإظهار والإدغام ؛ نحو : «واو واقد» ، و «آى ياسين».

وإمّا أن يكون ساكنا صحيحا ، أو معتلّا مدغما ، فلا يجوز الإدغام ، نحو : «ولىّ يزيد» ، و «عدوّ واقد» ، و «ظبى يزيد» ، «غزو واقد».

* * *

ذكر إدغام المتقاربين

اعلم : أنّ التقارب بين الحرفين يكون فى المخرج ، أو فى الصّفه ، أو فى مجموعهما ، فلا بدّ من ذكر الحروف ومخارجها وصفاتها.

فحروف المعجم ، الأصول : تسعه وعشرون حرفا ، أوّلها الألف وآخرها الياء على المشهور من ترتيب حروف المعجم.

وقد تبلغ خمسه وثلاثين بفروع حسنه تلحقها ، يؤخذ بها فى القرآن وفصيح الكلام ، وهى : النون الخفيفه ، وأعنى بذلک : السّاكنه ، إذا وقع بعدها حرف من الحروف التى تخفى معها (1) ، والشين التى كالجيم ؛ نحو : أجدق فى أشدق ، والصّاد التى كالزّاى ؛ نحو : «مزدر» فى مصدر ، والهمزه المخفّفه ، وهى المجعوله بينها وبين الحرف الذى منه حركتها ، وذلک جائز فى كلّ همزه متحرّكه تكون بعد ألف ، أو بعد حركه (2) ما لم تكن مفتوحه مكسورا ما قبلها ، فتبدل ياء (3) ، أو مضموما فتبدل واوا (4).

وألف التّفخيم (5) ، وألف الإماله ، وهى كلّ ألف ينحى بها نحو الياء ، وبالفتحه التى قبلها نحو الكسره.

ولا تفعل ذلک بها إلا إذا كان قبلها كسره بحرف ؛ نحو : «عماد» ، أو بحرفين ، أوّلهما ساكن ؛ نحو : «شملال» ، أو بحرفين متحرّكين إذا كان أحدهما الهاء ، ولم تفصل بين الكسره والألف ضمّه ؛ نحو : لن يضربها ، فإن فصل

1- م : وقولى : «وأعنى بذلک الساكنه إذا وقع بعدها حرف من الحروف التى تخفى معها» مثال ذلک «منكم» و «إنفاق» وسنبين سائر الحروف التى تخفى معها. أه.
2- م : وقولى : «وذلک جائز فى كل همزه متحركه تكون بعد ألف أو بعد حركه» مثال ذلک : شاء وشأى. أه.
3- م : وقولى : «ما لم تكن مفتوحه مكسورا ما قبلها فتبدل ياء» مثال ذلک قولک : بير فى بئر. أه.
4- م : وقولى : «أو مضموما فتبدل واوا» مثال ذلک قولک : سوله فى سوله. أه.
5- م : وقولى : «والف التفخيم» أعنى بذلک : كل ألف ينحى به نحو الواو ، مثال ذلک : الصلاه. أه.

بينهما ضمّه لم تمل ، نحو : «يضربها» ، أو بثلاثه أحرف ، أولها ساكن إذا كان أحدها الهاء ، ولم تفصل - أيضا - بين الكسره والألف ضمّه ، نحو قولک : «عندها» ، أو إذا كان قبلها ياء تليها ؛ نحو : «سيّال» ، أو بينهما حرف ؛ نحو : «شيبان» ، أو حرفان متحرّكان ، أحدهما الهاء ، ولم تفصل بينهما - أيضا - ضمّه ؛ نحو : «بينها» ، أو إذا كان قبلها إماله بحرف ؛ نحو : قولک : «رأيت عمادا» ، أو إذا كان بعدها كسره تليها ؛ نحو : «عابد» ، أو إذا كانت متطرّفه ثالثه فصاعدا ؛ نحو : «رمى» ، و «غزا» ، و «فتى» ، و «كيما» ، و «ملهى» ، و «موتى» ، و «حبلى» /.

وقد يتركون الإماله فى «عصا» ، ونحوها ، من الأسماء.

وإذا كانت عينا فى فعل منقلبه عن ياء ؛ نحو : «باع» ، أو عن واو مكسوره ، نحو : «خاف».

وسواء كانت الكسره فى جميع ما ذكرنا بناء أو إعرابا (1) ؛ نحو قولک : «بمالک» ، وظاهره أو مقدّره ؛ نحو : الوقف على «ماش» ، ومتّصله أو منفصله ؛ نحو قولک : «لزيد مال».

إلا أنّ الإماله لكسره البناء أقوى منها لكسره الإعراب ، وللمتّصله كائنه ما كانت ، أقوى منها للمنفصله ، وللظاهره أقوى منها للمقدّره ، وفى ما كانت الألف فيه متطرّفه رابعه فصاعدا ، أو ثالثه منقلبه عن ياء أقوى منها إذا كانت ثالثه منقلبه عن واو وإذا كانت عينا منقلبه عن ياء أقوى منها إذا كانت منقلبه عن واو مكسوره.

والإماله إمّا تكون فى الأفعال والأسماء ، إلا ما كان منها متوغّلا فى البناء غير مستقبل ؛ نحو : «ما» الاستفهاميّه ، أو الشرطيه ، أو الموصوفه ، وإذا.

وأمّا الحروف ، فلا يمال شىء منها إلا : «بلى» ، [و «لا»](2) من قولهم «إمّا لا». و «يا» فى النداء ؛ لنيابتها مناب الأفعال.

1- م : وقولى : «وسواء كانت الكسره فى ذلک بناء أو إعرابا» أعنى بقولى : بناء : ثابته ، وليست إعرابا ؛ نحو : حذام. أه.
2- سقط فى ط.

وتمنع الإماله إذا كانت لتأخّر كسره ، أو تقدّمها ، أو تقدّم «ياء» ، أو إماله سبعه أحرف ، وهى : الصّاد ، والضّاد ، والطّاء ، والظّاء ، والغين ، والخاء ، والقاف ، وذلک إذا وليت الألف قبلها ؛ نحو «غانم» ، أو كانت مكسوره أو ساكنه وقبلها كسره ، وبينهما حرف عند بعضهم ؛ نحو : «قفاف» ، و «مصباح» ، أو وليتها بعدها ، نحو : «ناظر» ، أو بينهما حرف ، نحو : «ناهض» ، أو حرفان ، نحو : «مناشيط».

وإذا كان حرف الاستعلاء منفصلا من الكلمه ، لم يمنع الإماله إلا فيما [أميل] (1) لكسره عارضه ؛ نحو قولک : «بمال قاسم» ، أو فيما أميل من الألقاب التى هى صلات للضمائر ؛ نحو : «أراد أن يضربها قبل».

وسواء كان المستعلى يلى الألف (2) أو بينهما حرف نحو قولک : «منّا فضل» ، أو حرفان ؛ نحو قولک : «أراد أن يضربها ملق» أو ثلاثه أحرف ، نحو قولک : «أراد أن يضربها بسوط».

فإن كانت الألف الممالة خلاف ما ذكر لم يؤثّر فيها المستعلى المنفصل ؛ لقوّتها فى الإماله ؛ نحو قولک : «عماد قاسم» ، بالإماله.

وأمّا الراء إذا لم تكن مكسوره ، فإنّها إذا وقعت قبل الألف تليها ، فإنّها تمنع الإماله ؛ كالمستعلى ؛ نحو : «راشد».

وإن وقعت بعدها تليها ، منعتها - أيضا - / حيث منعت المستعليه ؛ نحو قولک : «هذا حمار» ، و «رأيت حمارا» ، و «أراد أن يضربها راشد» ، و «بمال راشد».

وإن كان بينهما حرف ، منعتها عند بعضهم ؛ نحو قولک : «هذا كافر» ، وإن كانت مكسوره ، غلّبت الراء غير المكسوره أو المستعلى المتقدّم عليها ، إن وقعت بعد الألف تليها ؛ نحو : «قارب» ، و «من قرارک» بالإماله.

فإن تأخّر عنها المستعلى غلبها ، نحو قولک : هذه ناقه فارق ، وأينق مفاريق ،

1- سقط فى ط.
2- م : وقولى : «وسواء كان المستعلى يلى الألف» مثال ذلک مناضلى. أه.

ومررت بحمار قاسم ، بالنصب.

والأجود ألا يغلبها إذا كان منفصلا ، فيقال : «مررت بسفار قبل» بالإماله.

وإن فصل بينهما حرف ، غلبته عند بعضهم ؛ نحو قولک : «بقادر» ، بالإماله ، والأكثر لا يميل.

فإن وقع بعدها - أيضا - مستعل ، غلبها نحو قولک : «بقادر قبل».

ومن العرب من يقول : «بكافر» ، فيجعل الراء المكسوره تمنع الإماله إذا فصل بينها وبين الألف حرف ؛ كما تفعل المفتوحه والمضمومه.

والاعتداد بالكسره المقدّره فى الراء أقوى من الاعتداد بها فى غيرها ؛ فلذلک يقول : «بحمار» ، بالإماله فى الوقف - من يقول : «مررت بمال» ، بالفتح فى الوقف.

وقد شذّت العرب فى أليفاظ فأمالتها ، وبابها ألا تمال ؛ لعدم موجب الإماله ، وهى «الحجّاج» اسما علما ، و «النّاس» ، و «باب» ، و «مال» ، و «قاب» ، و «طلبنا» ، و «طلبنا» ، وقال بعضهم : «رأيت عرقا وضيقا» ، فأمال ولم يعتدّ بالقاف.

وقد يجرون مجرى الألف فى الإماله الفتحه ، فيميلونها إذا كان بعدها راء مكسوره تليها ؛ نحو قولک : «من البقر» ، و «خبط رياح» والصرر ، أو بينهما حرف ساكن أو مكسور ؛ نحو : «من عمرو وباشر» ، والمتّصله أقوى فى إيجاب الإماله من المنفصله (1).

فإن كان بعد الراء المكسوره حرف مستعل ، لم تجز الإماله ؛ نحو : «الشّرق».

ومن (2) العرب من يميل الفتحه للإماله بعدها إذا كان الحرف الذى قبل الألف الممالة حلقيا ، أو للكسره التى بعدها وتليها ، وإن لم تكن فى راء ، وقد قرئ : (فَإِنَّهُمْ لا يُكَذِّبُونَکَ) [الأنعام : 33] ، و (رَأى كَوْكَباً) [الأنعام : 76] ، بإماله الفاء للكسره بعدها ، وبإماله الراء لإماله الهمزه بعدها.

1- م : وقولى : «والمتصله أقوى فى إيجاب الإماله من المنفصله» أعنى : أن الإماله فى مثل ؛ من البقر ، أقوى من الإماله فى خبط رياح. أه.
2- فى ط : عن.

فإن لم يكن حلقيا ، فالإماله قبيحه ، وقد حكيت لغيّه (1).

فإن ذهبت / الكسره بالتخفيف ، أو الألف الممالة لالتقاء الساكنين ، لم تمل الفتحه ؛ نحو قوله تعالى : (رَأَى الْقَمَرَ) [الأنعام : 77] ونحو قولك : «رحمه الله» ، فى : «رحمه الله».

ومنهم من يبقى الإماله ، ولا يعتدّ بذهاب موجبها.

هذا ما لم تكن الفتحه فى حرف مضارعه ، أو ياء أو مفصولا بينها وبين كسره بياء.

فإن كانت كما ذكر ، لم تمل ؛ نحو : يعد ، وتعد ، ونعد ، وأعد ، ويزيد اسم رجل ، ومررت بغير.

وسواء كانت الكسره فى راء ، أو فى غير ذلك من الحروف (2).

وكذلك - أيضا - قد يجرون الضمّه مجرى الفتحه ، إذا كان بعدها تليها راء مكسوره ؛ نحو «من المنقر» ، و «خبط رياح» فيشمونها الكسر ، والمتصله أقوى فى ذلك من المنفصله ، ويجرون - أيضا - الواو الساكنه المضموم ما قبلها مجرى الضمّه فى ذلك ؛ فيقولون : «ابن بور» ، فيشمون الكسره فى الواو ، ويخلّصون الضمّه التى قبلها.

وقد تبلغ - أيضا - الحروف ثلاثه وأربعين حرفا ، بفروع غير مستحسنه لا توجد إلا فى لغه ضعيفه ، وهى الكاف التى كالجيم ؛ نحو : جمل ، فى كمل ، والجيم التى كالكاف ؛ نحو : «ركل» ، فى رجل ، والجيم التى كالشين ؛ نحو : «اشتمعوا» ، فى اجتمعوا ، والطاء التى كالتّاء ؛ نحو : «تال» ، فى طال ، والضّاد الضعيفه ، وهى الثّاء المقربه من الضّاد ، يقولون : «إضر ذلك» ، فى : إثر ذلك ، والصاد التى كالسين ، نحو : «سابر» ، فى صابر ، والباء التى كالفاء ، وهى

1- م : وقولى : «فإن لم يكن حلقيا ، فالإماله قبيحه ، وقد حكيت لغيه» مثال ذلك : رمى بإماله فتحه الراء ؛ لأجل إماله فتحه الميم ، وإن لم تكن الميم من حروف الحلق كما تفعل ذلك فى رأى ، وأمثاله إلا أن ذلك لغه ضعيفه. أه.

2- م : وقولى : «وسواء كانت الكسره فى راء أو فى غير ذلک من الحروف» أعنى : أنها لا تمال فتحه حرف المضارعه فى مثل يروم ؛ كما لا تمال فى مثل يغر. أه.

على ضربين :

أحدهما : لفظ الباء ، أغلب عليه من لفظ الفاء.

والآخر : بالعكس ؛ نحو : «بلج».

والظاء التى كالثاء ؛ نحو : «ثالم» ، فى : ظالم.

* * *

ص: 403

وهى ستّه عشر مخرجا (1) ، فللحلق منها ثلاثه (2) ، فأقصاها مخرجا الهمزه والألف والهاء.

فالمتوسّط منها : العين فالحاء (3) ، وأدناها إلى اللسان : الغين فالخاء (4) ، ومن أقصى اللسان فما (5) فوقه من الحنک الأعلى مخرج القاف ، ومن أسفل من موضع القاف

1- المخارج جمع مخرج ، وهو موضع خروج الحرف من الفم وفى الطيبه [من الرجز] : مخارج الحروف سبعه عشر على الّذى يختاره من اختبر قال العلامه النويرى فى شرحه عليها (1 / 271) : وهى سبعه عشر مخرجا ، وهو الصحيح ومختار المحققين كالخليل بن أحمد ، ومكى بن أبى طالب ، والهذلى ، وابن شريح ، وغيرهم ، وهو الذى أثبته ابن سينا فى كتاب أفرده فى المخارج. وقال سيبويه وكثير من القراء والنحاه : هى سته عشر خاصّه ، فأسقطوا مخرج حروف المد ، وجعلوا مخرج الألف من أقصى الحلق ، والواو والياء من مخرج المتحركتين. وقال قطرب والفراء والجرمى : هى أربعه عشر ، فجعلوا النون واللام والراء من مخرج واحد. واعلم أن مخارج الحروف دائره على ثلاث : الحلق والفم والشفه ، هذا عند سيبويه وصرح به ، وأمّا عند الخليل فيمكن أن يقال : أربع ، فيزاد الجوف. فائده : يتبيّن مخرج الحرف بأن تنطق قبله بهمزه وتسكنه ؛ والله تعالى أعلم.
2- الأول : الألف ، والثانى : الواو الساكنه المضموم ما قبلها ، والثالث : الياء الساكنه المكسور ما قبلها ، وتسمى هذه الثلاثه حروف المد والحروف الهوائيه والجوفيه. قال الخليل : ونسبن إلى الجوف ؛ لأنه آخر انقطاع مخرجهن. قال : وزاد الخليل فيهن الهمزه. قال : لأن مخرجها الصّدر وهو متصل بالجوف ؛ والله أعلم. وأمكن الثلاثه عند الجمهور : الألف ، وقال ابن الفحام : أمكنهن فى المد الواو ، ثم الياء ، ثم الألف. والجمهور على أن الفتحه من الألف ، والضمه من الواو ، والكسره من الياء ، والحروف عند هؤلاء قبل الحركات. وقيل : بالعكس ، وقيل : ليس كل منهما مأخوذا من الآخر. قلت : وهذا هو الصحيح لأن الحركه عرض لازم للحرف المتحرک لا يوجد الّا به فليس أحدهما أسبق من الآخر ، ولا متولدا منه لأنه متى فرض متحركا لا يمكن النطق به إلا مع حركته والله أعلم. وتسمى أيضا الحروف الخفيه ، وكذا الهاء وسميت خفيه ، لأنها تخفى فى اللفظ ولخفائها قويت

الهاء بالصله والثلاثه بالمد عند الهمزه ؛ قاله النويرى فى شرح الطيبه 1 / 273 ، 274.
3- فى ط : والحاء.
4- فى ط : فالحاء.
5- فى أ: وما.

قليلا وما يليه من الحنک الأعلى مخرج الكاف (1) ، ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنک الأعلى مخرج الجيم والشين والياء (2) ، ومن بين أول حافّه اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضّاد ، وتتكلّف من الجانبين الأيمن والأيسر (3) / ، ومن أدنى حافه اللسان إلى منتهى طرفه بينها وبين ما يليها من الحنک الأعلى مما فويق الضّاحک (4) والنّاب والرباعيه والثّنيّه مخرج اللام ، ومن طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثّنايا مخرج النون ، ومن مخرج النون ، غير أنّه أدخل فى ظهر اللسان قليلا لانحرافه إلى اللام مخرج الراء (5) ، ومن بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء والذال والتاء (6) ،

1- القاف والكاف يسمى كل منهما لهويّا ، نسبه إلى اللهاه ، وهى بين الفم والحلق : ومنهم من يقول : فى الكاف أقصى اللسان وما فوقه من الحنک ممّا يلى مخرج القاف. قال ابن الحاجب : وهو قريب ، لأن هذا الحرف قد يوجد على كل من الأمرين حسب اختلاف الأشخاص مع سلامه الذوق فعبر كل على حسب وجدانه. ينظر شرح طيبه النشر 1 / 277.
2- وقال المهدوى : الشين تلى الكاف ثم الجيم ثم الياء ، ومراده الياء غير المديه ، وأمّا هى فتقدمت فى الجوفيه ، وهذه الثلاثه هى الشجريه ، لخروجها من شجر الفم وهو منفتح ما بين اللحيين ، وشجر الحنک ما يقابل طرف اللسان ، وقال الخليل : الشجر مفرج الفم ؛ أى : منفتحه ، وقال غيره : هو مجتمع اللحيين عند العنفقه.
3- ويدل كلام سيبويه على ذلک. وقال الخليل : هى شجريه أيضا ؛ يريد من مخرج تلک الثلاثه والشّجر عنده مخرج الفم أى : منفتحه ، وقال غيره : هو مجمع اللحيين عند العنفقه ، فلذلک لم تكن الضاد منه ، وقيل : إن عمر رضى الله عنه كان يخرجها من الجانبين ، ومنهم من يجعل مخرجها قبل مخرج الثلاثه.
4- قال ابن الحاجب : كان ينبغى أن يقال : فويق الثنايا ، إلّا أن سيبويه ذكر ذلک فلذلک عددوا ، وإلا فليس فى الحقيقه فوق ذلک ، لأن مخرج النون يلى مخرجها ، وهو فوق الثنايا ؛ وأطال فى ذلک ، فانظره. وقال أيضا : وليس ثمّ إلا ثنيتان ، وإنما جمعوهما لأن لفظ الجمع أخف وإلا فالقياس أطراف الثنيتين.
5- اللام والنون والراء يقال لها : الذلقيه ، نسبه إلى موضع مخرجها وهو طرف اللسان ؛ لأن طرف الشىء ذلقه ، وقال الفراء وقطرب والجرمى

وابن كيسان : الثلاثه من مخرج واحد وهو طرف اللسان.
6- قال ابن الحاجب : قوله : «وأصول الثنايا» ليس بحتم ، بل قد يكون من بعد أصولها قليلا مع سلامه الطبع ، وزاد بعضهم : «مصعدا إلى جهه الحنک» ويقال لهذه الثلاثه : النطعيه لأنها تخرج من نطع الغار الأعلى وهو سطحه.

ومن بين طرف اللسان وفويق الثنايا مخرج الصاد والزّاى والسين (1) ، ومن [باطن الشفه السفلى](2) وأطراف الثنايا العليا مخرج الفاء ، ومن بين الشّفتين مخرج الباء والميم والواو ، ومن الخياشيم مخرج النون الخفيّه.

وهذه الحروف تنقسم إلى : مهموس (3) ، يجمعها : [قولک](4) : «ستشحثک خصفه».

ومجهور ، وهو سائر الحروف.

والمجهور : حرف أشبع الاعتماد عليه فى موضعه ، فمنع النّفس أن يجرى معه حتى ينقضى (5) الاعتماد ، والمهموس ضدّه ، غير أن الميم والنون من المجهوره قد يعتمد لهما فى الفم والخياشيم فتصير فيهما غنّه.

وتنقسم - أيضا - إلى شديده ورخوه (6) وبينهما.

فالشديده : يجمعها قولک : «أجدتّ طبقک» والتى بينهما «لم يرعونا».

والرخوه : سائر الحروف.

والشّديد : حرف يمتنع الصّوت أن يجرى فيه لانحصاره (7). والرخو ضدّه ، والذى بينهما لا يجرى الصوت فى موضعه عند الوقف ، بل تعرض له أعراض وتوجب خروج الصوت باتصاله بغير موضعه.

فأمّا العين فتصل إلى الترديد فيها ؛ لشبهها بالحاء ؛ كأنّ صوتها ينسلّ إليها.

1- وهذه عباره سيبويه.
2- فى ط : بين طرف اللسان.
3- الهمس لغه : الصوت الخفى ، ومنه قول أبى زيد فى صفه الأسد : [من الوافر] فباتوا يدلجون وبات يسرى بصير بالدّجى هاد هموس فسميت بذلک لضعف الصوت بها حين جرى النفس معها فلم يقو التصويت معها قوته فى المجهوره ، فصار فى التصويت بها نوع خفاء [والخاء المعجمه والصاد المهمله] أقوى ممّا عداهما وإذا منع الحرف النفس أن يجرى معه كان مجهورا.
4- سقط فى أ.

5- فى أ: يقضى.
6- فى أ: شديد ورخو.
7- فى أ: لانحساره.

وأمّا اللام : فإنّ الصوت يمتدّ فيها ؛ لأنّ ناحيتى مستدقّ اللسان تتجافيان ؛ فيخرج الصوت منهما ، ولا يخرج من موضع اللام ؛ لأنّ طرف اللسان لا يتجافى.

وأمّا الميم والنون : فيجرى معهما الصوت فى الأنف (1) ؛ لأنّ الغنّه صوت ولا يجرى فى الفم ؛ لأنّ اللسان لازم لموضع الحرف.

وأمّا الراء : فللتكرار الذى فيها ، قد (2) يتجافى اللسان بعض تجاف ؛ فيجرى معه الصوت.

وأمّا الياء والواو والألف : فلأن مخرجها اتّسع بهواء الصوت ؛ فلها أصوات / فى غير موضعها من الفم.

وتنقسم - أيضا - إلى : مطبق ومنفتح.

فالمطبق أربعه أحرف : الطاء ، والظاء ، والصاد ، والضاد (3).

والمنفتح (4) : سائر الحروف.

والإطباق : أن ترفع ظهر لسانک إلى الحنک الأعلى مطبقا له ، والانفتاح ضدّ ذلک.

وتنقسم أيضا : إلى مستعل ومنخفض ، فالمستعليه (5) : المطبقه مع الخاء والغين والقاف.

والمنخفضه : سائر الحروف.

1- فى ط : الألف.
2- فى ط : وقد.
3- قال فى الطيبه 1 / 292 : وصاد ضاد طاء ظاء مطبقه ..... قال الشيرازى : ولو لا الإطباق لصارت الطاء دالا والظاء ذالا والصاد سينا ؛ لأنه ليس بينهما فرق إلا بالإطباق ، ولخرجت الضاد من الكلام.
4- الانفتاح فى اللغه : الافتراق ، واصطلاحا : تجافى كل من الطائفتين ، أى : طائفتى اللسان والحنک عن الأخرى ، حتى يخرج الريح عند النطق

بالحرف. ينظر : نهايه القول المفيد فى علم التجويد : 51.
5- المستعليه سبعه أحرف يجمعها قولک : «ضغط قظ خص» ، سمّيت مستعليه لاستعلائها فى الحنک ، وما عداهن من الحروف فمستفل.

والاستعلاء : تصعّد اللسان إلى الحنک الأعلى ؛ انطبق أو لم ينطبق ، والانخفاض : ضدّ ذلک.

وتنقسم - أيضا - إلى مكرر ، وهو الراء ، وغير مكرّر ، وهو سائر الحروف.

[و] أعنى بالتكرار : تعثّر طرف اللسان فيها عند الوقف.

وتنقسم - أيضا - إلى : أغنّ وهو الميم والنون ، وغير أغنّ وهو سائرها ، والغنّه : صوت فى الخياشيم.

فهذه جمله الصفات المؤثره فى الإدغام (1).

* * *

1- الإدغام لغه : الإدخال ، ومنه : أدغم الفرس اللجام ، إذا أدخله فى فيه. والإدغام : أن تصل حرفا ساكنا بحرف متحرک فتصيّرهما حرفا واحدا مشدّدا يرتفع اللسان عنه ارتفاعه واحده ، ويكون بوزن حرفين ، وإنّما يدغم الحرفان أحدهما فى الآخر إذا كانا متكافئين وكان المدغم أنقص مزيّه من المدغم فيه ، ولا يدغم الأزيد فى الأنقص ، نحو الضاد ، لا تدغم فى غيرها ، وإن قاربها من أجل الاستطاله التى فيها والجهر والاستعلاء ، وكذلک الشين والميم والفاء والراء والواو والياء وما أشبههن ، لا يدغمن فيما قاربهن للتفشى الذى فى الشين ، والتكرير الذى فى الراء ، والمدّ الذى فى الواو والياء لأنهن لو أدغمن لاختللن لذهاب الزياده التى فيهن وذهابه ، وإنّما يدغم الحرف الزائد فى مثله ولا يدغم فيما قاربه ، وقد أدغم أبو عمرو الراء فى اللام ، وأدغم الكسائى الفاء فى الباء. فإذا كان أصل الإدغام إنّما هو لتقارب الحروف فى المخارج وامتناع الإدغام لتباعدها وكان للأزيد مزيه من الحروف - لا يدغم فى الأنقص ، وإنما يدغم الأنقص فى الأزيد. ينظر شرح الهدايه فى توجيه القراءات 1 / 74 - 75.

ذكر حروف الحلق

أمّا الألف والهمزه : فلا يدغمان فى شىء ، ولا يدغم فيهما [شىء](1).

وأمّا الهاء : فإذا اجتمعت مع الحاء ، فإن تقدّمت عليها ، جاز البيان ، وهو الأحسن ، وقلب الهاء حاء وإدغامها فى الحاء ، فتقول : اجبه حاتما ، واجبه حّاتما.

فإن تقدّمت عليها الحاء ، فالبيان ، ولا يجوز الإدغام حتى تحول الهاء حاء ، فتقول : «امدح حلالا» ، تريد : امدح هلالا ، وهو قليل.

وإن اجتمعت مع العين ، فالبيان ، تقدّمت عليها أو تأخرت ، ولا يجوز الإدغام ، إلا أن تقلبهما حاءين ، وتدغم إحداهما فى الأخرى ، فتقول : «اجبحّتبه» ، تريد : اجبه عتبه.

وأما العين : فإذا اجتمعت مع الحاء ، فإذا (2) تقدّمت عليها ، كنت بالخيار إن شئت ، أدغمت ، فقلبت العين حاء ؛ نحو : «اقطع حملا» ، وإن شئت لم تدغم.

وإن تقدمت الحاء ، فالبيان ، ولا يجوز الإدغام إلا أن تقلب العين حاء ، وتدغم الحاء فى الحاء ، فتقول : امدحّتبه ، تريد : امدح عتبه.

وأمّا الغين مع الخاء : فإنه يجوز فيها البيان والإدغام ، كيفما اجتمعتا ؛ فتقول : اسلخ غّنما وادمغ خّلفا.

[و] لا يجوز إدغام واحد من الحاء والهاء والعين فى الغين والخاء ، ولا إدغامهما فيها.

* * *

1- سقط فى ط.
2- فى أ: فإن.

فأولها ممّا يلى الحلق كما تقدّم :

الكاف والقاف ، وكلّ واحد منهما يدغم فى صاحبه ؛ فتقول : «الحق كّلده» و «انهک قّطنا».

وإن شئت بيّنت ، إلّا أنّ البيان فى : انهک قطنا ، وأمثاله - أحسن من الإدغام ، ولا يجوز إدغام القاف والكاف فى غيرهما ، ولا إدغام غيرهما فيهما.

ثم الجيم والشين والياء :

أما الجيم : فإنها تدغم فى الشين خاصه ، فتقول : «أخرج شّيئا» ، ويجوز البيان ، وكلاهما حسن.

وتدغم فيها ستّه أحرف : الطاء ، والدال ، والتاء ، والظاء ، والذال ، والثاء ؛ نحو : «لم يربط جّملا» ، و «قد جعل» ، [و] (وَجَبَتْ جُنُوبُها ...) [الحج : 36] ، و «احفظ جّابرا» و «انبذ جّعفرا» ، و «ابعث جّامعا».

والبيان فى جميع ذلک أحسن ، وإذا أدغمت الطاء والظاء فى الجيم ، فالأحسن أن تبقى الإطباق ، ويجوز إذهابه.

وأمّا الشين : فإنّها لا تدغم فى شىء ، وتدغم فيها الجيم ؛ كما تقدم. والطاء والظاء والذال والتاء والدّال والثّاء واللام ؛ نحو قولک : لم يربط شبثا ، وقد شّاء ، وأنبتت شثّا ، واحفظ شّيئا ، وانبذ شّرابا ، وابعث شّافعا ، واجعل شّيئا ، والبيان فى جميع ذلک عربىّ جيّد.

وأمّا الياء : فلا تدغم إلا فى الواو خاصه بشرط أن يكونا فى كلمه واحده (1) على ما نبيّن بعده ، ولا يدغم فيها إلا النون ؛ نحو : (مَنْ يُؤْمِنُ) [التوبه : 99].

ثم الضاد ، ولا تدغم إلا فى الطاء ، إذا كانت معها فى كلمه واحده ؛ نحو ما حكى من قولهم : مطّجع فى : مضطجع ، ولا يقاس عليه ، وتدغم فيها الطاء والدال والتاء

1- م : باب أحكام المتقاربات فى الإدغام قولى : «وأما الياء فلا تدغم إلا فى الواو خاصّه ؛ بشرط أن يكونا فى كلمه واحده» مثال ذلک : سيّد ، الأصل : سيود لأنه من ساد يسود انقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء. أه.

والظاء والذال والثاء واللام ؛ نحو قولک : هل ضّلّ زيد؟ ، وابعث ضّرمه ، وضجّت ضّجّه ؛ قال [من الرجز] :

249- ثار فضجّضّجّه ركائبه (1)

و «اضبط ضّرمه» ، و «احفظ ضّرمه» ، و «خذ ضّرمه» ، و «قد ضّعف زيد».

والبيان فى جميع ذلک عربىّ جيد.

ثم اللام والنون والراء.

أمّا اللام : فإنّها تدغم فى ثلاثه عشر حرفا ، وهى التاء ، والثاء ، والدال ، والذال ، والسين ، والشين ، والراء ، والزاى ، والطاء ، والظاء ، والصاد ، والضاد ، والنون.

فإن كانت اللام للتعريف التزم الإدغام ، وإن كانت لغير تعريف ، جاز الإدغام ، والبيان.

والإدغام فى بعض هذه الحروف أحسن منه فى بعض ، فإدغامها فى الراء ؛ نحو : «هل رأيت؟» ، أحسن منه فى / سائرها ، ويلى ذلک فى الجوده إدغامها فى الطاء ؛ نحو : «أنل طّيبا» ، والتاء ؛ نحو : «هل تّعلم؟» ، والدال ؛ نحو : «هل دّنا زيد؟» ، والصاد ؛ نحو : «هل صّبر؟» ، والسين ؛ نحو : «هل سّمعت؟» والزاى نحو : «هل زّال الشىء؟».

ويلى ذلک فى الجوده إدغامها فى الثاء ؛ نحو : (هَلْ ثُوِّبَ ...) [المطففين : 36] ، والذال ؛ نحو : «هل ذّريت الحبّ؟» والظاء ؛ نحو : «هل ظلم؟».

ويلى ذلک فى الجوده إدغامها فى الضاد ؛ نحو : «هل ضلّ؟» ، وفى الشين ؛ نحو قول طريف (2) [من الطويل](3) :

1- البيت للقنانى. الشاهد فيه قوله : «فضجضّجه» وأصله : «فضجت ضجّه» فأدغم التاء فى الضاد. ينظر : شرح أبيات سيبويه (2 / 417) ، الممتع فى التصريف (2 / 691 ، 705).

2- طريف بن تميم العنبرى ، أبو عمرو : شاعر مقل ، من فرسان بنى تميم فى الجاهليه ، قتله أحد بنى شيبان. ينظر : سمط اللآلى / 250 ، 251 ، الأعلام 3 / 226.

3- الشاهد فيه قوله : «هشىء» حيث أدغم لام «هل» فى شين «شىء» لا تساع مخرج الشين وتفشيها واختلاطها بطرف اللسان ، واللام من حروف طرف اللسان فأدغمت فيها لذلک ، ينظر : شرح أبيات سيبويه 2 / 417 ، وشرح المفصل 10 / 141 ، 142 ، والكتاب 4 / 458 ، واللامات ص 155 ، ولسان العرب (ليق) ، (هلک) ، (فكه) ، والممتع فى التصريف 2 / 694 ، وبلا نسبه فى تخليص الشواهد ص 352 ، وسرّ صناعه الإعراب ص 348.

250 - تقول إذا استهلكت ما لا للذّه

فكيهه هشّىء بكفّيک لائق؟ (1)

يريد : هل شىء؟.

وإدغامها فى النون دون ذلک كلّه ؛ نحو : «هل ّترى زيدا؟» ، والبيان أحسن منه ، ولا يدغم فيها إلا النون.

وأمّا النون : فتدغم فى الحروف التى يجمعها «ونرمل» ؛ نحو قولک : «من لّک؟». و «من وّال» و «من ّنؤمن؟» ، «من ّرشد» ، و «من مّاء».

ويلزم الإدغام إن كانت ساكنه ، ولا يلزم إن كانت متحرّكه ؛ نحو : «ختن موسى» ، وإذا أدغمتهما فيما عدا الميم ، فإن شئت أبقيت الغنّه ، وإن شئت أذهبتها ، وتظهر عند سائر حروف الحلق (2) ، وقد تخفى مع الغين والخاء منها (3) ، وتخفى مع سائر حروف الفم إلا الباء (4). وسنبيّن حكمها.

ولا يدغم فيها إلا اللام ، وقد تقدّم ذكر ذلک.

وأمّا الراء : فلا تدغم فى شىء ، وقد حكى إدغامها فى اللام ؛ نحو : (وَيَغْفِرْ لَكُمْ) [آل عمران : 31] ، إلا أنّ ذلک شاذّ ولا يدغم فيها إلا اللام والنون ؛ وقد تقدّم ذكر ذلک.

1- م : وقولى : «وتظهر عند حروف الحلق» مثال ذلک : ينأى وينهى وينغى وينخل وينحل وينعق. أه.
2- م : وقولى : «وقد تخفى مع الخاء والغين منها» مثال ذلک : منخل ومنغل حكى فيهما الإخفاء. أه.
3- م : وقولى : «وتخفى مع سائر حروف الفم» مثال ذلک : ينفه ، ويستنكف ؛ فتخفى النون مع الفاء والكاف ، وكذلک يفعل بها مع سائر حروف الفم إلا الباء ؛ فإنها تقلب ميما إذا وقعت قبلها ، نحو : شنباء. أه.
4- م : وقولى : «ثم الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء كل واحد منها يدغم فى الخمسه الباقيه» مثال إدغام الطاء فى الخمسه الباقيه اربط دارما ، ولم تربط تميما ، واربط ثابتا ، واربط ظالما ، واربط ذئبا. ومثال إدغام الدال فى الخمسه الباقيه : قد طوى ، وقد توى ، وقد ظلم ، وقد ذكر

، وقد ثبت ، ومثال إدغام التاء فى الخمسه الباقيه : قالت طائفه ، وجاءت دّنيا ، ورأت ظلاما ، وقتلت ذئبا وأخذت ثعلبا ، ومثال إدغام الظاء فى الخمسه الباقيه : عظ تميما ، وعظ دارما ، وعظ طائفه ، وعظ ثابتا ، وعظ ذّبيان. ومثال إدغام الذال فى الخمسه الباقيه : إذ توى ، وإذ ثوى ، وإذ دنا أنشد أبو العلاء النحوى [من السريع] : عسعس حتّى لو يشاء إذ دّنا كان لنا من ضوئه مقبس [ينظر البيت لامرئ القيس فى زيادات ديوانه ص 463 ، والأضداد لابن الأنبارى ص 27 ، وبلا نسبه فى تهذيب اللغه 1 / 78 ، ولسان العرب (عسس) ، وكتاب العين 1 / 74 ، وتاج العروس (عسس) ، ومقاييس اللغه 4 / 42]. وإذ ظلم ، وإذ طال. ومثال إدغام الثاء فى الخمسه الباقيه : ابعث تميما ، وابعث دارما ، وابعث طائفه ، وابعث ذيارا ، وأبعث ظافرا. أه.

ثم الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء ، كلّ واحد منها يدغم فى الخمسه الباقيه (1) ، وتدغم الخمسه فيه وتدغم - أيضا - الستة فى الضاد والجيم والشين والصاد والزاى والسين (2) ، إلا أنّ الإدغام فى جميع ذلک إذا كان الأوّل ساكنا أحسن منه إذا كان متحرّكا.

والإدغام فى كلّ حال أحسن من البيان ، وإذا أدغمت الطاء والظاء منها فى غير مطبق مثل أن يدغم فى الدال والتاء ، فالأحسن ألا يقلبا إلى جنس ما يدغمان فيه بالجمله ؛ بل يبقى الإطباق.

وإذهاب الإطباق منهما مع ما كان من غير المطبقات أشبه بهما - أحسن من إذهابه مع ما ليس كذلک ؛ فإذهابه من الطاء إذا أدغمت فى الدال لاجتماعهما فى الشّدّه ، أو فى / الزاى لاجتماعهما فى الجهر ، أحسن من إذهابه مع التّاء ؛ لأنّها رخوه مهموسه ، ولا يدغم فيها من غيرها إلا اللام ، وقد تقدّم ذكر ذلک.

1- م : وقولى : «وتدغم - أيضا - الستة فى الصاد والجيم والشين والضاد والزاى والسين» مثال إدغام الطاء فى الضاد وأخواتها : اربط ضابئا ، ولا تربط جابرا ، أمط شرّا ، حط صابرا ، اربط زماما ، لا تربط سلمه. إدغام الدال فى الضاد وأخواتها : قد ضرب ، قد جاء ، قد شاء ، قد صاد ، قد زال ، قد ساء ومثال إدغام التاء فى الضاد وأخواتها : مقتت ضرتها ، هبت جنوب ، هبت شمال ، جاءت صبح ، أتت زينب ، أقبلت سلمى. ومثال إدغام الظاء فى الضاد وأخواتها : عظ ضابئا ، عظ جابرا ، عظ شبيبا ، عظ صابرا ، عظ زيدا ، عظ سلمه. ومثال إدغام الذال فى الضاد وأخواتها : إذ ضرب ، وإذ جعل ، وإذ شرب ، وإذ صبر ، وإذ سمع ، وإذ زال. مثال إدغام الثاء فى الضاد وأخواتها : ابعث ضابئا ، وابعث جابرا ، وابعث شفيعا ، وابعث صابرا ، وابعث زيدا ، وابعث سلمه. أه.

ثم الصاد والسين والزاى ، كلّ واحده تدغم فى الأخرى ، وسواء كان الأوّل متحركا أو ساكنا ، والإدغام أحسن من البيان ، إلا أن الإدغام إذا كان الأول ساكنا أحسن منه إذا كان متحرّكا ؛ نحو قولک : «لم يحبس صّابر» ، و «حبس صابر» ، و «لم يحبس زّيد» ، و «حبس زيد» ، و «لم يوجز سّلمه» ، و «أوجز سلمه» ، و «لم يوجز صّابر» ، و «أوجز صابر» ، و «لم يفحص زّرده» و «فحص زرده» و «لم يفحص سّالم» ، و «فحص سالم».

وإذا أدغمت الصاد فى الزاى والسين ، فالأحسن أن تبقى إطباقها ، ويجوز إسقاطه وإسقاطه مع السين أحسن منه مع الزاى وتدغم فيها من غيرها اللام ، وقد تقدّم ذلک فى فصلها ، والطاء والدّال والتاء والظاء والذال والثاء ، وقد تقدّم ذلک فى فصل الطاء وأخواتها.

ثم الفاء ولا تدغم فى شىء وتدغم فيها الباء ؛ تقول : «اذهب فى ذلک».

ثم الباء ، وهى تدغم فى الفاء كما ذكرنا ، وفى الميم ؛ نحو : «اصحب مّطرا» ، ولا يدغم فيها شىء.

ثم الميم ولا تدغم فى شىء ، وتدغم فيها النون والباء ، وقد تقدّم ذلک.

ثم الواو وهى تدغم فى الياء (1) خاصّه بشرط أن تكون معها فى كلمه واحده على ما نبيّن ، وتدغم فيها النون والياء ، وقد تقدّم ذكره.

واعلم : أنّه لا يدغم أحد المتقاربين فى الآخر فى جميع ما تقدّم ذكره إلا بشرط أن يكون الثانى منهما متحرّكا ، فإن كان ساكنا لم يجز إلا الإظهار ؛ نحو قولک : «قد اتعظ زيد» ، و «من القوم»

وقد شذّت العرب ، فحذفت النون من «بنى» إذا اجتمعت مع لام التعريف فى

1- م : وقولى : «ثم الواو ، وهى لا تدغم إلا فى الياء» مثال ذلک : طىّ ، والأصل : طوى ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء ؛ على ما نبين بعد ، إن شاء الله تعالى. أه.

أسماء القبائل بشرط أن تكون اللام ظاهره فى اللفظ ؛ نحو : «بلحارث» ، و «بلعنبر» ، و «بلهجيم» و «بلقين» ، والأصل : بنو الحارث ، وبنو العنبر ، وبنو الهجيم ، وبنو القين ، فحذفت علامه الجمع لالتقاء الساكنين ، ثم حذفت النون تخفيفا لمّا كثر الاستعمال ، فإن لم تكن اللام ظاهره ، لم يجز حذف النون تخفيفا ؛ نحو : «بنى النّجّار» ، لا يقال : «بنّجّار» /.

* * *

ص: 415

إذا التقى الساكنان من كلمتين ، فإن كان الأوّل منهما صحيحا ، حذفته إن كان النون الخفيفه اللاحقه للأفعال ؛ نحو قوله [من الخفيف] :

251 - لا تهين الفقير علّک أن تر

كع يوما والدّهر قد رفعه (1)

أى : لا تهنن.

وكذلک تحذفه إن كان التنوين (2) ، وكان الساكن الثانى الباء من «ابن» الواقع صفه بين علمين أو ما جرى مجراهما فى الشّهره ، أو بين متّفقى اللفظ ، وإن لم يكونا علمين ولا جاريين مجراهما ، وإنما حذفته ؛ لكثره الاستعمال مع التقاء الساكنين ؛ ولذلک تقول : هند بنت فلان ، فتثبت التنوين فى : هند ، على لغه من صرف ، ومن العرب من يحذف لمجرّد كثره الاستعمال ، ومن لغته ذلک يحذف التنوين من هند ، وإن كانت لغته الصّرف ، فأمّا قوله [من الرجز] :

1- البيت : للأضبط بن قريع. لا تهين الفقير : الإهانه : الإيقاع فى الهون بالضم ، والهوان بالفتح ، وهما بمعنى الذلّ والحقاره. و (علّ) بفتح اللام وكسرها : لغه فى لعلّ ، وهى هنا بمعنى عسى. والشاهد فيه قوله : «لا تهين الفقير» حيث حذف نون التوكيد الخفيفه ، والأصل «لا تهينن الفقير» لالتقاء الساكنين ، وبقيت الفتحه دليلا عليها. ينظر : الأغانى 18 / 68 ، والحماسه الشجريه 1 / 474 ، وخزانه الأدب 11 / 450 ، 452 ، والدرر 2 / 164 ، 5 / 173 ، وشرح التصريح 2 / 208 ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ص 1151 ، وشرح شواهد الشافيه ص 160 ، وشرح شواهد المغنى ص 453 ، والشعر والشعراء 1 / 390 ، والمعانى الكبير ص 495 ، والمقاصد النحويه 4 / 334 ، وبلا نسبه فى الإنصاف 1 / 221 ، وأوضح المسالک 4 / 111 ، وجواهر الأدب ص 57 ، 146 ، ورصف المبانى ص 249 ، 373 ، 374 ، وشرح الأشمونى 2 / 504 ، وشرح شافيه ابن الحاجب 2 / 32 ، وشرح ابن عقيل ص 550 ، وشرح المفصل 9 / 43 ، 44 ، ولسان العرب (قنس) (ركع) ، (هون) ، واللمع ص 278 ، ومغنى اللبيب 1 / 155 ، وهمع الهوامع 1 / 134 ، 2 / 79.

2- م : باب التقاء الساكنين قولى : «وكذلک تحذفه إن كان التنوين ...» إلى آخره مثال ذلک : هذا زيد بن عمرو ، وهذا أبو بكر بن عمرو ، وهذا زيد بن بكر. أه.

جاريه من قيس بن ثعلبه (1)

بتحريک التنوين ، فضروره ، وما عدا ذلک يحرّک بالکسر ؛ نحو قولک : احذر الله ، وبغت الأمه ، و (إِنِ امْرُؤٌ هَلَکَ ...) [النساء : 176] ، إلا أن يکون الذى يلى الساکن الثّانى مضموما ضمّه لازمه ، فإنّک تحرّک بالضم والکسر ؛ نحو قولک : ارکض ارکض ، أو يکون الساکن الأول نون «من» : فإنّک تحرّکها بالفتح إن کان الساکن الثانى لام التعريف ؛ نحو : من القوم ، والکسر قليل.

وإن کان غير لام التعريف ، حرّکت بالکسر ؛ نحو : من ابنک ، ويجوز فتحها أو يکون الساکن الأول الميم من : الم والساکن الثانى اللام الأولى من : اسم الله (2) ، فإنّک تحرّک بالفتح خاصّه.

وإن کان الأول منهما حرف علّه ، فإن کانت حرکه ما قبله من غير جنسه حرّکته بالکسر إن کان ياء ؛ نحو : اخشى الله ، وبالضّم إن کان واو جمع ؛ نحو : اخشوا القوم ، والکسر قليل ، وإن لم يکن واو جمع حرّکته بالکسر ؛ نحو : لو استطعنا ، والضم قليل ، وإن کانت حرکه ما قبله من جنسه ، حذفته ؛ نحو : يغزو القوم ، ويخشى الرّجل ، وترمى المرأه.

فأمّا ما حکاه الکوفيّون من قول بعضهم : «التقت حلقتا البطان» فشاذّ لا يلتفت إليه.

1- البيت للأغلب العجلى ، والشاهد فيه تنوين «قيس» ؛ وهو ضروره. ينظر ديوانه ص 148 ؛ وخزانه الأدب 2 / 236 ؛ والدرر 3 / 36 ؛ وشرح أبيات سيبويه 2 / 312 ؛ وشرح المفصل 2 / 6 ؛ والکتاب 3 / 506 ؛ ولسان العرب (ثعلب) ؛ وبلا نسبه فى الخصائص 2 / 491 ؛ وسر صناعه الإعراب 2 / 530 ؛ وشرح التصريح 2 / 170 ؛ وهمع الهوامع 1 / 176.
2- نحو قوله تعالى : (الم اللهُ لا إِلهَ إِلَّا هُوَ الْحَىُّ الْقَيُّومُ) [1 ، 2 : آل عمران].

الهمزه الواقعه أوّل كلمه إن كان قبلها ساكن صحيح ، فإنّک فى لغه أهل الحجاز تنقل حركتها إليه وتحذفها ؛ نحو قولک : قد عطى ، قد عطى ، من براهيم.

وإن كان الساكن حرف علّه ، فإمّا أن يكون ألفا ، فتجعل الهمزه بينها وبين الحرف الذى منه حركتها ، فتقول : هذا أحمد ، وهذا أحيمد ، وهذا إبراهيم ؛ فتجعل الهمزه فى المثال الأوّل بينها وبين الألف ، وفى الثانى بينها وبين الواو ، وفى الثالث بينها وبين الياء.

وإمّا أن يكون ياء أو واوا ، فتجعل حركه الهمزه عليهما ، وتحذف الهمزه ؛ فتقول : يغزو حمد ، ويغزو براهيم ، تغزو مّه ، وقاضى بيک ، وقاضى براهيم ، وقاضى مّه.

ومنهم من يقلبها إذا كانت مفتوحه مع الياء ياء ، ومع الواو واوا ، ويدغم أحد حرفى العلّه فى الآخر ، فيقول : أبوّ يّوب (1) : وغلامىّ بيک (2).

ومنهم من يستثقل بعد النّقل الضمه والكسره ، فى الياء والواو ، فيحذفهما ، فيقول : يغزادا ، [ويرم اخوانه] يريد : يغزو أدا ، ويرمى إخوانه ، وتحذف [الواو] والياء لالتقاء الساكنين.

وأما غير الحجازيين ، فيحقّقون الهمزه فى جميع ذلک.

* * *

1- أى فى قولنا : أبو أيوب.
2- أى فى قولنا : غلامى أبيک.

الموقوف عليه إن كان «من» فى حال الاستثبات بها فقد تقدّم حكمها فى باب الحكايه.

وإن كان غيرها : فإمّا أن يكون الوقف عليه فى حال إنكار أو تذكّر أو غير ذلک من الأحوال ، فإن كان الموقوف عليه قد تقدّمته همزه الإنكار ، فإنّه لا يخلو من أن يكون آخره متحركا أو ساكنا ، فإن كان متحرّكا ألحقته من آخره حرف مدّ ولين من جنس حركته ، فإذا قال : قام عمر ، قلت : أعمروه ، وإن قال : رأيت عمر ، قلت : أعمراه ، وإن قال : خرجت أمس ، قلت : أأمسيه.

وإن كان ساكنا ، فإن كان السّاكن ممّا يقبل الحركه ، كسرته ؛ لالتقاء الساكنين ، وكانت الزياده من جنس الكسره ، قال : قام زيد ، قلت : أزيدنيه ، وإن كان ممّا لا يقبل الحركه ؛ نحو قولک : ضربت موسى ، زدت بين علامه الإنكار وبين آخر الاسم إن ، ثمّ كسرت النون لالتقاء الساكنين / فقلت : أموسى إنيه (1)

وقد يجوز الفصل بين علامه الإنكار وبين آخر الاسم فى جميع ما تقدّم فيقال : أعمر إنيه ، وأزيد إنيه.

والإنكار فى كلام العرب على وجهين :

أحدهما : أن تنكر أن يكون الأمر على ما ذكر المتكلّم ؛ فإذا قال القائل : قام زيد ، قلت : أزيدنيه ، منكرا لقيام زيد.

والآخر : أن تنكر أن يكون رأيه على خلاف ما ذكر.

قيل لبعضهم : أتخرج إن أخصبت باديه؟ فقال : أأنا إنيه منكرا لرأى المتكلّم أن يكون على خلاف الخروج.

وإن كان قد قصد بالوقف عليه التذكّر ، ألحقته من آخره إن كان متحرّكا حرفا من جنس حركته ، فتقول : قالا ويقولو ، ومن القاصّى ، وإن كان الآخر ساكنا ، فإن كان الساكن حرف مدّ ولين مكّنت مدّه ، واستغنيت بذلک عن إلحاق العلامه (2) ، وإن

1- فى أ: التقى.
2- فى أ: علامه.

كان غير ذلک ، ألحقت العلامه ، وكسرت الساكن الذى قبلها لالتقاء الساكنين ، وتكون العلامه إذ ذاک ياء ، فتقول : هذا سيفنى ، وقدنى ، و «أل» فى الألف واللام إذا تذكّرت مثل الحارث.

وإن لم يوقف عليه فى حال تذكّر ولا إنكار.

فإمّا أن يكون معربا أو مبنيّا ، فإن كان معربا : فإمّا أن يكون مجزوما أو غير مجزوم ، فإن كان مجزوما فإنه يبقى فى الوقف على حاله قبل الوقف (1) ، إن كان جزمه بالسّكون أو بحذف النون ؛ نحو : لم يضرب ، ولم يضربا ، ولم يضربوا ، وإن كان جزمه بحذف حرف العله ، فإنّه إن كان من باب : غذا ورمى ، جاز فيه وجهان :

أحدهما : إسكان الآخر.

والآخر : إلحاق هاء السكت ؛ فتقول : لم يغز ، ولم يخش ، ولم يرم ، ولم يغزه ، ولم يرمه ، ولم يخشه.

وإن كان من باب : وقى ، لم يجز فيه إلا إلحاق الهاء ؛ نحو : لم يقه.

وإن كان غير مجزوم ، فإنّک تقف منه على المثنى والجمع الذى على حدّ التثنيه ، كما تقف على المبنى المكسور الآخر أو المفتوحه ، وسيبينّ.

وما عدا ذلک إن كانت فيه تاء التأنيث أبدلتها فى الوقف هاء ساكنه فى الرفع والنّصب والخفض ، منوّنه كانت أو غير منوّنه ؛ نحو (2) : تمره / وفاطمه.

ويجوز إقرارها ساكنه فى الأحوال الثلاثه (3) ، وبعض المقرين لها إذا كان الاسم الذى

1- فى ط : الوقت.
2- فى ط : ونحو.
3- م : باب الوقف قولى : «ويجوز إقرارها ساكنه فى الأحوال الثلاثه» من ذلک قوله : [من الرجز] باتت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرّه أن تدعى أمت [البيت لأبى النجم الراجز فى الدرر 6 / 230 ، وشرح التصريح

2 / 344 ، ولسان العرب (ما) ؛ ومجالس ثعلب 1 / 326 ، وبلا نسبه فى الأشباه والنظائر 1 / 113 ، وأوضح المسالک 4 / 348 ، وخزانه الأدب 4 / 177 ، 7 / 333 ، والخصائص 1 / 304 ، والدرر 6 / 305 ، ورصف المبانى ص 162 ، سر صناعه الإعراب 1 / 160 ، 163 ، 2 / 563 ، وشرح الأشمونى 3 / 756 ، وشرح شافيه ابن الحاجب 2 / 289 ، وشرح قطر الندى ص 325 ، وشرح المفصل 5 / 89 ، 9 / 81 ، والمقاصد النحويه 4 / 559 ، وهمع الهوامع 2 / 157 ، 209]. أه.

تكون فيه منصوبا منونا ، أبدل من التنوين ألفا (1) ؛ فيقول : تمرنا.

وأمّا التاء التى فى جمع آخر المؤنث السالم ، نحو : هندات ، فتجرى فى الوقف مجرى غيرها من الحروف الصّحاح.

فأما ما حكاه قطرب من قول بعضهم : كيف الإخوه ، والأخواه؟ ، بإبدالها هاء - فقليل جدّا.

وإن لم تكن فيه تاء التأنيث :

فإمّا أن يكون صحيح الآخر أو مهموزه أو معتلّه ، فإن كان صحيحه ؛ فإمّا أن يكون منونا أو غير منوّن :

فإن كان منوّنا : جاز فى الوقف عليه فى حال النّصب ثلاثه أوجه :

أحدها : إبدال التنوين ألفا (2).

والآخر : إبدال همزه ساكنه من الألف المبدله من التنوين (3).

والثالث : حذف التنوين وتسكين الآخر ؛ وعلى ذلک قوله : [من الخفيف]

253- شئز جنبى كأنّى مهدأ

جعل القين على الدّفّ إبر (4)

1- م : وقولى : «وبعض المقرين لها إذا كان الاسم الذى تكون فيه منصوبا منونا أبدل من التنوين ألفا ومن ذلک قوله : [من المتقارب] ..... فيا حسن شملتها شملتا [البيت بلا نسبه فى الدرر 6 / 295 ، واللسان (شمل) ، (بقم) وهمع الهوامع 2 / 205] أه.
2- م : وقولى : «أحدها إبدال التنوين ألفا» مثال ذلک : رأيت رجلا. أه.
3- م : وقولى : «والآخر إبدال همزه ساكنه من الألف المبدله من التنوين» مثال ذلک : رأيت رجلا. أه.
4- البيت : لعدى بن زيد. الشاهد فيه قوله : «إبر» والأصل : إبرا ، فحذف الشاعر الألف عند الوقف وذلک على لغه بعض العرب. ينظر : ديوانه ص

59 ، وإصلاح المنطق ص 156 ، ولسان العرب (هدأ) ، وبلا نسبه فى الخصائص 2 / 97 ، ورصف المبانى ص 35 ، وسرّ صناعه الإعراب 2 / 477 ، 676 ، وشرح المفصّل 9 / 69.

وفى حال الرفع إن كان ما قبل الآخر متحرّكا خمسه أوجه (1) : حذف التنوين ، وتسكين الآخر ، ثم الإشمام ، وهو : ضم الشّفتين من غير صوت ، ثم الرّوم ، وهو تضعيف الصوت بالحركه ، ثم إبدال التنوين واوا ، ثم تضعيف آخره وتسكينه.

وإن كان ما قبل الآخر ساكنا معتلا (2) ، جاز فيه جميع ما جاز فى المرفوع الذى قبل آخره متحرّک إلا التضعيف.

وإن كان ما قبل الآخر ساكنا صحيحا ، جاز فيه نقل الضّمّه من آخره إلى الساكن قبله ، أو تسكين الآخر ، وتحريک الساكن بحركه مثل حركه ما قبله إذا أدى النقل إلى بناء غير موجود ، فتقول : هذا بكر ، وهذا بسر ، وهذا بشر ، بكسر الشين ، ولا يجوز النقل ؛ لأنّ «فعلا» ليس من أبنيه كلامهم ويجوز فيه - أيضا - جميع ما جاز فى المرفوع الذى قبل آخره متحرک إلا التضعيف (3).

والمخفوض المنوّن (4) إن كان ما قبل آخره متحرّكا أو ساكنا صحيحا أو معتلا بمنزله المرفوع فى جميع ما ذكر ، إلا الإشمام ؛ فإنّه لا يتصوّر فى المخفوض.

وإن كان غير منوّن ، فإن المرفوع منه والمخفوض بمنزله المرفوع ، والمخفوض المنوّن (5) فى جميع ما ذكر ، إلا الإبدال ، فإنّه ليس فى آخره تنوين فتبدل منه واوا فى الرفع أو ياء فى الخفض.

1- م : وقولى : «وفى حال الرفع إن كان ما قبل الآخر متحركا خمسه أوجه ...» إلى آخره مثال السكون : قام جعفر ، ومثال الإشمام : قام جعفر ، ومثال الروم : قام جعفر ، ومثال إبدال التنوين واوا : قام جعفرو ، ومثال التضعيف : قام جعفرّ. أه.
2- م : وقولى : «وإن كان ما قبل الآخر ساكنا معتلا ...» إلى آخره ، مثال التسكين : قام زيد ، ومثال الاشمام : قام زيد ، ومثال الروم : قام زيد ، ومثال إبدال التنوين واوا : قام زيدو. أه.
3- م : وقولى : «ويجوز فيه أيضا جميع ما جاز فى المرفوع الذى قبل آخره متحرک إلا التضعيف» ومثال التسكين : قام بكر ، ومثال الإشمام : قام بكر ، ومثال الروم : قام بكر ، ومثال إبدال التنوين واوا : قام بكرو. أه.

4- م : وقولى : «والمخفوض المنون ...» إلى آخره أعنى : أنه لا يجوز فى مثل : مررت بجعفر ، ومررت ببكر ، الإشمام ، ويجوز ما عدا ذلك من الوجوه المذكوره فى حال الرفع. أه.
5- م : وقولى : «وإن كان غير منون فإن المرفوع منه والمخفوض بمنزله المرفوع والمخفوض المنون ...» إلى آخره أعنى : أنه يجوز فى الوقف على الرجل من قولك : قام الرجل ، ومررت بالرجل ، ما كان يجوز فى الوقف على «جعفر» من قولك : قام جعفر ، ومررت بجعفر ، إلا البدل ، وفى الوقف على البسر من قولك : طاب البسر ، ومررت بالبسر ، ما كان يجوز فى الوقف على «بكر» من قولك : قام بكر ، ومررت ببكر ، إلا البدل ، وإنما لم يجز البدل فى شىء من ذلك ؛ للعله التى ذكرت فى الكتاب. أه.

وأمّا المنصوب : فيجوز فيه الإسكان والرّوم خاصّه إن لم يكن ما قبل آخره متحرّكا (1) ، وهما والتضعيف إن كان ما قبله متحرّكا / (2) ، وسمع بعضهم يقول : «أعطنى أبيضّه» بإلحاق الهاء بعد التضعيف.

وإن كان مهموز الآخر :

فإن كان ما قبل الآخر ساكنا : فإمّا أن يكون حرف علّه ، أو حرفا صحيحا.

فإن كان حرف علّه ، فالوقف عليه كالوقف على نظيره من الصحيح (3).

وإن كان حرف صحّه : فإنّ الوقف عليه كالوقف على مثله من الصحيح الآخر (4) ، إلا أنّك تنقل حركه الهمزه إلى الساكن قبلها فى المرفوع والمخفوض والمنصوب غير المنوّن.

وإن أدّى ذلک إلى بناء غير موجود بخلاف الصحيح ، وتثبت الهمزه ، فتقول : هذا ردؤ ، وخبؤ ، وبطؤ ، ومررت بردئ ، وخبئ ، ومن البطئ ، ورأيت الرّدأ والخبأ ، والبطأ.

وإن شئت أبدلت (5) الهمزه فى جميع ذلک حرفا من جنس الحركه التى قبلها.

ومنهم من يسكّن الآخر ويحرّک الساكن الذى قبل الهمزه بحركه ما قبله فى جميع الأحوال ، فيقول : هو الرّدئ ورأيت الرّدئ ، ومررت بالردئ ، وهو البطؤ ، ورأيت البطؤ ، ومررت بالبطؤ.

وذلک إذا كان النقل يؤدى إلى بناء غير موجود فى حال من أحوال الاسم ؛ ألا ترى

1- م : وقولى : «وأما المنصوب ، فيجوز فيه الإسكان والروم خاصه إن لم يكن ما قبل آخره متحركا» مثال الإسكان : رأيت البسر وأدأبت السّير ، ومثال الروم : رأيت البسر وأدأبت السّير. أه.
2- م : وقولى : «وهما والتضعيف إن كان ما قبله متحركا» مثال الإسكان قولک : رأيت الرجل ، ومثال الروم قولک : رأيت الرجل ، ومثال التضعيف قولک : رأيت الرجل. أه.

3- م : وقولى : «فإن كان حرف عله فالوقف عليه كالوقف على نظيره من الصحيح» أعنى : أن الوقف على شىء وضوء فى جميع أحواله ، كالوقف على عين وعون فى جميع أحواله والوقف على برىء ووضوء ؛ كالوقف على شريف وقطوف فى جميع الأحوال. أه.
4- م : وقولى : «وإن كان حرفا صحيحا ، كان الوقف عليه كالوقف على نظيره من الصحيح» أعنى : أن الوقف على رد وحب وبط ؛ كالوقف على عدل وبكر وبسر ، إلا فيما استثنى. أه.
5- فى أ: قلبت

أنّ النقل فى : «ردئ» فى حال الرفع ، و «بطؤ» فى حاله الخفض يؤدّى إلى بناء غير موجود فى الأسماء.

فأمّا «خبؤ» وأمثاله ، فلا يكون فيه إلا الإتباع ؛ لأنّ النقل فيه لا يؤدّى إلى بناء غير موجود فى حال من الأحوال ، ومن العرب من يبدل من الهمزه فى جميع ذلک واوا فى الرفع وياء فى الخفض ، وألفا فى النّصب ؛ فيقول : هذا الوثو ، ومن الوثى ، ورأيت الوثا ، فيفتح الساكن بسبب الألف.

وإن كان ما قبل الهمزه متحركا (1) ، كان الوقف عليه كالوقف على نظيره من الصحيح إلا فى شيئين :

أحدهما : امتناع التضعيف.

والآخر : أنه يجوز لک أن تبدل من الهمزه واوا فى الرفع ، وياء فى الخفض ، وألفا فى النّصب ، فتقول : هذا الكلو ، ومررت بالكلى ، ورأيت الكلا.

هذا وقف الذين يحقّقون الهمزه.

وأمّا الذين يخفّفونها ، فإن كان ما قبلها حركه ، أبدلت منها إذا سكنت حرفا من جنس حركه ما قبلها ، فتقول : الكلا ، فى الأحوال الثلاثه بالألف ، وهذه أكمو بالواو / (2).

وإن كان ما قبلها ساكنا ، فخفّتها بحذفها وإلقاء حركتها على الساكن قبلها (3) ؛ فإنّه يلزم الحرف الذى ألقيت عليه الحركه ما يلزم غير المعتلّ من الإسكان والإشمام وروم الحركه والتضعيف والإبدال من التنوين.

وإن كان معتلّ الآخر : فإمّا أن يكون آخره ألفا أو واوا أو ياء :

1- م : وقولى : «وإن كان ما قبل الهمزه متحركا ...» إلى آخره مثال ذلک : رشأ ، الوقف عليه فى جميع الأحوال ، منونا كان أو غير منون ، كالوقف على «رجل» إلا فيما استثنى. أه.
2- زاد فى أ: وهى بالياء.
3- م : وقولى : «وإن كان ما قبلها ساكنا فخفّتها بحذفها وإلقاء حركتها على الساكن ...» إلى آخره مثال ذلک : خب ورد وبط ، فى تخفيف : خبء وردء

وبطء ، يقف عليها فى جميع الأحوال ؛ كما يقف على جعفر ، وتقف عليها إن لم تكن منونه ؛ نحو : الخب والرد والبط ، كما تقف على الرجل فى جميع الأحوال ، وقد تقدم تمثيل ذلک. أه.

فإن كان آخره ألفا ، وقفت عليه بها (1) ، إلّا أن الألف من الاسم المنصرف فى حال النّصب مبدله من التنوين ، وفى حال الرفع والخفض ألف الأصل والألف فى الوقف على غير المنوّن هى التى كانت فى الوصل (2) ، وبعض العرب يبدل منها ياء ، فيقول : أعمى ، وفتى ، وبعضهم يبدل منها واوا ، فيقول : أعمو ، وبعضهم يبدلها همزه فيقول : حبلأ.

ولا يجوز حذف الألف وتسكين ما قبلها إلّا فى ضروره ، نحو قوله [من الرمل] :

254 - .....

رهط مرجوم ورهط ابن المعل (3)

وإن كان آخره ياء أو واوا ، فإن كان ما قبلها ساكنا ؛ نحو : ظبى ، وتميمىّ ، وغزو ، فالوقف عليه كالوقف على نظيره من الصحيح (4) ، إلّا أنّ ناسا من العرب يبدلون من الياء فى الوقف إذا كانت مشدّده جيما ؛ ومن ذلک قوله [من الرجز] :

255 - .....

خالى عويف وأبو علجّ (5)

1- م : وقولى : «فإن كان آخره ألفا ، وقفت عليه بها» أعنى بالألف ، فتقول فى رحى وعصا : رحى وعصا. أه.
2- م : وقولى : «والألف فى الوقف على غير المنون هى التى كانت فى الوصل» مثال ذلک : حبلى وأعمى والعصى. أه.
3- عجز بيت للبيد بن ربيعه. وصدره : وقبيل من لكيز شاهد ..... والشاهد فيه قوله : «ابن المعل» يريد : ابن المعلّى ، فحذف الألف المقصوره وسكن ما قبلها للضروره الشعريّه ، وهذا من أقبح الضرورات. ينظر : ديوانه ص 199 ، والأشباه والنظائر 1 / 272 ، والخصائص 2 / 293 ، والدرر 6 / 245 ، وشرح شواهد الإيضاح ص 320 ، وشرح شواهد الشافيه ص 207 ، والكتاب 4 / 188 ، ولسان العرب (رجم) ، والمقاصد النحويه 4 / 548 ، والممتع فى التصريف 2 / 622 ، وبلا نسبه فى جمهره

اللغه ص 466 ، والدرر 6 / 298 ، ورصف المبانى ص 36 ، وسرّ صناعه الإعراب 2 / 522 ، 728 ، وشرح شافيه ابن الحاجب 2 / 285 ، 303 ، 308 ، والمحتسب 1 / 342 ، وهمع الهوامع 2 / 157.
4- م : وقولى : «نحو ظبى وتميمى وغزو فالوقف عليه كالوقف على نظيره من الصحيح» أعنى : أنک تقف على ظبى وغزو كما تقف على بكر ، وعلى تميمى كالذى تقف على سعيد. أه.
5- البيت بلا نسبه. فى : أوضح المسالک 4 / 372 ، وجمهره اللغه ص 42 ، 242 ، وسر صناعه الإعراب 1 / 175 ، وشرح الأشمونى 3 / 821 ، وشرح التصريح 2 / 367 ، وشرح شافيه ابن الحاجب 2 / 287 ، وشرح شواهد الشافيه ص 212 ، وشرح المفصل 9 / 74 ، 10 / 55 ، والصاحبى فى فقه اللغه ص 55 ، والكتاب 4 / 182 ، ولسان العرب (عجج) (شجر) ، والمحتسب 1 / 75 والممتع فى التصريف 1 / 353 ، والمنصف 2 / 178 ، 3 / 79. والشاهد فيه : قوله «أبو علج» أى «أبو على» وأبدلت الياء المشدده جيما ، فى الوقف ، وهى لغه بعض العرب.

وإن كان ما قبلها متحرّكا ، وكانا فى فعل ، فالوقف عليه بإثباتهما ساكنين ، نحو : يغزو ، ويرمى ، إلا ما شذّ من قولهم : لا أدر ، وما أدر ، بحذف الياء والتسكين.

وإن كانت الياء المتحرک ما قبلها آخر اسم ، فإنّ الاسم إن كان منوّنا ، وقف عليه فى الرفع والجرّ بحذف التنوين والسكون ؛ نحو قولک : هذا قاض ، ومررت بقاض.

وقوم من العرب إذا حذفوا التنوين ، ردّوا إليه المحذوف ؛ فيقولون : هذا قاضى ، ومررت بقاضى.

وفى حاله النّصب بإبدال ألف من التنوين ؛ فتقول : رأيت قاضيا.

وإن كان غير منوّن ، فالوقف عليه بإثبات الياء ؛ نحو قولک : هذا القاضى ، ومررت بالقاضى ، ورأيت القاضى.

ومنهم من يحذفها ويسكّن الآخر فى الرفع والجر ، فيقول : هذا القاض ، ومررت بالقاض.

وأكثر ما يفعل ذلک فى القوافى والفواصل ؛ نحو قوله تعالى : (الْكَبِيرُ الْمُتَعالِ) [الرعد : 9] [إلا مريا] (1) اسم الفاعل من : أرى ؛ فإنه لا يجوز فيه إلاَ إثبات الياء ، والمنادى المقبل عليه من ذلک يجرى مجرى الاسم المرفوع غير / المنوّن ، فتقول : يا قاضى ، وإن شئت : يا قاض.

وكذلک «جوار» وأمثاله فى حال الرفع والخفض بمنزله قاض فى الحالتين ، وفى النصب بمنزله القاضى فى حال النّصب.

وإن كان الموقوف عليه مبنيّا ، فإمّا أن يكون محذوفا من آخره شىء ، أو لا يكون :

1- سقط فى ط.

فإن كان : فإمّا أن يبقى بعد الحذف حرف واحد أو أزيد.

فإن بقى منه أزيد ، جاز فيه وجهان :

أحسنهما : إلحاق هاء السّكت ؛ نحو قولک : يا طلحه ، فى الوقف على لغه من رخّم ، واغزه ، وارمه ، واخشه.

والآخر السكون ؛ فتقول : يا طلح ، واغز ، وارم [واخش] (1).

ومن العرب من يلحق الهاء فى : اغز وبابه بعد ما يسكن الآخر ، ثم يحرّكه بالكسر لالتقائه ساكنا مع الهاء ، فيقول : اغزه ، بكسر الزاى.

حكى ذلک أبو الخطّاب (2) عن العرب.

وإن لم يبق منه إلا حرف واحد :

فإن كان فعلا ، لم يجز فيه إلّا إلحاق الهاء ؛ نحو قولک : قه ، وإن كان اسما ؛ نحو : ما الاستفهاميّه إذا دخل عليها خافض : فإن كان الخافض حرفا ، جاز فيه وجهان :

أحسنهما : إلحاق هاء السّكت والآخر : التّسكين ؛ فتقول : بمه ، وبم.

وإن كان اسما ، لم يجز فيه إلا إلحاق الهاء ، فتقول : مثل مه ، ومجىء مه (3).

وإن كان غير محذوف : فإمّا أن يكون آخره ساكنا أو متحرّكا :

فإن كان آخره ساكنا : فإن كان الساكن صحيحا ، أبقيته فى الوقف على ما كان عليه فى الوصل ؛ نحو : من ، وكم ، إلا أن يكون الساكن نون «إذن» ؛ فإنّک تبدل منها ألفا ، أو النون الخفيفه التى تلحق الأفعال للتأكيد ، فإنّک تبدل منها ألفا إن كان قبلها فتحه فتقول : اضربا ، وهل تضربا؟ فى الوقف على : اضربن ، وهل تضربن؟

وإن كان قبلها كسره أو ضمّه حذفتها وزدتّ ما كنت حذفته بسببها ، فتقول فى

1- سقط فى ط.
2- أبو الخطاب ، عبد الحميد بن عبد المجيد ، مولى قيس بن ثعلبه ، الأخفش الأكبر : من كبار العلماء بالعربيه. لقى الأعراب وأخذ عنهم ، وهو أول من فسّر الشعر تحت كل بيت ، وما كان الناس يعرفون ذلک قبله ، وإنما كانوا إذا فرغوا من القصيده فسروها. ينظر : بغيه الوعاه / 296 ، وإنباه الرواه 2 / 157 ، الأعلام 3 / 288.
3- فى ط زياده : أولى.

الوقف على اضربن ، وهل تضربن؟ واضربن ، وهل تضربن؟ : اضربى ، وهل تضربين ، واضربوا ، وهل تضربون؟

فترد النون التى هى علامه الرفع ؛ لزوال موجب حذفها ، وتقول فى الوقف على : اخشون : اخشوا ؛ لأنّه لم يحذف بسبب النون شئ ، فيرجع عند حذفها.

وإن كان حرف علّه : فإمّا أن يكون ياء أو واوا أو ألفا.

فإن كان ألفا ، جاز فيه إن لم يكن آخر فعل ثلاثه أوجه :

إثباته على ما كان عليه فى الوصل ؛ فتقول : يضربها ، وههنا.

وإبداله همزه ، وإلحاق هاء السكت فتقول : هاهنأه ، فأمّا إبدالهم من ألف : «هنا» هاء فى السكت ، فشاذّ لا يقاس عليه /.

قال [من الرجز] :

256 - قد وردت من أمكنه

من ههنا ومن هنه (1)

إلا أن يكون الألف علامه ندبه ، فلا يجوز إلا إلحاق هاء السكت ؛ نحو قولك : يا زيداه ، وإن كانت آخر فعل ، جاز فيها خمسه أوجه :

الثلاثه المتقدّمه وإبدالها واوا أو ياء ؛ نحو قوله [من الرجز] :

257 - تبشّرى بالرفه والماء الرّوىّ

وفرج منک قريب قد أتى (2)

وإن كان واوا أو ياء ، فإن كانا علامتى ندبه ، لزمتهما الهاء فى الوقف ، نحو قولک : «يا غلامهوه» (3) و «يا ذهاب غلامهيه (4)».

1- البيت بلا نسبه. فى : الدرر (1 / 242 ، 2 / 214) ، رصف المبانى (163) ، سر صناعه الإعراب (1 / 163) ، شرح الأشمونى (2 / 876) ، شرح شواهد الشافيه (476) ، شرح المفصل (3 / 138) ، (4 / 6 ، 9 / 81 ، 10 / 42 ، 43) ، المحتسب (1 / 277) ، الممتع فى التصريف (1 / 400) المنصف (2 / 156) ، همع الهوامع (1 / 78 ، 2 / 157). والشاهد فيه : قوله : «هنه» يريد : «هنا» فأبدل الألف هاء فى الوقف.
2- البيت بلا نسبه فى : المنصف 1 / 160 ، لسان العرب (روى) ، وتاج العروس (روى) ، والمخصص 15 / 151. والشاهد فيه قوله : «أتى» ، يريد : أتى ، فأبدل الألف ياء عند الوقف على لغه.
3- فى أ: يا غلام هوه.
4- فى أ: يا هداب غلام هيه.

وإن كانا صلتين بالضمير ، لم يجز فيهما إلا الحذف وتسكين ما قبلهما نحو : به ، وله ، ولهم ، وعليهم ، وما عدا ذلک يثبتان فيه فى الوقف ؛ نحو : ظلموا ، واخشى ، واخشوا ، إلا أن تكون الياء ضمير المتكلّم ، وقبلها كسره ؛ فإنّه يجوز لک فيها وجهان :

أحسنهما : إثباتها ، فتقول : غلامى ، وإنى.

والآخر : حذفها وتسكين ما قبلها ؛ تشبيها لها بالقاضى وأمثاله ؛ فتقول : إن وأكرمن ، قال النابغه : [من الوافر]

258 - وهم وردوا الجفار على تميم

وهم أصحاب يوم عكاظ إن (1)

يريد : إنّى.

وقد شذّوا فى : يا هذى ، فأبدلوها هاء فى الوقف ، فقالوا : هذه.

ومنهم من أجرى الوصل مجرى الوقف ، فقال : هذه قائمه ، بهاء ساكنه ؛ كما أنّ بعضهم قال فى : أفعى أفعى ، فى الوصل فأجراه مجرى الوقف ، ومنهم من يقول فى الوصل : هذهى قائمه ، بياء ساكنه بعد الهاء.

فإذا وقفت على هذه اللغه ، حذفت الياء وسكّنت ما قبلها ؛ لأنّها صله ؛ كالتى تلحق هاء الضمير فى نحو : مررت به.

وإن كان آخر المبنى متحرّكا ، فإن كان الآخر هاء الضمير ، نحو : رماه ، وغزاه ، وقفت عليه بالسكون ، ويجوز نقل حركه الضمير إلى الساكن قبله إن كان حرفا صحيحا ، فتقول : ضربته ، ومنه ، وعنه.

قال أبو النجم (2) [من الرجز] :

1- الشاهد فيه قوله : «إن» يريد : «إنى» فحذف الياء للوقف ، والروايه فى الديوان إنى ، ولا شاهد فيه. ينظر : ديوانه ص 127 ، سمط اللآلى ص

678 ، وشرح أبيات سيبويه 2 / 335 ، والكتاب 4 / 186 ، ولسان العرب (ضمن).
2- الفضل بن قدامه العجلى ، أبو النجم ، من بنى بكر بن وائل : من أكابر الرجّاز ، ومن أحسن الناس إنشادا للشعر ، نبغ فى العصر الأموى ، وكان يحضر مجالس عبد الملک بن مروان ، وولده هشام. قال أبو عمرو بن العلاء : كان ينزل سواد الكوفه ، وهو أبلغ من العجاج فى النعت. توفى سنه 130 ه. ينظر : الأغانى 10 / 150 ، سمط اللآلى 328 ، الشعر والشعراء 232 ، الأعلام 5 / 151.

- 259

فقرّبا هذا وهذا أزحله (1)

ومنهم من يسكن الهاء ، ويكسر الساكن الذى قبلها لالتقاء الساكنين ، فيقول : ضربته ، وأخذته.

وإن لم يكن الآخر هاء الضمير ، جاز فى الوقف عليه مثل ما جاز فى نظيره من العرب ، وإن شئت مع / ذلک ألحقته «هاء» السكت بيانا للحركه ، فتقول : هوه ، وهيه ، وضربتنّه.

وقد ألحقت الألف لبيان الحركه فى موضعين :

أحدهما : حيهل ، قالوا : حيهلا.

والآخر : أنا ، تقول : أن فعلت كذا فى الوصل بحذف الألف ، فإذا وقفت ، ألحقت الألف ، فقلت : أنا ؛ ومنهم من يقول : حيهله وأنه.

ومن كلامهم : «هكذا قصدى أنه» إلا أن نون أنا يلزمها البيان ، ولا يجوز إسكانها ، وقول الشاعر [من المتقارب] :

260 - فكيف أنا وانتحالى القواف

ى بعد المشيب ، كفى ذاک عارا (2)

بإثبات الألف فى الوصل من إجراء الوصل مجرى الوقف ضروره.

1- أزحله إزحالا : أبعده. قالوا : ومنه سمى زحل لبعده. الشاهد فيه : نقل حركه هاء «أزحله» إلى اللام قبلها ، ليكون أبين للهاء فى الوقف لأن مجيئها ساكنه بعد ساكن أخفى لها. ينظر الكتاب 4 / 180 ، شرح المفصل 9 / 71 ، 72.
2- البيت للأعشى. والشاهد فيه إشباع فتحه النون فى «أنا» ، أى إثبات الألف ، وليس بعدها همزه ، وذلک للضروره الشعريّه. ينظر : ديوانه ص 103 ، وتخليص الشواهد ص 103 ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ص

709 ، وشرح شواهد الإيضاح ص 273 ، ولسان العرب (نحل) ، وبلا نسبه فى رصف المبانى 14 ، 403 ، وشرح المفصل 4 / 45.

إذا التقت مع همزه من كلمه أخرى

إذا اجتمعت الهمزتان على ما ذكرنا ؛ فإنّ أهل التحقيق للهمزه الواحده يخففون إحداهما : إمّا الأولى ، وإمّا الثانيه على قياس تخفيفها لو أفردت ، ويحقّقون الأخرى فيقولون : (فَقَدْ جاءَ أَشْراطُها) [محمد : 18] بجعل الهمزه الأولى بينها وبين الألف ، وتحقق الثانيه ، أو بتحقيق الأولى ، وجعل الثانيه بينها وبين الألف.

وأمّا الذين يخفّفون الهمزه الواحده ، وهم الحجازيون ، فإنّهم يخفّفون الهمزتين على قياس تخفيف كلّ واحده منهما لو انفردت ، فيقولون : أقرى ياک السّلام ، بإبدال الأولى ياء وحذف الثانيه بعد جعل حركتها على الياء.

وسنذكر قياس تخفيف الهمزه المفرده فى موضعه إن شاء الله.

* * *

ذكر الأحكام الّتى تكون للكلم قبل تركيبها

وقد كان ينبغى أن يقدّم ذكر هذ النّوع من الأحكام على غيره إذ أحكام الشىء فى نفسه قبل أن يتركب مقدّمه على أحكامه التى تكون له فى حين التركيب.

إلا أنّ النحويين جرت عادتهم بتأخيرها لغموضها ودقّتها ، فجعل ما تقدّم من ذكر الأحكام التركيبيه توطئه لفهمها.

وهذه الأحكام منها ما / يلحق الكلم من أولها.

ومنها ما يلحقها من آخرها وبعد كمالها.

ومنها ما يلحقها فى أنفسها.

فالذى يلحقها من أولها همزه الوصل ، والذى يلحقها من آخرها علامه التثنيه وجمع السلامه وياء النّسب وتاء التّأنيث والنون الشديده والخفيفه ، والتى تلحقها فى أنفسها الأحكام التصريفيّه.

* * *

ص: 432

باب همزه الوصل

وهى كلّ همزه تثبت ابتداء ليتوصّل بها إلى النّطق بالسّاكن وتحذف درجا ، وتكون فى الاسم والفعل والحرف.

فأمّا الحرف : فلم تدخل منه إلا على لام التعريف ؛ نحو : الرّجل والغلام.

وتكون معها مفتوحه.

وأمّا الفعل : فلا توجد إلا فى ضربين منه ، الماضى والأمر ، بغير لام.

فالماضى تلحق منه اثنى عشر بناء ، وهى : انفعل ؛ كانطلق ، وافتعل ؛ كاقتدر ، وافعلّ ، كاحمرّ ، وافعالّ ؛ كاحمارّ ، وافعنلل كاقعنسس ، واحرنجم ، وافعنلى كاسلنقى ، وافعوعل كاغدودن ، وافعوّل كاعلوّط ، واستفعل كاستخرج ، وافعللّ ، كاقشعرّ ، وتفاعل وتفعلّ ، إذا أدغمت التاء منهما فيما بعدها ؛ نحو : اطّاير واطيّر ، والأصل : تطاير وتطيّر.

وتكون فى جميع ذلک مكسوره إذا بنى للفاعل ، ومضمومه إذا بنى للمفعول. والأمر بغير لام تلحق منه ما كان من مثال من الأمثله المتقدّمه الذكر (1) ، وتكون مكسوره ، أو ما كان من فعل على ثلاثه أحرف ، يكون ثانى المضارع منه ساكنا ؛ نحو : يضرب ، ويذهب ، ويقتل ، وتكون مضمومه (2) إن كان الثالث منه مضموما ضمّه لازمه ؛ نحو اضرب ، واذهب ، واقتل ، ولا يلتفت إلى كسر الثالث ولا إلى ضمّه فى : تغزين ، وترمون ، لأنّهما غير لازمين ؛ بل تقول : اغزى ، بالضّمّ ، وارموا بالكسر.

وأمّا الاسم فلا توجد (3) منه إلا فى اثنين واثنتين ، وفى اسم ، وابن ، وابنه ، وامرئ ، وامرأه ، وابنم ، واست وتثنيتهما ، وفى : ايمن الله ، فى القسم ، وفى كلّ

1- م : باب همزه الوصل قولى : «والأمر بغير لام تلحق منه ما كان من مثال من الأمثله المتقدمه الذكر» ؛ مثال ذلک : انطلق ، اقتدر ، احمر ، احمار ، اقعنسس ، اسلنق ، اغدودن ، اعلوط ، استخرج ،. اقشعر ، اطّاير ، اطّير ، قال الكسائى - رحمه الله - سمعت أعرابيا يقول : إنى لحاج إلى بيت الله أطّهّر به أطهره. أه.

2- فى ط : مكسوره.
3- فى أ: توجد وينظر.

مصدر جاء على فعل من الأفعال التى فى أوّلها همزه وصل (1) ، وتكون فى جميع ذلک مكسوره إلا فى : ايمن / ؛ فإنها لا تكون فيه إلا مفتوحه.

* * *

ص: 434

1- م : وقولى : «وفى كل مصدر جاء على فعل من الأفعال التى فى أولها همزه وصل» مثال ذلک : انطلاق احمرار اقتدار احميرار اقعنساس اسلنقاء اغديدان اعلواط استخراج اقشعرار اطّاير اطّير. أه.

التثنيه ضمّ اسم نكره إلى مثله بشرط اتفاق اللفظين والمعنيين ، أو المعنى الموجب للتّسميه ، فإذا اختلف الاسمان فى اللفظ ، لم يثنيا إلا أن يغلّب أحدهما على الآخر ، فيتفقا ؛ وذلک موقوف على السّماع ؛ نحو : العمرين فى : أبى بكر وعمر (1) ، رضى الله عنهما ، والقمرين فى : الشّمس والقمر ، والعجّاجين فى رؤبه (2) والعجّاج (3) ، والزّهدمين (4) فى : زهدم ، وكردم ، ابنى عبس.

1- عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزّى العدوى ، أبو حفص ، المدنى ، أحد فقهاء الصحابه ، ثانى الخلفاء الراشدين ، وأحد العشره المشهود لهم بالجنه ، وأول من سمّى أمير المؤمنين ، له خمسمائه وتسعه وثلاثون حديثا. شهد بدرا ، والمشاهد إلا تبوک ، وولى أمر الأمه بعد أبى بكر ، فتح فى أيامه عده أمصار. أسلم بعد أربعين رجلا ، وروى مرفوعا : «إنّ الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه» له مناقب جمّه. توفى فى آخر سنه 23 ه. ينظر : فضائل الصحابه 1 / 244 ، 245 ، الاستيعاب 3 / 1144 ، أسد الغابه 4 / 53 ، تهذيب التهذيب 7 / 438 - 441 ، الإصابه ترجمه (5736).
2- رؤبه بن عبد الله العجاج بن رؤبه التميمى السعدى ، أبو الجحاف ، أو أبو محمد : راجز من الفصحاء المشهورين ، من مخضرمى الدولتين الأمويه والعباسيه. كان أكثر مقامه فى البصره ، وأخذ عنه أعيان أهل اللغه ، وكانوا يحتجون بشعره ، ويقولون بإمامته فى اللغه ، مات فى باديه وقد أسنّ. وله ديوان رجز مطبوع ، وفى الوفيات : لما مات رؤبه قال الخليل : «دفنا الشعر واللغه والفصاحه». ينظر : الأعلام 3 / 34 ، وفيات الأعيان 1 / 187 ، والبدايه والنهايه 10 / 96 ، وخزانه الأدب 1 / 43 ، والآمدى 1 / 121 ، ولسان الميزان 2 / 464 ، والشعر والشعراء / 230 ، والعينى / 26 ، 27.
3- عبد الله بن رؤبه بن لبيد بن صخر السعدى التميمى ، أبو الشعثاء ، العجاج : راجز مجيد ، من الشعراء. ولد فى الجاهليه ، وقال الشعر فيها ، ثمّ أسلم ، وعاش إلى أيام الوليد بن عبد الملک ، ففلج وأقعد. وهو أول من دفع الرجز ، وشبهه بالقصيد ، وكان لا يهجو ، وهو والد «رؤبه» الراجز المشهور أيضا ، له «ديوان» فى مجلدين. توفى سنه : 90 ه. ينظر : شرح شواهد المغنى 18 ، الشعر والشعراء 230 ، الأعلام 4 / 86.
4- «الزهدمان : أخوان من عبس ، قال ابن الكلبى : هما زهدم وقيس ابنا حزن بن وهب بن عويمر بن رواحه بن ربيعه بن مازن بن الحارث بن قطيعه

بن عبس بن ذبيان بن بغيض. وهما اللذان أدركا حاجب بن زراره يوم جبله ليأسراه ، فغلبهما عليه مالک ذو الرقيبه القشيرى. وفيهما يقول قيس بن زهير [من الوافر] : جزانى الزهدمان جزاء سوء وكنت المرء يجزى بالكرامه وقال أبو عبيده : «هما زهدم وكردم». ينظر لسان العرب (زهدم).

وإذا اتّفقا فى اللفظ والمعنى ، أو المعنى الموجب للتّسميه وكانا نكرتين ثنّيا ؛ نحو قولک فى المتفقى اللفظ والمعنى : رجلين ، وزيدين ، وفى المتفقى اللفظ والمعنى الموجب للتسميه ، أحمرين فى : ثوب أحمر ، وحجر أحمر ، ولا يجوز العطف وترک التثنيه إلا إذا أريد به التكثير ؛ نحو قوله [من البسيط] :

261 - لو عدّ قبر وقبر كان أكرمهم

بيتا وأبعدهم عن منزل الذّام (1)

ألا ترى أنه يريد الجنس ؛ ولذلک قال : أكرمهم.

أو إذا فصل بين الاسمين بالنعت لفظا ؛ نحو قولک : مررت برجلين رجل مسلم ورجل كافر.

أو نيه نحو قولک : عندى من العبيد ألف وألف ، أى : ألف رجال وألف نساء.

ولا يجوز فيما عدا ذلک إلا فى ضروره ؛ نحو قوله [من الرجز] :

262- ليث وليث فى محلّ ضنک (2)

وقول الآخر [من الرجز] :

263- أنجب عرس جبلا وعرس (3)

1- البيت اختلف فى نسبته إلى عصام بن عبيد الزمانى ، وهمام الرقاشى. والذام : لغه فى الذّمّ بتشديد الميم. والشاهد فيه أنّ تعاطف المفردين : «قبر وقبر» لقصد التكثير ، إذ المراد : لو عدّت القبور قبرا قبرا. ولم يرد قبرين فقط ، وإنّما أراد الجنس متتابعا واحدا بعد واحد. ينظر : البيت لعصام بن عبيد الزمانى فى شرح ديوان الحماسه للمرزوقى (1122) ، ولهمّام الرقاشى فى البيان والتبيين 2 / 311 ، 3 / 302 ، 4 / 85 ، وله أو لعصام فى خزانه الأدب 7 / 473.
2- اختلف فى نسبته إلى واثله بن الأسقع وجحدر بن مالک ، وبعده : كلاهما ذو أشر ومحک أورده الكلاعى فى السيره النبويه فى وقعه «مرج الروم».

والشاهد فيه قوله : «ليث وليث» ، والقياس : ليثان ، لكنّ الشاعر أفردهما للضروره ، وفى الرجز شاهد على أنّ أصل المثنّى العطف بالواو. ينظر : البيت لهما فى خزانه الأدب 7 / 461 ، 464 ، والدرر 1 / 128 ، ولجحدر فى لسان العرب (درک) ، وبلا نسبه فى همع الهوامع 1 / 43.
3- البيت للعجاج وهو شاهد على أن ما عطف بالواو بمنزله ما جاء فى لفظ واحد ، فكأنه قال : أنجب عرسين جبلا ، ولو لا إراده ذلک : لم يجز ، لأن جبلا وصف لهما جميعا ، ومحال تقديم الصفه على الموصوف ، ينظر : ملحق ديوانه (2 / 255) ، لسان العرب (عرس) ، وتاج العروس (عرس) ، تهذيب اللغه (2 / 85) ، وبلا نسبه فى جمهره اللغه (716) ، ويروى «ولدا» بدلا من «جبلا».

وإن كانا معرفتين باقيتين على تعريفهما ، لم يثنيا ، نحو قولک : زيد وزيد ، تريد : زيد بن فلان ، وزيد بن فلان.

ومن ذلک قول الحجّاج (1) : «إنّا لله محمّد ومحمّد فى يوم» ، يعنى : ابنه وأخاه ، وفى ذلک يقول الفرزدق [من الكامل] :

264 - إنّ الرّزيّه لا رزيّه مثلها

فقدان مثل محمّد ومحمد (2)

وإن اتفق الاسمان فى اللفظ ، ولم يتّفقا فى المعنى ، ولا فى المعنى الموجب للتسميه ، فلا سبيل إلى التّثنيه ، نحو قولک : رأيت المشترى والمشترى ، تعنى بأحدهما الكوكب ، وبالآخر / قابل عقد البيع ، والاختلاف فى المعنى يكون أحد الاسمين مذكّرا ، والآخر مؤنثا غير مؤثر فى هذا الباب ، إلا أنک تغلّب المذكّر ؛ فتقول : قائمين ، فى قائم وقائمه ، وأحمرين فى أحمر وحمراء.

وقد شذّوا فقالوا : ضبعان ، فى الضّبع والضّبعان ، فغلبوا ضبعا ، وهو مؤنث ، وقد قالوا فيهما : ضبعانان ، على الأصل ؛ وذلک قليل.

والأسماء كلّها تثنّى إلا ما يسمّى ، وهو : كلّ ، وبعض ، وأسماء العدد (3) ، ما

1- الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفى ، أبو محمد : قائد ، داهيه ، سفاک ، خطيب. ولد ونشأ فى الطائف (بالحجاز) وانتقل إلى الشام فلحق بروح بن زنباع نائب عبد الملک بن مروان. فكان فى عديد شرطته ، ثم ما زال يظهر حتى قلّده عبد الملک أمر عسكره. قتل عبد الله بن الزبير ، وتولى مكه والمدينه والطائف ، ثم أضاف إليها العراق ، وبنى «واسط» وكان سفاحا سفاكا باتفاق المؤرخين ولد سنه 40 ه وتوفى سنه 95 ه. ينظر : معجم البلدان 8 / 382 ، وفيات الأعلام 1 / 123 ، الأعلام 2 / 168.
2- الشاهد فيه : قوله : «محمد ومحمد» ، حيث إنه لم يثنّهما ؛ لأنهما علمان معرفتان باقيتان على تعريفهما. ينظر : ديوانه 1 / 161 ، والدرر 6 / 74 ،

وشرح التصريح 2 / 138 ، وشرح شواهد المغنى 2 / 775 ومغنى اللبيب 2 / 356 ، وهمع الهوامع 2 / 129 ، وبلا نسبه فى الأشباه والنظائر 3 / 211.
3- م : باب التثنيه وجمع السلامه قولى : «وأسماء العدد» أعنى : أنها لا تثنّى فى الكلام ، وأما فى الضروره ، فقد ثنيت قال : [من الطويل] فلن تستطيعوا أن تزيلوا الّذى رسا لها عند عال فوق سبعين دائم [البيت للفرذدق فى ديوانه 2 / 311 ، وبلا نسبه فى تذكره النحاه ص 685 ، والدرر 1 / 127 ، وهمع الهوامع 1 / 43]. يريد : سبع سماوات ، وسبع أرضين ، فثنى ، إلا أن ذلک من الضرائر التى لا يقاس عليها. أه.

عدا مائه ، وألفا.

والأسماء المختصّه بالنّفى نحو : أحد ، وعريب.

والأسماء المتوغّله فى البناء ، وأعنى بذلک : ما لم يعرب قط ، واسم الشرط والاستفهام ، وإن كان معربا إلا فى الحكايه (1) ، وأجمع وجمعاء ، وأكتع وكتعاء ، وأبصع ، وأبتع ، وبصعاء ، وبتعاء ، عند من وكّد بهما.

والأسماء المحكيّه التى هى جمل فى الأصل نحو : تأبّط شرّا ، وأفعل من.

والأسماء المفرده فى الوجود ، وأسماء الجنس ما دامت تدلّ على الجنسيه.

والأسماء المركبه ؛ نحو : بعلبكّ ، وعمرويه ، وأسماء الفاعلين والمفعولين.

والأمثله التى تعمل عمل اسم الفاعل ، والصفه المشبّهه به ، فجميعها لا يثنّى إذا رفع ظاهرا (2) إلا فى لغه من قال : أكلونى البراغيث ، وهى ضعيفه.

وكذلک لا تثنّى التثنيه ولا جمع السلامه.

وأمّا جمع التكسير ، فلا يثنّى إلا فى ضروره أو نادر كلام ، ومن ذلک قوله [من البسيط] :

265- لأصبح القوم أوبادا ولم يجدوا

عند التّفرّق فى الهيجا ، جمالين (3)

1- م : وقولى : «واسم الشرط والاستفهام وإن كان معربا إلا فى الحكايه» أعنى : أن أيّا فى الاستفهام لا تثنى إلا فى الحكايه ؛ كقولک : أيّان لمن قال : عندى ثوبان ، وأبين لمن قال : اشتريت ثوبين ، وقد تقدّم تبيين ذلک. أه.
2- م : وقولى : «وأما أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين والصفه المشبهه باسم الفاعل واسم المفعول ، فجميعها لا يثنى إذا رفع ظاهرا» مثال ذلک : مررت برجل قائم أبواه ، ومررت برجل مضروب أبواه ، ومررت برجل كريم

أبواه ، ولا تقول : مررت برجل قائمين أبواه ، ولا مضروبين أبواه ولا كريمين أبواه إلا فى لغه من قال : أكلونى البراغيث وهى لغه ضعيفه. أه.
3- البيت : لعمرو بن العداء. قال أبو عبيد القاسم بن سلام البغدادى : استعمل معاويه بن أبى سفيان ابن أخيه عمرو بن عتبه ابن أبى سفيان على صدقات كلب ، فاعتدى عليهم ، فقال عمرو بن العداء الكلبى هذا الشعر. والشاهد فيه قوله : «جمالين» حيث ثنّى الجمع المكسّر «جمال» ، أى : قطيعين من الجمال ، وهذا جائز. ينظر : خزانه الأدب (7 / 579 ، 580) ، شواهد الإيضاح ص 560 ، ولسان العرب (وبد) و (عقل) ، وبلا نسبه فى الأشباه والنظائر 4 / 203 ، وشرح المفصل 4 / 153 ، ومجالس ثعلب 1 / 171.

والاسم المثنى إذا كان منقوص الآخر على قياس (1) ، وأعنى بذلک ما يرد إليه المحذوف فى حال النصب ؛ نحو : قاض ، وغاز ، فإنّک ترد إليه المحذوف وهو الياء ، وتلحقه ألفا ونونا فى الرفع وياء ونونا فى النّصب والخفض.

وإن كان منقوصا على غير قياس ، وهو ما عدا ذلک ، فإنّک تردّ المحذوف فى : أخ ، وأب ، وحم ، وهن ، وفم (2) ، وهو الواو وتلحق العلامتين وما عدا ذلک تلحقه العلامتين ، ولا ترد إليه شيئا إلا فى ضروره ؛ نحو قوله [من الوافر] :

266 - فلو أنّا على حجر ذبحنا

جرى الدّميان بالخبر اليقين (3)

وقول الآخر [من الكامل] :

1- م : وقولى : «والاسم المثنى إن كان منقوص الآخر على قياس ...» إلى آخره ، مثال ذلک قولک : قاضيان وداعيان. أه.
2- م : وقولى : «يرد المحذوف فى أب وأخ وحم وهن وفم» أعنى أنک تقول : أخوان وأبوان وحموان وهنوان وفموان. أه.
3- البيت : للمثقب العبدى ونسب لعلى بن بدال. والشاهد فيه قوله : «الدّميان» فى تثنيه «الدم» ، بردّ اللّام المحذوفه ، وهذا شاذ ، والقياس : «الدّمان». ينظر : البيت للمثقب العبدى فى ملحق ديوانه ص 283 ، والأزهيه ص 141 ، والمقاصد النحويّه 1 / 192 ، ولعلى بن بدال فى أمالى الزجاجى ص 20 وخزانه الأدب 1 / 267 ، وشرح شواهد الشافيه ص 112 ، وللمثقب أو لعلى بن بدال فى خزانه الأدب 7 / 482 ، 485 ، 486 ، 488 ، وبلا نسبه فى الإنصاف 1 / 357 ، وجمهره اللغه ص 686 ، 1307 ورصف المبانى ص 242 ، وسر صناعه الإعراب 1 / 395 ، وشرح الأشمونى 3 / 669 ، وشرح شافيه ابن الحاجب 2 / 64 ، وشرح شواهد الإيضاح ص 281 ، وشرح المفصل 4 / 151 ، 152 ، 5 / 84 ، 6 / 5 ، 9 / 24 ، ولسان العرب (أخا) ، و (دمى) ، والمقتضب 1 / 231 ، 2 / 238 ، 3 / 153 ، والممتع فى التصريف 2 / 624 ، والمنصف 2 / 148.

267 - يديان بيضاوان عند محلّم

قد تمنعانک أن تضام وتضهدا / (1)

وإن كان غير منقوص فإمّا أن يكون آخره ألفا أو همزه بعد ألف زائده ، أو غير ذلک.

فإن كان غير ذلک : ألحقته العلامتين من غير تغيّر (2) ، إلا لفظتين شذّتا وهما : أليه ، وخصيه ؛ قالوا فى تثنيتهما : أليان ، وخصيان ، فحذفوا التاء.

قال [من الرجز] :

268- ترتجّ ألياه ارتجاج الوطب (3)

وقال الآخر : [من الرجز]

269 - كأنّ خصييه من التّدلدل

ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل (4)

وقد قالوا : أليتان وخصيتان على الأصل.

وإن كان آخره ألفا رددتها فيما كان على ثلاثه أحرف إلى أصلها ؛ فتقول : «رحيان» ، وعصوان ، وإن جهل الأصل ردت إلى الياء فيما سمعت فيه الإماله ، فتقول فى تثنيه : بلى ، إذا سمّيت بها : بليان ، وإن لم تمل ، قلبت واوا ، فتقول فى تثنيه : على إذا سميّت بها : علوان ، وتقلبها ياء فيما زاد على الثلاثه ، فتقول : عيسيان ، وجماديان ؛ ومنه قوله [من الرجز] :

1- البيت بلا نسبه فى : خزانه الأدب 7 / 476 ، 485 ، وشرح الأشمونى 3 / 668 ، وشرح شواهد الشافيه ص 113 ، وشرح المفصل 5 / 83 ، 6 / 5 ، 10 / 56 ، ولسان العرب (يدى) والمنصف 1 / 64 ، 2 / 148. والشاهد فيه تثنيه «يد» على «يديان» ، وهذا شاذ ، والقياس «يدان» بدون ردّ اللّام المحذوفه ، لأنّ هذه اللام لا ترد عند الإضافه.

2- م : وقولى : «فإن كان على غير ذلک ، ألحقته العلامتين من غير تغيير» مثال ذلک : رجلان وقائمان. أه.
3- الشاهد فيه قوله : ألياه ، يريد : أليتاه فحذف التاء. ينظر : البيت بلا نسبه فى أدب الكاتب (410) ، جمهره اللغه (247 ، 991) ، خزانه الأدب (7 / 508 ، 525 ، 528) ، شرح شواهد الإيضاح (404) ، لسان العرب (إلا) ، المقتضب (3 / 41) ، المنصف (2 / 131) ، نوادر أبى زيد (130).
4- تقدم برقم (237).

270 - شهرى ربيع وجماديينه (1)

فأمّا قولهم : قهقران ، وضغرطان ، وهندبان ، فشاذّ لا يقاس عليه.

وإن كان فى آخره همزه بعد ألف زائده ، فإن كانت أصليه ، كقراء (2) ، فإنّک تثبتها وتلحق العلامتين ، ويجوز قلبها واوا ، وهو ضعيف.

وإن كانت زائده للتأنيث (3) ؛ نحو : حمراء ، قلبت واوا ، ويجوز قلبها ياء فى لغه لبعض بنى فزاره.

وقد شذّت العرب فى أربعه أسماء ، فحذفت الألف والهمزه ؛ وحينئذ : ألحقت العلامتين (4) ، وهى : خنفساء ، وباقلاء ، وعاشوراء ، وقرفصاء ، وإن كانت بدلا من أصل ككساء ، أو من زائد (5) للإلحاق كعلباء ، فإن شئت أثبتها ، وإن شئت قلبتها واوا أو ياء ، والأحسن : إثباتها ، ثم قلبها واوا ثم قلبها ياء ، وقلب المبدله من زائد للإلحاق أحسن من قلب المبدله من أصل واوا ، والأحسن فى نون الاثنين : أن تكون مكسوره ، وقد تفتح مع الياء ؛ نحو قوله [من الرجز] :

271 - يا ربّ خال لک من عرينه

حجّ على قليّص جوينه

1- الرجز لامرأه من فقعس وقبله : يا رب خال لک من عرينه فسوته لا تنقضى شهرينه والشاهد فيه أنّ الاسم الزائد على ثلاثه أحرف ؛ إن كان آخره ألفا قلبت ياء ؛ وهو أيضا شاهد على أن نون التثنيه قد تفتح ، على لغه كما فى شهرينه وجماديينه. ينظر : خزانه الأدب 7 / 456 ، وسر صناعه الإعراب 2 / 489 ، وشرح المفصل 4 / 142 ، والإنصاف ص 755 ، جمهره اللغه ص 1311 ، الممتع فى التصريف 2 / 609.
2- م : وقولى : «فإن كانت أصليه كقراء ...» إلى آخره ، أعنى : أنک تقول فى قراء وأمثاله : قراءان وقراوان. أه.
3- م : وقولى : «وإن كانت زائده للتأنيث» أعنى أنک تقول فى حمراء وأمثاله : حمراوان وحمرايان. أه.

4- م : وقولى : «وقد شذت العرب فى أربعه أسماء ، فحذفت الهمزه والألف ، وحينئذ : ألحقت العلامتين» أعنى أنهم قالوا : خنفسان ، وباقلان وعاشوران وقرفصان ، وكان القياس أن يقولوا : خنفساوان ، وباقلاوان وعاشوراوان وقرفصاوان. أه.
5- م : وقولى : «وإن كان بدلا من أصل ؛ ككساء ، أو زائده» إلى آخره أعنى : أنک تقول فى كساء وعلباء : كساءان وعلباءان ، وكساوان وعلباوان ، وكسايان وعلبايان ، وكذلک تفعل بأمثالهما. أه.

فعلته لا تنقضى شهرينه (1)

وقال آخر : [من الطويل]

272 - على أحوذيّين استقلّت عشيّه

فما هى إلا لمحه فتغيب (2)

هكذا رووا بفتح النون ، ولا تفتح مع الألف.

فأمّا قوله [من الرجز] :

[استعمال التثنيه بالألف على كل حال]

273- أعرف منها الأنف والعينانا (3)

فمصنوع ، ومن العرب من يستعمل التثنيه بالألف على كلّ حال ؛ ومن ذلک قوله / [من الرجز] :

274 - إنّ أباها وأبا أباها

قد بلغا فى المجد غايتاها (4)

1- تقدم برقم (270) ويروى «فسوته» بدلا من «فعلته».
2- البيت لحميد بن ثور والأحوذىّ : الخفيف فى المشى ، والعشيه : إما عشيه ما أو عشيه معينه. والشاهد فيه قوله : أحوذيّين حيث فتحت نون المثنى على لغه بعض العرب. وليس الفتح هنا ضروره ، لأنّ الكسر يصح معه الوزن. ينظر : ديوانه ص 55 ، خزانه الأدب (7 / 458) الدرر (1 / 137) ، شرح المفصل (4 / 141) ، المقاصد النحويه (1 / 177) ، وبلا نسبه فى : أوضح المسالک (1 / 63) ، تخليص الشواهد ص 79 ، جواهر الأدب ص 154 ، سر صناعه الإعراب (2 / 488) ، شرح الأشمونى (1 / 39) ، شرح التصريح (1 / 78) ، شرح ابن عقيل ص 42 ، ولسان العرب (حوذ) ، وهمع الهوامع (1 / 49). ويروى «عليهما» بدلا من «عشيه».

3- البيت لرؤبه ، وقيل : لرجل من ضبّه. والشاهد فيه قوله : والعينانا حيث فتح نون المثنى ، ونصبه بفتحه مقدره على الألف ، وذلک على لغه. ينظر : البيت لرؤبه فى ملحق ديوانه ص 187 ، ولرؤبه أو رجل من ضبّه فى الدرر (1 / 139) ، والمقاصد النحويه (1 / 184) ، ولرجل فى نوادر أبى زيد ص 15 ، وبلا نسبه فى أوضح المسالک (1 / 64) ، وتخليص الشواهد ص 80 ، وخزانه الأدب (7 / 452 ، 453 ، 456 ، 457) ، ورصف المبانى ص 24 ، وسر صناعه الإعراب 489 ، 705 ، وشرح الأشمونى (1 / 39) وشرح التصريح (1 / 78) ، وشرح ابن عقيل ص 42 ، وشرح المفصل (3 / 129 ، 4 / 64 ، 67 ، 143) ، وهمع الهوامع (1 / 49).
4- البيت لرؤبه ، ونسب لأبى النجم وأيضا لرجل من بنى الحارث ، (المجد) : الشّرف وقال العينى : المجد : الكرم ، والشاهد فيه : قوله : «قد بلغا فى المجد غايتاها» حيث استعمل المثنى «غايتاها» بالألف على لغه بعض العرب والقياس أن يستعمل بالياء فيقال : «غايتيها» لأنه فى موضع نصب. وفى البيت شاهد آخر : فى قوله : «غايتاها» - أيضا - وكان الظاهر أن يقول : قد بلغا فى المجد غايتاه ، بضمير المذكر الراجع إلى المجد ، لكنّه أنّث الضمير لتأويل المجد بالأصاله. والمراد بالغايتين الطّرفان من شرف الأبوين ، كما يقال : أصيل الطرفين. ينظر : البيت لرؤبه فى ديوانه ص 168 ، وله أو لأبى النجم فى الدرر 1 / 106 ، وشرح التصريح 1 / 65 ، وشرح شواهد المغنى 1 / 127 ، والمقاصد النحويّه 1 / 133 ، 3 / 636 ، وله أو لرجل من بنى الحارث فى خزانه الأدب 7 / 455 ، وبلا نسبه فى أسرار العربيه ص 46 ، والإنصاف ص 18 ، وأوضح المسالک 1 / 46 ، وتخليص الشواهد ص 58 ، وخزانه الأدب 4 / 105 ، 7 / 453 ، ورصف المبانى ص 24 ، 236 ، وسرّ صناعه الإعراب 2 / 705 ، وشرح الأشمونى 1 / 29 ، وشرح شذور الذهب ص 62 ، وشرح شواهد المغنى 2 / 585 ، وشرح ابن عقيل ص 33 ، وشرح المفصل 1 / 53 ، ومغنى اللبيب 1 / 38 ، وهمع الهوامع 1 / 39 ، القرطبى 11 / 217.

وأمّا الجمع فضمّ اسم إلى أكثر منه بشرط اتفاق الألفاظ والمعانى ، أو المعنى الموجب للتّسميه ، فإذا اختلفت (1) الأسماء فى اللفظ ، لم تجمع إلا أن يغلب أحدهم على سائرها ؛ نحو قولهم : الأشاعثه فى الأشعث وقومه ، وهو موقوف على السّماع.

وإذا اتفقت الألفاظ والمعانى ، أو المعنى الموجب للتّسميه ، وكانت نكرات ، جمعت ؛ نحو قولک فى المتفقه الألفاظ والمعانى : زيدون ورجال ، وفى المتفقه الألفاظ والمعنى الموجب للتسميه : الأحامره فى اللّحم والخمر والزعفران ؛ قال [من الكامل] :

275 - إنّ الأحامره الثّلاثه أتلفت

مالى وكنت بهنّ قدما مولعا

الرّاح واللّحم السّمين وأطّلى

بالزّعفران فلا أزال مولّعا (2)

ولا يجوز العطف وترک الجمع إلا أن يراد التكثير ؛ نحو قول الحكم بن المنذر

1- فى أ: اختلف.
2- البيتان للأعشى ، وليسا فى ديوانه. ينظر : لسان العرب (حمر) ، ومقاييس اللغه 2 / 101 ، وأساس البلاغه (حمر) ، وتاج العروس (حمر) ، وبلا نسبه فى تهذيب اللغه 5 / 95 ، والمخصص 13 / 224. ويروى البيت الأول هكذا : إنّ الأحامره الثلاثه أهلكت مالى وكنت لها قديما مولعا ويروى فى البيت الثانى : الخمر بدلا من الراح.

للحرمازى الشاعر [من الرجز] :

276- بل مائه ومائه ومائه

وإذا خالفت بين نعوت المفردات لفظا ؛ نحو قولك : مررت برجال رجل كريم ، ورجل عالم ، ورجل شجاع.

أو نيّه ؛ نحو قول إسماعيل بن أبى الجهم لهشام بن عبد الملك (1) حين قال له : «وما يجبر كسرک ، وينفى فقرک؟» ، فقال : ألف وألف وألف ، ثم ذكر لكلّ ألف وجها يصرفه فيه لما استفسره ، ولا يجوز فيما عدا ذلک إلا فى ضروره ؛ نحو قوله [من الطويل] :

277 - أقمنا بها يوما ويوما (2)

وثالثا

ويوم له يوم التّرحّل خامس (3)

وإن كانت أعلاما باقيه على علميتها ، فالعطف ؛ نحو قولک : زيد بن فلان ، وزيد بن فلان ، وزيد بن فلان.

1- هشام بن عبد الملک بن مروان : من ملوک الدوله الأمويه فى الشام. ولد فى دمشق ، وبويع فيها بعد وفاه أخيه يزيد (سنه 105 ه) ، خرج عليه زيد بن على بن الحسين سنه 120 ه بأربعه عشر ألفا من أهل الكوفه ، فوجه إليه من قتله وفلّ جمعه. نشبت فى أيامه حرب هائله مع خاقان الترک فى ما وراء النهر ، كان حسن السياسه ، يقظا فى أمره ، يباشر الأعمال بنفسه. ولد سنه 71 ه وتوفى سنه 125 ه. انظر : ابن الأثير 5 / 96 ، الطبرى 8 / 28 ، اليعقوبى 3 / 57. ابن خلدون 3 / 80 ، الأعلام 8 / 86.

2- م : وقولى : «نحو قوله [من الطويل] : أقمنا بها يوما ويوما ... .البيت» مما جاء من ذلک فى شعر العرب ضروره ؛ نحو قوله : [من الرجز] كأنّ حيث يلتقى منها المحل من جانبيه وعلان ووعل [ينظر البيت لابن مياده فى ديوانه ص 218 ، ولابن مياده فى اللسان (رفل) ، ونسب فى اللسان

أيضا (محل) لجندل الطهوى وتاج العروس (محل) ، وكتاب الجيم 2 / 310].
أه.
3- البيت : لأبي نواس. والشاهد فيه : تعاطف ما حقه الجمع ، فكان حقه أن يقول : ثمانيه أيام. ينظر : ديوانه 2 / 7 ، خزانه الأدب 7 / 462 ، الدرر 6 / 77 ، مغنى اللبيب 2 / 356.

وإن اتفقت الألفاظ ولم تتفق المعانى ، ولا المعنى الموجب للتّسميه ، فالعطف لا غير ؛ نحو قولک : هلال وهلال وهلال ، تعنى بأحدها : الحيّه الذّكر ، وبالآخر : الغبار ، وبالآخر : هلال السماء.

والذى يتكلّم فيه - هنا - جمع السلامه ، وأعنى به ما سلم فيه بناء الواحد ، وهو قسمان ؛ جمع بالواو والنون رفعا ، وبالياء والنون نصبا وجرّا وجمع بالألف والتاء.

فالمجموع (1) جمع سلامه بالواو والنون ، يشترط فيه إن كان غير / صفه ، وكان مكبّرا : الذكوريّه ، والعلميّه ، والعقل ، وعدم التركيب (2) ، والخلوّ من تاء التأنيث ؛ نحو : زيد.

وإن كان مصغّرا ، اشترط فيه جميع ما ذكر إلا العلميّه ؛ نحو : رجيلين.

وإن كان صفه ، اشترط فيه الذكوريّه ، والعقل ، أو التنزيل منزله ذى العقل ، والخلوّ من تاء التأنيث ، وألا يمتنع (3) المؤنّث من الجمع بالألف والتاء (4).

والذى يمتنع مؤنّثه من الجمع بالألف والتاء : «أفعل» الذى مؤنّثه «فعلاء» ، و «فعلان» الذى مؤنّثه «فعلى» ، وكلّ صفه تكون للمذكّر والمؤنث بغير تاء ؛ نحو : صبور وشكور.

1- فى أ: فالجموع.
2- م : وقولى : «الذكوريه والعلميه والعقل وعدم التركيب» نحو : زيد ، أعنى : أنک تقول : الزيدون ؛ لاستيفاء الشروط ، ولا تقول : بعلبكون ؛ لأنه مركب ، ولا طلحون ؛ لأن فيه تاء التأنيث ، ولا هندون ؛ لأنه مؤنث ، ولا ضمرانون ، فى جمع ضمران اسم كلب ؛ لأنه غير عاقل. أه.
3- فى ط : يمنع.
4- م : وقولى : «وإن كان صفه اشترط فيه الذكوريه والعقل ، أو التنزيل منزله ذى العقل ، والخلو من تاء التأنيث ، وألا يمتنع المؤنث من الجمع بالألف والتاء ...» إلى آخره مثال ذلک قولک : ضاربون ، ألا ترى أنه قد استوفى الشروط ، وكذلک قوله تعالى : (وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِى ساجِدِينَ) [يوسف 4] جاز الجمع بالواو والنون ، لما وصف بالسجود ، وهو من صفه من يعقل ولا تقل فى جمع ربعه رجال : ربعون ؛ لأنه لم يخل من

تاء التأنيث ، ولا فى حائض : حائضون ؛ لأنه وصف المؤنث ، ولا فى أصفر : أصفرون ؛ لأنک لا تقول فى صفراء : صفراوات ، ولا فى سكران : سكرانون ؛ لأنک لا تقول فى سكرى : سكريات. أه.

فأمّا قول الكميت [من الوافر] :

278 - فما وجدت نساء بنى نزار

حلائل أسودين وأحمرينا (1)

فضروره.

والاسم الذى تريد جمعه هذا النّوع من الجمع ، كائنا ما كان تلحقه فى الرفع نونا وواوا مضموما ما قبلها ، وفى النصب والخفض نونا وياء مكسورا ما قبلها ، ويكون حكم آخر الاسم ؛ كحكمه فى التثنيه ، إلا فى مكانين (2) : المنقوص على قياس ، وما فى آخره ألف.

أمّا المنقوص : فلا ترد إليه المحذوف ، وأمّا ما فى آخره ألف : فإنّک تحذفها منه وتلحق العلامتين وتفتح ما قبلها ، فتقول : موسون ، فى الرفع ، وموسين ، فى النّصب والخفض.

والمجموع جمع السّلامه بالألف والتاء : كلّ اسم فيه علامه تأنيث ، لمذكّر كان

1- البيت : للكميت بن زيد وقيل : إن البيت لحكيم الأعور بن عياش الكلابى ، هجا بها مضر ، ورمى فيها امرأه الكميت بن زيد بأهل الحبس لما فر منه بثياب امرأته. والحلائل : جمع حليل بالحاء المهمله ، وهو الزوج. والحليله : الزوجه. والشاهد فيه قوله : أسودين وأحمرين حيث جمع أسود وأحمر جمع تصحيح شذوذا ، والقياس : سود ، وحمر. وأجاز ابن كيسان أحمرون وسكرانون واستدل بقول الكميت السابق وهو عنده غير شاذّ ، وأجاز أيضا حمراوات وسكريات بناء على تصحيح جمع المذكر ، والأصل ممنوع فكذا الفرع (شرح الكافيه 2 / 169 ، 170) وجوز الكوفيون جمع صفه لا تقبل التاء كما فى البيت السابق ، وذلک عند البصريين من النادر الذى لا يقاس عليه ، قال صاحب الإفصاح : عاده الكوفيين إذا سمعوا لفظا فى شعر ونادر كلام جعلوه بابا أو فصلا وليس بالجيد. ينظر : البيت للكميت بن زيد فى : ديوانه 2 / 116 ، ولحكيم الأعور بن عياش الكلبى فى خزانه الأدب 1 / 178 ، والدرر 1 / 132 ، وشرح شواهد الشافيه ص 143 ، وبلا نسبه فى خزانه

الأدب 8 / 18 ، وشرح الأشمونى 1 / 35 ، وشرح شافيه ابن الحاجب 2 / 171 ، وشرح المفصل 5 / 60 ، وهمع الهوامع 1 / 45.
2- م : وقولى : «ويكون حكم آخر الاسم كحكمه فى التثنيه إلا فى مكانين ...» إلى آخره ، أعنى أنك تقول فى قاض : قاضون ؛ فلا ترد الياء ؛ كما رددتها فى التثنيه حين قلت : قاضيان ، وتقول أيضا فى موسى : موسون وموسين ، فتحذف الألف ولا تقلبها كما قلبتها فى التثنيه حين قلت : موسيان وموسيين. أه.

أو لمؤنّث (1) ، ما عدا : فعلاء أفعل ، وفعلى وفعلان (2).

وكلّ اسم مصغّر لما لا يعقل ؛ نحو : دريهمات ، وكل اسم علم لمؤنّث ، وإن لم تكن فيه علامه تأنيث (3) ، وكلّ اسم لا علامه فيه - أيضا - للتأنيث ؛ لمذكّر كان أو لمؤنث ، غير علم إذا لم تكسره العرب ؛ نحو : حمّامات ، وسجلات ، وسرادقات وعيرات ، فإن كسرته ، لم يجز جمعه بالألف والتاء ، فلا يقال : خنصرات ؛ لأنّهم قد قالوا : خناصر ، ولا : جوالقات ؛ لأنّهم قد قالوا : جواليق ، إلا أن يحفظ شئ من ذلک ، فلا يقاس عليه ؛ نحو قولهم : بوان ، وبوانات ، وقد قالوا : بون ، وعرس وعرسات ، وقد قالوا : أعراس ؛ ولذلک لحّن المتنبى فى قوله [من الطويل] :

279 - إذا كان بعض النّاس سيفا لدوله

ففى النّاس بوقات له وطبول / (4)

فجمع بوقا على بوقات ، مع أنّ أبواقا جائز.

وحكم الاسم المجموع بالألف والتاء ، كحكمه فى التثنيه ، إلا أن تكون فيه تاء التأنيث ، أو يكون على وزن : فعل ، أو فعله ، أو فعل ، أو فعله ، أو فعل ، أو فعله.

فإن كانت فيه تاء التأنيث ، حذفتها وألحقت العلامتين (5) ، وإن كان على وزن فعل

1- م : وقولى : «كل اسم فيه علامه تأنيث ، لمذكر كان أو لمؤنث» مثال ذلک : طلحه اسم رجل ، تقول فيه : طلحات ، وعائشه اسم امرأه تقول فيه : عائشات. أه.
2- م : وقولى : «ما عدا فعلاء أفعل ، وفعلى فعلان» أعنى أنک لا تقول : صفراوات ، ولا سكريات كما لا تقول : أصفرون ، ولا سكرانون ، فإن كان فعلاء ، اسما ؛ نحو : صحراء قيل فيه : صحراوات ؛ لأنه ليس مؤنثا لأفعل ، وإن كان فعلى اسما ؛ نحو : سلمى ، قيل فيه : سلميات ؛ لأنه إذ ذاک ليس مؤنثا لفعلان. أه.

3- م : وقولى : «وكل اسم علم لمؤنث ، وإن لم تكن فيه علامه تأنيث» مثال ذلک قولک فى هند : هندات. أه. وفى أ: التأنيث.
4- الشاهد فيه قوله بوقات ؛ حيث جمع المتنبى البوق على بوقات والقياس أبواق فالمؤنث الذى كسّر لا يصحح لذلک لحّن المتنبى فى قوله هذا. ينظر : ديوانه (3 / 229) ، والدرر (1 / 85) ، والمحتسب (1 / 295) ، وبلا نسبه فى المحتسب (2 / 253) ، وهمع الهوامع (1 / 23).
5- م : وقولى : «حذفتها وألحقت العلامتين» مثال ذلک : ضاربات فى جمع ضاربه ؛ وكذلک تفعل بنظائرها. أه.

أو فعله ، أو فعل أو فعله ، فإن كان مضعّفا أو معتلّ العين ، ألحقت العلامتين من غير تغيير ؛ نحو : ردّات وشدّات ، وقيمات ، ولوبات ، وإن كان صحيحا ، جاز فيه ثلاثه أوجه :

إبقاء العين ساكنه على الأصل ، وفتحها وإتباع حركتها حركه ما قبلها ؛ نحو : ركبات ، وهندات.

وإن كان معتلّ اللام ، جاز فيه ما جاز فى الصحيح ؛ نحو : خطوات ، ومربات (1) ، إلا فعله من ذوات الياء ، وفعله من ذوات الواو ؛ فإنّه يمتنع فيهما الإتباع (2).

وإن كان على وزن فعله ، فإمّا اسما وإمّا صفه : فإن كان صفه ، ألحقت العلامتين وأبقيت العين ساكنه ؛ نحو : ضخمات ، وخدلات ، إلا لفظتين شذّتا فسمع فيهما فتح العين وإبقاؤها ساكنه ، وهما : لجبه ، وربعه.

واللّجبه : الشاه الغزيره اللّبن.

وإن كان اسما ، فإما مضعّفا ، فتبقى العين ساكنه ؛ نحو : جنّات.

وإمّا معتلّ العين ، فتفتح العين فى لغه هذيل بن مدركه (3) ، وتبقيها ساكنه فى لغه غيرهم.

وإمّا غير ذلک ، فتفتح العين ، ولا يجوز الإسكان إلا فى ضروره ؛ نحو قوله : [من الطويل] :

1- فى ط : وغرفات.
2- م : وقولى : «إلا فعله من ذوات الياء ، وفعله من ذوات الواو ؛ فإنه يمتنع فيهما الإتباع» أعنى أنه لا يقال فى كليه : كليات ، ولا فى رشوه رشوات. أه.
3- هذيل بن مدركه بن إلياس بن مضر ، من عدنان : جد جاهلى بنوه قبيله كبيره. كان أكثر سكان وادى نخله المجاور لمكه منهم ، ولهم منازل بين مكه والمدينه. واشتهر منهم كثيرون فى الجاهليه والإسلام. وكان صنمهم مناه وهو صخره بديارهم بقديد. وبعث النبى - صلّى الله عليه وسلّم - على بن أبى طالب إليه (سنه 8 ه) فحطمه. وشاركوا كنانه فى عباده سواع ،

وهدمه عمرو ابن العاص. ينظر : الأعلام (8 / 80) ، معجم البلدان (8 / 167 ، 168) ، وجمهره الأنساب 185 - 187.

280 - وحمّلت زفرات الضّحى فأطقتها

وما لى بزفرات العشىّ يدان (1)

وإن كان على وزن فعل ، فإمّا مضعّفا ، فتبقى العين فيه ساكنه ؛ نحو : ميّ ، وميّات.

وإن كان غير مضعّف : فإمّا معتلّ العين (2) ؛ نحو : طيف ، فتبقى العين ساكنه ، ولا يجوز فتحها إلا فى هذيل.

وإمّا غير ذلک ، فيجوز (3) فيه فتح العين (4) ، نحو : دعدات.

1- البيت : لعروه بن حزام. والشاهد فيه قوله : «زفرات» مرّتين بتسكين الفاء ، والقياس فتحها ، وقد سكنها الشاعر للضروره الشعريّه. ينظر : خزانه الأدب 3 / 380 ، والدرر 1 / 86 ، ولأعرابىّ من بنى عذره فى شرح التصريح 2 / 298 ، والمقاصد النحويّه 4 / 519 ، وبلا نسبه فى أوضح المسالک 4 / 304 ، وشرح الأشمونى 3 / 668 ، وشرح ابن عقيل ص 634 ، وهمع الهوامع 1 / 24.
2- م : وقولى : «فإمّا معتل العين ...» إلى آخره ، مثال ذلک : جوزه وبيضه ، تقول فى جمعهما : جوزات وبيضات ، وفى لغه هذيل : جوزات وبيضات. أه.
3- فى ط : فلا يجوز.
4- م : وقولى : «وإمّا غير ذلک ، فتفتح العين» أعنى بذلک الصحيح العين غير المضعف ، فتقول فى جمع قصعه : قصعات. أه. وفى ط لا يجوز.

النّسب يكون إلى الأب والأم والحىّ والقبيله ، والمكان (1) والصّناعه ، وإلى ما يلازمه المنسوب ، وإلى ما يملكه ، وإلى ما يكون على مذهب ، وإلى صفته ؛ وذلک قليل ؛ نحو : أحمرىّ ، ودوّارىّ ؛ ومن ذلک قوله : [من الرجز]

281 - أطربا وأنت قنّسرى

والدّهر بالإنسان دوّارىّ / (2)

أى : دوّار.

وقد تلحق ياء النّسب الاسم فى اللفظ ، ولا يكون منسوبا فى المعنى ؛ نحو :

كرسىّ ، وبختىّ ، وذلک موقوف على السّماع ، فإذا نسبت الإنسان إلى صنعته ، نسبت بإدخال ياءى النّسب على اسم الشىء الذى نسبته (3) إليه.

وقد يجىء على : فعّال ، نحو : عطّار ، وبزّار ؛ وذلک موقوف على السّماع.

وإذا نسبته إلى ما يملكه ، نسبت بإدخال [ياءى](4) النسب على اسم ذلک

1- م : باب النسب قولى : «النسب يكون إلى الأب والأم ، والحى والقبيله والمكان ...» إلى آخره ، مثال النسب إلى الأب قولک : علوى ، ومثال النسب إلى الأم : فاطمى ، ومثاله إلى الحى : معدى ، وثقفى ، ومثاله إلى الديانه : مجوسى ويهودى ، ومثاله إلى المكان : مكى وطوسى. أه.
2- البيت : للعجاج. الطرب : خفه الشوق. والطرب أيضا : خفه السرور. والقنسرى : الشيخ وهو معروف فى اللغه. الدّوّارىّ : مبالغه دائر ، والياء لتأكيد المبالغه كالياء فى أحمرى وفى الصحاح : الدوارى : الدهر يدور بالإنسان أحوالا. وفيه شاهدان : أوّلهما مجىء الاستفهام التوبيخىّ للمخاطب وثانيهما قوله : دوّارىّ : بتشديد الياء من قبيل نسبه الشىء إلى صفته. ينظر : ديوانه 1 / 480 ، وجمهره اللغه ص 1151 ، وخزانه الأدب 11 / 274 ، 275 ، والدرر 3 / 74 ، وشرح أبيات سيبويه 1 / 152 ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى 1818 ، وشرح شواهد الإيضاح ص 247 ، وشرح

شواهد المغنى 1 / 41 ، 2 / 722 ، والكتاب 1 / 338 ، ولسان العرب (قسر) (قنسر) ، والمحتسب 1 / 310 ، ومغنى اللبيب 1 / 18 ، وبلا نسبه فى خزانه الأدب 6 / 540 ، والخصائص 3 / 104 ، وشرح الأشمونى 2 / 305 ، وشرح المفصل 1 / 123 ، 3 / 104 ، ومغنى اللبيب 2 / 681 ، والمقتضب 3 / 228 ، 264 ، 289 ، 2 / 54 ، والمنصف 2 / 179 ، وهمع الهوامع 1 / 192 ، 2 / 198.

3- فى أ: تنسبه.

4- سقط فى أ.

الشىء المملوک.

و [قد](1) يجىء على : فاعل ؛ نحو : نابل ، ورامح ، ودارع ، ولابن ، وتامر ، وهو موقوف على السماع.

وربّما جاء على : فعّال ؛ قالوا لصاحب البغل : بغّال ، ولذى السيف والنّبل : نبّال وسيّاف.

وإذا نسبته إلى ما يلازمه ، نسبت بياءى النّسب ، وقد تجىء على فعل ؛ نحو :

نهر ، فى ملازم السّير بالنّهار ، ومن ذلک قوله [من الرجز] :

282 - لست بليلىّ ولكنّى نهر

لا أدلج اللّيل ولكن أبتكر (2)

وما بقى فإنّما تنسب إليه بالياءين.

والنّسب مقيس وغير مقيس :

فلنبدأ بالمقيس ، ثم لنذكر بعد الفراغ منه ما ليس بمقيس.

فالمنسوب على قياس : إن كان اسم جمع أو اسم جنس ، نسبت إليه على لفظه ؛ فتقول : رهطىّ ، وشجرىّ ، فى النسب إلى : رهط ، وشجر.

وإن كان جمع تكسير : فإن لم يكن له واحد من لفظه نسبت إليه ؛ نحو : عباديدىّ ، وشماطيطىّ ، فى النسب إلى : عباديد ، وشماطيط.

وإن كان له واحد من لفظه : فإن لم يكن باقيا على جمعيّته ، نسبت إليه على لفظه ؛ نحو : أنمارىّ.

وإن كان باقيا على جمعيته [نسبت] إلى واحده (3) ، فتقول فى النّسب إلى

1- سقط فى أ.

2- البيت : بلا نسبه فى : أوضح المسالک 4 / 341 ، وشرح الأشمونى 3 / 745 ، وشرح التصريح 2 / 337 ، وشرح ابن عقيل ص 665 ، وشرح عمده الحافظ ص 900 ، والكتاب 3 / 384 ، ولسان العرب (نهر) (ليل) ، والمقاصد النحويه 4 / 541 ، ونوادر أبى زيد ص 249. والشاهد فيه قوله : نهر حيث بناه على فعل ، وهو يريد النسب لا المبالغه.
3- م : وقولى : «وإن كان باقيا على جمعيته ، نسبته إلى واحده» هذا الذى ذكرته هو حكم النسب إلى الجمع فى فصيح الكلام ، وأما قوله : [من الرجز] إن الجليد زلق وزملق جاءت به عنس من الشأم تلق مشوه الخلق كلابى الخلق [للقلاخ بن حزن المنقرى ينظر الديوان 104 المحتسب 2 / 104 - 154 ، الخصائص 1 / 9 ، اللسان (زلق) ، (زملق) ، الأساس (ولع)]. فضروره لا يلتفت إليها. أه.

الفرائض : فرضىّ ، وفى النّسب إلى أبناء فارس : بنوىّ ، إلا أعرابا ، فإنک تنسب إليه على لفظه ؛ فتقول : أعرابىّ ؛ لأنک لو نسبت إلى مفرده ، فقلت : عربىّ ، لتغيّر المعنى ؛ لأنّ الأعرابىّ لا يقع إلا على البدوىّ ، والعربى ليس كذلک.

فإن كان مثنى أو جمع سلامه بالواو والنون ، حذفت العلامتين من آخره ، وحينئذ تلحقه ياءى النّسب ، فتقول فى النسب إلى زيدين ، وزيدين : زيدىّ وزيدىّ.

وإن سمّيت به ، فإن حكيت طريق التثنيه والجمع ، نسبت إليه كما كنت نسبت / إليه قبل التسميه به ، وإن لم تحكه ، وجعلت الإعراب فى النون ، ألحقته ياءى النّسب ، ولم تحذف منه شيئا ، فتقول فى النّسب إلى : الزيدان : زيدانىّ ، وإلى الزّيدين : زيدينى.

وإن كان جمع سلامه بالألف والتاء ، نسبت إلى واحده ، فتقول فى النّسب إلى تمرات : تمرىّ ، بتسكين العين.

فإن سمّيت به ، فإنّک إن حكيت بعد التسميه حاله قبلها ، نسبت إلى واحده ؛ كما كنت تفعل قبل التسميه.

وإن لم تحكه بل تعربه إعراب ما لا ينصرف ، حذفت التاء ، ثم نسبت إليه على قياس الأسماء المفرده التى فى آخرها ألف [فتقول] فى النّسب إلى تمرات : تمرى ، بفتح الميم ، تحذف التاء ، ثم تنسب إليه كما تنسب إلى جمزى.

وإن كان مفردا : فإن كان محكيّا ، نسبت إلى صدره ، فتقول فى : «تأبّط شرا» : تأبطىّ ، وفى «كنت» : كونىّ ، فترد المحذوف لما تحركت النون.

وإن كان مضافا : فإن كان الأول يتعرّف بالثانى ، نسبت إلى الثانى ، وحذفت الأول ، فتقول فى النّسب إلى ابن كراع : كراعىّ ، وإن كان المضاف والمضاف إليه قد جعلا بمنزله زيد ، ولم يقصد تعريف الأول بالثانى ، نسبت إلى الأول ، إلا أن يخاف التباس ، فينسب حينئذ إلى الثانى ؛ فتقول فى : امرئ القيس : امرئىّ ، وفى

عبد مناف : منافىّ.

لأنّک لو قلت : عبدىّ ، لم يدر هل نسبت إليه أو إلى عبد الدار.

وإن كان مركّبا ، فالأصح أن تنسب إلى الأول ، وتحذف الثانى ، فتقول : بعلىّ.

ومنهم من ينسب إلى الأول والثانى معا ؛ وعلى ذلک قوله [من الطويل] :

283 - تزوّجتها راميّه هرمزيّه

بفضل الّذى أعطى الأمير من الرّزق (1)

وإن كان المفرد ليس بمضاف ولا مركّب ولا محكى ، فإن كان على حرفين : فإن كان المحذوف منه اللام ، لزم ردّها إن كانت العين حرف علّه ؛ فتقول فى النّسب إلى : ذى من قولهم ، ذو مال : ذووى ، وفى النسب إلى شاه : شاهى ، فتردّ المحذوف ، وهو الهاء ، بدليل قولهم : شويهه.

وإن لم تكن حرف علّه ، لزم ردّها أيضا ، إن كان الاسم قد ردّ إليه المحذوف فى التثنيه ، وتنسب إليه على قياس نظيره ؛ فتقول فى النّسب / إلى : أخ وأب وعم : أخوىّ ، وأبوىّ ، وعموىّ ؛ لأنّهم قد قالوا فى تثنيتهما : أخوان ، وأبوان ، وعموان.

وإن كان لم يرد إليه المحذوف فى التثنيه ، فإن شئت رددت المحذوف (2) إليه فى النّسب ، وإن شئت لم تردّ ؛ فتقول فى النّسب إلى : يد ، يدىّ ، وإن شئت : يدوىّ.

هذا ما لم يكن فى الاسم تاء إلحاق أو همزه وصل ؛ نحو : أخت ، وبنت ، وابن ؛ فإنّک إذ ذاک تحذف التاء وتردّ المحذوف ؛ فتقول فى النّسب إلى : أخت ، وبنت : أخوىّ ، وبنوىّ.

وأمّا همزه الوصل ، فإن لم تحذفها ، لم تردّ المحذوف ، وإن حذفتها ، لزم ردّه ؛ فتقول : ابنى ، وبنوى ، إن شئت ، وإن كان [المحذوف](3) منه العين ، لم تردّ

1- البيت بلا نسبه فى : شرح الأشمونى 3 / 736 ، وشرح التصريح 2 / 332 وشرح شافيه ابن الحاجب (2 / 72) ، وشرح شواهد الشافيه 115. الشاهد فيه قوله : راميه هرمزيه فى النسب إلى رام هرمز فنسب إلى جزأى الاسم المركب تركيبا مزجيّا.
2- فى أ: إليه المحذوف.
3- سقط فى ط.

وتنسب إليه على لفظه ؛ فيقال فى النّسب إلى سه : سهىّ.

وإن كان المحذوف منه ألفا ، فإن كانت اللام حرفا صحيحا ، لم يرد إليه شىء ، فيقال فى النّسب إلى لده : لدىّ.

وإن كانت (1) حرف علّه رددتها ونسبت إليه ؛ كما تنسب إلى فعل بكسر الفاء والعين ، فتقول : وشوىّ.

وإن كان على ثلاثه أحرف ، فإمّا أن يكون معتلّ اللام أو صحيحها (2) : فإن كان صحيحا ، نسبت إليه على وزن فعل ؛ كنمر وصعق ، أو فعل ؛ كإبل ، أو فعل ؛ كدئل ، بعد فتح العين فتقول : نمرىّ ، وصعقىّ ، وإبلىّ ، ودؤلىّ.

ويجوز فى فعل إذا كانت عينه حرف حلق أن تتبع حركه الفاء حركه (3) العين ، فإذا نسبت إله حينئذ ، فعلت به ما تفعل بإبل فقول : صعقىّ بكسر الصاد.

وبعضهم يبقيه على لفظه ، فيقول : صعقىّ بكسر الصاد والعين.

وإن كان [على](4) غير ذلک من الأوزان ، أبقيته على لفظه ، وألحقته ياءى النّسب (5).

وإن كان معتلّا (6) فإن كانت اللام ألفا ، قلبتها واوا وألحقت الياءين ، فتقول فى :

رحى وعصى : رحوىّ وعصوىّ.

وإن كانت واوا ، نسبت إليه على لفظه ؛ فتقول فى غزوه : غزوىّ ، وفى : عدو عدوىّ.

وإن كانت ياء ، فإن كان مدغما فيها ما قبلها حرّكت العين بالفتح ، فتقلب الياء ألفا ، ثم تنسب إليه ؛ كما تنسب إلى ما فى آخره ألف ؛ فتقول فى النّسب إلى حيّه : حيوىّ /.

1- فى ط : كان.

2- فى أ: صحيحا.
3- فى ط : بحركه.
4- سقط فى أ.
5- م : وقولى : «وإن كان على غير ذلک من الأوزان ، أبقيته على لفظه ، والحقته ياءى النسب» مثال ذلک قولک فى النسب إلى جرم وعجل وبست وحكم وعمر وضلع وأحد وعضد : جرمى وعجلى وبستى وحكمى وعمرى وضلعى وأحدى وعضدى. أه.
6- فى أ: معتلها.

وإن شئت ، نسبت إليه على لفظه ، فقلت : حيىّ.

وإن لم يكن مدغما ما قبلها فيها فإن كان ما قبلها ألف ، جاز فى النّسب ثلاثه أوجه : إثبات الياء وقلبها همزه ، وقلب الهمزه واوا ؛ فتقول فى النّسب إلى آيه : آيىّ ، وآئى ، وآوىّ.

وإن لم يكن قبلها ألف ، نسبت [إلى الاسم](1) على لفظه ، إن لم تكن فيه تاء التأنيث ؛ فتقول فى النّسب إلى ظبى : ظبيىّ ، وإن كانت فيه تاء التأنيث ، فالأحسن : أن تحذف تاء التأنيث وتلحق ياء النّسب ؛ فتقول فى النّسب إلى : ظبيه ، ودميه : ظبيىّ ، ودميىّ ، وإن شئت حركت العين بالفتح ، فتقلب الياء ألفا ، ثم تنسب إليه كما تنسب إلى ما فى آخره ألف ؛ تقول فى النّسب إليهما : ظبوىّ ودموىّ.

وقالوا فى النّسب إلى : زنيه ، زنوىّ ، وإلى بطيه ، بطوىّ.

وإن كان على أربعه أحرف ، فإما أن يكون على وزن فعيل ، أو فعيله ، أو فعيل ، أو فعيله ، أو فعول ، أو فعوله ، أو على غير ذلک من الأوزان :

فإن كان على وزن من تلک الأوزان ، وكان صحيح اللام ، فإن كان على [وزن](2) فعيله ، ولم يكن معتلّ العين ولا مضافا ، حذفت منه الياء ، وتاء التأنيث ، فيبقى على وزن فعل كنمر ، فتنسب إليه كما تنسب إلى : نمر ، فتقول فى النّسب إلى حنيفه : حنفىّ.

وإن كان معتلّ العين أو مضاعفا ، حذفت منه التاء ، ونسبت إليه على لفظه ، فتقول فى النّسب إلى طويله ، وشديده : طويلىّ ، وشديدىّ.

وإن كان على وزن فعيله ، حذفت منه - أيضا - الياء والتاء ، وألحقته ياءى النّسب ، فتقول فى النّسب إلى : جهينه ، وقتيبه : جهنىّ وقتبىّ.

وإن كان على وزن فعوله ، حذفت منه الواو والهاء ، وفتحت العين ، ثم ألحقته ياء النسب ، فتقول فى النسب إلى حموله : حملى ، وقالوا فى النسب إلى شنوءه :

1- فى ط : إليه الاسم.

2- سقط فی ط.

شنئىّ ، وإن كان على وزن فعيل ، أو فعيل ، أو فعول ، ألحقته (1) ياءى النّسب ، ولم تحذف منه شيئا ، فتقول فى النّسب إلى : تميم ، وكليب ، وسدوس : تميمىّ ، وكليبىّ ، وسدوسىّ.

وإن كان شىء من ذلک معتل اللام ، فإن كانت اللام واوا ؛ نحو عدو ، وعدوه ، كان حكمه حكم الصحيح اللام ؛ فتقول فى النّسب إلى عدو : عدوىّ ، وفى النّسب إلى عدوه ؛ عدوىّ كشنئىّ.

وإن كانت اللام ياء ؛ نحو قصى ، وأميّه ، وعدىّ ، ورميّه ، حذفت منه الياء (2) التى قبل الآخر ، كانت / فيه التاء أو لم تكن ، وحينئذ تنسب إليه فتقول : قصوىّ ، وأموىّ ، وعدوىّ ، ورموىّ.

وقد يجوز فى فعيل ، وفعيله ألا تحذف منهما الياء ، بل تنسب إليهما على لفظيهما ، فتقول : قصيى ، وأميىّ ، ولا يحسن ذلک فى فعيل ولا فى فعيله (3).

وإن كان على غير ذلک من الأوزان ، فإن كان فى اللفظ كرميه وعدى ، فعلت به ما فعلت بهما ؛ فتقول فى النّسب إلى : تحيّه : تحوىّ ، وإلى عصى : عصوى ، فتردّ العين إلى الأصل وهو الضمّ لما زال موجب كسرها.

وإن لم يكن مثلهما (4) فى اللفظ ، فإمّا أن يكون فى آخره ألف أو همزه أو ياء بعد ألف زائده أو لا يكون : فإن كان فى آخره ألف ، فإن توالت فيه الحركات ، حذفتها وألحقت الياءين ؛ فتقول فى النّسب إلى جمزى : جمزىّ.

وإن لم تتوال فيه الحركات ، فإن كانت بدلا من أصل أو من زائد ملحق بالأصل ، جاز فى النّسب إليه وجهان :

أحدهما : قلب الألف واوا ؛ فتقول : ملهوىّ ، ومعزوىّ فى النسب إلى ملهى ، ومعزى.

1- فى ط : ألحقت.
2- فى ط : الهاء.
3- م : وقولى : «ولا يحسن ذلک فى فعيل ولا فى فعيله» أعنى : أنه لا يحسن أن يقال فى النسب إلى عدى ورميه : عدى ورمى. أه.

4- فی ط : مثلها.

والآخر : حذف الألف ؛ فتقول : ملهىّ ومعزىّ ؛ وهو قليل.

وإن كانت زائده للتأنيث ، جاز فى النسب إليه ثلاثه أوجه :

أحسنها : حذف الألف ، فتقول : حبلىّ ، ودفلىّ ، فى النسب إلى : حبلى ، ودفلى.

والآخر : أن تقلبها واوا ، فتقول : حبلوىّ ، ودفلوى.

والآخر : أن تزيد بعد القلب ألفا قبل الواو ، فتقول : حبلاوىّ ، ودفلاوىّ.

وإن كان فى آخره همزه بعد ألف زائده ، جاز فى النّسب إليه وجهان :

أفصحهما : أن تنسب إليه على لفظه ولا تغيّر ، فتقول فى النسب إلى قراء ، وكساء : قرائىّ ، وكسائىّ.

والآخر : قلب الهمزه واوا ؛ فتقول : قرّاوى ، وكساوى ، إلا أنّ القلب فى : «قرّاء» وبابه ، أقلّ منه فى كساء وبابه.

وإن كان فى آخره ياء بعد ألف زائده ، فإنّک فى النّسب تقلبها همزه ، ثم تنسب إلى الاسم ؛ كما تنسب إلى رداء وبابه ؛ فتقول فى النسب إلى : سقايه : سقائى ، وسقاوى ، إن شئت.

وإن لم يكن فى آخر الاسم شىء ممّا ذكر ، فإن كان قبل آخره كسره ، وكان صحيح اللام ، جاز لک فيه وجهان :

أحدهما : النسب على اللفظ ؛ فتقول فى النسب إلى تغلب : تغلبى ، بكسر اللام.

والآخر : قلب الكسره فتحه ؛ وحينئذ : تلحقه ياءى النّسب ؛ فتقول / : تغلبى ، بفتح اللام.

وإن كان معتل اللام ، جاز لک أيضا فيه وجهان :

أحدهما : أن تحذف الياء وتلحقه ياءى النّسب ؛ فتقول فى : قاضى : قاضى ، وفى حانى : حانىّ ؛ وعلى ذلک قوله [من البسيط] :

284 - كأس عزيز من الأعناب عتّقها

لبعض أربابها حانيّه حوم (1)

ص: 457

1- البيت : لعلقمه بن عبده. والشاهد فيه قوله : حانيه فى النسبه إلى «حانى» فحذف الياء ، وأضاف «ياءى» النسب ، ويجوز فيه أن تقلب كسره النون فتحه ، فتصير «الياء» «ألفا» ثمّ ينسب إليه ، كما ينسب إلى نظيره مما فى آخره ألف ، فتقول : «حانوى» ، وعلى هذا يتخرج البيت القادم. وقد تكون «حانيه» نسبه إلى الحانه على القياس. ينظر : ديوانه (68) ، وسر صناعه الإعراب 2 / 670 ، والكتاب 3 / 341 ، ولسان العرب (كأس) و (حوم) و (حنا) و (دوا) ، والمحتسب 1 / 134 ، وبلا نسبه فى جمهره اللغه 574 ، شرح المفصل 5 / 152.

والآخر : أن تقلب الكسره فتحه ؛ فتصير الياء ألفا ، ثم تنسب إليه ؛ كما تنسب إلى نظيره ممّا فى آخره ألف ؛ فتقول : قاضوى ؛ وعلى ذلک قوله [من الطويل] :

285 - فكيف لنا بالشّرب إن لم يكن لنا

دراهم عند الحانويّ ولا نقد (1)

وما بقى من الأسماء التى على أربعه أحرف ، نسب إليه على لفظه لا غير (2).

وإن كان على خمسه أحرف فصاعدا ، فإمّا أن يكون ما قبل آخره ياء مشدّده مكسوره ، أو يكون آخره ألفا ، أو ياء بعد كسره أو همزه [بعد ألف زائده ، أو لا يكون فيه شىء مما ذكر.

فإن كان فى آخره ألف](3) أو ياء بعد كسره حذفتهما وألحقت ياءى النسب ؛ فتقول فى : مرامى ، وجمادى : جماديّ ، ومرامىّ.

وإن كان فى آخره همزه بعد ألف زائده ، فإن كانت أصليّه أو بدلا من أصل ، أو من زائد ملحق (4) به ، جاز فى النسب إليه وجهان :

أحدهما : أن تنسب إليه على لفظه ؛ فتقول فى : قرّاء وسقّاء ، وعلباء : قرّائى ، وسقّائى ، وعلبائى.

1- البيت : لتميم بن مقبل ، ونسب لذى الرمه ، وأيضا لعماره ، وتروى كلمه دوانق بدل دراهم. والشاهد فيه قوله : الحانويّ ، [ينظر البيت السابق]. والبيت لتميم بن مقبل فى : ملحق ديوانه ص 362 ، وأساس البلاغه ص 319 (عين) ، ولذى الرمّه فى ملحق ديوانه ص 1862 ، ولسان العرب (عون) ، ولعماره فى شرح المفصل 5 / 151 ، والمحتسب 1 / 134 ، 2 / 236 ، وللفرزدق فى المقاصد النحويه 4 / 538 ، وبلا نسبه فى شرح الأشمونى 3 / 728 ، وشرح التصريح 2 / 329 ، والكتاب 3 / 341 ، ولسان العرب (حنا).
2- م : وقولى : «وما بقى من الأسماء التى على أربعه أحرف ، ينسب إليه على لفظه لا غير» تقول فى نحو جعفر وقمطر : جعفرى وقمطرى ، وكذلک

تفعل بكل اسم ليس على وزن فعيل أو فعيله أو فعول أو فعوله ، ولا فى آخره ألف ولا همزه أو ياء بعد ألف زائده. أه.
3- سقط فى ط.
4- فى ط : يلحق.

والثانى : قلب الهمزه واوا ؛ فتقول : قرّاوىّ ، وسقّاوى ، وعلباوىّ.

إلا أنّ القلب فى : قرّاء وبابه ، أقلّ منه فى : سقّاء ، وعلباء ، وبابهما.

وإن كانت للتأنيث ، لم يجز فيها إلا القلب ؛ فتقول فى : حمراء ، وبروكاء :

حمراوىّ ، وبروكاوىّ.

وإن كان فى آخره ياء بعد ألف زائده ، قلبتها همزه ، ثم تنسب إليه ؛ كما تنسب إلى علباء وبابه ؛ لأنّه إذ ذاك نظيره ؛ فتقول فى درحاى : درحائىّ.

وإن شئت درحاوى.

والأول أفصح.

وإن كان قبل آخره ياء مشدده مكسوره ، حذفت المتحركه منهما ؛ وحينئذ : تلحق ياء النّسب ، فتقول فى : أسيّد : أسيدى ، إلا أن يكون بعد الياء المشدده حرف مدّ ولين ؛ فإنّك تنسب إليه على لفظه ولا تحذف منه شيئا ، فتقول فى النّسب إلى : مهيم مهيّمى /.

وما بقى من الأسماء التى هى على خمسه أحرف فصاعدا ، ألحقته ياءى النسب من غير تغيير (1).

والمنسوب على غير قياس ثلاثه أنواع :

نوع كان بابه أن يغيّر (2) ؛ فلم يغيّر.

ونوع كان بابه ألا يغيّر فغيّر.

ونوع كان بابه أن يغير ضربا من التغيير ، فغيّر تغييرا آخر ، فممّا غيّر وبابه ألا يتغيّر ، قولهم فى النّسب إلى هذيل ، وسليم : هذلىّ ، وسلمىّ ، قال [من الرجز] :

286- إذا غطيف السّلمىّ فرّا (3)

1- م : وقولى : «وما بقى من الأسماء التى على خمسه أحرف فصاعدا ، ألحقته ياءى النسب من غير تغيير» مثال ذلک قولک فى سفرجل وقرشب : سفرجلى وقرشبّىّ ؛ وكذلک تفعل بكل خماسى ليس فى آخره ياء مشدده ، ولا فى آخره ألف ولا ياء بعد كسره ولا همزه أو ياء بعد ألف زائده. أه.
2- فى أ: يتغير.
3- الشاهد فيه قوله : «السّلمىّ» فى النسب إلى «سليم» فغيّر لفظ «سليم» عند النسب إليه ، وكان من حقه ألّا يتغير. وفى البيت شاهد آخر هو : قوله : غطيف يريد غطيف بالتنوين إلا أنه حذفه لالتقاء الساكنين كما حذفت نون التوكيد لالتقاء الساكنين. ينظر : الإنصاف 2 / 665 ، جمهره اللغه 664 ، وسر صناعه الإعراب 2 / 534 ، وشرح المفصل 2 / 9 ، ولسان العرب (دعس) ونوادر أبى زيد 91.

وإلى فقيم ، وقريش ، ومليح خزاعه : فقمىّ ، وقرشىّ ، وملحىّ.

وإلى : أمس ، والبصره : إمسىّ ، وبصرىّ ، بكسر الهمزه والباء ، وإلى : السّهل ، والدّهر : سهلىّ ، ودهرىّ ، بضم السين والدال.

وإلى : البحر ، بحرانىّ ، فى أحد القولين (1) ، وإلى : الجمّه : جمانىّ ، وإلى : الرّقبه ، رقبانىّ ، وإلى اللحيه : لحيانىّ ، وإلى أفق : أفقىّ ، بفتح الهمزه والفاء.

وإلى : خراسان ، خراسىّ ، وخرسىّ ، وإلى : الحمض ، حمضىّ بفتح الميم ، وإلى : الطّلح ، طلاحى ، وإلى الخريف خرفىّ ، بفتح الخاء وتسكين الراء.

وإلى : الربيع : ربعىّ ، بكسر الراء وتسكين الباء ، وإلى الحرم : حرمى ، بكسر الحاء وتسكين الراء ، وإلى قفا : قفىّ ، وإلى : الشام : شآم ، وإلى اليمن : يمان ، وإلى تهامه : تهام ، وإلى ثقيف : ثقفى ، وإلى الأنف : أنافىّ للعظيم الأنف.

وإلى وبار : أبارى ، وإلى الرّوح : روحانى ، وإلى مرو : مروزى.

ولا يقال فى غير الإنسان إلا مروى ، وإلى : الرّىّ : رازىّ.

وممّا ترک تغييره وبابه أن يتغيّر ، قولهم فى النّسب إلى : سليقه ، وعميره كلب ، وسليمه : سليقىّ ، وعميرى ، وسليمى ، وإلى حمراء : «حمرائى» ، بالهمز ، وإلى بعلبک : بعلبکى ؛ حکاهما الکوفيون.

وإلى : کنت : کنتىّ ، وإلى : البحرين : بحرانىّ ، فى أصح القولين.

وممّا غيّر خلاف تغييره الذى يجب فيه قولهم فى النّسب إلى : زبينه ، زبانىّ ، وإلى الحيره ، وطيىء : حارىّ ، وطائىّ ، وإلى العاليه : علوىّ ، وإلى الباديه : بدوىّ ، وإلى الشتاء : شتوىّ ، وإلى بنى عبيده : عبدىّ ، وإلى جذيمه : جذمىّ ، بضم الجيم والعين ، وفتح الذال والباء ، وإلى : بنى الحبلى من الأنصار : حبلىّ ، بضم الباء ،

1- م : وقولى : «وإلى بحر : بحرانى فى أحد القولين» لأنه قد قيل : إن البحرانى منسوب إلى البحرين. أه.

وإلى : دستواء ، وبهراء ، وصنعاء ، وروحاء : صنعانىّ ، وبهرانىّ ، ودستوانىّ / ، وروحانى ، وإلى حروراء ، وجلولاء : حرورىّ ، وجلولىّ ، وإلى أميّه ، وطهيّه : أمويّ [بفتح الهمزه](1) ، وطهوى ، بفتح الطاء وتسكين الهاء.

وإلى : عبد قيس ، وعبد شمس ، وعبد الدار ، وحضرموت ، ودراء بجرد ، وامرئ القيس الشّاعر خاصّه : عبقسىّ ، وعبشمىّ ، وعبدرىّ ، وحضرمىّ ، ودراوردى ، ومرقسىّ ، وإلى : سوق مازن : سقزنى ، وإلى : سوق الليل : سقلىّ ، وإلى : سوق العطش : سقشىّ ، وإلى : سوق يحيى : سقحى ، وإلى : دار البطيخ : دربخىّ ، وإلى : كنت : كنتىّ ، قال : [من الطويل] :

287 - ولست بكنتىّ ولست بعاجن

وشرّ الرّجال الكنتنىّ وعاجن (2)

* * *

1- سقط فى ط.
2- البيت : للأعشى. ويروى صدر البيت هكذا : وما أنا كنتى وما أنا عاجن ..... والشاهد فيه قوله : كنتىّ حيث نسب إلى الجمله كنت ، وذلک على لغه بعض العرب. ينظر : الدرر 6 / 284 ، وهمع الهوامع 2 / 193 ، وليس فى ديوانه ، وبلا نسبه فى أسرار العربيه ص 82 ، وتذكره النحاه ص 539 ، وسر صناعه الإعراب 1 / 224 ، وشرح الأشمونى 3 / 735 ، وشرح شافيه ابن الحاجب 2 / 77 ، وشرح شواهد الشافيه ص 118 ، وشرح المفصل 1 / 14 ، 6 / 7 ، ولسان العرب (عجن) يروى هكذا : فأصبحت كنتيّا وهيجت عاجنا وشر خصال المرء كنت وعاجن وهو فيه منسوب لجرير وفى أ: عاجز بدل من عاجن فى الشطرين.

باب التّاء اللّاحقه الاسم للتّأنيث

وهى تأتى على تسعه أضرب :

الأول : دخولها فارقه بين [نعت](1) المذكّر والمؤنّث ؛ نحو : ضارب ، وضاربه.

الثانى : دخولها فارقه بين المذكّر والمؤنّث فى الأسماء التى ليست بصفات ؛ نحو : امرئ ، وامرأه ، ورجل ، ورجله ، وغلام ، وغلامه.

الثالث : دخولها فارقه بين الجنس والواحد منه ؛ نحو : تمره ، وتمر ، وشعره ، وشعر (2).

الرابع : دخولها غير فارقه : بل لتأنيث اللفظ ، نحو : بلده ، ومدينه ، أو لتأكيد معنى التأنيث نحو : نعجه وناقه.

الخامس : دخولها للمبالغه نحو : علّامه ، ونسّابه.

السادس : اللاحقه للجمع الذى على حدّ : فعاعل ، وهى على أربعه أنحاء : إمّا للدلاله على العجمه والنّسب ، نحو سيابجه ، واحدهم : سيبجىّ.

أو على العجمه وحدها ؛ نحو : موارجه.

أو على النّسب وحده ؛ نحو : أشاعثه ، ومهالبه.

أو عوضا من ياء محذوفه ؛ نحو : مرازبه (3) وجحاجحه.

لا تحذف التاء ، إلا أن تزيد الياء ، فتقول : [مرازيب] جحاجيح.

السابع : دخولها لتأنيث الجمع ؛ نحو : حجاره ، وعمومه.

الثامن : لحاقها الاسم المضاف إلى ياء المتكلّم فى النّداء عوضا من الياء ؛ وذلک فى : أب ، وأم ، فتقول : يا أبه ، ويا أمّه ، تريد : يا أبى ، ويا أمّى.

التاسع : لحاقها الجمع فرقا بينه وبين المفرد ، ولم تجئ إلا قليلا ؛ نحو : كمأه [للجمع] ، وكمء للواحد ، وبغاله للجمع ، وبغال للواحد.

1- سقط فی ط.
2- فی أ: وشعیره وشعیر.
3- فی أ: فرازنه.

ولا يلحقان إلا الأفعال غير الماضيه ؛ ولذلک لم يلحقا (1) ب- : هلمّ ، فى لغه أهل الحجاز ؛ لأنّها اسم فعل ولحقتاها فى لغه بنى تميم ؛ لأنها فعل (2) ضم إليه (3) «ها» التى للتنبيه وحذفت الألف لكثره الاستعمال ؛ ولذلک اتصل بها فى لغتهم ضمائر الرفع ؛ كما تتصل ب- «ردّ» وبابه.

ومعناهما التأكيد ، والشديده أكثر تأكيدا (4) ، ولا تلحقان الفعل إلا فى مواضع لا تتعدّى بابها ، وهى (5) : الأمر ، والنّهى ، والاستفهام ، والعرض ، والتحضيض ، والدّعاء ، والجزاء ، إذا وقعت ما بين أداه الشرط وبين الفعل الذى دخلت عليه النون ، والفعل الذى دخلت عليه لام القسم ، إلا أنّهما يلزمان فى القسم ، ولا يلزمان فيما عدا ذلک.

فهذه جمله أماكنها فى فصيح الكلام.

وقد يلحقان - أيضا - الفعل إذا دخلت عليه ربّما ، وكثر ما ، وقلّما ، أو زيدت قبله ما ، قالوا : «بجهد ما تبلغنّ» ، و «بألم ما تختننه» (6) وقوله [من الطويل] :

1- فى ط : تلحقها.
2- م : باب نونى التوكيد الشديده والخفيفه قولى : «ولحقتاها فى لغه بنى تميم ؛ لأنها فعل» مثال ذلک : هلمّن فى الأمر للواحد ، وهلمّن فى الأمر للواحده وهلمان فى الأمر للاثنين ، وهلمّن فى الأمر لجماعه المذكرين ، وهلمّنانّ فى الأمر لجماعه المؤنث. أه.
3- فى ط : إليها.
4- فى أ: توكيدا.
5- م : وقولى : «ولا تلحقان الفعل إلا فى مواضع لا تتعدى بابها ...» إلى آخره ، مثال إلحاقهما فى الأمر : اضربن ، واضربن ، ومثاله فى النهى : لا تضربن ، ولا تضربن ، ومثاله فى الاستفهام : هل تضربن؟ وهل تضربن؟ ومثاله فى العرض : ألا تنزلن وألا تنزلن ، ومثاله فى التحضيض : هلا تضربن زيدا ، وهلا تضربن زيدا ، ومثاله فى الدعاء : ارحمن زيدا ، وارحمن زيدا ، ومثاله فى الجزاء إذا وقعت ما بين أداه الشرط وبين الفعل الذى دخلت عليه النون قوله تعالى : (وَإِمَّا تَخافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيانَةً ...) [الأنفال : 58]. أه.

6- فی ط : ما بألم تختنّه.

288- .....

وفى عضه ما ينبتنّ شكيرها (1)

و «بعين ما أرينّک».

وقد تلحقان - أيضا - فى الشعر الفعل فى الجزاء ، بغير ما ، والفعل المنفى بلم ، والموجب نحو قوله [من الكامل] :

289 - من يثقفن منهم فليس بآيب

أبدا وقتل بنى قتيبه شاف (2)

ونحو قول الآخر [من الرجز] :

290 - يحسبه الجاهل ما لم يعلما

شيخا على كرسيّه معمّما (3)

1- عجز بيت وصدره : إذا مات منهم ميّت سرق ابنه ..... ويروى «ومن» بدلا من «وفى» والشاهد فيه أنّ زياده «ما» للتوكيد بمنزله اللام ، ولذا جاز توكيده بالنون. ينظر أوضح المسالک 4 / 103 ؛ وخزانه الأدب 4 / 22 ، 6 / 281 ، 11 / 221 ، 403 ؛ وشرح الأشمونى 2 / 497 ؛ وشرح التصريح 2 / 205 ؛ وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ص 1643 ؛ وشرح شواهد المغنى 2 / 761 ؛ والكتاب 3 / 517 ؛ ولسان العرب (شكر) (عضه) ؛ ومغنى اللبيب ص 2 / 340.
2- البيت : لبنت مره بن عاهان ، ونسب لبنت أبى الحصين. والشاهد فيه قوله : من يثقفن حيث أكّد الفعل المضارع الواقع بعد أداه الشرط من بالنون الخفيفه من غير أن تتقدّم على المضارع ما الزائده المؤكده للشرط ، وهذا من الضرورات الشعريّه. ينظر : البيت لبنت مره بن عاهان فى خزانه الأدب 11 / 387 ، 399 ، والدرر 5 / 163 ، ولبنت أبى الحصين فى شرح أبيات سيبويه 2 / 262 ، وبلا نسبه فى أوضح المسالک 4 / 107 ، وشرح الأشمونى 2 / 500 ، وشرح التصريح 2 / 205 ، وشرح ابن عقيل

ص 547 ، والكتاب 3 / 516 ، والمقتضب 3 / 14 ، والمقاصد النحويّه 4 / 330 ، وهمع الهوامع 2 / 79.
3- اختلف فى نسبه البيت إلى العجاج ، أو لأبى حيان الفقعسى ، أو لمساور العبسى ، أو للدبيرى أو لعبد بنى عبس. والشاهد فيه : قوله : «ما لم يعلما» يريد «ما لم يعلمن» فأكد المضارع بنون التوكيد وهو منفى بلم.
ينظر : البيت للعجاج فى ملحق ديوانه 2 / 331 ، وله أو لأبى حيان الفقعسى أو لمساور العبسىّ أو للدبيرىّ أو لعبد بنى عبس فى خزانه الأدب 11 / 409 ، 411 ، وشرح شواهد المغنى 2 / 973 ، والمقاصد النحويّه 4 / 80 ، ولمساور العبسىّ أو للعجاج فى الدرر 5 / 158 ، ولأبى حيان الفقعسى فى شرح التصريح 2 / 205 ، والمقاصد النحويه 4 / 329 ، وللدبيرى فى شرح أبيات سيبويه 2 / 266 ، وبلا نسبه فى الإنصاف 1 / 409 ، وأوضح المسالک 4 / 106 ، وخزانه الأدب 8 / 388 ، 451 ، ورصف المبانى 229 ، 335 ، وسر صناعه الإعراب 2 / 679 ، وشرح الأشمونى 2 / 498 ، وشرح ابن عقيل 546 ، وشرح المفصّل 9 / 42 ، والكتاب 3 / 516 ، ولسان العرب (شيخ) (خشى) ، (عمى) (الألف اللينه) ، ومجالس ثعلب ص 620 ، ونوادر أبى زيد ص 132 ، وهمع الهوامع 2 / 78 ، وتهذيب اللغه 15 / 664 ، وتاج العروس (خشى) ، (عمى).

وقول الآخر [من المديد] :

291 - ربّما أوفيت فى علم

ترفعن ثوبى شمالات (1)

فأمّا قولهم : «أقسمت لما (2) تفعلنّ» فسوغ إدخال النون أنّ الموضع طلب ؛ فصار بمنزله قولک : لا تفعلن (3).

والفعل الذى تلحقه إحدى النّونين : إمّا أن يكون صحيح اللام أو معتلّها.

1- البيت لحريمه الأبرش. و (أوفيت) على الشىء : أشرفت عليه ، ففى بمعنى على ، ويجوز أن تكون بمعناها على تقدير أوفيت على مكان عال فى جبل. وقال ابن الأعرابى : يقال أوفيت رأس الجبل. والعلم بفتحتين : الجبل. والشّمال ، بالفتح ويجوز الكسر بقلّه ، وهى الرّيح التى تهبّ من ناحيه القطب. وفيها لغات : شمل بسكون الميم وفتحها ، وشمأل بالهمز كجعفر ، وقد يشدّد لامه ، وشأمل مقلوب منه ، وشيمل كصيقل ، وشومل كجوهر ، وشمول كصبور ، وشميل كأمير. وجمع الأوّل شمالات وبه أنشده الجوهرىّ. ويجمع على شمائل أيضا بخلاف القياس. وفى البيت شاهدان : أولهما قوله : ربّما أوفيت حيث كفّت ما ربّ عن عمل الجر ، فدخلت على الجمله الفعليّه ، وثانيهما قوله : ترفعن حيث أكّد الفعل بالنون الخفيفه بعد ما المسبوقه ب- «ربّ» ، وهذا نادر. ينظر : الأزهيه ص 94 ، 265 ، والأغانى 15 / 257 ، وخزانه الأدب 11 / 404 ، والدرر 4 / 204 ، وشرح أبيات سيبويه 2 / 281 ، وشرح التصريح 2 / 22 ، وشرح شواهد الإيضاح ص 219 ، وشرح شواهد المغنى ص 393 ، والكتاب 3 / 518 ، لسان العرب (شيخ) ، (شمل) ، والمقاصد النحويه 3 / 344 ، 4 / 328 ، ونوادر أبى زيد ص 210 ، وبلا نسبه فى جواهر الأدب ص 293 ، 366 ، 368 ، وأوضح المسالک 3 / 70 ، والدرر 5 / 162 ، ورصف المبانى ص 335 ، وشرح الأشمونى 2 / 299 ، وشرح التصريح 2 / 206 ، وشرح المفصل 9 / 40 ، وكتاب اللامات ص 111 ، ومغنى اللبيب ص 135 ، 137 ، 309 ، والمقتضب 3 / 15 ، وهمع الهوامع 2 / 38 ، 78.
2- فى ط : لما لم.
3- فى ط : تفعلن.

فإن كان صحيحا ، فإن اتّصل بالفعل ضمير جماعه المذكرين العاقلين ، أو ضمير ما أجرى مجراهم ، أو علامتهم ، حذفت الضمير أو العلامه ؛ لالتقاء الساكنين ، وأبقيت ما قبل النون مضموما ؛ لتدلّ على المحذوف فتقول : اضربنّ ، وقومنّ ، والزيدون هل يقومنّ؟ وهل يقومنّ الزيدون؟ بضم الميم فى لغه من قال : «أكلونى البراغيث».

وإن اتصل به ضمير الواحده المخاطبه ألحقت إحدى النونين / وحذفت الضمير لالتقاء الساكنين ، وأبقيت ما قبل النون مكسورا ؛ ليدلّ على المحذوف ؛ فتقول : اضربنّ ، وهل تضربنّ؟ وهل تقومنّ؟ وقومن.

وإن اتصل به ضمير الاثنين أو نون جماعه المؤنّث ، لم تلحقه إلا الشديده ، فالذى اتصل به ضمير الاثنين أو علامتهما إذا لحقته الشديده ، ثبتت الألف ، فتقول : هل تضربانّ (1)؟ ؛ لأنّك لو حذفتها ، لالتبس بفعل الواحد.

والذى اتصل به نون جماعه المؤنّث إذا لحقته الشديده فرق بينها وبين نون جماعه المؤنّث بالألف ؛ كراهه اجتماع الأمثال ؛ فتقول : هل تضربنانّ.

وإنّما لم تدخل الخفيفه فى هذين الموضعين ؛ لأن الألف لا يجمع بينها وبين ساكن ، إلا أن يكون مدغما نحو : دابّه.

وإن لم يتصل به شىء ممّا ذكر ، ألحقته أى النونين شئت (2) نحو : اضربنّ ، وهل تضربن؟ ، ولا تقومنّ ، وهل تقومن؟.

وإن كان معتلّها ، فإن اتّصل به شىء مما تقدّم ، كان حكمه فى إلحاق إحدى النونين حكم الصحيح (3) اللام ، إلا أن تكون الياء التى هى ضمير الواحده المخاطبه أو الواو التى هى ضمير أو علامه مفتوحا ما قبلهما ، فإنّك إذا ألحقت إحدى النونين ، لم

1- زاد فى أ: الزيدان.
2- فى ط زياده : ما قبلها.
3- م : وقولى : «وإن كان معتلا ، فإن اتصل به شىء مما تقدّم ، كان حكمه فى إلحاق إحدى النونين حكم الصحيح» مثال ذلك قولك فى : ارم ، واغز ، وارميا ، واغزوا ، وارموا ، واغزوا ، وارمى ، واغزى ، ارمين ، واغزون :

ارمين ، واغزونّ ، وارميانّ ، واغزوانّ ، وارمنّ ، واغزنّ ، وارمنّ ، واغزنّ ، وارمينانّ ، واغزونانّ. أه.

تحذفهما (1) ، بل تكسر الياء ، وتضم الواو ؛ فتقول : اخشينّ ، واخشونّ.

وإن لم يتصل به شىء ممّا ذكر ، فإن كان آخره ألفا ، قلبتها ياء وفتحتها ، وإن كان آخره ياء أو واوا ، فتحتهما ، فتقول : لتخشينّ ، ولترمينّ ، ولتغزونّ.

وإن كان محذوف الآخر ، رددت إليه المحذوف ؛ فتقول : ارمينّ ، واخشينّ ، واغزونّ.

وبعض بنى فزاره يحذفون الياء مما آخره ياء ، ولا يردونها فيما حذفت منه ، ويلحقون إحدى النونين ، ويبقون ما قبلها مكسورا ؛ فيقولون : ارمنّ ، ولترمنّ ؛ وعلى ذلک قوله [من البسيط] :

292 - وابكنّ عيشا تولّى بعد جدّته

طابت أصائله فى ذلک البلد (2)

وقول الآخر [من الطويل] :

293 - إذا هو آلى قال بالله حلفه

لتغننّ عنّى ذا إناءک أجمعا (3)

1- فى ط : تحذفها.
2- البيت بلا نسبه فى : خزانه الأدب 11 / 435 ، والدرر 5 / 170 ، وشرح شواهد المغنى 2 / 561 ، ولسان العرب (لوم) ومغنى اللبيب 1 / 211 ، وهمع الهوامع 2 / 79. الشاهد فيه قوله : وابكن حيث حذف الياء لأنها بعد كسره وذلک على لغه بنى فزاره والأصل ابكين.
3- البيت : لحرثيه بن عناب. الشاهد فيه : قوله : «لتغننّ» والأصل «لتغنينّ» فحذف الياء لأنها بعد كسره على لغه بنى فزاره. والبيت - أيضا - شاهد على أن جواب القسم يفتح بلام كى. ينظر : خزانه الأدب 11 / 434 ، 435 ، 439 ، 441 ، 443 والدرر 4 / 217 ، ومجالس ثعلب ص 606 ، والمقاصد النحويه 1 / 354 ، وبلا نسبه فى تخليص الشواهد ص 107 ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ص 559 ، وشرح شواهد المغنى 2 / 559 ، 830 ، وشرح المفصل 3 / 8 ، ومغنى اللبيب 1 / 210 ، وهمع الهوامع.

التّصريف ينقسم قسمين :

أحدهما / : جعل حروف الكلمه على صيغ مختلفه لضروب من المعانى ؛ نحو :

ضرب ، وضارب ، وتضارب ، واضطرب.

فالكلمه التى هى «ضرب» مؤتلفه من : ضاد وراء وباء ، وقد بنيت منها هذه الأبنيه لمعان مختلفه.

وهذا النوع منحصر فى التصغير والتكسير والمصادر وأفعالها التى تجرى عليها ، وسائر ما اشتقّ منها بقياس من اسم فاعل أو مفعول أو اسم الزمان أو المكان أو المصدر أو اسم الآله الّتى اشتقّ اسمها منه ، والمقصور والممدود المقيسين.

وينبغى أن نبيّن فى هذا النوع حروف الزياده والأدلّه التى يتوصّل بها إلى معرفه زيادتها من أصالتها ؛ فإن أكثر ما ذكر بنى على معرفه ذلک.

والآخر : تغيّر الكلمه عن أصلها من غير أن يكون ذلک التغيّر دالّا على معنى طارئ على الكلمه ؛ نحو تغييرهم : قول إلى : قال.

ألا ترى أنّهم لم يجعلوا ذلک دليلا على معنى خلاف المعنى الذى كان يعطيه قول الذى هو الأصل.

وهذا النوع منحصر فى : الإدغام والنقص كعده ، والقلب ، وأعنى بذلک : [صيروره بعض حروف العلّه إلى بعض](1) ، كقال فى : قول.

والإبدال ، وأعنى بذلک : جعل حرف صحيح مكان حرف علّه ، أو حرف عله مكان حرف صحيح ؛ كتخمه فى : وخمه ، ودينار فى : دنّار ، أو جعل حرف صحيح مكان حرف صحيح من غير موجب لذلک ؛ كجدف فى : جدث أو جعل حرف صحيح مكان حرف صحيح يجانسه فى الصفه ، ويفارقه (2) فى المخرج ؛ لموجب ک- «شمباء» فى «شنباء».

1- بدل ما بين المعكوفين فى أ: جعل حرف عله مكان حرف عله.
2- فى أ: يقاربه.

والنّقل ؛ كنقل عين شاک ، إلى محل اللام ؛ وكنقل حركه العين إلى الفاء فى نحو : قلت ، وبعت.

وينبغى أن نبينّ فى هذا النّوع حروف البدل ، والقلب ، والأماكن التى تبدل فيها وتقلب والحروف التى تحذف ، وأين يجوز نقل الحركه والحرف ، وأين لا يجوز ذلک.

فإذا بيّنّا جميع ما ذكر فى هذين النّوعين ، فقد أتينا على جمله التصريف.

* * *

ص: 469

باب التّصغير

التّصغير يأتى على خمسه معان :

أحدها : تحقير شأن الشىء ؛ نحو : زبيد.

والثانى : تقليل ذاته ؛ نحو قولك : بغيل ؛ ومن هذا النحو قولهم : دويهيه ، فى الموت لدقتها وخفائها ، وقول أوس (1) [من الطويل] :

294 - فويق جبيل شامخ لن تناله

بقنّته حتّى تكلّ وتعملا (2)

يريد : أنّه صعب المرتقى ؛ لكونه صغيرا شامخا ؛ إذ لو كان عظيما ، لاتّسعت طرقه وسهل على سالكه.

والثالث : تقليل عدده ؛ نحو قولك : دريهمات.

والرابع : تقريب الزمان ؛ نحو قبيل العصر.

والخامس : تقريب المنزله ؛ نحو قولك : أخى ، وصدّيقى ، إنما تريد تقريب منزله أخيك وصديقك من نفسك ومن هذا النوع قوله [من الوافر] :

295 - أحار ترى بريقا هبّ وهنا

.....

فصغّر البرق تقريبا له من نفسه ؛ لأنّه عنده محبوب ، إمّا لإتيانه إثر جذب ، أو لأنّه لاح من أفق محبوبته ، ولم يرد تحقيره ؛ لقوله بعد :

296 - .....

كنار مجوس تستعر استعارا (3)

1- فى ط زياده : أيضا.
2- الشاهد فيه : قوله جبيل حيث جاء التصغير مفيدا التعظيم ويرى ابن عصفور أن التصغير هنا يفيد : تقليل الذات ؛ لأن الجبل لو كان عظيما لاتسعت طرقه وسهل على سالكه. ينظر : ديوانه ص 87 ، وسمط اللآلى ص 492 ، وشرح شواهد الشافيه ص 85 ، وشرح شواهد المغنى 1 / 399 ، ولسان العرب (قلزم) ، والمعانى الكبير ص 859 ، وبلا نسبه فى شرح الأشمونى 3 / 706 ، وشرح شافيه ابن الحاجب 1 / 192 ، وشرح المفصل 5 / 114 ، ومغنى اللبيب 1 / 135.
3- البيت : مملط (صدره لامرئ القيس وعجزه للتوءم اليشكرى). وفى البيت ثلاثه شواهد : الأول : - وهو المقصود هنا - قوله : «بريقا» تصغير «برق» والتصغير فيه يفيد تقريب المنزله. الثانى : قوله : «حار» ترخيم «حارث». الثالث : قوله : مجوس حيث ترک صرفه على معنى القبيله ، وهو الأكثر ، ويجوز صرفه ، ولكنه قليل. ينظر : ديوان امرئ القيس ص 147 ، ولسان العرب (مجس) ، ولامرئ القيس فى شرح شواهد الإيضاح ص 438 ، والكتاب 3 / 254 ، وبلا نسبه فى لسان العرب (مجس) ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص 60.

ولا يصغّر اسم من الأسماء إلا بالياء ، فأمّا قولهم : دوابه وشوابه ، فى تصغير دابّه ، وشابّه ، فعلى إبدال الألف من الياء ، والأصل : شويبه ، ودويبه.

وأمّا قول الراعى (1) [من الكامل] :

297 - هداهد كسر الرّماه جناحه

يدعو بقارعه الطّريق هديلا (2)

فإنّما عنى بهداهد : حماما كثير الهداهد ؛ كما قالوا : جلاجل للكثير الجلاجل.

يقال : هدهد الحمام هدهده إذا ردّد الصوت.

وأكثر ما ذهب إليه بعض الناس من أنّه تصغير هدهد ليس بصحيح.

1- عبيد بن حصين بن معاويه بن جندل النميرى ، أبو جندل : شاعر من فحول المحدثين كان من جلّه قومه. ولقب بالراعى لكثره وصفه الإبل ، عاصر جريرا والفرزدق. وكان يفضل الفرزدق ، فهجاه جرير هجاء مرّا وهو من أصحاب الملحمات. ينظر : الأعلام (4 / 188) ، الأغانى (20 / 168) ، خزانه البغدادى (1 / 54). والشعر والشعراء (156).
2- الهديل المراد به هنا صوت الهدهد. الشاهد أن هداهد تصغير هدهد بقلب ياء التصغير ألفا : وقال اللحيانى : قال الكسائى : إنما أراد الراعى فى شعره ب- «هداهد» تصغير هدهد فأنكر الأصمعى ذلك قال : ولا أعرفه تصغيرا. قال ابن برى : وهذا تصغير هدهد أبدلت من يائه ألف قال ومثله دوابّه حكاها أبو عمرو ولم يعرف لهما ثالث. ينظر ديوانه ص 238 ، ولسان العرب (هدد) ، (هدل) ، والتنبيه والإيضاح 2 / 62 ، وجمهره اللغه ص 194 ، 1211 ، وتهذيب اللغه 5 / 353 ، 354 ، وكتاب العين 3 / 347 ومجمل اللغه 4 / 447 ، وتاج العروس (هدد) ، (هدل) ، والمخصص 8 / 134 ، والحيوان 3 / 243 ، وبلا نسبه فى جمهره اللغه ص 683. وراجع المزيد من مصادر البيت فى ديوانه ص 238 - 239 ، البحر المحيط (7 / 51) ، معجم البلدان (3 / 285) ، المعانى الكبير (1 / 297).

والأسماء كلّها تصغّر ، إلا الأسماء المتوغله فى البناء ، وهى التى لم تعرب قطّ (1) ، ما عدا أسماء الإشاره ، والذى ، والتى من الموصولات وتثنيتهما وجمعهما ، وأيا ، وأمس ، وغدا ، وأوّل من أمس ، والبارحه [وأسماء أيام الأسبوع ، وأسماء شهور السنه](2) وعند ، ومع ، وغير ، وحسبك ، وسواك ، والأسماء المختصّه بالنفى ؛ نحو : أحد ، وعريب ، وما يراد به التكثير نحو : «باللّيل والنّهار» وكلا (3) ، والأسماء الواقعه على ما يجب تعظيمه شرعا (4) ، والأسماء العامله عمل الفعل ؛ [كاسم الفاعل](5) ؛ لشبهها به.

والأسماء المصغّره (6) ، وأمّا الأفعال / والحروف ، فلا يحقّر منها شىء إلا فعل التعجّب (7) ، فإنّه حقّر لشبهه بالاسم ، والمراد بالتحقير من جهه المعنى المتعجّب من وصفه.

والاسم الذى تريد تصغيره إن كان مركّبا من اسمين أو من اسم وصوت ، صغّر

1- م : باب التصغير قولى : «والأسماء كلها تصغر إلا الأسماء المتوغله فى البناء ، وهى التى لم تعرب قط» مثال ذلک : من وما وأين ومتى. أه.
2- سقط فى أ.
3- زاد فى أ: وأسماء أيام الأسبوع وأسماء شهور السنه.
4- م : وقولى : «والأسماء الواقعه على ما يجب تعظيمه شرعا» أعنى بذلک : أسماء البارئ سبحانه ، وأسماء الأنبياء - صلوات الله عليهم أجمعين - وما جرى مجرى ذلک ، وإنما لم يجز تصغير ذلک ؛ لأنه نقص لا يصدر إلا عن كافر أو جاهل لما يلزم عنه ، قال المبرد : بلغنى أن ابن قتيبه قال : «مهيمنا» تصغير مؤمن ، والهاء بدل من الهمزه ؛ فوجهت إليه أن اتق الله ؛ فإن هذا يوجب الكفر على من تعمده ، وإنما هو مثل مسيطر. فإن قيل : إنما يلزم الكفر متعمده على مذهبكم لإنكار تصغير التعظيم ، وأما على مذهب من يجيز ذلک فلا. فالجواب : أن تصغير التعظيم لم يثبت من كلامهم ، وبتقدير أن ذلک ثابت فى كلامهم فينبغى ألا يقدم على ذلک ، لما فيه من الإيهام. أه.
5- سقط فى أ.
6- م : وقولى : «والأسماء المصغره» مثل : كميت. أه.
7- م : وقولى : «وأما الأفعال والحروف ، فلا يحقر منها شئ إلا فعل التعجب» مثال ذلک قوله [من البسيط] : ياما أميلح غزلانا شدنّ لنا من

هؤليّائكنّ الضّال والسّمر [ينظر البيت للمجنون فى ديوانه ص 130 ، وله أو للعرجى أو لبدوى اسمه كامل الثقفى أو لذى الرمه أو للحسين بن عبد الله فى خزانه الأدب 1 / 93 ، 96 ، 97 ، والدرر 1 / 234 ولكامل الثقفى أو للعرجى فى شرح شواهد المغنى 2 / 962 ، وللعرجى فى المقاصد النحويه 1 / 416 ، 3 / 643 ، وصدره لعلى بن أحمد العريتى فى لسان العرب (شدن) ، ولعلى بن محمد العرينى فى خزانه الأدب 1 / 98 ، ولعلى بن محمد المغربى فى خزانه الأدب 9 / 363 ، 5 / 233 ، وبلا نسبه فى أسرار العربيه ص 115 ، والإنصاف 1 / 127 ، وخزانه الأدب 1 / 237 ، وشرح الأشمونى 2 / 366 ، وشرح شافيه ابن الحاجب 1 / 190 ، وشرح المفصل 5 / 135 ، ومغنى اللبيب 2 / 682 ، وهمع الهوامع 1 / 76 ، 2 / 191]. أه.

الصدر منه ، على قياس تصغيره ، لو لم يكن مركبا ، فتقول فى تصغير : «بعلبک» : بعيلبکّ ، وفى تصغير عمرويه : عميرويه ، وإن كان مضافا ، فإن كان علما «كعبد مناف» ، أو جاريا مجراه كأبى بكر ، وسعيد كرز ، صغّرت المضاف على قياس تصغيره ، لو لم يكن مضافا ، ولم يجز تصغير المضاف إليه ، وإن لم يكن علما ولا جاريا مجراه ؛ كغلام خالد فإن أردت تصغيرهما ، أو تصغير أحدهما ، جاز ذلک ، ويكون تصغير كلّ واحد منهما على قياس تصغيره قبل الإضافه.

وإن كان غير مركّب ولا مضاف :

فإمّا أن يكون مفردا ، أو مثنّى ، أو جمع سلامه ، أو جمع تكسير ، أو اسم جنس ، أو اسم جمع.

فإن كان اسم جنس ، أو اسم جمع ، صغّر على قياس نظائره من المفردات ؛ فتقول فى تصغير : قوم ، وتمر : قويم ، وتمير.

وإن كان جمع تكسير : فإنّ القليل منه يصغّر على قياس نظيره من المفردات ؛ فتقول فى تصغير أفلس : أفيلس ، وفى تصغير غلمه : غليمه ، وفى تصغير أرغفه : أريغفه.

إلا ما كان على وزن أفعال ، فإنّه خالف تصغيره قياس تصغير نظائره من المفردات فى بقاء الألف فيه ، وقلبها فى المفرد ؛ فتقول فى : أجمال ، أجيمال ، وفى إجمال ، مصدر أجمل ، أجيميل.

وأمّا الكثير : فإن كان له جمع قلّه ، ردّ إليه فى التصغير ؛ فتقول فى تصغير : فتيان ، وعنوق ، وفلوس : فتيّه وأعينق ، وأفيلس ، وإن شئت حقّرت الواحد وجمعته

بالواو والنون ، إن كان مذكرا عاقلا ، وبالألف والتاء ، إن كان مؤنّثا أو غير عاقل ، فتقول فى تصغير : فتيان ، وعنوق ، وفلوس : فتيون ، وعنيقات ، وفليسات.

وإن لم يكن جمع قلّه صغّرت الواحد ، ثم جمعته على ما ذكر (1) ؛ فتقول فى تصغير رجال ، وحمر جمع أحمر : رجيلون ، وأحيمرون ، وفى تصغير دراهم ، وحمر جمع حمراء : دريهمات ، وحميراوات.

وإن كان له جمع قلّه ولا واحد له ، حقّرت واحده الذى / يقتضيه القياس ، ثم جمعته على ما ذكر ؛ تقول فى تصغير عباديد : عبيديدون ؛ لأنّه إنما يكون جمع عبداد ، أو عبدود ، وكيف كان ، فهذا تحقيره.

فأمّا قولهم : أصيلان ، فى أصلان جمع أصيل ، فشاذّ ؛ لأنّه جمع كثره ، وبعضهم يقول : أصلال ؛ فيبدل من النون لاما.

وكأنّ الذى سهّل ذلک : أنّه ليس بجمع حقيقى ؛ لأنّهم يقولونه فى معنى أصيل ، لكن جمعوه لمّا جعلوا كلّ جزء من الأصيل أصيلا مجازا.

وإن كان مثنى أو [مجموعا](2) جمع سلامه ، لم تعتدّ بعلامتى التثنيه والجمع ، وصغرته كما كنت تصغّر قبل لحاقهما ؛ فتقول فى تصغير : «بكرين ، وبكرين ، وهندات» : «بكيرين ، وبكيرين ، وهنيدات».

وإن كان مفردا ، فإمّا أن يكون معربا أو مبنيّا : فالمعرب إن كان على حرفين ، ضممت أوله ، وفتحت ثانيه ، وألحقت ياء التصغير ثالثه ، ولا بدّ من ردّ المحذوف.

فإن كان مؤنثا ، ألحقته التاء ، وإن كان مذكّرا ، لم تلحقها إياه ؛ فتقول فى تصغير يد : يديّه ، وفى تصغير دم : دميّ ، ترد إليهما المحذوف ، وهو الياء وتدغم ياء التصغير فيهما ، وفى تصغير أخ : أخيّ ، ترد إليه المحذوف ، وهو الواو ، ثم تقلبها ياء لإدغام ياء التصغير فيها ، وفى تصغير فم : فويه ، فتحذف الميم وتردّ إليه ما أبدلت منه ، وهو الواو ، وما حذف منه ، وهو الهاء ؛ بدليل قولهم : أفواه.

1- م : وقولى : «وإن لم يكن له جمع قله ، صغرت الواحد ، ثم جمعته على ما ذكر» مثال ذلک قولک فى تصغير دراهم : دريهمات ، وفى تصغير جعافر : جعيفرون. أه.
2- سقط فى ط.

وفى تصغير : سه : ستيهه ، فتردّ إليه (1) المحذوف ، وهو التاء ؛ بدليل قولهم فى الجمع : أستاه.

وفى تصغير عده : وعيده ، وإن شئت : أعيده ؛ فتقلب الواو همزه لانضمامها.

وإذا سمّيت بما هو فى الأصل على حرفين ، الثانى منهما حرف صحيح ، حكمت له بحكم ما حذفت لامه من الأسماء الثلاثيّه.

لأن اللام أكثر ما تحذف منها ، وحكمت على تلك اللام المحذوفه بأنّها ياء أو واو ؛ لأنهما أكثر ما يحذف من اللامات ؛ وذلک نحو أن تسمّى رجلا ب- (إن) التى للجزاء ، فإنک إذا صغّرته قلت : أنىّ.

وإن كان على ثلاثه أحرف ، فإن كان أحد حروفه تاء الإلحاق أو همزه الوصل المعوضتين من المحذوف ، حذفتهما ورددت المحذوف كما فعلت فيما هو على حرفين ؛ فتقول فى تصغير : اسم ، وابن ، وأخت ، وبنت : سميّ ، وبنىّ ، وبنيّه ، وأخيّه

وإن لم يكن أحد حروفه التاء / ولا الهمزه ، فإن كان صحيحا ضممت أوله وفتحت ثانيه ، وألحقت ياء التصغير إليه (2) ، فإن كانت فيه تاء التأنيث ، لم تحذفها ؛ فتقول فى تصغير طلحه : طليحه ، وإن لم تكن فيه تاء ، فإن كان مذكّرا ، لم تلحقه التاء ؛ نحو : رجيل ، وحجير.

وإن كان مؤنّثا ، ألحقته إيّاها ؛ نحو : قديمه ، فى تصغير قدم ، إلا البضع (3) والعشر ، ومادون العشر من أسماء عدد المؤنث التى هى على ثلاثه أحرف ، وإلا ألفاظا من المؤنث شذّت العرب فيها ، فلم تلحقها تاء التأنيث ، وهى : عرس ، ودرع ، وحرب ، فى لغه من أنّثهنّ ، وعرب (4) ، و «نخل» وفرس.

وقد قالوا فى عرس : عريسه ، على القياس [والمضعف مثله](5) كذلک ، إلا أنّ

1- فى أ: نزد إليه.
2- فى ط : به.
3- فى أ: الضبع.

4- م : وقولى : «وهى عرس ودرع وحرب وعرب» مثال ذلک قولک : عريس ، ودريع ، وحريب ، وعريب. أه.
5- فى أ: وإن كان مضعفا.

الإدغام يزول لتوسّط ياء التصغير بين المثلين ؛ تقول فى دنّ : دنين.

وإن كان معتلّ الفاء ، فكذلک إلا أنک إن شئت قلبت الواو همزه ، فتقول فى تصغير : يسر ، ووعد : يسير ، ووعيد ، وإن شئت قلت : أسير ، وأعيد.

وإن كان معتلّ العين ، فإن كانت عينه ياء أو واوا ، فعلت به أيضا كذلک ، إلا أنه [لک أن تكسر](1) الفاء إتباعا للعين إن كانت ياء ، فتقول فى تصغير : بيت : بويت ، وبييت إن شئت وفى تصغير قول : قويل ، فأما قولهم فى تصغير : الشول ، والذّود ، والقوس : شويل ، وذويد ، وقويس ، بغير تاء فشاذّ.

وقد قالوا : قويسه ، على القياس.

وإن كانت الفاء رددتّها إلى أصلها الذى انقلبت عنه ، وهو الياء ، أو الواو.

ويكون حكم الاسم فى التصغير كحكم ما العين منه ياء أو واو ، فتقول فى تصغير : باب ، وناب ، الذى يراد به السنّ ، ودار : بويب ، ونييب ، ودوير.

وأما قولهم فى تصغير الناب للمسنّه من الإبل : نييب ، فشاذّ.

وقد قالوا : نويب ، فشذّوا فى تصغيرها شذوذين :

أحدهما : رد الألف إلى الواو ، وإن كان أصلها الياء.

والآخر : [ترک إلحاقها](2) تاء التأنيث ، وهى مؤنثه.

وإن جهل أصلها (3) نحو ألف : آءه ، أو كانت نحو ألف هاء المحذوف من هاء قلبت واوا.

وإن كان معتل اللام ، فعلت به - أيضا - كذلک ، إلا أنک تدغم ياء التصغير فى حرف العلّه بعدها ؛ فيصير جميع ذلک إلى الياء ؛ فتقول فى تصغير : جرو ، وظبى ، وعصا : جريّ ، وظبىّ ، وعصيّه.

وإن كان على أربعه أحرف : فإن كان صحيحا ، ضممت أوله وفتحت ثانيه ،

1- فى أ: إنک إن شئت کسرت.
2- فى أ: إن لم يلحقوا.
3- م : وقولى : «وإن جهل أصلها ... قلبت واوا» مثال ذلک قولک فى تحقير آء اسم شجر : أوىّ. أه.

وألحقت / ياء التصغير ثالثه ، وكسرت ما بعدها ؛ نحو : جعيفر.

وإن كانت فيه تاء تأنيث ثبتت ؛ نحو : دحيرجه.

وإن لم تكن فيه [لم](1) تلحقها إيّاه.

وإن كان الاسم واقعا على مؤنّث ؛ نحو : خنيصر ؛ فإن كان مضعف الوسط ، فكذلك إلا أن الإدغام يزول لتوسّط علم التصغير بين المثلين ؛ فتقول فى تصغير : بقّم ، بقيقم.

وإن كان مضعّف الآخر ، فكذلك ، إلا أنک لا تكسر ما بعد ياء التصغير ؛ بل تبقى المدغم على ما كان عليه ؛ فتقول فى تصغير : مدقّ ، مديق. وإن لم يكن أحدهما مدغما فى الآخر ، كان حكمه حكم الصّحيح ، وإن شئت زدت ياء قبل الآخر ؛ تفرقه بين المثلين ؛ فتقول فى تصغير : قردد ، قريدد ، وقريديد ، إن شئت.

وإن كان آخر حروفه حرف علّه ، فإن كان رابعا فإمّا ياء وإمّا ألفا ، فإن كان ياء ، فحكمه حكم الصحيح ؛ تقول فى تصغير : معط ، معيط.

وإن كان ألفا لغير تأنيث ، فكذلک إلا أنک تقلب الألف ياء لانكسار ما قبلها ؛ فتقول فى تصغير : أرطى : أريط.

وإن كانت للتأنيث فكذلک ، إلا أنّک لا تكسر ما بعد ياء التصغير ؛ فتقول فى تصغير : حبلى ، حبيلى.

وإن كان ثالثا ، فإمّا ياء وإمّا واوا وإمّا ألفا ، فإن كان ألفا فكذلک ، إلا أنک تدغم ياء التصغير فيها بعد تصييرها ياء ؛ فتقول فى تصغير : منار ، وكتاب : منيّر ، وكتيّب.

وقالوا فى وراء : وريئه ؛ لأنّها لا تنصرف ، فلو لم تلحقها (2) التاء فى التصغير ؛ لتوهم أن الاسم مذكّر.

وإن كان ياء أدغمت ياء التصغير فيها ، فتقول فى تصغير : عثير : عثيّر.

وإن كان واوا ، فإنّها إن كانت زائده لغير الإلحاق ، قلبتها ياء وأدغمت ياء التصغير

1- سقط فى ط.
2- فى أ: يلحقوا.

فيها فتقول فى عجوز : عجيّز.

وإن كانت أصليه أو زائده للإلحاق ، جاز لک فيها القلب والترک ؛ فتقول فى تصغير أسود ، وجهور : أسيود ، وجهيور ، وإن شئت : أسيّد ، وجهيّر.

وإن كان ثانيا ، فعلت به ما تفعل بالصحيح ، إلا أنک تقلب الألف واوا ، فتقول فى تصغير ضارب ، وصيقل ، وكوثر : ضويرب ، وصييقل ، وكويثر.

وإن كان أولا ، فكذلک أيضا ، إلا أنک تقلب الواو همزه ، ولا يلزم ذلک إلا أن تكون بعدها واو أخرى ؛ فتقول فى تصغير : واصل ، ويمين ، ووقود : أو يصل ويمينّ ، ووقيد ، وأقيّد إن شئت.

وإن كان على أزيد من أربعه أحرف ، ولم يكن فى آخره ألف التأنيث ، ولا الألف والنون الزائدتان فى / الآخر ، ولا العلامتان اللتان هما الأصل للتثنيه والجمع السالم ؛ فإنّه إن لم تكن فيه زياده حذفت آخره ، ثم صغّرته كتصغير الرباعى ؛ فتقول فى تصغير : سفرجل ، سفيرج.

وإن شئت ، عوضت من المحذوف ياء قبل الآخر.

وكذلک تفعل بكلّ محذوف منه ، فتقول : سفيريج ، إلّا أن يكون الحرف الذى قبل الآخر من حروف الزياده ، أو مشبها بحرف منها.

والآخر ليس كذلک ؛ فإنّک تحذف إذ ذاک الآخر ، وإن شئت ، حذفت ما قبله ؛ فتقول فى تصغير خورنق ، وفرزدق : خويرق ، وخويريق ، وفريزق وفريزيق ، وإن شئت قلت : خويرن وخويرين ، وفريزد وفريزيد.

فإن كان الآخر من حروف الزياده ، لم تحذف غيره ؛ فتقول فى تصغير : شمردل : شميرد.

وإن كان (1) فيه زياده ، فإنه إن كان على خمسه أحرف ، ورابعه حرف علّه زائد ، ملحقا كان أو غير ملحق ، لم تحذف منه شيئا ، إلا أنّک تقلب حرف العلّه ياء إن كان ألفا أو واوا ؛ فتقول فى تصغير : قنديل ، وبهلول ، وسربال ، ومسرول : قنيديل ، وبهيليل ، وسريبيل ، ومسيريل.

1- فى أ: كانت.

إلا أن يكون الحرف الملحق قد أدغم فيه ما قبله ، فإنه لا بدّ إذ ذاک من الحذف ؛ فتقول فى تصغير : عطوّد : عطيّد ، فتحذف إحدى الواوين ، وإن شئت عوّضت فقلت : عطيّيد.

وقالوا : قديديمه ، فى تصغير قدّام ، للعله التى تقدمت فى : وراء.

وإن لم يكن كذلک ، فلا بدّ من الحذف حتى تصير على أربعه أحرف ، أو على خمسه ، رابعه حرف علّه زائد ، وحينئذ تصغره.

فإن لم يكن فيه إلا زياده واحده ، حذفتها حيثما كانت ؛ فتقول فى تصغير : مدحرج ، ومجحفل : دحيرج ، وجحيفل ، وإن شئت قلت : دحيريج ، وجحيفيل.

وإن كان فيها أكثر من زياده واحده ، واحتجت إلى حذف بعض وإبقاء بعض ، فإنّک تحذف ما يؤدى إلى قلّه الحذف أو عدم تواليه ، وترک ما ليس كذلک ؛ فتقول فى تصغير : عيطموس ، عطيميس ، فتحذف الياء ؛ لأنّک لو حذفت الواو ، لاحتجت إلى حذف الياء ، فلمّا حذفت الياء / ، لم تحتج إلى حذف ؛ لبقاء الاسم على خمسه أحرف ورابعه حرف علّه زائده ، وكذلک أيضا تقول فى تصغير : إبراهيم ، وإسماعيل : بريهيم ، وسميعيل ؛ لأنّ الهمزه والميم واللام حكمت لها العرب بحكم الحروف المزيده. بدليل أنّهم لمّا صغروها تصغير الترخيم ، قالوا : بريه ، وسميع ، فحذفوها.

فإذا لم ترخّم ، وجب أن تحذف الهمزه وتترک الميم واللام ؛ لأنّ حذفهما يؤدى إلى حذف الياء فيتوالى الحذف.

وبمقتضى هذا القياس ورد السّماع ؛ حكى ذلک أبو زيد وغيره.

فإن تساوت فى ذلک ، فإمّا أن تكون ملحقه أو غير ملحقه ، أو بعضها ملحق ، وبعضها غير ملحق.

فإن كانت غير ملحقه ، وكانت لغير معنى ، فإنّک تبقى الذى هو لفظ الأصل ، وتحذف ما ليس كذلک ؛ فتقول فى تصغير : حماره : حميره ، تترک الراء ؛ لأنّها من لفظ الأصل ، وتحذف الألف.

فإن كانت من لفظ الأصل ، حذفت التى لا يؤدى حذفها إلى ثقل ، ولا إلى بناء

غير موجود ، وتركت ما ليس كذلک ؛ فتقول فى تصغير : ذرحرح : «ذريرح» على وزن : «فعيعل» ، وذريريح إن عوّضت ، ولم تقل : «ذيحر» ؛ لأنّ وزنه «فعيلع» ، وهو بناء غير موجود ، ولا «ذحيرح» (1) ؛ لأنه على وزن «فليعل» ، وهو (2) - أيضا - بناء غير موجود ، ولا «ذريحح» لثقل اجتماع المثلين.

وإن كانت من غير لفظ الأصل ، حذفت - أيضا - ما لا يؤدى حذفه إلى بناء غير موجود ، وتركت ما ليس كذلک ؛ فتقول فى تصغير : «استضراب» ، اسم رجل : تضيريب ؛ كتجيفيف فتذهب همزه الوصل (3) لانضمام الأول ، وتحذف السين ؛ لأنک لو حذفت التاء لقلت : «سضيريب» ، و «سفيعيل» ليس من أبنيه كلامهم.

وإن لم يؤد حذف شىء منها إلى ما ليس من أبنيه كلامهم ، حذفت المفضوله ، وتركت الفاضله.

والفاضله هى المتحركه المتقدمه ، والمفضوله هى الساكنه المتأخره ، فتقول فى تصغير : إستبرق : أبيرق ، فتذهب السين والتاء لتأخرهما ، وتترک الهمزه لتقدمها ، فإن تفاضلتا حذفت أيّهما شئت ؛ فتقول فى تصغير : قلنسوه ، إن حذفت الواو ؛ لأن النون فضلتها / بالتقدم : قلينسه ، وقلينيسه ، إن عوّضت.

وإن حذفت النون ؛ لأن الواو فضلتها بالتحرک ، قلت : قليسيه ، وقليسيّه ، بالتشديد إن عوّضت.

وإن كانت لمعنى ؛ فإنک تثبت المتقدّمه ، وتحذف المتأخره ؛ فتقول فى تصغير : مقتدر : مقيدر ، ومقيدير ، إن عوضت ، فتثبت الميم ؛ لتقدمها وتحذف التاء لتأخرها.

وإن كان بعضها لمعنى ، وبعضها ليس كذلک ، حذفت التى لغير معنى ، فتقول فى تصغير : مضارب : مضيرب ، ومضيريب إن عوضت.

إلا أن تكون التى لها معنى فى الطرف ، فإنّک مخير فى حذف أيهما شئت ، فتقول فى تصغير : حبارى : حبيرى ، بحذف الألف الأولى ، وهو الاختيار ؛ لأنها لغير

1- فى ط : ذحيريح.
2- فى أ: وهو.
3- فى ط : الأصل.

معنى ، وحبير بحذف ألف التأنيث لتطرّفها ، وإن شئت قلت : حبيره ، فتعوض منها التاء.

وإن كانت ملحقه ، فإنک تحذف التى ليست من لفظ الأصل وتترک التى هى من لفظه ؛ فتقول فى تصغير : عفنجج ، عفيجج ، وعفيجيج إن عوضت.

إلا أن تكون التى ليست من لفظ الأصل متحرّكه وبعيده من الطرف ، والتى من لفظ الأصل ليست كذلک ؛ فإنک إذ ذاک بالخيار فى حذف أيّهما شئت ؛ فتقول فى تصغير : «كوالل» ، إن حذفت الواو : كييلل ، و «كييليل» إن عوضت ، وإن حذفت اللام قلت : كويل ، وكوييل ، إن عوضت.

أو تكون التى من لفظ الأصل قد زيدت فى الترتيب بعد التى ليست من لفظ الأصل ؛ فإنک إذ ذاک تحذف التى من لفظ الأصل لا غير فتقول فى تصغير عثول : عثيول ، وعثيويل إن عوّضت ، فتحذف إحدى اللامين ؛ لأنها متحركه كالباء الزائده فى : قرشبّ ، وتترک الواو ؛ لأنّها بمنزله الشين منها.

ألا ترى أنّ عثولا كدرهم ، ثم زيدت اللام للإلحاق ب- : «قرطعب» ؛ كما زيدت الباء فى : «قرشبّ» كذلک.

وإن كانت من لفظ الأصل ، حذفت التى لا يؤدى حذفها إلى ثقل ، ولا إلى بناء غير موجود ، وتركت ما ليس كذلک ؛ فتقول فى تصغير : «مرمريس» ، و «صمحمح» : مريرس ، ومريريس ، وصميمح ، وصميميح إن عوّضت.

ولا تقل : مميرس ، ولا صميحح ؛ لما فى ذلک من ثقل اجتماع / المثلين ، ولا مريميس ؛ لأنه فعيفيل ، ولا رميريس ، لأنّه عفيعيل ، وهما بناءان غير موجودين ، ولا «صحيمح» ؛ لأنّه فليعل ، ولا صميحم ؛ لأنّه فعيلع ، وهما - أيضا - بناءان غير موجودين.

وإن كانت من غير لفظ الأصل ، حذفت المفضوله ، وتركت الفاضله.

والتفاضل يكون بما تقدّم ذكره ؛ فتقول فى تصغير أرندج : أريدج وأريديج إن عوّضت ؛ فتحذف النون وتثبت الهمزه ؛ لأنّها فضلتها بالتقدّم والحركه.

وكذلک - أيضا - تفعل ب- «ألندد» إلا أنّک تدغم فتقول : أليّدّ ؛ لأنّ أفيّعلا لم

يجئ فى كلامهم ملحقا.

وإن تفاضلتا ، كنت بالخيار فى حذف أيّهما شئت ؛ فتقول فى تصغير ، حبنطى ، إن حذفت الألف ؛ لأنّ النون قد فضلتها بالتقدم : حبينط وحبينيط إن عوضت.

وإن حذفت النون لأن الألف قد فضلتها ، بأنّها (1) فى نيّه الحركه ، قلت : حبيطى وحبيّطى إن عوضت.

وإن كان بعضها للإلحاق وبعضها لغير الإلحاق ، فإن كانت التى لغير إلحاق لمعنى ، وهى فى أول الكلمه (2) ، أثبتها وحذفت الملحقه ؛ فتقول فى : مقعنسس : مقيعس ، ومقيعيس ، إن عوضت ، فتحذف النون وإحدى السينين ، وإن لم تكن كذلک ، حذفت غير الملحقه ، وتركت الملحقه ؛ فتقول فى تصغير عرضنى : عريضن ، فتثبت النون ؛ لأنها ملحقه وتحذف ألف التأنيث.

وإن كانت لغير معنى ، حذفتها وأثبتّ الملحقه ؛ فتقول فى تصغير : حطايط ، وجوالق ، وزراقم اسم رجل : حطيط ، وجويلق ، وزريقم ، وحطييط ، وجويليق ، وزريقيم إن عوّضت ، إلا أن تكون التى للإلحاق حرف علّه متطرفا ؛ فإنّک حينئذ مخيّر فى حذف أيّهما شئت.

والاختيار حذف التى لغير الإلحاق (3) ، فتقول فى تصغير : عفاريه ، عفيريه ، فتحذف الألف ، وإن شئت قلت : عفيره ، فتحذف الياء ، وإن كانت بمنزله : راء «عذافر».

وإن كان فى آخر الاسم ألفا التأنيث ، فإنّک تصغّر ما قبلهما على قياسه ، لو لم تلحقاه ، ولا تعتدّ بهما ؛ فتقول فى تصغير : حمراء ، وخنفساء ، حميراء ، وخنيفساء.

إلا أن يكون ما قبلهما على أربعه ، ثالثه / حرف علّه زائد للمدّ ؛ نحو بروكاء ، وجلولاء ؛ فإنّک تحذفه فتقول : بريكاء ، وجليلاء ؛ لأنّهما وإن كانا بمنزله تاء التأنيث

1- فى ط : فإنها.

2- فى أ: كلمه.
3- فى أ: إلحاق.

فى ثباتهما فى تصغير : خنيفساء وأمثاله ؛ كما تثبت التاء خامسه معهما - أيضا - من نفس الكلمه ؛ فصارتا من هذا الوجه بمنزله كاف «مبارک».

والواو بمنزله الألف ؛ فكما تحذف الألف ، فكذلک تحذف الواو ، وتقول فى تصغير معلوجاء ، معيليجاء ؛ فلا تحذفها ؛ لأنّها رابعه ؛ فلم تشبه ألف «مبارک».

وإن كان فى آخره ألف ونون زائدتان ، فإن كان «فعلان» الذى مؤنثه «فعلى» ؛ فإنک تصغر الصدر ولا تعتدّ بهما ؛ فتقول فى تصغير : سكران ، سكيران.

وإن كان غيره من الأسماء ، فإن كسّر على : فعالين ، فى فصيح الكلام ، ولم يبدل من النون ياء ، وكان الاسم المجموع عليهما ممّا يصغّر ، اعتددت بهما فى التصغير ؛ فتقول فى تصغير : سرحان ، سريحين ، كسريبيل ؛ لأنّهم قالوا فى جمعه : سراحين.

وإن أبدل من النون ياء ، أو لم يكسّر الاسم على «فعالين» أصلا ، أو كسّر عليها فى ضروره شعر أو كان الاسم المكسّر عليها ممّا لا يصغّر حتى ينقل عن مسمّاه ، لم يعتدّ بهما (1) فى التصغير ، إلّا حيث اعتدّ بألفى التأنيث ؛ فتقول فى نصغير عثمان :

عثيمان ؛ لأنّهم لم يقولوا : عثامين.

وفى تصغير : ظربان : ظريبان ، لأنّهم قالوا : ظرابىّ ، فأبدلوا من النون ياء ، وفى تصغير كروان : كريّان ، فى القول المختار ؛ لأنهم لم يقولوا : كراوين ، إلا فى الضروره ؛ نحو قوله [من الرجز] :

298- حتف الحباريات والكراوين (2)

فلم يلتفت إليها.

وفى تصغير : مصران ، اسم رجل : مصيران ، ولا يلتفت إلى مصارين ؛ لأنّه لم يجمع على ذلک ، إلا قبل التّسميه ، وهو فى ذلک الوقت لا يجوز تصغيره ؛ لأنّه جمع كثره.

1- فى أ: به.
2- الرجز لدلم العبشمى وقبله : داهيه صلّ صفا درخمين. والشاهد فيه قوله الكراوين فى جمع الكروان. ينظر : اللسان (كرا) ، وهو بلا نسبه فى اللسان (درخمن) ، والمنصف 3 / 72.

وتقول فى تصغير : حماطان : حميطان ، فتحذف الألف ؛ كما حذفت الواو من : «بروكاء».

وإن كان فى آخره علامتان هما فى الأصل للتّثنيه ، أو جمع السلامه ، أجريته مجرى ما فى آخره ألف ونون زائدتان ؛ فتقول فى تصغير : زيدين ، وهندات ، وجعفران ، إذا سمّيت بهما : زبيدين ، وهنيدات ، وجعيفران.

وفى تصغير / جداران ، اسم رجل : جديران ، فتحذف الألف كما حذفت ألف «حماطان» ؛ إلا أن تكون فى المثنّى تاء التأنيث ؛ فإنّک لا تعتد بالعلامتين ، سمّيت أو لم تسمّ ؛ فتقول فى تصغير : «دجاجتان» ، اسم رجل : «دجيجتان» ، فلا تحذف الألف ، وقد يجوز فى كلّ اسم مزيد أن تحذف منه جمله الزوائد ، ثم تصغّر ؛ فتقول فى تصغير : حارث ، وأسود ، : حويرث ، وسويد.

ومن ذلک قولهم فى أزهر : زهير ، وفى قابوس : قبيس.

وإن كان الاسم المصغّر مقلوبا ، لم تردّه إلى أصله ، فتقول فى تصغير : شاک شويک.

وإن كان فيه حرف مبدل ، فإن زال بالتصغير موجب البدل ، عاد إلى أصله ، إلا أن يحذف عند التصغير لموجب آخر ، فتقول فى تصغير : ريح : رويحه ؛ فترد الياء إلى الواو ؛ لزوال موجب انقلابها ياء ، وهو سكونها وانكسار ما قبلها.

فأمّا قولهم فى تصغير : عيد ، عييد ، فلم تردّه إلى أصله ، لأنّه من ذوات الواو ، فشاذّ.

وكذلک تقول فى تصغير : موقن ، ميقن ، فترد إلى الأصل ؛ لزوال موجب انقلاب الياء واوا ، وهو سكونها وانضمام ما قبلها ، وتقول فى تصغير قائم : قويئم ، فتبقى الهمزه ولا تردها إلى أصلها من الواو وإن زال موجب قلبها ، وهو الألف ؛ لأنّه قد حدثت بالتصغير فى محلها ، وهى تجرى مجرى ألف فاعل.

وإن لم يزل موجب البدل ، لم يرجع إلى أصله ، فتقول فى تخمه : تخيمه ، ولم ترد الواو ، وتقول فى تصغير عطاء : عطىّ ؛ لأنّ الهمزه ترجع إلى

أصلها ؛ لزوال موجب إبدالها ، وهو الألف ؛ فيقال : عطيىّ ؛ فتجتمع فيه ثلاث ياءات فى الطرف ؛ فتحذف واحده تخفيفا.

ص: 484

وكذلك تفعل بكلّ ما فى آخره ثلاث ياءات ، الأولى منها (1) زائده ، وتقول فى تصغير سماء : سميّه ؛ لأنّك لما حذفت منه إحدى الياءات ، صار على ثلاثه أحرف ؛ فلحقته فى التصغير التاء.

وكذلك - أيضا - إن كانت العرب قد شذّت فى المكبّر ، أتت بالمصغّر على القياس ؛ فتقول فى تصغير : حياه : حييّه فتدغم.

وقد شذّت العرب فى ألفاظ (2) ، فلم تصغّرها على قياس مكبّرها المستعمل فى الكلام ؛ بل على أصول لم ينطق بها ، فقالوا فى مغرب الشمس ، مغيربان ، وفى : عشىّ : عشيشيان ، وفى / عشيّه : عشيشيه.

وقالوا : [أيضا](3) عشيّانات ، ومغيربانات ؛ كأنّهم جعلوا كلّ جزء من العشيّه والمغرب ، عشيّه ومغربا.

وفى إنسان : أنيسيان ، وفى بنين : أبينون ؛ كأنّهم حقّروا أبناء اسم جمع على وزن أفعل ؛ كالأعم فى معنى الأعمام ، وفى رجل : رويجل ، وفى غلمه وصبيه : أغيلمه وأصيبيه.

وإن سميت المثنى من ذلك ، لم تحقره إلا على القياس.

وقد تقدّم أن المتوغّل فى البناء من الأسماء لا يصغّر منه إلا أسماء الإشاره ، والذى ، والتى ، وتثنيتهما وجمعهما من الموصولات ، وقياسها فى التصغير أن يترك أوّلها على حركته ، وتلحق ياء التصغير ثالثه ، ويزاد الألف فى الآخر.

وإن تعذّر ، زيدت قبله ، فتقول فى تصغير : ذا : ذيّا ، تترك الذال على حركتها ، وتقلب الألف إلى أصلها ، وهو الياء بدليل قولهم : ذى ، فى المؤنّث ، ثم تزيد ياء التصغير ثالثه ، ثم ترد إليه حرفا ثالثا ؛ كما تفعل فى تصغير «يد» ، ثم تدغم ياء التصغير فيه ، ثم تزيد ألفا فى الآخر ؛ فتصير : ذبيّا فيجتمع ثلاث ياءات ؛ فتحذف واحده منها ، وهى الأولى.

ولا يجوز حذف الثانيه ؛ لأنّها علم التصغير ، ولا الأخيره ؛ لئلا تقع ياء التصغير طرفا.

1- فى ط : فيها.
2- فى ط : أليفاظ.
3- سقط فى ط.

وإن دخلت عليها «ها» التى للتنبيه ، قلت : «هذيّا» ، وتقول فى تصغير تا : تيّا على ذلک القياس.

ولا تصغّر ذى ، ولا هذى ؛ لأنّک لو صغّرتهما ، لقلت : ذيّا ، وهذيّا ، فيلتبس تصغيرهما بتصغير : ذا ، وهذا.

ومن قال : ذاک ، قال : ذيّاک ، ومن قال : ذلک ، قال : ذيّالک.

وإذا ثنيت ، حذفت الألف ؛ لالتقائها مع علم التثنيه ، وهو ساكن فتقول : ذيّان وتيّان ، فى الرفع ، وذيّين وتيّين فى النصب والخفض.

وتقول فى تصغير : أولى المقصوره : «أو ليّا» ، تترک الأول على حركته وتزيد ياء التصغير ثالثه ، وتقلب الألف ياء ، وتدغم ياء التصغير فيها ، وتزيد ألفا فى الآخر.

ومن قال : أولاک ، قال «أوليّاک» ، وتقول فى تصغير «أولاء» الممدوده : أوليّاء ، تبقى الأول على حركته ، وتلحق ياء التصغير ثالثه وتقلب الألف ياء ، وتدغم ياء التصغير فيها ، وتزيد ألفا قبل الآخر ، ولم تزد فى الآخر ؛ لئلا تخرج عن نظائرها ؛ لأنّه لم يوجد اسم مصغّر على خمسه أحرف ، إلا وقبل الآخر منه حرف / مدّ ولين.

وتقول فى تصغير الذى : اللّذيّا ، تبقى الأول على حركته وتلحق ياء التصغير ثالثه ، وتدغمها فى ياء الذى ، وتزيده (1) ألفا فى الآخر ، وتقول فى تصغير «التى» : اللّتيّا ، على ذلک القياس.

فإن ثنّيت ، حذفت الألف ؛ لالتقائها مع علم التثنيه فتقول : اللّذيّان [واللّتيّان ؛ فى حاله الرفع ، واللّذيّين واللّتيّين ؛ فى حاله النصب والجر].

وتقول فى جميع اللّذيّا [واللّتيّا] على حد التثنيه :

اللّذيّون ؛ رفعا ، واللّذيّين ؛ نصبا وجرّا ، واللّتيّات ؛ رفعا ونصبا وجرّا فتحذف الألف لالتقائها مع علم الجمع كما حذفت الياء فى جمع الذى والتى كما فعلت فى جمع مصطفى.

ومن العرب من يضمّ الأول فى تصغير الموصول على قياس التصغير ؛ فيقول : اللّذيّا ، واللّتيّا.

ولا تصغّر الّلائى ، ولا اللاتى ، ولا اللواتى ، استغناء بجمع اللّتيّا عن ذلک.

ص: 486

1- فى أ: وتزيد.

الاسم المكسّر إن كان منقوصا ، ولم يكن مؤنّثا بالتاء ، ردّ إليه المحذوف ، ثم جمع على قياس نظيره [فتقول](1) فى : أخ آخاء ؛ لأنّه بزنه قفا فتجمعه جمعه ، وتقول فى : يد أيد ؛ لأنّه (2) بزنه ظبى فتجمعه جمعه.

وإن كان مؤنثا بالتاء ، فبابه أن يجمع للقليل بالألف والتاء ، وللكثير بالواو والنون ؛ فتقول [فى سنه](3) : سنوات وسنون ، وتكسيره شاذّ ، و [يحفظ] (4) لا يقاس عليه.

والذى كسّر منه : أمه ، وبره ، ولغه ، وشفه ، وشاه ، فقالوا فى : أمه : إماء ، وأموان (5) ، وآم ، وفى بره ولغه : برى ، ولغى ، وفى شفه وشاه : شفاه ، وشياه.

وإن كان غير منقوص ، فإن الاسم الثلاثى الصحيح غير المضعف إذا لم تكن فيه تاء التأنيث ، إن كان على وزن : فعل ، جمع فى القليل على : أفعل ، كأكلب ، وقد شذّ منه شىء ، فجاء على أفعال ، قالوا : أزناد ، وأرآد ، وأفراح ، وآناف ، وأفراد ، وأحمال ، قال الله تعالى : (وَأُولاتُ الْأَحْمالِ ...) [الطلاق : 4].

وفى الكثير على : فعول وفعال ؛ نحو : فراخ وفروخ ، وقد يجىء على فعاله كفحاله ، وفعوله كفحوله ، وفعله كخرقه ؛ وفعلان كرئدان ؛ وفعيل كعبيد ، وفعلان كبطنان ، وفعل كسقف.

وإن كان على : فعل جمع فى القليل (6) على : أفعال / ؛ كأجمال ، وقد شذّ منه شىء ؛ فجاء على : أفعل ، قالوا : أزمن ، وأجبل.

وفى الكثير على : فعول ، وفعال ، وفعال أكثر كأسود ، وجمال.

1- سقط فى ط.
2- فى ط : على.
3- سقط فى ط.
4- سقط فى ط.

5- فى أ: اموا.
6- فى أ: القله.

وقد يجىء على فعل ؛ كأسد ، وفعلان [كحملان](1) ، وفعلان ؛ كبرقان ، وفعلى كحجلى ، وضربى ؛ فى أحد القولين.

وإن كان على وزن فعل ، جمع فى القليل والكثير على : أفعال كأنمار.

وقد يجمع فى الكثير على فعول ، كنمور ، وقوله [من الرجز] :

299 - فيها عيائيل أسود ونمر (2)

مقصور من نمور للضروره.

وإن كان على وزن : فعل جمع فى القليل والكثير على أفعال كأعضاد.

وقد يجمع فى الكثير على : فعال كسباع.

وإن كان على وزن فعل جمع فى القليل على : أفعال كأعدال ، وقد يجىء شاذّا على : أفعل ، قالوا : أذؤب.

وفى الكثير على : «فعول» ، و «فعال» ، و «فعول» أكثر ، نحو : جذوع ، وبئار.

وقد يجىء على : «فعله» كقرده ، وعلى «فعلان» ؛ كرئدان ، فى لغه من قال فى الرأد : رئد ، و «فعلان» ؛ كذؤبان ، وفعيل ؛ كضريس.

وإن كان على وزن : فعل جمع فى القليل والكثير على : أفعال كأضلاع.

وقد يجمع فى القليل على أفعل كأضلع ، وفى الكثير على فعول ؛ كضلوع.

1- سقط فى ط.
2- البيت لحكيم بن معاويه. وفيه شاهدان أوّلهما قوله : نمر ، وللعلماء فيه ثلاثه أوجه : أوّلها أنّه فعل ، وثانيها أن أصله نمور على فعول ، ثمّ اقتطع بحذف الواو ، وثالثها أنّ أصله نمر ثمّ وقف عليه بنقل حركه آخره إلى ما قبلها أو أتبع ثانيه لأوّله. وثانيهما قوله : عيائيل حيث أبدلت الهمزه من الياء مع كونها مفصوله آخر الكلمه بحرف ، وهو ياء الإشباع. ينظر : شرح أبيات

سيبويه 2 / 397 ، ولسان العرب (نمر) ، والمقاصد النحويّه 4 / 586 ، وبلا نسبه فى أوضح المسالک 4 / 316 ، 376 ، وشرح التصريح 2 / 310 ، 370 ، وشرح شافيه ابن الحاجب 3 / 132 ، وشرح الأشمونى 3 / 829 ، وشرح شواهد الشافيه ص 376 ، وشرح المفصل 5 / 18 ، 10 / 92 ، والكتاب 3 / 574 ، ولسان العرب (عيد) ، والمقتضب 2 / 203 ، والممتع فى التصريف 1 / 344.

وإن كان على : فعل ، جمع فى القليل والكثير على : أفعال كآبال.

وإن كان [على](1) فعل جمع فى القليل على : أفعال كأجناد.

وقد يجىء شاذّا على أفعل ؛ كأركن ؛ قال [من الرجز] :

300- وزحم ركنيک شديد الأركن (2)

وفى الكثير على فعال وفعول ، وفعول أكثر ؛ نحو : جنود وجناد (3).

وإن كان على : فعل ، جمع فى القليل والكثير على فعلان كصردان ، وقد يجىء شاذّا على : أفعال ، كأرطاب ، وأرباع ، وعلى : فعال كرباع.

وإن كان على : فعل جمع فى القليل والكثير على : أفعال كأعناق ، وإن كان مضعّفا وكان على فعل ، جمع فى القليل على : أفعل كأصكک ، وفى الكثير على فعال وفعول ، كصكاک وصكوک.

وإن كان على : فعل ، جمع فى القليل والكثير على أفعال كأطلال.

وإن كان على : فعل جمع فى القليل على : أفعال كألصاص ، وفى الكثير على : فعول كلصوص.

وإن كان على وزن : فعل ، فإنّه يجمع فى القليل على : أفعال ، كأعشاش ، وفى الكثير على : فعال كعشاش ، وفعول كعشوش.

وقد يجمع على فعله / ، كعششه ، وفعلان ، كعشّان.

وسائر أبنيه الثلاثى إن جاء منها شىء ، جمع كجمع نظيره من غير المضعف (4) ،

1- سقط فى ط.
2- البيت لرؤبه بن العجاج. والشاهد فيه جمع ركن على أركن. ينظر : ديوانه 164 ، والكتاب 3 / 578 ، واللسان (ركن).
3- فى ط : أجناد.

4- م : باب جمع التكسير قولى : «وسائر أبنيه الثلاثى إن جاء منها شئ ، جمع كجمع نظيره من غير المضعف» أعنى : أن مثل أدد وسرر يجمعان جمع نظائرهما من الصحيح ، وهما صرد وضلع ؛ فيقال : إددان وأسرار ؛ كصردان وأضلاع ، وكذلك تفعل بكل ما يجىء من المضعف على مثال من أمثله الصحيح تجمعه كما تجمع نظيره. أه.

وإن كان معتلّ اللام ، فإن كان على فعل ، جمع على أفعل فى القليل ؛ كأظب ، وفى الكثير على فعال وفعول ؛ كظباء ، ودلىّ.

وإن كان على فعل ، جمع فى القليل على أفعال كأقفاء.

وقد يجىء على أفعل ؛ كأعص ، وفى الكثير على فعول كعصىّ.

وإن كان على فعل ، جمع فى القليل على أفعال كأنحاء ، وفى الكثير على فعول ؛ كنحىّ.

وإن كان على فعل ، جمع فى القليل والكثير على أفعال ؛ كأظباء ، وسائر أبنيه الثلاثى يجمع ما جاء منه على قياس نظيره من الصحيح (1).

وإن كان الثلاثىّ معتلّ العين فإن كان على فعل ، وكانت عينه واوا جمع فى القليل على أفعال كأبواب.

وقد يجىء شاذّا على : أفعل كأثوب ، وفى الكثير على فعلان كثيران ، وعلى فعله ؛ كعوده ، وثوره ، وقال بعضهم : ثيره.

وقد يجىء على : فعول نحو : فئوج.

وإن كانت عينه ياء ، جمع فى القليل على أفعال كأبيات.

وقد يجىء شاذّا على : أفعل كأعين ، وفى الكثير على : فعول ؛ كخيوط ، وعلى فعوله ؛ كعيوره.

وإن كان على فعل ؛ فإنّ المذكّر منه يجمع فى القليل على : أفعال (2) ؛ كأفواج ، وأنياب.

وقد يجىء شاذّا على : أفعل ، كأنيب ، وفى الكثير على : فعلان كتيجان.

وقد يجىء على فعول ، كنيوب.

وعلى : فعل كنيب ، أصل النون الضمّ ، وإنّما كسرت لتصحّ الياء.

1- م : وقولى : «وسائر أمثله الثلاثى يجمع ما جاء منه على قياس نظيره من الصحيح» أعنى : أنک تجمع ربا على أرباء كأضلاع ؛ وكذلک تفعل بكل معتل اللام يجىء على مثال من أمثله الصحيح تجمعه كما تجمع نظيره. أه.
2- فى ط : فعال.

وإن كان مؤنثا ، جمع فى القليل على أفعل كأدؤر ، وفى الكثير على فعل كدور.

وقد يجىء على : فعول كسئوق ، وعلى : فعلان كنيران جمع نار ، وفعال كديار ، وإن كان على فعل جمع فى القليل على أفعال كأفيال ، وريح وأرواح ، فترد الياء إلى أصلها ، وهو الواو ؛ لزوال موجب قلبها ياء ، وهو سكونها وانكسار ما قبلها ، وفى الكثير على فعول ؛ كديوک ، وفعله كديكه ، وفعال ؛ كرياح.

وإن كان على فعل جمع فى القليل [على](1) أفعال كأعواد ، وفى الكثير على : فعلان ؛ كحيتان ، وسائر أبنيه الثلاثى إن جاء شىء منها ، كسر على قياس نظيره من الصحيح (2).

فإن أنّث / شىء من ذلک ، جمعته فى القليل بالألف والتاء.

وقد تقدّم حكم ذلک فى بابه ، وإن أردتّ الكثير ، فما كان منه نوعا مصنوعا ، فبابه أن يكسر وقد يجىء بغير تاء اسم جنس.

وقياس تكسير ما كان منه على : فعله ، وكان صحيحا أن يجمع فى الكثير على فعال كجفان ، وعلى فعول ؛ كبدور ، وإن كان على : فعله ، جمع فى الكثير على فعال ، كرحاب ، وإن كان على فعله ، جمع فى الكثير على : فعل ؛ كغرف.

وقد يجىء على : فعال ، كبرام.

وإن كان على : فعله ، كسر فى الكثير على : فعل ؛ كقرب ، وقد يستعمل ذلک للقليل أيضا ، وعلى أفعل ، كأنعم ، وهو قليل جدّا.

وإن كان على فعله ، جمع فى الكثير على : فعل ، كنقم ، وإن كان على فعله ، جمع فى الكثير على فعل ؛ كتخم. وليس جنسا ؛ بدليل التأنيث ؛ تقول : هى التّخم ، وسائر أبنيه الثلاثى ، استغنى عن تكسيره باسم الجنس (3).

1- سقط فى ط.

2- م : وقولى : «وسائر أبنيه الثلاثى إن جاء منه شىء كسر على قياس نظيره من الصحيح» أعنى : أنك تجمع طولا على أطوال كأضلاع ، وكذلك تفعل بكل معتل العين يجىء على مثال من أمثله الصحيح تجمعه كما تجمع نظيره. أه.
3- م : وقولى : «وسائر أبنيه الثلاثى استغنى عن تكسيره باسم الجنس» أعنى : أنك تقول : لبنه ولبن فتستغنى بذلك عن تكسيره ، وكذلك سائر أبنيه الثلاثى. أه.

وما كان منه على وزن : فعله وكان مضعّفا ، أو معتلّ اللام يجمع فى الكثير على : فعال كسلال ، وركاء.

وقد يجىء المعتلّ على فعل ؛ كقرى ، ونزى ، وإن جاء شىء من ذلك على : وزن فعله ، كسر على : فعال أيضا ، إلا أنّه عزيز جدّا (1) ؛ نحو : دلاه ، ودلاء.

وإن كان على وزن فعله ، جمع فى الكثير على : فعل ، كمدى ، وخطى ، وطرر ، وقد يجىء المضّعف على فعال كثيرا ، كقباب.

فإن كان على فعله ، جمع فى الكثير على فعل ؛ كقرى ورشا ، جمع رشوه ، وعدد.

وقد يجىء شاذّا على : أفعل ، كأشدّ.

وما كان منه على وزن فعله ، وكان معتلّ العين ، جمع فى الكثير على فعال ، كضياع ، وعلى فعل فى بنات الواو ؛ كنوب ، وعلى فعل فى بنات الياء ؛ كخيم.

وإن كان على : فعله جمع فى الكثير على فعل ؛ كجيل ، وإن كان على فعله ، جمع فى الكثير على فعال ؛ كديار ، وعلى فعل ، كدور ، وعلى فعل كثيرا.

وقد يجىء فى القليل على أفعل كأدؤر. وما كان منه جنسا مخلوقا ، فبابه أن يكون بغير تاء اسم جنس ، وقد يكسر ، فما كان منه صحيحا ، وكان على فعله ، كان للكثير على فعل كطلح.

فأمّا قولهم حلقه ، بسكون اللام ، وحلق بفتحها ، فإنّما / جاء على لغه من يقول : حلقه بفتحها ، وقد يكسّر على فعال كطلاح ، وعلى فعول ؛ كصخور.

وإن كان على فعله ، كان للكثير على فعل ، كشجر ، وقد يجىء على فعال كثمار ، وعلى أفعل كآكم ، وعلى أفعال ؛ كأشجار.

وإن كان على فعله ، كان للكثير على فعل ؛ كنبقه ، ونبق ، ولم يسمع منهم تكسير شىء من ذلك ، بل اقتصروا على اسم الجنس.

وإن كان على فعله ، كان للكثير على فعل ؛ نحو : عنب ، وقد يكسر عنب على

1- م : وقولى : «وإن جاء شىء من ذلک علي فعله ، كسر على فعال - أيضا - إلا أنه عزيز جدا» مثال ذلک : دلاه ودلاء. أه.

أفعال ، قالوا : أعناب [وإن كان على فعله ، كان للكثير بحذف التاء ، كسمر](1) وإن كان على : فعله ، كان للكثير على فعل ؛ كنقده ، ونقد.

وإن كان على فعله ، كان للكثير بحذف التاء ؛ كرطب ، وقد يكسر رطب على أفعال كأرطاب.

وإن كان على فعله ، كان للكثير بغير تاء ، كسدر ، وعلى فعال كلقاح.

وما كان منه مضعّفا أو معتلّ اللام ، وكان على فعله ، كان للكثير بحذف (2) التاء ، نحو : صعو جمع صعوه ، وحبّ [جمع حبّه](3).

وقد يجىء المعتلّ على فعال ، كصعاء ، وإن كان على فعله ، كان للكثير بحذف التاء ، نحو : حصّى ، وإن جاء شىء منه مضعفا ، فكذلک قياسه (4) ، وقد يجىء على فعال كإضاء «جمع أضاه».

وإن كان على فعله ، كان للكثير بغير تاء نحو : درّ ، وقد يجىء على فعل ، كدرر.

وكذلک قياس المعتلّ.

وإن كان على فعله ، كان للكثير بغير تاء ، نحو : مهاه ، ومهى ، وإن جاء شىء منه مضعفا ، فكذلک قياسه.

وما كان منه معتلّ العين ، وكان على فعله ، كان للكثير بغير تاء ، كبيض ، وجوز.

وقد يجىء على فعال ؛ كقيان ، ورياض ، وقد يجىء فى ذوات الياء على فعل ، كغير.

وإن كان على : فعله ، أو فعله كان للكثير بغير تاء ؛ كسوس.

وقد يجىء على فعل ، كبوم.

1- سقط فى ط.

2- فى أ: بغير.
3- فى أ: صعر وحب.
4- م : وقولى : «وإن كان على فعله ، كان للكثير بحذف التاء ؛ نحو : حصى ، وإن جاء شىء منه مضعفا ، فكذلک قياسه» مثال ذلک شرره وشرر. أه.

وإن كان على فعله أو فعله كان للكثير بغير تاء نحو : تين ، وهام.

وأما الوصف ، فإن كان على فعل ، وكان للآدميين ، جمع بالواو والنون ، نحو : جعدين ، ويكسر لهم ولغيرهم على فعال نحو : خدال ، وصعاب.

وقد يجىء على فعول نحو : كهول / ، وعلى فعل نحو : ثطّ ، وسهام حشر ، وعلى فعله ؛ ك- «شيخه».

وما استعمل من الصفات استعمال الأسماء ؛ نحو : عبد ، فجمعه كجمع الأسماء.

وإن كان فيه التاء ، جمع بالألف والتاء ، وقد تقدّم حكم ذلک فى بابه. وعلى فعال كصعاب.

وإن كان على فعل ، وكان للآدميين جمع بالواو [والنون](1) ، نحو حسنين ، وعلى فعال كحسان.

وقد يجىء على أفعال كأعراب.

وإن كان لغيرهم ، جمع على فعال ؛ نحو : حسان.

وإن كانت فيه التاء ، جمع بالألف والتاء ؛ نحو : حسنات ، وعلى فعال نحو : حسان ، وقالوا : بطلات ، فاستغنوا به عن أبطال ، وبطال.

وإن كان على فعل ، فإنّه لا يتجاوز فيه الجمع بالواو والنون ، نحو : حدثين ، «جمع حدث» ، إلّا لفظتين شذّتا فكسّرتا على : أفعال ، وهما : أنجاد ، وأيقاظ ، وقد حكى : يقاظ (2) ولم يحفظ منه شىء بالتاء.

وأمّا فعل ، فلم يجىء منه إلا : جنب ، وشلل ، ويجمعان بالواو والنون ، فيقال : جنبون ، وشللون ، وقد قالوا : أجناب ، وقد يكون جنب واقعا على الجمع ، فلا يجمع إذ ذاک.

قال تعالى : (وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُباً فَاطَّهَّرُوا) [المائده : 6] وإن كان على : فعل فإنّه يجمع بالواو والنون ، فيقال : حلوون ، ومرّون.

1- سقط فى ط.
2- فى أ: يقاضى.

وقد يجىء على أفعال ، كأمرار ، وأمّا مؤنثه : فلا يتجاوز فيه الجمع بالألف والتاء ، نحو مرّات ، وحلوات.

وإن كان على فعل ، جمع بالواو والنون ، يقال : ردءون ، وعلى أفعال ؛ نحو أنضاء ، وقد يجىء على أفعل ، نحو : أحلف جمع حلف ، ولم يجىء منه شىء بالتاء.

وإن كان على فعل جمع بالواو والنون ، نحو : فرحين ، وقد يجىء على أفعال ، نحو : أنكاد ، وأفراح ، وعلى فعال ؛ نحو : فراح ، وعلى : فعالى نحو : حذر ، وحذارى ، وحبط وحباطى ، ورجل ورجالى.

وأمّا مؤنثه ، فيجمع بالألف والتاء.

وأمّا الرباعىّ غير الصّفه ، فما كان منه ثالثه حرف مدّ ولين ، وكان مذكّرا ، فإن كان على فعال أو فعال ، جمع فى القلّه على : أفعله ؛ نحو أحمره ، وأقذله ، وفى الكثير على : فعل ؛ نحو : حمر ، وقذل.

وإن شئت سكّنت العين ، والمضاعف والمعتل اللام ، لا / يتجاوز فيهما أفعله ؛ نحو : أكنّه ، وأرديه ، وأجنّه ، وأسميّه.

وأمّا المعتلّ العين : فعلى أفعله فى القليل بمنزله الصّحيح ، نحو : [خوان و] أخونه ، وعيان وأعينه ، وجواد وأجوده ، وسيال وأسيله.

وفى الكثير على فعل.

وقد تسكّن العين فيما عينه ياء ؛ نحو : عين ، وسيل ، فى : عين وسيل ، إذا سكنت العين ، كسرت ما قبلها لتصحّ.

وأمّا ذوات الواو ، فيلزم فيها تسكين العين ؛ نحو : خون ، وجود ، ولا تحرّك إلا فى ضروره ؛ نحو قوله [من الكامل] :

301 - عن مبرقات بالبرين وتب

دو بالأكفّ اللامعات سور (1)

1- البيت لعدى بن زيد. ويروى صدر البيت هكذا : من مبرقات بالبرين وتبدو ..... والشاهد فيه قوله : سور حيث ضمّت الواو للضروره الشعريه. ينظر : ديوانه ص 127 ، والدرر 6 / 276 ، وشرح أبيات سيبويه 2 / 425 ، - وشرح شواهد الشافيه ص 121 ، وشرح المفصّل 5 / 44 ، 10 / 84 ، والكتاب 4 / 359 ، ولسان العرب (سوک) ، وبلا نسبه فى شرح شافيه ابن الحاجب 2 / 127 ، 3 / 146 ، ورصف المبانى ص 429 ، والممتع فى التصريف 2 / 467 ، والمنصف 1 / 338 ، وهمع الهوامع 2 / 176.

وقد يجىء شاذّا على فعلان نحو : صوار ، وصيران ، وجوار وجيران.

وإن كان على فعال ، جمع فى القلّه على أفعله نحو غراب ، وأغربه ، وحوار وأحوره ، وذباب وأذبّه.

وقد يجىء على فعله نحو : غلمه ، وفى الكثير على : فعلان نحو : غلمان ، وجيران ، وذبّان.

وقد يجىء شاذّا على : فعلان نحو : حوران ، وزقان ، وعلى فعل نحو : حور ، وذبّ.

وإن كان على فعيل ، جمع فى القله على أفعله ؛ نحو : أرغفه ، وفى الكثير على : فعلان نحو : رغفان ، وعلى فعل نحو : رغف.

وقد يجىء على فعلان نحو : قضبان ، وعلى أفعلاء ؛ نحو : أنصباء ، والمعتلّ اللام يجمع فى القله (1) على أفعله ؛ نحو : أقريه ، وقد يجىء شاذا على فعله كصبيه ، وفى الكثير على فعلان نحو : قربان ، وقد يجىء على فعلان نحو : صبيان.

والمضعّف يجمع فى القليل على أفعله ، نحو : أحزه ، وفى الكثير على فعلان نحو : حزّان ، وعلى فعل نحو : سرر ، وقد تفتح العين تخفيفا ؛ فيقال سرر.

وأما فعول فبمنزله فعيل إذا أردت بناء أدنى العدد ، وذلک : كعمود وأعمده.

ويجمع فى الكثير على فعلان نحو : خرفان ، وعلى فعل نحو : زبر.

وقد يجىء على فعائل ، نحو : ذنائب ، ما عدا فعولا ، نحو : قدايم.

والمعتلّ اللام لا يتجاوز به أفعال ؛ نحو : أعداء ، وقولهم : فلاء ، وفلى شاذان.

وإن كان شىء من هذه الأمثله الأربعه واقعا على مؤنّث ، جمع فى القليل على أفعل ؛ نحو : أعنق ، وأكرع ، وأذرع ، وأيمن.

وقد يجىء / فعيل شاذّا على أفعال ، قالوا : أيمان ، وفى الكثير كالمذكّر ، وقد

1- فی ط : فیه القلیل.

يجمع فعال فى الكثير على فعول.

ومن أمثالهم : «العنوق بعد النّوق».

وجمعوا أعناقا أيضا على فعل بضم العين وإسكانها ، قالوا : عنق ، وعنق وقد يجمع فعال على فعل نحو : شمل ، وعلى فعائل نحو : شمائل.

فأمّا فعول المؤنّث ، فجمعه كجمع المذكّر لا فرق بينهما (1) ، وإن لحقت هذه الأمثله تاء التأنيث ، جمعت فى القليل بالألف والتاء ، وفى الكثير على فعائل ، ولم يتجاوز ذلک فيها ؛ نحو : ذوائب ، وصحائف ، ورسائل ، وخلائف ، وحمائم.

وقد تجمع فعيله على فعل نحو : سفن ، إلا أنّ ذلک شاذّ.

وما كان من ذلک جنسا مخلوقا ، جمع فى القليل بالألف والتاء ، ويكون الكثير بغير تاء ؛ وكذلک قياس كل اسم لجنس مخلوق ، إلا أن يكون فى آخره ألف التأنيث ، أو ألفاه ، فإنّک إن أردت المفرد لم تدخل عليه تاء التأنيث ، بل يكون الفارق بين الواحد وبين الجنس الوصف ؛ فتقول : حلفاء واحده وحلفاء كثيره ، وشكاعى واحده وشكاعى كثيره.

وقد شذّ من المصنوع شىء ، فجمع بحذف التاء ، قالوا : عمام ، وسفين.

وإن كانت هذه الأمثله صفات ، فما كان منها على فعيل يجمع على : فعلاء ؛ نحو : فقهاء ، وعلى فعال نحو : طراف ، وعلى فعل نحو : نذر ، وقد تسكّن عينه ، فيقال : نذر ، وقد يجىء شاذّا على فعلان وفعلان ؛ نحو : شجعان وشجعان ، وعلى أفعال نحو أيتام.

وإن كان معتل العين ، جمع على فعال ؛ نحو طوال ، وإن كان معتلّ اللام ، جمع على أفعلاء ؛ نحو أغنياء ، وقد يجىء شاذّا على فعلاء ؛ نحو : تقواء ، وسرواء ، وإن كان مضعّفا جمع على أفعلاء ؛ نحو : أشدّاء ، وقد يجىء على أفعله ؛ نحو : أشحّه ، وعلى فعل ؛ نحو لذذ ، وإن لحقته تاء التأنيث ، جمع على فعال ، نحو : ظراف ، وقد يجمع على فعائل ؛ نحو : ظرائف ، وعلى فعلاء نحو : ظرفاء /.

1- م : وقولى : «وأما فعول المؤنث ، فجمعه كجمع المذكر لا فرق بينهما» مثال ذلک : قدوم وقدم كزبور وزبر. أه.

وما كان منها على فعول ، فإن كان لمذكّر ، جمع على فعل ؛ نحو : صبر.

وإن كان للمؤنث ، جمع أيضا على فعل ؛ نحو : عجز.

وقد يجمع على فعائل ؛ نحو : عجائز.

وإن كان فيه تاء التأنيث ، جمع على فعائل ؛ نحو : ركائب ، وإن كان معتل اللام ، جمع على أفعال ؛ نحو : أعداء.

وما كان منها على فعال ، جمع على فعل ؛ نحو : حمد ، وقد يجمع على فعلاء ؛ نحو : جبناء.

وإن كان معتلّ العين ؛ جمع على فعل نحو : جود.

وقد يجىء على فعال ؛ نحو : جياد.

وما كان منها على فعال ، جمع على فعل نحو : دلاث ودلث ، ولكاك ولكك ، وقد يجمع على مثل لفظه ، قالوا : ناقه هجان ، ونوق هجان.

وما كان منها على فعال نحو : شجاع جمع كجمع فعيل (1).

وما كان من الرباعى ثانيه ألف ، فإن كان على فاعل بغير تاء ، ولم يكن صفه جمع على فواعل نحو : كواهل ، وقد يجىء على فواعيل ؛ نحو : بواطيل ، وعلى فعلان ؛ نحو : حجزان ، وعلى فعلان نحو : حيطان ، وعلى أفعله نحو : أوديه.

وإن كانت صفه ، فإن كانت لمذكّر ، جمعت على فعّال ؛ نحو : ضرّاب ، وعلى فعّل ، نحو : ضرّب ، لعاقل كانت الصفه أو لغيره ، وقد يجمع إن كانت الصفه لما لا يعقل على : فعل نحو : بزل ؛ وعلى فواعل نحو : بوازل ، وقد يجمع إن كانت [لما](2) يعقل على فعل نحو : شرف ، وعلى فعله نحو : كتبه ، وعلى فعال نحو : كفار (3) ،

1- م : وقولى : «وما كان منها على فعال ؛ نحو : شجاع جمع كجمع فعيل» أعنى : أنك تقول : شجاع وشجعان ؛ كما تقول : شجيع وشجعان. أه.

2- سقط فى ط.
3- م : وقولى : «وعلى فعال نحو : كفار» من ذلک قوله [من الوافر] :
وشقّ البحر عن أصحاب موسى وغرّقت الفراعنه الكفار [ينظر البيت للقطامى فى ديوانه ص 143 ، ولسان العرب (كفر) (فرعن) ، وبلا نسبه فى شرح المفصل 5 / 55]. أه.

ونيام ، وعلى فعلاء ؛ نحو : شهداء ، وعلى فعول ؛ نحو : شهود ، وعلى فعلى إذا كانت الصفه آفه أو عاهه ؛ نحو : هلكى ، وموتى ، وقد يجمع على فواعل وإن كان لغير عاقل ؛ نحو : نوازل ، وقد شذّ منه فى العاقل : هوالك (1) ، وفوارس.

وكذلك حكم المضعّف منه والمعتل العين ، إلّا أنّه لا يجوز فى المعتلّ العين ، قلب الواو ياء فى : فعّل ، وفعّال ، فيقال : صوّام ، وصيّام ، وصوّم ، وصيّم ، وإن شئت قلت : صيّم بكسر الفاء.

وأمّا المعتل اللام ، فإنه يجمع على فعله ؛ نحو : قضاه ، وقد يجمع على فعّل نحو : غزّى.

وإن كان لمؤنث / جمع جمع صفه المذكر ، إلّا أنه يجوز أن يجمع على فواعل ؛ كطوامث.

وإن لحقته التاء ، كسر على : فواعل ؛ نحو : قوائم.

وما كان منه على وزن أفعل ، فإن كان اسما ، جمع على : أفاعل ، كأفاكل إلا أجمع ، وأكتع ؛ فإنّ العرب التزمت فيها جمع السلامه.

وإن كان صفه ، وكان مؤنّثه فعلاء ، جمع على فعل ، نحو : حمر ، وعلى فعلان نحو : سودان ، وعلى فعلى إن كان آفه أو عاهه نحو : حمقى ، وإن كان مؤنثه أفعله ، كسر على أفاعل ؛ نحو : أرامل ، وإن كان للمفاضله ، وكانت فيه الألف واللام ، كسر على الأفاعل ؛ نحو : الأكابر ، وإن استعمل ب- «من» كان للاثنين والجمع والمذكر والمؤنّث بلفظ واحد ، وإن كان مضافا ، جاز فيه أن يكون مفردا مذكرا على كل حال ، وأن يثنّى ويجمع جمع سلامه ، وجمع تكسير على أفاعل ، ويكون له مؤنّث على فعلى ؛ فتقول : هى فضلى القوم ، وهم أفاضل القوم.

وما كان منه على فيعل (2) كسّر على أفعال ؛ نحو : أموات.

وما كان منه فى آخره ألف ، فإن كانت لغير تأنيث ، جمع على فعال ؛ نحو : ذفار ، وقد يحول إلى فعالى ؛ نحو : ذفارى ، وإن كانت للتأنيث ، فما كان منه على

1- فى أ: ولم يجئ منه إلا هوالک وفوارى.
2- فى ط : جمع.

فعلى تأنيث الأفعل ، يكسّر على فعل ؛ نحو كبر ، وما لم يكن تأنيث الأفعل ، كسر على فعالى ؛ نحو : حبالى ، وقد يكسر على فعال ؛ نحو إناث ، ورباب ، وعلى فعال نحو : رباب.

وما كان على فعلى مؤنّث فعلان ، كسّر على فعالى ؛ نحو : سكارى ، وقد يجىء على فعال ؛ نحو سكار ، وإن لم يكن مؤنّث فعلان ، جمع على فعالى نحو : علاقى ، وما عدا ذلک يكسّر على فعالى ، نحو : ذفارى ، فى لغه من لم ينوّن ذفرى ، وما عدا ما ذكر من الرباعىّ ، يجمع على مثال فعالل ، اسما كان أو صفه نحو : دراهم ، وهجارع.

وأما الخماسىّ ، فإن كان فى آخره ألف ونون ، وكان فعلان فعلى ، جمع / على فعالى ، وفعالى ؛ نحو : سكارى ، وسكارى ، وعلى فعال ؛ نحو : عجال ، وما عدا ذلک ممّا فى آخره ألف ونون إن كسّر ، جمع على فعالين نحو سراحين ، وسلاطين ، وقد يكسر فعلان منه إذا كان اسما على فعال ؛ نحو : سراج ، وضباع ، وقد يجمع من الصفات ما كان فى آخره ألف ونون وتأنيثه بالتاء ؛ كما يجمع ما أنّث منها بالألف ؛ فيقال : ندمان ، وندمانه ، وندام ، وندامى ، وخمصان وخمصانه ، وخماص.

وإن كان فى آخره ألفا تأنيث ، فإن كان على : فعلاء ، وكان اسما ، كسر على فعالى نحو : صحارى ، تبدل الهمزه ياء وتدغم فيها الياء التى هى بدل من الألف ، وقد تحذف إحدى الياءين تخفيفا ، فيقال : صحار ، وقد تحوّل بعد الحذف إلى فعالى ؛ فيقال : صحارى ، وإن كان صفه ، جمع على فعل ؛ نحو : حمر ، وقد يكسر على فعال نحو : بطاح ، وإن كان على فعلاء ، كسّر على فعال ، نحو : عشار ، ونفاس ، وعلى فعال نحو : نفاس.

وإن كان على غير ذلک من الأوزان ، كسّر على فعال ، وإن كان قبل آخره حرف علّه زائد ، كسّر على مثال : فعاليل نحو : سرابيل ، وبهاليل ، وقناديل ، وما عدا ذلک من الأسماء التى عددها خمسه أحرف ، يحذف منه حرف ، ثم يكسّر ذلک على : فعالل ، أو فعاليل ، إن عوّضت من المحذوف ، ويكون الحذف على حسب ما

أحكم فى التصغير (1) ؛ نحو : فرازد ، وفرازيد ، وعفاجج ، وعفاجيج.

وأمّا الزائد على خمسه أحرف ، فإن كان فى آخره ألفا التأنيث أو الألف والنون الزائدتان ، حذفتهما ، وجمعت الاسم على مثال : فعالل أو فعاليل إن عوضت ؛ نحو : خنافس ، وذعافر ، وما عدا ذلک ، فلا بد من أن تحذف منه ، حتى يصير إلى خمسه رابعه حرف عله زائد إن أمكن ، ثم تجمعه (2) على مثال : فعاليل ، وإن لم يمكن ، حذفت منه حتى يصير على أربعه أحرف ، ثم تجمعه على مثال : فعالل أو فعاليل ، إن عوّضت ، والحذف فى جميع ذلک على حسب ما أحكم فى التصغير.

والأعجمىّ فى جميع ما ذكر بمنزله العربىّ ، إلّا أنّه / يلزم منه ما جاء على مثال : مفاعل ، تاء التأنيث نحو : سيابجه ، إلا أن يشذّ منه شىء ؛ فيحفظ ولا يقاس عليه ؛ نحو : كيالج ، وجوارب ، وكذلک المنسوب - أيضا - تلزمه التاء ؛ نحو : مهالبه ، إلا أن يشذّ منه [شىء] ؛ فيحفظ ولا يقاس عليه ؛ نحو : المعاول ، والدّياسم. وقد شذّت جموع فلم ينطق لها بواحد نحو : عباديد ، وشماطيط.

وقد شذّت - أيضا - جموع فلم تأت على قياس واحدها المنطوق به ؛ نحو : ملاقح ، ومذاكير ؛ وأراض ، وأحاديث ، وأقاطيع ، وأباطيل ، وأطيار ، وتؤام ، وأعارض ، وأهال ، وليال ، وكروان ، وورشان ، وأمكن ، وأطحل.

وأما فعل فى جمع فاعل نحو : طير ، وركب ، ورجل ، فاسم جمع ، بدليل تصغيرهم إيّاه على لفظه ، قال [من الرجز] :

302 - بنيته بعصبه من ماليا

أخشى رجيلا وركيبا عاديا (3)

1- م : وقولى : «والحذف فى ذلک على ما أحكم فى التصغير» مثال ذلک : فرزدق ، وفرازد وفرازق ، وفرازيد وفرازيق ؛ كما تقول : فريزد وفريزق ، وفريزيد وفريزيق ، وتقول : قلنسوه ، قلاس وقلاسىّ وقلاس وقلاس كما تقول : قلينسه قلينسيه وقليسيه وقليسيّه ، وكذلک كل ما يحذف منه فى التكسير قياسه فى ذلک قياس التصغير. أه.

2- فى ط : تجمع.
3- البيت لأحيحه بن الجلاح. والشاهد فيه : قوله : «رجيلا وركيبا» تصغير «رجل وركب» وهذا دليل على أنهما اسما جمع. ينظر : الأغانى 15 / 40 ، وشرح شواهد الشافيه 150 ، وشرح المفصل 5 / 77 ، وهو بلا نسبه فى اللسان (جبأ) ، (رجل) ، وخزانه الأدب 6 / 254 ، وشرح شافيه ابن الحاجب 2 / 202 ، والمنصف 2 / 101 ، والمخصص 2 / 55 ، 14 / 122.

وقد شذّت العرب - أيضا - فجمعت بعض الجمع ، فالذى جاء من ذلک مجموعا جمع تكسير : أياد ، وأواطب ، وأسام ، وأساوره ، وأثائيب ، وأناعيم ، وأقاويل ، ومصارين ، وحشاشين جمع حشان ، وحشان جمع حشّ ، وحمائل ، وأناض جمع أنضاء.

والذى جاء من ذلک مجموعا جمع سلامه : أعطيات ، وأسقيات وبيوتات ، ومواليات بنى هاشم ، وصواحبات يوسف ، وحمرات ، وطرقات ، وجزرات ، ودوارات ، وعوذات ، فأمّا آصال ، فجمع أصل المفرد ، قال [من الكامل] :

303 - وخمار غانيه شددت برأسها

أصلا وكان منشّرا بشمالها

وأمّا أصايل ، فجمع أصيله التى بمعنى أصيل ، حكاها يعقوب (1) فهذا جميع ما ورد من جمع الجمع فى الكلام.

وما عدا ذلک الجمع إلا فى ضروره ؛ نحو قوله [من الرحز] :

304 - ترمى الفجاج والفيافىّ القصا

بأعينات لم يخالطها قذى (2)

ونحو قول الآخر [من الرجز] :

305- قد جرت الطّير أيامنينا (3)

1- يعقوب بن إسحاق ، أبو يوسف ، ابن السّكّيت : إمام فى اللغه والأدب أصله من خورستان (بين البصره وفارس) تعلم ببغداد ، واتصل بالمتوكل العباسى فعهد إليه بتأديب أولاده ، وجعله فى عداد ندمائه ، ثم قتله لسبب مجهول. من مصنفاته : إصلاح المنطق قال المبرد : ما رأيت للبغداديين كتابا أحسن منه و «الألفاظ» و «الأضداد» ، و «القلب» و «الإبدال» ، وشرح ديوان عروه بن الورد ، وشرح ديوان قيس بن الخطيم و «الأجناس» وسرقات الشعراء وغير ذلک. ولد سنه 186 ه وتوفى سنه 244 ه. ينظر : الأعلام 8 / 195 ، هديه العارفين 2 / 536 ، ابن خلكان 2 / 309.

2- البيت بلا نسبه فى : شرح شافيه ابن الحاجب 2 / 209 ، واللسان (عين). والشاهد فيه قوله : الأعينات فى جمع الأعين ، وهو جمع العين ، وقد اضطر الشاعر ، فجمع الجمع مرّه ثانيه.
3- البيت لأعرابى. والشاهد فيه : قوله : «أيا منينا» ، قال ابن سيده : «عندى أنه جمع يمينا على أيمان ثم جمع أيمانا على أيامين ، ثم أراد وراء ذلک جمعا آخر فلم يجد جمعا من جموع التكسير أكثر من هذا ، لأن باب أفاعل وفواعل وفعائل ونحوها نهايه الجمع ، فرجع إلى الجمع بالواو والنون». ينظر : المقاصد النحويه 2 / 425 ، وبلا نسبه فى تخليص الشواهد ص 456 ، والدرر 2 / 272 ، وسمط اللآلى ص 681 ، وشرح الأشمونى 1 / 156 ، وشرح التصريح 1 / 264 ، وشرح ابن عقيل ص 229 ، ولسان العرب (فطن) ، (يمن) ، والمعانى الكبير ص 646 ، وهمع الهوامع 1 / 157 ، وجمهره اللغه ص 293 ، وتاج العروس (فطن) ، (يمن) ، (سرو) ، وجمهره اللغه ص 293 ، والمخصّص 13 / 282.

ومثل ذلک کثیر فی الشعر.

ویجوز وضع صیغه الجمع للاثنین بقیاس إذا کان کلّ واحد منهما / بعض شیء ، وکان مفردا من صاحبه ، قال تعالی : (إِنْ تَتُوبا إِلَی اللهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُکُما) [التحریم : 4].

ویجوز - أیضا - التثنیه ، ومن ذلک قوله [من الطویل] :

306 - هما نفثا فی فیّ من فمویهما

علی النّابح العاوی أشدّ رجام (1)

ودون ذلک فی الحسن وضع المفرد موضعهما ؛ نحو قوله [من الطویل] :

307 - حمامه بطن الوادیین ترنّمی

سقاک من الغرّ الغوادی مطیرها (2)

1- البیت للفرزدق. ونفثا : أی ألقیا علی لسانی ، من نفث الله الشیء فی القلب : ألقاه. وأصل نفث بمعنی بزق ، ومنهم من یقول : إذا بزق ولا ریق معه. ونفث فی العقده عند الرّقیه ، وهو البزاق الیسیر. ونفثه نفثا أیضا : إذا سحره. وروی أیضا : (هما تفلا) من تفل تفلا ، من بابی ضرب وقتل ، من البزاق ، یقال : بزق ثم تفل. و (النابح) أراد به من یتعرّض للهجو والسبّ من الشعراء ، وأصله فی الکلب. ومثله (العاوی) بالعین المهمله. و (الرّجام) : مصدر راجمه بالحجاره أی راماه ، وراجم فلان عن قومه : إذا دافع عنهم ، جعل الهجاء کالمراجمه لجعله الهاجی کالکلب النابح. والشاهد فیه قوله : من فمویهما حیث جمع بین الواو والمیم التی هی بدل منها فی فم وقد غلّط الفرزدق فی هذا ، وهو - أیضا - إقامه للمثنی مقام الجمع. ینظر : دیوانه 2 / 215 ، وتذکره النحاه ص 143 ، وجواهر الأدب ص 95 ، وخزانه الأدب 4 / 460 - 464 ، 7 / 476 ، 546 ، والدرر 1 / 156 ، وسرّ صناعه الإعراب 1 / 417 ، 2 / 485 ، وشرح أبیات سیبویه 2 / 258 ، وشرح شواهد الشافیه ص 115 ، والکتاب 3 / 365 ، 622 ، ولسان العرب (فمم) (فوه) ، والمحتسب 2 / 238 ، وبلا نسبه فی أسرار العربیه ص 235 ، والأشباه والنظائر 1 / 216 ، والإنصاف 1 / 345 ، وجمهره اللغه ص 1307 ،

والخصائص 1 / 170 ، 3 / 147 ، 211 ، وشرح شافيه ابن الحاجب 3 / 215 ، المقتضب 3 / 158 ، وهمع الهوامع 1 / 51.
2- اختلف فى نسبه البيت فتاره للشماخ ، وأخرى للمجنون ، وثالثه لتوبه بن الحمير. والشاهد فيه قوله : بطن الواديين حيث أفرد البطن ، وكان القياس أن يقال : بطنى الواديين ، ووجه ذلک أنّه لمّا أمن اللبس ، وكره الجمع بين تثنيتين فيما هو كالكلمه الواحده ، صرف لفظه التثنيه الأولى إلى اللفظ المفرد لأنه أخف من الجمع ، وذلک قليل. ينظر : البيت للشمّاخ فى ملحق ديوانه ص 438 ، 440 ، والمقاصد النحويّه 4 / 86 ، وللمجنون فى ديوانه ص 113 ، ولتوبه بن الحمير فى الأغانى 11 / 198 ، والدرر 1 / 154 ، والشعر والشعراء 1 / 453 ، وبلا نسبه فى شرح الأشمونى 2 / 403 ، وهمع الهوامع 1 / 51.

ولا يجوز وضع الجمع موضع الاثنين ، إذا لم يكونا من شيئين ، إلا فى نادر كلام يحفظ ولا يقاس عليه ؛ نحو قولهم : عظيم المناكب ، وقول بعضهم : ضع رحالهما ، يعنى : رحلى النّاقتين ، واضرب غلمانهما ، أى ؛ غلاميهما.

وقد يوضع الجمع - أيضا - موضع المفرد فى الضروره ؛ نحو قوله [من الطويل] :

308 - يطير الغلام الخفّ عن صهواته

ويلوى بأثواب العنيف المثقّل (1)

أى : عن صهوته ، أو فى نادر كلام ، قالوا : «شابت مفارقه».

* * *

1- البيت لامرئ القيس والشاهد فيه قوله : «صهواته» يريد : «صهوته» فأقام الجمع مقام المفرد وهو ضروره ، ويروى الجف بدلا من الخف. ينظر : ديوانه 20 ، وجمهره اللغه / 106 ، وتاج العروس (بعع) ، (خفف) ، (عنف) ، وكتاب العين 4 / 144 ، واللسان (خفف) وهو بلا نسبه فى مقاييس اللغه 2 / 155.

الفعل لا يخلو من أن يكون ثلاثيّا أو أزيد ، فإن كان ثلاثيّا فإمّا أن يكون على وزن فعل ، أو فعل ، أو فعل.

فإن كان على وزن فعل ، فإنّه إن كان متعدّيا ، وكان مضارعه مكسور العين أو مفتوحها ، فإن المصدر منه يكون على وزن فعل ؛ نحو : ضرب ، وفعل ؛ نحو قولک : فعلت فعلا ، وفعل ؛ كسرق ، وفعل ككذب ، وفعله ؛ كسرقه ، وفعله كغلبه ، وفعله كحميه ، وفعاله كحمايه ، وفعال ككذاب ، وفعال كسؤال ، وفعلان كحرمان ، وفعلان ؛ كغفران ، وفعلان كليّان.

وإن كان مضارعه مضموم العين ، كان المصدر منه على فعل ؛ كقتل ، وفعل كشكر ، وفعل كذكر ، وفعاله كختانه ، وفعلان كشكران ، وفعول كشكور ، وفعل كخنق ، وفعله كشدّه.

والمقيس منها فى الفعلين ، ما كان على : فعل على / الإطلاق ، وفعال فى الهياج ، وما جرى مجراه ؛ نحو : النّكاح ، والوداق والضّراب ، وفى الأصوات نحو : الصّياح ، والنّداء ، ويطّرد - أيضا - فعال فى انقضاء أوان الشىء ؛ نحو : الجذاذ ، والصّرام ، وهو الوقت الذى حان أن يجدّ فيه النّخل ، وفى الوسم نحو : العلاط ، والكشاح ، وفعاله فى الولايه والصناعه ؛ نحو : الإماره ، والخلافه ، والخياطه ، والتجاره. وقد جاء فى بعضه فتح الفاء وكسرها ؛ نحو : الولايه بمعنى الوكاله.

وفعله فى هيئه الفعل ؛ نحو الرّكبه.

وإن كان غير متعدّ ، فإن كان مضارعه مكسور العين أو مفتوحها ، فإن المصدر منه يكون على فعول كجلوس ، وعلى فعيل ؛ كهدير ، وعلى فعال كنباح ، وعلى فعلان كغليان ، وعلى فعلان كرجحان ، وعلى فعال كذهاب ، وعلى فعل كعجز ، وعلى فعل كحرص ، وفعل كحلف ، وفعال كهياج.

والمقيس منها فعول على الإطلاق ، وفعال فيما تقدّم ذكره ، وفعال فى الأصوات نحو : الرّغاء والثّغاء.

فأمّا قولهم : الغواث بفتح الغين ، فشاذّ ، وفى الأدواء نحو : السّكات والعطاس ،

ص: 505

وقد شذّ من ذلک لفظ ، فجاء مفتوح الأول ، وهو السّواف ، ويطّرد - أيضا - فيما تفترق أجزاؤه ، نحو : الدقاق ، والحطام.

فإن لحقته التاء ، اطرد فى الفضلات ؛ نحو : الفضاله ، والنحاته. وفعيل فى الأصوات ؛ نحو : النّبيح ، والهدير ، وفعلان فيما فيه حركه وزعزعه ، نحو : الغليان.

وإن كان مضمومها ، فإن المصدر منه يكون على فعول كقعود ، وعلى فعل كرقص ، وعلى فعال كهباب ، وعلى فعال كثبات ، وعلى فعل ؛ كسكت ، وعلى فعل ؛ كمكث ، وعلى فعلان كنزوان ، وعلى فعله كفطنه ، وعلى فعل كفسق.

والمقيس منها - أيضا - فعول على الإطلاق ، وفعال ، وفعله ، فيما تقدم ذكره (1).

وإن كان على فعل ، فإنّ المتعدّى منه يكون مصدره على فعل كحمد ، وعلى فعله كشرب ، وعلى فعل كعلم ، وعلى فعل كعمل ، وعلى فعله كرحمه ، وعلى فعله كحيله ، وعلى فعلان كغشيان ، وعلى فعول كلزوم ، وعلى فعال كسفاد.

والمقيس منه فعل على الإطلاق ، وفعال / وفعله فيما تقدّم ذكره.

وغير المتعدّى يكون مصدره على فعل كبطر ، وفعله كأدمه ، وفعله كنقمه وفعل كيأس ، وفعل كسكر ، وفعل كشبع ، وفعل كرىّ ، وفعاله كشكاسه ، وفعوله كصهوبه.

والمقيس منها فعله فى الألوان ، وفعل على الإطلاق.

وإن كان على فعل كان غير متعدّ أبدا ، ويكون المصدر منه على فعل ، كحسن وفعاله ؛ كوسامه ، وفعال كوسام.

وأكثرها استعمالا فعل ، وقد يجىء شاذّا على فعوله كقبوحه ، وفعل ككرم ، وقد يجىء المصدر مطّردا إذا أردت به المبالغه على التّفعال كالتّرداد ، والفعّيلى ؛ كالهجّيرى ، ولم يجئ منه ممدودا إلا لفظه واحده ، وهى الخصّيصاء.

1- م : باب المصادر قولي : «فى موضعين من هذا الباب ، وفعال وفعله فيما تقدم ذكره» أعنى : أنک تقول : إن فعالا ينقاس فى الهياج والأصوات وفعله فى هيئه الفعل. أه.

ومن المصادر ما جاء نادرا ، فيحفظ ، ولا يقاس عليه ، فى الكلام ولا فى الشعر ، فمن ذلک فعول ، ولم يجىء منه إلا الوضوء والطّهور والولوع والوقود والقبول.

ومنها فعل ، ولم يجىء منه إلا : هدى وسرى ، وبكى ، فى لغه من قصر.

ومنها فعلياء ، ولم يجئ منه إلا كبرياء.

ومنها فعلى ، ولم يجىء إلا رجعى ، وفتيا ، وبقيا ، ولقيا.

ومنها فعلى ، ولم يجىء منه إلا : دعوى ، وعدوى.

ومنها فعلى ، ولم يجئ منه إلا ذكرى.

وإن كان أزيد من ثلاثه أحرف ، فإن كانت أوّله ألف وصل ، فإن مصدره يجىء على مثال الماضى ، إلا أنک تزيد ألفا قبل الآخر ، وتكسر الثالث نحو : انطلاق ، واستخراج.

وإن لم يكن فى أوله ألف وصل ، فإن كان على فاعل فمصدره مفاعله ، نحو : مضاربه.

وقد يجىء على فيعال ؛ نحو : قيتال ، وعلى فعال نحو : قتال ، وعلى فعّال نحو : قتّال ، وإن كان على فعّل ، وكان صحيح الآخر ، فمصدره على تفعيل نحو : تعذيب ، وعلى تفعله نحو : تكرمه.

وقد يجىء على فعّال ، نحو : كذّاب.

وإن كان معتلّه ، كانت الهاء لازمه للمصدر ، نحو : تعزيه ، ولا يجوز حذف الهاء ، ومجىء المصدر على تفعيل ، إلا فى ضروره ؛ نحو قوله [من الرجز] :

309 - بات ينزّى دلوه تنزيّا

كما تنزّى شهله صبيّا (1)

وإن كان على : أفعل ، فمصدره يأتى على إفعال ، نحو : إكرام ، وإن كان على

1- البيت بلا نسبه فى : الأشباه والنظائر 1 / 288 ، وأوضح المسالک 3 / 240 ، والخصائص 2 / 302 ، وشرح الأشمونى 2 / 349 ، وشرح التصريح 2 / 76 ، وشرح شواهد الشافيه ص 67 ، وشرح ابن عقيل ص 433 ، 435 ، وشرح شافيه ابن الحاجب 1 / 165 ، وشرح المفصّل 6 / 58 ، ولسان العرب (شهل) ، (نزا) ، والمقاصد النحويّه 3 / 571 ، والمنصف 2 / 195. والشاهد فيه قوله : تنزيّا حيث ورد مصدر الفعل الذى على وزن فعّل المعتلّ اللام على تفعيل كما يجىء من الصّحيح اللام ، وهذا شاذّ ، وقياسه تفعله ، نحو : توصيه ، وتسميه.

تفاعل ، فمصدره على تفاعل / بضم العين ؛ نحو : تضارب.

وإن كان على تفعّل ، فمصدره يأتى على التفعّل ؛ نحو : التضرّب ، وعلى التّفعال نحو : تجمال.

وإن كان على فعلل ، فمصدره يأتى على فعلله ؛ نحو : دحرجه.

وقد يجىء على فعلال بكسر أوله ؛ نحو : دحراج ، وقد يجوز فى المضعّف ؛ نحو : زلزال.

وما ألحق من الفعل الثلاثى بالرباعى ، فهو جار مجراه.

وإذا كان المصدر محذوف العين أو الفاء ، لزمته التاء عوضا منه ؛ نحو : إقامه ، واستقامه ، وعده ، وحذفها شاذّ ؛ نحو قوله تعالى : (وَإِقامِ الصَّلاةِ) [النور : 37].

وإذا (1) كان الفعلان متقاربين فى المعنى ، جاز أن يستعمل [مصدر](2) كلّ واحد منهما للآخر ؛ فتقول : تطوّيت انطواء ، وانطويت تطوّيا ؛ لأن انطويت وتطوّيت بمعنى واحد.

قال رؤبه [من الرجز] :

310- وقد تطوّيت انطواء الحضب (3)

ومثل ذلک : تجاور اجتوارا ، وتتبّع اتّباعا.

* * *

1- فى أ: وإن.
2- سقط فى ط.
3- الشاهد فيه مجىء الانطواء مصدرا ل- «تطوّى» ؛ لأن المعنى واحد. ينظر : ديوانه 16 ، والدرر 3 / 59 ، وشرح أبيات سيبويه 1 / 291 ، وشرح المفصل 1 / 112 ، والكتاب 4 / 82 ، واللسان (حضب) ، وهو بلا نسبه فى اللسان (طوى) ، وهمع الهوامع 1 / 187.

والآلات الّتى يعالج بها الفعل

اعلم : أن الفعل ، إمّا أن يكون ثلاثيّا أو أزيد :

فإن كان ثلاثيّا ، فإنّ الصحيح منه والمعتلّ العين أو الفاء بالياء ، إن كان مضارعه يفعل بضم العين أو فتحها :

فإنّ اسم المصدر والزّمان والمكان يأتى على مفعل بفتح العين ؛ نحو : المقعد ، والمذهب ، وقد شذّ مما (1) مضارعه يفعل بفتح العين لفظتان ؛ فجاءتا فى المصدر بكسر العين ، وهما المحمد ، والمكبر ، وشذّ مما مضارعه يفعل بضم العين إحدى عشره لفظه ؛ فجاءت مكسوره العين فى المكان ، وهى المنبت والمجزر ، والمسقط ، والمسكن ، والمطلع ، والمشرق ، والمغرب ، والمرفق ، والمفرق ، والمنسك ، والمسجد.

وقد استعمل المطلع بكسر العين فى معنى الطّلوع ، وقد قرئ (حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ) [القدر : 5] بكسر اللام.

وإن كان مضارعه مكسور العين ، كان المصدر على : مفعل بفتح العين إلا ثلاثه ألفاظ شذّت ، وهى : المرجع ، والمحضر ، والمعجز ؛ فجاءت مكسوره العين.

والزمان والمكان على مفعل ، بكسرها ؛ نحو : المضرب. وأمّا المعتلّ الفاء بالواو ، فإن لم يكن / المضارع منه متحرّک الفاء ، كان الفعل منه فى الزمان والمكان والمصدر مكسور العين ؛ نحو : موعد ، وموهب ، إلّا ما شذّ من قولهم : موجل ، وموحل ، وموضع ، فجاءت مفتوحه العين.

وكذلک ينبغى أن يكون كل مفعل فاؤه واو كائنا ما كان إلّا ما شذّ من قولهم : موعب (2) ، وموظب ، ومورق ، وإن كان مضارعه متحرک الفاء ، كان حكمه حكم نظيره من الصحيح ؛ نحو : وددت أودّ.

وأمّا المعتلّ اللام أو العين ، فإنّ اسم المصدر منه والزمان والمكان على مفعل بفتح

1- فى أ: وشذ مما.
2- فى أ: موهب.

العين ؛ نحو : المغزى ، والمرمى ، والمقام إلا ما شذّ من قولهم : مأوى الإبل ، والمعصيه ، والمحميه ، والهاء لازمه (1) لهما.

وإن كان أزيد ، جاء منه اسم الزمان والمكان والمصدر على حسب اسم المفعول ، فتقول : مكرم ، وممرق ، فى المصدر والزمان والمكان ؛ كما تقول فى اسم المفعول.

وقد يبنى اسم المكان ممّا يكثر به على مفعله ، بفتح العين ، والهاء لازمه له ؛ فتقول : أرض مسبعه ، ومذأبه ، ومأسده ، ومثعله ، فى لغه من يقول ثعاله ، ومحياه ، ومفعاه ، ومقثاه.

ولا يجيئون بنظير ذلک فيما جاوز الثلاثه من نحو : الضّفدع ، استغنوا عن ذلک بقولهم : كثيره الضّفادع.

وإن اشتققت من مصادر بنات الثلاثه اسما للآله التى يعالج بها ، كان على وزن مفعل ؛ نحو : محلب ، ومنجل ، ومصفى ، ومخيط ، ومحرز ، وقد تلحقه التاء ؛ نحو : مكسحه ، ومسلّه ، ومسرجه ، وقد يجىء على مفعال نحو : مقراض ، ومفتاح ، ومصباح.

1- فى أ: اللازمه.

باب المقصور والممدود المقيسين

الاسم الذى يقصر بقياس ، هو كلّ مصدر لفعل ثلاثى معتلّ اللام غير متعدّ ، على وزن فعل ؛ نحو : عمى ، وطوى وكلّ مصدر أو اسم مفعول ، أو زمان أو مكان لفعل معتلّ الآخر على أزيد من ثلاثه أحرف ، إذا كان فى أوله ميم زائده ؛ نحو : معطى ، وكلّ مصدر على وزن : الفعّيلى ، إلا ما شذّ من قولهم : الخصّيصاء ، وقد تقدّم.

وكلّ جمع تكسير لفعلى ، مؤنث الأفعل ، إذا كانت معتلّه / اللام ؛ نحو :

العلى ، أو لاسم معتل اللام - أيضا - على وزن فعله ، أو فعله نحو : لحى وعرى.

وكلّ جمع على وزن فعالى أو فعالى أو فعلى ؛ نحو : سكارى ، وسكارى ، وحمقى.

وكلّ فعلى مؤنث فعلان نحو : سكرى ، وكلّ فعلى مؤنّث الأفعل نحو : الكبرى.

وكلّ اسم قبل تاء التأنيث منه ألف إذا جمع بحذفها نحو : حصى ، وقطا.

وكل اسم من فعل معتلّ اللام على وزن مفعل ؛ نحو : مرمى وملهى.

وما كان من أسماء المشى فى آخره ألف ؛ نحو : القهقرى ، والبشكى ، والخوزلى ، ما كان على فعالى مشدّد العين أو مخفّفها ، وإن وقع على مفرد ، نحو : خبّازى.

وكلّ اسم على وزن فعلى ، وإن لم يكن اسم مشى ، فإن الأكثر فيه أن يجىء مقصورا ؛ نحو : جمزى.

والاسم الذى يمدّ بقياس كلّ مصدر لفعل معتلّ اللام على وزن التّفعال ؛ نحو : التّقصاء والتّرماء.

وكلّ مصدر لفعل معتل اللام زائد على ثلاثه أحرف قبل آخر نظيره من الصحيح ألف ؛ نحو : إعطاء واستسقاء.

وكلّ جمع لاسم معتلّ اللام على وزن فعال ، يكون مفرده على وزن فعله أو فعل ، أو على وزن أفعال يكون مفرده على وزن فعل أو فعل أو فعل.

وكلّ ما كان من المعتلّ اللام الذى يراد به المبالغه على فعّال ؛ نحو : عدّاء ،

وسقّاء ، وشوّاء.

وكلّ ما كان من أسماء الأصوات معتلّ اللام مضموم الأول ؛ نحو : دعاء ، وقد يجىء مكسوره ؛ نحو : نداء ، وكلّ ما كان من المصادر المعتلّه اللام علاجا لزعزعه البدن وارتفاعه ، وكان مضموم الأوّل ؛ نحو : التّراء ، وكلّ فعلاء مؤنّث أفعل.

وكلّ جمع على فعلاء أو أفعلاء ؛ نحو : فقهاء ، وأصفياء.

والمفرد من الجمع المعتلّ اللام على وزن أفعله فى فصيح الكلام ؛ نحو : أرديه ، وأكسيه.

وما عدا ما ذكر من المقصور والممدود فمأخذه السّماع.

* * *

ص: 512

من الصّفات المطّرده فى بابها

لا يخلو اسم الفاعل والمفعول من أن يكونا من / فعل ثلاثىّ أو أزيد ، فإن كانا [من فعل زائد](1) على ثلاثه أحرف ، فإنّ اسم الفاعل واسم المفعول يكونان على وزن (2) المضارع فى الحركات والسكنات ، وعدد الحروف ، إلا أنّ أولها أبدا ميم مضمومه ، وما قبل الآخر من اسم الفاعل مكسور لفظا أو تقديرا ، ومن اسم المفعول مفتوح لفظا أو تقديرا ؛ فتقول : مكرم ، ومكرم ، ومستخرج ، [ومستخرج] ومضرّب ومضرّب ، إلا أن يعدل عن مفعّل إلى مثال من خمسه الأمثله التى تعمل عمله ، وهى : فعول ، وفعّال ، ومفعال ، وفعل ، وفعيل (3) ، وقد تقدّم ذكرها.

فأمّا قولهم : أورس الشّجر ، فهو وارس ، وأيفع الغلام فهو يافع ، وألقح الرّجل فهو ملقح ، وأسهب ، فهو مسهب ، بفتح ما قبل الآخر فى اسم الفاعل ، فشاذّ لا يقاس عليه.

وإن كانا من فعل ثلاثى ، فإن اسم المفعول يكون على وزن مفعول ؛ نحو : مضروب ، ومقتول ، ومعلوم.

وأمّا اسم الفاعل ، فيكون من فعل بفتح العين على وزن فاعل ؛ نحو : ضارب ، وقاعد ، وكذلک يكون من فعل وفعل ، بضم العين وكسرها ، إن ذهب به مذهب الزمان ، فإن لم يذهب به ذلک المذهب ، فإنه يكون من فعل بضم العين على وزن فعيل ، نحو : ظريف.

فأمّا : خاثر ، وحامض ، فشاذّان لا يقاس عليهما ، ويكون من فعل المكسوره

1- فى ط : أزيد.
2- فى أ: وفق.
3- م : باب أسماء الفاعلين والمفعولين وما جرى مجراهما من الصفات المطرده فى بابها قولى : «وهى فعول وفعال ومفعال وفعل وفعيل» مثال ذلک : ضروب زيدا ، وضراب زيدا ، ومنحار بوائكها ، وحذر زيدا ، وعليم

الشىء [قوله «ومنحار بوائكها قول لبعض العرب ذكره سيبويه. ينظر شرح الألفيه لابن الناظم 426 والتصريح 2 / 68] أه.

العين ، إن كانت متعديه على وزن فاعل ؛ نحو : عالم ، وجاهل.

وإن كانت غير متعديه على وزن فعل ؛ نحو : بطر ، وأشر ، وقد يجىء على فعيل ؛ نحو : مريض ، إلا فى الامتلاء وضدّه ، فإنّ الغالب فى اسم الفاعل منهما : فعلان نحو : عطشان ، وريّان ، أو فى الألوان والعيوب الظاهره وما أشبهها ، فإنّ الغالب فى اسم الفاعل منهما أفعل ؛ نحو : أحمر ، وأصفر ، وأعمى ، وأعرج.

* * *

ص: 514

بها إلى معرفه زيادتها

فحروف الزياده عشره ، يجمعها قولک : «أمان وتسهيل» والأدله التى يتوصّل بها إلى معرفه الزائد من الأصلى تسعه ، وهى : الاشتقاق الأصغر / ، والتّصريف ، والكثره ، ولزوم الحرف للزياده ، ولزوم حرف الزياده للبناء ، وكون الزّياده لمعنى ، والنّظير والخروج عنه ، والدّخول فى أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النّظير.

فالاشتقاق الأصغر : هو عقد تصاريف تركيب من تراكيب الكلمه على معنى واحد ؛ وذلک نحو ردّک ضاربا ، ومضاربا ، وضروبا ، وأمثال ذلک إلى معنى واحد ، وهو الضّرب.

ولا يدخل الاشتقاق فى سبعه أشياء ، وهى : الأسماء الأعجميّه ، كإسماعيل ، والأصوات ؛ نحو : غاق ، والحروف وما شبّه بها (1) من الأسماء المتوغّله فى البناء ؛ نحو : من وما ، واللغات المتداخله ؛ نحو : الجون للأسود والأبيض ، والأسماء النادره ؛ كطوباله ، اسم النّعجه ، والأسماء الخماسيه ؛ نحو : سفرجل ، ويدخل فيما عدا ذلک.

والتصريف : تغيير صيغه الكلمه إلى صيغه أخرى ، وهو نوع من الاشتقاق ، إلا أنّه يخالفه فى أنّ الاستدلال بالتّصريف ، على أنّ الحرف زائد ، إنّما هو بالفرع على الأصل.

والاستدلال بالاشتقاق عكس ذلک ، فمثال الاستدلال بردّ الفرع إلى الأصل : استدلالنا على زياده همزه أحمر ، بأنّه مأخوذ من الحمره ، والحمره هو الأصل الذى أخذ منه أحمر.

ومثال الاستدلال بردّ الأصل إلى الفرع : استدلالنا على زياده ياء أيصر ، بقولهم فى جمعه ، أصار ، بحذف الياء ، فأصار فرع عن أيصر ؛ لأنّه جمعه ، وقد استدلّ به مع ذلک على زياده يائه.

1- فى ط : شبهها.

ولا يدخل التصريف فى أربعه أشياء ، وهى : الأسماء الأعجميه ، والأصوات ، والحروف ، والأسماء المتوغّله فى البناء ، ويدخل فيما عدا ذلک.

والكثره : هى أن يكون الحرف فى موضع ما قد كثر وجوده زائدا فيما عرف له اشتقاق أو تصريف.

ويقلّ وجوده أصليّا فيه ؛ فينبغى أن يجعل زائدا إذا وقع فى ذلک الموضع ، فيما لا يعرف له اشتقاق ولا تصريف ، حملا على الأكثر ؛ نحو الهمزه ، وإذ وقعت أولا وبعدها ثلاثه أحرف ، فإنّها زائده فيما عرف اشتقاقه ؛ نحو : أحمر ، وأصفر ، إلا ألفاظا يسيره ، وهى : أرطى ، فى لغه من يقول : أديم مأروط ؛ فيثبت الهمزه ، وأيصر بدليل ثباتها فى «أصار» ، وأولق بدليل ثباتها فى : ألق ، ومألوق ، وأمعه ؛ لأنّها لو كانت زائده ، لكان وزنها أفعله ، وهى صفه ، وأفعله / ليس من أبنيه الصفات ، فشأنها فعلّه كذنّبه ، فإذا جاءت الهمزه فيما لا اشتقاق له ولا تصريف ، نحو : أفعل ، جعلت زائده ، حملا على الأكثر.

ولزوم الحرف الزياده ، هو أن يكون الحرف فى موضع ما قد لزم الزياده فيما عرف له اشتقاق أو تصريف ، فإذا جاء ذلک الحرف فى ذلک الموضع فيما لا يعرف له اشتقاق ولا تصريف ، جعل زائدا حملا على نظيره ، وذلک نحو : النون إذا وقعت ثالثه ساكنه ، وبعدها حرفان ، وإن لم تكن مدغمه فيما بعدها ، فإنّها زائده فيما عرف اشتقاقه ؛ نحو : «جحنفل» ؛ فإنّه من الجحفله ، وحبنطى ، للعظيم البطن ، لأنّک تقول : حبط بطنه ، أى : عظم ، فإذا جاءت فيما لا يعرف له اشتقاق ولا تصريف ، قضى عليها بالزياده ؛ نحو : عبنقس.

ولزوم حروف الزياده البناء ، مثاله لزوم النون فى حنطأو ، وكنتأو ، وسندأو ؛ فدلّ ذلک على أنها زائده ، إذ لو كانت أصليّه ؛ لجاء (1) فى موضعها حرف من الحروف التى لا تزاد ؛ نحو «سردأو» مثلا ، فعدم مثل ذلک من كلامهم دليل على أنّ النون زائده.

1- فى ط : كما.

وكون الزياده لمعنى ؛ نحو حروف المضارعه وياء التصغير ؛ فإنّه لمجرّد (1) وجود الحرف يعطى معنى ينبغى أن يجعل زائدا ؛ لأنّه لم يوجد قطّ حرف أصلى فى الكلمه يعطى معنى.

والنّظير : هو أن يكون فى الكلمه حرف لا يمكن حمله إلا على أنّه زائد ، ثم يسمع فى تلك الكلمه لغه أخرى يحتمل الحرف فيها ، أن يحمل على الأصاله والزياده ، فيقضى عليه بالزّياده ؛ لثبوت زيادته فى اللغه الأخرى ، التى هى نظيره هذه ، وذلک نحو «تنفل» ؛ فإنّ فيه لغتين ، فتح التاء الأولى وضم الفاء وضمّها مع الفاء ، فمن فتح التاء لا يمكن أن تكون عنده إلا زائده ؛ إذ لو كانت أصليّه ، لكان وزن الكلمه : فعللا ، بضمّ اللام الأولى ، ولم يرد مثل ذلک فى كلامهم.

ومن ضمّها أمكن أن تكون عنده أصليه ؛ لأنه قد وجد فى كلامهم مثل : «فعلل» ، بضم الفاء واللام ؛ مثل : برثن ، إلا أنّه لا يقضى عليها إلا بالزياده ؛ لثبوت زيادتها فى اللغه الأخرى.

والخروج عن النّظير ، وهو أنّ يكون الحرف إن قدّر زائدا ، كان للكلمه التى يكون فيها نظير ، وإن / قدّر أصلا ، لم يكن لها نظير أو بالعكس ؛ فإنّه - إذ ذاک - ينبغى أن يحمل على ما لا يؤدى إلى خروجها عن النّظير ؛ نحو : عزويت.

فإنّا إن جعلنا تاءه أصليه ، كان وزنه : فعويلا ، وليس من أبنيه كلامهم ، وإن جعلناها زائده ، كان وزنها : فعليتا ، وهو موجود فى كلامهم ؛ نحو : عفريت ؛ فقضينا من أجل ذلک عليها بالزياده.

والدّخول فى أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النّظير ، هو أن يكون فى اللفظ حرف واحد من حروف الزياده ، إن جعلته أصليّا أو زائدا ، خرجت إلى بناء لم يستقرّ فى كلامهم ؛ فينبغى أن يحمل ما جاء من ذلک ، على أنّ الحرف فيه زائد ؛ لأنّ أبنيه الأصول قليله ، وأبنيه المزيد كثيره منتشره ، فحمله على الباب الأوسع أولى ؛ وذلک نحو : كنهبل ، إن جعلت نونه أصليه ، كان وزنه «فعلّلا» ، وليس ذلک من أبنيه كلامهم.

1- فى أ: بمجرد.

وإن جعلتها زائده ، كان وزنه : «فنعللا» ، ولم يتقرّر ذلک أيضا فى أنيه كلامهم ؛ بدليل قاطع من اشتقاق أو تصريف ؛ لكن حمله على أنه : «فنعلل» أولى لما ذكرنا.

فهذه جمله الأدلّه التى يتوصّل بها إلى تمييز الزائد من الأصلى.

* * *

ص: 518

باب الإدغام فى الكلمه الواحده

الإدغام ، وهو رفعک اللسان بالحرفين رفعه واحده ، ولا يكون إلا فى مثلين [أو] متقاربين ، فإذا اجتمع المتقاربان فى كلمه واحده ، لم يجز إدغام أحدهما فى الآخر ؛ لما فى ذلک من الالتباس بإدغام المثلين ؛ ألا ترى أنک لو قلت فى : أنمله : أمّله ، لم يدر هل الأصل أنمله أو أممله ، إلا أن يكون المتقاربان الياء والواو وقد سبقت إحداهما بالسكون ، فإنک تدغم إحداهما فى الأخرى ، إلا أن الواو هى التى تقلب ياء ، تقدّمت أو تأخّرت ، نحو : ميت ، أصله : ميوت ، وشقىّ أصله : شقيو ، ما لم يمنع من ذلک مانع على ما نبيّن بعد (1) ، أو يكون بناء الكلمه مبيّنا أنّ الإدغام لا يمكن أن يكون من قبيل إدغام المثلين ؛ وذلک نحو : انفعل من المحو ، تقول فيه «امّحى» ؛ لأنّه قد علم أنه انمحى فى / الأصل ؛ إذ ليس فى كلامهم افّعل ، أو يكون أحد المتقاربين تاء افتعل أو تفاعل أو تفعّل ؛ ذلک نحو : تطيّر ، وتدارأ ، واختصم.

فأمّا تفعّل ، وتفاعل ، فتقلب فيهما التاء حرفا من جنس ما بعدها ، وتسكنه بسبب الإدغام ، وتجتلب همزه الوصل ؛ إذ لا يمكن الابتداء بساكن ، فتقول : اطير ، وادّارأ ، وفى المضارع : يطيّر ، ويدّارأ ، وفى اسم الفاعل : مطير ، ومدارىء ، وفى المصدر : اطيّر ، وادّارأ.

وأمّا افتعل ، فتقلب فيه التاء من جنس ما بعدها ، وتسكنها بنقل حركتها إلى ما قبلها ، ثم تدغم فتقول : خصم ، وإن شئت حذفت الحركه ولم تنقلها ، ثم تكسر فاء افتعل لالتقاء الساكنين ، فتقول : خصّم ، بكسر الخاء ، وإن شئت كسرت عين افتعل إتباعا لفائها ، فتقول : خصّم ، بكسر الخاء ، والصاد ، وتذهب ألف الوصل فى جميع ذلک ؛ لتحرک الفاء.

1- م : باب الإدغام فى الكلمه الواحده قولى : «نحو ميت أصله ميوت وشقى أصله : شقيو ما لم يمنع من ذلک مانع ؛ على ما نبيّن بعد» أعنى أنک تقول : سويد وديوان ؛ فلا تدغم أحد حرفى العله فى الآخر ؛ لعله ستذكر بعد. أه.

وتقول على اللغه الأولى فى المضارع : يخصّم ، وفى اسم الفاعل : مخصّم ، بكسر الصاد فيهما ، وفى اسم المصدر : مخصّم ، بفتح الخاء والصاد.

وتقول على اللغه الثانيه فى المضارع : يخصّم ، وفى اسم الفاعل : مخصّم ، بكسر الخاء والصّاد فيهما ، وفى المصدر مخصّم بكسر الخاء وفتح الصاد ، ومنهم من يكسر حرف المضارعه فى هذا الوجه إتباعا للخاء ، وتضمّ الخاء فى اسم الفاعل ، واسم المصدر فتقول : يخصّم ، ومخصم ، ومخصّم ، وتفعل فى الفعل المضارع واسم الفاعل على اللغه الثالثه ؛ مثل ما فعلت فيهما على اللغه الثانيه.

وأمّا اسم المصدر فتقول فيه : مخصّم ، ومخصّم ؛ كما فعلت فى اسم الفاعل على اللغه الثانيه.

واسم المفعول إن كان الفعل متعدّيا بمنزله المصدر فى جميع ما ذكر ، والمسموع فى مصدره فعّل خاصه ، تقول : خطّف خطّفا ، وخصم خصّما ، وقرأ الحسن : (إِلَّا مَنْ خَطِفَ الْخَطْفَةَ فَأَتْبَعَهُ شِهابٌ ثاقِبٌ) [الصافات : 10] فزاد فى المصدر هاء ، والقياس يقتضى أن تقول فى المصدر خصّاما بكسر الخاء وفتح الصاد على اللغه الأولى والثانيه ، وقياسه على اللغه الثالثه : خصّم ، بكسر الخاء والصاد.

وما عدا ما ذكر لا يجوز فيه إدغام المتقاربين ، إلا ألفاظا شذّت تحفظ ولا يقاس عليها / ، وهى ستّ وودّ ، وعدان والأصل : سدس ، ووتد ، وعتدان.

وإذا اجتمع المثلان فى كلمه واحده ، فإمّا أن يكونا حرفى علّه أو حرفين صحيحين.

فإن كان حرفى علّه ، فإمّا أن يكون الثانى ساكنا أو متحركا ، فإن كان ساكنا ، لم يجز الإدغام ؛ نحو : حييت ، وأحييت.

وإن كان متحركا ، فلا يخلو أن يكون ما قبله مفتوحا أو غير مفتوح ، فإن كان مفتوحا ، قلبته ألفا ؛ نحو : أحيا ، واستحيا ، وإن كان غير مفتوح ، فلا تخلو حركه الثانى من المثلين من أن تكون إعرابا ، أو غير إعراب ، فإن كانت إعرابا ، لم تدغم ، نحو : لن يحيى ، ورأيت محييا ، وإن كانت لغير إعراب ، فإما أن تكون متطرفه أو غير متطرفه ، فإن كانت متطرّفه ، جاز الإظهار والإدغام ، نحو : حيى ، وحىّ ، وحيى ، وحىّ.

ص: 520

ومن قال بع ، قال : حىّ ، بكسر الحاء ، ومن قال : حيى ، قال : حيوا ، كرضوا ، ومن قال : حيى ، قال : حيّوا ، كردّوا ؛ وعلى ذلک قوله [من مجزوء الكامل] :

311 - عيّوا بأمرهم كما

عيّت ببيضتها الحمامه (1)

وإن لم تكن متطرفه ، فإمّا أن يكون بعدها علامتا التثنيه ، أو علامتا الجمع ، أو تاء التأنيث ، أو ألف التأنيث الممدوده أو الألف والنون الزائدتان :

فإن كان بعدها علامتا التثنيه أو علامتا الجمع ، لم يجز إلا الإظهار ؛ نحو قولک : محييان ، ومحييات ، وإن كان بعدها تاء التأنيث : فإمّا أن تكون قد لحقت المفرد أو بناء الجمع ، فإن لحقت بناء الجمع ، جاز الإظهار والإدغام ؛ نحو : أحييه وأعييه ، وإن شئت قلت : أحيّه ، وأعيّه ، وإن لحقت المفرد ، فلا يخلو من أن تكون عوضا من محذوف ، أو لا تكون ، فإن لم تكن عوضا ، لم يجز إلا الإظهار ؛ نحو : محييه ، ومعييه.

وإن كانت عوضا ، لم يجز إلا الإدغام ؛ نحو : تحيّه ، مصدر حيّا ، والأصل : تحيى ، فحذفت ياء تفعيل ، وعوّضت التاء منها.

وإن كان بعدها ألف التأنيث الممدوده ، أو الألف والنون الزائدتان ، جاز الإدغام والإظهار ، فتقول فى جمع : عيى ، أعييياء ، وأعيّاء إن شئت.

وتقول فى «مفعلان» من : حييت : محييان ، ومحيّان إن شئت ، وإذا أظهرت المثلين ، ولم تدغم ، كان الإخفاء فى حركه الأوّل من / المثلين أفصح من الإظهار ، والإخفاء فى الحركه إذا كانت كسره ؛ نحو : محيين أحسن منه إذا كانت فتحه ؛

1- نسب هذا البيت لعبيد بن الأبرص ولابن مفرغ الحميرى ولسلامه بن جندل وجاء بلا نسبه أيضا. والشاهد فيه : قوله : عيّوا حيث أدغمها ، وأجراها مجرى المضاعف الصحيح ، فسلمت من الاعتلال والحذف لما لحقها من الإدغام. ينظر : ديوان عبيد بن الأبرص / 138 ، وأدب الكاتب 68 ، والحيوان 3 / 189 ، وشرح أبيات سيبويه 2 / 430 ، وشرح شواهد الإيضاح / 633 ،

وشرح المفصل 10 / 115 ، وعيون الأخبار 2 / 85 ، واللسان (حيا) ، (عيا) ، وملحق ديوان ابن مفرغ 244 ، وملحق ديوان سلامه بن جندل 246 ، والكتاب 4 / 396 ، والمقتضب 1 / 182 ، والممتع فى التصريف 2 / 578 ، والمنصف 2 / 191 ، وفيه : النعامه مكان الحمامه.

نحو : محيين.

وإن كان المثلان حرفين صحيحين ، فإمّا أن يكون الثانى منهما متحركا أو ساكنا.

فإن كان متحركا ، فلا يخلو من أن يكون اجتماعهما فى اسم ، أو فى فعل ، فإن اجتمعا فى فعل ، فالإدغام ليس إلا.

فإن كان الأول من المثلين ساكنا ، أدغمته فى الثانى من غير تغيير ؛ نحو : ضرّب ، وإن كان الأول منهما متحركا ، سكّنته بحذف الحركه منه ، إن كان ما قبله متحركا ، أو حرف مدّ ولين ؛ نحو : ردّ ، واحمارّ ، وتنقلها إلى ما قبلها إن كان ساكنا غير حرف مدّ ولين ؛ نحو : استقرّ ؛ هذا ما لم يكن الأول من المثلين مدغما فيه غيره ، أو لم تكن الكلمه ملحقه ، ويكون الإدغام مغيرا لها ، ومانعا من أن تكون على مثال ما ألحقت به أو لم يكن أحد المثلين فى أول الكلمه ، أو تاء افتعل ، أو ما تصرّف منها.

فإن كان الأوّل منهما مدغما فيه غيره ، لم يجز إدغامه فيما بعده نحو : ردّد ، وإن كانت الكلمه ملحقه ، والإدغام مغيّرا لها عما ألحقت به ، لم يجز الإدغام ؛ نحو جلبب ، وانحنكك.

وإن كان أحد المثلين فى أول الكلمه ، فإمّا أن يكون الثانى زائدا ، أو غير زائد ، فإن كان زائدا ، لم يجز الإدغام ، بل تظهر وتحذف الثانى من المثلين ؛ فتقول : تتذكّر ، وتذكّر إن شئت.

وإن كان أصليّا ، فإن شئت أظهرت ؛ نحو : تتابع ، وإن شئت ، أدغمت ، فتسكّن التاء الأولى ، وتجتلب همزه الوصل ؛ فتقول : اتّابع.

وإن كان أحد المثلين تاء افتعل أو ما تصرّف منها ؛ نحو : اقتتل ، فإنّه يجوز فيه الإظهار والإدغام ، ويكون حكمه فى الإدغام كحكم «اختصم» ، فى جميع ما ذكر ؛ فتقول : قتّل بفتح القاف والتاء ، وقتّل بكسرهما ، وقتّل بكسر القاف وفتح التاء ويقتّل بكسر الياء والقاف والتاء ، ويقتّل بفتح الياء وكسر القاف والتاء ، ويقتّل بفتح الياء والقاف وكسر التاء.

وفى اسم الفاعل : مقتّل ، بضم الميم وكسر القاف والتاء ، ومقتّل بضمّ الميم والقاف / وكسر التاء.

ص: 522

وفى اسم المفعول : مقتّل بكسر القاف وفتح التاء ، ومقتّل بفتحهما ، ومقتّل ، بضمّ القاف وكسر التاء ، فيكون اسم المفعول فى هذين الوجهين الأخيرين بمنزله اسم الفاعل ، والمسموع فى المصدر فعّل لا غير ، فتقول : قتّل قتّلا ، والقياس : يقتضى أن تقول : قتّالا ، بكسر القاف وفتح التاء ، وقتّلا بكسرهما.

وإن اجتمعا فى اسم ، فإمّا أن يكون على ثلاثه أحرف أو على أزيد ، فإن كان على ثلاثه أحرف ، فإمّا أن يكون الأول متحركا أو ساكنا ، فإن كان ساكنا ، فالإدغام ليس إلا ؛ نحو : ردّ ، وودّ ؛ إلا أن يضطرّ شاعر ؛ فيفك ويحرّک الأول ؛ نحو قوله [من البسيط] :

312- .....

ماء بشرقىّ سلمى فيد أو ركک (1)

يريد : «ركّ».

وإن كان الأوّل متحرّكا ، فإمّا أن يكون على وزن من أوزان الأفعال ، أو لا يكون ، فإن لم يكن على وزن من أوزانها ، لم يجز الإدغام ؛ نحو : سرر ، ودرر ، وإن كان على وزن من أوزانها ، فإن كان على وزن فعل ، لم يجز الإدغام ؛ نحو : طلل ، وإن كان على وزن فعل أو فعل ، أدغمت نحو : طبّ ، وصبّ ، والأصل : طبب وصبب.

وإن كان الاسم على أزيد من ثلاثه أحرف ، أدغمت ، كان الاسم على وزن من أوزان الأفعال ، أو لم يكن ، وكان الأوّل من المثلين ساكنا أو متحركا ، إلا أنک تسكن المتحرک بنقل حركته إلى ما قبله ، وإن كان ساكنا غير حرف مدّ ولين ، نحو : رادّ ، ومحمرّ ، ولا يحتاج إلى تغيير ، إن كان الأوّل ساكنا ؛ نحو : خدب ؛ هذا ما لم يمتنع الإدغام ، وكون الأوّل من المثلين مدغما فيه ما قبله ، نحو : مزدد ، أو إلحاق نحو

1- البيت لزهير بن أبى سلمى. والشاهد فيه : قوله : «ركک» يريد : «ركّ» ، فاضطر الشاعر إلى فک الإدغام وتحريک الأول. ينظر : ديوانه (167) ، الممتع فى التصريف (643).

قردد ، ومسحنكك ، فأمّا محب ، فشاذ ، وأمّا فكّ «الأجلل» من قوله [من الرجز] :

313 - الحمد لله العلىّ الأجلل (1)

فضروره.

وإن كان الثانى من المثلين ساكنا ، فإمّا أن تصل إليه الحركه فى حال ما ، أو لا تصل ؛ فإن وصلت إليه الحركه ، فإنّ أهل الحجاز لا يدغمون نحو قولك : إن تردد أردد ، ولا تضارر ، واشدد.

وأمّا غيرهم / من العرب : فيدغم ويحرّک الثانى بالفتح ، إن اتّصل به ألف ؛ نحو ردّا ، وبالضمّ إن اتّصل به واو ؛ نحو : ردّوا ، وبالكسر إن اتّصل به ياء ؛ نحو : ردّى.

فإن لم يتصل به شىء من ذلک ، اختلفوا فى تحريک الثانى فمنهم من يحرّكه أبدا بحركه ما قبله إتباعا ، فيقول : ردّ ، وفرّ ، وعضّ ، إلا أن يتصل به الهاء والألف التى للمؤنّث ؛ فيفتح على كلّ حال ؛ نحو : ردّها ، وفرّها ، وعضّها.

أو الهاء التى للمذكر فيضم على كل حال ؛ نحو : ردّه ، وفرّه ، وعضّه ، أو يكون بعده ساكن هو أوّل كلمه أخرى ، فيكسر ، ومنهم من يفتحه على كلّ حال ، إلا إذا كان بعده ساكن ؛ فإنه يحرّكه بالكسر ؛ نحو : ردّ القوم ، ومنهم من يفتحه على كل حال ، كان بعده ساكن أو لم يكن.

ومنهم من يكسره على كلّ حال.

فأمّا : هلمّ ، فالتزم فيها الفتح تخفيفا لأجل التركيب الذى فيها.

وإن لم تصل إليه حركه لم يجز الإدغام ؛ نحو : رددت ، ورددت ، إلا أناسا من بكر بن وائل ؛ فإنّهم يدغمون ، فيقولون : ردّت ، وردّت وقد شذّت العرب فى : أحست ، وظلت ، ومست ؛ فحذفوا منها أحد المثلين تخفيفا.

1- البيت لأبى النجم. والشاهد فيه : قوله : الأجلل ، والقياس : الأجلّ. ففک الإدغام ضروره. ينظر : خزانه الأدب 2 / 390 ، والدرر 6 / 138 ، وشرح شواهد المغنى 1 / 449 ، والمقاصد النحويّه 4 / 595 ، وبلا نسبه فى الخصائص 3 / 87 ، وشرح الأشمونى 3 / 805 ، 893 ، والمقتضب 1 / 142 ، 253 ، والممتع فى التصريف 2 / 649 ، والمنصف 1 / 339 ونوادر أبى زيد ص 44 ، وهمع الهوامع 2 / 157.

وهى : السين ، والصّاد ، والزّاى ، والعين ، والكاف ، والفاء ، والشين.

والحروف التى يجمعها قولک : «أجد طويت منهلا» ، فهذه الحروف التى تبدل من غير إدغام ؛ فإن كان البدل لإدغام ، لم يكن مختصّا بهذه الحروف ، بل جائزا فيها ، وفى غيرها على ما بيّن فى إدغام المتقاربين.

فأمّا الهمزه ، فأبدلت من خمسه أحرف ، وهى حروف العلّه الثلاثه والهاء والعين ، فأبدلت من الألف على غير قياس ، إذا كان بعدها ساكن ؛ نحو قول بعضهم : دأبّه ، وشأبّه ، ونحو قراءه أبى أيوب : (وَلَا الضَّالِّينَ) [الفاتحه : 7] ، وقراءه عمرو بن عبيد : (وَلا جَانٌ) [الرحمن : 39] ؛ ومن ذلک قوله [من الطويل] :

314 - وبعد انتهاض الشّيب من كلّ جانب

على لمّتى حتّى اشعألّ بهيمها (1)

وكثيرا ما يجىء فى الشعر ، وقد أبدلت منها ، وإن لم يكن بعدها ساكن ، إلا أن ذلک أقلّ.

حكى عنهم : «تأبلت القدر» ، إذا ألقيت فيها التّابل ، وكان العجّاج يهمز العالم والخاتم / ، قال [من الرجز] :

315- وخندف هامه هذا العألم (2)

وتكون الهمزه المبدله فى هذا النوع ساكنه ، إلا أن تكون الألف فى نيّه حركه ؛ فإنّها تكون إذ ذاک متحرّكه بالحركه التى تكون للألف فى الأصل ؛ نحو قول بعضهم : «لبّأ رجل الحجّ» ، «حلأ زيد السّويق».

1- البيت بلا نسبه فى : سر صناعه الإعراب 1 / 73 ، وشرح المفصل 9 / 130 ، 10 / 12 ، واللسان (شعل) ، والممتع فى التصريف 1 / 321. والشاهد فيه قوله : اشعأل فهمز على لغه بعض العرب.

2- الشاهد فيه قوله : العألم يريد : العالم ، فهمز الألف على لغه بعض العرب. ينظر : ديوانه 1 / 442 ، ورصف المبانى ص 56 ، وسرّ صناعه الإعراب 1 / 90 ، وشرح المفصل 10 / 12 ، 13 ، وشرح شواهد الشافيه ص 428 ، ولسان العرب (بيت) (علم) وبلا نسبه فى رصف المبانى ص 447 وشرح شافيه ابن الحاجب 3 / 205 ، والممتع فى التصريف 1 / 324.

ومن ذلک قول ابن کثوه [من البسیط] :

316 - ولّی نعام بنی صفوان زوزأه

لمّا رأی أسدا فی الغاب قد وثبا (1)

وأنشد الفرّاء [من الرجز] :

317 - یا دارمیّ بدکادیک البرق

صبرا فقد هیّجت شوق المشتئق (2)

وأبدلت منها بقیاس فی الوقف ؛ نحو حبلأ ، وقد تقدّم ذکره.

ومن الألف الزائده بلزوم إذا وقعت بعد ألف جمع فی نحو رسائل ، ومن هذا القبیل : إبدالها من الیاء والواو إذا وقعتا بعد ألف زائده طرفا أو عینین فی اسم الفاعل المأخوذ من فعل معتلّ العین ؛ نحو : قائم ، وبائع ، وکساء ، ورداء ؛ لأنّ الهمزه ، إنّما أبدلت من الألف المبدله من الیاء والواو علی حسب ما یقتضیه التصریف ، ومن هذا القبیل إبدالها من ألف التأنیث فی نحو : صحراء ؛ لوقوعها متطرّفه بعد ألف زائده ؛ ولذلک إذا جمعوا قالوا : صحاری ، فلم تثبت الهمزه ؛ لزوال موجبها ، وهو الألف ؛ نحو قوله [من الهزج] :

318 - لقد أغدو علی أشق

ر یغتال الصّحاریّا (3)

1- الشاهد فیه قوله : زوزأه والأصل : زوزاه ، فهمز الألف وحرکها بالفتح لأنها حرکه الألف فی الأصل. ینظر : الخصائص 3 / 145 ، وسر صناعه الإعراب 1 / 91 ، واللسان (نعم) ، (زوی) ، والممتع فی التصریف / 325 ، وهو بلا نسبه فی المحتسب 1 / 310.
2- البیت لرؤبه بن العجاج ، ولیس فی دیوانه ، والشاهد فیه : قوله : المشتئق ، وأصله : المشتاق ، فقلب الألف همزه ، وحرّکه بالکسر ، لأن الألف بدل من واو مکسوره. ویروی «سلمی» بدل «می». والدکادیک جمع

الدكداك وهو الرمل المتلبد فى الأرض لم يرتفع ينظر : شرح شواهد الشافيه ص 175 ، وليس فى ديوانه ، وبلا نسبه فى الخصائص 3 / 145 ، وسرّ صناعه الإعراب ص 91 ، وشرح شافيه ابن الحاجب 2 / 250 ، 3 / 204 ولسان العرب ، (شوق) ، (دكك) ، (حول) ، والممتع فى التصريف 1 / 325.

3- البيت للوليد بن يزيد. والشاهد فيه قوله : الصّحاريا فى جمع الصّحراء. قال البغدادي : لمّا قلبت الألف بعد الراء ، فى الجمع ، ياء ، قلبت الهمزه التى أصلها ألف التأنيث ياء أيضا ، وهذا أصل كلّ جمع لنحو : صحراء ، ثمّ يخفّف بحذف الياء الأولى ، فيصير صحارى بكسر الراء وتخفيف الياء مثل : مدارى ، ويجوز أن تبدل الكسره فتحه ، فتقلب الياء ألفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ، كما فعلوا فى مدارى. وهذان الوجهان هما المستعملان ، والأول أصل متروک يوجد فى الشعر. ينظر : ديوانه 74 ، وخزانه الأدب 7 / 424 ، 426 ، وسرّ صناعه الإعراب 1 / 86 ، وشرح شواهد الشافيه 4 / 95 ، وشرح المفصل 5 / 58 ، والممتع فى التصريف 1 / 330 ، وبلا نسبه فى الإنصاف 2 / 816 ، وشرح شافيه ابن الحاجب 1 / 194 ، 2 / 162.

وأبدلت من الواو على غير لزوم بقياس ، إذا كانت مضمومه ضمّه لازمه ، وكانت أول كلمه ، أو بعد ساكن لا تكون مدغما فيها أو قبله ؛ نحو : «أعد وأدؤر ، وفئوج» وإذا كانت مكسوره أولا نحو : إعاء ، وإفاده ، وإن شئت ، تركت الهمزه فى جميع ذلک.

وعلى اللزوم إذا انضاف إليها واو أخرى فى أول كلمه ؛ نحو : أواصل ، ما لم تكن الثانيه مدّه عارضه ؛ فلا يلزم الهمزه ؛ نحو : ووری ، وإذا كانت الواو زائده للمدّ ، ووقعت بعد الألف فى الجمع المتناهى ؛ نحو : حلائب ، جمع حلوبه ، فإن لم تكن (1) زائده للمدّ ، لم يهمز حتى تكون قريبه من الطرف ، لفظا أو نيّه غير صحيحه فى المفرد ، فى موضع ينبغى أن تعلّ فيه ، وقد تقدّم الألف واو أو ياء ؛ نحو قولک فى جمع أوّل : أوائل ، وسيّد سيائد / ، والأصل : سياود ؛ وكذلک لو زدت ياء قبل الطرف ، فقلت : أوايیل للضروره ، لهمزت ؛ لأنّها فى نيّه أن تلى الطرف ، ولا تهمز فى عواوير جمع عوّار ؛ لأنّها بعيده من الطرف لفظا ونيّه ، ولا فى ضياون ؛ لأنّها صحّت فى : ضيون ، وقد كان ينبغى أن يدغم فيقال : ضينّ ، وأبدلت على غير قياس مفتوحه أولا ، قالوا : أحد ، وأجم ، وأناه فى وحد ، ووجم ، ووناه ، ومكسوره غير أول فى مصائب ، وأقائم ، والأصل : مصاوب وأقاوم ، وساكنه فى موقد فى الشعر ؛ قال [من الوافر] :

319- أحبّ المؤقدين إلىّ مؤسى (2)

وأبدلت من الياء بقياس ولزوم ، إذا كانت زائده للمدّ فى المفرد ، ووقعت بعد

1- فى ط : لم تكن الواو.
2- البيت لجرير. والشاهد فيه : همز الواو فى المؤقدين ومؤسى ، لأنه قدّر ضمه الميم على الواو ، وهذا غير قياسى ينظر : ديوانه ص 288 ، والأشباه والنظائر 2 / 12 ، 8 / 74 ، والخصائص 2 / 175 ، 3 / 146 ، 149 ، 319 ، وشرح شواهد الشافيه ص 429 ، شرح شواهد المغنى 2 / 962 ، المحتسب 1 / 47 ، وبلا نسبه فى سر صناعه الإعراب 1 / 79 ، وشرح شافيه ابن الحاجب ص 206 ، ومغنى اللبيب 2 / 684 ، والممتع فى التصريف 1 / 91 ، 342 ، 2 / 565.

الألف فى الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد ، نحو : صحائف.

فإن لم تكن زائده للمدّ ، لم تهمز حتى تكون قريبه من الطرف لفظا أو نيّه ، ويكون قبل الألف ياء أو واو نحو : عيّل ، وعيائل ، والأصل : عيائيل ، وكذلك لو بنيت «فوعلا» من البيع ، ثم جمعته ، لقلت : بيّع ، وبوائع ، والأصل : بوايع.

ولو زدت ياء قبل الطرف فى الضروره ، لهمزت أيضا ؛ لأنّها تلى الطرف فى النيه ، قال [من الرجز] :

320- فيها عيائيل أسود ونمر (1)

وأبدلت على غير قياس فى أليفاظ ، فقالوا : أدى ، والأصل : يدى.

ومن كلامهم : «قطع الله أديه» ، وقالوا : ألل ، فى يلل ، ورئبال ، فى ريبال ، وشئمه ، فى شيمه.

وأبدلت على غير قياس من الهاء فى : ماء ، وأمواء ، والأصل : ماه ، وأمواه ؛ قال [من الرجز] :

321 - وبلده قالصه أمواؤها

يستنّ فى رأد الضّحى أفياؤها (2)

وفى «آل» ، والأصل : أهل ، بدليل قولهم : أهيل ، فأبدلوا من الهاء همزه ، ومن الهمزه ألفا ، وفى : هل ، وهذا ، فقالوا : «أل فعلت» ، وأذا قام ، وأبدلت من العين - أيضا - على غير قياس فى عباب ، فقالوا : أباب ، قال [من الرجز] :

322- أباب بحر ضاحک هزوق (3)

وأمّا الجيم ، فأبدلت من الياء لا غير ، إذا كانت مشدّده باطّراد ، متطرفه كانت أو غير متطّرفه ، قالوا : «فقيمج» و «مرجّ» أى : فقيمى ، ومرى.

1- تقدم برقم (299).
2- البيت بلا نسبه فى : جمهره اللغه / 248 ، ورصف المبانى / 84 ، وسر صناعه الإعراب 1 / 100 ، وشرح شافيه ابن الحاجب 3 / 208 ، وشرح شواهد الشافيه / 437 ، وشرح المفصل 10 / 15 ، واللسان (موه) ، والممتع فى التصريف 1 / 348 ، والمنصف 2 / 151. والشاهد فيه : قوله أمواؤها ، والأصل : أمواهها فأبدل الهاء همزه شذوذا. وقوله : وبلده مجرور ب- «ربّ» المحذوفه بعد الواو.
3- البيت بلا نسبه فى : شرح شافيه ابن الحاجب 3 / 207.

ومن ذلک قوله [من الرجز] :

323 - خالی عویف وأبو علجّ

المطعمان اللّحم بالعشجّ (1)

یرید : أبا علیّ والعشیّ.

وأنشد ابن الأعرابی (2) [من الرجز] :

324 - کأنّ فی أذنابهنّ الشّوّل

من عبس الصّیف قرون الأجّل (3) /

یرید : «الأیّل» وأبدلت منها بغیر اطّراد ، إذا کانت خفیفه ، بل لا یحفظ ذلک إلا فی الشعر ؛ نحو قوله [من الرجز] :

325- حتّی إذا ما أمسجت وأمسجا (4)

یرید : أمسیت وأمسیا ، وأنشد الفراء [من الرجز] :

326 - لاهمّ إن کنت قبلت حجّتج

فلا یزال شاحج یأتیک بج (5)

1- تقدم برقم (255).
2- محمد بن زیاد المعروف بابن الأعرابی ، راویه نسّابه علّامه باللغه ولد 150 ه من أهل الکوفه ، کان أحول ، لم یر أحد فی علم الشعر أغزر منه له تصانیف منها أسماء الخیل وفرسانها ، الأنواء ، الفاضل ، البشر ، وغیرها توفی 231 ه. ینظر : وفیات الأعیان 1 / 492 ، تاریخ بغداد 5 / 282 ، المقتبس 6 / 3 - 9 نزهه الألباء 207 ، الأعلام 6 / 131.
3- البیت لأبی النجم. ویروی السّوّل بدلا من الشول والشاهد فیه : قوله : الأجّل یرید : الأیّل ، فأبدل الیاء المشدده جیما مشدده علی لغه بعض العرب. ینظر : سمط اللآلی ص 712 ، وشرح شواهد الشافیه ص 485 ،

والطرائف الأدبيّه ص 63 ولسان العرب (عبس) ، (شول) ، والمحتسب 1 / 76 ، وبلا نسبه فى إصلاح المنطق ص 83 ، وأمالى القالى 2 / 78 ، وسرّ صناعه الإعراب 1 / 176 ، وشرح شافيه ابن الحاجب 3 / 229 ، ولسان العرب (أول) ، والممتع فى التصريف 1 / 248.
4- البيت للعجاج وليس فى ديوانه. والشاهد فيه قوله : أمسجت وأمسجا يريد أمسيت وأمسيا ، فأبدل الياء جيما ، وهذا قبيح. ينظر : ملحق ديوانه 2 / 278 ، وشرح شواهد الإيضاح 627 ، وشرح شواهد الشافيه 486 ، وهو بلا نسبه فى سر صناعه الإعراب 1 / 177 ، وشرح شافيه ابن الحاجب 3 / 230 ، وشرح المفصل 10 / 50 ، واللسان (الجيم) ، والمحتسب 1 / 74 ، والممتع فى التصريف 1 / 355.
5- البيت لرجل من اليمانيين. وفى البيت شاهدان : أوّلهما حذف أل من اللهمّ شذوذا ، وثانيهما إبدال الجيم من الياء الخفيفه لاشتراكهما فى المخرج والجهر ، والأصل حجّتى ، وبى. ينظر الدرر 3 / 40 ، والمقاصد النحويّه 4 / 570 ، وبلا نسبه فى الدرر 6 / 229 ، وسرّ صناعه الإعراب 1 / 177 ، وشرح الأشمونى 2 / 449 ، وشرح التصريح 2 / 367 ، وشرح شافيه ابن الحاجب 2 / 287 ، وشرح شواهد الشافيه ص 215 ، وشرح المفصّل 9 / 75 ، 10 / 50 ، ولسان العرب (دلق) ، ومجالس ثعلب 1 / 143 ، والمحتسب 1 / 75 ، والممتع فى التصريف 1 / 355 ، ونوادر أبى زيد ص 164 ، وهمع الهوامع 1 / 178 ، 2 / 157.

يريد : حجتى ، ويأتيک بى.

وأما الدّال ، فأبدلت من التاء والذال ؛ فأبدلت باطّراد من تاء «افتعل» وما تصرّف منها ، إذا كانت الفاء زايا ، فقالوا : ازدان ، وازدلف ، ومزدان ، ومزدلف ، وازديان ، وازدلاف.

وأبدلت بغير اطّراد منها ، إذا كانت الفاء جيما ، فقالوا : اجدمعوا ، واجدرّ ، والأكثر التاء ، ومن ذلک قوله [من الوافر] :

327 - فقلت لصاحبى : لا تحبسنّا

بنزع أصوله واجدرّ شيحا (1)

يريد : واجترّ.

وإذا كانت الفاء ذالا ، قالوا : «اذدكر» ، من غير إدغام ، قال أبو حكاک [من الرجز] :

328 - تنحى على الشّوک جرازا مقضبا

والهرم تذريه اذدراء عجبا (2)

ومن تاء «تولج» ، قالوا : دولج.

1- اختلف فى نسبه البيت فنسب تاره إلى مضرس بن ربعى وأخرى إلى يزيد بن الطثريه. والشاهد فيه قوله : واجدرّ فإنّ أصله اجترّ ، فقلبت تاء الافتعال دالا. ينظر : البيت لمضرّس بن ربعى فى شرح شواهد الشافيه ص 481 ، وله أو ليزيد بن الطثريّه فى لسان العرب (جزز) ، والمقاصد النحويه 4 / 591 ، وبلا نسبه فى الأشباه والنظائر 8 / 85 ، وخزانه الأدب 11 / 17 ، وسرّ صناعه الإعراب ص 187 ، وشرح الأشمونى 3 / 874 ، وشرح شافيه ابن الحاجب 3 / 228 ، وشرح المفصل 10 / 49 ، والصاحبى فى فقه اللغه ص 109 ، 218 ، ولسان العرب (جرر) ، والممتع فى التصريف 1 / 357.
2- الشاهد فيه : قوله : اذدراء والأصل : اذ تراء ، فقلب تاء الافتعال مع الذال دالا لغير إدغام. ينظر : سر صناعه الإعراب 1 / 187 ، شرح المفصل

10 / 49 ، الممتع فى التصريف 1 / 358 ، بلا نسبه فى جمهره اللغه 523 ، شرح الأشمونى 3 / 874 ، شرح المفصل 10 / 150 ، لسان العرب (ذكر).

وأبدلت من الذال فى ذكر جمع ذكره لا غير ، فقالوا : «دكر» ؛ قال ابن مقبل (1) [من البسيط] :

329 - يا ليت لى سلوه تشفى النّفوس بها

من بعض ما يعترى قلبى من الدّكر (2)

وأمّا الطاء ، فأبدلت من التاء لا غير ، إلا أنّها تبدل منها بقياس على اللزوم فى افتعل ، ممّا فاؤه صاد أو ضاد أو طاء أو ظاء ؛ فتقول فى : «افتعل» من الضّرب ، والصّبر ، والظّهر ، اضطرب ، واصطبر ، واظطهر (3) ؛ وكذلك تبدل منها ، إذا كانت الفاء ظاء ، إلا أن ذلك من قبيل البدل الذى يكون بسبب الإدغام ؛ فتقول فى : افتعل من الطّرد : اطّرد ، لمّا أبدلت التاء طاء فى : اطّرد ، اجتمع لك مثلان (4) ؛ فأدغمت.

وتبدل منها بغير قياس ، إذا كانت ضميرا ، وقد وقعت بعد هذه الحروف ، فقالوا : فحصط ، وحفظط ، وحضضط ، وحبط ، والأصل : فحصت ، وحفظت ، [وحضضت] ، وحبطت ؛ وهو أكثر استعمالا.

وأما الواو فأبدلت من ثلاثه أحرف ، وهى : الهمزه والألف ، والياء ، [إلا أن إبدالها من](5) الألف والياء ، إنّما يذكر فى باب القلب ، فتبدل من الهمزه المنفرده بقياس من غير لزوم ، إذا وقعت بعد واو زائده للمدّ / حركه ما قبلها من جنسها ، وكانتا فى كلمه واحده ؛ فتقول : مقروّ فى : مقروء ، فإن لم تكن كذلك ، جاز أن تبدل منها الواو ، فتقول : ضوّ ، والأحسن ألا تبدل ؛ بل تلقى حركه الهمزه على

1- تميم بن أبىّ بن مقبل ، من بنى العجلان ، من عامر بن صعصعه ، أبو كعب : شاعر جاهلى ، أدرک الإسلام وأسلم ، فكان يبكى أهل الجاهليه ، عاش نيفا ومائه سنه ، وعدّ فى المخضرمين ، وكان يهاجى النجاشى الشاعر. له ديوان شعر ورد فيه ذكر وقعه صفين سنه 37 ه. ينظر : خزانه البغدادى 1 / 113 ، الأعلام 2 / 87 ، وسمط اللآلى 66 - 68 ، والإصابه 1 / 195.
2- الشاهد فى قوله : الدكر يريد الذكر ، فقلب الذال دالا. ينظر : ديوانه (81) ، الخصائص 1 / 351 ، سر صناعه الإعراب 1 / 188 ، الممتع فى

التصريف (1 / 359) ، المنصف (3 / 140).
3- فى أ: اضطهر.
4- فى أ: المثلان.
5- فى ط : لأنّ إبدالها إن.

الواو ، وتحذف الهمزه إذا قصد التخفيف ؛ فيقال : ضو.

وقد تقدّم حكمها ، إذا كانتا فى كلمتين ، وتبدل - أيضا - منها ، وإذا كانت مفتوحه وقبلها ضمه ؛ نحو : جؤن فى جون ، إذا خففتها ، وإذا كانت ساكنه وقبلها ضمّه ، نحو : بؤس ، فى : بؤس ، وإذا كانت طرفا زائده للإلحاق أو بدلا من أصل بعد ألف زائده فى التثنيه أو النّسب ؛ نحو : كساء ، ورداء ، وعلباء.

وقد تقدّم ذكر ذلک فى موضعه ، وعلى اللّزوم إذا كانت قبل الألف التى فى الجمع المتناهى ، بشرط أن يكتنف الألف همزتان ؛ نحو : ذؤائب ، وأبدلت على غير قياس فى : واخيت ، والأصل : آخيت.

فإن انضمّ إلى الهمزه همزه أخرى ، فإن كانت الثانيه ساكنه ، لزم إبدالها واوا ، إذا كانت التى قبلها مضمومه ؛ نحو : أوتى ، وإن كانت الثانيه متحركه ، فإنّها تبدل واوا إن كانت الحركه ضمّه أو فتحه ؛ نحو : أوادم ، وأواتى ، والأصل : أؤادم ، وأؤاتى ، وتقول فى مثل : «أؤم» من أممت : أومّ ، وفى أفعل منه : أؤم ، والأصل : «أأمم ، و «أأمم» فلما انتقلت الحركه إلى الهمزه بسبب الإدغام ، أبدلتها واوا.

وأمّا الياء : فإنّها أبدلت من ثمانيه عشر حرفا ، وهى : الألف ، والواو ، والسين ، والباء ، والراء ، والنون ، واللام ، والصّاد ، والضّاد ، والميم ، والدّال ، والعين ، والكاف ، والتاء ، والثاء ، والجيم ، والهاء ، والهمزه.

إلا أنّ إبدالها من الألف والواو ، إنّما يذكر فى باب القلب ، فأبدلت من السين على غير قياس من غير لزوم (1) فى : سادس ، وخامس ، وقد تقدّم ذكره.

وأبدلت من الباء على غير لزوم (2) فيما حكاه ثعلب ، من قولهم : «لا وربيک» ، وفى جمع ثعلب فى أحد القولين ، وأرنب ؛ للضروره ، قال [من البسيط] :

330 - لها أشارير من لحم تتمّره

من الثّعالى ، ووخز من أرانيها (3)

1- فى أ: ومن لزوم.
2- فى أ: اللزوم.
3- البيت اختلف فى نسبته فتاره إلى أبى كاهل النمر بن تولب اليشكرى وثانيه إلى أبى كاهل اليشكرى وثالثه إلى رجل من بنى يشكر. والشاهد فيه قوله : الثعالى وأرانيها يريد : الثعالب ، وأرانبها ، فأبدل الياء من الباء ضروره ، لأنّ الوزن يقتضى إسكان كلّ من هاتين الباءين. ينظر لأبى كاهل النمر بن تولب اليشكرى فى الدرر 3 / 47 ، والمقاصد النحويّه 4 / 583 ، ولأبى كاهل اليشكرىّ فى شرح أبيات سيبويه 1 / 560 ، وشرح شواهد الشافيه ص 443 ، ولسان العرب (رنب) ، (تمر) ، (شرر) ، (وخز) ، ولرجل من بنى يشكر فى الكتاب 2 / 273 ، وبلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب ص 327 ، وجمهره اللغه ص 395 ، 1246 ، وسرّ صناعه الإعراب 2 / 742 ، وشرح الأشمونى 3 / 824 ، وشرح شافيه ابن الحاجب 3 / 212 ، وشرح المفصّل 10 / 24 ، والشعر والشعراء 1 / 107 ، وكتاب الصناعتين ص 151 ، ولسان العرب (ثعب) ، (ثعل) ، (تلم) ، والمقتضب 1 / 247 ، والممتع فى التصريف 1 / 369 ، وهمع الهوامع 1 / 181 ، 2 / 157.

وأبدلت منها على اللزوم فى : ديباج ، والأصل : دبّاج ، وأبدلت من الراء على اللزوم فى / : قيراط وشيراز ، وتسرّيت ، والأصل : قرّاط ، وشرّاز وتسرّرت.

وأبدلت من النون على اللزوم فى : دينار ، وأناسى ، وظرابى ، وتظنّيت ، وتسنّى ، والأصل : دنّار ، وأناسين ، وظرابين ، وتظنّن ، وتسنّن ، أى : تغيّر ، وعلى غير لزوم من نون إنسان الأولى ، فقالوا : إيسان ؛ قال عامر بن جؤين (1) [من الطويل] :

331 - فيا ليتنى من بعد ما طاف أهلها

هلكت ، ولم أسمع بها صوت إيسان (2)

وأبدلت من اللام على غير لزوم فى ؛ أمليت الكتاب ، والأصل : أمللت.

وأبدلت من الصّاد - أيضا - على غير لزوم فى : قصّيت أظفارى ، والأصل :

قصّصت.

وأبدلت من الضّاد - أيضا - على غير لزوم فى : تفضّيت من الفضّه. وفى تفعّل من الانقضاض فى الشعر ، قال العجاج [من الرجز] :

332- تقضّى البازىّ إذا البازى كسر (3)

1- عامر بن جؤين بن عبد رضاء بن قمران الطائى : شاعر فارس ، من أشراف طيىء فى الجاهليه. من المعمرين. كان فاتكا. مستهترا. تبرأ قومه من جرائره. وله حكايه مع امرئ القيس قتله بعض بنى كلب. ينظر : الأعلام 3 / 250 ، خزانه البغدادى 1 / 24 ، 25 ، ورغبه الآمل 6 / 235.
2- الشاهد فيه : قوله : إيسان يريد : إنسان فأبدل النون ياء. ينظر : لسان العرب (أنس) ، الممتع فى التصريف 1 / 371 ، وبلا نسبه فى سر صناعه الإعراب 2 / 757 ، المحتسب 2 / 203.
3- البيت للعجاج. والشاهد فيه قوله : تقضّى ، والأصل : تقضّض فأبدل الضاد الثالثه ياء ، وهذا شاذ. ينظر : ديوانه 1 / 42 ، وأدب الكاتب ص 487 ، والأشباه والنظائر 1 / 48 ، وإصلاح المنطق ص 302 ، والدرر 6 / 20 ،

وشرح المفصل 10 / 25 ، والممتع فى التصريف 1 / 374 ، وبلا نسبه فى الخصائص 2 / 90 ، وشرح الأشمونى 3 / 879 ، وهمع الهوامع 2 / 157.

وأبدلت من الميم على اللزوم فى : ديماس ، والأصل : دمّاس.

وأبدلت منها على غير اللزوم فى : أمّا ، فقالوا : أيما ، وفى يأتم ، وتكمّوا فى الشّعر ؛ قال [من الطويل] :

333 - رأت رجلا أمّا الإله فيتّقى

وأمّا بفعل الصّالحات فيأتمى (1)

وقال الآخر (2) [من الرجز] :

334 - بل لو شهدت النّاس إذ تكمّوا

بقدر حمّ لهم وحمّوا (3)

وأبدلت من الدال فى : تصديه ، والتصديه : التّصفيق والصّوت ، وأصله : تصدده من صددت ، قال تعالى : (إِذا قَوْمُکَ مِنْهُ يَصِدُّونَ) [الزخرف 57] أى : يضجّون.

وأبدلت من العين فى «تلعّيت» تلعيه من اللّعاعه ، وأصله : تلعّعت تلععه وفى ضفادع ؛ للضروره ، قال [من الرجز] :

335 - ومنهل ليس له حوازق

ولضفادى جمّه نقانق (4)

وأبدلت من الكاف فى جمع «مكّوک» ، فقالوا : مكاكى ، والأصل : مكاكيک (5).

1- وتروى عباره تزور امرأ بدلا من رأت رجلا. والشاهد فيه قوله : فيأتمى أراد : فيأتمّ ، فأبدل الميم الثانيه ياء. ينظر : سرّ صناعه الإعراب 2 / 760 ، وشرح الأشمونى 3 / 879 ، وشرح المفصل 10 / 24 ، ولسان العرب (أمم) ، (أما) ، (دسا) ، والممتع فى التصريف 1 / 374.
2- فى أ: قال الراجز.

3- البيت للعجاج ينظر ديوانه ص 63 ، لسان العرب (كمم)
4- البيت : لخلف الأحمر. والشاهد فيه قوله : ولضفادى يريد : ولضفادع ، فأبدل الياء من العين ضروره. ينظر : الدرر 6 / 227 ، وبلا نسبه فى خزانه الأدب 4 / 438 ، وسرّ صناعه الإعراب 2 / 762 ، وشرح الأشمونى 3 / 880 ، وشرح شافيه ابن الحاجب 3 / 212 ، وشرح المفصّل 10 / 24 ، والكتاب 2 / 273 ، والمقتضب 1 / 247 ، والممتع فى التصريف 1 / 376.
5- فى ط : مكاليک.

وأبدلت من تاء اتّصلت الأولى فى الضروره ؛ نحو قوله [من الرجز] :

336 - قامت به تنشد كلّ منشد

فايتصلت بمثل ضوء الفرقد (1)

وأبدلت من الثاء فى ثالث ، فقالوا : «ثالى» ، وقد تقدّم ذكره.

وأبدلت من الجيم فى / : دياجىّ جمع : ديجوج ، والأصل : دياجيج.

وأبدلت من الهاء فى : دهديت الحجر ، وصهصيت بالرّجل ، والأصل : دهدهت ، وصهصهت.

وأبدلت من الهمزه على غير لزوم ، إذا وقعت الهمزه بعد ياء زائده للمدّ حركه ما قبلها من جنسها ، وكانتا من (2) كلمه واحده ، أو بعد ياء التصغير ؛ نحو : خطيّه ، وأفيّس.

فإن لم تكن كذلک ؛ نحو : نسىء ، جاز أن تبدل منهما ؛ فيقال : نسى وشى.

والأحسن ألا تبدل ، بل تلقى حركه الهمزه على الياء ، وتحذف الهمزه إذا قصد التخفيف ؛ فيقال : شى وشىّ ، وقد تقدّم حكمهما إذا كانتا فى كلمتين ، وأبدلت - أيضا - منها ، وفى التثنيه ، إذا كانت الهمزه بدلا من ألف التأنيث ، أو بدلا من أصل أو من زائد ملحق به واقعه بعد ألف زائده فى لغه لبعض بنى فزاره (3) ، وقد تقدّم ذكر ذلک.

وأبدلت منها - أيضا - بقياس إذا كانت مفتوحه ، وقبلها كسره ؛ نحو : «بير» (4) فى بئر ، وإذا كانت الهمزه ساكنه ، وقبلها كسره ؛ نحو : ذيب ، ولا يلزم ذلک إلا أن يكون الحرف المكسور الذى قبلها همزه ؛ فيلزم البدل ؛ نحو : إيمان ؛ وكذلک تبدل منها - أيضا - على اللزوم إذا كانت متحرّكه بالكسر ، وقد تقدّمتها

1- البيت بلا نسبه : فى : سر صناعه الإعراب 2 / 764 ، شرح المفصل 10 / 24 ، 26 ، لسان العرب (وصل) ، الممتع فى التصريف 1 / 378. الشاهد فيه قوله : فايتصلت حيث أبدل من التاء الأولى ياء كراهيه للتشديد.

2- فى أ: فى.
3- م : باب حروف البدل قولى : «وفى التثنيه إن كانت بدلا من ألف التأنيث أو بدلا من أصل أو من زائد ملحق به واقعه بعد ألف زائده فى لغه لبعض بنى فزاره» مثال ذلک قولهم : حمرايان وكسايان وعلبايان فى حمراء وكساء وعلباء. أه.
4- فى أ: مير.

همزه أخرى ؛ نحو : أيمّه ، فى جمع إمام.

وأبدلت منها بغير قياس فى : قرأت ، وبدأت ، وتوضّأت ، وأعصر ، فقالوا : قريت ، وبديت ، وتوضّيت ، ويعصر.

وأمّا التاء فأبدلت من ستّه أحرف ، وهى : الواو ، والياء ، والسّين ، والصّاد ، والطّاء ، والدّال.

فأبدلت من الواو بقياس فى : افتعل وما تصرّف منه ، إذا كانت فاؤه واوا ؛ نحو اتّعد يتّعد اتّعادا ، فهو متّعد ، وعلى غير قياس فى : تجاه ؛ لأنه من الوجه ، وتراث ؛ لأنه من : ورث ، وتقيّه ، وتقوى ، وتقاه ؛ لأنّها من : وقيت ، وتوراه ؛ لأنّها من ورى الزند ، والأصل : ووراه ، وتولج ؛ لأنّه «فوعل» من الولوج ، وتخمه ؛ لأنّها من الوخامه ، وتكأه ، لأنّها من توكّأت ، وتكلان ، لأنّه من : توكّلت ، وتيقور ؛ لأنّه من الوقار ، وتكله ، لأنّها من : وكل ، والتّليد والتّلاد ، لأنهما من ولد ، وتترى ؛ لأنّها من المواتره ، وأخت ؛ لأنّها من الأخوّه ، وبنت ؛ لأنّها من البنوّه ، وهنت لقولهم : هنوات فى / الجمع ، وكلتا لأنّها مبدله ممّا انقلبت عنه ألف «كلا» وهو الواو ، ومن الواو فى القسم نحو : تالله.

وأبدلت من الياء على غير قياس فى ثنتين ؛ لأنّها من ثنيت ، وفى كيت ، وذيت ؛ لأنّ أصلهما كيّه وذيّه ، وأبدلت من السين على غير قياس فى : طست ، وستّ ، والأصل : طسّ وسدس ، وفى نات ، وأكيات ، والأصل : ناس ، وأكياس ؛ أنشد أحمد بن يحيى (1) [من الرجز] :

337 - يا قاتل الله بنى السّعلات

عمر بن يربوع شرار النّات

غير أعفّاء ولا أكيات (2)

1- أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار ، الشيبانى ولاء ، المعروف ب- «ثعلب» ولد سنه 200 ه ب- «بغداد». كان إمام الكوفيين فى النحو واللغه ، راويه للشعر ، محدثا ، مشهورا بالحفظ وصدق اللهجه ، ثقه حجه ، من كتبه الفصيح ، ومجالس ثعلب توفى ب- «بغداد» سنه 291 ه. ينظر :

نزهه الألبا 293 ، وابن خلكان 1 / 30 ، وتذكره الحفاظ 2 / 214 ، وطبقات ابن أبى يعلى 1 / 83 ، وإنباه الرواه 1 / 138.
2- الرجز لعلباء بن أرقم. والشاهد فيه قوله : النات ، وأكيات يريد : الناس ، وأكياس ، فأبدل السين تاء. ينظر : لسان العرب (نوت) (سين) ، (تا) ، ونوادر أبى زيد ص 104 ، وبلا نسبه فى الإنصاف 1 / 119 ، وجمهره اللغه ص 842 ، والحيوان 1 / 187 ، 6 / 161 ، والخصائص 2 / 53 ، وسرّ صناعه الإعراب 1 / 155 ، وسمط اللآلى ص 703 ، وشرح شافيه ابن الحاجب 3 / 221 ، وشرح المفصّل 10 / 36 ، 41 ، والصاحبى فى فقه اللغه ص 109 ، ولسان العرب (أنس) ، والممتع فى التصريف 1 / 389 ، ونوادر أبى زيد ص 147.

وأبدلت من الصاد فى : لصت ، ولصوت ، والأصل : لصّ ولصوص.

وأبدلت من الطاء (1) فى : فستاط ، وفى استاع يستيع ، والأصل : فسطاط ، واسطاع يسطيع.

وأبدلت من الدال (2) فى : تربوت ، والأصل : دربوت ؛ لأنّه من الدّربه.

وأمّا الميم : فأبدلت من أربعه أحرف ، وهى الواو ، والنون ، والباء ، واللام.

فأبدلت من الواو فى : فم ؛ لأنّ الأصل : فوه ، فحذفت الهاء وعوّض من الواو ميم ، وقد تشدّد فى الضروره ؛ نحو قوله [من الرجز] :

338 - يا ليتها قد خرجت من فمّه

حتّى يعود البحر فى أسطمّه (3)

وأبدلت باطّراد من النون الساكنه عند الباء ؛ فى نحو عنبر.

وأبدلت بغير اطّراد من النون فى : البنان ؛ قال [من الرجز] :

339 - يا هال ذات المنطق التّمتام

وكفّك المخضّب البنام (4)

1- فى أ: من الفاء.
2- فى أ: من التاء.
3- البيت : للعجاج ، وتروى كلمه الملك بدل البحر ، وأسطم الشىء وسطه ومعظمه والشاهد فيه تشديد الميم فى فمه على لغه ، وقيل للضروره الشعريه. ينظر : ديوانه 2 / 327 ، خزانه الأدب 4 / 493 ، 496 ، الدرر 1 / 109 ، وبلا نسبه فى جواهر الأدب 92 ، سر صناعه الإعراب 1 / 415 ، شرح المفصل 10 / 33 ، لسان العرب (فوه) ، المحتسب 1 / 79 ، الممتع فى التصريف 1 / 391 ، همع الهوامع 1 / 39.
4- البيت لرؤبه ، والشاهد فيه قوله : «البنام» يريد : «البنان» فأبدل النون ميما للضروره الشّعريّه. وقوله : «يا هال» مرخّم «يا هاله». ينظر : ملحق

ديوانه ص 183 ، وجواهر الأدب ص 98 ، وسرّ صناعه الإعراب 422 ، وشرح التصريح 2 / 392 ، وشرح شافيه ابن الحاجب 3 / 216 ، وشرح شواهد الشافيه ص 455 ، وشرح المفصل 10 / 33 ، والمقاصد النحويّه 4 / 580 ، وبلا نسبه فى أوضح المسالک 4 / 401 ، وشرح الأشمونى 3 / 860 ، وشرح المفصّل 10 / 35.

وفى : طامه الله على الخير ، أى : جبله ، والأصل : طانه الله.

وأبدلت من الباء فى قولهم : بنات مخر ، والأصل : بنات بخر ، وفى قولهم : «ما زال راتما على كذا» أى : راتبا ، وفى قولهم : نغم أى : نغب ؛ قال [من الطويل] :

340 - فبادرت شربها عجلى مثابره

حتى استقت دون محنى جيدها نغما (1)

وأبدلت من لام التعريف ؛ ومنه قوله - عليه السّلام - : «ليس من امبرّ امصيام فى امسفر» (2)

وأما النّون فأبدلت على غير قياس من اللام فى : لعنّ ، والأصل لعلّ ، ومن الهمزه فى النّسب إلى : صنعاء ، وبهراء ، ودستواء ، فيقال (3) صنعانىّ ، وبهرانى ، ودستوانىّ.

وأما الهاء فأبدلت من أربعه أحرف ، وهى : الهمزه ، والألف ، والياء ، والتاء ، فأبدلت من الهمزه على غير لزوم فى : إيّاک وأيّاک ، وأما ، ويا ، فى النّداء.

فقالوا : هيّاک وهيّاک ، و «هما / والله لقد قام زيد» ، ومن همزه إن الشرطيه ، ومن الهمزه فى : أثرت التراب ، وأرحت الماشيه ، وأرقت الماء ، وأردت ، وأنرت

1- البيت بلا نسبه فى : سر صناعه الإعراب 1 / 426 ، شرح الأشمونى 3 / 883 ، شرح المفصل 10 / 33 ، لسان العرب (نغب) ، الممتع فى التصريف 1 / 393. الشاهد فيه : قوله : نغما أراد نغبا فأبدل الباء ميما للضروره.
2- أخرجه أحمد 5 / 434 ، بهذا اللفظ ، وكذا ذكره الحافظ ابن حجر فى تلخيص الحبير 2 / 393 ، وقال رحمه الله : وهذه لغه لبعض أهل اليمن ، يجعلون لام التعريف ميما ، ويحتمل أن يكون النبى صلّى الله عليه وسلّم خاطب بها ، هذا الأشعرى ، كذلک لأنها لغته ، ويحتمل أن يكون الأشعرى هذا نطق بها على ما ألف من لغته ، فحملها عنه الراوى عنه ، وأداها باللفظ الذى سمعها به ، وهذا الثانى أوجه عندى ، والله أعلم. والحديث بهذا اللفظ

شاذ ، وإنما اتفق الشيخان وغيرهما على إخراج الحديث بلفظ : «ليس من البر الصيام فى السفر» ، وقد ورد عن جماعه من الصحابه بهذا اللفظ منهم : جابر وكعب بن عاصم وعبد الله بن عمر ، وأبو برزه الأسلمى وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمرو ، وعمار بن ياسر وأبو الدرداء. وأما بهذا اللفظ فقد خالف معمر الثقات فى روايته بهذا اللفظ قال الألبانى فى الضعيفه رقم 1130 : ضعيف لا يعتمد عليه لا سيما ومعمر وإن كان من الثقات الأعلام فقد قال الذهبى فى ترجمته : له أوهام معروفه احتملت له فى سعه ما أتقن ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، وما حدث به بالبصره ، ففيه أغاليط. اه.
3- فى أ: فقالوا.

الثوب ، وما تصرّف منها ، فقالوا : هثرت ، وهرحت ، وهرقت ، وهردت ، وهنرت.

ومن همزه الاستفهام أنشد الفرّاء [من الكامل] :

341 - وأنى صواحبها فقلن هذا الّذى

منح المودّه غيرنا وجفانا؟ (1)

يريد : أذا الذى؟.

ومن الألف فى : هنا ، فى الوقف ، وقد تقدّم ذكره.

ومن الهاء فى هذى ، وقد تقدّم ذكره أيضا (2) ، وفى تصغير هنه فقالوا : هنيهه ، والأصل : هنيّه.

وأبدلت من التاء فى (3) : طلحه ، وهندات فى الوقف ، وقد تقدّم ذكر ذلک أيضا.

وأمّا اللام ، فأبدلت من الضّاد فى اضطجع ؛ قال [من الرجز] :

342 - لمّا رأى أن لا دعه ولا شبع

مال إلى أرطاه حقف فالطجع (4)

وأبدلت من النون فى : أصلال ، وقد تقدّم ذكره أيضا.

وأمّا الألف فأبدلت من أربعه أحرف ، وهى : الهمزه ، والياء ، والواو ، والنون الخفيفه ، إلا أنّ إبدالها من الياء والواو إنّما يذكر فى القلب.

1- البيت : لجميل بثينه. والشاهد فيه قوله : هذا الذى ، يريد : أذا الذى؟ ، فأبدل همزه الاستفهام هاء. ينظر : ديوانه ص 196 ، ولسان العرب (ذا) ، وبلا نسبه فى الجنى الدانى ص 153 ، وجواهر الأدب ص 334 ، ورصف المبانى ص 403 ، وسر صناعه الإعراب 2 / 554 ، وشرح شافيه ابن

الحاجب 3 / 224 ، وشرح شواهد الشافيه ص 477 ، وشرح المفصل 10 / 42 ، 43 ، ولسان العرب (ها) ، والمحتسب 1 / 181 ، ومغنى اللبيب 1 / 348 ، والممتع فى التصريف 1 / 400.
2- فى ط : ذلک أيضا.
3- فى أ: نحو.
4- البيت لمنظور بن حيه الأسدى. الشاهد فيه قوله : فالطجع فإن أصله : فاضطجع بعد إبدال تاء افتعل طاء لوقوعها بعد حرف من حروف الإطباق وهو الضاد ثم أبدل الضاد لاما وهو إبدال شاذ. ينظر : شرح التصريح 2 / 367 ، المقاصد النحويه 4 / 584 ، وبلا نسبه فى الأشباه والنظائر 2 / 340 ، إصلاح المنطق 95 ، أوضح المسالک 4 / 371 ، الخصائص 1 / 63 ، 263 ، 2 / 350 ، 3 / 163 ، 326 وسر صناعه الإعراب 1 / 321 ، شرح الأشمونى 3 / 821 ، شرح شافيه ابن الحاجب 3 / 324 ، شرح شواهد الشافيه 274 ، لسان العرب (أبز - أرط - ضجع - رطا) ، المحتسب 1 / 107 ، الممتع فى التصريف 1 / 403 ، المنصف 2 / 329.

فأبدلت من الهمزه بقياس من غير لزوم إذا كانت ساكنه وقبلها فتحه ؛ نحو :

راس ، إلا أن يكون الحرف المفتوح الذى تليه الهمزه الساكنه همزه ؛ فإنّه يلتزم فيها القلب ؛ نحو : آدم ، وآمن.

وأبدلت منها على غير قياس ، إذا كانت مفتوحه مفتوحا ما قبلها ؛ نحو قوله [من الكامل] :

343 - راحت بمسلمه البغال عشايه

فارعى ، فزاره ، لا هناک المرتع (1)

يريد : لا هنأک.

أو مفتوحه وما قبلها ساكن ، يمكن نقل الحركه إليه ؛ نحو : المراه ، والكماه ، فى المرأه ، والكمأه.

وأبدلت من النون الخفيفه فى ثلاثه مواضع :

أحدها : الوقف على منصوب المنوّن ؛ نحو قولک : رأيت زيدا ، ورأيت فتى

والثانى : الوقف على النون الخفيفه اللاحقه للأفعال المستقبله ، إذا كان قبلها فتحه ؛ نحو : هل تضربا.

والثالث : الوقف على نون «إذن» ، تقول : أزورک إذا ، وقد تقدّم ذكر ذلک فى

1- البيت للفرزدق. ونسب لعبد الرحمن بن حسان. قاله حين عزل مسلمه عن العراق ووليها عمر بن هبيره. قوله : راحت. أى رجعت والرواح والغد يستعملان عند العرب فى المسير فى أى وقت من ليل أو نهار. مسلمه : هو مسلمه بن عبد الملک. عشايه واحده العشى ، والعشى قيل ما بين الزوال إلى الغروب ، وقيل هو آخر النهار ، وقيل من الزوال إلى الصباح. فارعى أمر من الرعى. فزاره أبو قبيله من غطفان وأراد بالبغال بغال البريد التى قدمت مسلمه عند عزله. والشاهد فيه قوله : لا هناک ، يريد : لا هنأک

، فأبدل الهمزه ألفا للضروره الشعريّه ، وكان حقها أن تجعل بين بين لأنّها متحرّكه. ينظر : البيت للفرزدق فى ديوانه 1 / 408 ، وشرح أبيات سيبويه / 294 ، وشرح شواهد الشافيه ص 335 ، وشرح المفصل 9 / 111 ، والكتاب 1 / 184 ، والمقتضب 1 / 167 ، ولعبد الرحمن بن حسان فى ديوانه ص 31 ، وبلا نسبه فى الخصائص 3 / 152 ، وسرّ صناعه الإعراب 2 / 666 ، وشرح شافيه ابن الحاجب 3 / 47 ، ولسان العرب (هنا) ، والمحتسب 2 / 132 ، والممتع فى التصريف ص 405.

موضعه أيضا.

وأما السين : فأبدلت من الشين فى الشده / ، ومشدوه ، فقالوا : السّده ، ومسدوه.

وأمّا الصّاد : فأبدلت من السّين ، إذا كان بعدها قاف ، أو خاء ، أو طاء ، أو غين ؛ فتقول فى سقر ، وسراط ، وسخر ، وأسبع : صقر ، وصراط ، وصخر ، وأصبع.

وأمّا الشين : فتبدل من كاف المؤنّث ، ومن ذلک قوله [من الطويل] :

344 - فعيناش عيناها ، وجيدش جيدها

ولكنّ عظم السّاق منش دقيق (1)

وتبدل من الجيم فى : مدمج ، فيقال : مدمش ، وأبدلت من السين فى :

جعسوس ، فقالوا : جعشوش ، أى : صغير ذليل.

وأمّا الزاى ، فتبدلها كلب من الصّاد ، إذا كان بعدها قاف ، فتقول : مزدوقه ، فى مصدوقه ؛ قال [من الرجز] :

345 - يزيد ، زاد الله فى خيراته

حامى نزار عند مزدوقاته (2)

وأمّا العين : فيبدلها بنو تميم من الهمزه ، فى «أن» ؛ قال [من البسيط] :

346 - أعن ترسّمت من خرقاء منزله

ماء الصّبابه من عينيک مسجوم؟ (3)

1- البيت : للمجنون ونسب لرجل من أهل اليمامه. الشاهد فيه إبدال كاف المؤنث شينا فى فعيناش وجيدش ومنش. قال الغالى فى شرح اللباب : وإنما سميت هذه اللغه أعنى إلحاق الشين بالكاف الكشكشه لاجتماع

الكاف والشين فيها ، وإنما كسرت الكافان فى لفظ الكشكشه لحكايه الكسر لكون الكاف للمؤنث. ينظر : البيت للمجنون فى ديوانه ص 163 ، وجمهره اللغه ص 43 ، وخزانه الأدب 11 / 464 ، 567 ، 468 ، وسرّ صناعه الإعراب 1 / 206 ، ولسان العرب (روع) ، ولرجل من أهل اليمامه فى جمهره اللغه ص 292 ، وبلا نسبه فى الخصائص 2 / 420 ، وشرح المفصل 8 / 79 ، 9 / 48 ، ولسان العرب (سوق) ، والممتع فى التصريف ص 411.

2- البيت بلا نسبه فى : لسان العرب (صدق) وسر صناعه الإعراب 1 / 196 ، والممتع فى التصريف 1 / 412 ، وتاج العروس (زدق). والشاهد قوله : «مزدوقاته» يريد «مصدقاته» فأبدل الزاى من الصاد على لغه كلب.

3- البيت : لذى الرمه. (ترسّمت) الدار : تأملت رسمها ، والتاء للخطاب ، وخرقاء : اسم معشوقه ذى الرمه غيلان ، وهو قائل البيت ، الصبابه : رقه الشوق ، مسجوم : من سجمت العين الدمع ، أى أسالته. والشاهد فيه قوله : «أعن» يريد : أأن ، فأبدل الهمزه المفتوحه عينا على لغه تميم. ينظر : ديوانه 1 / 369 ، وجمهره اللغه ص 720 ، والجنى الدانى ص 250 ، وخزانه الأدب 2 / 341 ، الخصائص 2 / 11 ، ورصف المبانى ص 26 ، 370 ، وسرّ صناعه الإعراب 2 / 722 ، وشرح شواهد الشافيه ص 427 ، وشرح شواهد المغنى 1 / 437 ، وشرح المفصل 8 / 79 ، 149 ، والصاحبى فى فقه اللغه ص 53 ، ولسان العرب (رسم) ، (غنى) ، (عين) ، ومجالس ثعلب ص 101 ، ومغنى اللبيب 1 / 149 ، وبلا نسبه فى جواهر الأدب ص 356 ، شرح شافيه ابن الحاجب 3 / 203 ، 208 ، وشرح المفصل 10 / 16 ، والممتع فى التصريف 1 / 413.

ومن همزه أنّ ، فيقولون (1) : يعجبنى عنّ زيدا قائم ؛ ومن همزه مؤتلى ؛ قال [من الطويل] :

347 - فنحن منعنا يوم حرس نساءكم

غداه دعانا عامر غير معتلى (2)

وأمّا الفاء : فأبدلت من الثاء فى : ثمّ ، وجدت ، فقالوا : فمّ ، وجدف.

وأمّا الكاف : فأبدلت من تاء «المخاطب» ؛ وأنشد سحيم قصيده فقال :

«أحسنک والله» ، يريد : أحسنت والله ، وأنشد أبو الحسن [من الرجز] :

348 - يابن الزّبير طالما عصيكا

وطالما عنّيتنا إليكا (3)

يريد : عصيت.

* * *

1- فى أ: فيقول.
2- البيت : لطفيل الغنوى. والشاهد فيه قوله : معتلى يريد : مؤتلى ، فأبدل الهمزه عينا على لغه ، ويروى كما فى الديوان ، وكما هو الإنشاد الصحيح مؤتلى ، ولا شاهد فيه. ينظر : ديوانه ص 66 ، وفيه مؤتلى مكان معتلى ، وأمالى القالى 2 / 79 ، وسرّ صناعه الإعراب 1 / 235 ، ومعجم البلدان (حرس) ، وبلا نسبه فى الممتع فى التصريف 1 / 413.
3- البيت لرجل من حمير. وعنيتنا إليک بمعنى أتعبتنا بالمسير إليک. وأراد بابن الزبير عبد الله بن الزبير حوارىّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم. والشاهد فيه قوله : عصيكا ، يريد : عصيت ، فأبدل التاء كافا للضروره. ينظر : خزانه الأدب 4 / 428 ، 430 ، وشرح شواهد الشافيه ص 425 ، وشرح شواهد المغنى 446 ، ولسان العرب 15 / 445 (تا) ، والمقاصد النحويّه 4 / 591 ، ونوادر أبى زيد ص 105 ، وبلا نسبه فى الجنى الدانى ص 468 ، وسرّ صناعه الإعراب 1 / 280 ، وشرح الأشمونى 1 / 133 ، 3 /

823 ، شرح شافيه ابن الحاجب 3 / 202 ، ولسان العرب (قفا) ، ومغنى اللبيب 1 / 153 ، والممتع فى التصريف 1 / 414.

وإنّما أفردتّ لذلک بابا واحدا ؛ لأنّ جميعه إنّما يتصوّر باطّراد فى حروف العلّه ، فإن جاء شىء من ذلک فى غيرها ، حفظ ولم يقس عليه.

فحروف العلّه ، وهى الياء ، والواو ، والألف.

فأمّا الواو : فإمّا أن تكون ساكنه أو متحرّكه :

فإن كانت ساكنه ، لم يكن ما قبلها إلا متحرّكا ، ولا تخلو الحركه / من أن تكون فتحه أو ضمّه ، أو كسره :

فإن كانت فتحه : ثبتت إلا فى لغه من يقول فى يوجل ، وبابه : يأجل ، فتبدل منها ألفا.

وإذا كان بعدها ياء : فإنّها تبدل ياء ، فتدغم فيما بعدها ، فتقول فى «فوعل» من البيع : بيّع ، وإذا وقعت بين حرف مضارعه وكسره ، فإنّها تحذف ؛ نحو : يعد ، والأصل : يوعد ، فأمّا حذفها فى قوله [من الكامل] :

349 - لو شئت قد نقع الفؤاد بشربه

تدع الصّوادى لا يجدن غليلا (1)

فضروره ، والأصل : يوجدن ، وقيل : لغه شاذه.

وإن كان ضمّه : ثبتت (2) ؛ نحو. عود ، إلا أن يكون بعدها ، واو قريبه من الطّرف فى جمع ، فإنّه قد تقلب الواوان ياءين ؛ فيقال ، فى : صوّم : صيّم ، وإن شئت ، كسرت ما قبل الياء ، فتقول : صيّم.

أو تكون بعدها ياء ، فإنّها تبدل ياء ، وتدغم فيما بعدها ، فيقال فى جمع :

1- البيت : لجرير ونسب للبيد بن ربيعه. وتروى «الحوائم» بدلا من الصوادى. وفى البيت شاهدان : أوّلهما : مجىء جواب لو مصدرا ب- «قد» نادرا. وثانيهما ضمّ الجيم فى يجدن على لغه بنى عامر. ينظر : البيت لجرير

فى الدرر 5 / 103 ، وشرح شواهد الشافيه ص 53 ، ولسان العرب (نقع) ، ومغنى اللبيب 1 / 272 ، والمقاصد النحويه 4 / 591 ، وليس فى ديوانه ، وهو للبيد بن ربيعه فى شرح شافيه ابن الحاجب 1 / 32 ، وللبيد أو جرير فى لسان العرب (وجد) ، وبلا نسبه فى سرّ صناعه الإعراب 2 / 596 ، وشرح الأشمونى 3 / 885 ، وشرح المفصل 10 / 60 ، والممتع فى التصريف 1 / 177 ، 2 / 427 ، والمنصف 1 / 187 ، وهمع الهوامع 2 / 66.
2- فى أ: تثبت.

ألوى (1) ، لىّ وإن شئت كسرت ما قبل الياء ، فتقول : لىّ ، بكسر اللام ، إلا أن يكون الحرف الذى قبل الياء عينا ؛ فإنّه يلزم قلب ضمّته كسره ، نحو : موسى ، مرمى ، هذا ما لم تكن الواو مبدله من همزه ، فيجوز فيها وجهان : الإدغام اعتدادا بالعارض ، وتركه إذا لم يعتدّ به ؛ فتقول فى تخفيف رؤيه : رويه ، وإن شئت : ريّه.

أو تكون مدّه مبدله من غير هاء ، فلا تدغم فيما بعدها أصلا ، نحو : سوير ؛ ألا ترى أنّها مدّه ، وهى بدل من ألف سائر ، وإن كانت كسره ، قلبت ياء ، نحو : ميزان ، أصله : موزان ؛ لأنّه من الوزن ، إلا أن تكون الواو مدغمه ؛ فإنّها لا تقلب نحو : اعلوّاط ، فأمّا قولهم : ديوان ، فغير مقيس.

أو تكون علامه جمع ، فإنّک تحول الكسره ضمّه ؛ لتصحّ الواو ؛ فتقول : قاضون ويقضون.

وإن كانت متحرّكه ، فإنها إن كانت أوّلا ، فإنّها لا تقلب ولا تحذف إلا فى : فعله ، مصدر فعل ، الذى فاؤه واو ، فإنّک تنقل الكسره منها إلى العين ، وتحذفها ، فتقول : عده ، ولده ، فأمّا وجهه ، فاسم وليس بمصدر.

وما عدا ذلک تثبت فيه ، نحو : وعد ، أو تبدل فى الأماكن التى تقدّم ذكرها فى باب البدل (2).

وإن كانت طرفا : فإمّا أن يكون قبلها ساكن أو متحرک ، فإن كان قبلها ساكن ، فإن كان الساكن واو «فعول» فى الجمع فإنّ الواوين يصيران ياءين ، والضمه كسره ؛ نحو : عصىّ ، ولا يجوز ترک القلب إلا أن يشذّ من ذلک شىء فيحفظ ، ولا يقاس عليه ؛ نحو قولهم : فتوّ ، وأبوّ ، وحكى بعضهم (3) : «إنّكم لتنظرون فى نحوّ كثيره» ، أو يكون الساكن ياء ، فإنّک تقلبها ياء ، وتدغم فيها الياء التى قبلها ؛ نحو :

1- فى ط : لوى.
2- م : باب الحذف والقلب والنقل قولى : «وما عدا ذلک تثبت فيه فمثال ذلک : وعد ، أو تبدل فى الأماكن التى تقدم ذكرها فى باب البدل» مثال ذلک : وجوه ، وورار ، ووفاده ، تقول فيها إن شئت : أجوه ، وإفاده ، وأورار وأواصل فى جمع وواصل لا غير. أه.

3- فى أ: وحكى عن بعضهم.

سريّ ، من السّراوه ، فأمّا «حيوه» فشاذّ ، وما عدا ذلک تثبت فيه (1) أو تبدل فى الأماكن التى تقدّم / ذكرها فى باب البدل (2) ، ولا تعلّ إلا أن يشذّ من ذلک شىء فيحفظ ولا يقاس عليه ، ومن ذلک قوله [من الطويل] :

350 - وقد علمت عرسى مليكه أنّنى

أنا الليث معديّا علىّ وعاديا (3)

والقياس : معدوّ.

وإن كان قبلها متحرک ، فإن كانت الحركه فتحه ، قلبتها ألفا نحو : غزا ، ما لم يمنع من ذلک ضمير الاثنين أو علامتهما ؛ نحو : غزوا وعصوان ، أو تاء التأنيث ، أو ضمير جماعه المذكّرين ؛ فإنّک تحذف الألف إذا التقت معهما ؛ فتقول : غزوا وغزت.

وإن تحركت التاء لالتقاء الساكنين ، لم تردّ الألف ؛ لأنّ التحريک عارض إلّا فى ضروره أو فى نادر كلام ، ومن ذلک قوله [من المتقارب] :

351 - لها «متنتان» خظاتا كما

أكبّ على ساعديه النّمر (4)

1- م : وقولى : «فأما حيوه فشاذ ، وما عدا ذلک تثبت فيه» مثال ذلک : غزو ودلو. أه.
2- م : وقولى : «أو تبدل فى الأمثال التى تقدم ذكرها فى باب البدل» مثال ذلک : كساء ، أصله : كساو ؛ لأنه من كسوت. أه.
3- البيت : لعبد يغوث بن وقاص الحارثى. الشاهد : فيه قلب معدو إلى معدى استثقالا للضمه والواو ، وتشبيها له بما يلزم قلبه من الجمع ، ويجعل بعضهم معديا جاريا على عدى فى القلب والتغيير. ينظر : خزانه الأدب 2 / 101 ، وسرّ صناعه الإعراب 2 / 691 ، وشرح أبيات سيبويه 2 / 433 ، وشرح اختيارات المفضل ص 771 ، وشرح التصريح 2 / 382 ، والكتاب 4 / 385 ، ولسان العرب (نظر) ، (عدا) ، والمقاصد النحويّه 4 / 589 ، وبلا نسبه فى أدب الكاتب ص 569 ، 600 ، وأمالى ابن الحاجب ص 331 ، وأوضح المسالک 4 / 390 ، وشرح الأشمونى 3 / 867 ، وشرح شافيه ابن

الحاجب ص 172 ، وشرح شواهد الشافيه ص 400 ، وشرح المفصل 5 / 36 ، 10 / 22 ، 110 ، ولسان العرب (شمس) ، (جفا) ، والمحتسب 2 / 207 ، والممتع فى التصريف 2 / 550 ، والمنصف 1 / 118 ، 2 / 122.

4- البيت : لامرئ القيس. يقال : لحمه خظا بظا ، إذا كان كثير اللحم صلبه. وقوله خظاتا ، فيه قولان : أحدهما : أنه أراد خظاتان ، كما قال أبو داود ، فحذف نون التثنيه ، يقال متن خظاه ومتنه خظاه ، والآخر أنه أراد خظتا ، أى ارتفعتا فاضطر فزاد ألفا ، والقول الأول أجود. وقوله كما أكب على ساعديه النمر أراد : كأن فوق متنها نمرا باركا لكثره لحم المتن. والشاهد فيه قوله : خظاتا ، والقياس خظتا ، إلّا أنّه ردّ الألف التى كانت سقطت لاجتماع الساكنين فى الواحد ، ولمّا تحرّكت تاء التأنيث لأجل ألف التثنيه رجعت الألف المحذوفه للساكنين ، وهذا قول الكسائى. وقال الفرّاء : أراد : خظاتان ، فهو مثنّى حذفت نونه للضروره. ينظر : ديوانه ص 164 ، والأشباه والنظائر 5 / 46 ، وإنباه الرواه 1 / 180 ، والحيوان 1 / 273 ، وخزانه الأدب 7 / 500 ، 7 / 573 ، وسر صناعه الإعراب 2 / 484 ، وشرح اختيارات المفضل 2 / 923 ، وشرح شواهد الشافيه ص 156 ، ولسان العرب (متن) ، (خظا) ، وبلا نسبه فى رصف المبانى ص 342 ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ص 80 ، وشرح شافيه ابن الحاجب 2 / 230 ، ولسان العرب (سكن) ، (الألف) ، ومغنى اللبيب 1 / 197 ، والممتع فى التصريف 2 / 526.

فى أحد القولين.

وإن كانت كسره ، قلبت ياء ؛ نحو : غزى ، وإن كانت ضمّه ، ثبتت فى الفعل ؛ نحو : يغزو ، إلا أن تجتمع مع واو الضمير أو يائه ، فإنّک تحذفها ، وتكسر ما قبل الياء ، لتصحّ ، وتلزم الإشمام تشبيها على الأصل ؛ نحو : يغزون ، واغزى يا امرأه ، بإشمام كسره الزاى الضمّ ، وقلبت فى الاسم ياء ، والضمّه قبلها كسره ، نحو : أدل جمع «دلو» أصله : أدلو ، إلا أن تكون واو جمع ، أو تكون الكلمه مبنيّه على تاء التأنيث ، أو لازمه الإضافه ؛ فإنّها لا تقلب ؛ نحو قولک / : عرقوه ، وزيد [ون] ، وعمرو [ن] ، وفوک.

وإن كانت حشوا ، فإمّا أن تكون بين ساكنين أو بين متحركين ، أو بين متحرّک وساكن ، فإن كانت بين ساكنين ، ثبتت ؛ نحو : عثولّ إلا أن تكون عينا فى مصدر جاء على فعل معتلّ ، فإنّک تنقل حركتها إلى الساكن قبلها ، ثم تحذفها لالتقاء الساكنين مع ما بعدها ، وتعوّض منها تاء التأنيث ؛ نحو : استقامه ، وإقامه ، والأصل : استقوام ، وإقوام.

وقد لا تعوّض التاء من المحذوف ، إلا أنّ ذلک قليل ؛ ومنه قوله تعالى : (وَإِقامِ الصَّلاهِ وَإِيتاءِ الزَّكاهِ يَخافُونَ يَوْماً تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصارُ) [النور : 37].

أو يكون الساكن الذى قبلها ياء ، فإنّها تقلب ياء ، ويدغم فيها ما قبلها ، وذلک نحو قولک : قيّوم ، وهو «فيعول» من : يقوم ، إلا أن تكون الياء عارضه ، فتصح الواو ، نحو : ديوان ؛ ألا ترى أن الياء بدل من الواو ، والأصل : دوّان.

وإن كانت بين متحركين ، فإن كانت الحركه التى قبلها فتحه ، قلبتها ألفا ؛ نحو :

قال ، وباب ، إلا فى : فعلان ، وفعلى ، نحو : جولان ، وصورى ، أو فيما لامه حرف علّه ؛ نحو : طوى ، أو فيما هو فى معنى ما لا يعتلّ ؛ نحو : عور ، فى معنى : اعورّ ، فإنّها تثبت ، فأمّا : «داران» ، و «هامان» ، فشاذّان.

وإن سكّن ما بعد الألف لضمير متكلّم ، أو مخاطب ، حذفتها فيما زاد على ثلاثه أحرف ؛ نحو : اقتدت ، ولا تحذفها فى الثلاثى من الأفعال إلا بعد نقل حركتها إلى ما قبلها ، إن كانت كسره نحو : خفت ، أو ضمّه ؛ نحو : طلت ، فإن كانت فتحه ، فلا بدّ من تحويلها ضمّه ؛ وحينئذ تنقل نحو : قلت.

وإن كانت قبلها ضمّه ، فإن كانت مفتوحه ، ثبتت ؛ نحو : نوم ، وإن كانت مضمومه ، وذلک فى فعل سكنت نحو : نور ، وسور جمع : نوار ، وسوار.

ويجوز التنقيل فى الشعر ، وقد تقدّم ذكره فى بابه.

وإن كانت مكسوره ، فإن ذلک لا يجىء إلّا فى الفعل المبنّى للمفعول.

ويجوز فيه ثلاثه أوجه إن كان على ثلاثه أحرف أو أزيد ؛ نحو : قول ، واقتود :

أحدها : نقل الكسره إلى ما قبلها ، وقلب الواو ياء ، فتقول ؛ قيل ، واقتيد.

والآخر : أن تشمّ بعد ذلک فى الفاء وتاء «افتعل» / الضمّ.

والثالث : أن تحذف الكسره من الواو ، وتثبت الواو ؛ فتقول : قول ، واقتود.

وإن كان قبلها كسره ، فإنّها تكون مفتوحه وتثبت نحو : حول ، إلا أن تكون فى جمع على وزن فعل ، وقد اعتلّت الواو فى مفرده ، فإنّک تقلبها ياء ؛ نحو : ديم ، وقيم ، جمع : ديمه ، وقيمه.

ولا تكون مضمومه ؛ لأنّه ليس فى الكلام فعل ، ولا مكسوره ؛ لأنّه ليس فى الكلام فعل ، إلّا إبل ، وإطل.

وإن كانت بين متحرک وساكن ، فإمّا أن يتقدّم الساكن أو يتأخّر ، فإن تقدّم ، صحّت ؛ نحو : جهور ، إلا أن يكون الساكن صحيحا ، وهى لام فعلى (1) ، غير الصّفه ؛ فإنها تقلب ياء ؛ نحو : الدّنيا ، والعليا ، والقصيا ، وقد شذّ : القصوى ،

1- فی أ: لام فی فعلی.

وحزوى ، أو عين فى فعل أو اسم جار عليه ، أو موافق له فى الحركات والسكنات ، وعدد الحروف والزياده ، إلا أنّ زيادته ليست موافقه لزياده الفعل فى اللفظ ؛ فإنّ الحركه تنقل منها إلى السّاكن قبلها ، وتصير من جنس الحركه المنقوله ؛ نحو : استقام ، ومستقيم ، ومقام ، أصلها : استقوم ، ومستقوم ، ومقوم ، فأمّا : مقول ، فلم يعلّ ؛ لأنّه مقصور من : مقوال ؛ وكذلک جميع ما يأتى على مثال مفعل ، أو يكون الساكن الذى قبلها ياء ؛ فإنها تقلب ياء ويدغم فيها ما قبلها ؛ نحو : سيّد ، وأصله : سيود.

وما عدا ذلک : تثبت فيه أو تبدل فى الأماكن التى تقدّم ذكرها فى باب البدل (1).

وإن تأخّر ، صحّت نحو : نزوان ، إلّا أن تكون عينا فى مصدر قد اعتلّ فعله وقبلها كسره وبعدها ألف ؛ فإنّها تقلب ياء ؛ نحو : قيام ، واقتياد أو يكون عينا فى جمع الواو ساكنه فى مفرده ، وقبلها - أيضا - كسره وبعدها ألف ؛ نحو : ثياب.

وأمّا الياء : فلا تخلو من أن تكون ساكنه أو متحركه ، فإن كانت ساكنه ، فإنّها إن كان (2) قبلها فتحه أو كسره ، لم تعلّ ، إلا فى «يفعل» مما فاؤه ياء ، تقلبها ألفا ، فيقال : ياءس فى ييأس ، أو إذا انضاف إليها ثلاث ياءات / ، فإنّه يلزم حذفها ، إن كان ما قبلها كسره ، فتقول فى النّسب إلى عدى : عدوىّ ، فتحذف ياء عدى الزائده ، ثم تنسب إليه كما تنسب إلى : عم ، وإن لم يكن قبلها كسره ، جاز الحذف ، ولم يلزم ؛ فتقول فى النّسب إلى أميه : أموى ، فتحذف ياء : أميّه الزائده ، ثم تنسب إليه ؛ كما تنسب إلى هدى ، وإن كان قبلها ضمّه ، قلبت واوا نحو : موقن ، إلا أن تكون قريبه من الطرف ، فإنّها تثبت وتقلب الضمه التى قبلها كسره ، لتصحّ ، فتقول فى جمع أبيض : بيض ، والأصل : بيض كحمر ، وقد أجروا «فعلى» إذا كانت عينها ياء ، وكانت صفه مجرى فعل ممّا عينه ياء ، فقلبوا الضمّه كسره ، وإن لم تكن الياء قريبه من الطرف ؛ نحو : ضيزى ، والأصل : ضيزى ، بضم الضاد.

وإن كانت متحركه ، فإمّا أن تكون أوّلا أو بعد حرف ، فإن كانت أوّلا ، لم تغيّر ؛

1- م : وقولى : «نحو سيد ، أصله سيود ، وما عدا ذلک تثبت فيه أو تبدل فى الأماكن التى تقدم ذكرها فى باب البدل» مثال ما تثبت فيه ، ومثال ما تبدل فيه : أدور ، والأصل أدؤر. أه.
2- فى أ: كانت.

نحو : يمن ، إلا فى يفعل ، ممّا فاؤه واو ، فإنّها قد تكسّر لتنقلب الواو ياء ؛ فتقول فى : يوجل : ييجل.

وإن كانت بعد حرف ، فإمّا أن تكون طرفا أو غير طرف :

فإن كانت طرفا ، فإمّا أن يكون قبلها ساكن أو متحرّک ، فإن كان قبلها ساكن ، تثبت إن كان غير زائد للمدّ ؛ نحو : محيى ، إلا أن يكون لاما فى اسم على : فعلى ؛ نحو : تقوى ، فإنّها تبدل واوا.

وما عدا ذلک تثبت فيه أو تبدل فى الأماكن التى تقدّم ذكرها فى باب البدل (1).

وإن كان قبلها متحرّک ، فإن كانت فى آخر فعل ، فإنها تقلب واوا ، إن كانت الحركه ضمّه ؛ نحو : «لقضو الرّجل» وألفا إن كانت الحركه فتحه ، نحو : رمى ، ما لم يمنع من ذلک ضمير الاثنين ؛ نحو قضيا ، أو تاء التأنيث ، وضمير جماعه المذكّرين ، فإنّک تحذف الألف معهما ، فتقول : رموا ، ورمت ، وإن حرّكت لالتقاء الساكنين ، لم تردّ الألف ؛ لأنّ التحريک عارض ، إلّا فى ضروره شعر ؛ كما لم تردّ فى ذوات الواو ؛ نحو قوله [من الرجز] :

352 - لها متنتان خظاتا كما

أكبّ على ساعديه النّمر (2)

يريد : «خظتا» ، فى أحد القولين ، أو فى نادر كلام ، نحو قول بعضهم : «رماتا» ؛ حكاه الزّجّاج (3) /.

1- م : وقولى : «نحو تقوى ، فإنها تبدل واوا ، وما عدا ذلک تثبت فيه أو تبدل فى الأماكن التى تقدم ذكرها فى باب البدل» مثال ذلک : ما تثبت فيه جرىء ، ومثال ذلک ما تبدل ذلک ما تبدل فيه سقاء ، فالأصل : سقاى ؛ لأنه من سقيت. أه.
2- تقدم برقم 351.
3- إبراهيم بن السرىّ بن سهل. أبو إسحاق الزجاج : عالم بالنحو واللغه. ولد ومات فى بغداد. كان فى فتوته يخرط الزجاج ومال إلى النحو فعلمه المبرد. وطلب عبيد الله بن سليمان (وزير المعتضد العباسى) مؤدبا لابنه

القاسم ، فدله المبرد على الزجاج ، فطلبه الوزير ، فأدب له ابنه إلى أن ولى الوزاره مكان أبيه ، فجعله القاسم من كتابه. فأصاب فى أيامه ثروه كبيره. وكانت للزجاج مناقشات مع ثعلب وغيره من كتبه معانى القرآن والاشتقاق والأمالى والمثلث ولد 241 ه وتوفى سنه 311 ه. ينظر : الأعلام 1 / 40 ، معجم الأدباء 1 / 47 ، إنباه الرواه 1 / 159 ، تاريخ بغداد 6 / 89.

وإن كانت الحركه كسره ثبتت ؛ نحو : خشى ، وإن كانت فى اسم ؛ ثبتت إن كانت الحركه كسره ؛ نحو : القاضى ، إلا أن ينضاف إليها ياءان فى اسم غير جار على فعل الأولى منهما زائده فإنّها قد تحذف ؛ نحو : أحىّ ، تصغير أحوى ، أصله : أحيى ، فحذفت المتطرّفه تخفيفا.

وإن كانت الحركه فتحه ، قلبت ألفا نحو : رحى ، ما لم يمنع من ذلک علامه التثنيه ؛ نحو [قولک](1) : رحيان ، أو علامه الجمع ؛ فإنّک تحذفها فتقول : يحيون ، فى جمع : يحيى.

وإن كانت ضمّه ثبتت أيضا ، إلا أنّ الضمّه تحول كسره ؛ نحو : أظب جمع : ظبى ، أصله : أظبى ، كأفلس.

وإن كانت غير طرف ، فإمّا أن تقع بين متحركين ، أو ساكنين ، أو بين متحرّک وساكن :

فإن وقعت بين متحرّكين ، فإن كانت الحركه قبلها فتحه ، قلبت ألفا ؛ نحو : باع ، ولا تثبت إلا فى : فعلان ، وفعلى ؛ نحو : حيصان ، وحيدى ، أو فيما لامه حرف عله ، نحو : حيى ، أو فيما هو فى معنى ما لا يعتلّ نحو : صيد ، فى معنى : اصيدّ ، فأمّا آيه ، وثايه وظايه ورايه ، فشواذّ.

وإن سكن ما بعد الألف لضمير متكلّم أو مخاطب حذفتها ، فيما زاد على ثلاثه أحرف ؛ نحو : اكتلت ، ولا تحذفها فى الثلاثى إلّا بعد نقل حركتها إلى ما قبلها إن كانت كسره ؛ نحو : كدت.

وإن كانت فتحه ، فلا بدّ من تحويلها كسره ؛ وحينئذ : تنقل نحو : بعت.

وإن كانت الحركه قبلها ضمّه ، فإن كانت مفتوحه ، ثبتت نحو : عيبه.

وإن كانت مضمومه ، ثبتت ، ويجوز حذف الحركه منها ، فتقول فى جمع : عيان ، وعين ، وعين ، فتسكن الياء وتقلب الضمّه قبلها كسره.

فإن كانت مكسوره فى فعل ثلاثى أو أزيد ، جاز فيه ثلاثه أوجه :

أحدها : نقل الكسره منها إلى ما قبلها ، فتقول : بيع ، واختير.

1- سقط فی ط.

والآخر : أن تشمّ الفاء وتاء افتعل الضمّ بعد النّقل.

والثالث : حذف الكسره منها ، وقلبها واوا ، نحو : بوع ، واختور.

ولا تكون مكسوره مضموما ما قبلها فيما عدا ما ذكر.

وإن كانت الحركه قبلها كسره (1) ، ثبتت ؛ نحو : سير ، فإن وقعت بين ساكنين ، ثبتت ؛ نحو : غشيان ، إلا فى قول من قال فى النّسب إلى ظبيه : ظبويّ ، وقد تقدّم ذكره /.

وإن وقعت عينا فى مصدر جار على فعل معتلّ ، فإنّک تنقل حركتها إلى الساكن قبلها ، ثم تحذفها ؛ لالتقائها ساكنه مع ما بعدها ، وتعوّض منها تاء التأنيث ؛ نحو : إبانه ، وإمانه ، وقد لا تعوّض التاء من المحذوف إلّا أنّ ذلک قليل.

وإن وقعت بين متحرّک وساكن ، فإن تأخّر الساكن ، ثبتت ؛ نحو : دياميس. وإن تقدّم ثبتت - أيضا - نحو : عثير ، إلا أن تكون عينا فى فعل مزيد ، أو اسم جار عليه أو موافق له ، فى الحركات والسّكنات ، وعدد الحروف والزياده ، إلا أنّ زيادته ليست موافقه لزياده الفعل فى اللفظ ؛ فإنّ الحركه تنقل منها إلى الساكن قبلها ، ثم تصير من جنس الحركه المنقوله ، نحو : استبان ، ويستبين ، ومستبان ، ومستبين ، ومقيل ، والأصل : استبين ، ويستبين ، ومستبين ، ومستبين ، ومقيل.

فأمّا : «مخيط» ونحوه ، فلم يعل ؛ لأنّه مقصور من مفعال ، وما عدا ذلک تثبت فيه أو تبدل فى الأماكن التى تقدّم ذكرها (2).

وأمّا الألف ، فإنّها لا تكون أبدا إلا زائده ساكنه ، ولا تكون أصليه ، إلا منقلبه عن ياء ، أو واو ، وقد تقدّم حكمها (3).

ولا يخلو من أن تجتمع مع ساكن أو لا تجتمع ، فإن اجتمعت معه ، حذفت ؛ نحو

1- فى ط : كسر.

2- م : وقولى : «وأمّا مخيط ، فهو مقصور من مفعال ، وما عدا ذلک تثبت فيه أو تبدل فى الأماكن التى تقدّم ذكرها». مثال ما ثبتت فيه جديم ، ومثال ما تبدل فيه : بائع ، والأصل بايع ؛ لأنه من البيع. أه.
3- م : وقولى : «ولا تكون أصليه إلا منقلبه عن ياء أو واو وقد تقدم حكمها» مثال ذلک : غزا ؛ لأنه من الغزو ، ورمى من الرمى. أه.

قولک : یا حبلاه ، فتحذفها لالتقائها ساکنه مع علامه النّدبه ، إلا أن یکون الساکن ألف التثنیه ، أو الألف التی قبل التاء فی جمع المؤنّث السالم ؛ فإنّها تقلب یاء ، ولا تحذف ؛ نحو قولک : «حبلیان» ، وحبلیات ، أو یکون الساکن الیاء الأولی من یاءی النّسب ، فإنّها إن کانت رابعه ، ولم یتوال التحریک فیما قبلها ، قد تقلب واوا ؛ نحو : حبلویّ ، وقد تحذف فیقال : «حبلی».

وقد تزاد ألف قبل الواو ، فیقال : حبلاوی.

وإن توالی التحریک فیما قبلها ، أو کانت خامسه فصاعدا ، لم یجز إلا الحذف ، نحو «بشکی» وجمادی ، وقد تقدّم ذکر ذلک.

أو یکون الساکن ألف الجمع المتناهی ، فإنّها تقلب همزه نحو : رسائل وتصحّ ألف الجمع ، وإن لم تجتمع معه ، کانت علی حسب الحرکه التی قبلها ، فإن کانت ضمّه ، قلبت واوا ؛ نحو : ضورب ، وإن کانت کسره ، قلبت یاء ؛ نحو / : شمالیل ، جمع شملال.

وإن کانت فتحه ثبتت ، نحو : ضارب ، وقد تقلب یاء ، إذا کان بعدها تاء المتکلّم ، وتدغم فیها ، فیقال : حبلی ، فأمّا حذفهم لها واکتفاؤهم بالفتحه عنها فی : علبط وهدید ، وأمثالهما ، فموقوف علی السّماع.

وما عدا ذلک تثبت فیه ، أو تبدل علی حسب ما أحکم فی باب البدل.

* * *

المقلوب على غير قياس ، مقسّم قسمين :

قسم فعل للضروره ؛ نحو قوله [من الكامل] :

353 - وكأنّ أولاها كعاب مقامر

ضربت على شزن فهنّ شواعى (1)

يريد : شوائع.

وقسم : قلب من غير ضروره ؛ نحو قولهم : لاث ، وشاک ، والأصل : لائث ؛ لأنّه من : لاث يلوث ، وشائک ؛ لأنّه من شوکه السّلاح ، ونحو قولهم : رعملى ، فى : لعمرى ، وأشباه ذلک كثيره.

إلا أنّ الذى يعلم به القلب أربعه أشياء (2) :

أحدها : أن يكون أحد النظمين أكثر استعمالا من الآخر ، فيكون الأصل ، ويكون الآخر مقلوبا عنه ؛ نحو : رعملى ؛ فإنّه أقل استعمالا من : لعمرى.

والثانى : أن يكون أحد النظمين يكثر تصريف الكلمه عنه ، فيكون الأصل ، ويكون الآخر مقلوبا منه ؛ نحو : شوائع ؛ لأنّه يقال : شاع يشيع ، فهو شائع ، ولا يقال : شعى يشعى ، فهو شاع.

والثالث : أن يكون أحد النظمين مجرّدا من الزوائد ؛ فيكون الأصل ، ويكون الآخر مقلوبا عنه ؛ نحو : اطمأنّ ، فإنّه مقلوب من : طامن.

والرابع : أن يكون أحد النظمين حكم ، هو الآخر فى الأصل ؛ فيدل وجوده فيه على أنه مقلوب ممّا ذلک الحكم له فى الأصل ؛ نحو : أيس ، فإنّه مقلوب من : «يئس» ؛ ولذلک صحّ كما صحّ يئس.

* * *

1- البيت : للأجدع بن مالک. الشاهد فيه قوله شواعى يريد : شوائع ، فقلب وأبدل الهمزه ياء. ينظر : لسان العرب (شيع) ، (شزن) ، (شعا) ، والمؤتلف والمختلف ص 49 ، والمعانى الكبير ص 54 ، وبلا نسبه فى جمهره اللغه ص 811 ، وسرّ صناعه الإعراب 2 / 743 ، والمقتضب 1 / 140 ، والممتع فى التصريف 2 / 615 ، والمنصف 2 / 57.
2- فى ط : به أربعه أشياء.

وذلک فى أحد عشر حرفا : الهمزه ، والألف ، والواو ، والياء ، والهاء ، والنّون ، والباء ، والحاء ، والخاء ، والفاء ، والطّاء ؛ فجاء الحذف فى الهمزه على غير قياس فى : «الله» ، وأصله «إله» ، وفى ناس ، وأصله : أناس ، وفى : خذ ، وكل ، ومر ، والأصل : أوخذ ، وأوكل ، وأومر ، و «أب» قالوا / : «يابا فلان» ؛ قال أبو الأسود [من الكامل] :

354 - يابا المغيره ربّ أمر معضل

فرّجته بالمكر منّى والدّها (1)

وحكى أبو زيد : «لابا لک» ، وفى : يرى ، وترى ، وأرى ، ونرى ، فى لغه من لا ينقل الهمزه فى مثله ، والأصل : يرأى ، وترأى وأرأى ، ونرأى.

وفى : سوايه حكى أبو زيد «سؤته سوايه» ، والأصل : سوائيه ، وفى : براء ، والأصل : برآء.

وجاء فى الألف فى أما ، فقالوا : أم والله ، والأصل : أما والله ، وفى الوقف (2) فى الضروره ؛ نحو قوله : [من الرمل]

355- رهط مرجوم ورهط ابن المعلّ (3)

يريد : ابن المعلّى ، وقد تقدّم ذكره.

وفى : «لهفى» (4) ؛ نحو قوله [من الوافر] :

356 - ولست براجع ما فات منّى

بلهف ، ولا بليت ، ولا لو انّى (5)

يريد : «بلهف» من قولک : يا لهفى ، وجاء فى الواو فى غد ، وأخ ، وأب ، وحم

1- الشاهد فيه قوله : يابا المغيره يريد يا أبا المغيره فحذف الهمزه من أبا ضروره. ينظر : ديوانه ص 378 ، والممتع فى التصريف 2 / 620 ، وخزانه الأدب 10 / 341 ورصف المبانى ص 44.
2- فى ط : الوقت.
3- تقدم برقم (254).
4- فى أ: لهفها.
5- تقدم برقم (118).

، وهن ، واسم ، لأنّه من : السّموّ ، وكره ، وقله ، لقولهم : كروت بالكره ، وقلوت بالقله ، وفى : ثبه ، وظبه ؛ حملا لهما على الأكثر.

وجاء فى الياء فى : يد ، ومائه ، إلا أنّ أبا الحسن حكى : «أخذت مأيا» ، وفى : دم ، وجاء فى الهاء فى : شفه ؛ لقولهم : شفاه ، وفى عضه لقولهم : عضيهه ، وفى : فم : لقولهم أفواه ، وفى : شاه ؛ لقولهم : شياه ، وجاء فى النون فى «مذ» لقولهم : منذ ، فى معناها ، وفى دد ، والأصل : ددن ، وفى : فل ؛ لأنّه من «فلان».

وجاء فى الباء فى : رب ، والأصل : ربّ ، وجاء فى الحاء فى : حر ، والأصل حرح لقولهم : أحراح ؛ قال [من الرجز] :

357 - إنّى أقود جملا ممراحا

ذا قبّه مملوءه أحراحا (1)

وجاء فى الخاء فى «بخ» ، والأصل : بخّ بالتشديد ، وجاء فى الفاء فى : «أف» ؛ لأنّ الأصل : أفّ بالتشديد.

وحكى أحمد بن يحيى : سو أفعل ، فى معنى : سوف أفعل ، وجاء فى الطّاء فى : قط ؛ لأنّه من قططت ، أى : قطعت ، تقول : ما فعلته قط ، أى : فيما انقطع من عمرى.

1- البيت للفرزدق. والحر : فرج المرأه. والشاهد فيه قوله : «أحراح» مما يدلّ على أنّ مفرده «حرح» ، وأنّ اللام المحذوفه فى «حر» هو الحاء. الحيوان 2 / 280 ، وليس فى ديوانه ، وبلا نسبه فى سر صناعه الإعراب 1 / 182 ، ولسان العرب (حرح) ، والممتع فى التصريف 2 / 627.

اعلم : أنّه يجوز فى الشعر وما أشبهه من الكلام المسجوع ما لا يجوز فى الكلام غير المسجوع ، من ردّ فرع إلى أصل ، أو تشبيه غير جائز بجائز اضطرّ إلى / ذلک ، أو لم يضطرّ إليه ؛ لأنه موضع قد ألفت فيه الضرائر (1).

وأنواعها منحصره فى الزّياده ، والنقص ، والتّقديم ، والتأخير ، والبدل :

فالزّياده تنحصر فى زياده حرف ؛ نحو تنوين الاسم غير المنصرف ، إذا لم يكن آخره ألفا ، ردّ إلى أصله من الانصراف ؛ نحو قوله تعالى : (قَوارِيرَا قَوارِيرَا مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوها تَقْدِيراً) [الإنسان : 15 ، 16] فى قراءه من صرف الأول منهما ، ونحو قول أميّه بن أبى الصّلت (2) [من الخفيف] :

1- م : باب الضرائر قولى : «اضطر فى ذلک ولم يضطر ؛ لأنه موضع قد ألفت فيه الضرائر» مثال تجويزهم فيه مالا يجوز فى الكلام من غير اضطرار قوله [من الرمل] : كم بجود مقرف نال العلا وكريم بخله قد وضعه تقدم فى المقرب برقم (245). ففصل بين «كم» وما أضيف إليه بالمجرور من غير اضطرار إلى ذلک إذ له أن ينصب أو يرفع ويجعل «كم» واقعه على المرار ؛ كأنه قال : كم مره مقرف نال العلا بجوده ، وقد يروى البيت بثلاثه أوجه ، وأما تجويزهم ذلک فيه عند الاضطرار فعليه أكثر الضرائر. أه. [قال المصنف في أخر كتاب «مثل المقرب»] تم الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وأزواجه وذريته وسلم تسليما كثيرا. أه.
2- أميه بن عبد الله أبى الصلت بن أبى ربيعه بن عوف الثقفى : شاعر جاهلى حكيم. من أهل الطائف. قدم دمشق قبل الإسلام. وكان مطلعا على الكتب القديمه يلبس المسوح تعبدا. وهو ممن حرموا على أنفسهم الخمر ونبذوا عباده الأوثان فى الجاهليه. ورحل إلى البحرين فأقام ثمانى سنين ظهر في أثنائها الإسلام ، وعاد إلى الطائف ، فسأل عن خبر محمد بن عبد الله صلّى الله عليه وسلّم فقيل له : يزعم أنه نبى. فخرج حتى قدم عليه بمكه وسمع منه آيات من القرآن ، وانصرف عنه ، فتبعته قريش تسأله عن رأيه فيه. فقال : أشهد أنه على الحق ، قالوا : فهل تتبعه؟ فقال : حتى أنظر فى أمره. وخرج إلى الشام. وهاجر رسول الله إلى المدينه ، وحدثت وقعه بدر ، وعاد أميه من الشام ، يريد الإسلام ، فعلم بمقتل أهل بدر وفيهم

ابنا خال له ، فامتنع. وأقام فى الطائف إلى أن مات (سنه 5 ه). ينظر : الأعلام 2 / 23 ، خزانه البغدادى 1 / 119 ، سمط اللآلى 362 ، جمهره الأنساب 257 ، تهذيب ابن عساكر 3 / 115.

358 - فأتاها أحيمر كأخى السّه

م بعضب فقال : كونى عقيرا (1)

فإن كان آخره ألفا ؛ نحو : حبلى ، لم يصرف.

وزياده حركه ، نحو تحريک العين الساكنه إتباعا لما قبلها ، وتشبيها بتحريكها إذا نقلت إليها الحركه ممّا بعدها ، فى الوقف ؛ نحو قولک : قام عمرو ، ومن ذلک قوله (2) [من البسيط] :

359 - إذا تحرّک نوح قامتا معه

ضربا أليما بسبت يلعج الجلدا (3)

يريد : الجلد.

وزياده كلمه ؛ نحو : زياده «أن» بعد كاف التشبيه ؛ تشبيها لها بزيادتها بعد «لمّا» ؛ نحو قوله [من الطويل] :

360 - ويوما توافينا بوجه مقسّم

كأن ظبيه تعطو إلى وارق السّلم (4)

أى : كظبيه.

والنّقص منحصر فى نقص حرف ؛ نحو حذف صله هاء الضمير فى الوصل ؛ إجراء له مجرى الوقف ؛ ومن ذلک قوله [من البسيط] :

361 - أو معبر الظّهر ينبى عن وليّته

ما حجّ ربّه فى الدّنيا ولا اعتمرا (5)

1- الشاهد فيه صرف : أحيمر للضروره الشعريه ، وهو ممنوع من الصرف لأنه مصغر أحمر الممنوع من الصرف الذى له شبه بالفعل المضارع ، ولو لا

هذا الشبه لتصرف مصغره. ينظر : ديوانه ص 35 ، والمقاصد النحويه 4 / 377 ، وبلا نسبه فى شرح الأشمونى 2 / 541.
2- فى أ: قول الهذلى.
3- البيت : لعبد مناف بن ربع الهذلى ويروى هكذا : إذا تأوّب نوح قامتا معه ضربا أليما بسبت يلعج الجلدا والشاهد فيه الجلد حيث حرك اللام الساكنه ، وهذا من أقبح الضرورات. ينظر جمهره اللغه ص 483 ، والدرر 6 / 232 ، وشرح أشعار الهذليين 2 / 672 ، ولسان العرب (لمع) ، (جلد) ، (عجل) ، ونوادر أبى زيد ص 30 ، وبلا نسبه فى الخصائص 2 / 333 ، والمنصف 2 / 308.
4- تقدم برقم 58.
5- البيت : لرجل من باهله. الشاهد فيه قوله : ربه فإنه اختلس الضمه التى على الضمير اختلاسا فلم يشبعها حتى تنشأ عنها الواو للضروره الشعريه. ينظر : شرح أبيات سيبويه 1 / 422 ، والكتاب 1 / 30 ، وبلا نسبه فى الإنصاف 2 / 516 ، وخزانه الأدب 5 / 269 ، ولسان العرب (عبر) ، والمقتضب 1 / 38.

والأحسن إذا حذفت الصّله ، أن تسكّن الهاء ، حتى تكون قد أجريت الوصل مجرى الوقف ، إجراء كاملا ؛ نحو قوله [من البسيط] :

362 - وأشرب الماء مابى نحوه عطش

إلا لأنّ عيونه سيل واديها (1)

ونقص حركه ؛ نحو حذف حركه الباء من : أشرب ، فى قوله [من السريع] :

363 - فاليوم أشرب غير مستحقب

إثما من الله ولا واغل (2)

تشبيها للمنفصل بالمتّصل ؛ ألا ترى أنّ «ربغ» بمنزله عضد ، فكما تسكّن الضّاد من : عضد ؛ فكذلک سكّنت الباء.

ونقص كلمه ؛ نحو حذف المضاف وإقامه المضاف / إليه مقامه ، وليس فى الكلام

1- البيت : بلا نسبه فى : خزانه الأدب 5 / 270 ، 6 / 450 ، والخصائص 1 / 128 ، 317 ، 182 ، والدرر 1 / 182 ، ورصف المبانى ص 16 ، وسرّ صناعه الإعراب 3 / 737 ، ولسان العرب (ها) ، والمحتسب 1 / 244 ، وهمع الهوامع 1 / 59. الشاهد فيه قوله (عيونه) حيث حذف ضمه الهاء ضروره.
2- البيت : لامرئ القيس. المستحقب المكتسب ، وأصله من استحقب أى : وضع فى الحقيبه. الواغل : الداخل على القوم فى شرابهم وطعامهم من غير أن يدعوه إليه. والشاهد فيه قوله : «أشرب» حيث سكّن الباء ضروره. ويروى : فاليوم أسقى ، وعلى هذا الروايه لا شاهد فيه. ينظر : ديوانه ص 122 ، وإصلاح المنطق ص 245 ، 322 ، والأصمعيات ص 130 ، وجمهره اللغه ص 962 ، وحماسه البحترى ص 36 ، وخزانه الأدب 4 / 106 ، 8 / 350 ، 354 ، 355 ، والدرر 1 / 175 ، ورصف المبانى ص 327 ، وشرح التصريح 1 / 88 ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ص 612 ، 1176 ، وشرح شذور الذهب ص 276 ، وشرح شواهد الإيضاح ص 256 ، وشرح المفصل 1 / 48 ، والشعر والشعراء 1 / 122 ، والكتاب 4 / 204 ، ولسان

العرب (حقب) ، (دلک) ، (وغل) ، والمحتسب 1 / 15 ، 110 ، وبلا نسبه فی الأشباه والنظائر 1 / 66 ، والاشتقاق ص 337 ، وخزانه الأدب 1 / 152 ، 3 / 463 ، 4 / 484 ، 8 / 339 ، والخصائص 1 / 74 ، 2 / 317 ، 340 ، 3 / 96 ، وهمع الهوامع 1 / 54.

ما يدلّ عليه ؛ نحو قوله [من الطويل] :

364 - عشيّه فرّ الحارثيّون ، بعد ما

قضى نحبه فى ملتقى القوم هوبر (1)

يريد : ابن هوبر.

والتقديم والتأخير منحصر فى تقديم حرف على حرف؛ نحو : شواعى، فى شوائع، وقد تقدّم ذكره.

وفى تقديم بعض الكلام على بعض ، وإن كان لا يجوز ذلک فى الكلام ؛ تشبيها بما يجوز ذلک فيه ؛ نحو قوله [من الطويل] :

365 - لها مقلتا أدماء طلّ خميله

من الوحش ما تنفكّ ترعى عرارها (2)

التقدير : لها مقلتا أدماء من الوحش ما تنفكّ ترعى خميله طلّ عرارها.

والبدل : منحصر فى إبدال حرف من حرف ؛ نحو إبدال الياء من الباء فى : أرانب ، جمع أرنب ؛ تشبيها لها بالحروف التى يجوز ذلک فيها ، وقد تقدّم ذكره.

وفى إبدال حركه من حركه ؛ نحو إبدال الكسره التى قبل ياء المتكلّم فى غير النّداء ؛ تشبيها بالنداء ؛ نحو قوله [من الوافر] :

366 - أطوّف ما أطوّف ثمّ آوى

إلى أمّا ويروينى النّقيع (3)

يريد : إلى أمّى.

وإبدال كلمه من كلمه ؛ نحو قوله [المنسرح] :

367 - وذات هدم عار نواشرها

تصمت بالماء تولبا جدعا (4)

فأوقع التّولب ، وهو ولد الحمار على الطّفل ؛ تشبيها له به.

ص: 559

1- تقدم برقم (162).
2- البيت بلا نسبه ، فى كتاب العين 1 / 86.
3- تقدم برقم (166).
4- البيت لأوس بن حجر ، ونسب لبشر بن أبى خازم. ينظر : البيت لأوس بن حجر فى ديوانه ص 55 ، ولسان العرب (تلب) ، (جدع) ، (هدم) ، وتهذيب اللغه 1 / 346 ، والمخصّص 14 / 64 ، وتاج العروس (تلب) ، (هدم) ، والمزهر 2 / 378 ، والخصائص 3 / 306 ، ولبشر بن أبى خازم فى ديوانه ص 127 ، ولأوس بن حجر أو لبشر بن أبى خازم فى تاج العروس (جدع) ، وبلا نسبه فى جمهره اللغه ص 1313 ، ومقاييس اللغه 1 / 432 ، وديوان الأدب 2 / 35 ، والعقد الفريد 2 / 483.

فهذه جمله أصناف الضّرائر ، وقد تقدّم ذكر أكثرها مفصّلا فى تضاعيف الأبواب ، فأغنى ذلک عن إعادته هنا.

ويجوز القياس على ما كثر استعماله من ذلک ، وما لم يكثر ، فلا سبيل للقياس عليه.

وجاء فى آخر المخطوط : آخره ، ولله الحمد والمنه على فراغه على يد عبده وفقيره إلى عفوه : محمد بن يوسف بن عبد الكريم العراقى فى العشر الآخر من ذى الحجه سنه إحدى وعشرين وسبعمائه.

* * *

ص: 560

[الفهارس]

فهرس الآيات القرآنيه لكتاب " المقرب "

اشاره

الآيه / رقم الآيه / الصفحه

الفاتحه

إياک نعبد / 4 / 80

ولا الضالين / 7 / 525

البقره

مثلا ما بعوضه / 26 / 93

كلوا واشربوا / 60 / 176

بئسما اشتروا به أنفسهم / 90 / 101

وقالوا كونوا هودا أو نصارى / 135 / 307

فما أصبرهم على النار / 175 / 108

إن تبدوا الصدقات فنعما هى / 271 / 101

أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى / 282 / 155

آل عمران

ويغفر لكم / 31 / 412

ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا / 97 / 322

لإلى الله تحشرون / 158 / 280

النساء

كتاب الله عليكم / 24 / 203

إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما / 135 / 313

إن امرؤ هلک / 176 / 417

ص: 561

المائده

وإن كنتم جنبا فاطهروا / 6 / 494

الأنعام

فإنهم لا يكذبونک / 33 / 401

رأى كوكبا / 76 / 401

رأى القمر / 77 / 402

تماما على الذى أحسن / 154 / 93

الأعراف

ولباس التقوى ذلک خير / 26 / 124

قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم / 75 / 321

التوبه

والله ورسوله أحق أن يرضوه / 62 / 313

يونس

فأجمعوا أمركم وشركاءكم / 71 / 225

هود

ففى الجنه خالدين فيها / 108 / 316

يوسف

يوسف أعرض عن هذا / 29 / 244

إن كنتم للرؤيا تعبرون / 43 / 176

تالله تفتؤا / 85 / 145

تفتؤا تذكر يوسف / 85 / 280

ص: 562

الرعد

الكبير المتعال / 9 / 426

الحجر

ربما يود الذين كفروا / 2 / 275

إن عبادى ليس لک عليهم سلطان إلا من اتبعک من الغاوين / 42 / 234

النحل

نسقيكم مما فى بطونه / 66 / 382

الإسراء

وإذا لا يلبثون / 76 / 338

مريم

أسمع بهم وأبصر / 38 / 115

قل من كان فى الضلاله فليمدد له الرحمن مدا / 75 / 114

الأنبياء

يقال له إبراهيم / 60 / 375

قال رب احكم بالحق / 112 / 248

الحج

وجبت جنوبها / 36 / 410

النور

وإقام الصلاه وإيتاء الزكاه / 37 / 508 ، 546

كل دابه / 45 / 88

ومنهم من يمشى على رجلين / 45 / 88

ومنهم من يمشى على أربع / 45 / 88

الفرقان

إلا إنهم ليأكلون الطعام / 20 / 165

حجرا محجورا / 22 / 215

الشعراء

أن اضرب بعصاک البحر فانفلق / 63 / 313

الروم

لله الأمر من قبل ومن بعد / 4 / 289

يس

أو ليس الذى خلق السماوات والأرض بقادر على أن يخلق مثلهم / 81 / 278

الصافات

إلا من خطف الخطفه فأتبعه شهاب ثاقب / 10 / 520

غافر

وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه / 28 / 303

الزخرف

إذا قومک منه يصدون / 57 / 534

محمد

فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب / 4 / 199

فإما منا بعد وإما فداء / 4 / 333

فقد جاء أشراطها / 18 / 431

النجم

وأن ليس للإنسان إلا ما سعى / 39 / 172

الرحمن

ولا جان / 39 / 525

الواقعه

وإنه لقسم لو تعلمون عظيم / 76 / 305

وأنتم حينئذ تنظرون / 84 / 290

الحديد

إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا / 18 / 306

الطلاق

وأولات الأحمال / 4 / 487

التحريم

إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما / 4 / 503

الملک

أو لم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن / 19 / 306

الإنسان

قواريرا قواريرا من فضه قدروها تقديرا / 15 ، 16 / 566

المطففين

هل ثوب / 36 / 411

ص: 565

الأعلى

والآخره خير وأبقى / 17 / 335

الفجر

دكا دكا / 21 / 316

البلد

أو إطعام فى يوم ذى مسغبه يتيما ذا مقربه / 14 ، 15 / 195

الشمس

والشمس وضحاها / 1 / 280

قد أفلح من زكاها / 9 / 280

الليل

فأما من أعطى واتقى / 5 / 185

القدر

حتى مطلع الفجر / 5 / 509

العاديات

فأثرن به نقعا / 4 / 240

* * *

ص: 566

فهرس أحاديث كتاب " المقرب "

الحديث / الصفحه

- إن الرجل ليصلى الصلاه وما كتب له نصفها ثلثها إلى العشر 322

- خير النساء صوالح نساء قريش ، أحناه على ولد ، وأرعاه على زوج فى ذات يده 381

- ليس من امبر امصيام فى امسفر 538

- من استطاع منكم الباءه فليتزوج ، وإلا فعليه بالصوم ؛ فإنه له وجاء 202

- نعم العبد صهيب لو لم يخف اللّه لم يعصه 134

* * *

ص: 567

فهرس أعلام كتاب " المقرب "

اشاره

الصفحه

(أ)

ابن الأعرابى (محمد بن زياد) 529

ابن السكيت (يعقوب بن إسحاق) 502

ابن كثوه 526

ابن مقبل 531

ابن هوبر 289

أبو الأسود الدؤلى 148 ، 554

أبو أيوب السختيانى 525

أبو بكر الصديق 125 ، 435

أبو الحسن 542 ، 555

أبو حكاك 530

أبو زيد الأنصارى 554

أبو النجم العجلى (الفضل بن قدامه) 429

الأحوص الأنصارى 334

الأخفش (أبو الحسن سعيد بن مسعده) 183 ، 260

الأخفش الكبير (عبد الحميد بن عبد المجيد) أبو الخطاب 427

إسماعيل بن أبى الجهم 444

الأسود بن يعفر 125
الأعشى 162 ، 169 ، 229 ، 231
امرؤ القيس 374 ، 375
أميه بن أبى الصلت 556
أوس بن حجر 115 ، 470
ص: 568

(ث)

ثعلب أحمد بن يحيى 536 ، 555

(ج)

جرير بن عطيه الغطفانى 103 ، 106

(ح)

الحجاج بن يوسف الثقفى 437

الحرمازى الشاعر (عبد اللّه بن الأعور) 444

الحكم بن المنذر 443

(ذ)

ذو الرمه 102 ، 110

(ر)

الراعى النميرى 471

رؤبه بن العجاج 435 ، 508

(ز)

الزجاج 549

زفر بن الحارث 232

زهدم بن قيس 435

زيد الخيل الطائى 193

(س)

السجستانى أبو حاتم 250

سحيم بن وثيل الرياحى 542

ص: 569

(ط)

طريف بن تميم 411

(ع)

عامر بن جؤين الطائى 533

العجاج 435 ، 525 ، 533

عمر بن أبى ربيعه 147

عمر بن الخطاب 435

عمرو بن عبيد 525

عمرو بن معدى كرب الزبيدى 114

عنتره العبسى 179

(ف)

الفراء (يحيى بن زياد) 87 ، 99 ، 246 ، 526 ، 529 ، 539

الفرزدق 157 ، 167 ، 437

(ق)

قطرب 371 ، 421

(ك)

كردم بن قيس 435

الكسائى (على بن حمزه) 271 ، 383 ، 384 ، 395

كعب بن زهير 108

الكميت الأسدى 446

(ل)

لبيد 288

ص: 570

(م)

المتنبى أبو الطيب 244 ، 447

محمد بن يوسف بن عبد الكريم العراقى 560

المعرى أبو العلاء 126

منظور بن سحيم الفقعسى 90

(ن)

النابغه الذبيانى 169 ، 429

(ه)

هذيل بن مدركه 448

هشام بن عبد الملک 444

(ى)

يونس بن حبيب 378

* * *

ص: 571

فهرس أشعار كتاب " المقرب "

القافيه / البحر / القائل / الصفحه

وظباء / الخفيف / الأخطل / 168 ، 354

الفتاء / الوافر / الربيع بن ضبع / 384

الهيجاء / الكامل / / 339

الدلاء / الوافر / / 239

أبناؤها / الكامل / الفرزدق / 195

دواء / الوافر / مسلم بن معبد / 316

ورائها / الطويل / الفضل بن الأخضر / 243

وثاب / الوافر / ابن غاديه السلمى / 270

المصابا / الوافر / لجرير / 182

وثبا / البسيط / ابن كثوه / 526

معذبا / الطويل / نسب لبعض العرب / 152

صاحبه / الطويل / / 285

الأدب / البسيط / لبعض الفزاريين / 180

وتحسب / الطويل / الكميت / 179

وتحلب / الطويل / الأسدى / 100

المغلب / الطويل / / 97

شنب / البسيط / ذو الرمه / 322

هبوب / الطويل / أبو قمقام الهذلى / 308

ذيب / البسيط / / 177

قريب / الوافر / هدبه بن خشرم / 152

فتغيب / الطويل / حميد بن ثور / 442

كليب / الطويل / علقمه الفحل / 330

ص: 572

القرائب / الطويل / / 288

بأنأب / الطويل / امرؤ القيس / 374

عجب / البسيط / / 311

للعجب / البسيط / / 251

بيثرب / الطويل / أبو عبيد الأشجعى ونسب لغيره / 197

شرعبى / الوافر / الحطيئه / 175

الشعب / الهزج / لأبى داود الأيادى / 305

المقانب / الطويل / قراب ونسب لغيره / 251

مسلوب / البسيط / / 239

وحبيب / الطويل / هشام بن معاويه / 317

شمالات / المديد / لحريمه الأبرش / 465

لعلات / الطويل / / 336

فأستريحا / الوافر / المغيره بن حنباء / 341

شيحا / الوافر / مضرس بن ربعى ونسب لغيره / 530

قادح / الطويل / تميم بن أبى فضل / 145

ناصح / الطويل / جرير / 224

شراح / الوافر / يزيد بن محرم ونسب لغيره / 189

الجوانح / الطويل / / 224

تستريحى / الوافر / عمرو بن الإطنابه / 349

طباخ / البسيط / طرفه بن العبد / 109

زادا / الوافر / جرير / 104

أبى مزاده / مجزوء الكامل / / 78

الجلدا / البسيط / لعبد مناف بن زبع الهذلى / 557

وتضهدا / الكامل / / 440

مجيدا / الوافر / خداش بن زهير / 146

ص: 573

نقد / الطويل / تميم بن مقبل ونسب لغيره / 458

حمد / الطويل / / 329

يسود / الوافر / أنس بن مدركه ونسب لغيره / 217

الوقود / الوافر / جرير / 527

فديد / الوافر / زيد الخيل / 193

يزيد / الطويل / المعلوط بن بدل القريطى / 149

مفائد / الطويل / زيد الفوارس بن حصين / 280

بالبلاد / الوافر / عبد اللّه بن الزبير الأسدى / 258

بالشهاد / الوافر / أميه بن أبى الصلت ونسب لغيره / 230

بنى زياد / الوافر / قيس بن زهير / 73 ، 278

أم معبد / طويل / لرجل من الجن / 213

فقد / البسيط / النابغه الذبيانى / 170

البلد / البسيط / ذو الرمه / 102

البلد / البسيط / / 467

ومحمد / الكامل / الفرزدق / 437

المتعمد / الكامل / عاتكه بنت زيد ونسب لغيرها / 172

والوريد / الخفيف / أبو زيد الطائى / 352

يزيد / الوافر / / 265

إبر / الخفيف / عدى بن زيد / 421

اعتذر / الطويل / لبيد بن ربيعه / 288

النمر / المتقارب / امرؤ القيس / 545 ، 549

وتجأرا / الطويل / النابغه الجعدى / 388

جاره / مجزوء الكامل / الأعشى / 231

الجزاره / الكامل / الأعشى / 247

عارا / المتقارب / الأعشى / 430

ص: 574

استعارا / الوافر / التوءم اليشكرى / 470

نارا / المتقارب / أبو دؤاد / 314

فتعذرا / الطويل / عروه بن الورد / 340

ومئزرا / الطويل / حذيفه بن أنس الهذلى / 234

ولا اعتمرا / البسيط / لرجل من باهله / 557

الزبيراه / الهزج / / 253

عقسيرا / الخفيف / أميه بن أبى الصلت / 557

سائر / الطويل / / 282

وبار / مخلع البسيط / الأعشى / 359

عرارها / الطويل / 559

قصار / الوافر / / 100

عار / الكامل / ثابت بن قطنه / 295

الخيار / الوافر / الفرزدق / 331

هوبر / الطويل / ذو الرّمه / 289 ، 559

التجر / الطويل / امرؤ القيس / 375

بشر / البسيط / الفرزدق / 158

ومعصر / الطويل / عمر بن أبى ربيعه / 385

القطر / الطويل / أبى صخر الهذلى / 229

شفر / طويل / / 236

البقر / البسيط / الأخطل / 349

مقاديرها / المتقارب / للأعور الشنى / 269

مطيرها / الطويل / للشماخ ونسب لغيره / 503

يتغير / الطويل / عمر بن أبى ربيعه / 148

شكيرها / الطويل / / 464

عشارى / الكامل / الفرزدق / 390

ص: 575

بأطهار / البسيط / الأخطل / 134

جابر / السريع / الأعشى / 199

الفاخر / السريع / الأعشى / 215

البظر / الكامل / حسان بن ثابت / 312

المشافر / الطويل / الفرزدق / 167

الدكر / البسيط / تميم بن أبى بن مقبل / 531

طمر / السريع / لابن أحمر / 229

سور / الكامل / عدى بن زيد / 495

عورى / البسيط / ابن مقبل / 136

ضامز / الطويل / الشماخ / 195

نسيسا / الكامل / المتنبى / 244

خامس / الطويل / أبو نواس / 444

نفسى / مجزوء الوافر / / 372

المخلس / الكامل / مرار الأسدى / 194

الزراع / السريع / السفاح بن بكير / 231

ذراعا / الوافر / القطامى / 201

شعاعه / الكامل / عاتكه بنت عبد المطلب / 329

وأربعا / الكامل / الأعشى / 386

جدعا / المنسرح / أوس بن حجر ونسب لغيره / 559

وضعه / الرمل / أنس بن نيم / 391

تقطعا / الطويل / أبو زيد الأسلمى / 153

رفعه / الخفيف / الأضبط بن قريع / 416

مولعا / الكامل / الأعشى / 443

أجمعا / الطويل / لحرثيه بن عتاب / 467

وقوعا / الوافر / المرار الأسدى / 327

ص: 576

سابع / الطويل / الذبيانى / 325

الضبع / البسيط / لعباس بن مرداس ونسب لغيره / 336

المرتع / الكامل / الفرزدق / 540

مصرع / الكامل / أبو ذؤيب الهذلى / 292

وازع / الطويل / النابغه الذبيانى / 368

خاشع / الطويل / النابغه الذبيانى / 325

الدوافع / الطويل / النابغه الذبيانى / 306

رجوعها / الطويل / / 258

النقيع / الوافر / نقيع بن جرموز / 292 ، 559

المطاع / الوافر / قيس بن ذريح / 251

شواعى / الكامل / الأجدع بن مالک / 553

الأجارع / الطويل / / 372

شاف / الكامل / لبنت مره بن عاهان ونسب لغيرها / 464

لائق / الطويل / لطريف / 412

فيغرق / الطويل / ذو الرّمه / 124

يوافقها / المنسرح / أميه بن أبى الصلت / 152

رواهقه / الطويل / / 190

صديق / الطويل / / 171

منطيق / البسيط / جرير / 103

دقيق / الطويل / المجنون ونسب لغيره / 541

الأحماق / الكامل / جبار بن سلمى / 287

الرزق / الطويل / / 453

العتيق / الوافر / / 279

الأباريق / البسيط / الأقيشر الأسدى / 196

مالكا / المتقارب / عبد اللّه بن همام الشلولى / 222

ص: 577

ركک / البسيط / زهير بن أبى سلمى / 523
العواركَ / الطويل / هند بنت عتبه / 335
الجبل / الرمل / / 158
وقبل / الرمل / عبد اللّه بن الزبعرى / 286
الأجل / المتقارب / / 196
المعل / الرمل / لبيد بن ربيعه / 425 ، 554
تبالا / الوافر / أبو طالب ونسب لغيره / 348
لسالا / الوافر / أبو العلاء المعرى / 126
أطفالها / الكامل / الأعشى / 191
إبقالها / المتقارب / عامر بن جؤين / 381
لينالا / الكامل / جرير / 311
تسربلا / الطويل / أوس بن حجر / 115
منزلا / الطويل / ذو الرّمه / 110
نهشلا / الطويل / الأخطل / 169
أفعله / الطويل / امرؤ القيس / 346
نغلا / المنسرح / الأعشى / 312
وتعملا / الطويل / / 470
مهلا / المنسرح / الأعشى / 169
هديلا / الكامل / الراعى / 471

غليلا / كامل / جرير ونسب لغيره / 543

التأميلا / الخفيف / العنبرى ونسب لغيره / 342

مميلا / الكامل / الراعى النميرى / 226

خيالها / الطويل / ذو الرّمه ونسب لغيره / 309

بلابله / الطويل / / 166

القنابل / الطويل / النابغه الذبيانى / 79

ص: 578

قبل / البسيط / القطامى / 266

نواصله / الطويل / جرير / 200

حواصله / الطويل / الحطيئه / 331

نوافله / الطويل / لرجل من بنى عامر / 213

وطبول / الطويل / المتنبى / 447

ومقتول / البسيط / كعب بن زهير / 108

سبيل / الطويل / الأسدى / 271

غيل / البسيط / كعب بن زهير / 109

قليل / الكامل / / 181

لأميل / الكامل / الأحوص / 334

والصهيل / الوافر / شمير بن الحارس / 323

وبال / الوافر / ابن مياده / 302

تمثال / الطويل / امرؤ القيس / 273 ، 274

وآجال / الطويل / الشماخ بن ضرار / 107

ولا صال / الطويل / امرؤ القيس / 280

السعالى / المتقارب / أميه بن أبى عائذ ونسب لغيره / 301

مالى / الوافر / زيد الخيل / 167

المال / الطويل / امرؤ القيس / 227

بشمالها / الكامل / / 502

الأهوال / الخفيف / الأعشى / 162

معتلى / الطويل / طفيل الغنوى / 542

تنجلى / الطويل / / 205

الرواحل / البسيط / امرؤ القيس / 267

والجدل / البسيط / الفرزدق / 91

المتفضل / الطويل / امرؤ القيس / 228

ص: 579

بهيضل / الكامل / أبو كبير الهذلى / 274

الباطل / الكامل / جرير بن عطيه / 95

بالباطل / السريع / ابن يعفر / 126

حنظل / الطويل / الأسود بن يعفر / 257

من عل / الطويل / امرؤ القيس / 289

واغل / السريع / امرؤ القيس / 558

المثقل / الطويل / امرؤ القيس / 504

المتعثكل / الطويل / امرؤ القيس / 304

الثمل / البسيط / عمرو بن أحمر / 155

مجهل / الطويل / مزاحم العقيلى / 268

المجيل / الوافر / زفر بن الحارث / 232

لمام / المديد / الطرماح بن حكيم / 116

السلم / الطويل / لعلباء بن أرقم ونسب لغيره / 171 ، 557

ظلاما / الوافر / شمر بن الحارث ونسب لغيره / 378

الحمامه / مجزوء الكامل / عبيد بن الأبرص ونسب لغيره / 521

السناما / الوافر / حميد بن ثور / 324

نغما / الطويل / / 538

مصطلاهما / الطويل / الشماخ بن ضرار / 207

مسوما / الطويل / للحصين بن الحمام / 272

تستقيما / الوافر / لزياد الأعجم / 340

حرام / الوافر / جرير / 176

الحسام / الوافر / الأحوص / 353

وشامها / الطويل / ذو الرّمه / 80

مسجوم / البسيط / ذو الرمه / 541

ولاذم / الطويل / / 329

ص: 580

وزمزم / الكامل / عروه بن أذينه / 331

يظلم / الطويل / زهير بن أبى سلمى / 74

علموا / البسيط / ابن حنباء / 257

حوم / البسيط / علقمه بن عبده / 457

العموم / الوافر / / 94

شريم / الوافر / / 263

كريم / الطويل / محمد بن سلمه ونسب لغيره / 165

بهيمها / الطويل / / 525

رجام / الطويل / الفرزدق / 503

الخامى / البسيط / قطنه بن أوس / 393

الذام / البسيط / عصام الزمانى ونسب لغيره / 436

تهامى / الوافر / أبو بكر بن الأسود / 104

فيأتمى / الطويل / / 534

المكرم / الكامل / عنتره / 179

ينم / البسيط / ساعده بن جؤيه الهذلى / 193

أقيمى / الوافر / / 381

عكاظ إن / الوافر / النابغه الذبيانى / 429

القطين / الرمل / / 330

وجفانا / الكامل / جميل بثينه / 539

‴

عفانا / البسيط / كثير بن عبد اللّه النهشلى ونسبه لغيره / 101

كانا / البسيط / جرير / 106

أانا / الوافر / المغيره بن حنباء / 335

والعينانا / الوافر / لرؤبه ونسب لغيره / 442

إيانا / الكامل / كعب بن مالک ونسب لغيره / 277

وهنا / الوافر / / 470

ص: 581

جنونا / الخفيف / حسان بن ثابت / 312

وأحمرينا / الوافر / للكميت بن زيد / 446

فارتمينا / الطويل / / 176

عاجن / الطويل / الأعشى / 461

يعينها / الطويل / / 305

بلبان / الطويل / عبد الرحمن بن الحكم / 185

بلبانها / الطويل / أبو الأسود الدؤلى / 148

وحجتان / الوافر / النابغه الجعدى / 290

تدانى / الوافر / جحدر بن مالک / 373

يدان / الطويل / عروه بن حزام / 449

عسانى / الوافر / عمران بن حطان / 156

إيسان / الطويل / عامر بن جؤين / 533

رمضان / الخفيف / / 388

مثلان / البسيط / كعب بن مالک ونسب لغيره / 352

علانى / الوافر / جحدر بن مالک ونسب لغيره / 373

أبوان / طويل / لرجل من أسد ونسب لغيره / 273

لوانى / الوافر / / 248 ، 554

فتخزونى / البسيط / ذو الإصبع العدوانى / 270

تعرفونى / الوافر / سحيم بن وثيل / 360

المباين / الطويل / بشر بن أبى خازم / 189
تخوفينى / الوافر / أبى حيه النميرى / 261
وتتقينى / الوافر / المثقب العبدى ونسب لغيره / 308
اليقين / الوافر / المثقب العبدى / 439
جمالين / البسيط / عمرو بن العداء / 438
سمينى / الوافر / المثقب العبدى ونسب لغيره / 308
ص: 582

القمين / الوافر / / 160

المجانين / المنسرح / / 163

لا يراها / الوافر / عباس بن مرداس / 286

ذووها / الوافر / كعب بن زهير / 285

واديها / البسيط / / 558

أرانيها / البسيط / أبو كاهل النمر بن تولب ونسب لغيره / 532

منهوى / الطويل / يزيد بن الحكم / 263

والدها / الكامل / أبو الأسود / 554

ساديا / الطويل / / 393

وعاديا / الطويل / عبد يغوث بن وقاص الحارثى / 545

الصحاريا / الهزج / الوليد بن يزيد / 526

ما كفانيا / الطويل / منظور بن سحيم الفقعسى / 90

* * *

ص: 583

فهرس أراجيز كتاب " المقرب "

القافيه / القائل / الصفحه

أفياؤها / / 528

خلب / رؤبه / 170

عجبا / أبو حكاک / 530

ثعلبه / الأغلب العجلى / 417

ركائبه / للقنانى / 411

الحضب / رؤبه بن العجاج / 508

الوطب / / 440

جعتا / الأحوص / 243

سراتها / عمر بن لجأ التيمى / 207

مزدوقاته / / 541

النات / علباء بن أرقم / 536

أكيات / علباء بن أرقم / 536

حجتج / لنفيع بن طراق / 387

يأتيک بج / رجل من اليمانيين / 529

بالعشج / / 529

علج / / 425

وأمسجا / العجاج / 529

أحراحا / الفرزدق / 555

يمصحا / رؤبه بن العجاج / 153

الفرقد / / 535

كسر / العجاج / 533

البشر / / 304

ص: 584

ابتكر / / 451

ونمر / حكيم بن معاويه / 488 ، 528

شرا / / 243

حيدرا / / 304

فرا / / 459

اطيرا / / 338

عذيرى / العجاج / 244

فقعس / رجل من بنى أسد / 252

وعرس / العجاج / 436

والحلس / خالد بن مهاجر ونسب لغيره / 246

قط / العجاج / 296

فالطجع / منظور بن حيه الأسدى / 539

أكتعا / لأعرابى / 318

أجمعا / / 318

تصرع / لجرير بن عبد اللّه البجلى ونسب لغيره / 351

المشتئق / رؤبه / 526

وحبق / / 246

نقانق / خلف الأحمر / 534

سائق / رؤبه بن العجاج / 87

هزوق / / 528

البكا / رجل من حمير / 542

يحمدونكا / جاريه من بنى مازن / 203

ضنک / واثله بن الأسقع ونسب لغيره / 436

حاظلا / رؤبه / 265

أزحله / أبو النجم / 430

ص: 585

رمله / / 237

الثالى / / 393

الأجل / أبو النجم / 529

حنظل / خطام المجاشعى ونسب لغيره / 383 ، 440

عن فل / أبو النجم / 250

الأجلل / أبو النجم / 524

صائما / رؤبه / 154

وقاسما / لهدبه بن خشرم / 374

أسطمه / العجاج / 537

معمما / العجاج ونسب لغيره / 464

يرحمه / / 286

وحموا / العجاج / 534

فمه / رؤبه / 291

البنام / رؤبه / 537

العألم / العجاج / 525

وإن / لروبه بن العجاج / 354

هنه / / 428

أيامنينا / أعرابى / 502

شهرينه / لامرأه من فقعس / 442

جوينه / لامرأه من فقعس / 441
وجماديينه / لامرأه من فقعس / 441
الأركن / لرؤبه بن العجاج / 489
والكراوين / دلم العبشمى / 483
ومائه / الحكم بن المنذر / 444
غايتاها / لرؤبه ونسب لغيره / 242
ص: 586

قذى / / 502

يا اللهم ما / / 250

أتى / / 428

عاديا / أحيحه بن الجلاح / 501

صبيا / / 507

دوارىّ / العجاج / 450

* * *

ص: 587

فهرس الآيات القرآنيه لكتاب " مثل المقرب "

اشاره

الآيه / رقم الآيه / الصفحه

الفاتحه

بسم الله الرحمن الرحيم / 1 / 294

اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم / 6 ، 7 / 323

البقره

مثلا ما بعوضه / 26 / 93

عن قبلتهم التى كانوا عليها / 142 / 89

وأن تصوموا خير لكم / 184 / 122

شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن / 185 / 212

فمن شهد منكم الشهر فليصمه / 185 / 212

ولعبد مؤمن خير من مشرک / 221 / 122

أو كالذى مر على قريه / 259 / 89

إن تبدوا الصدقات فنعما هى / 271 / 100

آل عمران

ألم الله لا إله إلا هو الحى القيوم / 1 ، 2 / 417

فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهبا ولو افتدى به / 91 / 134

فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم / 106 / 165

يغشى طائفه منكم وطائفه قد أهمتهم أنفسهم / 154 / 220

النساء

فانكحوا ما طاب لكم من النساء / 3 / 87

مثنى وثلاث ورباع / 3 / 358

ص: 588

والذان يأتيانها منكم / 16 / 83

الأنعام

من يشأ الله يضلله / 39 / 355

قتل أولادهم شركاؤهم / 137 / 78

تماما على الذى أحسن . . . / 154 / 93

الأعراف

وأنصح لكم / 62 / 175

الأنفال

وإما تخافن من قوم خيانه / 58 / 463

التوبه

وإن أحد من المشركين استجارک / 6 / 137

يونس

أتاها أمرنا ليلا أو نهارا / 24 / 307

ومنهم من يستمعون إليک / 42 / 96

ومنهم من ينظر إليک أفأنت تهدى العمى / 43 / 88

يوسف

والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين / 4 / 445

الرعد

والملائكه يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم / 23 ، 24 / 91 ، 165

النحل

وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسودا وهو كظيم / 58 / 142

ص: 589

ما عندكم ينفد / 96 / 87

فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم / 98 / 294

الكهف

كبرت كلمه تخرج من أفواههم / 5 / 106

لا أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين / 60 / 145

إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات / 107 / 89

مريم

أسمع بهم وأبصر / 38 / 114

ثم لننزعن من كل شيعه أيهم أشد على الرحمن عتيا / 69 / 89

قل من كان فى الضلاله فليمدد له الرحمن مدا / 75 / 140

طه

وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنه / 121 / 153

الأنبياء

وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون / 26 / 310

المؤمنون

كل حزب بما لديهم فرحون / 53 / 122

الفرقان

أهذا الذى بعث الله رسولا / 41 / 94

الشعراء

أنؤمن لک واتبعک الأرذلون / 111 / 221

ص: 590

الأحزاب

ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا / 31 / 97

يا نساء النبى لستن كأحد من النساء إن اتقيتن / 32 / 382

والحافظين فروجهم والحافظات / 35 / 89

اللاتى هاجرن معک / 50 / 85

سبأ

يا جبال أوبى معه / 10 / 241

الصافات

سلام على إل ياسين / 130 / 122

ص

جهنم يصلونها فبئس المهاد / 56 / 102

الزمر

والذى جاء بالصدق وصدق به / 33 / 89

فصلت

أرنا الذين . . . / 29 / 84

الشورى

وإنک لتهدى إلى صراط مستقيم صراط الله / 52 ، 53 / 323

الزخرف

وهو الذى فى السماء إله وفى الأرض إله / 84 / 93

الدخان

إنا أنزلناه فى ليله مباركه / 3 / 212

ص: 591

الأحقاف

ولقد مكناهم فيما إن مكناكم فيه / 26 / 163

محمد

فضرب الرقاب / 4 / 199

الطور

والبيت المعمور / 4 / 89

المجادله

قول التى تجادلک فى زوجها / 1 / 89

القمر

وفجرنا الأرض عيونا / 12 / 104

الطلاق

واللائى يئسن من المحيض / 4 / 85

من حيث سكنتم من وجدكم / 6 / 290

ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله جنات . . . / 11 / 97

الملک

إن الكافرون إلا فى غرور / 20 / 163

الحاقه

إنا لما طغى الماء حملناكم فى الجاريه / 11 / 89

نفخه واحده / 13 / 294

المعارج

إنهم يرونه بعيدا ونراه قريبا / 6 / 178

ص: 592

المزمل

قم الليل إلا قليلا / 2 ، 3 / 234

السماء منفطر به / 18 / 77

القيامه

وجمع الشمس والقمر / 9 / 380

النبأ

إن للمتقين مفازا حدائق وأعنابا / 31 ، 32 / 323

المطففين

ويل للمطففين / 1 / 122

الأعلى

قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى / 14 ، 15 / 310

العلق

لنسفعا بالناصيه * ناصيه كاذبه / 15 ، 16 / 323

الشرح

الذى أنقض ظهرک / 3 / 89

الإخلاص

قل هو الله أحد / 1 / 128

* * *

ص: 593

" إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يديه قبل أن يدخلهما فى وضوئه فإن أحدكم لا يدرى أين باتت يده " 143

" إن اللّه جعل الحق على لسان عمر وقلبه " 435

* * *

فهرس أعلام كتاب " مثل المقرب "

ابن جبير 118

ابن الدمينه 141

ابن السكيت 358

ابن سيرين 307

ابن عامر 78

ابن قتيبه 472

ابن كيسان 89

ابن مسعود 85 ، 347

أبو بكر بن السراج 86 ، 214

أبو حاتم 358

أبو زبيد الطائى 88

أبو زيد 87

أبو صالح 103

أبو العلاء النحوى 413

أبو عمرو الشيبانى 358

أبو محمد 103

الأخفش 100 ، 103 ، 113 ، 115 ، 214 ، 260

امرؤ القيس 77 ، 88

أميه بن أبى الصلت 290

ثعلب 86

جميل 141

الحجاج 118

ذو الرمه 102

ص: 595

سيبويه 113
شريح 364
عدى 93
العلج 118
على بن أبى طالب 364 ، 365
عمر 118
الفارسى 85
الفراء 82
الفرزدق 91 ، 105 ، 158
القطامى 90
الكسائى 85 ، 241
المبرد 115
مضرس 90
النابغه 77
الهروى 87
* * *
ص: 596

فهرس أشعار كتاب " مثل المقرب "

القافيه / البحر / القائل / الصفحه

العلاء / الخفيف / الحارث بن حلزه / 120

ذهابا / الوافر / / 77

وخابوا / الكامل / / 181

الغراب / الوافر / أميه بن أبى الصلت / 290

الغرب / البسيط / ذو الرمه / 118

وعقرب / الطويل / لبعض بنى فقعس / 220

منصب / الطويل / / 188

ساغب / الطويل / / 364

عواقبها / المنسرح / عدى بن زيد / 93

أنكب / الطويل / لبعض بنى فقعس / 136

وتحلب / الطويل / للأسدى / 99

يسوب / الطويل / طفيل بن عوف الغنوى / 364

مسلوب / البسيط / ذو الرمه / 364

فنضارب / الطويل / قيس بن الحطيم ونسب لغيره / 350

فى العلب / المنسرح / جرير / 362

للشيب / البسيط / الجميح الأسدى / 165

متغيب / الطويل / امرؤ القيس / 77

شملتا / المتقارب / / 421

عبراتى / الطويل / امرؤ القيس / 143

الحج / الهزج / / 84

شحاج / البسيط / الراعى النميرى / 77

جناحى / الوافر / للهذلى / 85

أن يحصدا / الكامل / الأعشى / 95

ص: 597

مسعودا / البسيط / / 220

اليتعهد / الطويل / ابن الكلحبه / 82

عهود / الطويل / / 86

تصريد / البسيط / / 136

لبد / البسيط / / 141

قاصد / الطويل / النابغه / 77

بنى معد / الوافر / 82

الجلد / البسيط / النابغه الذبيانى / 141

الأرمد / المتقارب / امرؤ القيس / 143

آجر / المتقارب / امرؤ القيس / 123

الشطر / الرمل / / 100

كالشقر / الرمل / طرفه / 269

عشارا / المتقارب / الكميت بن زيد / 358

فلا صبرا / الطويل / ابن مياده / 105 ، 124

قفرا / الطويل / ذو الرمه / 146

نفرا / المنسرح / الربيع بن ضبع / 140

أنكرا / الطويل / امرؤ القيس / 363

لم يعمرا / الطويل / عديل بن فرخ العجلى / 84

قصار / الوافر / / 99

الكفار / الوافر / القطامى / 498

شاجر / الطويل / لبيد / 350

آخره / الطويل / ابن الدمينه / 141

يحذر / الطويل / لأبى زبيد الطائى / 88

متيسر / الطويل / الفرزدق / 124

يذكر / الطويل / عمر بن أبى ربيعه / 255

ص: 598

تصاهره / الطويل / الفرزدق / 105

والخور / البسيط / العين المنقرى ونسب لغيره / 181

أزورها / الطويل / الفرزدق / 91

وعور / الطويل / جميل / 141

هدير / الطويل / كثير / 241

عصيرها / الطويل / مضرس بن ربعى / 188

ضوء ناره / الطويل / / 363

الفاخر / السريع / الأعشى / 88

لا يدرى / الكامل / المسيب بن علس ونسب لغيره / 221

والسمر / البسيط / المجنون ونسب لغيره / 472

القواقيز / البسيط / الأسود بن يعفر / 86

مقبس / السريع / امرؤ القيس / 413

خامس / الطويل / أبو نواس / 444

لم ييأس / الكامل / الفرزدق / 255

بيوضها / الطويل / ابن أحمر / 140

ينهض / الطويل / ذو الرمه / 192

الوداعا / الوافر / القطامى / 151

المصاعا / الوافر / القطامى / 90

وضعه / الرمل / أنس بن زنيم / 556

مسمعا / الطويل / مرار الأسدى / 82

اليتتبع / الطويل / / 82

الجراشع / الطويل / ذو الرمه / 380

شفيعها / الطويل / الصمه القشيرى ونسب لغيره / 135

لكاع / الوافر / الحطيئه / 87

صناع / الوافر / بعض بنى نهشل / 139

ص: 599

الورق / البسيط / / 309

خافق / الطويل / لبيد / 247

وزيق / الطويل / مضرس / 90

للتلاقى / الخفيف / عبد اللّه بن همام السلولى / 350

الأواقى / الخفيف / المهلهل / 248 ، 369

لسوائكا / الطويل / الأعشى / 218

بلالا / الوافر / ذو الرمه / 178

المغفلا / الطويل / عائشه بنت طمله / 86

أعقلا / الطويل / القلاخ بن حزن المنقرى / 192

ضلالها / الطويل / الفرزدق / 295

لم يفعلوا / مجزوء الكامل / بعض بنى أسد / 142

نوافله / الطويل / لعامرى / 214

لم يحفلوا / مجزوء الكامل / بعض بنى أسد / 142

صواهله / الطويل / تميم بن مقبل / 358

سبيل / الطويل / / 241

سربالى / الطويل / امرؤ القيس / 264

الخالى / الطويل / امرؤ القيس / 88

أو قال / البسيط / لأبى قيس بن الأسلت / 399

إذلال / الطويل / امرؤ القيس / 144

الخوالى / الوافر / للكميت / 85

السجل / الطويل / امرؤ القيس / 262

فاصطلى / السريع / / 82

القرنفل / الطويل / امرؤ القيس / 221

المأكل / الكامل / عنتره العبسى / 143

لم تحلل / الطويل / امرؤ القيس / 210

ص: 600

فأجملى / الطويل / امرؤ القيس / 241

مغيل / الطويل / امرؤ القيس / 264

أو لمام / المديد / الطرماح بن حكيم / 115

السلم / الطويل / علباء بن أرقم ونسب لغيره / 170

ناما / البسيط / لأبى مكعت / 164

السما / البسيط / / 141

مصطلاهما / الطويل / الشماخ / 206

تستقيما / الوافر / / 358

دائم / الطويل / الفرزدق / 438

أم قطام / الكامل / امرؤ القيس / 97

تهامى / الكامل / أبو بكر بن الأسود / 104

بالكتم / الطويل / / 86

المكرم / الطويل / أوس بن حجر / 256

وإن لم / الكامل / / 743

أم سالم / الطويل / ذو الرّمه / 241

لم ينم / البسيط / ساعده بن جؤبه الهذلى / 192

بالتميم / الكامل / / 83

الوسنا / البسيط / / 141

يصطحبان / البسيط / الفرزدق / 96

الامتحان / الخفيف / / 294

فعدنانى / البسيط / عمران بن حطان / 77

اليمن / المتقارب / الأعشى / 121

الذىّ / الوافر / / 83

للقصى / الوافر / / 83

للصفى / الوافر / / 83

ص: 601

فهرس أراجيز كتاب " مثل المقرب "

القافيه / القائل / الصفحه

جانبه / القنانى / 99

أورابها / / 74

أمت / أبو النجم / 420

لداتى / / 85

سراتها / عمر بن لجأ التيمى / 206

ملحاحا / رؤبه ونسب لغيره / 84

المسد / / 85

والدا / / 158

فاصطيدا / لرجل من هذيل / 83

وكان نارا / / 144

مشمخرّا / / 83

حيدره / للإمام على بن أبى طالب / 97

الدار / / 214

بالصرار / / 86

فقعس / لرجل من بنى أسد / 242

المخترق / رؤبه / 273

تلق / القلاخ بن حزن / 451

الخلق / القلاخ بن حزن / 452

ملق / القلاخ بن حزن / 451

عل / لابن مياده / 444

ووعل / أبو النجم العجلى / 284 ، 370

قتلى / لبيد / 247

ص: 602

الفضل

فقم / / 347

ولم / / 347

غنم / / 347

الطعام / / 214

صميم / الأخطل / 84

* * *

ص: 603

فهرس مراجع التحقيق ومصادره

- آداب اللغه. لجورجى زيدان. طبعه القاهره. 1957 م.

- الإبدال. لأبى الطيب. تحقيق : عز الدين التنوخى. مطبوعات المجمع العلمى العربى بدمشق.

- الإتقان فى علوم القرآن. للسيوطى. طبعه الحلبى. الطبعه الثالثه. 1951 م.

- الأدب الأندلسى. د / أحمد هيكل. الطبعه السادسه.

- أدب الكاتب. لابن قتيبه. تحقيق : محمد الدالى. مؤسسه الرساله ، بيروت.

الطبعه الأولى. 1982 م.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب. لأبى حيان الأندلسى. تحقيق : د / مصطفى النماس. مطبعه المدنى نشر مكتبه الخانجى. الطبعه الأولى 1989 م.

- الأزهيّه فى علم الحروف. للهرويّ ، تحقيق : عبد المعين الملّوحىّ. مطبوعات مجمع اللغه العربيه بدمشق. الطبعه الأولى. 1981 م.

- أساس البلاغه. للزمخشرى. تحقيق : عبد الرحيم محمود. طبعه دار صادر.

بيروت. ودار المعرفه. بيروت. 1982 م.

- الاستيعاب. لابن عبد البر. دار الكتب العلميه. تحقيق : على محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود. وطبعه مكتبه النهضه.

- أسد الغابه. لابن الأثير. دار الكتب العلميه. تحقيق : على محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود. الطبعه الأولى. 1994 م. وطبعه دار الشعب.

- أسرار العربيه. لعبد الرحمن بن محمد الأنبارى. تحقيق : محمد بهجت البيطار.

مطبوعات المجمع العلمى العربى بدمشق. الطبعه الأولى. 1957 م.

- الأسرار المرفوعه فى الأخبار الموضوعه. لملا على القارئ. دار الكتب العلميه.

بيروت. الطبعه الأولى 1985 م.

- الأشباه والنظائر. للسيوطى. تحقيق : عبد العال سالم مكرم. مؤسسه الرساله.

بيروت. الطبعه الأولى. 1985 م.

ص: 604

- الاشتقاق. لابن دريد. تحقيق : عبد السّلام محمد هارون. دار المسيره.

بيروت. الطبعه الثانيه. 1979 م.

- الإصابه. لابن حجر. تحقيق : على محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود.

دار الكتب العلميه. الطبعه الأولى. 1995 م.

- إصلاح المنطق. لابن السكيت. تحقيق : أحمد محمد شاكر وعبد السّلام محمد هارون. دار المعارف بمصر الطبعه الأولى 1987 م.

- الأصمعيات. للأصمعى. تحقيق : أحمد شاكر وعبد السّلام محمد هارون. دار المعارف بمصر. الطبعه الخامسه.

- الأصول فى النحو. لابن السراج. تحقيق : الدكتور عبد الحسين الفتلى. مؤسسه الرساله. ط ثالثه. 1984 م.

- الأضداد. لابن الأنبارى. تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم. الكويت. الطبعه الأولى. 1960 م.

- إعراب القرآن. لأبى جعفر النحاس. تحقيق : د / زهير غازى زاهد. مطبعه المعانى بغداد. 1397 ه.

- الأعلام. للزركلى. الطبعه الثالثه. دار العلم للملايين. بيروت. القاهره.

- الأغانى. لأبى الفرج الأصفهانى. تحقيق : وإشراف لجنه من الأدباء. الدار التونسيه للنشر. ودار الثقافه. بيروت. ط 6. 1983. وطبعه دار الكتب العلميه. بيروت. 1992 م. ودار الكتب المصريه.

- الإفصاح فى شرح أبيات مشكله الإعراب. للفارقى. جامعه بنى غازى.

1994 م.

- إقليد الخزانه. لعبد العزيز الميمنى الراجكوتى. لاهور.

- الأم. للشافعى. دار المعرفه. بيروت.

- أمالى ابن الحاجب. لابن الحاجب. دار الجيل. بيروت. ودار عمار. عمان.

الطبعه الأولى 1989 م ..

- أمالى الزجاجى. تحقيق : عبد السّلام محمد هارون. المؤسسه العربيه الحديثه.

ص: 605

القاهره. الطبعه الأولى. 1382 ه.

- أمالى ابن الشجرى. لهبه الله بن على. طبعه حيدرآباد الدكن. 1349 ه.

وطبعه الخانجى للدكتور الطناحى.

- أمالى القالى. دار الكتاب العربى ، بيروت.

- أمالى المرتضى. للشريف المرتضى. تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الكتاب العربى ط 2. 1967 م.

- إنباه الرواه على أنباه النحاه. للقفطى. تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربى. القاهره. مؤسسه الكتب الثقافيه. بيروت. الطبعه الأولى.

1986.

- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. لابن الأنبارى ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف. تأليف : محمد محيى الدين عبد الحميد. دار الفكر.

- الأوسط فى السنن. لابن المنذر. تحقيق : أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف. دار طيبه.

- أوضح المسالك إلى ألفيه ابن مالك. لابن هشام. ومعه كتاب عده السالك إلى تحقيق أوضح المسالك. تأليف : محمد محيى الدين عبد الحميد. دار الجيل.

بيروت. الطبعه الخامسه. 1979 م.

- إيضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون لإسماعيل البابانى. استانبول.

- البحر المحيط. لأبى حيان الأندلسى. تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض. دار الكتب العلميه. الطبعه الأولى.

- البسيط فى شرح جمل الزجاجى. لابن أبى الربيع الإشبيلى. تحقيق : د / عياد بن عيد الثبيتى. دار الغرب الإسلامى. الطبعه الأولى. 1986 م.

- بغيه الوعاه فى طبقات اللغويين والنحاه. للسيوطى. تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم. ط الحلبى. الطبعه الأولى 1964 م.

- البيان والتبيين. للجاحظ. تحقيق : عبد السّلام محمد هارون. دار الجيل.

ص: 606

بيروت.

- تاج العروس من جوهر القاموس. للزبيدى. تحقيق : عبد الستار أحمد فراج.

مطبعه حكومه الكويت. 1965 م. وطبعه مكتبه الحياه. بيروت.

- تاريخ الأدب العربى. لكارل بروكلمان. القاهره. دار المعارف. الطبعه الخامسه.

- تاريخ بغداد. للخطيب البغدادى. دار الكتاب اللبنانى. بيروت.

- تاريخ الدولتين الموحديه والحفصيه. لمحمد بن إبراهيم اللؤلؤى المعروف بالزركشى.

طبع بتونس.

- تاريخ الطبرى. دار سويدان. بيروت.

- تاريخ الفكر الإسلامى فى الأندلس. ترجمه حسين مؤنس. مؤسسه النهضه المصريه. 1955 م.

- تاريخ اليعقوبى. طبعه النجف. 1358 ه.

- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد. لابن هشام. تحقيق : عباس مصطفى الصالحى. المكتبه العربيه. بيروت. الطبعه الأولى. 1981 م.

- تذكره الحفاظ : للذهبى. ط. دار الفكر العربى.

- تذكره الموضوعات للفتنى. دار إحياء التراث العربى. بيروت.

- تذكره النحاه. لأبى حيان. تحقيق : د / عفيف عبد الرحمن مؤسسه الرساله.

بيروت الطبعه الأولى. 1986 م.

- الترغيب والترهيب. للمنذرى. تحقيق : مصطفى محمد عماره. مكتبه مصطفى البابى الحلبى.

- التصريح على التوضيح. لخالد بن عبد الله الأزهرى. ط عيسى الحلبى.

- تفسير القرآن. للقرطبى. طبعه دار الشعب بمصر.

- تقريب التهذيب. العسقلانى. تحقيق : الدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف. ط دار المعرفه للطبع والنشر. بيروت. الطبعه الثانيه. 1975 م.

- تكمله الصله. لابن الأبار. طبع فى مجريط والجزائر.

- التنبيه والإيضاح. لعبد الله بن برى. تحقيق : مصطفى حجازى. نشر : مجمع

اللغه العربيه بالقاهره. الطبعه الثانيه. 1980 م - 1981 م.

- تهذيب تاريخ دمشق الكبير. لعلى بن الحسن الشافعى. هذبه ورتبه عبد القادر بدران. دار المسيره. بيروت. الطبعه الأولى. 1979 م.

- تهذيب التهذيب. لابن حجر العسقلانى. مطبعه مجلس المعارف النظاميه فى الهند. الطبعه الأولى.

- تهذيب الكمال. تحقيق د / بشار عواد معروف. مؤسسه الرساله. الطبعه الأولى.

1992 م.

- تهذيب اللغه. لمحمد بن أحمد الأزهرى. تحقيق : عبد السّلام محمد هارون.

مراجعه : محمد على النجار. المؤسسه المصريه العامه للتأليف والنشر. الطبعه الأولى. 1964 م.

- الجرح والتعديل. للرازى. طبع فى حيدرآباد. 1952 م. ومصوره دار الكتب العلميه بيروت. لبنان.

- الجمل فى النحو. للزجاجى. تحقيق : د / على توفيق الحمد. مؤسسه الرساله.

بيروت.

- جمهره أشعار العرب فى الجاهليه والإسلام. تحقيق : محمد على الهاشمى. دار القلم. دمشق. الطبعه الثانيه. 1986 م.

- جمهره أنساب العرب. لابن حزم. المتوفى 456 ه. تحقيق : عبد السّلام محمد هارون. دار المعارف.

- جمهره اللغه. لابن دريد. تحقيق : رمزى منير بعلبكى. دار العلم للملايين.

بيروت. الطبعه الأولى 1987 م.

- الجنى الدانى فى حروف المعانى. للحسن بن قاسم المرادى. تحقيق : فخر الدين قباوه ومحمد نبيل فاضل. دار الآفاق الجديده. بيروت. الطبعه الثانيه. 1983 م.

- جواهر الأدب فى معرفه كلام العرب. للإمام علاء الدين بن على الإربلىّ. صنعه :

إميل بديع يعقوب. دار النفائس. بيروت. الطبعه الأولى. 1991 م.

- حاشيه الصبان على شرح الأشمونى للألفيه. طبعه عيسى الحلبى.

- حاشيه يس على التصريح. مطبوع مع شرح التصريح على التوضيح الحلبى.

- الحلل فى شرح أبيات الجمل. لابن السيد البطليوسى. تحقيق : د / مصطفى إمام.

الدار المصريه للطباعه والنشر. القاهره. الطبعه الأولى. 1979 م.

- حماسه البحترى. اعتنى بضبطه : لويس شيخو. بيروت.

- الحماسه البصريه. لعلى بن الحسن البصرى. تحقيق : مختار الدين أحمد. عالم الكتب. بيروت. الطبعه الثالثه. 1983 م.

- الحيوان. للجاحظ. تحقيق : عبد السّلام هارون. دار الجيل ودار الفكر. بيروت.

الطبعه الأولى. 1988 م.

- خزانه الأدب ولبّ لباب لسان العرب. لعبد القادر بن عمر البغدادى. تحقيق وشرح : عبد السّلام محمد هارون. مكتبه الخانجى. القاهره. الطبعه الثالثه. 1989 م.

- صحيح ابن خزيمه. تحقيق : محمد مصطفى الأعظمى. المكتب الإسلامى. بيروت. طبعه أولى.

- الخصائص. لابن جنّى. تحقيق : محمد على النجار. دار الكتاب العربى. بيروت.

- خلاصه تهذيب التهذيب. للخزرجى. تحقيق : محمود عبد الوهاب فايد. مكتبه القاهره.

- الدر المصون. للسمين الحلبى. تحقيق : على محمد معوض وآخرون. دار الكتب العلميه.

- دراسات أندلسيه. للدكتور / الطاهر مكى. دار المعارف. الطبعه الثالثه. 1987 م.

- الدرر الكامنه. لابن حجر العسقلانى. القاهره. دار الكتب الحديثه بعابدين.

- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع. للشنقيطى (أحمد ابن الأمين). تحقيق وشرح : عبد العال سالم مكرم. دار البحوث العلميه. الكويت.

الطبعه الأولى. 1981 م ومكتبه الخانجى

- الدرر المنتثره فى الأحاديث المشتهره. للسيوطى. ت 911 ه. دار الكتب العلميه.

- دره الغواص فى أوهام الخواص. للحريرى. تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم.

دار نهضه مصر للطبع والنشر. القاهره.

- الديباج المذهب فى معرفه أعيان علماء المذهب. لابن فرحون المالكى. تحقيق :

أحمد محمد أبو النور. دار التراث للطبع والنشر 22 شارع الجمهوريه. القاهره.

- ديوان ابن أحمر. شعر عمرو بن أحمر. تحقيق : يحيى الجبورى. ساعدت جامعه بغداد على نشره بغداد الطبعه الأولى. 1976 م.

- ديوان الأحوص الأنصارى. شعر الأحوص. تحقيق : عادل سليمان جمال. الهيئه المصريه العامه للتأليف والنشر. القاهره 1970 م.

- ديوان الأخطل. شرح راجى الأسمر. طبعه دار الثقافه. بيروت. 1979 م. ودار الكتاب العربى. بيروت. الطبعه الأولى. 1992 م.

- ديوان الأدب. لإسحاق بن إبراهيم الفارابى. تحقيق : أحمد مختار عمر منشورات مجمع اللغه العربيه بالقاهره. الطبعه الأولى. 1974 - 1978 م.

- ديوان أبى الأسود الدؤلى. تحقيق : محمد حسن آل ياسين. الطبعه الأولى. 1982 م.

- ديوان الأسود بن يعفر. صنفه نورى حمودى القيسى. وزاره الثقافه والإعلام فى الجمهوريه العراقيه.

- ديوان الأعشى. تحقيق : محمد محمد حسين. مؤسسه الرساله بيروت. ط 7 1983 م.

- ديوان الأقيشر الأسدى. تحقيق : خليل الدويهى. دار الكتاب العربى. بيروت.

الطبعه الأولى. 1991 م.

- ديوان الإمام على بن أبى طالب. جمع نعيم زرزور. دار الكتب العلميه. بيروت.

ص: 610

- ديوان امرئ القيس. تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم. ط. دار المعارف. الطبعه الثانيه.

- ديوان أميه بن أبى الصلت. جمعه : بشير يموت. بيروت. الطبعه الأولى. 1934 م.

- ديوان أنس بن زنيم. تحقيق : نورى حمودى القيسى. عالم الكتب. بيروت.

مكتبه النهضه العربيه. بغداد. الطبعه الأولى. 1985 م.

- ديوان أوس بن حجر. تحقيق : محمد يوسف نجم. دار بيروت للطباعه والنشر.

بيروت. 1986 م.

- ديوان بشر بن أبى خازم. تحقيق : عزه حسن. منشورات دار الثقافه. دمشق.

ط 2 1972 م.

- ديوان جرير بن عطيه. تحقيق : نعمان أمين طه. دار المعارف بمصر. الطبعه الثالثه. وطبعه دار صادر. بيروت.

- ديوان جميل بثينه. تحقيق : إميل يعقوب. دار الكتاب العربى. بيروت. الطبعه الأولى. 1992 م.

- ديوان الحارث بن حلزه. تحقيق : إميل يعقوب. دار الكتاب العربى. بيروت.

الطبعه الأولى. 1991 م.

- ديوان حسان بن ثابت. تحقيق : سيد حنفى حسنين. دار المعارف بمصر.

1977 م. وطبعه دار الكتاب العربى. بيروت.

- ديوان الحطيئه. شرح أبى سعيد السكرى. دار صادر. بيروت. 1981 م.

- ديوان حميد بن ثور الهلالى وفيه بائيه أبى دؤاد الإيادى. صنفه : عبد العزيز الميمنى. الدار القوميه للطباعه والنشر. القاهره. تاريخ المقدمه. 1950 م.

- ديوان ابن الدمينه. صنعه أبى العباس ثعلب ومحمد بن حبيب. تحقيق : أحمد راتب النفاخ. مكتبه دار العروبه. القاهره. الطبعه الأولى. 1959 م.

- ديوان أبى دؤاد الإيادى. نشر جوستاف جرونيام. ضمن دراسات الأدب العربى.

ترجمه إحسان عباس. منشورات مكتبه الحياه. بيروت. الطبعه الأولى.

1959 م.

- ديوان ذى الرمه. شرح : أحمد بن حاتم الباهلى. روايه أبى العباس ثعلب. تحقيق : عبد القدوس أبى صالح. مؤسسه الإيمان. بيروت الطبعه الأولى. 1982 م.

- ديوان الراعى النميرى. تحقيق : راينهرت فاييرت. نشر فرانتس شتايز بفيسبادن.

بيروت. الطبعه الأولى. 1980 م.

- ديوان رؤبه بن العجاج. تحقيق : وليم بن الورد. دار الآفاق الجديده. بيروت.

الطبعه الثانيه. 1980 م.

- ديوان أبى زبيد الطائى. تحقيق : نورى حمودى القيسى. ساعد المجمع العلمى العراقى على نشره. مطبعه المعارف. بغداد الطبعه الأولى. 1967 م.

- ديوان زياد الأعجم. تحقيق : يوسف حسين بكار. دار المسيره. الطبعه الأولى. 1983 م.

- ديوان زيد الخيل الطائى. شعر زيد الخيل الطائى. حققه : أحمد مختار البرزه. دار المأمون للتراث. دمشق.

- ديوان سلامه بن جندل. تحقيق : فخر الدين قباوه. دار الكتب العلميه. بيروت.

الطبعه الثانيه. 1987 م.

- ديوان الشماخ بن ضرار. تحقيق : صلاح الدين الهادى. دار المعارف بمصر.

الطبعه الأولى. 1968 م.

- ديوان طرفه بن العبد. دار صادر. بيروت. 1980 م. وطبعه مكس سلفسون.

مدينه شالون. على نهرسون. بمطبع برطرند. 1900 م.

- ديوان طفيل الغنوى. تحقيق : محمد عبد القادر أحمد. دار الكتاب الجديد. بيروت. الطبعه الأولى. 1968 م.

- ديوان العباس بن الأحنف. دار صادر. بيروت. 1978 م.

- ديوان عباس بن مرداس. تحقيق : يحيى الجبورى. نشر مديريه الثقافه العامه فى وزاره الثقافه والإعلام فى الجمهوريه العراقيه. بغداد. 1968 م.

- ديوان عبد الرحمن بن حسان. تحقيق : مكى العانى. بغداد. الطبعه الأولى.

1971 م.

- ديوان عبد الله بن الزهرى. تحقيق : يحيى الجبورى. مؤسسه الرساله. بيروت.

الطبعه الثانيه. 1981 م.

- ديوان عبيد بن الأبرص. بتحقيق : حسنين نصار طبعه البابى الحلبى طبعه 1957 م وطبعه دار بيروت للطباعه والنشر. بيروت. 1983 م.

- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات. تحقيق : محمد يوسف نجم. دار بيروت للطباعه والنشر. بيروت. 1986 م.

- ديوان العجاج. عبد الله بن رؤبه. تحقيق : عبد الحفيظ السطلى. مكتبه أطلس. دمشق.

- ديوان عدى بن الرقاع. جمع وشرح حسن محمد نور الدين. دار الكتب العلميه. بيروت. الطبعه الأولى 1990 م.

- ديوان عدى بن زيد العبادى. تحقيق : محمد جبار المعيبد. منشورات وزاره الثقافه والإرشاد فى الجمهوريه العراقيه. بغداد. سلسله كتب التراث.

- ديوان علقمه بن عبده الفحل. تحقيق : لطفى الصقال ودريّه الخطيب. راجعه :

فخر الدين قباوه. دار الكتاب العربى بحلب. الطبعه الأولى. 1969 م.

- ديوان عمر بن أبى ربيعه. تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد. دار الأندلس.

الطبعه الرابعه. 1988 م.

- ديوان عمران بن حطان. ضمن ديوان الخوارج. تحقيق : نايف معروف. دار المسيره. بيروت. الطبعه الأولى. 1983 م.

- ديوان عمرو بن معديكرب الزبيدى. شعر عمرو بن معديكرب. جمعه : مطالع الطرابيشى. مطبوعات مجله اللغه العربيه بدمشق. الطبعه الثانيه.

1985 م.

- ديوان عنتره بن شداد. تحقيق : محمد سعيد مولوى. المكتب الإسلامى. بيروت. الطبعه الثانيه. 1983 م.

- ديوان الفرزدق. دار صادر : بيروت. وطبعه الصاوى. 1354 ه.

- ديوان القطامى. تحقيق : ياكوث بارث. ليدن. 1902 م.

ص: 613

- ديوان أبى قيس بين الأسلت الأوسى الجاهلى. تحقيق : حسن محمد باجوده. دار التراث. القاهره.

- ديوان قيس بن الخطيم. تحقيق ناصر الدين الأسد. دار صادر. بيروت. الطبعه الثانيه. 1967 م.

- ديوان قيس بن ذريح. تحقيق : إميل بديع يعقوب. دار الكتاب العربى. بيروت.

الطبعه الأولى. 1993 م.

- ديوان كثير عزه. تحقيق : إحسان عباس. دار الثقافه. بيروت. الطبعه الأولى. 1971 م.

- ديوان كعب بن زهير. تحقيق : على فاعور. دار الكتب العلميه. بيروت. الطبعه الأولى. 1987 م.

- ديوان كعب بن مالک. تحقيق : سامى مكى العانى. منشورات مكتبه النهضه.

بغداد. الطبعه الأولى. 1966 م.

- ديوان الكميت بن زيد. شعر الكميت بن زيد الأسدى. جمع وتقديم : داود سلوم. مكتبه الأندلس. بغداد.

- ديوان لبيد بن ربيعه العامرى. تحقيق : إحسان عباس. نشرات وزاره الإعلام فى الكويت. مطبعه حكومه الكويت. ط 2. 1984 م.

- ديوان ليلى الأخيليه. تحقيق : خليل إبراهيم العطيه وجليل العطيه. دار الجمهوريه بغداد. 1967 م.

- ديوان المتنبى. شرح ديوان المتنبى. حققه : عبد الرحمن البرقوقى. دار الكتاب العربى. بيروت. 1980 م.

- ديوان المثقب العبدى. تحقيق : حسن كامل الصيرفى. مجله معهد المخطوطات العربيه. المجلد 16. القاهره 1970 م.

- ديوان مجنون ليلى. تحقيق : عبد الستار أحمد فراج. مكتبه مصر. القاهره.

- ديوان المرار الفقعسى «الأسدى». ضمن «شعراء أمويون». تحقيق : د / نورى القيسى. بغداد.

ص: 614

- ديوان المعانى. أبو هلال العسكرى. مكتبه القدسى. القاهره 1352 ه.

- ديوان ابن مقبل. تحقيق : عزه حسن. مطبوعات مديريه إحياء التراث القديم فى وزاره الثقافه والإرشاد القومى. دمشق. 1962 م.

- ديوان ابن مياده. شعر ابن مياده. حققه : حنا جميل حداد. راجعه وأشرف على طباعته : قدرى حكيم. مطبوعات مجمع اللغه العربيه بدمشق. الطبعه الأولى. 1982 م.

- ديوان النابغه الجعدى. تحقيق : عبد العزيز رباح. المكتب الإسلامى. بيروت.

الطبعه الأولى. 1964 م.

- ديوان النابغه الذبيانى. تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف بمصر.

1977 م. وطبعه دار الكتاب العربى ببيروت. وطبعه دار الفكر بدمشق.

- ديوان أبى نواس. تحقيق : إيليا الحاوى. الشركه العالميه للكتاب. بيروت. 1987 م.

- ديوان هدبه بن خشرم. تحقيق : يحيى الجبورى. منشورات وزاره الثقافه والإرشاد القومى بدمشق. 1986 م.

- ديوان الوليد بن يزيد. جمع وتحقيق : فابريلى. دار الكتاب الجديد. بيروت.

الطبعه الثالثه. 1967 م.

- ذيل الأمالى. مطبوع مع أمالى القالى.

- ذيل السمط. مطبوع مع سمط اللآلى.

- الرد على النحاه. لابن مضاء. تحقيق : شوقى ضيف. دار المعارف بمصر. 1982 م.

- رصف المبانى فى شرح حروف المعانى. للمالقى. تحقيق : أحمد محمد الخرّاط.

مطبوعات مجمع اللغه العربيه بدمشق. الطبعه الأولى. 1975 م.

- الزهره. للأصبهانى. تحقيق : إبراهيم السامرائى. مكتبه المنار. الزرقاء. الأردن.

الطبعه الثانيه. 1985 م.

- سر صناعه الإعراب لابن جنّى. تحقيق : حسن هنداوى. دار القلم. دمشق.

ص: 615

الطبعه الأولى. 1985 م.

- سرح العيون فى شرح رساله ابن زيدون. لابن نباته. طبع فى القاهره.

- سمط اللآلى فى شرح أمالى القالى. وذيل اللآلى. لأبى عبيد البكرىّ. تحقيق :

عبد العزيز الميمنى. دار الحديث. بيروت. الطبعه الثانيه. 1984 م.

- سنن أبى داود. تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد. ط دار الكتب العلميه بيروت.

- السنن الكبرى للبيهقى. دار المعرفه. بيروت.

- السنن الكبرى للنسائى. تحقيق : عبد الغفار البندارى وسيد كروای حسن. دار الكتب العلميه. الطبعه الأولى. 1991 م.

- سنن النسائى. بشرح السيوطى. وحاشيه الإمام السندى. ط المكتبه العلميه. بيروت.

- سير أعلام النبلاء للذهبى. تحقيق : شعيب الأرنؤوط وجماعه. مؤسسه الرساله. طبعه أولى.

- شذرات الذهب فى أخبار من ذهب. لابن العماد الحنبلى. دار الآفاق الجديد. بيروت.

- شرح أبيات سيبويه : السّيرافىّ. دار المأمون للتراث. دمشق. بيروت. طبعه. 1979 م.

- شرح أبيات المغنى لعبد القادر بن عمر البغدادى. تحقيق : عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق. دار البيان. دمشق.

- شرح اختيارات المفضل. للتبريزى. تحقيق : فخر الدين قباوه. دار الكتب العلميه. بيروت. الطبعه الثانيه. 1987 م.

- شرح أشعار الهذليين. للسكرى. تحقيق : عبد الستار أحمد فراج. مراجعه :

محمود محمد شاكر. مكتبه دار العروبه. القاهره.

- شرح الأشمونى على ألفيه ابن مالک. للأشمونى. تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد. مكتبه النهضه المصريه. القاهره. الطبعه الأولى. 1955 م.

ص: 616

- شرح الألفيه للمرادى. تحقيق : د / عبد الرحمن سليمان. مكتبه الكليات الأزهريه.

الطبعه الأولى. القاهره. 1975 م.

- شرح التسهيل. للطائى الجيانى. تحقيق : د / عبد الرحمن السيد ود / محمد المختون. هجر للطباعه والنشر. الطبعه الأولى. 1990 م.

- شرح التصريح على التوضيح. لخالد بن عبد الله الأزهرى. وبهامشه حاشيه يس ابن زين الدين. دار إحياء الكتب العربيه. عيسى البابى الحلبى وشركاه. القاهره.

- شرح الجمل لابن عصفور. تحقيق : د / صاحب أبو جناح بغداد.

- شرح ديوان امرئ القيس حسن السندوسى. المكتبه التجاريه الكبرى. الطبعه الرابعه. 1959 م. وطبعه دار الكتاب العربى. بيروت. 1992 م.

- شرح ديوان الحماسه. للتبريزى. عالم الكتب. بيروت.

- شرح ديوان الحماسه. للمرزوقى. نشر : أحمد أمين وعبد السّلام محمد هارون.

مطبعه لجنه التأليف والترجمه والنشر. الطبعه الثانيه. 1968 م.

- شرح ديوان زهير بن أبى سلمى. صنفه : أبو العباس ثعلب. نسخه مصوره عن طبعه دار الكتب 1944 م. نشر الدار القوميه للطباعه والنشر. القاهره. 1964 م.

- شرح السنه للبغوى. تحقيق : على محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود. دار الكتب العلميه.

- شرح شافيه ابن الحاجب. للاستراباذى. تحقيق : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيى الدين عبد الحميد. دار الكتب العلميه. بيروت. 1982 م.

- شرح شذور الذهب. لابن هشام. رتبه وعلق عليه وشرح شواهده : عبد الغنى الدقر. دار الكتب العربيه ودار الكتاب.

- شرح شواهد الإيضاح لأبى على الفارسى. تأليف عبد الله بن برى. تحقيق : عبيد مصطفى درويش. مراجعه : محمد مهدى علام. مطبوعات مجمع اللغه العربيه.

ص: 617

القاهره. 1985 م.

- شرح شواهد الشافيه. لعبد القادر البغدادى. تحقيق : محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيى الدين عبد الحميد. دار الكتب العلميه بيروت. 1982 م.

- شرح شواهد المغنى. للسيوطى. منشورات دار مكتبه الحياه. بيروت.

- شرح طيبه النشر للنويرى. تحقيق : عبد الفتاح السيد سليمان. مراجعه لجنه إحياء التراث الإسلامى بالأزهر. الهيئه العامه لشئون المطابع الأميريه. القاهره. 1986 م.

- شرح ابن عقيل على ألفيه ابن مالک. تحقيق : أحمد سليم الحمصى ومحمد أحمد قاسم. دار جروس. طرابلس. لبنان. الطبعه الأولى. 1990 م.

- شرح عمده الحافظ. لجمال الدين محمد بن مالک. تحقيق : رشيد عبد الرحمن العبيدى. نشر لجنه إحياء التراث فى وزاره الأوقاف فى الجمهوريه العراقيه. الطبعه الأولى. 1977 م.

- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات. للأنبارى. تحقيق : عبد السّلام محمد هارون. دار المعارف بمصر. الطبعه الرابعه. 1980 م.

- شرح القصائد العشر. للتبريزى. تحقيق : فخر الدين قباوه. دار الآفاق الجديده.

بيروت. الطبعه الثالثه. 1979 م.

- شرح قطر الندى وبل الصدى. لابن هشام. تأليف محمد محى الدين عبد الحميد. المكتبه التجاريه الكبرى. الطبعه الأولى. 1963 م.

- شرح الكافيه. للرضى تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر. منشورات جامعه قار يونس. بنغازى. ط ثانيه. 1996 م.

- شرح المعلقات السبع. للزوزنى. منشورات التجاريه المتحده. دار البيان. بيروت.

- شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها للشنقيطى. قدم له : فائزترحينى. دار الكتاب العربى. طبعه مزيده ومنقحه. 1988 م.

ص: 618

- شرح المفصل لابن يعيش. عالم الكتب. بيروت. ومكتبه المتنبى. القاهره.

- شرح المقرب. للدكتور على محمد فاخر. مطبعه السعاده القاهره. الطبعه الأولى 1990 م.

- الشعر والشعراء. لابن قتيبه. تحقيق : أحمد محمد شاكر. الطبعه الثالثه ، 1977 م.

- شعراء النصرانيه قبل الإسلام. لويس شيخو. دار المشرق. بيروت. الطبعه الثالثه. 1967 م.

- الصاحبى فى فقه اللغه وسنن العرب فى كلامها. لابن فارس. تحقيق : مصطفى الشويمىّ. منشورات مؤسسه بدران. الطبعه الأولى. 1963 م.

- صبح الأعشى فى صناعه الإنشا. للقلقشندى. الهيئه المصريه العامه للكتاب. 1985 م.

- صحيح البخارى. بحاشيه السندى. للبخارى. ط الحلبى.

- صحيح مسلم. للإمام مسلم. تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقى. دار إحياء التراث العربى. بيروت.

- ضرائر الشعر. لابن عصفور. تحقيق : إبراهيم محمد. دار الأندلس. بيروت.

- طبقات الحنابله. لابن أبى يعلى. طبعه الفقى. مصر.

- طبقات فحول الشعراء لابن سلام. قرأه وشرحه : محمود شاكر. مطبعه المدنى.

القاهره. الطبعه الأولى. 1974 م.

- طبقات القراء. لابن الجزرى. مكتبه المتنبى.

- الطبقات الكبرى. لابن سعد. تحقيق : محمد عبد القادر. الطبعه الأولى.

1990 م. دار الكتب العلميه.

- الطرائف الأدبيه. تحقيق عبد العزيز الميمنى. دار الكتب العلميه. بيروت.

- العقد الفريد. لابن عبد ربه. تحقيق : أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الإبيارى.

دار الكتاب العربى. بيروت. 1983 م.

- فضائل الصحابه. تحقيق : د / فاروق حماده. طبعه دار الثقافه. الدار البيضاء.

- الفوائد المجموعه. للشوكانى. تحقيق : المعلمى اليمانى. مطبعه السنه المحمديه.

القاهره. الطبعه الأولى 960 م.

- قضايا ونصوص نحويه. لعلى أبو المكارم. دار الثقافه العربيه.

- قطر الندى وبل الصدى. لابن هشام ومعه كتاب سبل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى. تأليف : محمد محيى الدين عبد الحميد. المكتبه التجاريه الكبرى. الطبعه الأولى. 1963 م.

- الكاشف. تحقيق : عزت على عيد وموسى محمد على. دار الكتب الحديثه القاهره. الطبعه الأولى 1972 م.

- الكامل. للمبرد. تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربى. القاهره.

- الكامل فى التاريخ. لابن الأثير. دار صادر بيروت.

- الكتاب : سيبويه. تحقيق وشرح : عبد السّلام محمد هارون. مكتبه الخانجى.

القاهره. الطبعه الثالثه. 1982 م.

- كتاب الجيم. لأبو عمرو الشيبانى. تحقيق : إبراهيم الإبيارى. منشورات مجمع اللغه العربيه بالقاهره الطبعه الأولى. 1974 - 1975 م.

- كتاب الصناعتين. لأبو هلال العسكرى. تحقيق : على محمد البجاوى ومحمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبه العصريه. صيدا. 1986 م.

- كتاب العين. للخليل. تحقيق : مهدى المخزومى وإبراهيم السامرائى. مؤسسه دار الهجره. إيران. 1409 ه.

- كتاب اللامات. للزجاجى. تحقيق : مازن المبارک. دار الفكر. دمشق الطبعه الثانيه. 1985 م.

- كشف الخفا. لإسماعيل بن محمد العجلونى. مؤسسه الرساله. بيروت. طبعه ثالثه.

- كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون. لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجى خليفه. الطبعه الثالثه. 1387 ه - 1957 م.

- كنز العمال. للهندى مؤسسه الرساله.

ص: 620

- لسان العرب. لابن منظور. دار صادر. بيروت.

- لسان الميزان. لابن حجر العسقلانى. مؤسسه الأعلمى للمطبوعات ببيروت.

لبنان. والطبعه الثانيه سنه 1390 ه - 1971 م.

- لطائف الإشارات. تحقيق : الشيخ عامر عثمان والدكتور عبد الصبور شاهين.

- اللمع فى العربيه. لابن جنى. تحقيق حسين محمد شرف. عالم الكتب.

القاهره. الطبعه الأولى. 1979 م.

- ما يجوز للشاعر فى الضروره. للقيروانى. تحقيق : منجى الكعبى. تونس. 1971 م.

- ما ينصرف وما لا ينصرف. للزجاج. تحقيق : هدى محمود قراعه. نشر : لجنه إحياء التراث الإسلامى فى المجلس الأعلى للشئون الإسلاميه. فى الجمهوريه العربيه المتحده. الطبعه الأولى. 1971 م.

- مجالس ثعلب. أحمد بن يحيى ثعلب. تحقيق : عبد السّلام محمد هارون. دار المعارف بمصر. الطبعه الخامسه. 1987 م.

- مجله الداره السعوديه. العدد الأول. السنه الثانيه. شوال. 1406 ه - 1986 م.

- مجله عالم الفكر. مجلد 10. العدد الثانى. 1979 م.

- مجمع الأمثال. للميدانى. تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد. دار القلم. بيروت.

- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. للهيثمى. مؤسسه المعارف. بيروت.

- مجمل اللغه. لأحمد بن فارس. تحقيق : الشيخ هادى حسن حمودى.

منشورات معهد المخطوطات العربيه. الكويت. الطبعه الأولى. 1985 م.

- المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. لابن جنى. تحقيق : على النجدى ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبى. نشر لجنه إحياء التراث الإسلامى فى المجلس الأعلى للشئون الإسلاميه فى الجمهوريه العربيه المتحده. القاهره. 1386 ه.

ص: 621

- المحرر الوجيز. لابن عطيه. رساله ماجستير. كليه اللغه العربيه بالقاهره.

- المخصص. لابن سيده. دار الكتب العلميه. بيروت.

- المدارس النحويه. للدكتور شوقى ضيف. دار المعارف.

- مرآه الجنان. لليافعى. مطبوعات مؤسسه الأعلمى. للمطبوعات ببيروت. لبنان.

الطبعه الثانيه. 1390 ه - 1970 م.

- المستخرج على صحيح مسلم المسمى بمسند أبى عوانه. تحقيق : عبد الرحمن بن يحيى اليمانى دار المعرفه. بيروت.

- المستدرک على الصحيحين. للحاكم النيسابورى. دار المعارف. بيروت.

- المستقصى فى أمثال العرب. للزمخشرى. دار الكتب العلميه. بيروت. الطبعه الثانيه. 1987 م.

- مسند الحميدى. تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمى. دار الكتب العلميه. طبعه أولى.

- مسند الشافعى. تحقيق : السيد يوسف الزواوى والسيد عزت العطار الحسينى. دار الكتب العلميه.

- المصنوع فى معرفه الحديث الموضوع. تحقيق : عبد الفتاح أبو غده. دار الوعى بحلب.

- معانى القرآن للزجاج. تحقيق : د / عبد الجليل شلبى. عالم الكتب. الطبعه الأولى. 1988 م.

- معانى القرآن. للفراء. تحقيق : أحمد يوسف نجاتى ومحمد على النجار. دار الكتب المصريه.

- المعانى الكبير فى أبيات المعانى. لابن قتيبه. دار الكتب العلميه. بيروت. الطبعه الأولى. 1984 م.

- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص. لعبد الرحيم بن أحمد العباسى. تحقيق :

محمد محيى الدين عبد الحميد. عالم الكتب. بيروت. 1947 م.

- معجم الأدباء. لياقوت الحموى. دار إحياء التراث العربى. بيروت. الطبعه

ص: 622

الأولى. 1984 م.

- معجم البلدان. لياقوت الحموى. دار صادر. بيروت.

- معجم الشعراء. المرزبانى. مكتبه القدسىّ. القاهره. الطبعه الثانيه. 1982 م.

- معجم شواهد العربيه. لعبد السّلام محمد هارون. مؤسسه الخانجى. القاهره.

الطبعه الأولى. 1972 م.

- المعجم الكبير. أبو القاسم الطبرانى. تحقيق : حمدى عبد المجيد السلفى. بغداد. وزاره الأوقاف.

- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع. للبكرى. تحقيق : مصطفى السّقا.

عالم الكتب. بيروت. الطبعه الثالثه. 1983 م.

- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب. لابن هشام. تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد. المكتبه العصريه. صيدا. لبنان. 1987 م.

- مفتاح السعاده ومصباح السياده. طاش كبرى زاده. حيدرآباد.

- المقاصد النحويه فى شرح شواهد شروح الألفيه. لمحمد بن أحمد العينى. دار صادر. بيروت.

- مقاييس اللغه. لأحمد بن فارس. تحقيق : عبد السّلام محمد هارون. دار الجيل.

بيروت. الطبعه الأولى. 1991 م.

- المقتبس فى تاريخ رجال الأندلس. لحيان بن خلف بن حيان. طبع فى باريس 1937 م.

- المقتضب. للمبرد. تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمه. عالم الكتب. بيروت.

- مقدمه ابن خلدون. دار نهضه مصر. الطبعه الثالثه.

- الممتع فى التصريف. لابن عصفور. تحقيق : فخر الدين قباوه. دار الآفاق الجديده. بيروت. الطبعه الرابعه ، 1979 م.

- المنصف شرح ابن جنى لكتاب التصريف. لأبى عثمان المازنى البصرى. تحقيق :

إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين. شركه مكتبه ومطبعه مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر. الطبعه الأولى. 1954 م.

- المؤتلف والمختلف فى أسماء الشعراء. للآمدى. مطبوع مع معجم الشعراء للمرزبانى. مكتبه القدسى. القاهره. الطبعه الثانيه. 1982 م.

- الموشح. للمرزبانى. تحقيق : على محمد بجاوى. القاهره. 1965 م.

- النجوم الزاهره فى ملوک مصر والقاهره. لابن تغرى بردى. وزاره الثقافه والإرشاد القومى. المؤسسه المصريه العامه.

- نزهه الألباء فى طبقات الأدباء. لابن الأنبارى. تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم. دار نهضه مصر للطباعه. القاهره. 1967 م.

- نفح الطيب. للمقرى. تعليق إحسان عباس. طبعه دار صادر.

- نهايه الأرب فى فنون الأدب. للنويرى. مطبعه دار الكتب المصريه. الطبعه الأولى. 1928 م.

- النوادر فى اللغه. لأبى زيد سعيد بن أوس. دار الكتاب العربى. الطبعه الثانيه. 1967 م.

- هديه العارفين فى كشف الظنون. لإسماعيل باشا البغدادى. دار الفكر.

- همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى علم العربيه. للسيوطى. نشر مكتبه الكليات الأزهريه. القاهره. الطبعه الأولى. 1327 ه.

- الوافى بالوفيات. لصلاح الدين خليل الصفدى. الطبعه الثانيه. دار النشر بفيسبادن. النشرات الإسلاميه. 1381 ه - 1962 م.

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. لابن خلّكان. تحقيق : إحسان عباس. دار صادر ، بيروت.

- يزيد بن مفرغ. تحقيق : عبد القدوس صالح. مؤسسه الرساله. بيروت. الطبعه الثانيه. 1982 م.

* * *

فهرس الموضوعات

مقدمه التحقيق..... 3

مقدمه فى علم النحو والتصريف..... 5

عصر ابن عصفور..... 11

الحاله السياسيه..... 12

نكبه الأندلس لأبى البقاء الرندى..... 19

الحياه الاجتماعيه..... 21

الحركه العلميه..... 23

ترجمه ابن عصفور..... 29

- مولده ونشأته..... 29

- مكانته العلميه..... 29

- أستاذته وشيوخه..... 31

- تلاميذه..... 33

- مؤلفاته..... 35

- وفاته..... 37

كتاب المقرب..... 40

- أولا : حول كتاب المقرب..... 40

- ثانيا : منهج ابن عصفور فى كتاب المقرب..... 41

- ثالثا : تأثير المقرب فى النحاه بعده..... 43

تأثير ابن عصفور فى النحاه بعده..... 45
عنايه العلماء بكتاب المقرب..... 48
ابن عصفور ومذهبه البصرى..... 50
وصف نسخ المقرب لابن عصفور..... 52
كتاب مثل المقرب لابن عصفور..... 54
وصف النسخ الخطيه لكتاب مثل المقرب..... 55
صور صفحات المخطوط..... 56

مقدمه المؤلف..... 65
ذكر حقيقه النحو..... 67
باب تبيين الكلام وأجزائه..... 67
تعريف الكلام..... 67
تعريف الاسم..... 68
تعريف الفعل..... 68
تعريف الحرف..... 68
ذكر تبيين أحكام الكلم..... 68
باب الإعراب..... 69
الإعراب فى الاصطلاح..... 69
ألقاب الإعراب..... 69
الرفع والنصب..... 69
الخفض والجزم..... 70
باب معرفه علامات الإعراب..... 71
علامات الرفع..... 71
علامات النصب..... 72
علامات الخفض..... 72
علامات الجزم..... 73
ذكر الأماكن التى يدخل فيها المعرب من الأسماء والأفعال لقب من ألقاب الإعراب الأربعه 75

حالات إعراب الاسم..... 75
حالات إعراب الفعل..... 76
باب الفاعل..... 77
تعريف الفاعل..... 77
الرتبه فى باب الفاعل..... 78

الرتبه بين الفاعل والمفعول..... 78
الرتبه بين المفعول والعامل..... 80
حكم الفاعل والمفعول به فى الأسماء الموصوله..... 81
اللغات التى وردت فى «الذى»..... 83
اللغات التى وردت فى «الذين»..... 84
اللغات التى وردت فى «اللائى»..... 85
تثنيه ذو الطائيه وجمعها..... 86
تثنيه ذات الطائيه وجمعها..... 87
وقوع الاسم الموصول على من يعقل..... 87
وقوع الاسم الموصول على من يعقل وما لا يعقل..... 87
ما توصل به الأسماء الموصوله..... 91
الموصولات التى يجوز فيها الحمل على اللفظ والحمل على المعنى..... 96
باب نعم وبئس..... 99
الدليل على فعليه نعم وبئس..... 99
اللغات التى وردت فى نعم وبئس..... 100
فاعل نعم وبئس..... 101
الحذف فى باب نعم وبئس..... 101
إلحاق علامه التأنيث بنعم وبئس..... 102

الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر..... 103
إعراب الممدوح أو المذموم فى باب نعم وبئس..... 105
المدح أو الذم بصيغه «فعل»..... 106
المدح والذم ب- «حبذا» و «لا حبذا»..... 106
باب التعجب..... 108
تعريف التعجب..... 108
التعجب على طريقه «ما أفعله»..... 109

شروط الفعل المتعجب منه على هذه الطريقه..... 109

التعجب من الفعل الذى لم يستوف تلك الشروط..... 112

إعراب صيغه «ما أفعله»..... 113

زياده كان وأصبح وأمسى بين ما والفعل..... 113

حكم تقديم معمول فعل التعجب عليه..... 113

التعجب على طريقه «أفعل به»..... 114

التعجب على طريقه «فعل»..... 115

باب ما لم يسم فاعله..... 117

الأفعال التى يجوز بناؤها للمفعول..... 117

كيفيه بناء الفعل للمفعول..... 117

السبب الذى لأجله يحذف الفاعل..... 118

المفعولات التى تقام مقام الفاعل..... 119

الأولى منها بالإقامه إن اجتمعت..... 119

باب المبتدأ وخبره..... 122

تعريف الابتداء..... 122

تعريف المبتدأ..... 122

تعريف الخبر..... 122

شروط الابتداء بالنكره..... 123

أقسام الخبر..... 123
الخبر المفرد..... 123
الخبر الجمله..... 124
الإخبار بالظرف والمجرور..... 125
حالات حذف الخبر وإثباته..... 126
حالات حذف المبتدأ وإثباته..... 127
الرتبه بين المبتدأ والخبر..... 127

تعدد الخبر..... 128

باب الاشتغال..... 130

تعريف الاشتغال..... 130

إعراب الاسم المشتغل عنه إذا لم يتقدمه شىء..... 130

إعراب الاسم المشتغل عنه إذا تقدمه سؤال..... 132

إعراب الاسم المشتغل عنه إذا تقدمه حرف عطف..... 133

إعراب الاسم المشتغل عنه إذا تقدمته أداه لا يليها إلا الفعل ظاهرا أو مضمرا..... 134

باب كان وأخواتها..... 139

ما يكون اسما لكان وأخواتها..... 139

ما يكون خبرا لكان وأخواتها..... 139

ما يستعمل تامّا وما لا يستعمل إلا ناقصا..... 139

دلاله كان وأخواتها فى حال التمام والنقصان..... 140

التصرف والجمود فى باب كان وأخواتها..... 146

تقديم أخبار كان وأخواتها عليها..... 147

تقديم الخبر على الاسم فى باب كان وأخواتها..... 148

رتبه معمول خبر كان وأخواتها..... 149

طريقه معرفه الخبر والاسم فى باب كان وأخواتها..... 150

باب الأفعال الجاريه مجرى كان وأخواتها..... 152

اقتران أخبار هذه الأفعال ب- «أن»..... 152

تعليل أحوال اقتران أخبار هذه الأفعال ب- «أن»..... 153

تقديم أخبار هذه الأفعال على أسمائها..... 154

حالات جواز استخدام عسى على وزن «فعل» أو «فعل»..... 154

حكم فاعل الفعل الواقع فى موضع أخبار أخوات عسى..... 155

باب ما ولا ولات..... 157

ما التميميه وما الحجازيه..... 157
شروط عمل ما الحجازيه..... 157
دخول الباء فى خبر ما الحجازيه..... 159
«لا» العامله عمل ليس..... 161
شروط عمل لا عمل ليس..... 161
«لات» العامله عمل ليس..... 162
إعمال «إن» النافيه عمل «ما» الحجازيه..... 163
باب الحروف التى تنصب الاسم وترفع الخبر..... 164
معانى إن وأخواتها..... 164
ما يقع اسما ل- «إن» وأخواتها..... 164
ما يقع خبرا ل- «إن» وأخواتها..... 164
ما تنفرد به «إن» من بين سائر أخواتها..... 165
حكم تقديم معمولات هذه الحروف عليها..... 166
حكم تقديم معمول خبر هذه الحروف على الخبر..... 167
دخول ياء المتكلم ونون الوقايه على هذه الحروف..... 167
حكم حذف أسماء هذه الحروف..... 167
حكم حذف أخبار هذه الحروف..... 168
دخول ما على إن وأخواتها..... 169

حكم «إنّ» و «أنّ» و «لكنّ» و «كأنّ» إذا خففت..... 170
باب المفعول به..... 174
باب الأفعال المتعديه..... 175
الأفعال التى تتعدى إلى فعل واحد..... 175
حكم حذف مفعول تلك الأفعال..... 175
الأفعال التى تتعدى إلى مفعولين..... 177
الأفعال التى تتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر..... 177

ما يكون مفعولا أولا وما يكون مفعولا ثانيا لهذه الأفعال..... 178

حكم حذف مفعولى هذه الأفعال..... 178

حكم هذه الأفعال إن توسطت بين مفعوليها أو تأخرت عنهما..... 180

حكم الفصل بين مفعولى هذه الأفعال بضمير منفصل لا موضع له من الإعراب... 182

تعليق هذه الأفعال عن العمل..... 183

الأفعال التى تتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر..... 184

الأفعال التى تتعدى إلى ثلاثه مفاعيل..... 185

باب اسم الفاعل..... 187

حكم اسم الفاعل إذا كان فيه الألف واللام وإذا خلا منها..... 187

شروط عمل اسم الفاعل..... 188

تقديم معمول اسم الفاعل عليه..... 189

حكم تابع معمول اسم الفاعل باب الأمثله التى تعمل عمل اسم الفاعل..... 192

باب المصدر العامل عمل فعله..... 194

نوعا المصدر العامل عمل فعله..... 194

المصدر المنون..... 195

المصدر المضاف..... 195

المصدر المعرف بالألف واللام..... 196
باب أسماء الأفعال..... 198
أسماء الأفعال بين القياس والسماع..... 198
حكم أسماء الأفعال..... 198
باب الإغراء..... 201
تعريف الإغراء..... 201
حكم المغرى..... 202

حكم المغرى به..... 202

باب ما يجوز أن يتسع فيه فينتصب على التشبيه بالمفعول به..... 204

أقسام صفات هذا الباب..... 204

شرط عمل الصفه فى هذا الباب..... 205

حكم معمول الصفه النكره..... 206

حكم معمول الصفه المعرفه بالألف واللام..... 208

باب المنصوبات التى يطلبها الفعل على اللزوم..... 210

أنواع هذه المنصوبات..... 210

المقصود بالمصدر..... 210

المقصود بظرف الزمان..... 210

المقصود بظرف المكان..... 210

المقصود بالحال..... 211

أقسام المصدر..... 211

أقسام ظرف الزمان..... 211

أقسام ظرف المكان..... 212

أقسام الحال..... 212

وصول الفعل إلى هذه المنصوبات..... 212

أقسام المصدر من حيث التصرف والانصراف..... 215

أقسام ظرف الزمان من حيث التصرف والإنصراف..... 216

أقسام ظرف المكان من حيث التصرف والإنصراف..... 218

شروط الحال المبينه..... 218

شروط الحال المؤكده..... 220

دخول الواو على الجمله الواقعه حالا..... 220

تقديم المصادر وظروف الزمان والمكان على العامل..... 223

الرتبه بين الحال وعاملها..... 223

باب المنصوبات التى يطلبها جميع الأفعال على غير اللزوم..... 225
تعريف المفعول معه..... 225
أقسام مسائل هذا الباب..... 225
قسم يتساوى فيه أن يكون الاسم مفعولا معه وأن يكون معطوفا على ما تقدم.... 225
قسم يكون الاسم فيه مفعول معه..... 226
قسم يختار فيه أن يكون الاسم معطوفا..... 226
قسم يكون فيه الاسم معطوفا..... 227
المفعول لأجله..... 227
تعريف المفعول لأجله وشروطه..... 227
باب المنصوبات عن تمام ما يطلبها..... 230
تعريف التمييز..... 230
التمييز المنتصب عن تمام الكلام..... 230
التمييز المنتصب عن تمام الاسم..... 231
حكم تقديم التمييز..... 232
حكم التمييز بالأسماء المختصه بالنفى..... 232
الاستثناء..... 233
تعريف الاستثناء..... 233
أدوات الاستثناء..... 233

دخول «ما» على خلا وعدا..... 233
أحكام الاسم الواقع بعد إلا..... 234
أحكام تقديم المستثنى..... 234
تكرار المستثنيات..... 237
حكم الاسم الواقع بعد غير..... 238
حكم الاسم الواقع بعد خلا ، وعدا ، وحاشا ، وحشى..... 239

حكم الاسم الواقع بعد ليس ولا يكون..... 240
باب النداء..... 241
حروف النداء..... 241
أقسام المنادى..... 242
نداء ما فيه الألف واللام..... 243
حذف حرف النداء وبقاء المنادى..... 244
حكم تابع المنادى..... 244
تكرار المنادى..... 246
إضافه المنادى إلى ياء المتكلم..... 248
المنادى المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلم..... 249
الأسماء المختصه بالنداء..... 249
النداء على جهه الاستغاثه أو التعجب..... 251
النداء على جهه الندبه..... 252
الترخيم..... 254
باب لا..... 258
دخول «لا» على معرفه..... 258
دخول «لا» على نكره..... 259
حكم تابع اسم «لا»..... 260
تكرار «لا»..... 260

دخول همزه الاستفهام أو معنى التحضيض أو التمنى على «لا»..... 261

باب حروف الخفض..... 263

حروف الجر التى لا تجر إلا المضمر..... 263

حروف الجر التى لا تجر إلا الظاهر..... 264

حروف الجر التى تجر بعض الظواهر دون بعض..... 265

حروف الجر التى تستخدم حروفا وأسماء..... 266

حروف الجر التى تستخدم حروفا وأفعالا..... 267
حروف الجر التى تستخدم حروفا وأسماء وأفعالا..... 268
تعلّق حروف الجر..... 270
إضمار حرف الجر وإبقاء عمله..... 270
الفصل بين حرف الجر والمجرور..... 271
مجىء من زائده..... 271
معانى حروف الجر..... 272
حروف القسم..... 278
الحروف التى تربط المقسم بالمقسم عليه..... 279
تعلق القسم بأفعال مضمره..... 281
اجتماع القسم والشرط..... 282
باب الإضافه..... 283
أقسام الإضافه..... 283
معانى الإضافه المحضه..... 283
الأسماء التى تلتزم الإضافه..... 284
إضافه الشىء إلى نفسه..... 287
حذف المضاف وإقامه المضاف إليه مقامه..... 289
حذف المضاف إليه..... 289

الإضافه إلى الجمله..... 290
إضافه الاسم إلى ياء المتكلم..... 291
باب النعت..... 294
تعريف النعت..... 294
شروط النعت بالظرف والمجرور..... 295
شروط النعت بالجمله..... 295
حكم النعت إذا لم يرفع ضميرا عائدا على المنعوت..... 296

حكم النعت إذا رفع ضميرا عائدا على المنعوت..... 297
أصناف المعارف..... 298
المضمر..... 298
المشار..... 298
العلم..... 298
المعرف بالألف واللام..... 298
المعرف بالإضافه..... 298
الأسماء التى ينعت بها ولا تنعت..... 299
الأسماء التى لا ينعت بها ولا تنعت..... 299
الأسماء التى تنعت وينعت بها..... 299
الأسماء التى تنعت ولا ينعت بها..... 299
حكم نعت المنعوت المضاف إلى المعارف..... 299
النعت المقطوع..... 300
عطف النعوت على بعضها..... 302
اجتماع النعوت والمنعوتين..... 302
اجتماع النعت ب- «الاسم» ، و «الظرف أو المجرور» ، و «الجمله»..... 303
حذف الموصوف وإقامه الصفه مقامه..... 304
الفصل بين الصفه والموصوف..... 305

باب عطف النسق..... 306
تعريفه..... 306
حروف العطف..... 306
الواو..... 306
الفاء..... 306
ثم وحتى..... 307
أو..... 307

أم..... 308
إمّا..... 308
بل ولا بل..... 310
لكن..... 310
لا..... 310
العطف على ضمير الجر وضمير الرفع المتصل..... 311
تقديم المعطوف على المعطوف عليه..... 312
الفصل بين حرف العطف والمعطوف عليه..... 312
حكم الضمير المتأخر العائد على المعطوف والمعطوف عليه..... 312
حذف حرف العطف والمعطوف..... 313
العطف بحرف واحد اسمين فصاعدا على اسمين فصاعدا..... 314
باب التوكيد..... 316
تعريفه..... 316
ألفاظ التأكيد..... 316
حكم ألفاظ التأكيد إذا اجتمعت..... 317
حكم تأكيد النكره..... 318
تأكيد ضمير الرفع المتصل بالنفس أو بالعين..... 319
عطف ألفاظ التوكيد على بعضها..... 320

ما أجرته العرب مجرى التأكيد..... 320
باب البدل..... 321
تعريفه..... 321
أنواع البدل..... 321
بدل الشىء من الشىء..... 321
بدل البعض من الكل..... 321
بدل الاشتمال..... 321

بدل البداء..... 322
بدل الغلط..... 322
بدل النسيان..... 322
شرط بدل الاشتمال وبدل البعض من الكل..... 322
أقسام البدل بالنظر إلى التعريف والتنكير..... 323
أقسام البدل بالنظر إلى الإظهار والإضمار..... 324
حكم التوابع الأربع إذا اجتمعت..... 326
باب عطف البيان..... 327
تعريفه..... 327
الفرق بينه وبين التأكيد..... 327
حكم اجتماع اللقب مع الاسم المفرد..... 328
باب التنازع..... 329
تعريفه..... 329
أقسام الأفعال من حيث الإضمار..... 331
قسم لا يجوز إضماره..... 331
قسم التزمت فيه العرب الإضمار..... 331
باب ذكر الرافع للفعل المضارع..... 337
باب ذكر نواصب الفعل المضارع..... 338
الأدوات التى تنصب الفعل بنفسها..... 338

أن..... 338

لن..... 338

كى..... 338

إذن..... 338

الأدوات التى تنصب الفعل بإضمار «أن» بعده ويجوز إظهارها..... 339

الأدوات التى تنصب الفعل بإضمار «أن» بعده ولا يجوز إظهارها..... 339

كى..... 339

لام الجحد..... 339

الفاء والواو..... 340

حكم الاسم المعطوف بالفاء إذا تقدم الفاء جمله منفيه..... 341

حكم الاسم المعطوف بالفاء إذا تقدم الفاء جمله استفهاميه..... 342

حكم الاسم المعطوف بالفاء إذا تقدم الفاء جمله تمنّ..... 343

حكم الاسم المعطوف بالفاء إذا تقدم الفاء جمله نهى أو أمر..... 343

حكم الاسم المعطوف بالفاء إذا تقدم الفاء جمله دعاء..... 343

حكم الاسم المعطوف بالفاء إذا تقدم الفاء جمله عرض أو تحضيض..... 344

أحكام الواو..... 344

حتى..... 345

باب ذكر جوازم الفعل المضارع..... 347

الأدوات التى تجزم فعلا واحدا..... 347

الجوازم التى تجزم فعلين..... 349

ما تلحقه «ما» وما لا تلحقه «ما» من تلك الجوازم..... 350

دخول الجوازم على جملتين فعليتين..... 351

دخول الجوازم على جملتين إحداهما اسميه والأخرى فعليه..... 352

الحذف فى أسلوب الشرط..... 353

حكم أسماء الشرط إذا تقدمها عامل..... 354

باب ما جرى من الأسماء فى الإعراب مجرى الفعل..... 357

العلل التى تمنع الاسم الصّرف..... 357

العدل..... 357

التعريف..... 360

وزن الفعل..... 360

التأنيث..... 361

التركيب..... 363
زياده الألف والنون..... 363
العجمه..... 364
الوصف..... 365
الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد..... 365
ذكر النوع الثانى من الأحكام التركيبيه..... 366
المقصود به..... 366
باب البناء..... 367
تعريف البناء..... 367
ما يدخله البناء من الحروف والأفعال والأسماء..... 367
البناء على السكون والبناء على الحركه..... 369
باب الحكايه..... 372
حكايه الجمل..... 372
حكايه الجمل المعربه..... 372
حكايه الجمل الملحونه..... 372
حكايه المفرد إذا كان نائبا عن جمله..... 372
إجراء القول مجرى الظن..... 374
حكايه المفرد إذا كان جمله فى الأصل..... 375
حكايه المفرد إذا كان مشبها بالجمله..... 375

حكايه المفرد إذا لم يكن جمله ولا مشبها بها..... 376
اجتماع ما يحكى وما لا يحكى..... 377
الاستثبات ب- «من» عن نكره..... 377
الاستثبات ب- «أى»..... 377
باب إسناد الفعل إلى المؤنث..... 380
إسناد الفعل إلى مؤنث مع الفصل بينهما..... 380

إسناد الفعل إلى مؤنث غير حقيقى..... 380
إسناد الفعل إلى جمع تكسير من ظاهر المؤنث..... 380
إسناد الفعل إلى ضمير المؤنث..... 381
إسناد الفعل إلى جمع تكسير لمذكر..... 382
باب العدد..... 383
أنواع العدد..... 383
أحكام المائه والألف..... 383
أحكام العدد من الثلاثه إلى العشر..... 384
أحكام العدد المركب..... 386
اجتماع المذكر والمؤنث فى المعدود..... 387
إدخال الألف واللام على العدد..... 389
باب كنايات العدد..... 390
كم..... 390
كأين..... 391
كذا..... 392
باب اسم الفاعل المشتق من العدد..... 393
اشتقاق اسم الفاعل من واحد إلى عشره..... 393
اشتقاق اسم الفاعل من أحد عشر إلى تسعه عشر..... 394

باب الإدغام من كلمتين..... 396
ذكر إدغام المثلين..... 396
ذكر إدغام المتقاربين..... 398
ذكر حروف المعجم..... 398
أحكام الإماله..... 398
امتناع الإماله..... 400
إجراء الفتحه مجرى الألف فى الإماله..... 401

الوصول بحروف المعجم إلى ثلاثه وأربعين حرفا..... 402
ذكر مخارج الحروف العربيه الأصول..... 404
تقسيم مخارج الحروف..... 404
تقسيم الحروف إلى مجهور ومهموس..... 406
تقسيم الحروف إلى شديده ورخوه وبينهما..... 406
تقسيم الحروف إلى مطبق ومنفتح..... 407
تقسيم الحروف إلى مستعل ومنخفض..... 407
تقسيم الحروف إلى مكرر وغير مكرر..... 408
أحكام المتقاربات فى الإدغام ذكر حروف الحلق..... 409
ذكر حروف اللسان فى الإدغام..... 410
ما تدغم فيه الكاف والقاف..... 410
ما تدغم فيه الجيم..... 410
ما تدغم فيه الشين..... 410
ما تدغم فيه الياء..... 410
ما تدغم فيه الضاد..... 410
ما تدغم فيه اللام..... 411
ما تدغم فيه النون..... 412
ما تدغم فيه الراء..... 412

إدغام الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء..... 413
إدغام الصاد والسين والزاى..... 414
إدغام الفاء والباء والميم والواو..... 414
ما شذت فيه العرب..... 414
باب التقاء الساكنين من كلمتين..... 416
حكم الساكنين إذا كان الأول منهما صحيحا..... 416
حكم الساكنين إذا كان الأول منهما حرف عله..... 417

باب حكم الهمزه إذا كانت أول كلمه وقبلها ساكن..... 418
باب الوقف..... 419
الوقف فى حال الإنكار..... 419
الوقف فى حال التذكر..... 419
الوقف بدون تذكر ولا إنكار..... 420
الوقف على المعرب المجزوم..... 420
الوقف على ما فى آخره تاء التأنيث..... 420
الوقف على المنون المنصوب..... 421
الوقف على المنون المرفوع..... 422
الوقف على المنون المخفوض..... 422
الوقف على غير المنون..... 422
الوقف على المهموز الآخر..... 423
الوقف على المعتل الآخر..... 424
الوقف على المبنى..... 426
باب الهمزه التى تكون آخر الكلمه إذا التقت مع همزه من كلمه أخرى..... 431
ذكر الأحكام التى تكون للكلم قبل تركيبها..... 432
باب همزه الوصل..... 433
باب التثنيه وجمع السلامه..... 433

معنى التثنيه..... 435
ما لا يجوز تثنيته من الأسماء..... 437
تثنيه المنقوص..... 439
تثنيه ما فى آخره ألف..... 440
تثنيه ما فى آخره همزه بعد ألف زائده..... 441
استعمال التثنيه بالألف على كل حال..... 442

معنى الجمع..... 443

شروط المجموع جمع سلامه بالواو والنون..... 445

المجموع جمع السلامه بالألف والتاء..... 446

باب النسب..... 450

ما ينسب إليه..... 450

النسب إلى جمع التكسير..... 451

النسب إلى المثنى والمجموع جمع سلامه بالواو والنون..... 452

النسب إلى المجموع جمع سلامه بالألف والتاء..... 452

النسب إلى الباقى على حرفين..... 453

النسب إلى الثلاثى..... 454

النسب إلى الرباعى..... 455

النسب إلى ما زاد على أربعه أحرف..... 458

المنسوب على غير قياس..... 459

باب التاء اللاحقه الاسم للتأنيث..... 462

باب نونى التوكيد الشديده والخفيفه..... 463

ما تلحق به إحدى النونين وما لا تلحق به..... 463

توكيد الفعل الصحيح الآخر..... 466

توكيد الفعل المعتل الآخر..... 466

ذكر الأحكام التصريفيه..... 468

ذكر النوع الأول من التصريف : باب التصغير..... 470

معانى التصغير..... 470

الأسماء التى لا تصغر..... 472

تصغير الاسم المركب..... 472

تصغير اسم الجنس واسم الجمع وجمع التكسير..... 473

تصغير المثنى والمجموع جمع سلامه بالواو والنون..... 474

تصغير المفرد..... 474
تصغير ما كان على حرفين..... 474
تصغير ما كان على ثلاثه أحرف..... 475
تصغير ما كان على أربعه أحرف..... 476
تصغير ما كان على أزيد من أربعه أحرف..... 478
ما شذت العرب فى تصغيره..... 485
باب جمع التكسير..... 487
جمع الاسم الثلاثى..... 487
جمع الاسم الرباعى..... 495
جمع الاسم الخماسى..... 500
جمع ما زاد على خمسه أحرف..... 501
ما جاء من الجموع شاذّا..... 501
وضع صيغه الجمع للاثنين..... 503
باب المصادر..... 505
مصادر الفعل الثلاثى..... 505
مصادر الفعل الزائد على ثلاثه أحرف..... 507
باب اشتقاق أسماء الزمان والمكان والمصادر والآلات التى يعالج بها الفعل.... 509
مجىء هذه المشتقات من الثلاثى..... 509

مجىء هذه المشتقات من الزائد على ثلاثه أحرف..... 510

باب المقصور والممدود المقيسين..... 511

باب أسماء الفاعلين والمفعولين وما جرى مجراهما من الصفات المطّرده فى بابها 513

باب تبيين الحروف الزوائد والأدله التى يتوصل بها إلى معرفه زيادتها..... 515

الأدله التى يعرف بها الزائد من الأصلى..... 515
الاشتقاق الأصغر..... 515
التصريف..... 515
الكثره..... 516
لزوم الحرف الزياده..... 516
لزوم حروف الزياده البناء..... 516
كون الزياده لمعنى..... 517
النظير..... 517
الخروج عن النظير..... 517
الدخول فى أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير..... 517
ذكر النوع الثانى من التصريف باب الإدغام فى الكلمه الواحده..... 519
تعريف الإدغام..... 519
إدغام المتقاربين..... 519
إدغام المثلين إذا كانا حرفى عله..... 520
إدغام المثلين إذا كانا حرفين صحيحين..... 522
باب حروف البدل..... 525
الهمزه..... 525
الجيم..... 528

الدال..... 530
الطاء..... 531
الواو..... 531
الياء..... 532
التاء..... 536
الميم..... 537
النون..... 538

الهاء..... 538
اللام..... 539
الألف..... 539
السين..... 541
الصاد..... 541
الشين..... 541
الزاى..... 541
العين..... 541
الفاء..... 542
الكاف..... 542
باب القلب والحذف والنقل..... 543
ما يتصوّر فيه القلب والحذف والنقل..... 543
الواو الساكنه..... 543
الواو المتحركه أول الكلمه..... 544
الواو المتحركه فى طرف الكلمه..... 544
الواو المتحركه الواقعه حشوا..... 546
الياء الساكنه..... 548
الياء المتحركه أول الكلمه..... 548
الياء المتحركه فى طرف الكلمه..... 549

الياء المتحركه الواقعه حشوا..... 550
الألف..... 551
باب ما قلب على غير قياس..... 553
قسما المقلوب على غير قياس..... 553
ما يعلم به القلب..... 553
باب الحذف على غير قياس..... 554

باب الضرائر..... 556
أنواع الضرائر..... 556
الزياده..... 556
النقص..... 557
التقديم والتأخير..... 559
البدل..... 559
الفهارس العامه
- فهارس آيات كتاب «المقرب»..... 561
- فهارس أحاديث كتاب «المقرب»..... 567
- فهارس أعلام كتاب «المقرب»..... 568
- فهارس أشعار كتاب «المقرب»..... 572
- فهارس أراجيز كتاب «المقرب»..... 584
- فهارس آيات كتاب «مثل المقرب»..... 588
- فهارس أحاديث كتاب «مثل المقرب»..... 594
- فهارس أعلام كتاب «مثل المقرب»..... 595
- فهارس أشعار كتاب «مثل المقرب»..... 597
- فهارس أراجيز كتاب «مثل المقرب»..... 602
- فهارس مراجع التحقيق ومصادره..... 604
- فهرس الموضوعات.....625

ص: 648

درباره مرکز

بسمه تعالی
هَلْ يَسْتَوِی الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
آیا کسانی که میدانند و کسانی که نمیدانند یکسانند ؟
سوره زمر/ 9
آدرس دفتر مرکزی:

اصفهان -خیابان عبدالرزاق - بازارچه حاج محمد جعفر آباده ای - کوچه شهید محمد حسن توکلی -پلاک 129/34- طبقه اول
وب سایت: www.ghbook.ir
ایمیل: Info@ghbook.ir
تلفن دفتر مرکزی: 03134490125
دفتر تهران: 88318722 ـ 021
بازرگانی و فروش: 09132000109
امور کاربران: 09132000109